كراسات اشتراكية

رأسمالية الدولة فى روسيا



مركز الدراسات الأشتراكية

تونى كليف

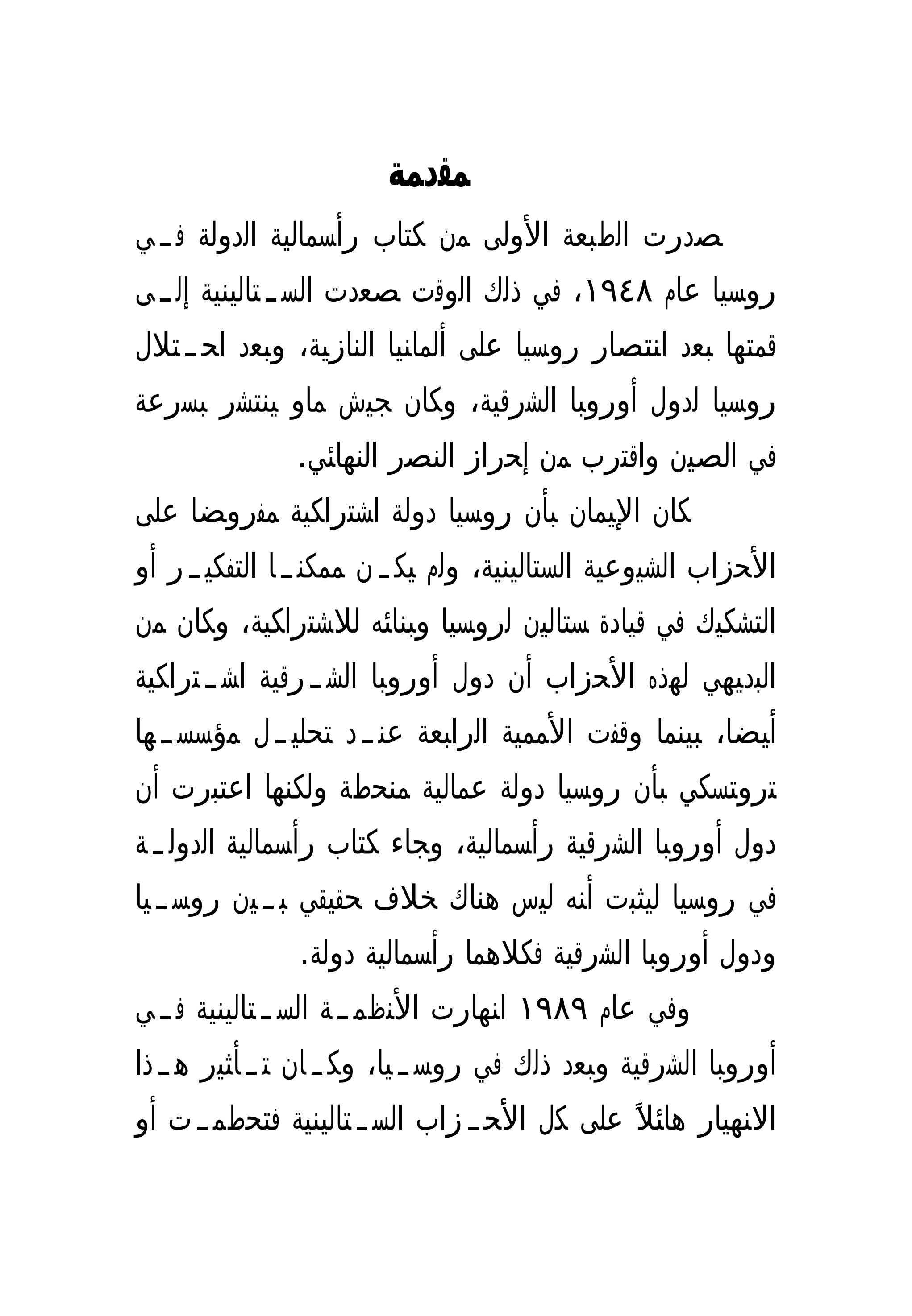
رأسمالية الدولة في روسيا

توني كليف

ترجمة

مركز الدراسات الاشتراكية

فهرس



مقدمة

صدرت الطبعة الأولى من كتاب رأسمالية الدولة في روسيا عام ١٩٤٨، في ذلك الوقت صعدت الستالينية إلى قمتها بعد انتصار روسيا على ألمانيا النازية، وبعد احتلال روسيا لدول أوروبا الشرقية، وكان جيش ماو ينتشر بسرعة في الصين واقترب من إحراز النصر النهائي.

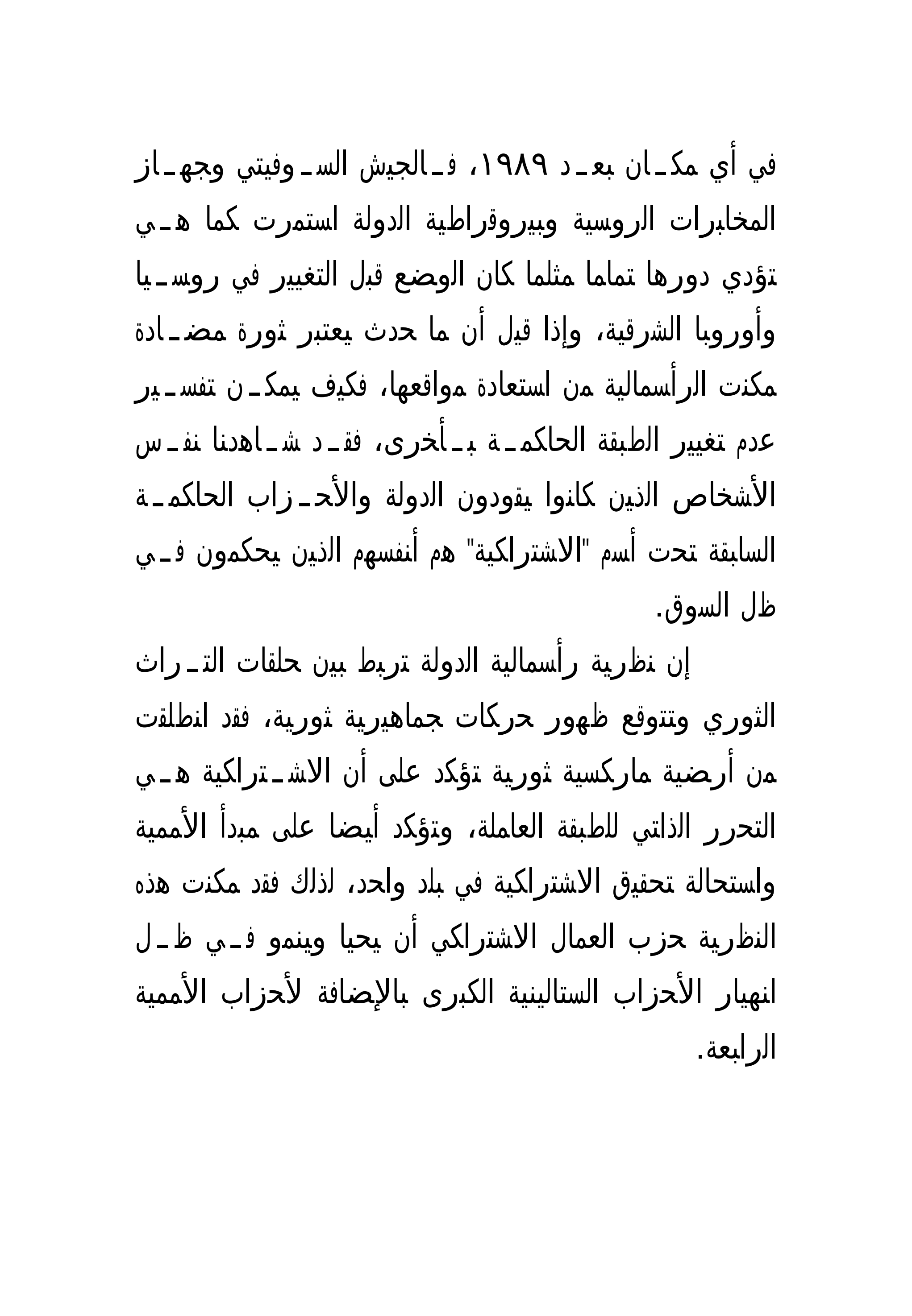
كان الإيمان بأن روسيا دولة اشتراكية مفروضا على الأحزاب الشيوعية الستالينية، ولم يكن ممكنا التفكير أو التشكيك في قيادة ستالين لروسيا وبنائه للاشتراكية، وكان من البديهي لهذه الأحزاب أن دول أوروبا الشرقية اشتراكية أيضا، بينما وقفت الأممية الرابعة عند تحليل مؤسسها تروتسكي بأن روسيا دولة عمالية منحطة ولكنها اعتبرت أن دول أوروبا الشرقية رأسمالية، وجاء كتاب رأسمالية الدولة في روسيا ليثبت أنه ليس هناك خلاف حقيقي بين روسيا ودول أوروبا الشرقية فكلاهما رأسمالية دولة.

وفي عام ١٩٨٩ انهارت الأنظمة الستالينية في أوروبا الشرقية وبعد ذلك في روسيا، وكان تأثير هذا الانهيار هائلاً على كل الأحزاب الستالينية فتحطمت أو

تحولت إلى اليمين وأيدت سياسات السوق والخصخصة وأصبحت لا تختلف عن أحزاب الاشتراكية الديمقراطية، وكمثال على ذلك تفتت الحزب الشيوعي البريطاني بعد إعلان سكرتيره العام أن روسيا لم تكن اشتراكية وأنها رأسمالية دولة، وأن حزب العمال الاشتراكي الذي أسسه مؤلف هذا الكتاب كان على حق، وكان ذلك الإعلان بمثابة صدمة هائلة كأن يعلن البابا أن ا غير موجود.

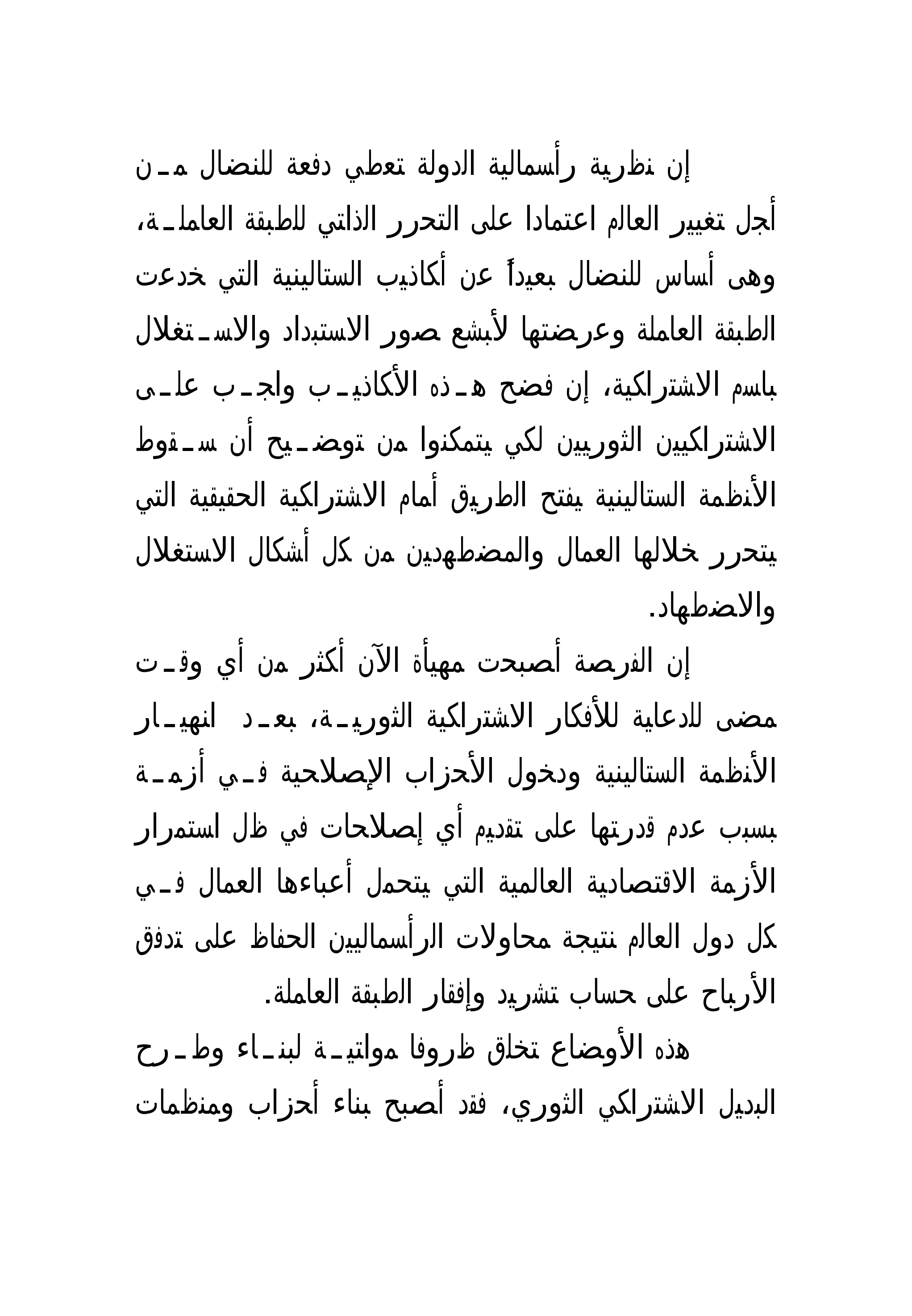
وخلال أحداث ١٩٨٩ في أوروبا الشرقية، لم يدافع العمال عن "دولهم" بل على العكس كانوا من ضمن الثائرين على الأنظمة الستالينية، ولم تجد هذه الأنظمة من يدافع عنها سوى أجهزة الشرطة السرية والمخابرات، وبعد ذلك أيد العمال الروس بوريس يلتسين على الرغم من أنه كان المتحدث باسم السوق، وهذا يثبت ما جاء في هذا الكتاب حول طبيعة الدولة والطبقة الحاكمة في روسيا والاستغلال الذي كان يعاني منه العمال الروس في ظل ما سمي بالاشتراكية.

إذا حدث تغير من نظام اجتماعي لآخر يصحبه بالضرورة تغيير في أجهزة الدولة، ولكن آلة الدولة لم تمس



في أي مكان بعد ١٩٨٩، فالجيش السوفيتي وجهاز المخابرات الروسية وبيروقراطية الدولة استمرت كما هي تؤدي دورها تماما مثلما كان الوضع قبل التغيير في روسيا وأوروبا الشرقية، وإذا قيل أن ما حدث يعتبر ثورة مضادة مكنت الرأسمالية من استعادة مواقعها، فكيف يمكن تفسير عدم تغيير الطبقة الحاكمة بأخرى، فقد شاهدنا نفس الأشخاص الذين كانوا يقودون الدولة والأحزاب الحاكمة السابقة تحت أسم "الاشتراكية" هم أنفسهم الذين يحكمون في ظل السوق.

إن نظرية رأسمالية الدولة تربط بين حلقات التراث الثوري وتتوقع ظهور حركات جماهيرية ثورية، فقد انطلقت من أرضية ماركسية ثورية تؤكد على أن الاشتراكية هي التحرر الذاتي للطبقة العاملة، وتؤكد أيضا على مبدأ الأممية واستحالة تحقيق الاشتراكية في بلد واحد، لذلك فقد مكنت هذه النظرية حزب العمال الاشتراكي أن يحيا وينمو في ظل انهيار الأحزاب الستالينية الكبرى بالإضافة لأحزاب الأممية الرابعة.



إن نظرية رأسمالية الدولة تعطي دفعة للنضال من أجل تغيير العالم اعتمادا على التحرر الذاتي للطبقة العاملة، وهى أساس للنضال بعيداً عن أكاذيب الستالينية التي خدعت الطبقة العاملة وعرضتها لأبشع صور الاستبداد والاستغلال باسم الاشتراكية، إن فضح هذه الأكاذيب واجب على الاشتراكيين الثوريين لكي يتمكنوا من توضيح أن سقوط الأنظمة الستالينية يفتح الطريق أمام الاشتراكية الحقيقية التي يتحرر خلالها العمال والمضطهدين من كل أشكال الاستغلال والاضطهاد.

إن الفرصة أصبحت مهيأة الآن أكثر من أي وقت مضى للدعاية للأفكار الاشتراكية الثورية، بعد انهيار الأنظمة الستالينية ودخول الأحزاب الإصلاحية في أزمة بسبب عدم قدرتها على تقديم أي إصلاحات في ظل استمرار الأزمة الاقتصادية العالمية التي يتحمل أعباءها العمال في كل دول العالم نتيجة محاولات الرأسماليين الحفاظ على تدفق الأرباح على حساب تشريد وإفقار الطبقة العاملة.

هذه الأوضاع تخلق ظروفا مواتية لبناء وطرح البديل الاشتراكي الثوري، فقد أصبح بناء أحزاب ومنظمات

ثورية اليوم ممكنا وأسهل بكثير مما كان عليه الوضـع فـي الماضي، حيث يستطيع الثوريين الآن جذب قطاعات متزايدة من الطبقة العاملة وجماهير الفقراء إلى مشـروع اشـتراكي ثوري لتغيير المجتمع بالإطاحة بالرأسمالية وبناء المجتمـع الاشتراكي.

الفصل الأول:

العلاقات الاجتماعية-الاقتصادية في روسيا الستالينية

دعونا نبدأ دراسة طبيعة النظام الستاليني بإيضاح بعض الخصائص البارزة للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية القائمة في روسيا. سيكون العرض الوقائعي أساسا للتحليل والتعميم فيما بعد.

السيطرة على الإنتاج: (١)

عقب الثورة الروسية مباشرة، تقرر أن تكـون إدارة كل وحدة صناعية في أيدي النقابات العمالية. هكـذا، أعلـن برنامج الحزب الشيوعي الروسي، الذي تـم إقـراره فـي المؤتمر الثامن للحزب (١٨- ٢٣ مارس١٩١٩):

الجهاز المنظم للإنتاج الاجتماعي يجب أن يعتمد أساسا على نقابات العمال.. يجب أن تتحول (النقابات) إلى وحدات إنتاجية ضخمة، ينخرط فيها غالبية العمـال، ومـع مـرور

الوقت كل العمال، كل في فرع الإنتاج الخاص به. وبقدر ما تشارك النقابات العمالية فعليا (كما هو محدد فـي قـوانين الجمهورية السوفيتية وكما هو متحقق عمليـا) فـي جميـع الهيئات المحلية والمركزية التي تدير الصـناعة، علـيهم أن يتقدموا نحو المركزة الفعلية في أيديهم للعمـل الإداري فـي مجمل الحياة الاقتصـادية للـبلاد، جـاعلين هـذا هـدفهم الاقتصادي الموحـــد. وتلك الحماية - بالتالي - للوحـدة الوثقى بين سلطة الدولة المركزيـة، والاقتصـاد القـومي، والجماهير الغفيرة للعمال، يجب علـى النقابـات أن تحفـز العمال بكل الوسائل الممكنة، للمشاركة المباشرة فـي عمـل الإدارة الاقتصادية. إن مشاركة النقابات العمالية في تسـيير الحياة الاقتصادية، وإشراكهم لجماهير الشعب الغفيرة في هذا العمل، هو في الوقت ذاته أكبر عون لنا في الحملـة ضـد بقرطة الجهاز الاقتصادي للسلطة السوفيتية. إن هذا سيسهل تحقيق رقابة شعبية فعالة على حصيلة الإنتاج.

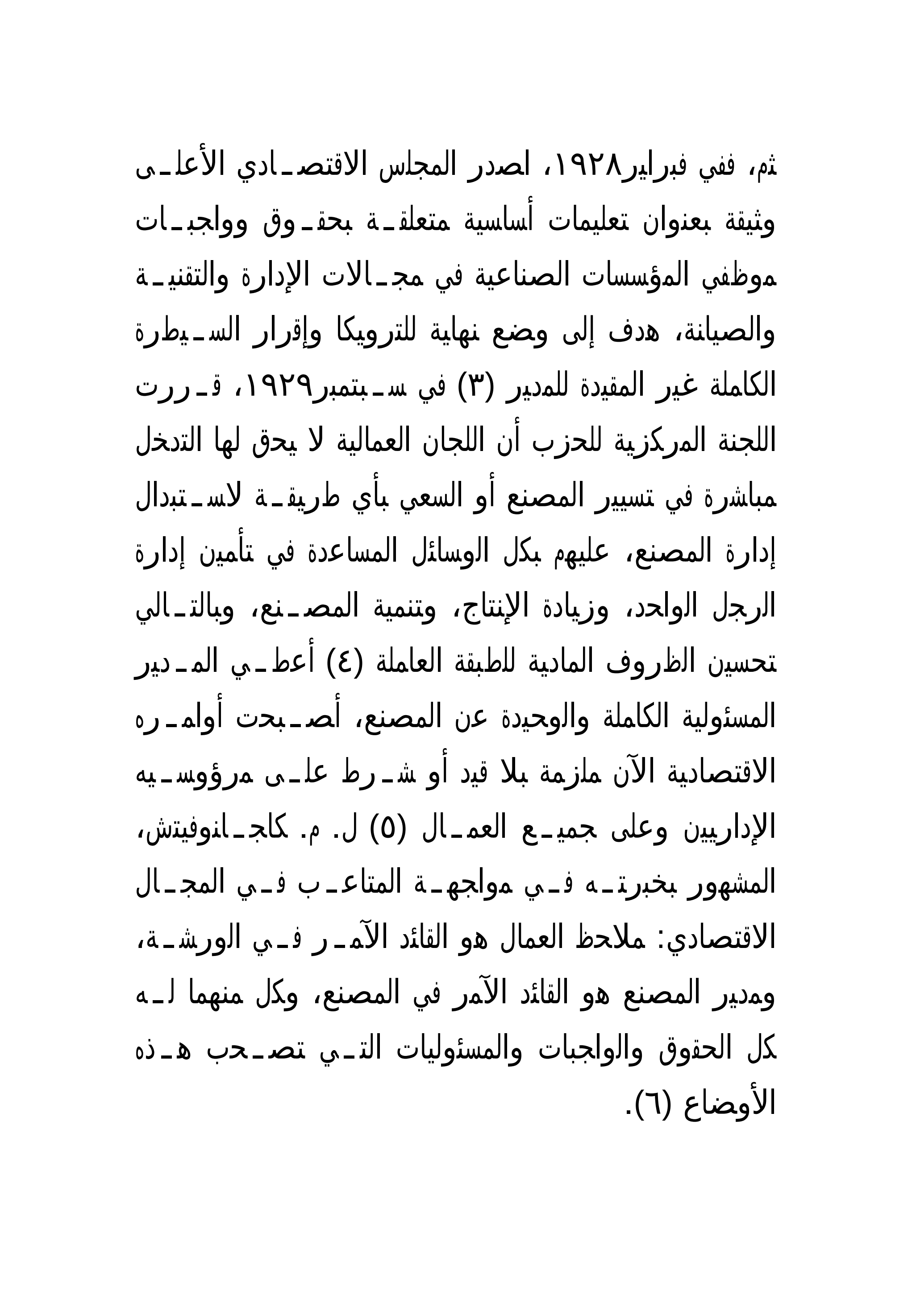
شاركت خلايا الحزب في إدارة الصناعة مع اللجان العمالية للوحدات الصناعية. وبالإضافة إليها وتحت إشرافها،

عمل المدير التقني: شكلت هذه الكيانات الثلاثة مـا يسـمى بالترويكا (الإدارة الثلاثية).

مع تزايد قوة البيروقراطية داخل الحزب والنقابـات العمالية، أصبحت الترويكا، أكثر وأكثر مجرد اسـم، حيـث ارتفعت بشكل متزايد فوق جمهور العمـ ـ ـال. مع ذلـك، ظلت الترويكا تستجيب لضغط العمـال واحتفظـت بـبعض عناصر السيطرة العمالية حتى حلول الخطة الخمسية. يقـول بايكوف، وهو ليس مؤيدا للسيطرة العمالية وإنما يمدح أعمال ستالين:

فعليا، كان المدير في هذه الفترة (قبل الخطة الخمسية) معتمدا إلى حد كبير على التنظيم النقابي لقطـاع الأعمـال، والزافكـ ـوم، (اللجنة النقابية في المصنع) وعلـى خليـة الحزب، وحدة الحزب الشيوعي في المؤسسة الإنتاجية. كان ممثلو هذه المنظمات يعتبرون أن من واجبهم رقابة أنشـطة المدير، وعادة ما كانوا يتدخلون في قراراته (٢).

مع التوجه الكبير نحو التصنيع، لم يعد من الممكـن التسامح مع الترويكا، لأن وجودها ذاته كان مـن شـأنه أن يمنع الإخضاع الكامل للعمال لحاجات تراكم رأس المال. من



ثم، ففي فبراير١٩٢٨، اصدر المجلس الاقتصـادي الأعلـى وثيقة بعنوان تعليمات أساسية متعلقـة بحقـوق وواجبـات موظفي المؤسسات الصناعية في مجـالات الإدارة والتقنيـة والصيانة، هدف إلى وضع نهاية للترويكا وإقرار السـيطرة الكاملة غير المقيدة للمدير (٣) في سـبتمبر١٩٢٩، قـررت اللجنة المركزية للحزب أن اللجان العمالية لا يحق لها التدخل مباشرة في تسيير المصنع أو السعي بأي طريقـة لاسـتبدال إدارة المصنع، عليهم بكل الوسائل المساعدة في تأمين إدارة الرجل الواحد، وزيادة الإنتاج، وتنمية المصـنع، وبالتـالي تحسين الظروف المادية للطبقة العاملة (٤) أعطـي المـدير المسئولية الكاملة والوحيدة عن المصنع، أصـبحت أوامـره الاقتصادية الآن ملزمة بلا قيد أو شـرط علـى مرؤوسـيه الإداريين وعلى جميـع العمـال (٥) ل. م. كاجـانوفيتش، المشهور بخبرتـه فـي مواجهـة المتاعـب فـي المجـال الاقتصادي: ملاحظ العمال هو القائد الآمـر فـي الورشـة، ومدير المصنع هو القائد الآمر في المصنع، وكل منهما لـه كل الحقوق والواجبات والمسئوليات التـي تصـحب هـذه الأوضاع (٦).

أما أخوه كاجانوفيتش، وهو مسئول كبير في قوميسارية (وزارة) الصناعة الثقيلة، فقد صرح بأن: من الضروري قبل أي شيء تقوية إدارة الرجل الواحد. من الضروري البدء من الافتراض الأساسي أن المدير هـو الـرئيس الأعلـى فـي المصنـ ـ ـع. كل موظفي المصنع يجب أن يخضعوا تماما له. (٧)

بل أن كتابـا مدرسـيا عـن القـانون الاقتصـادي السوفيتي، نشر عام١٩٣٥، ذهب بعيدا إلى حد القول: "إدارة الرجل الواحد (هي) أهم مبادئ تنظيم الاقتصاد الاشتراكي". (٨)

دفنت الترويكا رسميا عام ١٩٣٧ عندما قال زدانوف - الرجل الثاني في القيادة وقتها بعد ستالين - فـي جلسـة للجنة المركزية: "الترويكا شيء مرفوض تماما.. الترويكـا نوع من المجلس الإداري، أما إدارتنا الاقتصادية فهي مبنيـة على أسس مختلفة كليا. " (٩)

تم تعريف نظام الإدارة الجديدة بوضوح شـديد فـي كتيب رسمي: " كل مصنع له قائد - مدير المصنع - ممنوح سلطة اتخاذ القرار الكاملة، وبالتالي مسئول بالكامل عن كـل

شيء." (١٠) بالإضافة إلى ذلك، تتضمن سـيطرة الرجـل الواحد فصلا صارما بـين الإدارة مـن ناحيـة والحـزب والمنظمات النقابية من ناحية أخرى. يجب تطبيق هذا الفصل الصارم على كل مسـتويات الإدارة الصـناعية. العمليـات الجارية في تنفيذ الخطة هي مهمة الإدارة. رئيس الورشـة، ومدير المصنع، ورئيس الجلافك (مجلس صناعي أو فـرع صناعي) لهم سلطات كاملة، كل في مجاله، ولا يحق للحزب والمنظمات النقابية التدخل في أوامرهم. (١١)

في ضوء هذه المقتطفات، كم هي وقحة كلمات عميد كانتر بوري: "ديمقراطية الوحدة الإنتاجية هي دعامة الحرية السوفيتية". (١٢)

أثناء السنوات الأولى القليلة بعد الثورة، سـواء فـي القانون أو في الواقع، كان للنقابات العمالية فقط حق تحديـد الأجور. وأثناء فترة السياسة الاقتصادية الجديدة، تم تحديدها عن طريق التفاوض بين النقابـــات والإدارة الآن، مـع بداية الخطة الخمسية، أصبحت الأجور تحدد أكثـر فـأكثر بواسطة هيئات الإدارة الاقتصـادية، مثـل القوميسـاريات والدلافكات، ومدير المصنع الفرد. سنتناول هذا الموضـوع

بالتفصيل في قسم تالي من هذا الفصل، ولكـن قليـل مـن الاقتباسات النموذجية ستعطى هنا لتوضـيح آراء الزعمـاء السوفيت حول حـق المـدير فـي تحديـد الأجـور. فـي يونيو١٩٣٣، أعلن وينبرج أحد أهم قادة النقابات:

التحديد السليم للأجور وتنظيم العمل يقتضـيان تكليـف الرؤساء الصناعيين والمديرين التقنيين بالمسئولية المباشـرة في هذا الأمر. ويحتم ذلك أيضا ضرورة قيام سلطة واحـدة وضمان اعتبارات الاقتصاد في إدارة المشروعات... انهـم (العمال) لا يجب أن يدافعوا عن أنفسهم ضـد حكـومتهم إن ذلك خاطئ تماما. فذلك استبدال للجهات الإدارية. انه تشويه انتهازي يساري، قضاء على السلطة الفرديـة وتـدخل فـي العمل الإداري. من الضروري أن يتم إلغاؤه. (١٣)

في السنة التالية، أثناء مـؤتمر لمـديري الصـناعة الثقيلة، تحدث أوردزونيكيدز، قوميسـار الصـناعة الثقيلـة آنذاك، قائلا:

كمديرين، ورؤساء إدارات، وملاحظين عمال، علـيكم أنتم أنفسكم العناية بالأجور في صلب تفاصيلها، وعدم تـرك

هذه المسألة الهامة لآي شخص آخر - الأجور هـي أقـوى سلاح في أيديكم. (١٤)

بعد ذلك ببعض الوقت، أعلن أندرييف، عضو فـي المكتب السياسي أن:ميزان الأجور يجب أن يترك بالكامل في أيدي رؤساء الصناعة. عليهم هم وضع المعيار. (١٥)

إن الوضع الشاذ الذي تمخض أبعد "لجنة معـدلات القطعة وفض النزاعات - على الرغم من احتفاظها باسـمها - عن التدخل في تحديد معدلات الأجور ومعيار الإنتـاج ! (١٦)

العمال غير مسموح لهم بالتنظيم دفاعا عن مصالحهم

في ظل لينين وتروتسكي، كان للعمـال الحـق فـي الدفاع عن أنفسهم حتى ضد دولتهم. فعلى سبيل المثال، قـال لينين: "دولتنا الحالية هي دولة عمالية بها بعض التشـوهات البيروقراطية... دولتنا هي دولة تجعـل مـن الضـروري بالنسبة للبروليتاريا المنظمة تماما أن تحمي نفسـها ضـدها، ومن الضروري بالنسبة لنا أن نستخدم هذه المنظمات العمالية

في حماية العمال من دولتهم، وذلك حتـى يحمـي العمـال دولتنا...." (١٧)

لقد كان من المسلمات أن الإضرابات لا ينبغي قمعها بواسطة الدولة. ففي المؤتمر الحادي عشر للحزب، اقتـرح واحد فقط من قادة الحـزب، ف.ب. ميليوتيـ ـ ـن، عـدم السماح بالإضرابات في مشـروعات الدولـة. (١٨) إلا أن الآخرين جميعهم رأوا أنه من واجب أعضـاء الحـزب أن يشاركوا في الإضرابات حتى لو كانوا مختلفين في الرأي مع الغالبية المناصرة للإضراب. وبالفعل، فقد شهدت السـنوات القليلة التالية للثورة عددا واسعا من الإضرابات. ففي١٩٢٢، أضرب ١٩٢٠٠٠ عاملا في مشروعات مملوكة للدولة، في ١٩٢٣ كـان العـ ـدد١٦٥٠٠٠، فـ ـي١٩٢٤، ٤٣٠٠٠، فـي١٩٢٥، ٣٤٠٠٠، فـي١٩٢٦، ٣٢٩٠٠، فـي١٩٢٧، ٢٠١٠٠، وفي النصف الأول مـن١٩٢٨، ١٠٨٩٠٠. فـي ١٩٢٢ كان عدد العمال المشتركين في نزاعات عمالية ثلاثة ملايين ونصف، وفي١٩٢٣، ١٥٩٢٨٠٠.(١٩)

اليوم، نقابات العمال - إذا جاز تسميتها بهذا الاسم، لا تفعل شيئا دفاعا عن مصالح العمال. لعل مثـالا واضـحا

على تغاضيهم هو واقع أن سـبعة عشـر عامـا (١٩٣٢-١٩٤٩) فصلت بين المؤتمرين التاسـع والعاشـر لنقابـات العمال، وهي سنوات شهدت تغيرات بعيدة المدى في ظروف العمال - مثل إلغاء يـوم السـبع ساعـ ـ ـ ـات، وإدخـال الستاخانوفية والكثير من القوانين الوحشية. وعنـدما اجتمـع المؤتمر أخيرا لم يمثل العمال على الإطلاق، كما يتضح من تكوينه الاجتماعي: كان ٥ر٤١% من المنـدوبين مـوظفين نقابيين دائمين، ٤ر٩% تقنيين (فنيين)، ٥ر٢٣ فقط عمـال. (٢٠) (في المؤتمر السابق في١٩٣٢، كان ٩ر٨٤% مـن المندوبين عمالا.)

بالإضافة إلى ذلك، لم يكن "للنقابات" أي كلمة علـى الإطلاق في تحديد الأجور. في١٩٣٤، توقف نظام الاتفاقيات الجماعية. (٢١) في ١٩٤٠ أعطى شفير نيك، رئيس المجلس المركزي للنقابات العمالية، التفسير التالي لإلغـاء الاتفاقـات الجماعية:

عندما تصبح الخطة العنصـر الحاسـم فـي التنميـة الاقتصادية، لا يمكن أن يبت في مسائل الأجور بمعزل عنها، بالتالي، فإن الاتفاقات الجماعية كشكل لتحديد الأجـور قـد

استنفدت غرضها(٢٢) (ملاحظة: من الطريف ملاحظـة أن الكتب المنشورة للاستهلاك الأجنبي "مثل كتاب لوزوفسـكي، دليل النقابات العمالية السوفيتية، موسكو، ١٩٣٧، ص ٥٥ - ٥٧ " لا تزال تتحدث عن الاتفاقات الجماعية كما لو كانـت سارية حتى ذلك التاريخ).

في فبراير١٩٣٧، تم اللجوء مرة أخـرى لمـا يسـمى بالاتفاقات الجماعية إلا أن الزعماء الستالينيين بينوا بوضوح أن هذه الاتفاقات الجديدة لا تمت بأية صلة لما هو متعـارف عليه كاتفاقات جماعية في أماكن أخرى إذ أنهـا لا تشـمل الأجور. وكما كتب شفير نيك في المجلة الشهرية النقابيـة، فإن: " أي تغيير في الأجور... يمكن أن يـتم فقـط بقـرار حكومي." (٢٣) وفقا لذلك، كتب معلق حكومي حول قـانون العمل:" من المسلم به أن الاتفاقات الجماعية اليوم يجـب أن يكون لها مضمون مختلف عن تلك الاتفاقات التي كانت تعقد عندما كانت معدلات الأجور وبعض شروط العمل الأخـرى لا تحدد بقرار حكومي. (٢٤) بل إن الكتب المدرسـ ـ ـ ـية حول قانون العمل المنشورة بين ١٩٣٨ و ١٩٤٤ لا تتطرق

للموضوع أساسا. ومع ذلك، فإن كتابا دراسيا نشر بعد ذلـك بقليل (١٩٤٦) يذكر أن:

لقد أثبتت الحياة نفسها أن إعادة نظام المساومة الجماعية ليست ذات جدوى. فالاتفاق الجماعي كشكل خاص للتنظـيم القانوني لعلاقات العمل الخاصة بالعمال الأجراء والموظفين الذين يتقاضون رواتب شهرية قد تجاوز عمره الافتراضـي. كما أن اللوائح التفصيلية المتعلقة بكافة جوانب هذه العلاقات الصادرة وفق أحكام معيارية للدولة لا تترك مكانا لأي اتفاق تعاقدي فيما يتعلـق بهـذا أو ذاك مـن ظـروف شـروط العمل. (٢٥)

على هذا النحو، فإن كتابا مدرسـيا حـول تشـريع العمل، نشـــــر في١٩٤٧، قد أعاد للحياة قانون العمل دون أن يتضمن المادة٥٨، التي تقول: مقدار مـا يتقاضـاه موظف مقابل عمله يجب أن يحدد عـن طريـق الاتفاقـات الجماعية وعقود العمل الفردية. (٢٦) وبدلا من ذلـك نقـرأ (في الكتاب المدرسي):

"مقدار الأجور والمرتبات حاليا يحدد بقرارات الحكومة (أو وفق توجيهاتها)...وفي تحديد مقدار الأجور والمرتبات

يلعب اتفاق الأطراف دورا ثانويا. وينبغي ألا تكون (اتفاقات الأطراف) مناقضة للقانون ، وهي مسموح بها فقط في حدود يرسمها القانون بصرامة، كأن تحدد قائمة الأجور - مثلا - المعدلات على أنها "من" - "إلى"، كما يسمح بها في تحديد ما يتقاضاه شخص مقابل عمل إضافي إلى جانب عمله الأصلي، وهكذا. (٢٧)

أيضا، كتب أ. ستيبانوف، مدير قسم الأجـور فـي المجلس المركزي للنقابات العمالية: "جداول الأجور والأجور تحددها الحكومة" (٢٨).

من الواضح أن الاتفاقات الجماعية التـي تسـتبعد أي مساومة حول الأجور - وهي، فـي النهايـة، بالضـرورة المصلحة الأساسية للعامل في أي اتفاق من هذا النوع - يتم التوصل إليها عن طريق إجراء يسمح للحكومة بأن يكون لها الصوت الحاسم فيما يتعلق بجميع نقاطها الأساسية، ليست إلا إجراءا شكليا وزيفا بيروقراطيا.

تجزئة الطبقة العاملة

على الرغم من أن المؤسسات الصـناعية الكبـرى للرأسمالية الحديثة تعمل بلا شك كعامل موضوعي قوي فـي توحيد العمال كطبقة، فإن أرباب العمل لـديهم عـددا مـن الوسائل الفعالة لإعاقة هذه الوحدة. إحدى أهم هذه الوسـائل هي تشجيع التنافس بين العمال عن طريـق أنظمـة العمـل بالقطعة. فنفس تهديد الجوع الذي قد يدفع العمال نحو الاتحاد ضد مخدميهم، يمكن أيضا أن يستخدم لإشعال حرب من أجل البقاء بين عامل وآخر.

على سبيل المثال، فقد اسـتخدمت أنظمـة العمـل بالقطعة على نطاق واسع في ألمانيا النازية لنفس الغـرض. كتب فرانز نومان:

الأجر الطبقي للنقابات العمالية الاشتراكية قـد اسـتبدل (بأجر الأداء) المحدد في القسـم ٢٩ مـن ميثـاق العمـل (النازي). لقد كان المبدأ الحديدي للقيادة الاشتراكية الوطنية، كما قال هتلر في مؤتمر الشرف للحزب، هو عـدم السـماح بأي زيادة في معدلات الأجر في الساعة، وإنما زيادة الدخل فقط في مقابل تحسن في الأداء. إن ما يحكم سياسة الأجـور

هو تفضيل واضح للعمل بالقطعة والمكافآت حتـى بالنسـبة لعمل الصبية. وسياسة كهذه تحطم المعنويات تماما، إذ أنهـا تخاطب أكثـر الغرائـز أنانيـة وتزيـد بشـدة الحـوادث الصناعية "(٢٩).

يشرح نومان بعد ذلك لماذا ذهب النازيون إلى مثل هذا الحد في تطبيق نظام العمل بالقطعة:

"إن شيوع أجر الأداء يضع مشكلة الفوارق في مقدمـة السياسة الاجتماعية. من الضروري فهم هذه المشكلة لـيس على أنها مسألة اقتصادية بل على أنها مشكلة سياسية شديدة الأهمية وهي مشكلة السيطرة على الجمـاهير... اخـتلاف الأجور هو الجـوهر ذاتـه لسياسـة الأجـور الاشـتراكية الوطنية... تهدف سياسة الأجور بوعي إلـى الـتحكم فـي الجماهير". (٣٠)

يستخدم الستالينيون أساليب العمل بالقطعـة لـنفس الغرض. بعد إدخال الخطة الخمسية، ارتفعت نسبة العمـال الصناعيين الذين يدفع لهم على أسـاس معـدلات القطعـة بسرعة شديدة: في١٩٣٠، كانت النسبة ٢٩% من إجمـالي عدد العمـ ـ ـال، في١٩٣١، ارتفعـت إلـى ٦٥% مـ ن

المجموع، وفي١٩٣٢، ارتفعت إلـى ٦٨% (٣١). بحلـول عام١٩٣٤، كان حوالي ثلاثة أربـاع العمـال الصـناعيين يشاركون في ما يسمى بالتنـافس الاشـتراكي. (٣٢). فـي عام١٩٤٤، شاركت النسب التالية من العمال والموظفين في الصناعات المختلفة في هذه المنافسـة: صـناعة البتـرول ٨٢%، الطيران ٨١%، التسليح ٨٥%، بناء ماكينات قطـع وتشكيل المعادن ٨١%، الذخيرة ٨١%، صناعة السـيارات ٨٦%، بناء الماكينات الكهربائيـة ٨٣%، المطـاط ٨٣%، صناعة القطن ٩١%، صناعة الأحذيـة ٨٧%. (٣٣) فـي ١٩٤٩ شارك أكثر من ٩٠% من العمـال فـي "التنـافس الاشتراكي " (٣٤).

بل ولجعل المنافسة أكثر حدة، وبدلا من نظام العمل بالقطعة العادي الذي يتناسب فيه الأجر بشكل مباشـر مـع الناتج، كما هو قائم في بلاد أخرى، تم إدخال العمل بالقطعة التصاعدي في روسيا. ويشرح المثالان التاليان كيف يعمـل هذا النظام.

يورد كتيب حول صناعة النفط السلم التـالي للأجـور: (٣٥)

النسبة المئوية للزيادة عن المعدل المطلوب (في الإنتاج)	النسبة المئوية للزيادة عن معدل القطعة الأساسي (في الأجر)
١-١٠	٥
١١-٢٠	١٠
٢١-٣٠	٢٠
٣١-٥٠	٤٠
٥٠-٧٠	٧٠
٧١وأكثر	١٠٠

هكذا، فإن العامل الذي ينـتج ٥٠% فـوق المعـدل المطلوب، يدفع له ١١٠% فوق المعـدل، إذا كـان إنتاجـه ٧٠% فوق المعدل المطلوب، يدفع له ١٨٩% فوق المعدل، وإذا كان الإنتاج ١٠٠% فوق المعدل المطلوب، يـدفع لـه ٣٠٠% فوق المعدل، وهكذا.

بل إن نسبة الارتفاع أشد فـي بعـض الصـناعات الأخرى. ففي مؤسسات وزارة بناء ماكينات قطع وتشـكيل المعـادن، مـثلا، توجـد معـدلات القطعـة التصـاعدية التالية: (٣٦)

النسـبة المئويـة للزيـادة عـن المعـدل المطلوب (في الإنتاج)	النسـبة المئويـة للزيادة عن معدل القطعة الأساسي (في الأجر)
١ - ١٠	٣٠
١٠ - ٢٥	٥٠
٢٥ - ٤٠	٧٥
٤٠ وأكثر	١٠٠

هكذا فإن العامل الذي ينـتج ٥٠% فـوق المعـدل المطلوب، يدفع له ٢٠٠% فوق المعدل !

في ظل الظروف الروسية، يعد نظام معدل القطعـة رجعيا بشكل مزدوج. فمادام حجم السلع الاستهلاكية المتوفرة محدد سلفا بالخطة، وبما أن العمال الذين يتخطـون المعـدل

المطلوب يستطيعون شراء حصة أكبر بكثير مما يسفر عنه إنتاجهم، فإن العمال الذين لا يحققون المعدل المطلوب يحصلون على أقل من الحصة التي يكفلها إنتاجهم بالفعل. ويسمح نظام معدل القطعة للدولة بخفض مستوى معيشة العمال عن طريق زيادة معدلات الإنتاج المطلوبة الأساسية باستمرار. في الواقع، أعقب تطبيق الستاخانوفية في نهاية ١٩٣٥ تغيرات في معدلات الإنتاج المطلوبة في كل صناعة. فالمعدلات المطلوبة الجديدة لم تحدد عن طريق إنتاجية العامل المتوسط بل عن طريق أخذ المتوسط بين الستاخانوفيين من ناحية، ومتوسط بقية العمال من ناحية أخرى. (٣٧)

في بداية١٩٣٦، ارتفعت معدلات الإنتاج المطلوبة في أغلب الصناعات الهامة كالآتي: الفحم بمقدر ٢٢ - ٥ر٢٧%، الحديد والصلب ١٣ - ٢٠%، بناء الماكينات ٣٠ - ٤٠%، المعادن غير الحديدية ٣٠ - ٣٥%، صناعة النفط ٢٩%، الكيماويات ٣٤% (٣٨)، النسيج ٣٥ - ٥٠%، والبناء ٥٤ - ٨٠%.(٣٩)

كانت هناك ارتفاعات أخرى هامـة خـلال عـامي ١٩٣٧ و ١٩٣٨ كنتيجة لهذه الارتفاعات، لم يـتمكن ٦٠% من العمال في صناعة المعادن من تحقيق المعدل المطلوب. (٤٠) في وقت لاحق، في ١٦ أبريل١٩٤١، ذكر شفير نيك أن ٢٢ - ٣٢% من العمال في جميع الصناعات لم يحققـوا المعدلات المطلوبة. (٤١)

إحدى النتائج الخرقاء للتوجه نحو تجزئـة الطبقـة العاملة، وهي في الوقت نفسه نتيجة حتميـة لسـوء الإدارة البيروقراطية، في العدد الضخم من المعـدلات المطلوبـة. هكذا، على سبيل المثال، كان لدى قوميسارية بناء الماكينات والمركبـات وحـدها فـي ١٩٣٩ مـا مجموعـــــه ٢,٠٢٦,٠٠٠ معـــــدل عمل مطلوب ! (٤٢)

في البداية كانت هناك هيئة مسئولة عن مراقبة هـذه المعدلات المطلوبة بحيث يتم التأكد من ملاءمتها للحفاظ على صحة العمال في مسـتوى معقـول. وقـد كـان إلغاؤهـا في.١٩٣٦ (٤٣) مؤشرا واضحا على إصرار الحكومة على

فرض الصرامة الكاملة للمنافسة (الحرة) بين العمال. وكـان الستاخانوفيين بالطبع، أداة قوية فـي هـذه العمليـة. كتـب ماينارد: " العامل البريطاني، من وجهـة نظـره الخاصـة كشخص يسعى لقهر محاولات زيادة السرعة، في الأغلـب كان سيعتبرهم (الستاخانوفيين) خائنين للعمال. (٤٤). وممـا يثبت أن العمال الـروس لـديهم الـرأي نفسـه، حـدوث العديـ ـ ـد من حـ ـ ـ ـالات (التخريـب) أو حتـى قتـل الستاخانوفيين. (٤٥)

أحيانا يتصرف الكتاب الستالينيون بلامبالاة إلى الحد الذي يجعلهم يماثلون بين الستاخانوفية وبين أكثـر وسـائل الاستغلال الرأسمالي دقة - التيلورية.. هكذا، علـى سـبيل المثال، ففي كتيب أقرته وزارة التعليم العالي - وهو مقـرر لمؤسسات التعليم العالي الخاصة بصناعة البترول - توجـد هذه الملاحظة: إن آراء وأساليب تيلور في مجال الاستغلال المتزايد لأدوات العمل تعتبر تقدمية تمامـا. (٤٦) (وعلـى المرء مقارنة هذا بوصف لينين للتيلوريـة بأنهـا "اسـتعباد الإنسان عن طريق الماكينة") (٤٧)

حرمان العامل من أية حرية قانونية:

إلى حين حلول الخطة الخمسية الأولى كان العمـال أحرارا في تغيير أماكن عملهم كما يريدون. لقد كان حقهـم في العـ ـ ـمل حيث يرغبون مكفولا، بالفعل، فـي قـانون العمل الصادر في ١٩٢٢ حيث نص "أن انتقال الأجير مـن مشروع لآخر، أو تحويله من منطقة إلـى أخـرى - حتـى عندما ينتقل المشروع أو المؤسسة - يجـوز حدوثـه فقـط برضي العامل أو الموظف المعني. (٤٨) كان في استطاعة العامل أيضا الهجرة، بلا قيد، إلى أي منطقة يريـد داخـل القطر. بل انه حتى فـي ١٩٣٠ ، ذكـر فـي الموسـوعة السوفيتية الصغيرة أن عرف جوازات السفر الداخلية الـذي ابتدعته الأتوقراطية كأداة للقمع البوليسي لجماهير الكادحين، قد ألغته ثورة أكتوبر. (٤٩)

ومع ذلك، فبحلول عام١٩٣١، لم يعـد يسـمح لأي عامل بمغادرة لينينجراد إلا بإذن خاص. وفي ٢٧ ديسـمبر ١٩٣٢ طبق هذا النظام على كل أجزاء روسيا، كما أدخـل

نظام جوازات سفر داخلية - أكثر قمعا بكثير من نظام القيصر - لمنع أي شخص من تغيير محل سكنه بلا إذن. (٥٠)، وفي ١٥ ديسمبر ١٩٣٠ منعت المؤسسات الصناعية من تشغيل الأشخاص الذين تركوا محل عملهم السابق بلا إذن. (٥١) وألغيت المادة ٣٧ من قانون العمل الصادر في ١٩٢٢ المشار إليه أعلاه في أول يوليو ١٩٣٢. (٥٢)

أدخلت دفاتر العمل للعمال الصناعيين وعمال المواصلات في ١١ فبراير١٩٣١، ثم لجميع العمال في ٢٠ ديسمبر ١٩٣٨. (٥٣) وكان يجب أن تقدم هذه الدفاتر إلى مدير المؤسسة عند استلام العمل لأول مرة. ويوجه المديرون بإيضاح أسباب فصل العامل في الدفتر. ولا يستطيع العامل الحصول على عمل جديد ما لم يقدم دفتر العمل الخاص به. الطريقة الوحشية التي يعمل بها هذا النظام فعليا قد أشار إليها بوضوح فيكتور سيرج عندما كتب:

يتم التأشير على جواز السفر في مكان العمل وعند كل تغيير للمخدم، يحدد هذا التغيير في جواز السفر. لقد عرفت عمالا فصلوا لعدم مجيئهم في يوم الراحة للمساهمة في يوم

عمل "اختياري" (بالطبع مجاني)، وقد كتب فـي جـوازات سفرهم: "مفصول لتخريب خطة الإنتاج. (٥٤)

وفي ظل قانون صادر في ١٥ نوفمبر١٩٣٢، أصبح أي عامل يتغيب عن العمل ليوم واحد بـلا عـذر مقبـول معرضا للفصل و ما هو أخطر بكثير فـي ظـل الظـروف الروسية - يصبح معرضا أيضا للطـرد مـن مسـكنه، إذا كـان متـــــــصلا بمحل عمله. (٥٥)، كمـا هـو الحال عادة بالنسبة للعمال الصـناعيين وعمـال المنـاجم، وهكذا.

وفي ٤ ديسمبر١٩٣٢، أصدر مجلس قوميسـاريات الشعب واللجنة المركزية للحـزب مرسـوما آخـر متعلـق بالتغيب عن العمل. هذه المرة تم وضـع إمـدادات الطعـام والضرورات الأخرى تحت سيطرة مديري المصانع. (٥٦)

في ٢٨ ديسمبر ١٩٣٨ صدر مرسـوم (٥٧) كـان موجها ضد من يتأخرون عن العمل، أو يغادرونه قبل الموعد

المحدد، أو يطيلون فترة الغذاء، أو يتقاعسون عـن العمـل ويتعرض المخالفون للنقل إلى عمل من مستوى أقـل، كمـا يتعرضون للفصل إذا ارتكبوا ثلاثة مخالفات خلال شـهر أو أربعة خلال شهرين. كان التفسير الرسمي للمرسوم هـو أن العقوبات الأخف من الفصل يجب تطبيقها فقط عندما يكـون العامل متأخرا بأقل من عشرين دقيقة، أو متقاعسا لأقل مـن عشرين دقيقة. أما إذا تأخر أكثر من ذلك في أي مرة، فمـن الواجـــب فصله فورا. إلى جانب فقدان مكان سكنه، إذا كان متصلا بمحل عمله، فإن العامل المفصول يعاني بطرق أخرى، على سبيل المثـال، لـيس فقـط معاشـات العجـز والشيخوخة والإعالة، وإنما أيضا معدلات إعانـة المـرض تعتمد على مدة العمل في مشروع واحد. ولضمان تنفيذ هـذا المرسوم الجديد، فقد تم النص على أن مديري المشـروعات والمصانع الذين لا ينفذون هذه العقوبات سيتعرضون للفصل والمقاضاة الجنائية. ومع ذلك، وبعد أقل من عامين، أصـبح من الواضح أن التهديد بالفصل - ونتيجـة لـنقص الأيـدي العاملة - لا يحقق النتائج المرجوة، وتمت مراجعة العقوبات. (٥٨) واعتبارا من ٢٦ يونيو١٩٤٠، وبـدلا مـن الفصـل،

أصبح العامل المتغيب ولو ليوم واحد بلا سبب مقنع للسلطات معرضا للعمل الجبرى بلا حبس لمدة قد تصل إلى ستة أشهر في مكان عمله المعتاد، وبخفض الأجرة بمـا يصـل إلـى ٢٥%. في ظل هذا القانون المعدل، لا يستطيع أي عامل أن يترك عمله إلا إذا كان غير صالح بدنيا للعمل، أو مقبولا في مؤسسة تعليمية، أو ممنوحا إذنا خاصا من سلطة عليا.

بعد صدور هذا المرسوم، عوقبت المحاولات غيـر المبررة من العمال للحصول على شهادات طبية تعفيهم مـن العمل بقسوة شديدة. وهكذا، على سـبيل المثـال، نشـرت "ازفستيا" في ٢٧ أغسطس ١٩٤٠: "قضية ت. ف. تيمونين، المولود في١٩١٥، في ٢٣ أغسطس ذهب (المـتهم) إلـى عيادة حيث طلب شهادة طبية تعفيه من العمل. ومع تكـدره إزاء إشارة الترمومتر إلـى أن حرارتـه عاديـة ، أنفعـل واستخدم عبارات لا يمكن نشـرها. حكـم عليـه فـي ٢٣ أغسطس بالسـ ـ ـ ـجن ثلاث سنوات كما منع من العـيش في تسع مدن سوفيتية، يتم تحديدها بعد قضاء العقوبة. "

وبعد بضعة أشهر من صدور هذا القـانون، كتبـت بعض السيدات للصحافة مقترحات بإخضاع خدم المنازل لهذا القانون. (٥٩) وما يفسر بجلاء ما يحدث في الاتحـــاد السوفيتي أن "ازفستيا"، الصحيفة المعنية، رغم اختلافها مـع الاقتراح، لم تبد أي دهشة إزاء تقديم مثل هذا الاقتراح فـي فترة "التحول المزعوم من الاشتراكية إلى الشيوعية " ! مـن القانون المناهض للتغيب عن العمل ينبغي قطع مجرد خطوة واحدة إلى مثل هذا الإعلان الصادر عن جريدة إدارة الدعاية والتحريض التابعة للجنة الحزب في موسكو: من لا يسـتغل كل الـ ٤٨٠ دقيقة في العمل المنـتج لا يراعـي انضـباط العمل. (٦٠) يستطيع المرء أن يتأكد أنه لا يوجد عامل واحد في العالم خارج روسيا يراعي هذا السـلوك (الاشـتراكي) الضــروري !.

في ١٩ أكتوبر ١٩٤٠ صدر مرسوم سـمح لإدارة الصناعة بالقيـام "بالنقـل الجبـري للمهندسـين والتقنيـين وملاحظي العمال والموظفين والعمال المهرة من مشروع أو معهد إلى آخر. "(٦١)

تم إدخال قيد وحشي آخر على حرية الطبقة العاملة بموجب مرسوم صادر في ٢٦ ديسمبر ١٩٤١. فرض هذا المرسوم عقوبات بين خمس وثمان سنوات سجن للعمال الذين يتركون الصناعات العسكرية دون إذن. (يحاكم المخالفون بواسطة محاكم عسكرية). (٦٢) بل إن قانونا آخر، صدر في ١٥ أبريل١٩٤٣، وضع عمال السكك الحديدية تحت الانضباط العسكري بالكامل. لقد كان من الممكن اعتقالهم قانونيا بأمر رؤسائهم لمدة تصل إلى عشرين يوما دون محاكمة أو حق اللجوء إلى المحاكم. (٦٣) طبقت أحكام مماثلة بالنسبة لعمال البحار والمجاري المائية الأرضية. (٦٤)، وموظفي البريد والتلغراف والراديو، وموظفي المحطات الكهربائية وآخرين. إن مخالفات مثل ترك العمل بلا إذن أصبحت منذ ذلك الوقت تعاقب بقسوة شديدة. (٦٥) ومن الواضح أن هذه الأحكام العسكرية استمرت قائمة بعد الحرب.

بعد فترة وجيزة من انتصار البيروقراطية الستالينية، في أواخر العشرينات، تـم حظـر الإضـرابات وأصـبح المضربون عرضة لعقوبة الإعدام. ومنـذ إلغـاء الإعـدام، أصبحت العقوبة الأشغال الشاقة لمدة عشـرين سـنة. مـن الصحيح بالطبع، أن الإضرابات لم يشر إليها بالاسم حتى أن المادة التالية، الصادرة في ٦ يونيو١٩٢٧، هي البند الوحيـد في مجموعة القوانين التي يمكن تفسيرها بواسـطة المحـاكم على أنها تخص الإضرابات: "التخريب المضاد للثـورة، أي رفض القيام، عمدا، بواجب معين، أو القيام به بإهمال متعمد، بقصد إضعاف سلطة الحكومة أو الآلة الحكومية، يسـتوجب الحرمان من الحرية لفترة لا تقل عن سنة ومصادرة الملكية بالكامل أو جزئيا، غير أنه عند تفاقم الظروف إلـى درجـة خطيرة، ينبغي زيادة العقوبة إلى الإجراء الأقصـى للـدفاع الاجتماعي - الموت رميا بالرصاص، مع مصادرة الملكية. (٦٦)

لقد تم تلخيص أهمية التشريع العمالي الستاليني بشكل جيد في هذه الكلمات: "بالمقارنـة بتشـريع فتـرة السياسـة

الاقتصادية الجديدة، عندما تم التسامح مع العالـم التجـاري الخاص، تغير الوضع القانوني للعمل إلـى الأسـوأ. جميـع القنوات التي يستطيع العمال من خلالها الدفاع عن مطـالبهم في العالم الرأسمالي - التشريع، المحاكم، الوكالات الإدارية، ونقابات العمال - في الاتحاد السـوفيتي وكالـة المسـتخدم الأساسي للعمال الصناعيين - الحكومـة. خاصـية أخـرى لقانون العمل السوفيتي الحالي هي النصوص العقابية العديدة، قانون العمل هو إلى حد كبير قانون جنائي. (٦٧)

عمل المرأة

إن ظروف العمال ككل هي بالتأكيـد قاسـية، أمـا ظروف العاملات الإناث فإن أبسط ما يقال عنها أنها شنيعة. فقانون العمل لعام ١٩٢٢ قد حرم استخدام النساء (والصغار) في الإنتاج الثقيل وغير الصحي بشكل خاص، وفي العمـل تحت الأرض. (٦٨) كذلك فإن أمرا صادرا عن قوميسـارية العمل والمجلس الاقتصادي الأعلى في ١٤ نـوفمبر ١٩٢٣ حرم تشغيل النساء في عمل يتمثل بالكامـل فـي حمـل أو تحريك أثقال تزيـد عـن عشـرة أرطـال روسـية (١ر٤

كيلوجرام). حمل أثقال تصل إلى ٤٠ رطل روسـي (٤ر١٦ كيلوجرام) كان مسموحا به فقط إذا كان متصلا مباشرة بعمل المرأة العادي، ولم يشغل أكثر من ثلث يـوم عملهـا. (٦٩) اليوم، لا يوجد أي من هذه الإجراءات الوقائية. فعلى سـبيل المثـال، تعمل النساء في المناجم، وكثيرا ما يقمن بأثقـل الأعمال فيها، وتصف السلطات السوفيتية هذا بأنـه إنجـاز عظيم. ينطبق هذا أيضا على حمل الأحمـال الثقيلـة فـي صناعة البناء، والعمل كعمال شحن وسكك حديدية وما إلـى ذلك.

في١٩٣٢، طلب المجلس العلمي لقوميسارية العمـل من أربعة معاهد مكلفة بالبحث في الأمراض المهنيـة فـي مختلف مناطق استخراج الفحم أن تقوم بدراسة أثـر العمـل تحت سطح الأرض على النساء.

أجرى المعهد القائم في منطقة الفحـم فـي القوقـاز دراسة طبية على ٥٩٢ عاملة فحم، منهن ١٤٨ يعملن فـوق سطح الأرض و ٤٤٤ تحت سطح الأرض، وتوصل إلى أن

العمل تحت سطح الأرض ليس أكثر ضررا للنساء الحوامل من العمل فوق سطح الأرض. وبالإضافة إلى ذلك، أجمعـت المعاهد المكلفة بإجراء هذا البحث على أن زيادة كبيرة فـي عمل النساء في مناجم الفحم - مع تضمن هذا العمل عمليات عديدة تحت سطح الأرض - ممكنة دون أي ضـرر لجسـم المرأة. (٧٠) تقوم النساء في المناجم بكل أنواع العمل، بمـا في ذلك الشحن والتقطيع، بشهادة الصحافة الروسية. كتبـت إحدى الصحف الحزبية: لأول مرة في حوض دونيتـز، تـم تنظيم فريق من عاملات الشحن. الآن توجد ١٠ سيدات فـي فرقة بابيتشيفا تقوم كل منهن بشحن من أربعة عشـر إلـى خمسة عشر طنا من الفحم يوميا. هذا الفريق لديـه بالفعـل عاملة آلة القطع الخاصة به، بولينا تانتسبورا. (٧١)

يقول كاتب رسمي آخر فـي عـام ١٩٣٧: النقطـة الأكثر تشويقا هي أن النساء السوفيتيات قد كسبن ولا زلـن يكسبن في تلك الفروع الصناعية المغلقة أمـام النسـاء فـي المجتمع الرأسمالي، والتي تعتبر في البلاد الرأسمالية أعمال خاصة بالرجل تستثنى منها النساء "بالطبيعة". تلعب النسـاء

بالتالي دورا لا يذكر في صناعة التعدين الرأسمالية. نسـبة النساء في إجمالي عدد العاملين في صناعات التعدين هـي، بالنسبة لفرنسا (١٩٣١) ٧ر٢% ، بالنسبة لإيطاليا (١٩٣١) ٨ر١%، في ألمانيا (١٩٣٢). ر١%، في الولايات المتحـدة (١٩٣٠) ٦ر٠%، وفـي بريطانيـا ٦ر٠%. فـي الاتحـاد السوفيتي تمثل النساء ٩ر٢٧% من إجمالي عدد العاملين في صناعة التعدين. تعطي مهنة البناء صورة مماثلة في الـدول المذكورة أعلاه، النسبة المئوية بالنسبة لهذه المهنة تتـراوح بين ٥ر٠% (إيطاليـا) و ٩ر٢% (ألمانيـا) فـي الاتحـاد السوفيتي تمثل النساء ٧ر١٩% في صنـــــاعات المعادن تتراوح النسب بـين.ر٣% (الولايـات المتحـدة) و ٤ر٥% (بريطانيا). في صناعات المعادن فـي الاتحـاد السـوفيتي ٦ر٢٤% من جميع العمـال نسـاء. (٧٢) أغفـل الكاتـب الستاليني ذكر أن هناك بلدين آخرين غير الاتحـــــــاد السوفيتي تعمل فيهما كثير من النساء في المنـاجم - الهنـد واليابان. (٧٣) والاثنان مشهوران بفظاعة ظروف العمال.

القصة التالية لشاهد عيان للظروف القاسية التي تعمل النساء في ظلها في بناء السكك الحديدية، تسردها شـارلوت هالدان، التي كانت ميالة جدا في ذلك الوقت لنظام ستالين:

في أرشانجل كان من الضروري مد خط سـكة حديـد خفيف لمسافة حوالي خمسة أميال بطول رصيف المينـاء... لقد شاهدت هذا العمل، الذي قامت به بالكامل نساء. اكتمـل الخط، مع نقاط التحويل، في ٤٨ ساعة. لقد ظللـن يعملـن نهارا وليلا، تحت ضوء النهار والضوء الكهربـائي. كـان الثلج يسقط والجو متجمد تقريبا طول الوقت، إلا أن ذلك لـم يغير شيئا بالنسبة لعملهن. كان جميع مراقبي الشحنات أيضا من النساء. لقد عملن بالتناوب، ٢٤ساعة عمل و ٢٤ سـاعة راحة. أثناء فترة عملهن كن يأخذن راحة عرضية قصـيرة لساعة أو ساعتين، حيث يلجأن إلى كوخ خشـــبي على الرصيف، ويأكلن شربة الكرنب والخبز الأسـود، ويشـربن الشاي المقلد، وينعسن نعاسا قلقـا بملابسـهن، ثـم يعـدن للعمل. (٧٤)

كتب هندوس، وهو متعاطف آخر من المتعاطفين مع ستالين:

إحدى النواحي الملحوظة في الحياة الروسية هي وجود النساء كعاملات يومية. أنهن يعملن بـالمعول والمجـراف، ويحملن أحمالا ثقيلة من الخشب، ويجررن عربات اليد ذات العجلة الواحدة. عملت النساء تحت الأرض جنبا إلى جنـب مع الرجال. من الشائع في أي مدينة رؤيـة النسـاء يبنـين بالطوب، ويضعن العوارض الخشـ ـ ـ ـبية، وينجزن المهام الثقيلة الأخرى في البناء. وهن يبرزن في مثل هذه الأعمـال في نوبات الليل كما في نوبات النهار. (٧٥)

جنبا إلى جنب مع تقارير كهذه، كم يبـدو سـاخرا تصريح ستاخانوف (بالنسبة للشعب السوفيتي، أصبح العمـل متعة). (٧٦)

العمل القهري:

في روسيا يوجد العمل القسـري بأشـكال مختلفـة وبدرجات متفاوتة. على سبيل المثال، تبرم العقود بين رؤساء

الكولخوزات والشركات الصناعية أو المناجم أو مشـروعات النقـ ـل، بحيث يتكفل الكولخوز بتوفير عـدد معـين مـن العمال. مثل هذه الأنواع من العمل القسري، مع ذلك لن يتم تناولها في هذا القسم. سنتناول فقط العمل القهري في شـكله الأقصى، في معسكرات العبيد، حيث لا تشترى قوة العمل أو تباع كسلعة، لأن العامل نفسه ليس لديه أي حرية قانونيـة. حتى الخطة الخمسية الأولى، كان عمل السجناء محصور في نطاق ضيق جدا، بحيث لم يكن له أي أهمية فـي الاقتصـاد الروسي. في عام١٩٢٨، كـان هنـاك (٣٠٠٠٠) سـجين فـ ـ ـي المعسكرات الروسية، وكانت السـلطات تعـارض إجبارهم على العمل. في١٩٢٧، كتب المسئول المكلف بإدارة السجون: 'استغلال عمل السجناء، نظام اعتصـار "العـرق الذهبي" منهم، تنظيم الإنتاج في أماكن الحـبس، بينمـا هـو مربح من وجهة نظر تجارية إلا أنه يفتقد بشكل جوهري أي مدلول تهذيبي - هذه مسائل مرفوضة بالكامل فـي أمـاكن الحبس السوفيتية'(٧٧)، في ذلك الوقت، كانت قيمة الإنتـاج الإجمالي لجميع السجناء تساوي نسبة ضئيلة فقط من نفقـات العناية بهم.

إلا أنه مع افتتاح الخطة الخمسـية، تغيـر الموقـف جذريا. يذكر كيسيليوف - جروموف، وهو مسـئول سـابق بالبوليس السري في معسكرات العمل الشمالية، يذكر أنه في ١٩٢٨ كـان (٣٠٠٠٠ر٣٠) رجـل فقـط معتقلـين فـي المعسكرات.٠. العدد الإجمالي للسـجناء فـي كـل شـبكة المعسكرات في ١٩٣٠ يذكر انه بلغ ٦٦٢٢٥٧. (٧٨) وبناء على الأدلة المتوفرة، يستنتج دالين أنه بحلـول عـام ١٩٣١ كان هناك حوالي (٢مليون) شخص في معسكرات العمـل، وفي الفترة بين ٣٣ - ١٩٣٥ حوالي (٥مليون)، وفي ١٩٤٢ من (٨-١٥) مليون. (٧٩) يقدر انطون سيليجا الذي كان في وقت من الأوقات زعيما للحزب الشـيوعي اليوغوسـلافي والذي قضى سنوات عديدة في معسكرات الاعتقال الروسية، يقدر عدد السجناء في أوج تطهيرات الثلاثينات بأنه وصـل إلى حوالي عشرة ملايين. (٨٠)

إن مدى وحشية العمل الاسـتعبادي فـي الاتحـاد السوفيتي يمكن قياسها ليس فقط من التقارير المنشورة فـي

الصحافة الروسية عن العقوبات الصارمة لأكثـر الجـرائم بساطة مثل سرقة الخبز (انظر صـفحة ،)، ولكـن أيضـا بطريق غير مباشر من إحصائيات الناخبين كـل مـن بلـغ الثامنة عشر أو تجاوزها له حق التصويت، باستثناء نـزلاء معسكرات العمل القسري. وفقا للتعداد السكاني لعـام١٩٣٩، كان ٤ر٥٨% من السكان يبلغون ثمانية عشر عاما أو أكثـر في ذلك الوقت، بحلول عام١٩٤٦، يكاد يكون من المؤكد أن هذه النسبة قد ارتفعت. فمن ناحية ، كانت نسبة الأطفال فـي المناطق الجديدة المضافة للاتحاد السوفيتي، مثـل ليتوانيـا ولاتفيا، أقل منها في أراضي روسيا سنة ١٩٣٩، ومن ناحية أخرى، لم تسبب الحرب فقط زيادة أكبر في معـدل وفيـات الأطفال عن معدل وفيات الكبار، ولكنها أيضا سببت انخفاضا شديدا في معدل المواليد. ولكن حتى بافتراض أن نسبة مـن يبلغون ثمانية عشر عاما أو أكثر كانت في ١٩٤٦ تقريبا كما هي في١٩٣٩، فإنه من بين سكان يبلغ عددهم ١٩٣ مليـون نسمة يصبح عدد من كانوا في هـذه المجموعـة العمريـة ٧ر١١٢ مليون شخص. ومع ذلك، فإن ٧ر١٠١ مليون فقط كان لهم حـق التصـويت فـي الانتخابـات. وفقـا لهـذه

الطريقـ ـ ـة في الحساب، على الأقل لابد أنه كـان هنـاك ١١ مليون شخص في معسكرات العمل الاستعبادي.

هناك مؤشرات أخرى إلى الطابع المكتظ لمعسكرات العمل القسري - على سبيل المثال - تـم حـل جمهوريـة الفولجا أثناء الحرب العالمية الثانية بزعم عدم ولائها للنظام، وأبعد سكانها، في أغلب الظن إلى معسكرات العمـل. وفـي منـ ـ ـ ـاطق الاتحاد السوفيتي التي سبق أن احتلها الألمان تم حل عدد من الجمهوريات. حالات الحل هذه لم تذكر حتى في الصحف وعندما نشرت "برافدا"، في ١٧ أكتوبر١٩٤٥، قائمة بالدوائر الانتخابية للانتخابات العامة المقبلة، تم اكتشاف أن عددا من الجمهوريات قد اختفت، منذ متى لا يستطيع أحد أن يعلم. وكانت الجمهـ ـ ـ ـوريات التـي اختفـت هـي جمهورية القرم التتارية ذات الحكـم الـذاتي، وجمهوريـة كالموك، وجمهورية شيشينو - اينجوشي، بالإضـافة إلـى منطقة كاراتشـيف ذات الحكـم الـذاتي. (٨١) أصـبحت جمهورية كاربادينيا - بالكار ذات الحكم الـذاتي جمهوريـة كاربادينيا بعد طرد البالكار. (٨٢) كان عـدد سـكان هـذه

المناطق أكثر من مليوني نسمة. ولا تتوفر معلومات رسمية عن أماكن وجودهم مرة أخرى، في أغلب الظن ، تم إرسالهم إلى معسكرات العمل.

إلا أن أوضح إشارة إلى الدرجة التي وجد بها العمل الاستعبادي في روسيا من مصدر رسمي سوفيتي توجد فـي خطة الدولة لتنمية الاقتصاد القـومي لاتحـاد الجمهوريـات السوفيتية الاشتراكية لعام ١٩٤١. (٨٣) وفقا لهذا المصدر، فإن قيمة الناتج الإجمالي لكل المشروعات المدارة بواسـطة وزارة الداخليـة كـان مخططـا أن تكـون، فـي١٩٤١، ١٩٦٩مليون روبل بأسعار عام ١٩٢٦ - ١٩٢٧. (٨٤) أي تقدم عن عام ١٩٢٥ عندما كان الناتج الإجمالي لكل العمـل السجين ٨ر٣ مليون روبل. (٨٥) - تضاعف الإنتـاج ٥٠٠ مرة ! إذا كان إنتاج العامل السجين الواحد في ١٩٤١ مساويا لما كان عليه في١٩٢٥، فإن هذا يعني وجود ١٥ مليون من العمال المستعبدين. في الأغلب، كانت إنتاجية العمـل فـي المعسكرات أعلى بكثير في عام ١٩٤١ منها في عام١٩٢٥، وفي الأغلب، أن تقدير نـاتج مشـروعات وزارة الداخليـة

وبأسعار عام ١٩٢٦ - ١٩٢٧ الثابتة، فيه بعض المغـالاة. ولكن حتى بعد عمل التصحيحات اللازمة، فمن الواضـح أن معسكرات العمل الاستعبادي احتوت على ملايين الناس.

إن استحالة الحساب الدقيق لعدد العمال المسـتعبدين في المعسكرات تعود إلى عدم وجود أية إحصائيات رسـمية على الإطلاق، حتى بداية الثلاثينات نشر حجم كبيـر مـن الإحصائيات حول المحاكمات والسجون والسجناء، ولكن منذ ذلك الوقت، توقف نشر مثل هذه الأرقام تماما. انـه لـدليل واضح على ذلك أن كتابا بعنوان إحصائيات المحاكم، كتبه أ. أ. جيرتسنزون (موسكو١٩٤٨)، يعطي أرقاما فعليـة عـن الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا وكندا والهنـد وبلجيكـا والدنمرك وفنلندا وإيطاليا واليونان وهولندا والنمسا والسـويد وسويسرا والنرويج، أما عن الاتحاد السوفيتي فهو يعطي فقط السنوات١، ٢، الخ.. دون ذكـــر ما هي هـذه السـنوات والمناطق، انه يذكر فقط أن هذه المناطق بها ٧ر٤ مليون من السكان. ولما كان هذا الرقم يمثل نسبة مئوية صغيرة جدا من

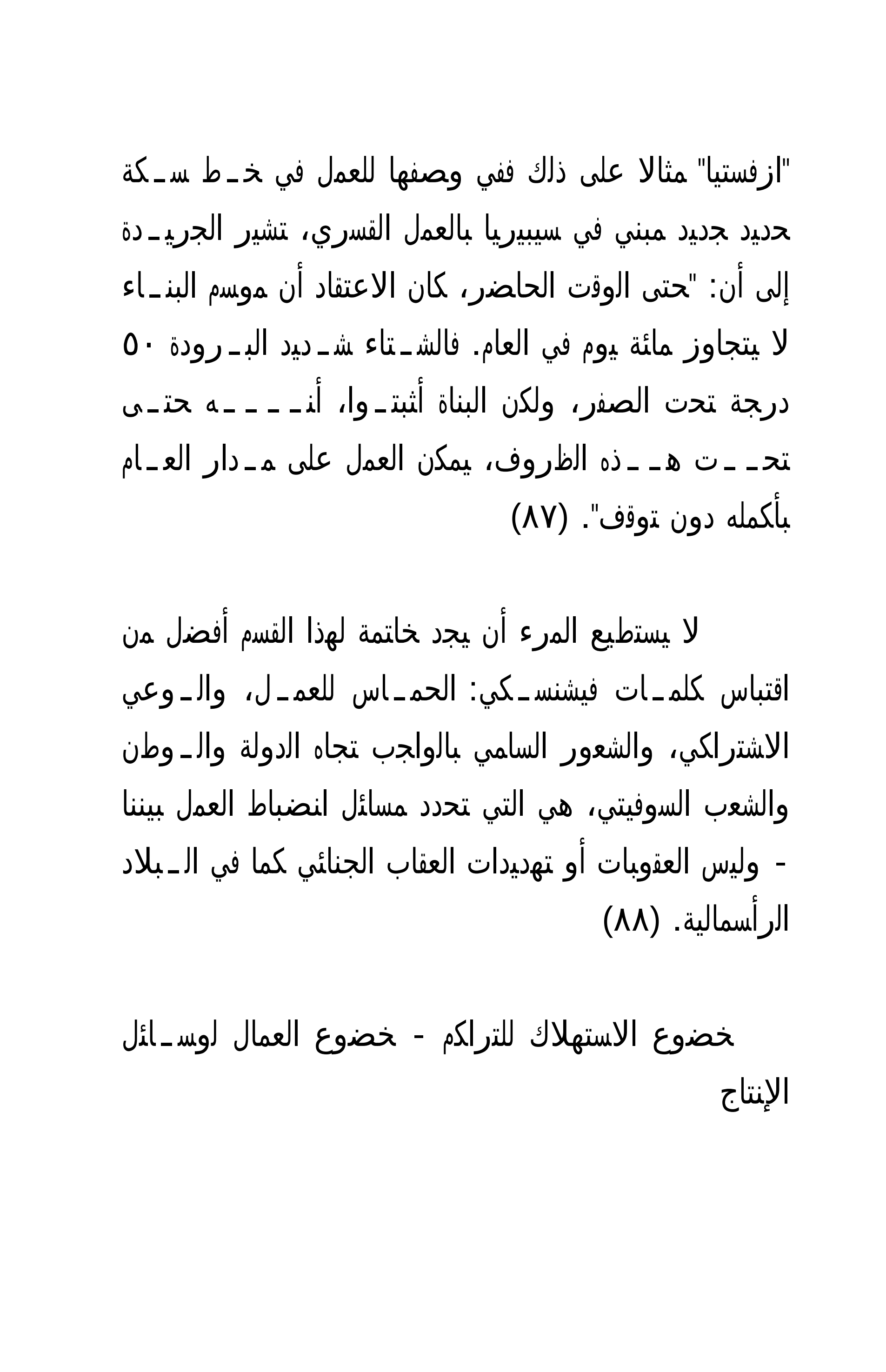
مجموع سكان الاتحاد السوفيتي، فإننا لا نستطيع أن نسـتنتج منه أرقاما مطلقة أو حتى اتجاهات عامة.

انه من المهم جدا ملاحظـة أن النتـائج المنشـورة للتعداد السكاني لعام ١٩٣٩ لا تحتوي على توزيع السـكان على المناطق. هذه المعلومة - التي دائما ما تشملها جـداول التعداد العادية - كانت ستسمح بتقدير عدد الأشـخاص فـي معسكرات العمل الاستعبادي بدقة كبيرة، لأن بعض المناطق معلوم جيدا أنها تكاد لا تحوي سكانا أحرارا.

وقدم مرسوم العفو الصادر في ٢٧ مـارس ١٩٥٣ دليلا واضحا على وجود الأطفال والأمهات والحوامل وكبار السن من الرجال والسيدات في معسكرات العمل الروسـية. فهذا المرسوم أفرج عن نساء أمهات لأطفال أقل من عشـر سنوات، والرجال فوق ٥٥ عاما، ونساء فـوق ٥٠ عامـا، وأيضا السجناء الذين يعانون من أمراض خطيرة مستعصـية (٨٦) من السجون ومعسكرات العمل.

إن العمل العبـودي عمومـا يعتبـر غيـر منـتج. والحكومة السوفيتية تلجأ إليه على هذا النطاق الضخم ببساطة

لأنها نسبيا أفقر كثيرا في رأس المال منها في الأيدي العاملة بالمقارنة ببلاد أوروبا الغربية المتقدمة والولايات المتحـدة. في نفس الوقت - فيما يبدو ظاهريا أنـه تنـاقض - يسـهم العمل العبودي فـ ـي التغلب على الاختناقات الناتجة عـن ندرة العمل في بعض المناطق والصناعات. في جميع فترات التاريخ، كلما كان العمل نادرا فإن الدولة كانت تفرض قيودا قانونية على حرية العمال، كما حدث في أوروبا الغربية فـي القرن الرابع عشر وأوائل القرن الخامس عشر، ومرة أخرى في القرن السابع عشر. المستعبدون في معسكرات ستالين هم شكل فج "لجيش العاطلين" في الرأسمالية التقليدية، أي أنهـم يستخدمون لإبقاء باقي العمال "في أماكنهم". بالإضـافة إلـى ذلك، ينبغي تذكر أنه في الاتحاد السوفيتي هناك كثيـر مـن المهام شديدة التنفير التي يجب إنجازها (في أقصى الشمال، على سبيل المثال)، التي لا يمكن أن يقبل العمال الأحرار أو حتى نصف الأحرار القيام بها إلا في مقابل منح حوافز قوية جدا. وعلى الرغم من إنتاجيته الشديدة الانخفاض، فإن العمل العـ ـبودي، في مثل هذه الحالات، هو أرخص وسـيلة، إن لم يكن الوسيلة الوحيدة. ويعطي النص التالي المقتبس مـن


"ازفستيا" مثالا على ذلك ففي وصفها للعمل في خط سكة حديد جديد مبني في سيبيريا بالعمل القسري، تشير الجريدة إلى أن: "حتى الوقت الحاضر، كان الاعتقاد أن موسم البناء لا يتجاوز مائة يوم في العام. فالشتاء شديد البرودة ٥٠ درجة تحت الصفر، ولكن البناة أثبتوا، أنه حتى تحت هذه الظروف، يمكن العمل على مدار العام بأكمله دون توقف". (٨٧)

لا يستطيع المرء أن يجد خاتمة لهذا القسم أفضل من اقتباس كلمات فيشنسكي: الحماس للعمل، والوعي الاشتراكي، والشعور السامي بالواجب تجاه الدولة والوطن والشعب السوفيتي، هي التي تحدد مسائل انضباط العمل بيننا - وليس العقوبات أو تهديدات العقاب الجنائي كما في البلاد الرأسمالية. (٨٨)

خضوع الاستهلاك للتراكم - خضوع العمال لوسائل الإنتاج

في ظل الرأسمالية، يخضـع اسـتهلاك الجمـاهير للتراكم. أحيانا يزيد الاستهلاك مع زيادة التـراكم، وأحيانـا أخرى يقل في حين يزيد التراكم، ولكـن دائمـا، فـي كـل الظروف، تظل العلاقة الأساسية كما هي.

إذا تتبعنا تاريخ روسيا منذ أكتوبر، فإننا نجد أن هذا الخضوع لم يكن موجودا عند إدخال الخطة الخمسية الأولى، ولكن منذ ذلك الوقت فصاعدا، قد عبر عن نفسـه بوحشـية غير مسبوقة، سيتضح هذا من الجدول التالي: (٨٩)

تقسيم الناتج الإجمالي للصـناعة إلـى وسـائل إنتـاج ووسائل استهلاك (بالنسبة المئوية)

	١٩١٣	١٩٢٧-١٩٢٨	١٩٣٢	١٩٣٧	١٩٤٠	١٩٤٢ (مستهدف)
وسائل إنتاج	٤٤,٣	٣٢,٨	٥٣,٣	٥٧,٨	٦١,٠	٦٢,٢
وسائل استهلاك	٥٥,٧	٦٧,٢	٤٦,٧	٤٢,٢	٣٩,٠	٣٧,٨

حتى لو لم تقل هذه الأرقام الرواية كلها، حيث أنه من المؤكد أن هذا الحساب الرسمي لم يعط الوزن الكافي لوقائع أن ضرائب الاستبدال تفرض أساسا على وسائل الاستهلاك، وأن الدعم مخصص بالكامل تقريبا لوسائل الإنتاج (أنظر أدناه) مع ما ينتج عن ذلك من تشويه لنظام الأسعار.

الأرقام المتوفرة بشأن التغير الفعلي في حجم إنتاج السلع الاستهلاكية ضئيلة جدا، وفي تفسيرها نواجه بالفعل صعوبات شديدة.

ليس من الصواب حساب منتجات، مثل الخبز، التي لا تعكس الزيادة في ناتجها زيادة إجمالية في الإنتاج، وإنما مجرد التحول من التصنيع المنزلي، غير المشمول في الإحصائيات، إلى الصناعة، التي تغطيها الإحصائيات. (٩٠)

	١٩١٣	١٩٢٨-١٩٢٩	١٩٣٢	١٩٣٧	١٩٤٥	١٩٤٩	١٩٥٠
سلع قطنية (ألف مليون متر)	٢,٩	٢,٧٤	٢,٧	٣,٤	١,٧	٣,٧	٣,٨
سلع وفية(مليون متر)	٩٥,٠	٩٦,٦	٩١,٣	١٠٨,٣	٥٦,٩	١٥٣,٩	١٦٧,٠
أحذيةجلادية مليون زوج)		٢٣,٢	٢٨,٠	١٦٤,٢	٦٠,٠	١١٦,٠	٥٠٢,٠
سكرخام(ألف طن)	١٢٩,٠	١٣٤٠,٠	٨٢٨,٠	٢٤٢١,٠			٢٥٢٢,٠
ورق اف (ألف طن)	١٩٧,٠	٣١٦,٠	٤٧٨,٥	٨٣١,٥			
جوارب(مليون زوج)			١٥٤,٠	٤٠١,٠	٨٣,٠	٣٤٠,٣	
كتان(مليون متر)		١٦٢,٠	١٣٠,٠	٢٧٨,٠			
صابون(ألف طن)			٣٥٧,٢	٤٩٥,٠			٦٦٨,٠

هذا الجدول لا يظهر سوى زيادة متواضعة جـدا فـي إنتاج السلع الاستهلاكية - باستثناء الأحذية الجلادية والـورق والسكر.

فيما يتعلق بتفسير هذه الأرقام، ينبغي الإشارة إلى أنه في حين أن أرقام ١٩١٣ معدلة بالنسبة للأراضي الروسـية المتقلصة بعد الثورة، فإن أرقام عامي ١٩٤٥ و ١٩٤٩ غير معدلة بحيث تتلائم مع أراضي ما بعد الحرب التي اتسـعت اتساعا كبيرا. (شمل ما ضمته روسيا منذ ١٩٣٩ فصاعدا،

كما سنذكر فيما بعد، ليتوانيا ولاتفيا واستونيا والجزء الشرقي من بولندا.. الخ.) وبالإضافة إلى ذلـك، قـدمت المصـانع الصغيرة جدا إسهاما هاما في إنتاج السلع الاستهلاكية، حتى ١٩٢٨ على الأقل. في١٩٢٩، شغلت الشـركات الصـناعية كبيرة الحجم معرفة على أنها تلك التي تشغل أكثر من ثلاثين شخصا، أو لديها قوة محركة تشغل خمسة عشر شخصـا - ٣ر٢ مليون شخص، في حين شغلت الصناعة صغيرة الحجم ٤ر٥ مليون شخص.

ومع ذلك، فإن السلع المنتجة بهذه الطريقة أثناء فترة الخطة لم تندرج في الإحصائيات الستالينية. ربما يشرح هذا الزيادة الهائلة (على الورق) في إنتاج الأحذية الجلدية، وهي زيادة لا يمكن معادلتها مع ما هو معروف عن عرض المتاح للجلد. عدد الحيوانات المذبوحة سنويا بعد التوجه الكبير نحو نظام المزارع الجماعية لا يمكن أن يكون قد وصـل للعـدد المذبوح قبل ذلك، إذ أنه في ١٩٣٨ فقـــط، وليس قبل ذلك، اقترب العدد الإجمالي للماشية مرة أخرى من مسـتوى عام ١٩٢٩. (في عام١٩٢٩، بلغ عدد الأبقار ١ر٦٨ مليون،

وفي١٩٣٨، ٢ر٦٣ مليون، بلغ عـدد الخـراف والمـاعز، ٢ر١٤٧ مليون و ١ر١٠٢ مليـون علـى التـوالي). (٩١) بالإضافة إلى ذلك، بلغ فائض الوارد من الجلود على الصادر منه ٣ر٤٥ ألف طن في ٢٧ -١٩٢٨، في مقابل ٦ر١٥ ألف طن فقط في ١٩٣٩. (٩٢) من البـديهي أن زيـادة إنتـاج الأحذية الجلدية في نفس الوقت الذي يقل فيه عرض الجلـد كان يحتاج إلى ما لا يقل عن معجزة بالنسبة للجوارب، هناك واقعة عـــلى درجة قصوى من الأهمية مهملـة: كانـت غالبية الجوارب تنتج بواسطة حرفيين. أما بالنسبة للـورق، فقد زاد الناتج زيادة هائلة بلا شك، نظرا لاحتياجات الدعاية الحكومية، واحتياجات الإدارة والاحتياجات الثقافية المرتبطة بالتصنيع.

يصبح خضوع الاستهلاك للتراكم واضـحا بدرجـة كافية إذا وضعنا جنبا إلى جنب سلسلة الناتج المستهدف مـن السلع الاستهلاكية في الخطط الخمسـية المختلفــــة، وسلسلة الناتج المستهدف من السلع الإنتاجيـة. سيتضـح أن الحكومة السوفيتية في حين تعد بزيادة فـي إنتـاج وسـائل

الاستهلاك مع كل خطة خمسية، فإنها تحدد الهدف الفعلي للخطة عند حجم من الإنتاج لا يتجاوز المستهدف في الخطط السابقة، يظهر هذا بوضوح في الجدول التالي:(٩٣)

أهداف الإنتاج عند نهاية الخطط الخمسية

بعض وسائل الاستهلاك	الخطة الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	الخامسة
سلع قطنية(ألف مليون متر)	٤,٧	٥,١	٤,٩	٤,٧	٦,١
سلع صوفية(مليون متر)	٢٧٠,٠	٢٢٧,٠	١٧٧,٠	١٥٩,٠	٢٥٧,٠
كتان (مليون متر)		٥٠٠,٠	٦٠٠,٠	٣٨٥,٠	
جوارب(مليون زوج)		٧٢٥,٠		٥٨٠,٠	
أحذية(مليون زوج)	٨٠,٠	١٨٠,٠	٢٥٨,٠	٢٤٠,٠	٣١٨,٠
صابون (ألف طن)		١٠٠٠,٠	٩٢٥,٠	٨٧٠,٠	
سكر(مليون طن)	٢,٦	٢,٥	٣,٥	٢,٤	٤,٣
ورق (ألف طن)	٩٠٠,٠	١٠٠٠,٠		١٣٤,٠	١٧٤٠,٠
زيت خضار(ألف طن)	١١٠٠,٠	٧٥٠,٠	٨٥٠,٠	٨٨٠,٠	١٣٧٢,٠
بعض وسائل الإنتاج					

تيـار كهربـائي (مليار كيلـوات / ساعة)	٢٢ر٠	٣٣ر٠	٧٥ر٠	٨٢ر٠	١٦٢ر٥
فحم مليون طن	٧٥ر٠	١٥٢ر٥	٠ر ٢٤٣	٠ر ٢٥٠	٣٧٢ر٠
حديد خام (مليون طن)	١٠ر٠	١٧ر٤	٢٢ر٠	١٩ر٥	٣٤ر١
حديد صلب(مليون طن)	١٠ر٤	١٧ر٠	٢٨ر٠	٢٥ر٤	٤٤ر٢
نفط (مليون طن)	٢١ر٧	٤٦ر٨	٥٤ر٠	٣ر٤	٦٩ر٩

ومع ذلك، فإن الحكومة الروسية عندما تفاخر بأنهـا في عام ١٩٥٠ ستصل إلى مستوى ٤ر٧ مليار متـر مـن السلع القطنية، فإن كونها قطعت على نفسها نفس الوعد قبـل عشرين عاما - عندما كان عدد السكان في الاتحاد السوفيتي أقل مما هو عليه الآن بحوالي خمسين مليون شـخص - لا تشعر بالحرج، إذ أن الشرطة والدعاية يتعاونان معا في جعل الذاكرة ناقصة مثلها مثل السلع.

وإذا انتقلنا للإنتاج الفعلي، فإننـا لا نجـد فقـط أن الأهداف بالنسبة للسلع الاستهلاكية أكثر تواضعا بكثير منهـا

بالنسبة للسلع الرأسمالية، ولكننا نجد أيضا (وفقـا للأرقـام الرسمية أيضا) أن معدل تحقيق هذه الأهداف أقل بكثير فـي الأولى عنه في الأخيرة.

النسبة المئوية لتحقيق الزيادة المستهدفة فـي الخطـط الخمسية الأولى والثانية والرابعة (٩٤)

وسـائل الإنتاج	**الأولى**	**الثانية**	**الرابعة**
الفحم	٢٧,٣	٧١,٥	١١٢,٩
النفط الخام	١٠٧,١	٣٣,٦	١٥٤,٥
الكهرباء	٤٩,١	٩٣,٥	١٢٤,٦
الحديد الخام	٤٣,٣	٨٣,٨	٩٧,٨
الصلب	٢٤,٤	١٠٦,٤	١٢٦,٨
الصلب الأسطواني	١٩,٣	١٠٠,٠	١٦٣,٨
الأسمنت	٣٦,٣	٤٩,١	٩٥,٧

وســائل الاستهلاك	الأولى	الثانية	الرابعة
سلع قطنية	٣,٠	٣١,٠	٨,٨
سلع صوفية	٣ ،٣	١٠,٦	١١١,٣
أحذية	٢٦,١	٨٣,٣	
ورق وكرتون	٣٢,٢	٥٢,١	٧٢,٣
كبريت	١,٦	٢٥,٤	--
صابون	٣٦,٩	٢١,٧	٩٦,٧

تراكم رأس المال من ناحية والفقر من الناحية الأخرى:

حتى عام١٩٢٨، ورغم تزايد البقرطة، إلا أن التراكم البطيء للثروة في الاقتصاد المهيمن عليه من قبل الدولة لـم يصحبه نمو في الفقر، كما يوضح الجدول التالي:

رأسمال الصناعة كبيرة الحجم

السنة	أسعار٢٧/٢٦ (٩٥) مليـون روبل	مؤشـــــــر ١٩٢١=١٠٠	السنة	الأجـــــور الحقيقية(٩٦)
١٩٢١	٧٩٣٠	١٠٠,١	١٩١٣	١٠٠,٠
١٩٢٢	٧٩٣٥	١٠٠,١	١٩٢٣/٢٢	٤٧,٣
١٩٢٣	٧٩٦٩	١٠٠,٥	١٩٢٤/٢٣	٦٩,١
١٩٢٤	٨٠١٦	١٠١,١	١٩٢٥/٢٤	٨٥,٧
١٩٢٥	٨١٠٥	١٠٢,١	١٩٢٦/٢٥	٩٦,٧
١٩٢٧	٩١٥١	١١٥,٤	١٩٢٧/٢٦	١٠٨,٤
١٩٢٨	٩٨٤١	١٢٤,١	١٩٢٨/٢٧	١١١,١
			١٩٢٩/٢٨	١١٥,٦

هكذا، فإنه حتى وفق حسابات الأستاذ بروكوبوفتش، وزير سابق في حكومة كيرنسكي لا يمكن أن يتهمـه أحـد بالميل للبلاشفة، فإن الأجور الحقيقية للعمـال الـروس فـي ١٩٢٨ - ١٩٢٩ كانت أعلى بـ ٦ر١٥% مما كانت عليـه قبل الحرب. في الوقت نفسه خفضت ساعات العمل بنسـبة ٣ر٢٢%. وإذا أخذنا أيضا الخدمات الاجتماعية في الحسبان،

فإن الزيادة في الأجور الحقيقية تكون أعلى من ذلك. نقطـة أخرى يلقي هذا الجدول الضوء عليها في أنه في السـنوات القليلة الأخيرة قبل بداية الخطـة الخمسـية، حيـث قـوت البيروقراطية نفسها، فقد كانت الأجور الحقيقية تتوقف عـن النمو، وتلكأ معدل الزيادة قليلا عن معدل التراكم.

اختلف الوضع جذريا مع افتتاح الخطة، فمنـذ ذلـك التاريخ فصاعدا، قفز التراكم إلى الأمام بشكل هائل، في حين أن مستوى معيشة الجماهير لم يتخلف فحسـب عـن معدل التراكم، بل انه انخفض بشكل مطلق بالمقارنـة بعـام ١٩٢٨. الجدول التالي يوضح معدل التراكم: (٩٧)

استثمار رأس المال(ألف مليون روبل جاري)

	الإجمالي	في الصناعة
١٩٢٤/٢٣ - ١٩٢٨/٢٧	٢٦ر٥	٤ر٤
١٩٢٩/٢٨ -١٩٣٢	٥٢ر٥	٢٤ر٨
١٩٣٣-١٩٣٧	١١٤ر٧	٥٨ر٦
١٩٣٨- ١٩٤٢ (الخطة)	١٩٢ر.	١١١ر٩
١٩٤٦- ١٩٥٠ (الخطة)	٢٥٠ر٣	

حتى لو أخذنا في الاعتبار انخفاض سـعر الروبـل خلال هذه السنوات فإن نظرة سريعة علـى هـذا الجـدول توضح أن تراكما هائلا لرأس المـال قـد حـدث. بأسـعار عام١٩٣٣، كان رأس المال الثابت للصناعة الروسية ٣ر١٠ مليار روبل في ١٩٢٨ وارتفع إلى ٦ر٢٢ مليار روبل فـي ١٩٣٢ و ٩ر٥٩ مليار روبل في ١٩٣٧. (٩٨)

منذ عام١٩٢٨، توقفت السلطات الروسية عن نشـر مؤشر الأجور ومؤشر نفقات المعيشة، ومنـذ عـام١٩٣١، أسعار الجملة أو التجزئة. من الصعب جـدا، إذن، حسـاب التغيرات في مستوى الأجور الحقيقية. جميع الأدلة المتاحـة تشير مع ذلك، إلى أن المستوى، إجمالا، لم يرتفع منذ إدخال الخطط، هكذا، مثلا، فإن القوة الشرائية للأجور المتوسـطة محسوبة بالنسبة للطعام تغيرت على النحو التالي:(٩٩)

السنة	عدد "سلات الطعام" للأجر الشهري	المؤشـر
١٩١٣	٣ر٧	١٠٠
١٩٢٨	٥ر٦	١٥١ر٤
١٩٣٢	٤ر٨	١٢٩ر٧
١٩٣٥	١ر٩	٥١ر٤

١٩٣٧	٢ر٤	٦٤ر٩
١٩٤٠	٢ر٠	٥٤ر١

هـــذا الحساب للتغيرات فـي القـوى الشـرائية للأجور معبر عنها في الطعام، تؤكدها إحصائيات متوسـط الاستهلاك الفعلي للفرد من السكان لبعض المواد الغذائية.

متوسط الاستهلاك السنوي من الحليب واللحوم للفرد من السكان (بالكيلوجرام) (١٠٠)

	الحليب			اللحـــــوم		
السنة	الإجمالي	الريفي	المديني	الإجمالي	الريفي	المديني
١٩٢٨-٢٧	١٨٩	١٣٨	٢١٨	٢٧,٥	٢٢,٦	٢٩,١
١٩٣٢	١٠٥	١١١	٨٥	١٣,٥	١٠,٣	٢١,٨
١٩٣٧	١٣٢	١٢٦	١٤٤	١٤,٥	٨,٥	٢٥,٥

المقارنة بين استهلاك اللحوم، مـثلا، فـي الاتحـاد السوفيتي عام ١٩٣٨ باستهلاكها في ألمانيا وفرنسـا أثنـاء العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر تظهر التدهور المريع الذي حدث في استهلاك الطعام في الاتحاد السوفيتي. في عام ١٨٩٨ تـــراوح استهلاك اللحوم في برلين بـين ١٣٠ و

١٥٠ رطلا (٦١و ٦٨ كيلوجراما) للفرد، وفي بريسلو بلـغ المتوسط ٨٦ رطلا (٣٩كيلوجرامـا للفـرد فـي ١٨٨٠ - ١٨٨٩. أظهرت فرنسا الحالة الآتية في ١٨٥٢: في باريس كان الاستهلاك ٧٩ر٣١ كيلوجراما، وفي المـدن الأخـرى ٥٨,٨٧ كيلوجراما، وفي القرى ٨٩ر٢١ كيلوجراما ، وفـي فرنسا ككل.٥ر٣٣ كيلوجراما. (١٠١)

بالنسبة لاستهلاك بعض السلع الاستهلاكية الصناعية، تم جمع المعلومات الآتية من مصادر سوفيتية.

مقيما حساباته على أساس الأرقام الرسـمية لإنتـاج السلع القطنية والأحذية، وما ذكره فوزنيسينسك عن النسـبة التي يأخذها الجيش والكساء المهني وما إلى ذلـك،(١٠٢) يصل جاسني إلى النتيجة التالية فيما يتعلق بالاستهلاك المدني لهذه السلع:

كمية السلع القطنية المتاحة للاستهلاك الخاص انخفضت من ٢ر١٥ مترا للفرد في عام ١٩٢٨/٢٧، إلى أقل من ١٠ أمتار في١٩٤٠، (١٠٣) ورغم أن عدد الأحذيـة المتاحـة للفرد زاد من ٤٠ر٠ زوجا في ٢٧ - ١٩٢٨ إلـى ٨٣ر٠

زوجا في١٩٤٠، إلا أن نفس الفترة شهدت تدهورا شديدا في نوعية الأحذية نظرا لنقص الجلد، (١٠٤) متوسط اسـتهلاك الفرد من السلع الصوفية، بعد استبعاد النسبة التـي تـذهب للجيش والكساء المهني وما إلى ذلك، كانـت ٦٦ر٠ متـرا في١٩٢٩، و ٦٥ر٠ مترا في١٩٣٧، ومن السكر (الخـام)، ٥ر٨ كيلوجراما في ١٩٢٩ و ٧ر١٤ كيلوجراما في ١٩٣٧ (١٠٥).

يستطيع المرء أن يرى كم هي منخفضة هذه الأرقام، بإلقاء نظرة سريعة على أرقام ناتج السلع الاسـتهلاكية فـي بلاد أخرى: في بريطانيا، في نفـس السـنة، ١٩٣٧، بلـغ الإنتاج ٦٠ مترا مربعا من السلع القطنية، و ٤ر٧ مترا مـن السلع الصوفية، و٢ر٢ زوجا من الأحذية الجلدية، للفرد. في مواجهة وقائع صلبة كهذه، يستطيع المـرء أن يفتـرض أن كويبيشيف، الرئيس السابق لهيئة التخطيـط ، كـان رائـق المزاج عندما أعلن أمام المـؤتمر السـابع عشـر للحـزب (يناير١٩٣٢):

نعتقد أنه من الضروري جدا ضمان حدوث زيادة فـي الناتج من الطعام والصناعات الخفيفة والزراعة، في الخطـة

الخمسية الثانية، يسمح بأن يتضاعف مستوى الاستهلاك بمـا لا يقل عن مرتين أو ثلاث مرات. الحساب التقريبي لمستوى الاستهلاك في ١٩٣٧ يسمح لنا بتأكيد أن الاتحاد السـوفيتي في هذه السنة سيكون، فيما يتعلق بمستوى الاستهلاك، البلـد الأكثر تقدما في العالم. (١٠٦)

إلا أن أقصى تعبير عن خضوع مسـتوى معيشـة العمال لاحتياجات تراكم رأس المـال نـراه فـي ظـروف الإسكان الخاصة بالشعب الروسي. لم تتحقـق أبـدا خطـط الحكومة والتعاونيات لبناء المساكن منـذ إدخـال الخطـط الخمسية، كما يوضح الجدول التالي: (١٠٧)

الإسكان	المستهدف	المتحقق	النسـبة المئوية للتحقيق
	(مليون متر مربع)		
الخطة الخمسية الأولى	٥٣	٢٢ر٦	٤٢,٦%
الخطة الخمسية الثانية	٦١ر٤	٢٦ر٨	٤٣,٩%

قطعت الحرب الخطة الخمسية الثالثة، ومن ثـم فمـن الصعب تقدير مقدار تحقق هدف الإسكان.

في نفس الوقت، نما سكان المدن بسرعة شديدة. من المؤكد، إذن، أن هـــــذا الفشل في إنجاز أهـداف بنـاء المساكن يعنى أن متوسط المساحة السكنية للفـرد بالنسـبة لسكان المدن قد انخفض حتى عن المستوى الضـئيل لعـام ١٩٢٨:(١٨)

		مساحة المعيشة في المدن*	
السنة	سكان المدن (مليون)	الإجمالية (مليـون متـر مربع)	نصيب الفرد (متر مربع)
١٩٢٣	١٨ر٩	١١٨ر٤	٦ر٢
١٩٢٨-٢٧	٢٦ر٣	١٦٠ر٢	٦ر١
١٩٣٢	٣٩ر٧	١٨٥ر١	٤ر٦٦
١٩٣٧	٥٠ر٢	١١٢ر٩	٤ر٥
١٩٣٩	٥٥ر٩	٢٢٥ر٠	٤ر٠

* هذه المساحة لا تتضمن المطبخ والحمام والمدخل، الخ.

المساحة المعيشية المتوفرة على مدى الفتـرة التـي يغطيها الجدول كانت أقل بكثير من الحد الأدنى النمـوذجي للوقاية الصحية الذي يبلـغ، وفقـا لتصـريح رسـمي فـي عام١٩٤٧، ٢٥ر٨ مترا مربعا. (١٠٩)

كانت المساحة السكنية للفرد في ١٩٤٩ في بعـض البلاد الأخرى كالآتي:

الدنمرك ٢١ مترا مربعـا، ايرلنـدا١٧، السـويد٢٣، بلجيكا١٥، فرنسا٢٣، اليونان (تقديريـة) ١٦، ايطاليـا١٢. (١١٠)

يمكن تكوين فكرة عما تعنيه مساحة معيشية تعـادل أربعة أمتار مربعة عن طريق ملاحظـة أن الحـد الأدنـى المسموح به في العمارات الجديدة في بريطانيا يتراوح بـين ٥٥٠ و ٩٥٠ قدما مربعا (١١١)، أو حوالي ٥١ إلـى ٨٨ مترا مربعا.

والانخفاض في متوسط مساحة الأرضية للفرد أكثر وضوحا في موسكو ولينينجراد والمراكز الصناعية المقامـة حديثا عنه في غيرها. إن مقالا في "الأنباء السوفيتية" يمتـدح ظروف الإسكان السوفيتية، يقول عن موسكو: "يمكـن أخـذ فكرة عن تقدم الاتحاد السوفيتي فـي الإسـكان مـن مثـال موسكو، التي هي نموذج يحتذي به لجميع عواصـم العـالم الأخرى في تنمية المدن الحديثـة، فمنـذ حلـول السـلطة السوفيتية، تم بناء ٦٥ مليون قدم مربع مـن المسـاكن فـي موسكو، أو نصف حجم ما تم بناءه في المدينة طوال فتـرة وجودها قبل الثورة. في كل عام تشهد موسكو حركة إنشائية متصاعدة" (١١٢) إلا أن ما يفسد البهجـة - وهـو شـيء تتجاهله برقة الرواية الرسمية - هو أن سكان موسـكو قـد زادوا بمقدار يفوق بمدى أبعد كثيرا الزيادة فـي المنشـآت السكنية في عام ١٩١٢. كان هناك ٦ر١ مليـون سـاكن، و ٩ر١١ مليون متر مربع من المساحة السكنية، بمتوسط ٤ر٧ مترا مربعا للفرد، فـي١٩٣٩، ١٣٧ر٤ مليـون سـاكن، و ٤ر١٧ مليون متر مربع من المساحة السكنية، بمتوسط ٢ر٤ مترا مربعا فقط للفرد، وفي عام١٩٥٠، ارتفع عدد السـكان

إلى ١ر٥ مليون والمساحة السكنية إلى ٦ر١٨ مليون متـر مربع فقط، بمتوسط ٦٥ر٣ مترا مربعا للفرد لا أكثر.

المنازل التي تم بناؤها في ظل الخطط كانت شـديدة البدائية. فمثلا، مـــن كل المنازل المدينية المبنيـة فـي عام١٩٣٥، كان ٣٢% بلا إمداد من الميـاه، و ٣٨% بـلا صرف صحي، و ٧ر٩٢% بلا إمداد من الغاز، و ٧ر٥٤% بلا تدفئة مركزية. (١١٣) في عـام١٩٣٩، فـي المنـازل الجديدة التي تشرف عليها سوفيـ ـيتات المدن في الاتحـاد السوفيتي (والتي شملت معظم أفضل المباني السكنية)، كانت النسب المئوية للمساحة السكنية ذات المرافق الآتية كـالآتي: أنابيـــب المياه، ٥ر٦٠%، الصرف الصحي، ٧ر٤٣%، التدفئة المركزية، ٥ر١٧%، الضوء الكهربـائي ٨ر٩٣%، الحمامات ٧ر١١%. (١١٤) تفتقد مـدن بأكملهـا المرافـق العامة الأكثر أولية. انه لمما يصدم بالتأكيـد، علـى سـبيل المثال، أن نكتشف أن الخطة الخمسية الرابعة شـرعت فـي إدخال الصرف الصحي إلى ثـلاث عشـرة مدينـة منهـا أرشانجلسك (بعدد ٢٨١٠٩١ من السكان في عـام١٩٣٩)،

وتومسك (بعدد ١٤١٢١٥ من السكان في نفـس السـنة)، واركوتسك (بها ٢٤٣٣٨٠ ساكن)، وخيرسـون (٩٧١٨٦). (١١٥) من بين ٢٣٥٤ مدينة ومستوطنة عمالية، ٤٦٠فقـط كان بها أنابيب مياه، و ١٤٠ كان بها صرف صـحي، و ٦ كان بها إمداد غاز. (١١٦)

هذه هي الوقائع التي "يستند" إليها الإعلان الرسـمي الآتي "إن معدل وحجم بناء المساكن في الاتحـاد السـوفيتي ليس له مثيل في باقي العالم"، كما يستند إليها إعلان مماثـل صدر قبل ذلك بحوالي خمسة عشر عامـا بـأن "الظـروف السكنية لعمال الاتحاد السوفيتي أفضل بما لا يقبل المقارنـة منها في أي دولة رأسمالية". (١١٧)

إن زعم "الأنباء السوفيتية" أن بنـاء المسـاكن فـي روسيا تخطى بناء المساكن في أي بلد آخـر، يبعـث علـى السخرية، كما تبين الأرقام التالية: في الستة عشر عاما بـين ١٩٢٣ و ١٩٣٩ كانت هناك زيادة ب ٦ر١٠٦ مليون متـر مربع فقط في تسهيلات الإسكان في مدن روسيا، في حين أنه

في إنجلترا وويلز، فـي الأربعـة أعـوام ١٩٢٥ - ١٩٢٨ وحدها، تم بناء مساحة سكنية لا تقل عن ٧٠ مليـون متـر مربع. (١١٨)

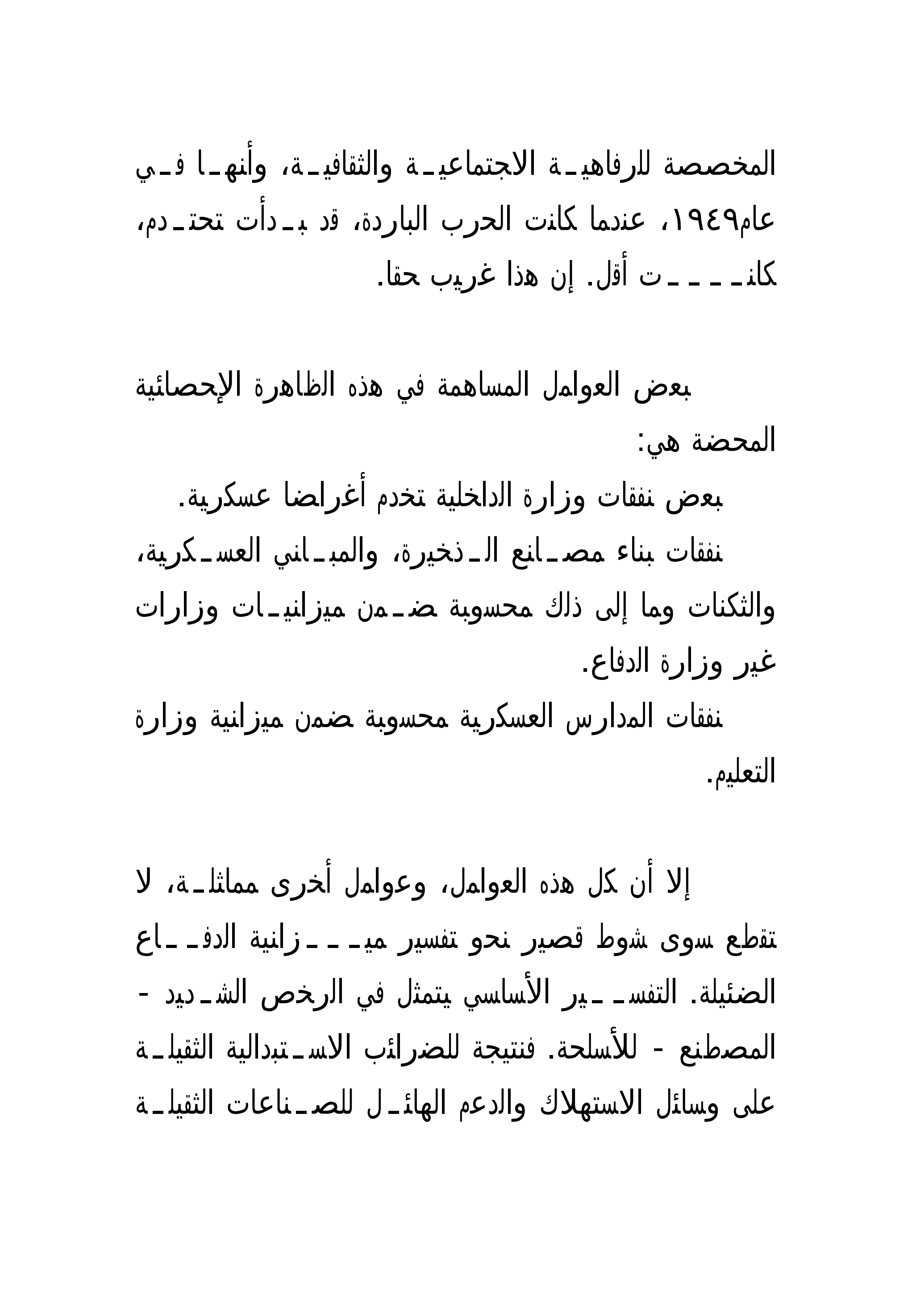
هل من الضروري تقديم براهين إضـافية علـى أن تراكم الثروة من ناحية يعنى تراكم الفقر من ناحية أخرى ؟

صناعة خاضعة للحرب

من الصعب جدا الوصول إلى صورة واضحة عـن حجم الصناعات الحربية. فأرقام الميزانية حول الدفاع تعنـي القليل جدا كما يظهر من المقارنـة التاليـة بـين المقـادير المخصصة للدفاع والرفاهية الاجتماعية - الثقافية (التعلـيم، الصحة، الإعداد البدني، المعاشات. ٠ الخ.) (١١٩)

السنة	الدفـ ـاع	الرفاهية (الاجتماعية والثقافية)
١٩٣٥	٨ر٢	١٣ر١
١٩٣٦	١٤ر٩	٢٠ر٠
١٩٣٧	١٧ر٥	٢٥ر٧
١٩٣٨	٢٣ر٢	٣٥ر٣
١٩٣٩	٣٩ر٢	٣٧ر٤
١٩٤٠	٥٦ر١	٤٠ر٩
١٩٤٦	٧٣ر٦	٨٠ر٠
١٩٤٧	٦٦ر٣	١٠٦ر٠
١٩٤٨	٦٦ر٣	١٠٥ر٦
١٩٤٩	٧٩ر٢	١١٦ر٠
١٩٥٠	٨٢ر٩	١١٦ر٩
١٩٥١	٩٣ر٩	١١٨ر٩

لاحظ أنه في عام١٩٤٠، قبيل الغزو النازي، كانـت ميزانية الدفاع تزيد بمقدار يسـير جـدا فقـط عـن تلـك



المخصصة للرفاهيـة الاجتماعيـة والثقافيـة، وأنهـا فـي عام١٩٤٩، عندما كانت الحرب الباردة، قد بـدأت تحتـدم، كانـ ـ ـ ـت أقل. إن هذا غريب حقا.

بعض العوامل المساهمة في هذه الظاهرة الإحصائية المحضة هي:

بعض نفقات وزارة الداخلية تخدم أغراضا عسكرية.

نفقات بناء مصـانع الـذخيرة، والمبـاني العسـكرية، والثكنات وما إلى ذلك محسوبة ضـمن ميزانيـات وزارات غير وزارة الدفاع.

نفقات المدارس العسكرية محسوبة ضمن ميزانية وزارة التعليم.

إلا أن كل هذه العوامل، وعوامل أخرى مماثلـة، لا تقطع سوى شوط قصير نحو تفسير ميـ ـ ـزانية الدفـ ـاع الضئيلة. التفسـ ـير الأساسي يتمثل في الرخص الشـديد - المصطنع - للأسلحة. فنتيجة للضرائب الاسـتبدالية الثقيلـة على وسائل الاستهلاك والدعم الهائـل للصـناعات الثقيلـة

خصوصا التسليح، لذا فإن علاقات الأسعار بـين منتجـات الصناعات الثقيلة ومنتـ ـ ـ ـجات باقي الاقتصاد مشـوهة بشدة. فالفحم والصلب الذي يدخل في إنتاج الآلات التي تنتج الأسلحة، والفحم والصلب الذي يدخل في الإنتـاج المباشـر للأسلحة ذاتها، ونقل كل هذه العناصر وما إلى ذلك، كل هذا مدعوم بشدة هكذا فإن أسعار الأسلحة تخفض بشكل تراكمي عن طريق نظام الدعم. مادامت الضرائب الاستبدالية تكـون حوالي ثلثي أسعار السلع الاستهلاكية، وما دام الدعم، بطريق مباشر وغير مباشر في الأغلب يخفض سعر الأسلحة إلـى حوالي ثلث نفقات إنتاجها الفعلية، فعلى المرء لكي يحصـل على صورة سليمة، أن يضرب سعر الأسلحة فـي تسـعة، ويقارن هذا الرقم برقم السعر الإجمالي للسـلع الاسـتهلاكية (بما فيها الخدمات الاجتماعية والثقافية). إذا لم يفعل ذلـك، فإن الصورة تظل بعيدة عن الواقع تماما. فعلى سبيل المثال، نصت خطة ١٩٤١ على أن السعر الإجمالي لمنتجات جميع الصناعات الدفاعية يكون ٤٠٣٠٠ مليون روبل، في حـين يكون هذا السعر ٤٦٠٠٠ مليون روبل بالنسـبة لصـناعات النسيج، أي أعلى من الصناعات العسكرية. (١٢٠)

رغم كل هذه الصعوبات، فإن لدينا بفضل الأستاذ م. جاردنر كلارك بجامعة كورنل، صورة معقولة الدقـة عـن وزن إنتاج الأسلحة في الاقتصاد الروسي.

معتمدا كليا على مصادر رسمية، قام الأستاذ كلارك بحصر مقدار الحديد والصلب المستخدم في إنتاج الذخيرة من الناتج الإجمالي لهذا المعدن فـي روسـيا وكـذلك المقـدار المستخدم منه في بناء مصانع الذخيرة. يلخص الجدول التالي نتائج بحثه (١٢١)

استهلاك صناعات الذخيرة في الاتحاد السوفيتي للحديد والصلب

١٩٣٢- ١٩٣٨ (بآلاف الأطنـان المتريـة والنسـب المئوية)

البنـــــد	١٩٣٢	١٩٣٣	١٩٣٤	١٩٣٥	١٩٣٦	١٩٣٧	١٩٣٨
أ)*							
١-إجمالي استهلاك الذخيرة	٦ر ١٦٤٦	١ر ١٣٧٨	٦ر ٢٢٠٤	٩ر ٢٦٦٧	٣ر ٢٨٧٣	١ر٤٠١٩	٢ر ٤٩٨٦
٢-الذخيرة كنسـبة مئوية من صـناعة الآلات	٤ر٤٠	٦ر٣٢	٢ر٣٨	.ر٣٨	٤ر٣٥	١ر٤٧	٥ر٥٧
٣-الذخيرة كنسـبة مئوية من مجمـوع	٨ر٢١	٥ر١٧	٥ر١٧	٣ر١٩	٤ر١٧	٢ر٢٣	٢ر٢٩

البناء في الاتحـاد السوفيتي							
ب) **							
١-اسـ ـ ـ ـتهلاك الذخيرة من أجـل البناء	٣ر ٢٥٢	٦ر ١٣٥	٤ر ١٦٤	٨ر ٢٩٠	٥ر ٧٤٥	٠ر٧٩٣	١ر ٨٨٠
٢-الذخيرة كنسـبة مئوية مـن بنـاء مصانع الآلات	٤٥ر٨	٦٥ر٩	١٤ر٨	٧٣ر٤	٨٢ر٥	٨٤ر٥	٩٤ر٣
٣-الذخيرة كنسـبة مئوية من مجمـوع البناء	١٧ر١	١٢ر٨	١١ر٣	١٣ر٥	٢١ر٨	٢٤ر٧	٣٠ر٦

* القسم أ خاص بالذخيرة (المترجم)

** القسم ب خاص ببناء مصانع الذخيرة (المترجم)

هكذا، ففي تاريخ مبكر مثل عـام١٩٣٢، اسـتهلكت الذخيرة ٢١ر٨% من مجموع الحديد والصلب - وهي نسبة عالية جدا، كما يتضح بمقارنتها بنسبة ٢٩ر٢% لعام١٩٣٨، عندما كانت استعدادات الحرب على أشدها. استهلكت مصانع الذخيرة حوالي نصف مجموع الحديد والصلب المستخدم في بناء مصانع الآلات وفي عام ١٩٣٨ كان بناء مصانع الآلات

الأخرى جميعا قد توقف تقريبا، حيث وصلت حصة مصانع الذخيرة إلى ٩٤,٣% من إجمالي الحديد والصلب المستهلك في بناء تلك المصانع.

أخذت القوات المسلحة أيضا جزءا كبيرا من ناتج السلع الاستهلاكية. هكذا، فإن ن.ا. فوزنيسينسكي - بوصفه رئيس هيئة التخطيط - ذكر أن ٤٦% فقط من السلع القطنية المنتجة و ٧٩% فقط من الأحذية قد بيعت في السوق العام، في عام١٩٤٠، حيث ذهب الباقي بالكامل تقريبا على ما يبدو للجيش (باستثناء قسما صغيرا يخصص لإنتاج ملابس العمل للمصانع، والنقل، الخ) (١٢٢). طوال فترة الخطط، تحتل صناعة السلاح مكانا حاسما في نظام روسيا الاقتصادي.

إنتاجية العمل والعامل

إن الارتفاع في إنتاجية العمل في الدولة العمالية يجب أن يصحبه تحسن في ظروف العمال. وكما قال تروتسكي في عام١٩٢٨، الأجور الحقيقية" ينبغي أن تصبح

المعيار الأساسي لقياس نجاح التطور الاشتراكي " إن "معيار الصعود الاشتراكي هو التحسن الثابت في مستويات العمال". تعالوا نرى ماذا كانت العلاقة بين ارتفـاع إنتاجيـة العمـل ومستوى معيشة العمال في روسيا. الجدول التالي يشير إلـى هذه العلاقة(١٢٣):

السنة	مؤشر إنتاجيـة العمل	مؤشـر عـدد سـلات الطعام لمتوسط الأجـر الشهري (١٢٤)
١٩١٣	١٠٠	١٠٠
١٩٢٨	١٠٦ر٠	١٥١ر٤
١٩٣٦	٣٣١,٩	٦٤ر٩

هكذا، فحتى عام ١٩٢٨ لم تكن الأجور أعلى ممـا كانت عليه قبل الحرب فقـ ـط، ولكنها أيضا ارتفعت أكثـر كثيرا من إنتاجية العمل، في الفترة بين عام ١٩٢٨ و١٩٣٦، في حين أن إنتاجية العمل تضاعفت أكثر من ثلاث مـرات، فإن الأجور الحقيقية انخفضت في الواقع بأكثر من ٥٠%.

يمكن التوصل إلى نفس النتيجة بطريقة أخرى بمقارنة مستوى الإنتاجية في روسيا بمستواها في البلاد الأخرى من ناحية، ومستوى معيشة العمال الروس بمستوى معيشة العمال في البلاد الأخرى من الناحية الأخرى. في عام ١٩١٣ كان متوسط إنتاجية العمل في الصناعة الروسية حوالي ٢٥% مما هي عليه في الولايات المتحدة الأمريكية، ٣٥% مما هي عليه في ألمانيا، و ٤٠% مما هي عليه في بريطانيا. وجدت لجنة تابعة لهيئة التخطيط (الجوسبلان) - أنشئت عام ١٩٣٧ لبحث إنتاجية العمل في الصناعة الروسية - وجدت أنها كانت ٤٠ر٥% من الإنتاجية في الصناعة الأمريكية، و ٩٧% من الإنتاجية في ألمانيا (١٢٥). هناك مبرر لافتراض أن هذا الحساب مبالغ فيه، وأن إنتاجية العمل في الصناعة الروسية في عام ١٩٣٧ كانت حوالي ٣٠% منها في الولايات المتحدة، و٧٠% منها في ألمانيا، وحوالي نفس النسبة من الإنتاجية في بريطانيا. إن شرحا مفصلا لكيفية وصولنا لهذا الاستنتاج كان سيكون طويلا جدا. ولكن حيث أن نتائج لجنة هيئة التخطيط لا تبطل حجتنا، بل على العكس فهي تقويها فقط،

فإن الرقم الدقيق ذو أهمية ثانوية. · استئنافا لما كنا نقولـه، ففي حين ينتج العامل الروسي حـوالي ٧٠% ممـا ينتجـه العامل البريطاني، فإن مستوى معيشته أقل كثيرا جدا.

فـ ـ ـي الجدول التالي نفترض أن العامل الروسـي يكسب ٥٠٠ روبل في الشهر، وهو متوسـط الأجـر لكـل موظفي الدولة (بما فيهم البيروقراطية) المستهدف عند نهاية الخطة الخمسية الرابعة في عام ١٩٥٠. من ناحية أخـرى، أخذنا كأساس لحساب الأسعار أسعار المنطقة١، التي يوجـد بها أرخص الأسعار في روسيا· (١٢٦) بالنسبة لبريطانيـا، أخذنا متوسط إيرادات العمال الأسبوعية على أنه ٥٣ جنيهـا إسترلينيا. (١٢٧) أساس حساب الأسعار هو الأرقام الرسمية المنشورة من مجلس التجارة:

عدد الوحدات التي يستطيع متوسط الأجور الأسـبوعية شراؤها

	الوحدة	روسيا	بريطانيا
الخبز القمحـي (درجـة أولى)	رطل	٤١ر٧	٤٨٠ر٧
الخبز القمحـي (درجـة ثانية)	رطل	٦٣ر٣	-
الخبز الشيلمي	رطل	٩١ر٠	-
لحم البقر	رطل	٩ر٠	١٢٧-٧٩
الزبد	رطل	٤ر١	٧٧ر٢
اللبن	باينت *	٨١-٥٧	٢٤٧ر٢
السكر	رطل	١٨ر٥	٤١٢ر٠
البيض	عدد	١١٥-٨٢	٧٠٦ر٣
الشاي	رطل	١ر٦	٣٦ر٤
القهوة	رطل	٣ر٤	٤١ر٢
البيرة	باينت	١٤ر٤	٨٨ر٢
السجائر	عدد	٤٦٤ر٠	٦١٨ر٠
أحذية الرجال	زوج	٤ر٠	٢- ٥ر٤
أحذية السيدات	زوج	٤ر٠	١-.ر٤
جاكتات السيدات (نصـف صوفية)	عدد	٦ر٠	١ر١ - ٣ر٢
جوارب، قطن السيدات	زوج	١٦ر٢	٢٥-.ر٢٧

نسيج صيني	ياردة	٤ر١	٢٣-.ر٢٥
بدل رجالي، بصف واحدة مـن الأزرار (نصـف صوفية)	عدد	٣ر٠	٦ر٠ - ٥ر١
بدل رجالي (صوف)	عدد	١ر٠	٢ر٠ - ٣ر٠
أحذية مطاطية وقائية	زوج	٦ر٢	٥ر٩
فساتين قطنية	عدد	٢ر٠	٥ر٣ -.ر٦
فساتين صوفية	عدد	٦ر٠	٨ر٠ - ١ر٢
كبريت	علب	٠ر٥٧٧	ر٨٢٤
أمشاط، زينة حريمي	عدد	٨ر٢٨	١٠٣-١٥٤
الحاكي	عدد	١٢ر٠	٦ر٠
أجهـزة اسـتقبال راديو(٥صمامات)	عدد	٢٠ر٠	١٧%
ساعات يد	عدد	١٢ر٠	٣ر٠ - ٥ر٠

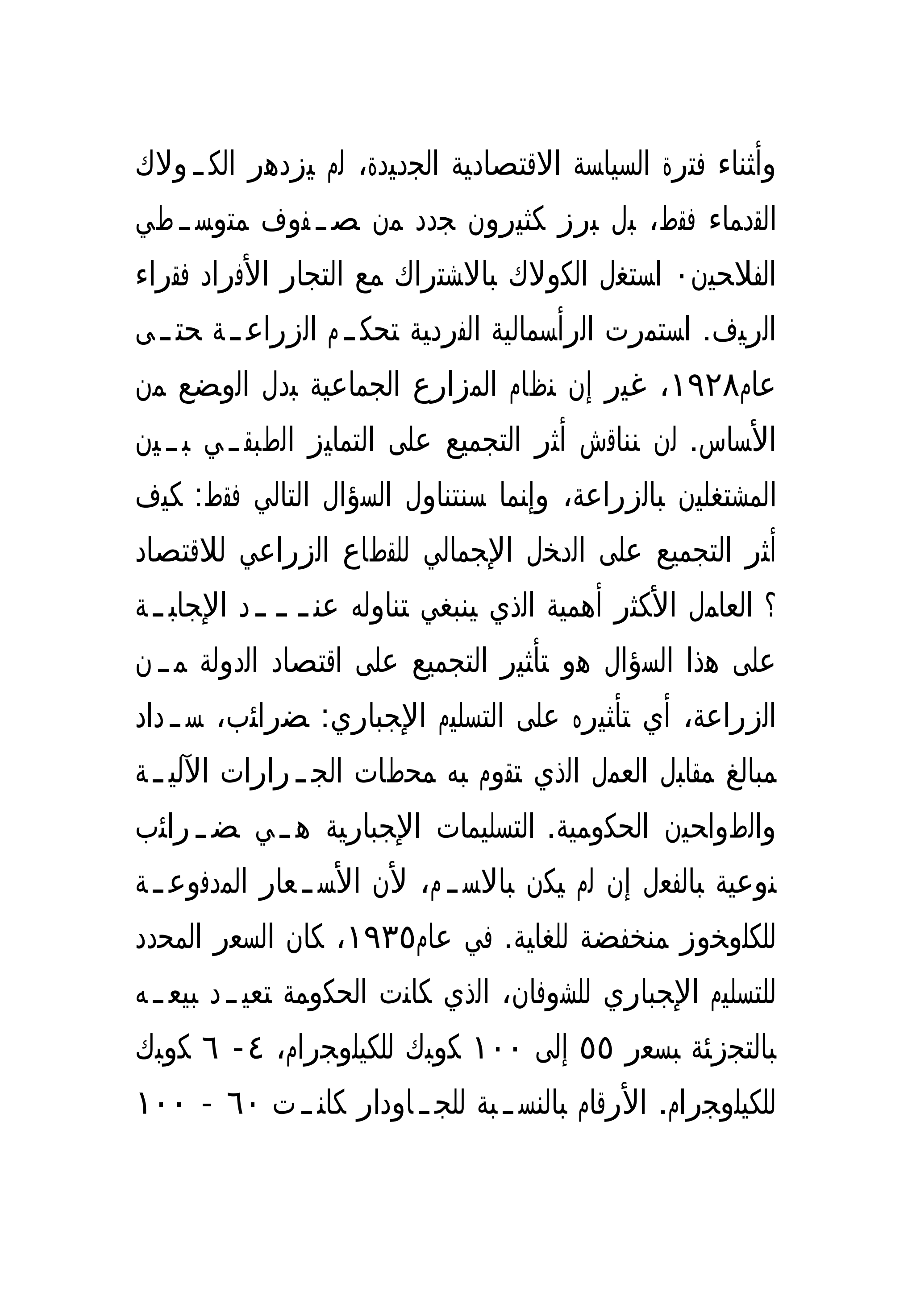
* مكيال للسوائل يساوي ثمـن غـالون إنجليـزي أو ٥٦٨ر٠ من اللتر (المترجم)

إذا كانت إنتاجية العمل للعامل في الصناعة الروسية حوالي أربعة أخماس إنتاجية العمل للعامل في بريطانيا، في

حين أن مستوى معيشته يبلغ ربع أو ثلث مستوى العامل البريطاني، إلا نستطيع أن نستنتج أنه لو كان العامل البريطاني مستغلا فأخوه الروسي مستغل أكثر ؟ (ملاحظة: كون العامل الروسي اليوم بالمقارنة بالعامل البريطاني اليوم أسوأ حالا من العامل الروسي في ظل القيصر بالمقارنة بالعامل البريطاني في هذا الوقت، يتضح من مقارنة الجدول السابق بالملاحظة التالية لموريس دوب في "روسيا القيصرية": متوسط الأجر في المناجم والمصانع في عام ١٩١٣ عادة ما يقدر على أنه كان بين ٢٠ - ٢٥ روبل في الشهر، أو ما يعادل ٤٠ - ٥٠ شلن بالنقود الإنجليزية وفقا لقوتها الشرائية في ذلك الوقت (أي حوالي ١٠ - ١٣ شلنا في الأسبوع) يمثل هذا رقما أقل بعض الشيء من نصف المستوى البريطاني وقتها (موريس دوب، التنمية الاقتصادية السوفيتية منذ عام١٩١٧، لندن، ١٩٤٨ص٥٩).

نزع ملكية الفلاحين

نزعت ثورة أكتوبر ملكية كبار الملاك والكنيسة والملكية. لم تنزع ملكية برجوازية الريف - الكولاك -



وأثناء فترة السياسة الاقتصادية الجديدة، لم يزدهر الكـولاك القدماء فقط، بل برز كثيرون جدد من صـفوف متوسـطي الفلاحين. استغل الكولاك بالاشتراك مع التجار الأفراد فقراء الريف. استمرت الرأسمالية الفردية تحكـم الزراعـة حتـى عام١٩٢٨، غير إن نظام المزارع الجماعية بدل الوضع من الأساس. لن نناقش أثر التجميع على التمايز الطبقـي بـين المشتغلين بالزراعة، وإنما سنتناول السؤال التالي فقط: كيف أثر التجميع على الدخل الإجمالي للقطاع الزراعي للاقتصاد ؟ العامل الأكثر أهمية الذي ينبغي تناوله عنـــد الإجابـة على هذا السؤال هو تأثير التجميع على اقتصاد الدولة مـن الزراعة، أي تأثيره على التسليم الإجباري: ضرائب، سـداد مبالغ مقابل العمل الذي تقوم به محطات الجـرارات الآليـة والطواحين الحكومية. التسليمات الإجبارية هـي ضـرائب نوعية بالفعل إن لم يكن بالاسـم، لأن الأسـعار المدفوعـة للكلاوخوز منخفضة للغاية. في عام١٩٣٥، كان السعر المحدد للتسليم الإجباري للشوفان، الذي كانت الحكومة تعيـد بيعـه بالتجزئة بسعر 55 إلى ١٠٠ كوبك للكيلوجرام، ٤- ٦ كوبك للكيلوجرام. الأرقام بالنسـبة للجـاودار كانـت ٦٠ - ١٠٠

كوبك و ٤ر٦ إلى ٩ر٦ روبل على التوالي. سعر التجزئـة للنشا (نوعية رديئة كان ٦٠ - ٧٠ ضعف السعر الذي كـان القمح يشترى به. (١٢٨) السعر المـدفوع فـي المنتجـات الزراعية الأخرى كان شحيحا بالمثل ومنـذ ذلـك الوقـت، أصبحت الفروق أكبر. مازالت الحكومة تدفع للمنتجين حوالي ١٠ كوبك للكيلوجرام من القمح المسلم، في حين أنها - منـذ خريف عام ١٩٤٦ - تتقاضى من المستهلك ١٣ روبل للكيلو جرام من دقيق القمح (قد يصل المسـتخرج نسـبة ٨٥%)، أكثر من مائة ضعف كمية الحبوب. (١٢٩)

ثانيا، تحصل الدولة على نسبة من الإنتاج في صورة مدفوعات نوعية مقابل الخـدمات التـي تقـدمها محطـات الجرارات الآلية. وحيث أن محطات الجرارات الآلية تحتكر إمدادات المعدات الزراعية، فهي تتقاضى معـدلات عاليـة مقابل استخدام هذه المعدات.

يظهر الجدول التالي كيفية التصرف في الحبوب التي أنتجتها الكولخوزات في عـام ١٩٣٨ (بالنسـب المئويـة): (١٣٠)

تسليمات إجبارية	١٥٫٠
مدفوعات لمحطات الجرارات الآلية	١٦٫٠
سداد لقروض	٢٫٠
مبيعات للحكومة وللسوق	٥٫١
مخصصات لاحتياطي البذور	١٨٫٦
مخصصات لاحتياطي العلف	١٣٫٦
احتياطي لمساعدة العاجزين ورياض الأطفال	٨٫٠
توزيع على الأعضاء *	٢٦٫٩
مخصصات مختلفة	٢٫٥

* يتضمن هذا ما يدفع للجهاز الإداري وفقا لمقال كتبه أ. تيريافا، "التقويـة التنظيميـة الاقتصـادية للكولخـوزات الموحدة"، فويروسي ايكونوميكي، ١٩٥٠، عـدد١٢، فـإن المدفوعات للجهاز الإداري - آخـذا فـي الاعتبـار حجـم

الكولخوز - كونت النسب التاليـة مـن مـدفوعات جميـع الترودييونات: الكولخوزات التي بها مالا يزيد عـن ٢٠٠٠٠ ترودييون ٨%، ٢٠ - ٣٥ ألف ٧%، ٣٥ - ٥٥ ألف ٦%، ٥٥ - ٧٥ ألف ٥%، ٧٥ - ١٠٠ ألف ٤%، أكثر من ١٠٠ ألف ٣%.

ليس هذا فقط، بل إن الدولة أيضا - مرة أخرى هذه هي أرقام عام ١٩٣٨ - استولت على الحصـص الضـخمة التالية: (١٣١)

	تسليمات إجبارية	مدفوعات نوعية لمحطات الجرارات	المجموع
بذور عباد الشمس	٣٨ر٧	١٦ر٠	٥٤ر٧
بنجر السكر	٨٢ر٠	١٧ر٨	٩٩ر٨
القطن، المروي	٨١ر٠	١٧ر٥	٩٨ر٥
القطن، غير المروي	٩٠ر١	٥ر٠	٩٥ر١
لحم (١٩٣٧)	٣٠ر٠	-	٣٠ر٠
لـ ـبن ومنتجـ ـات ألبان(١٩٣٧)	٤٤ر.	-	٤٤ر٠
صوف (١٩٣٧)	٥٤ر٧	-	٥٤ر٧

يمكن مقارنة هـذه الأرقـام بالنصـيب المتواضـع للكولخوزيين أنفسهم من إنتاج ما يسمى بمزارعهم "المملوكة جماعيا" (١٩٣٧): (١٣٢)

حبوب	٣٥ر٩
بذور عباد الشمس	٢٧ر٠
بذر الكتان	٣ر٧
كتان	٢ر٦
بذور القنب	١٥ر٧
القنب	٣ر٤
بطاطس	٤٥ر٤
لبن	٧ر٦
زبد	٢٦ر٦
لحم ودهن	٤٨ر٨
صوف	٧ر٧
عسل	٣٥ر١
بيض	٢٦ر٦

في نفس الوقت أجبر الكولخوزيون على العمـل أشـق وأشق في المزارع الجماعية، كما يظهر من الأرقام التاليـة: (١٣٣)

العدد المتوسط للترودودنات * للعائلة

السنة	العدد	دليل
١٩٣٢	٢٥٧	١٠٠ر٠
١٩٣٣	٣١٥	١٢٢ر٥
١٩٣٤	٣٥٤	١٣٣ر٤
١٩٣٥	٣٧٨	١٤٧ر١
١٩٣٦	٣٩٣	١٥٢ر٨
١٩٣٧	٤٣٨	١٧٠ر٧
١٩٣٨	٤٣٧	١٧٠ر٠

* ترودودن - حرفيا، يوم عمل، ولكن تستخدم فعليـا كوحدة مجردة للعمل الكولوخوزي. يوم العمل غير المـاهر يساوي نصف ترودودن، يوم العمل لأكثـر مهـارة علـى الإطلاق يساوي ٢ر٥ ترودودن.

أما فيما يتعلق بطول يوم العمل في الكولوخوز، فهو ليس أقصر مما كان عليه في ظل القيصر. في ذلك الوقـت كان يوم العمل يبلغ ١٤ ساعة للعمال الزراعيين، في حـين أنه كان ١١ ساعة فقـط بالنسـبة للخيـول و ١٠ سـاعات للثيـ ـ ـران (١٣٤).

يحدد مرسوم حكومي صـادر فـي أول أغسـطس ١٩٤٠ أن يوم العمـل فـي الكولخـوزات والسـوفخوزات ومحطات الجرارات الأهلية أثناء الحصاد ينبغي أن يبدأ فـي الخامسة أو السادسة صباحا وينتهي عند غـروب الشـمس. ومرة أخرى، ذكر كتيب يصـف عمـل رئـيس كولخـوز نموذجي بأن يوم العمل في الربيع وفي وقت الحصاد كـان ١٥ ساعة، لا تشمل أوقات الوجبات. (١٣٥) يـورد كتيـب روسي حديث الجداول الزمنية التالية كنماذج:

بالنسبة للغرس الربيعي وفترات الحصاد، يبدأ العمل في الرابعة صباحا، راحة للإفطار مـن الثامنـة إلـى التاسـعة صباحا، راحة للعشاء من الواحدة إلى الثالثة بعـد الظهـر، عمل حتى العاشرة مساءا (١٣٦)

"بالنسبة للحصاد، العمل من ٣٠ر٥ صباحا إلـى.٠ر٩ مساءا"، (فترات الراحة غير معطاة). (١٣٧)

رجال الإسطبل المعنيون برعاية الخيل يبدو أن علـيهم أن يعملوا من الخامسة صباحا إلى التاسعة مساءا، أو ربمـا حتى منتصف الليل في الشتاء ومـن الثالثـة صـباحا إلـى العاشرة مساءا في الصيف. (١٣٨)

عاملات معامل الألبان: يبـدأن العمـل فـي الرابعـة والنصف صباحا حتى الثامنة مساءا طوال العام، مع فترتـي راحة لمدة ساعة ونصف يوميا. (١٣٩)، بل ويذكر فتـرات عمل أوسع لهن في مكان آخر. (بالمناسـبة فـإن المعـدل المطلوب يقتضي أن تعمل عاملات معامل الألبان ٣٦٥ يوما في العام). (١٤٠)

ساعات العمل في مزارع الخنازير من الخامسة صباحا إلى الثامنة مساءا، مع فترتي راحة لمدة ساعتين لكل منهما. (١٤١)

من الطريف ملاحظة أن لينين في كتابـه المسـألة الزراعية في روسيا في نهاية القرن التاسع عشـر (١٩٠٨)

كتب: " والفلاحون الذين لا يمتلكـون خيـولا أو يمتلكـون حصانا واحدا - أي الفلاحين شديدي الفقر - يدفعون علـى شكل ضرائب سبع وعشر إجمالي نفقاتهم على التوالي. مـن المشكوك فيه أن مدفوعات الأقنان كانت على هذا الارتفاع. " (١٤٢) الكادحون الزراعيون "في الوطن الاشتراكي" يدفعون أكثر من ذلك كثيرا !.

نظام التجميع لم يحول فقط الذين جاءوا إلى الصناعة إلى بروليتاريين، بل الذين بقوا في الزراعة أيضا. الغالبيـة العظمى من الزراعيين هم في الواقع - إن لـم يكـن مـن الناحية النظرية - أناس لا يمتلكون وسائل إنتاج، بالفعل، إن لدينا مبررات أقل لإطلاق اسم ملاك لوسائل الإنتاج علـى الزراعيين الروس اليوم، من مبررات إطلاقه علـى أقنـان القرن التاسع عشر.

لقد أسفر نظام التجميـع عـن تحريـر المنتجـات الزراعية لتلبية احتياجات التنميـة الصـناعية، "وتحريـر الفلاحين من وسائل الإنتاج، وتحويل قطاع منهم إلـى قـوة

عمل احتياطية للصناعة وتحويل الباقين إلى أشـباه عمـال وأشباه فلاحين وأشباه أقنان في الكولخوزات.

نتائج عامة مماثلة، وان تكن مختلفـة فـي بعـض الخصوصيات الهامة، حققتها البرجوازيـة الإنجليزيـة فـي القرنين السادس عشر والسابع عشـر عـن طريـق طـرد الفلاحين من الأرض. سمى ماركس هذه العمليـة "التـراكم البدائي".*

كتب ماركس "تاريخ هذا مكتوب في سجلات تـاريخ البشرية بالدماء والنار، (١٤٣) لقد سالت دماء أكثر غـزارة بكثير أثناء التراكم البدائي في روسيا منها في بريطانيا. حقق ستالين في بضع مئات من الأيام ما أخذت بريطانيـا بضـع مئات من السنين لتحقيقه. النطاق الذي أنجزه عليه، والنجاح

---

* العملية المرتبطة بنظام التجميع مختلفة في نقطة جوهرية عـن تلـك التي حدثت في بريطانيا. ففي بريطانيا خلق طرد الفلاحين فائضا مـن المنتجات الزراعية التي بيعت في المدن، في روسيا تستولي الحكومـة على الغالبية العظمى من فائض المنتجات الزراعيـة كضـرائب دون إعطاء أي شيء في المقابل.

الذي لاقاه في إنجازه تبدو تافهة أمامها تماما أعمـال دوقـة ثاذرلاند، انهما يقدمان شهادة دامغة علـى تفـوق اقتصـاد صناعي حديث ممركز في يد الدولة تحت قيادة بيروقراطيـة لا تعرف الرحمة.

لقد تحقق بالكامل تنبـ ـ ـ ـؤ إنجاز حول مسـتقبل التراكم البدائي في روسيا، وان يكن في ظروف مختلفة عما تخيل. في خطاب إلى دانييلسون، بتاريخ ٢٤ فبراير ١٨٩٣ كتب إنجاز:

إن ظروف روسيا، كونها آخـر بلـد تسـيطر عليـه الصناعة الرأسمالية الضخمة، وفي نفس الوقت البلد صاحب أكبر عدد من الفلاحين لابد أن تجعل الانقلاب الناتج عن هذا التغيير الاقتصادي أكثر حدة منه فـي أي مكـان آخـر. إن عملية استبدال حوالي ٥٠٠ ألف من ملاك الأراضي وحوالي ثمانية ملايين فلاح بطبقة جديـدة مـن مـلاك الأراضـي البرجـوازيين لا يمكـن إنجازهـا إلا فـي ظـل معانـاة واضطرابات مخيفة. لكن التاريخ هو أكثـر الآلهـة قسـوة، الآلهة التي تقود سيارتها المنتصرة فوق أكوام من الجثـث،

ليس فقط في الحرب، وإنما أيضا فـي التنميـة الاقتصـادية السلمية " (١٤٤)

ضريبة المبيعات

منذ ١٩٣٠ كان الإسهام الرئيسي في اسـتثمار رأس المال وفي الدفاع يأتي من ضريبة المبيعـات. كمـا يكتـب موريس دوب: " نستطيع حقا أن نعثر على علاقـات وثيقـة تماما، كما قد يتوقع المرء، بين الخط البياني الصاعد للإنفاق على الاستثمار والدفاع طوال العقد، والدخل المتصاعد مـن ضريبة المبيعات. في ١٩٣٢ كان الدخل من هذه الضـريبة، كما رأينا، أكثر قليلا من ١٧ مليارا. الرقم الإجمالي للإنفاق من الميزانية على الدفاع وتمويل الاقتصاد كان ٢٥ مليـارا. في١٩٣٤، كان الرقمان على الترتيب ٣٧ و٣٧، في١٩٣٨، كانا ٨٠ و٧٥، في١٩٣٩، كانا ٩٢ و١٠٠، في١٩٤٠، كانا ١٠٦ و١١٣، يقدر أنهما كانا ١٢٤ و ١٤٤ (الفجوة المتسعة في هذه السنة مغطاة تقريبا بزيادة الضرائب على الأربـاح). (١٤٥)

ضريبة المبيعات أهم مصادر دخل الدولة الروسـية.
أنها تمثل النسب التالية من إجمالي دخل الحكومة (باسـتثناء القروض):(١٤٦)

١٩٣١	٢ر٤٦%	١٩٣٢	٥ر٥١%	١٩٣٣	٢ر٥٨%	١٩٣٤	٣ر٦٤%
١٩٣٥	٥ر٦٩%	١٩٣٦	٧ر٦٩%	١٩٣٧	٤ر٦٩%	١٩٣٨	١ر٦٣%
١٩٣٩	١ر٦٢%	١٩٤٠	٧ر٥٨%	١٩٤٢	٨ر٤٤%	١٩٤٤	٣ر٣٥%
١٩٤٥	٨ر٤٠%	١٩٤٦	٧ر٥٨%	١٩٤٧	١ر٦٢%	١٩٤٨	٦ر٦٠%
١٩٤٩	٨ر٥٨%	١٩٥٠	٩ر٥٥%	١٩٥١	٨ر٥٧%		

وضريبة المبيعات شـبيهة بضـريبة المشـتريات البريطانية، حيث تفرض على السلع وقت التصـنيع وعلـى المشتريات الحكومية الإجبارية من المنتجات الزراعية مـن الفلاحين. أنها متضمنة في سعر السلعة، وبالتـالي مدفوعـة بالكامل بواسطة المستهلك. تفرض الضريبة تقريبا فقط على المنتجات الزراعية وعلى صناعات السلع الاستهلاكية، كمـا يظهر من الجدول التالي عن نسبة الصناعات المختلفة فـي الناتج الإجمالي وفي دخل الحكومة من ضريبة المبيعات عام ١٩٣٩: (١٤٧)

قوميسارية	النسبة المئوية من الناتج الإجمالي	النسبة المئوية من دخل ضريبـة المبيعات
صناعة البترول	١ر٣	٠ر٨
صناعة اللحوم والألبان	٥ر٤	٣ر٧
صناعة الغذاء	٧ر١١	٧ر٢٩
صناعة النسيج	٢ر١٠	٠ر١٣
الصناعة الخفيفة	٩ر٧	٦ر٢
المطلوبات الزراعية	٥ر٢	٤ر٣٤
قوميسـاريات أخـرى (خصوصا للصناعة الثقيلة)	١ر٦٠	٠ر٥

هكذا نجد أنه في عام ١٩٣٩ كان حوالي ٩٠% من دخل ضريبة المبيعات من ضرائب مفروضة علـى الطعـام والسلع الاستهلاكية.

لما كانت ضريبة المبيعات لا تضاف إلى سعر البيع، وإنما تدخل فيه مقدما، فإن ضريبة مبيعـات ، مـثلا ٥٠% ترفع سعر السلعة فعليا بنسـبة ١٠٠%، ضـريبة مبيعـات ٧٥% ترفع السعر ٣٠٠%، وضـريبة ٩٠% تسـفر عـن تضاعف السعر الفعلي عشر مرات. لابد من وضع ذلك في

الاعتبار عند دراسة الأرقام المتعلقة بمعدل ضريبة المبيعات.

(١٤٨):

السلعة	النسبة المئوية	تـاريخ الإقـرار للضريبة
حبوب، أكرانيا (روبل - قنطار):		
قمح ناعم	٧٣,٠	-
قمح خشن	٧٤,٠	-
شيلم	٦٠,٠	-
شعير	٤٦,٠	أول ابريل١٩٤٠
شوفان	٢٥,٠	-
قمح البقر - الحنطة السوداء (علف)	٢٨٩,٥	-
بطاطس (النسبة المئوية من سـعر التجزئة)	٤٨,٠ - ٦٢,٠	٢٤يناير١٩٤٠
لحوم (النسبة المئويـة مـن سـعر التجزئة):		
لحم البقر	٦٧ - ٧١	-
عجل، خنزير، ضأن	٦٢-٦٧	-
الطيور الداجنة	٢٠-٤٣	-
سجق، سجق ألماني، لحم مدخن	٥٠-٦٩	٢٤يناير١٩٤٠
أسماك (النسبة المئويـة مـن سـعر التجزئة):		
الأسماك ماعدا الرنجة	٣٩-٥٣	-

الرنجة القوقازي	٣٥-٥٠	-
كافيار	٤٠	١٠أبريل١٩٤٠
سمك معلب (وفقا للنوع)	٥-٥٠	-
ملح (النسبة المئوية من سعر الجملة):		
سائب	٧٠-٨٠	-
معبأ، أكياس صغيرة	٣٥-٤٢	أول مايو١٩٤٠
شراب (النسبة المئوية من سعر التجزئة):		
فودكا	٨٤	-
مشروبات روحية أخرى	٥٥-٧٨	أول يناير١٩٤٠
مشروبات غير كحولية	٢٠	١٠ابريل١٩٤٠
تبغ (النسبة المئوية من سعر التجزئة):		
سجائر	٧٥-٨٨	-
ماخوركا	٧٠	أول يونيو١٩٣٧
سلع قطنية (النسبة المئوية لسعر التجزئة):		
قماش	٥٥	-
سلع أخرى	٦٢-٦٥	أول يناير١٩٣٨

يظهر الطابع التنازلي لهذه الضريبة من واقع أنها في حين تؤثر تأثيرا خفيفا على السيارات (٢% لا غير)،

وأجهزة الراديو (٢٥%) والكافيار (٤٠%)، فإنها تؤثر بثقل على القمح (٧٣- ٧٤%)، والملح (٧٠- ٨٠%)، والسـكر (٧٣%)، وصابون الغسيل (٦١- ٧١%)، والسجائر (٧٥- ٨٨%). في ضوء هذه الوقائع، فإنه مـن المـدهش بعـض الشيء أن تقرأ التصريح التالي لموريس دوب، الذي يتحدث فيه عن ضريبة المبيعات: "كانت وسيلة لضمان أن الجانـب الأعظم من الارتفاع في الأسعار سيتركز في السلع الكماليـة أو غير الضرورية وبأقل قدر ممكن في الضروريات. وقد تم ذلك بجعل معدل الضريبة علـى المبيعـات مختلفـا للسـلع المختلفة، بحيث تتراوح الاختلافات بين١، ٢% صعودا إلـى حوالي ١٠٠%" الضريبة لها تأثير ضـريبة نفقـات عامـة تصاعدية - ضريبة تصاعدية على الـدخل عنـد إنفاقـه "، (١٤٩) ومرة أخرى: " فإن أعلى معدلات الضريبة تنزع إلى أن تكون على السلع الكمالية، حيث أن الأخيرة نادرة العرض بشكل خاص لذا فإن التأثير العام للمعدلات التفاضـلية يبـدو كأنه يجعل هيكل الأسعار ضد السلع غير الضرورية (ومـن ثم يجعل الاختلافات الحقيقية في الدخل أقل مما يقود المـرء للاعتقاد عند النظر في الاختلافات النقدية لأول وهلة" (١٥٠)

لقياس العبء الحقيقي الذي تفرضه ضريبة المبيعات على المستهلكين، سيكون من المفيد أن نفحـص فـي نفـس الوقت، المقدار الإجمالي لضريبة المبيعات وصافي مبيعـات التجزئة الذي يقابله: (١٥١)

السنة	إجمــالي مبيعات التجزئة	ضــريبة المبيعات	صـــــافي مبيعـــــات التجزئة	النسبة المئوية للضريبة
١٩٣١	٢٧٤٦٥	١١٦٤٣	١٥٨٢٢	٧٣ر٦
١٩٣٢	٤٠٣٥٧	١٩٥١٤	٢٠٨٤٣	٩٣ر٦
١٩٣٣	٤٩٧٨٩	٢٦٩٨٣	٢٢٨٠٦	١١٨ر٣
١٩٣٤	٦١٨١٥	٣٧٦١٥	٢٤٢٠٠	١٥٥ر٤
١٩٣٥	٨١٧١٢	٥٢٠٢٦	٢٩٦٨٦	١٧٥ر٣
١٩٣٦	١٠٦٧٦١	٦٥٨٤١	٤٠٩٢٠	١٦٠ر٩
١٩٣٧	١٢٥٩٤٣	٧٥٩١١	٥٠٠٣٢	١٥١ر٧
١٩٣٨	١٣٨٥٧	٨٠٤١١	٥٨١٦٣	١٣٨ر٢

	٤			
١٩٣٩	١٦٣٤٥ ٦	٩٦٨٠٠	٦٦٦٥٦	١٤٥٫٢
١٩٤٠	١٧٤٥٠ ٠	١٠٥٨٤٩	٦٨٦٥١	١٥٤٫٢
١٩٥٠ (الخطة)	٢٧٥٠٠ ٠	١٨٧١٠٠	٨٧٩٠٠	٢١٢٫٩

الأرقام بملايين الروبلات

إن ضريبة المبيعات، بوصفها ضريبة غير مباشرة، تنازلية، تناقض صراحة البرنامج الأصلي للحزب البلشـفي. بل إن حتى برنامج الحد الأدنـى الخـاص بالبلاشـفة، أي برنامج يمكن تنفيذه في ظل الرأسمالية، طالب "بإلغاء جميـع الضرائب غير المباشرة، وفرض ضريبة تصـاعدية علـى الدخول والميراث"(١٥٢).*

---

* فـي الصفـحات١١٣ - ١١٧ نتناول ضـرائب الـدخل والميراث الحالية في روسيا.

أعلن المؤتمر الحزبي الحـادي عشـر (١٩٢٢): " ينبغي أن تهدف السياسة الضريبية إلى تنظيم عملية مراكمـة الموارد عن طريق الضـرائب المباشـرة علـى الأمـلاك والدخول، الخ. السياسة الضريبية هي الأداة الرئيسية للسياسة الثورية للبروليتاريا فـــــي الفتـرة الانتقاليـة "(١٥٣) لإزالة التناقض بين القول والعمل، توقفت السلطات تماما عن إطلاق اسم ضرائب على ضرائب المبيعات. أشارجانسي إلى أن الكتاب السنوي لعام ١٩٣٥ ذكر ضريبة المبيعـات بـين الضرائب، (١٥٤) إلا أن الطبعة التالية من نفـس الكتـاب السنوي حذفت ضرائب المبيعات مـن بنـد "الـدخل مـن الضرائب"، (١٥٥) يسمح هذا التغييـر فـي المصـطلحات لوزير مالية الاتحاد السوفيتي أن يعلن أمام السوفيت الأعلى: من المعروف أن الجزء الأعظم مـن إيـرادات الميزانيـة السوفيتية يتكون من مدفوعات بواسطة الاقتصاد القومي. إن نصيب جميع الضرائب المحصلة من السكان يكاد لا يـذكر. في عام ١٩٣٩ كان مجموع الضرائب المدفوعة من السكان ٥ر٦ مليار روبل، أي نسبة ٢ر٤%فقط مـن كـل دخـول الميزانية. (١٥٦)

خضوع الإنسان للأملاك

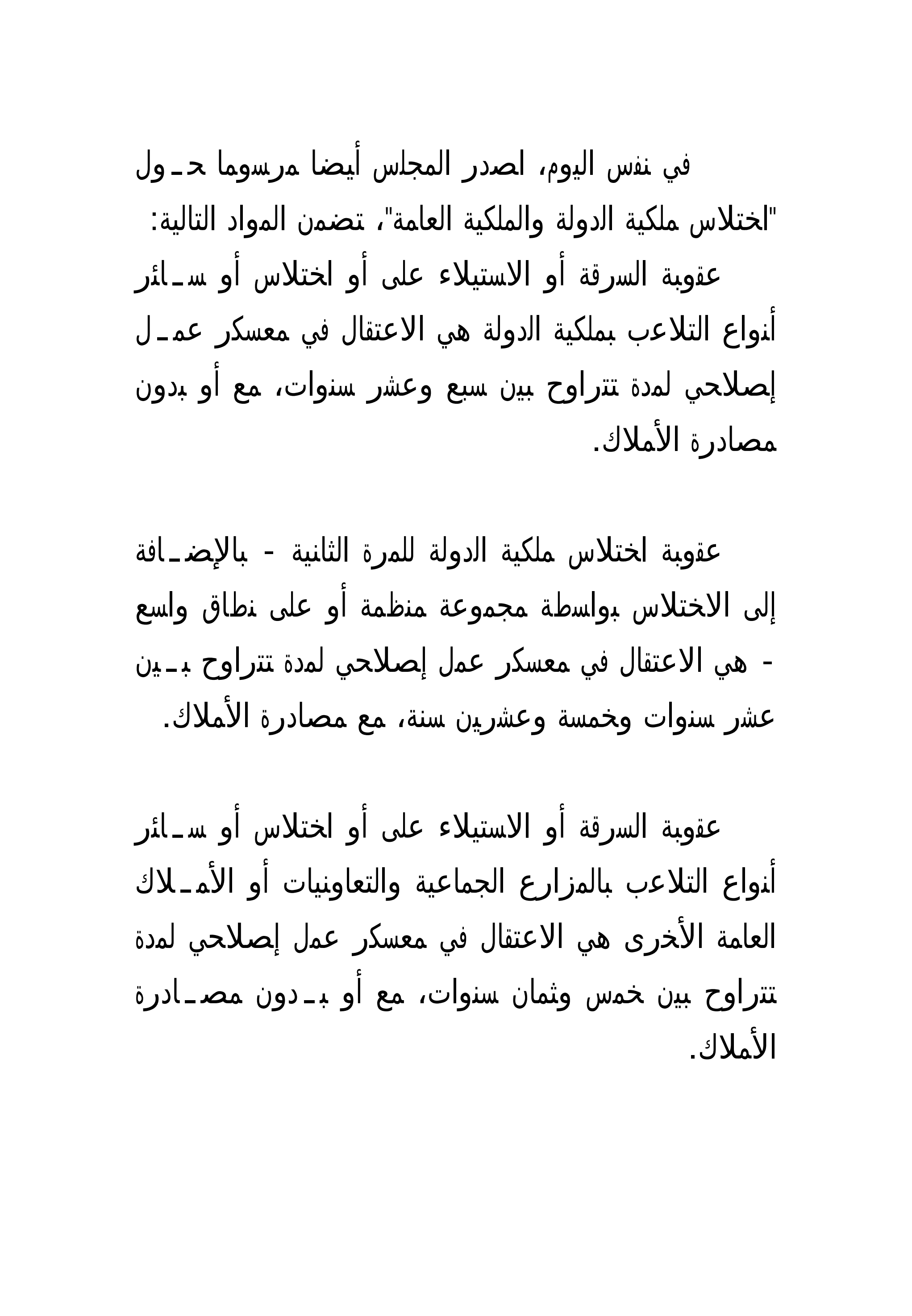
تقول المادة ٦ من الدستور السوفييتي: "الأرض وما تحتويه من مياه وغابات وطواحين ومصانع ومناجم وسكك حديدية ونقل مائي وجوي ووسائل اتصال ومشاريع المزارع الكبرى التي تنظمها الدولة (مزارع الدولة، ومحطات الجرارات الآلية٠٠٠الخ.) وأيضا التسهيلات السكنية الأساسية في المدن والمناطق الصناعية هي ملك للدولة، أي أنها ثروة الشعب كله".

من الغريب أنه رغم أن الشعب، من خلال الدولة، يمتلك ثروة البلاد، إلا إن الدولة الروسية عليها أن تتخذ إجراءات فوق العادة لكي تحمي هذه الثروة منه!

في ظل قانون صادر في ٧ أغسطس١٩٣٢، "حول حماية ملكية مشاريع الدولة والمزارع الجماعية والتعاونيات ومؤسسات الملكية الاشتراكية، فإن سرقة أملاك الدولة والكولخوزات والتعاونيات والسرقة على خطوط السكك الحديدية والمجاري المائية يعاقب عليها بالإعدام رميا

بالرصاص مع مصادرة كل الممتلكات. وإذا وجدت ظروف مخففة، فإن العقوبة المستحقة تكون السجن لما لا يقـل عـن عشر سنوات ومصادرة كل الممتلكات. (١٥٧) سمى ستالين هذا القانون "أساس الشرعية الثورية" (١٥٨)

في واقع الأمر نادرا ما طبق هذا القانون في مجالات السرقات الصغرى. لذا، فعندما أصـدر مجلـس السـوفيت الأعلى للاتحاد السوفيتي مرسـوما فـي ٤ يونيـو١٩٤٧، حـ ـ ـول " حماية الملكية الخاصة للمواطنين "، جـاء فـي المادة الأولى منه:(١٥٩) " السرقة - أي الاسـتيلاء علـى الأملاك الخاصة للمواطنين في الخفاء أو العلـن - يعاقـب عليها بالحبس في معسكر عمل إصلاحي لمدة من خمس إلى ست سنوات. السرقة المرتكبة بواسطة عصابة من اللصوص أو للمرة الثانية يعاقب عليها بالحبس في معسكر إصـلاحي تتراوح بين ست إلى عشر سنوات، (١٦٠)، وكان تخفيـف القسوة في التعامل مع الجرائم ضد الملكية ظاهريا أكثر منه حقيقيا.



في نفس اليوم، اصدر المجلس أيضا مرسوما حول "اختلاس ملكية الدولة والملكية العامة"، تضمن المواد التالية:

عقوبة السرقة أو الاستيلاء على أو اختلاس أو سائر أنواع التلاعب بملكية الدولة هي الاعتقال في معسكر عمل إصلاحي لمدة تتراوح بين سبع وعشر سنوات، مع أو بدون مصادرة الأملاك.

عقوبة اختلاس ملكية الدولة للمرة الثانية - بالإضافة إلى الاختلاس بواسطة مجموعة منظمة أو على نطاق واسع - هي الاعتقال في معسكر عمل إصلاحي لمدة تتراوح بين عشر سنوات وخمسة وعشرين سنة، مع مصادرة الأملاك.

عقوبة السرقة أو الاستيلاء على أو اختلاس أو سائر أنواع التلاعب بالمزارع الجماعية والتعاونيات أو الأملاك العامة الأخرى هي الاعتقال في معسكر عمل إصلاحي لمدة تتراوح بين خمس وثمان سنوات، مع أو بدون مصادرة الأملاك.

عقوبة اختلاس المزارع الجماعيـة أو التعاونيـات أو الأملاك العامة الأخرى للمـرة الثانيـة - بالإضـافة إلـى الاختلاس بواسطة مجموعة منظمة أو عصابة أو على نطاق واسع - هي الاعتقال في معسكر عمل إصلاحي من ثمـان سنوات إلى عشرين سنة، مع مصادرة الأملاك. (١٦١)

بعد شهر من ذلك، أعطى مكتب المدعي العام عشـرة أمثلة على كيفية تنفيذ هذه القوانين:

في مدينة ساراتوف، قام ف. ف. يودين - الذي قد أدين بالسرقة قبل ذلك - بسرقة سمك من مصنع تدخين. فـي ٢٤ يونيو ١٩٤٧,٠٠ حكم على يودين بالسجن خمسة عشر عاما في معسكرات العمل التأديبية.

في ١١ يونيـو١٩٤٧، قـام كهربـائي يـدعى د. أ. كيسيلوف، من خطوط كهرباء سكة حديد موسكو - ريازان، بسرقة سلع من الفراء من عربة سكة حديد. في ٢٤ يونيـو ١٩٤٧ / حكمت محكمة الحزب الخاصة بسكة حديد موسكو

- ريازان على كيسيلوف بالسجن عشرة أعوام في معسكرات العمل التأديبية.

في بلدة بافلوف - بوساد بمنطقة موسـكو، قـام ل. ن. ماركيلوف بسرقة ملابس من مصنع نسيج بافلوف - بوساد. حكم على ماركيلوف بالسجن ثمانية أعوام فـي معسـكرات العمل التأديبية.

فـ ـي مقاطعة رودنيكوف بمنطقة ايفانوف، قام كل من ي. ف. سميرنوف وف. ف. سميرنوف. بسرقة ٣٧٥ رطلا مـــن الشـــوفان مـــن أحـــد الكولخـــوزات. فـــي ٢٦ يونيـ ـ ـو١٩٤٧، حكم عليهما بالسجن ثمانية أعـوام فـي معسكرات العمل التأديبية.

في مقاطعة كيروف بموسكو، قبض على سـميرنوف - سائق - لسرقة ٢٢ رطلا من الخبز مـ ـن مخبـ ـز. حكمـ ـت محكمة الشعب على سميرنوف بالسجن سـبع سـنوات فـي معسكرات العمل التأديبية.

في ساراتوف، سرق جوردييف منتجـات عديـدة مـ ـن مستودع لخزن البضائع. في ٢١ يونيو ١٩٤٧ حكـم علـى

جورديف بالسجن سبع سـنوات فـي معسـكرات العمـل التأديبية.

في كويبيشيف، سرق بولوبوياروف محفظة من مسـافر بالقطار. في ٤ يوليو حكم عليه بالسجن خمس سـنوات فـي معسكرات العمل التأديبية.

في ٧ يونيو١٩٤٧، بكازان. قام بوكين بانتزاع أمـوال من يد المواطنة بوستنسكي.. في ٢٠ يونيو ١٩٤٧.. حكم على بوكين بالسجن ثمان سنوات فـي معسـكرات العمـل التأديبية.

فـــي ٦ يونيو١٩٤٧، في قرية سوبوفكا بمقاطعـة كوتوزوفسك بمنطقة كويبيشيف، قام كـل مـن شـوباركين وموروزوف بسرقة ٨٨ رطـلا مـن البطـاطس تمتلكهـا المواطنة بريسنباكوف من سرداب. في ١٧ يونيـو ١٩٤٧.. حكم عليهما بالسجن خمسة أعوام في معسـكرات الأعمـال التأديبية.

في ٥ يونيو١٩٤٧، في موسكو، استغل جرينوولد، الذي كان قد أدين قبل ذلك بالسرقة، غياب جاره، ودخـل غرفـة المواطنة كوفاليف، وسرق بعض لوازم البيت. حكـم علـى

جرينووولد بالسجن عشر سـنوات فـي معسـكرات العمـل التأديبيـ ـ ـ ـة. (١٦٢)

من المهم ملاحظة أن قسوة هذا الفرع من القـانون السوفيتي هي على العكس تماما من التساهل النسبي الذي يتم به التعامل مع القتل والاختطاف وسـائر الأشـكال العنيفـة للجريمة، يتضح من ذلك أن مرتبة الفرد أقل كثيرا من مرتبة الأملاك في روسيا الستالينية، هكذا، فإن القـانون الجنـائي لجمهورية روسيا الاشتراكية الفيدرالية السوفيتية يوضح أن:

المادة ١٣٦ القتل العمد، إذا ارتكب:

أ) لبواعث مادية أو بـدافع الغيـرة (إلا إذا كـان مشـمولا بالمادة١٣٨) أو لآي دافع آخر.

ب) بواسطة شخص تمت محاكمته من قبل بسبب القتل العمد أو إنزال ضرر بدني خطير، ومـر بـإجراء الـدفاع الاجتماعي المفروض من قبل المحكمة.

ج) بطريقة تهدد حياة أشخاص كثيرين أو تسبب معاناة شديدة للضحية.

د) بهدف تسهيل أو إخفاء جريمة خطيرة أخرى.

هـ) بواسطة شخص كانت عليه مسئولية خاصة عن حيـاة الضحية.

و) الاستفادة من ظروف عجز الضحية يؤدي إلى - الحرمان من الحرية لمدة قد تصل إلى عشر سنوات.

المادة ١٣٧ القتل العمد ، إذا لـم يرتكـب فـي أحـد الظروف الموضحة في المادة١٣٦، يؤدى إلى - الحرمـان من الحرية لمدة قد تصل إلى ثمان سنوات.

المادة ١٣٨ القتل العمد المرتكب تحت الدافع المفـاجئ لهياج عاطفي قوي ناتج عن العنف أو السباب القـاذع مـن جانب المقتول، يؤدي إلى - الحرمان من الحرية لفتـرة قـد تصل إلى خمس سنوات، أو العمل الجبري لمدة قد تصل إلى عام واحـــــد. (١٦٣)

وهذه هي بعض العقوبات الأخرى على جرائم عنيفة ضد الأشخاص:

المادة ١٤٧، حرمان أي شخص من الحرية بشكل غير قانوني باستخدام القوة، يؤدى إلى - الحرمان من الحريـة أو العمل الجبرى لمدة قد تصل إلى عام. حرمان أي شخص من الحرية بأي طريق تشكل خطرا على حياتـه أو صـحته أو تسبب له ألما بدنيا، يؤدي إلى - الحرمان من الحرية لمدة قد تصل إلى عامين.

المادة ١٤٨، وضع شخص معروف أنـه عاقـل فـي مصحة أمراض عقلية لبواعث مادية أو بواعـث شخصـية أخرى، يؤدي إلى - الحرمان من الحرية لمدة قد تصل إلـى ثلاث سنوات.

المادة ١٤٩، خطف أو إخفاء أو مبادلة طفـل شـخص آخر لبواعث مادية، أو بـدافع الانتقـام، أو بـأي غـرض

شخصي آخر، يؤدي إلى - الحرمان من الحرية لمـدة قـد تصل إلى ثلاث سنوات. (١٦٤)

إن ديانـ ـ ـ ـة عبادة الأملاك هذه تخضع لها حتى أضعف أعضاء المجتمع - الأطفال. فكما رأينا، إن العقوبـة القصوى لاختطاف طفل هي السجن لثلاث سنوات فقط، فـي حين ينال الطفل الذي يسرق عقوبة أكبر كثيرا. وعلى الرغم من أن القانون الستاليني - في تعامله مع انحراف الأحداث - يعتبر الأطفال في الثانية عشر من العمر ناضجين ومسئولين بالكامل عن أفعالهم المخلة، فإنه يعتبرهم أطفالا فيما يتعلـق بالشؤون المدنية. وعلى سبيل المثال، فإن قـانون الـزواج والأسرة والوصاية لجمهورية روسيا الاشتراكية الفيدراليـة السوفيتية، ينص على ما يلي: " يجب تعيين أوصـياء علـى الصغار الذين لم يبلغوا سن أربعة عشر عاما"(١٦٥)

مرة أخرى: "يجب تعيين أمناء على الأحداث بين سـن الرابعة عشرة وثمانية عشر عاما" (١٦٦)

ومع ذلك، ففي ٧ إبريل ١٩٣٥، صدر قانون ألغـى محاكم الأحداث "بهدف أسرع تصفية ممكنة للجريمـة بـين الأحداث " ذكر القانون أن "اللجنة التنفيذية المركزية ومجلس قوميساريات الشعب يقرران: (١) الأحداث من سـن اثنـي عشر عاما المقبوض عليهم بسبب السرقة أو العنف أو إنزال إصابة بدنية أو التشويه أو القتل أو الشروع في القتل، يجـب أن يمثلوا أمام محاكم القانون الجنائي ويعاقبوا وفقـا لكافـة إجراءات القانون الجنائي " (١٦٧) (يبدو أن عقوبة الإعدام كانت لا تزال محرمة لمن هم دون الثامنة عشر، لأن المادة ٢٢ من القانون، التي شملت هذه النقطة ، لم تلغ).

وسرعان ما وضع هذا القانون موضع التطبيق، كما تشهد بذلك "ازفستيا" التي ذكرت في ٢٩ مايو ١٩٣٥ أنه في فترة تزيد قليلا عن أسبوعين كانت محكمة خاصة قد وزعت سنوات كثيرة من السجن بالفعل على ستين "لـص صـغير" (١٦٨) بل إن يد القانون كانت أثقل في بعـض الحـالات، ففرضت عقوبة الإعدام على الشباب. هكذا، فبعد أسـبوعين من إصدار القانون الرهيب ضد انحراف الأحداث، حكمـت

محكمة في موسكو على شاب مـدان بالسـرقة فـي قطـار بالإعدام. (١٦٩)

إن التبرير الرسمي لاستخدام إجراءات بهذه القسوة، وهو تضاعف عدد حالات انحرافات الأحداث في موسكو بين ١٩٣١ و١٩٣٤، (١٧٠) ليس تبريرا مقبولا على الإطلاق، وهو يفضح يقينا أسطورة "انتصار الاشتراكية وحياة الشعب المزدهرة والسعيدة ".

في عام١٩٤٠، وسع قانون ١٩٣٥ ليشمل الأطفـال من سن اثني عشر عاما فما فوق الذين يرتكبون أعمالا تهدد حركة السكك الحديدية، مثل تفكيك القضبان أو وضع أشـياء عليها. وهكـذا. يـذكر مرسـوم ٣١ مـايو ١٩٤١ (١٧١) بوضوح أن قانون ١٩٣٥ لا ينطبق فقط علـى المخالفـات المتعمدة، وإنما أيضا على المخالفات الناتجة عن الإهمـال. في ١٥ يونيو١٩٤٣، أمرت الحكومة بإنشـاء مسـتعمرات إصلاحية خاصة تابعـة لـوزارة الداخليـة للاعتقـال دون إجراءات قضائية للأطفال بين الحادية عشرة والسادسة عشرة

من العمر، وذلك فيما يتعلق بالأطفال المشـردين أو الـذين ارتكبوا سرقات أو جرائم أخرى صغيرة من هـذا القبيـل. (١٧٢) توجد أدلة على وجود الأطفال أيضا ضـمن نـزلاء معسكرات العمل العبودي كبار السـن. يكتـب دالـين أن " معسكر زلاكامنسك في سيبيريا الشرقية يضم عددا كبيرا مـن الأطفال من منطقة موسكو بين المعتقلين فيـه، وهـم أولاد وبنات محكوم عليهم في جرائم جنائية. انهـم يعملـون فـي المناجم والمصانع القريبة.(١٧٣)

يمثل كل ما قيل صورة إيضـاحية جديـدة لمقولـة ماركس: " إن القانون وكذلك الجريمة، أي صـراع الفـرد المنعزل ضد العلاقات السائدة، له أصل ليس تحكيميا محضا. على العكس من ذلك، فإن جذور الجريمة إنما تكمن في نفس تلك الظروف التي تكمن فيها جذور القوة الحاكمة في وقـت معين " (١٧٤) في روسيا ستالين، تكمن جذور مفهوم طبيعة الجريمة، والعقوبات المفروضة على مرتكبيها في خضـوع الإنسانية للأملاك، خضوع العمل لرأس المال، أي أنها تكمن

في التناقض الأساسي الذي يحرك نظـام رأسـمالية الدولـة البيروقراطية.

التغيرات في علاقات التوزيع

في "أطروحات إبريل" ذكر لينين أن سياسة الحـزب هي "لا تزيد أجور الموظفين المنتخبين والخاضعين للاستبدال في أي وقت، عن تلك المدفوعة للعامل الجيـد. (١٧٥وفـي كتابه الدولة والثورة (أغسطس - سبتمبر١٩١٧) طرح قضية نظام دفع الأجور والمرتبات بعد الثورة الاشتراكية مباشـرة، في مجتمع "مازال مطبوعا في جميع النـواحي، اقتصـاديا وأخلاقيا وثقافيا، بسمات المجتمع الذي نشـأ مـن داخلـه." (١٧٦). في هذه الظروف يتحقق الآتـي: المسـاواة لكـل أعضاء المجتمع فيما يتعلـق بملكيـة وسـائل الإنتـاج، أي المساواة في العمل والمساواة في الأجور". (١٧٧)

"يتحول كل المـواطنين إلـى مـواطنين يتقاضـون مرتبات من الدولة التي تتكون من العمال المسلحين. يصـبح كل المواطنين موظفين وعمالا في "مشروع" دولـة قـومي

واحد. كل ما هو مطلوب هو أن يعملوا بالتساوي - يـؤدوا نصيبهم الصحيح من العمل - ويدفع لهم بالتساوي " (١٧٨) "سيكون المجتمع كله قد أصبح مكتبا واحدا ومصنعا واحـدا، حيث المساواة في العمل والمساواة فـــي الأجـــــر." (١٧٩) هكذا، فقد طرح لينـين الآتـي " كهـدف مباشـر" للبلاشفة: " ينبغي أن يحصل الفنيون والمـديرون وماسـكو الدفاتر وكذلك كل الموظفين على مرتبات لا تزيد عن "أجـر العامل". (١٨٠) بعد شهور قليلة من الثـورة (فـي مـارس ١٩١٨) أعلن لينين مرة أخرى تأييده "للتحقيـق التـدريجي للمساواة في كل الأجور والمرتبات لكل المهـن والفئـات. " (١٨١) لقد قبل ضرورة بعض الاستثناءات في المساواة في حالة المتخصصين، حيث كان يعلم تماما أن هذا الهـدف لا يمكن أن يتحقق في ظل ندرتهم وعدائهم للدولة العماليـة، إلا أنه أصر أن الفوارق في الدخول يجب أن تكون على الفـور أقل كثيرا مما كانت عليه في ظل القيصرية، وأن النزعة في المستقبل يجب أن تكون نحو زيادة المساواة، وقبل كل شيء لم يتراجع عن وصف أية عدم مسـاواة مفروضـة بسـبب التخاف على الحكومة السوفيتية بأنها تراجع عن الاشـتراكية

وتنازل للرأسمالية. هكذا فقد كتـب: " فـي هـذه المرحلـة الانتقالية يجب أن نمنحهم (المتخصصين) أفضـل ظـروف معيشة ممكنة.. عندما ناقشنا مسألة معدلات الأجـور مـع قوميسار العمل، الرفيق شميدت، ذكر وقائع مثل هذه. لقد قال أننا في مسألة تحقيق المساواة في الأجور قد حققنا أكثر ممـا تحقق في أي مكان وأكثر مما تستطيع أي دولة برجوازيـة عمله في عشرات السنين. خذ معدلات الأجور قبل الحـرب: كان العامل اليدوي يحصل على روبل في اليوم - ٢٥ روبل في الشهر - في حين كان المتخصص يتقاضى ٥٠٠ روبـل في الشهر. كان الخبير يحصل على عشرين ضـعف ممـا يحصل عليه العامل. معدلات الأجور الحالية تتـراوح بـين ٦٠٠ روبل و ٣٠٠٠ روبل - بفارق خمسة أضعاف فقـط. لقد حققنا الكثير في مجـال المسـاواة. (١٨٢) لقـد كانـت المرتبات العالية المدفوعة للمتخصصـين " وفقـا للعلاقـات البرجوازية"، خطوة للوراء، تنازلا للرأسمالية مفروض بحكم الواقع الموضوعي على الحكومة السوفيتية ". (١٨٣)

في عام ١٩١٩، حدد الحزب الشـيوعي الروسـي سياسة الأجور الخاصة به بما يلي: " في حين أنهـا تسـعى للمساواة في العائد عن كل أنـواع العمـل وإكمـال بنـاء الشيوعية، فإن الحكومة السوفيتية لا تستطيع أن تعـد مـن مهامها التحقيق الفوري لهذه المساواة في اللحظـة الحاليـة، حيث يتم اتخاذ الخطوات الأولى فقط نحـو الانتقـال مـن الرأسمالية إلى الشيوعية " (١٨٤) كما قرر المؤتمر الحزبي العاشر في ١٩٢١ أنه في حين أن "أسبابا عديدة تجعل مـن الضروري الإبقاء مؤقتا على الفوارق في الأجور المالية وفقا للمؤهلات، ومع ذلك فإن سياسة معدل الأجور يجب إن تقوم على أساس أكبر مساواة ممكنة بـين معـدلات الأجـور ". (١٨٥)

في نفس المؤتمر، أعلن أنه من الضروري "الوصول إلى إجراءات مناسبة تماما للقضاء على عدم المساواة: فـي ظروف المعيشة والأجور، الخ. بين المتخصصين والعمال المسئولين من ناحية، والجماهير الكادحة من ناحية أخـرى، حيث أن عدم المساواة هذه تقوض الديمقراطية وتمثل مصدر

إفساد للحزب وتقال سلطة الشيوعيين. " (١٨٦) ومع ذلـك، ففي ظل نظام شيوعية الحرب كانت هناك عمليـا مسـاواة كاملة في الأجور والمرتبات. وفقا للبيانـات التـي يوفرهـا الإحصائي السوفيتي ستروميلين، فإن أجور أعلـى العمـال أجرا كانت في عام ١٩١٧ تعادل ٢٣٢% من أجور أقلهـم أجرا، ثم أصبحت في الجزء الأول من ١٩٢١ تعادل ١٠٢% فقط منها، أي مساوية لها عمليا. (١٨٧) (من ناحية أخـرى فإن ظروف الندرة التي كانت قائمة في ظل شيوعية الحرب كثيرا ما أعطت للمسئولين فرصة سوء استغلال سـيطرتهم على مصادر الإمداد والتوزيع).

انتهت المساواة الفعلية في الأجور مع تطبيق السياسة الاقتصادية الجديدة. تم إدخال سلم موحد للأجور في ١٩٢١ -١٩٢٢، تضمن سبع عشرة درجة تمتد من الصبية إلى كبار المتخصصين، وأعطي العامل صاحب أعلى مهـارة ثلاثـة أضعاف ونصف ما يحصل عليه العامل غير الماهر صاحب أقل أجر. كما أصبح بإمكان المتخصصين أن يحصلوا كحـد أقصى على ثمانية أضعاف ما يحصل عليـه العامـل غيـر

الماهر. (لم ينطبق هذا على أعضاء الحزب الذين كان لهـم سلم خاص للأجور القصوى، أقل كثيرا من مثيلـه الخـاص بالمتخصصين غير أعضاء الحزب).

كانت الفوارق في الدخل أقل كثيرا مما كانت عليـه قبل الثورة. توضح ذلك أجور ومرتبـات مـوظفي السـكك الحديدية قبل وبعد الثورة. في ١٩٠٢ كـان دخـل عمـال الإشارات ١٠ - ٢٠ روبل في الشهر، وعمال الماكينات ٣٠ - ٦٠ روبل، في حين كان دخل رؤسـاء خدمـة السـكك الحديدية ٥٠٠ إلى ٧٥٠ روبل، والمـدير العـام ١٠٠٠ - ١٥٠٠ روبل. (١٨٨) في مارس١٩٢٤، كانـت الفـوارق تتراوح بين ٢٧ر١٣روبل ذهب في الشهر لعمال الخطوط، و ٨٠ر٢٦ روبل لموظفي الإدارة. (١٨٩)

في الصناعة، كان متوسط الأجور للعمال في مارس ١٩٢٦ ٦٤ر٥٨ روبل شرفونتسي، بينما كان مدير المصـنع يحصل على ٩٠ر١٨٧ روبل شرفونتسي إذا كان عضوا في

الحزب، و ٣٠٩ر٥٠ روبل شرفونتسي إذا لم يكن عضوا في الحزب. (١٩٠)

ولكن، كانت هناك بعض العوامل التي خففـت هـذه الفوارق إلى حين إدخال الخطة الخمسية الأولـى. أولا: لـم يكن يسمح لعضو الحزب الشيوعي أن يكسـب أكثـر مـن العامل الماهر. كان هذا الشرط هاما جدا، حيـث أن أغلـب مديري المشروعات، والهيئات الصناعية، الخ، كانوا أعضاء في الحزب. في عام١٩٢٨، كان ٤ر٧١% من الموظفين في مجالس إدارات الاتحادات الاحتكارية (التروستات) أعضـاء في الحزب، كما كان ٤ر٨٤% من مجـالس المشـروعات المتحدة، و ٣ر٨٩% من مجـالس المشـروعات المنفـردة أعضاء في الحزب كذلك.

العامل الآخر الذي جعل الفوارق أقل كثيرا في الواقع مما قد يبدو من سلم الأجور الموحد، هو أن العدد الإجمـالي للمتخصصين (الذين كان قطاع منهم أعضاء فـي الحـزب، وبالتالي لم يكسبوا أكثـ ـ ـر من العمـال المهـرة) كـان

صغيرا جدا. في عام١٩٢٨، كانوا يشكلون ٢٧ر٢% من بين جميع المشتغلين بالصناعة.

يعطي الكتاب الإحصائي للاتحـاد السـوفيتي لعـام ١٩٢٦ (بالروسية) صورة عامة عن الفوارق في الدخل فـي روسيا، فوفقا لهذا المصدر، فإن متوسط الدخل الـــسنوي للعمال اليدويين مقدرا بروبل ما قبل الحرب كان ٤٦٥ فـي عام ١٩٢٦ - ١٩٢٧. في الوقت نفسه، كان الحد الأقصـى المسموح به للمتخصصـين.١٨١١ باسـتثناء البرجوازيـة، رجال السياسة الاقتصادية الجديدة والكـولاك، كـان هنـاك ١١٤٠٠٠ شخص فقط يكسبون هذا الحد الأقصى. لقد مثلوا ٣ ر٠% من كل أصحاب الدخول، ومثل دخلهم ١% فقط من الدخل القومي. (١٩١)

مع بدء الخطط الخمسية تحت شـعار "الاشـتراكية المنتصرة"، تم القضاء على جميع تقاليد المساواة البلشفية. قاد ستالين الهجوم معلنا: "إن أصل المساواة يكمن فـــــي الرؤية الفلاحية، في نفسية التقسيم المتساوي لجميع السـلع،

نفسية "الشيوعية" الفلاحية البدائية. لا يوجد أي شيء مشترك بين المساواة وبين الاشتراكية الماركسية." (١٩٢) الويل لمن يجرؤ الآن على معارضة الفوارق في الدخل فـي روسـيا، بصرف النظر عن ضخامتها. لقد ذهب مولوتوف إلـى حـد إعلان ما يلي في المؤتمر السابع للسوفييتات فـي الاتحـاد السوفيتي "السياسة البلشفية تقتضي صـراعا حازمـا ضـد المؤمنين بالمساواة بوصفهم شركاء للعدو الطبقي، وعناصر معادية للاشتراكية. " (١٩٣)

تم تعديل القاعدة المحددة لدخل أعضاء الحزب فـي عام ١٩٢٩ ثم ألغيت تماما في وقت لاحق (ملاحظة: أبطلت هذه القاعدة بسرية شديدة حتى أنه من غير المعروف متـى حدث ذلك بالضبط، إلا أن ذلك أصبح واضحا من أخبار في الصحافة الروسية تفيد أنها لم تكن قائمة في عام١٩٣٤). كما ألغى القانون الذي يقضي بأن يحصل الأشخاص العاملون في وظيفتين - كما هو حال كثير من المتخصصين - على مرة ونصف فقط أكثر من المرتب الأقصى الساري. وألغي أيضا "القانون العام للأجور" الصادر في ١٧ يونيو ١٩٢٠. (١٩٤)

والذي كان يقضي بأن أي شخص يزيد عن المعدل المطلوب في العمل بالقطعة، لا يجوز أن يحصـل علـى أكثـر مـن ١٠٠% أعلى من المعدل العادي. ومن جهة أخرى، أبطـل القانون الذي يمنع دفع أقل من ثلثي المعدل لأي عامل يعمل بالقطعة. (١٩٥)

لم تتبق أي قيود على عدم المساواة فـي الـدخول، والتي زادت وبمعدل مرعب.

بعد عام١٩٣٤، توقف الاحصائيون الروس عن نشر أرقام تتعلق بتوزيع العمال والموظفين وفقا للدخل، ونشـروا فقط متوسط دخل كل العمال والموظفين، وهو رقم يتوصلون إليه بعد أخذ متوسط دخول خادمات المنازل، والعمال غيـر المهرة، والعمال المهرة، والمتخصصين، وكبار المهندسـين، والمديرين، وهكذا.*

---

* من الطريف ملاحظة أن كتابـا سـوفيتيا عـن الإحصـائيات الاقتصادية ينتقد الإحصائيات الأمريكية لاعتيادهـا إدخـال مرتبـات

على الرغم من هذا التعتيم على المعلومـات، فمـن الممكن البرهنة على بعض الوقائع، والبرهنة بصفة خاصـة على انه كان هناك زيادة حادة في مستوى المرتبـات التـي يحصل عليها البيروقراطيون، وانخفاضا حادا في مسـتويات أجور الطبقة العاملة.

على سبيل المثال، فـي عـام١٩٣٧، عنـدما كـان مهندسو المصانع يتقاضـون ١٥٠٠ روبـل فـي الشـهر، والمديرون ٢٠٠٠ روبل - إلا إذا أعطت الحكومة تصريحا خاصا بتقاضي المزيـد - والعمـال المهـرة ٢٠٠ - ٣٠٠ روبل، أدخلت الحكومة السوفيتية حدا أدنى للأجور يسـاوي ١١٠ روبل في الشهر للعمال المشتغلين بنظام القطعة و١١٥ روبل للعمال المشتغلين بنظام الوقت. كثيرا من العمال كانوا

مديري الشركات في كشف الأجور والمرتبات، وبذلك يرفعون متوسط الأجور والمرتبات "دليل معجمي للإحصائيات الاجتماعية - الاقتصادية "بالروسية")، موسكو، ١٩٤٨ص١٢) لا تنه عن خلق وتأتي مثله !

يتقاضون هذا الحد الأدنى فقط إذا علمنا أن القانون الذي حدد هذه الحدود الدنيا أدى إلى منحة للميزانية تعادل ٦٠٠ مليون روبل لعام ١٩٣٨. (١٩٦) بالمقارنة بأجور كهذه، لم يكـن مرتب ٢٠٠٠ روبل في الشهر بصغير. ليس هذا فقط، بـل بالإضافة إلى المرتب الثابـت كـان المـديرون ومهندسـو المصانع يحصلون على مكافآت يعتمد حجمها علـى مـدى تجاوز شركاتهم لحصص الإنتـاج المقـررة فـي الخطـة الاقتصادية. فمثلا، في عام١٩٤٨، ذكر أن معدلات المكافآت المدفوعة لإدارات شركات النقل الآلي لتحقيـق أو تجـاوز الخطة كانت: (١٩٧)

المكافآت والنسبة المئوية من المرتب الأساسي

	لتحقيق الخطة	لكل ١% زيادة عـن الخطة
الإدارة العليا (المدير، كبيـر المهندسين)	حتى ٣٠%	حتى ٤%
الإدارة المتوسـطة (رؤسـاء الأقسام)	حتى ٢٥%	حتى ٣%
الإدارة الصـغرى (رؤسـاء	حتى ٢٠%	حتى ٣%

الورش۰الخ)		

هكذا فإن مدير الشركة الذي يتجاوز الخطة بمقـدار ١٠% يكافأ بمكافأة تصل إلى ٧٠% من مرتبـه الأساسـي، تجاوز الخطة بمقدار ٢٠% يكافأ بمكافأة تصل إلى ١١٠%، تجاوز الخطة بمقدار ٣٠% يؤدي إلى مكافأة تعادل ١٥٠%، تجاوز الخطة بمقدار ٥٠% يـؤدي إلـى مكافـأة تسـاوي ٢٣٠%.

فضلا عن ذلك، فإن " صندوق المدير"، وهو مؤسسة تم إنشاؤها في ١٩ أبريل١٩٣٦، (١٩٨) يعد مصدرا أخـرا للدخل.

وفقا للقانون، توضع ٤% من أرباح الخطة و ٥٠% من كل الأرباح أكثر من ذلك في صندوق المديرين. أعطـى اقتصادي روسي أرقاما لعام ١٩٣٧ تظهر المبالغ المتضمنة: (١٩٩)

	تحقيـق الخطـة (نسـبة مئوية)	التكلفة الفعليـة كنسـبة مـن التكلفة بالخطة	صـندوق المـديرين بـالمليون روبل	صـندوق المـديرين عـن كـل عامل
صـناعة البترول	١٠٤ر١	١٠٣ر٨	٢١ر٧	٣٤٤ر٩٢
صـناعة اللحوم	١١٨ر٦	١٠٤ر١	٥١ر٩	٧٥٢ر٦٩
صـناعة الكحول	١٠٨ر٨	١٠٣ر٠	٨٦ر٠	١١٧٥ر٠٠

لما كان متوسط الأجور لكل العمال والموظفين في عام ١٩٣٧ ٢٥٤ روبل في الشهر فقط، (٢٠٠) فإن هذه الأرقام تظهر أنه بتجاوز الخطة بنسبة صغيرة فقط، فإن متوسط الإيرادات السنوي لصندوق المدير كل عامل كان يعادل أكثر من متوسط الأجر الشهري في صناعة البترول، وثلاثة أضعافه في صناعة اللحوم، وأربعة أضعافه ونصف في صناعة الكحول. وفقا لاقتصادي سوفيتي آخر: وفي

القوميساريات الصناعية الخمس كان إيراد صندوق المـدير للعامل الواحد ٣ر٦% من متوسط الأجر السنوي. إلا أن هذه النسبة أعلى كثيرا في فروع عديدة حيث تصل إلـى ٥ر٢١ في النجارة، وحوالي ٢٥% في صناعة الأحذية مـن الفـرو والجلد، و ٥٥% في صناعات الكحول والمكرونة والطعـام. (٢٠١) من البديهي، إذن، أن مبالغا ضخمة تتركز في أيدي مديري الصناعات التي تشغل آلاف العمال.

الغرض المعلن لصندوق المدير هو بنـاء مسـاكن للعمال والموظفين ونوادي وكانتينات ودور حضانة ورياض أطفال، وإعطاء مكافآت للإنجازات البارزة في العمل الخ.

ليس لدينا بيانات إحصائية عن كيفية توزيع إيرادات صندوق المدير. الإشارة الوحيدة التي لدينا وردت في جريدة "زا اند ستريالزاتسيا" في ٢٩ أبريل١٩٣٧، والتـي نشـرت أرقاما تتعلق بتوزيع إيرادات "صندوق المدير" فـي شـركة بورشن في خاركوف.

من بين الـ ٦٠ ألف روبل التي كونت صندوق المدير حصل المدير على ٢٢ ألف لنفسه، وسكرتير لجنة الحزب على ١٠ آلاف ورئيس مكتب الإنتاج على ٨ آلاف، ورئيس المحاسبين ٦ آلاف ورئيس اللجنة النقابية ٤ آلاف، ورئيس الورشة ٥ آلاف.(٢٠٢)

تميزت أقسام أخرى من الطبقات المميزة أيضا بدخول عالية بشكل استثنائي. وبينت رسالة إلى "برافدا" من الكاتب ألكسي تولستوي، والكاتب المسرحي، ف. فشنفسكي، بهدف إزالة سوء الفهم حول الدخول العالية بشكل استثنائي للكتاب من الإتاوات الهائلة، (٢٠٣) الأرقام التالية لدخول المؤلفين:

الدخول الشهرية في١٩٣٦	عدد الأفراد
أكثر من ١٠ آلاف روبل	١٤
٦آلاف - ١٠ آلاف روبل	١١
٢٠٠٠- ٥٠٠٠ روبل	٣٩
١٠٠٠- ٢٠٠٠ روبل	١١٤
٥٠٠- ١٠٠٠ روبل	١٣٧
حتى ٥٠٠ روبل	حوالي٤٠٠٠

عندما نتذكر أن متوسط الدخول لكل العمال والموظفين السوفيت في نفس هذه السنة ١٩٣٦ ، كان ٢٧٧٦ روبل، أو ٢٣١ روبل في الشهر، (٢٠٤) فإن الأمـر لا يحتـاج إلـى تعليق.

اليوم، يحصل موظفو الحكومة - الذين لا ينبغي وفقا للينين، أن يتقاضوا أكثر من العامل الماهر المتوسط - على دخول تختلف بدرجة كبيرة. بقرار من السوفيت الأعلى فـي ١٧ يناير١٩٣٨، يحصل رؤساء ونـواب رؤسـاء مجلـس الاتحاد ومجلس القوميات على مرتبات تعـادل (٣٠٠ألـف روبل في السنة، كما يحصل كل نائب في السوفيت الأعلـى على ١٢ ألف روبل في السنة، بالإضافة إلـى ١٥٠ روبـل لكل يوم من أيام الجلسات. (٢٠٥)

يحصل رئيس السوفيت الأعلى في جمهورية روسيا الاشتراكية الفيدرالية السوفيتية ونوابه على ١٥٠ ألف روبل في السنة. (٢٠٦) يمكن افتراض أن رؤساء ونواب رؤسـاء الجمهوريات الفيدراليـة الأخـرى يحصـلون علـى نفـس

المرتبات. كان جندي الجيش السوفيتي يحصل على ١٠ روبل في الشهر أثناء الحرب، والملازم ١٠٠٠ روبل والعقيد ٢٤٠٠ روبل. في الجيش الأمريكي، الذي لا يمكن مهما اتسع بنا الخيال أن نسميه جيشا اشتراكيا، كان معدل المدفوعات الشهرية للجندي ٥٠ دولار، والملازم ١٥٠ دولار، والعقيد ٣٣٣ دولار. (٢٠٧)

للبيروقراطيين أيضا مصدر ممكن آخر للدخل وهو حوافز الدولة المتعددة. المرسوم الأصلي الذي أعلن إنشاء جوائز ستالين بمناسبة عيد الميلاد الستين للزعيم حدد قيمتها بحد أقصى ١٠٠ ألف روبل للجائزة. (٢٠٨) وقد تم رفع الحد الأقصى منذ ذلك الوقت إلى ٣٠٠ ألف روبل، ويتم في كل عام منح حوالي ألف جائزة ستالين، تتراوح كل منها بين ٥٠ ألف و ٣٠٠ ألف روبل، معفاة من الضرائب.

مؤشر واضح آخر على الفوارق الهائلة في الدخل في روسيا هو معدلات ضريبة الدخل. تضمنت معدلات ضريبة الدخل الصادرة في ٤ إبريل ١٩٤٠ مجموعة من

الدخول تراوحت بين ما يقل عن ١٨٠٠ روبل في السنة وما يزيد عن ٣٠٠ ألف روبـــــل. (٢٠٩)

المسئول الحكومي الكبيـر، أو المـدير، أو الكاتـب الناجح له بيت في موسكو وبيت صيفي في القرم، وسيارة أو اثنتين، وعدد من الخدم، وما إلى ذلك، كأمر مفروغ منه.

وحتى أثناء الحرب، عندما بذلت كافة الجهود - في مواجهة الطوارئ - لانتزاع الحد الأقصى من الإنتاج مـن العمال، كانت توجد فوارق شديدة فـي ظـروف الطبقـات المختلفة. ذكرت خادمة لها طفلان، أحـدهما فـي العاشـرة والآخر في الثالثـــة، لألكسندر ويرث في عـام ١٩٤٢: "يعيش الأطفال أساسا على الخبز والشاي، يحصل الصـغير على مواد لبنية بديلة - ماذا تستطيع أن تفعل ؟ مادة مكونـة من فول الصويا، بلا طعم وذات قيمة غذائية منخفضة. لقـد حصلت على سمكة صغيرة فقط بواسطة كوبونـات اللحـم الخاصة بي هذا الشهر. أحيانا ما أحصل على قدر ضئيل من الشوربة المتبقية في المطعم - وهذا كل ما هناك." (٢١٠)

في نفس الوقت، كان ألكسندر ويـرث يسـتطيع أن يكتب في مفكرته: "كان الغذاء فـــي "الوطني" اليوم فاخرا جدا، فعلى الرغم من نقص الطعام في موسكو، إلا أنه يبـدو دائما أن هناك ما يكفي من أفضل أنواع الطعام عندما يوجـد ما يدعو لأي نوع من الوليمة الكبيرة حين يكـون أشـخاص رسميون مدعوين. بالنسبة للزكوسكي كان هناك أفضل أنواع الكافيار الطازج، والكثير من الزبد والسلمون المـدخن، ثـم سمك الحفش* وبعد الحفش كستليته بالماريشـال، ثـم ثلـج وقهوة مع الكونياك والليكور، وكان هناك تحـت المنضـدة وبطولها الصف المعتاد من الزجاجات." (٢١١)

أعطى نظام الحصص التموينية أثناء الحرب صورة حية لانقسام المجتمع الروسي إلى أقلية مرفهة وعوام. لقد تم إدخال نظام حصص تموينية تفاضلي، وهو شيء مـا كـان لأحد أن يجرؤ على اقتراحه فـي دول الغـرب الرأسـمالية

* يؤخذ منه الكافيار (المترجم)

الديمقراطية. ومن الصحيح أن هذا كان مريعا حتى بالنسـبة للشعب السوفيتي، حتى أن "برافدا" و "ازفسـتيا" لـم تـذكرا الموضوع على الإطلاق، وتم إسدال ستار السرية على نظام الحصص التموينية ككـ ـ ـ ـل (٢١٢).

في واقع الأمر فإن كماليات الأغنياء أرخص كثيـرا نسبيا من ضروريات الفقـ ـراء. يمكن إدراك ذلك بوضوح إذا كررنا بعض أرقام معدل ضريبة المبيعات:(٢١٣)

السلعة	الضريبة
القمح	٧٣- ٧٤%
الملح بالجملة	٧٠- ٨٠%
اللحم(البقري)	٦٧- ٧١%
الكافيار	٤٠%
أجهزة الراديو	٢٥%
السيارات	٢%

نتيجة لذلك: "في منتصف عام١٩٤٨، كانت السيارة نوع موسكوفيتش (ثمنها تسعة آلاف روبـل) تعـادل ٣١٠

رطلا من الزبد (ثمن الزبد ٦٢ - ٦٦ روبلا للرطل)، فـي حين أن سيارة أفضل قليلا في الولايات المتحدة كانت تساوي ١٧٥٠ رطـــلا مـــن الـــزبد." (٢١٤)

تؤدي فوارق الدخل إلى اختلافات واسعة في الملكية الموروثة. في الأيام الأولى للثورة، وبمقتضى مرسـوم ٢٧ أبريل١٩١٨، تمت مصادرة كل المواريث التي تزيـد عـن عشرة آلاف روبل. (٢١٥) كان هذا متفقا مع روح البيـان الشيوعي الذي وضع إلغاء كل حقوق الوراثة كأحد متطلبات الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية· بعد ذلـك بسـنوات قليلة، تغير القانون جذريا، وبحلول عام ١٩٢٩ كان هنـاك جدول لضريبة الميراث يتراوح بين ألف روبل وأقل وبـين ٥٠٠ ألف روبل وأكثر. (٢١٦) فـي الوقـت الحاضـر لا تتجاوز ضريبة الميراث ١٠%، وهو مقدار منخفض جـدا، حتى بالمقارنة بضرائب الميراث في بريطانيـا والولايـات المتحدة الرأسماليتين.

أثناء الحرب الأخيرة حكـى فـيض مـن التقـارير الصادرة عن الصحافة الروسية عن أشخاص أعطوا للحكومة قروضا تساوي مليون روبل أو أكثر. شرح "أصدقاء الاتحاد السوفيتي" ذلك بالطريقة التالية: "في الاتحاد السوفيتي اكتسب المليـونير روبلاتـه بكـ ـ ـ ـ ـده وبالخـدمات التـي يقدمهـ ـ ـ ـ ـ ـا للدولة وللشعب السوفيتي." (٢١٧)

إذا اختبرنا هذا التصريح، سنجد أنه حتى عـام١٩٤٠، وحيث أن متوسط دخل العمال والموظفين كان أربعـة آلاف روبل فقط، فإن جمع مليون كان يستغرق العامـل العـادي ٢٥٠ سنة - بافتراض عدم إنفاقه على نفسه على الإطـلاق. يحصل المليونير السوفيتي، على شكل فوائد فقط علـى ٥٠ ألف روبل لكل مليون، وهو ما يفوق بأضعاف مضاعفة دخل أي عامل.

إن أوضح تعبير عن انقسام المجتمع الروسـي إلـى أقلية مرفهة وعوام هو نظام المعاشات الحكومي. إذا تـوفي جندي بالجيش، تحصل أسرته على معاش شـ ـ ـ ـهري

يتراوح بين ٥ر٥٢ روبلا و ٢٤٠ روبلا إذا كان عـاملا أو موظفا قبل استدعاءه. أما إذا لم يكن عاملا أو موظفا، تحصل أسرته على أربعين أو سبعين أو تسعين روبلا وفقا لمـا إذا كان يعول شخصا أو اثنين أو ثلاثة أو أكثر غير قادرين على العمل. يحصل الناس في المناطق الريفية على ٨٠% فقـط من هذه المعدلات. في مقابل هذا، تحصل أسرة العقيـ ـ ـد المتوفى على ١٩٢٠ روبلا في الشهر. (٢١٨) يحصل عيال العامل الذي يقتل في حادث في العمـل علـى ٢٠٠ روبـلا شهريا كحد أقصى (إلا في حالات نادرة حيث يحصلون على ٣٠٠ روبلا). (٢١٩) في مقابل هذا يحصل بعض الأشخاص المرفهين على مبالغ كبيرة عند وفاة رب الأسـرة. عنـدما توفي م٠ف٠ فلاديميرسكي، النائب في السـوفيت الأعلـى، منحت أرملته مبلغ خمسين ألف روبل ومعاشا شهريا يعـادل ألفين روبلا مدى الحياة، في حين حصلت شقيقته على معاش شهري يعادل ٧٥٠ روبلا مدى الحياة. (٢٢٠) عندما تـوفي اللواء ف٠أ٠ يوسكيفتش، منحت أرملته مبلغ خمسـين ألـف روبل ومعاشا شهريا يعادل ألفين روبل مدى الحيـاة (٢٢١) تمتلئ الصحافة بأمثلة مماثلة أخرى.

يعد سلم التعليم جزءا لا يتجزأ من علاقات التوزيـع العدائية. أعلنت المادة ١٢١ من دستور ستالين لعام ١٩٣٦: "مواطنو الاتحاد السوفيتي لهم حق التعليم. يتم ضـمان هـذا الحق بواسطة التعليم العام الإجباري الأولى، ويكون التعليم - بما في ذلك التعليم العالي - مجانيا، الخ.٠ الخ.. ولكن حتى عندما يكون كل التعليم مجانيا، فإن ذلـك لا يـوفر مسـاواة حقيقية في فرص الدراسة بين الأطفال الفقراء والأغنياء، لأن الفقراء عليهم أن يبدأوا في الكسب بأسرع مـا يمكـن، ولأن كثيرا من الأسر تعجز عن التكفل بأطفالها أثنـاء دراسـتهم. ليس من المدهش إذن أن نسبة الأطفال المنتفعين من التعلـيم في الاتحـ ـاد السوفيتي تقل مع تقدم التعلـيم. فـي السـنة الدراسية ١٩٣٩ - ١٩٤٠، مثلا، كان العدد الإجمالي للطلبـة المنخرطين في جميع المعاهد التعليمية كالآتي:(٢٢٢)

	العدد (بالآلاف)
المدارس الابتدائية (الفصول من الأول للرابع)	٢٠٤٧١
المدارس الثانوية الصغيرة (الفصول ٥ -٧	٩٧١٥
المدارس الثانوية الكاملة (الفصول ٨ - ١٠)	١٨٧٠
المدارس الثانوية الفنية والمصنعية	٩٤٥

إذا عرفنا عدد الأطفال في الأعمار المختلفة في البلاد، يصبح من الممكن حساب نسب الأطفال في الأعمار المختلفة المنخرطين في التعليم. إلا أنه حتى بدون هذه المعلومـات، وعلى أساس الأرقام الموجودة فـي الجـدول أعـلاه، فـإن الاختلاف في فرص التعليم للأطفال مـن أعمـار مختلفـة واضح. بافتراض أن كل الأطفال بين السابعة والحادية عشرة من العمر يذهبون إلى المدارس، فإن أقل من نصـف هـذا العدد كان لديهم الحظ الكافي للبقاء لأكثر من أربع سـنوات. واحد من كل عشرة فقط نال تعليما لأكثر من سبع سـنوات، وأقل من واحد من كل عشرين أنهى برنامج السنوات العشر (في مقابل تعليم العشر سـنوات الإجبـاري فـي بريطانيـا الرأسمالية).

حتى قبل تطبيق رسوم للجامعات والكليـات الفنيـة والمدارس العالية الأخرى، اضطر كثير من التلاميذ الـذين نجحوا في الوصول إلى الجامعات والمدارس الفنية العاليـة إلى عدم إكمال دراستهم بسبب الصعوبات المالية. في الفترة

بين عامي ١٩٢٨ و ١٩٣٨ كان العدد الإجمالي للأشـخاص المقبـولين فـي كليـات الهندسـة للتـدريب للصـناعة والنقل٦٠٩٢٠٠، في حين تخـرج ٢٤٢٣٠٠ فقـط. العـدد المقبول في الكليات الفنية كان ١٠٦٢٠٠٠ وعدد المتخرجين ٣٦٢٧٠٠ فقط. (٢٢٣)

في عام١٩٣٨، كان ٤٢٫٣% من كل الطلاب فـي المدارس العالية من أبناء الانتلجنسـيا. (٢٢٤) مـن ذلـك الوقت، لم تنشر إحصائيات عن التكوين الاجتماعي للطلاب، ولكن لا شك أن نسبة الطلبة مـن البيـوت "الكريمـة" قـد ارتفعت، بسبب فرض الرسوم منذ عام ١٩٤٠ فصاعدا.

تقول المادة ١٤٦ من دستور ستالين "لا يمكن تعديل الدستور بالاتحاد السوفيتي إلا بقرار من السـوفيت الأعلـى للاتحاد السوفيتي يتخذ بواسطة أغلبية الثلثين على الأقل فـي كل من مجلسيه" لم يمنع هذا الحكومة من فرض رسوم على التعليم الثانوي العالي والجامعي دون حتى دعـوة السـوفيت الأعلى للاجتماع لتعديل المادة ١٢١ من الدستور المـذكور

أعلاه، والتي نصت على أن يكون التعليم مجانيا. لقد فـرض مرسوم صدر عن مجلس قوميساريات الشعب، المنشور فـي ٢ أكتوبر١٩٤٠، (٢٢٥) رسما يبلـغ ١٥٠ - ٢٠٠ روبـل سنويا للفصول العالية في المدارس الثانوية (الفصول الثـامن والتاسع والعاشر)، و٣٠٠ - ٥٠٠ روبل سـنويا للكليـات. يمكن تقدير حجم هذه المبالغ بمقارنتهـا بمتوسـط الأجـور والمرتبات في هذه الفترة، ٣٣٥روبل في الشهر، مع وقوف أجر كثير من العمال عند حد ١٥٠ روبل فقط في الشهر. من الواضح أن فرض الرسوم هو حاجز فعـال أمـام التعلـيم العالي، خاصة في العائلات التي تضم ثلاثة أو أربعة أطفال.

لجعل الأمور أسوأ، كان لدى الحكومـة السـوفيتية الجرأة الكافية لإعلان أن فرض هذه الرسوم مؤشـرا علـى الرخاء المتنامي للشعب. جاء في مقدمة المرسوم " آخذا فـي الاعتبار المستوى الأعلى من الرفاهية الماديـة للكـادحين، والنفقات العظيمة للدولة السوفيتية في بناء وكفالـة وتـوفير المعدات للعدد المتزايد بثبات من المدارس الثانوية والعاليـة، يقر مجلس قوميساريات الشعب ضرورة فرض جـزء مـن

نفقات التعليم في المدارس الثانوية والعالية للاتحاد السوفيتي على الكادحين أنفسهم، وبالتالي يقرر:" نفس نـوع المنطـق يؤدي إلى الاستنتاج إلى أن المجتمع المزدهر حقا هو مجتمع ينبغي أن يدفع فيه الناس نفقات حتى التعليم الأولي !"

من المؤكد أنه كان واضحا للطلاب أن الحاجة لـدفع رسوم لم تكن دليلا على ظروف مزدهرة بين العام الدراسي ١٩٤٠ -١٩٤١، الذي تم إدخال الرسـوم أثنـاءه، والعـام الدراسي ٤٢ -١٩٤٣، ترك حوالي ٢٠% المدارس العاليـة في جمهورية روسيا الفيدرالية بسـبب "الغربلـة المتصـلة بإدخال الرسوم على التعليم والتغيرات في وسـائل توزيـع الرواتب" (٢٢٦)

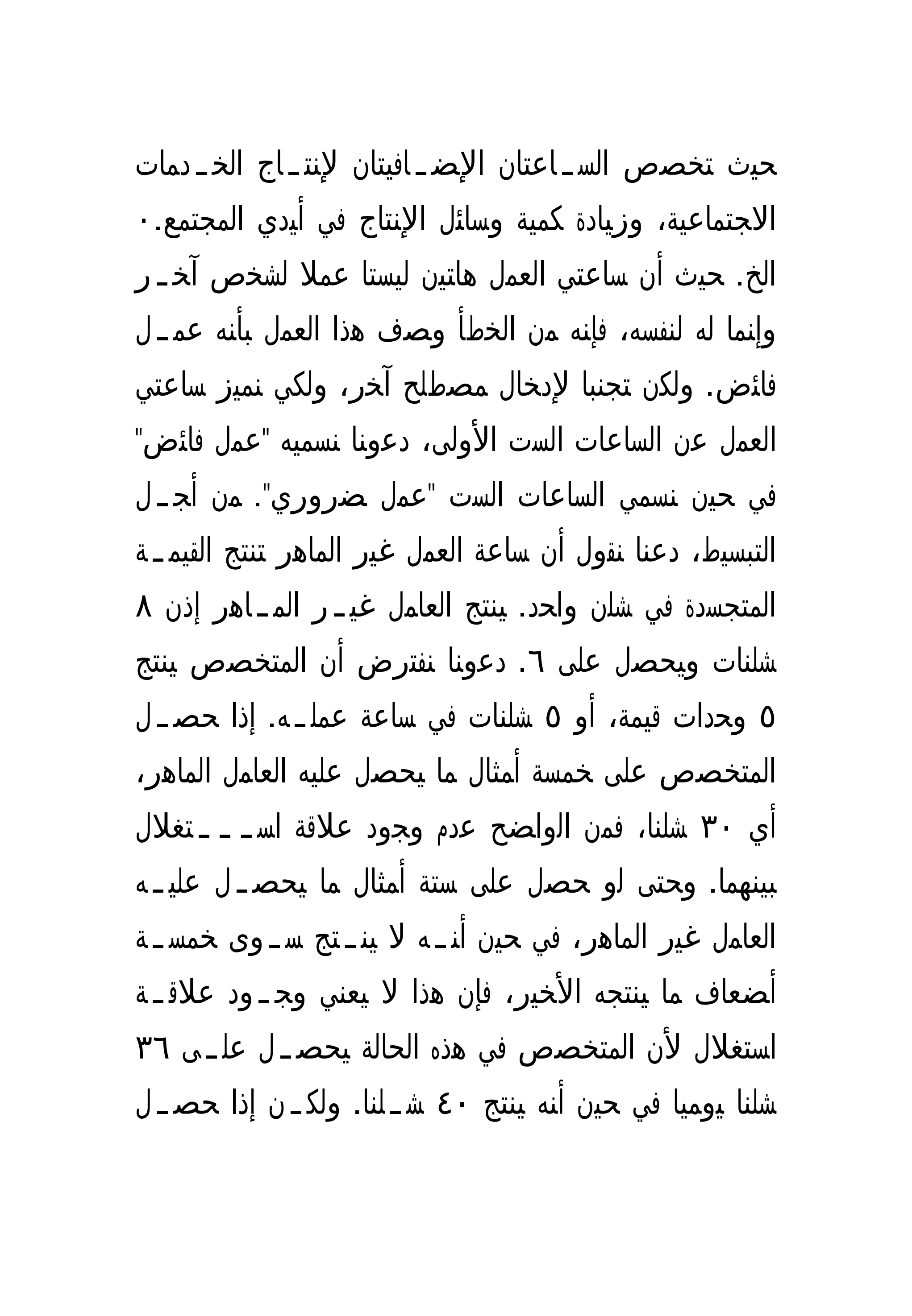
أمر مرسـوم آخـر صـادر فـي نفـس اليـوم، ٢أكتوبر١٩٤٢، حول "احتياطي العمل للاتحـاد السـوفيتي " بالتجنيد السنوي لما بين ٨٠٠ ألف ومليون ولد بين الرابعـة عشرة والسابعة عشرة من العمر (عمر الفصول من الثـامن إلى العاشر) في التعليم المهني الإجباري. تم النص على عدد

الأطفال المطلوبين من كل منطقة، وتقرر أن يكـون تنفيـذ الأمر مسئولية سوفييت المنطقة أو البلدة. (٢٢٧) تم تكـوين لجان تضم رئيس سوفييت البلدة أو المنطقة، وممثل نقـابي، والسكرتير المحلي للكومسومول، تقوم بإعطاء تعليمات لكـل مدرسة بتوفير عدد معين من الأطفال يختارهم المدرس. ولما كان تلاميذ الصفوف من الثامن إلى العاشر معفيين فإن هـذا النظام يقع بالكامل تقريبا على تلاميذ الأسر الفقيرة. (تتضـح قسوة النظام المفروض على الشباب المجند بالمدارس المهنية من واقع أن ترك المدرسة بلا إذن وانتهاكات النظام الأخرى تعاقب بما يصل إلى الاعتقال لمدة عام في إصلاحية(٢٢٨). ولتوسيع الشبكة، قرر مجلس السـوفيت الأعلـى فـي ١٩ يونيو١٩٤٧، رفع الحد العمري لاحتياطي العمل، وفي عـدد من الصناعات تم رفعه إلى تسعة عشر عاما مـن العمـر. (٢٢٩)

عنــد النظــر للمرســومين الصــادرين فــي ٢ أكتوبر١٩٤٠، لا يستطيع المرء إلا أن يتذكر البيان الصادر في عام ١٨٨٧ عن دليانوف، وزير تعليم القيصر الكسـاندر

الثالث "إن الوزير، رغبة منه في تحسين مستوى التلاميذ في المدارس الثانوية، قرر أن أبناء العربجية والخدم الطباخين والغسالات وأصحاب الدكاكين الصغيرة وأمثال هؤلاء الناس لا ينبغي تشجيعهم على الارتفاع فوق البيئة التي ينتمون إليها". وختاما، يتضح مما سبق ذكره أن الفرق بين فوارق الدخل قبل الخطة الخمسية وبعد إدخالها يتجاوز بالضرورة نطاق الكم وحده ويصبح فارقا كيفيا أيضا. إذا كان المتخصص أو مدير المصنع يحصل على ما بين أربعة وثمانية إضعاف ما يحصل عليه العامل غير الماهر، فإن هذا لا يعني بالضرورة وجود علاقة استغلال بين الاثنين. العامل الماهر أو المتخصص أو المدير ينتج قيما أكثر من العامل غير الماهر في ساعة العمل الواحدة.

بل حتى لو كان المتخصص يحصل على أكثر من الفارق في القيم التي ينتجونها، فإن هذا لا يثبت أنه يستغل العامل غير الماهر. يمكن التدليل على ذلك ببساطة، دعونا نفترض أنه في دولة عمالية، ينتج عامل غير ماهر ضرورياته في ست ساعات يوميا. وأنه يعمل ثمان ساعات،



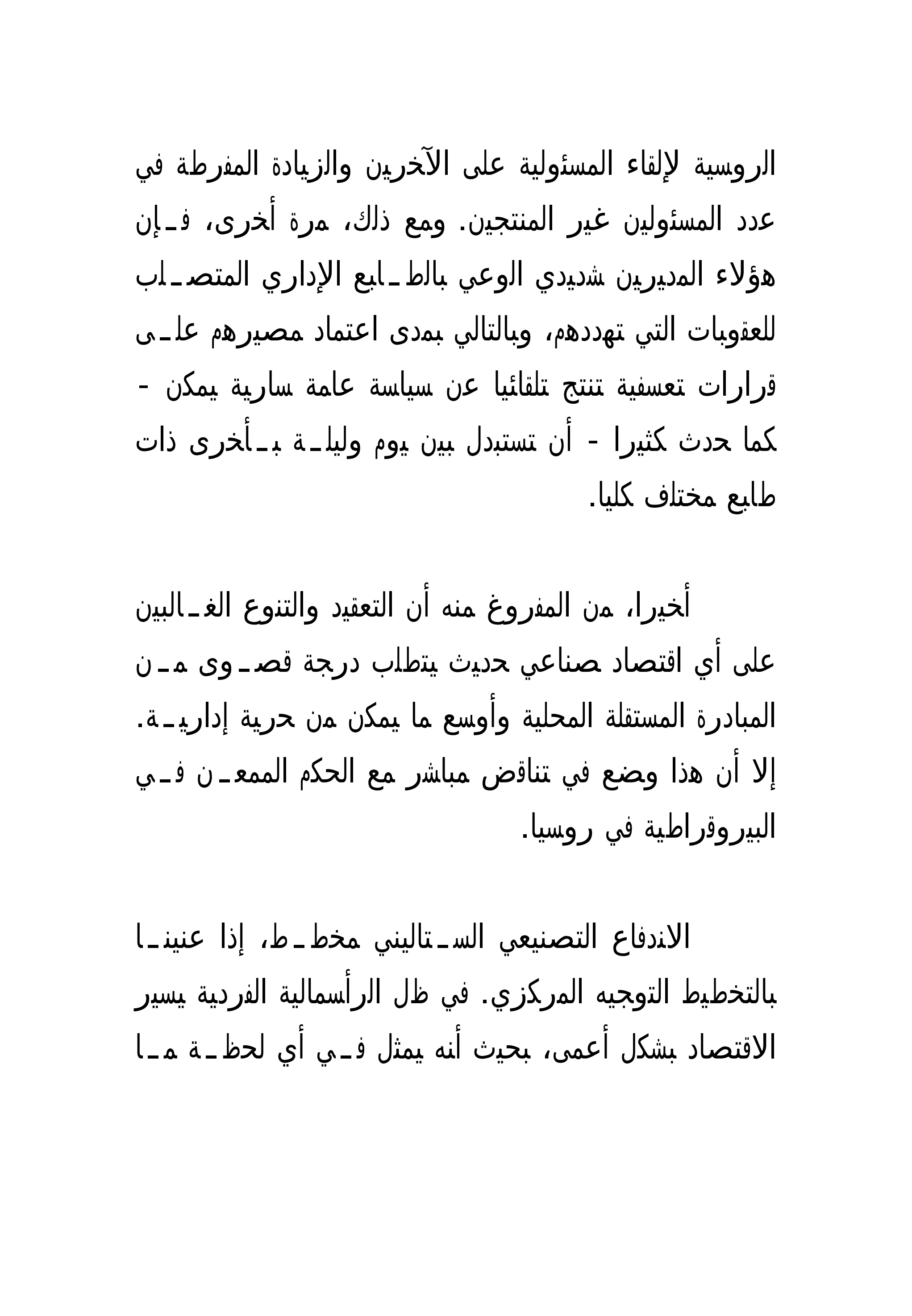
حيث تخصص الساعتان الإضافيتان لإنتاج الخدمات الاجتماعية، وزيادة كمية وسائل الإنتاج في أيدي المجتمع. الخ. حيث أن ساعتي العمل هاتين ليستا عملا لشخص آخر وإنما له لنفسه، فإنه من الخطأ وصف هذا العمل بأنه عمل فائض. ولكن تجنبا لإدخال مصطلح آخر، ولكي نميز ساعتي العمل عن الساعات الست الأولى، دعونا نسميه "عمل فائض" في حين نسمي الساعات الست "عمل ضروري". من أجل التبسيط، دعنا نقول أن ساعة العمل غير الماهر تنتج القيمة المتجسدة في شلن واحد. ينتج العامل غير الماهر إذن ٨ شلنات ويحصل على ٦. دعونا نفترض أن المتخصص ينتج ٥ وحدات قيمة، أو ٥ شلنات في ساعة عمله. إذا حصل المتخصص على خمسة أمثال ما يحصل عليه العامل الماهر، أي ٣٠ شلنا، فمن الواضح عدم وجود علاقة استغلال بينهما. وحتى لو حصل على ستة أمثال ما يحصل عليه العامل غير الماهر، في حين أنه لا ينتج سوى خمسة أضعاف ما ينتجه الأخير، فإن هذا لا يعني وجود علاقة استغلال لأن المتخصص في هذه الحالة يحصل على ٣٦ شلنا يوميا في حين أنه ينتج ٤٠ شلنا. ولكن إذا حصل

المتخصص على ١٠٠ شلن أو٢٠٠، فـإن الوضـع يكـون مختلفا بشكل جوهري. في مثل هذه الحالة، سـيكون جـزءا كبيرا من دخله بالضرورة آتيا من عمـل الآخـرين. تبـين الإحصائيات التي في متناول أيدينا بشكل قـاطع أنـه علـى الرغم من أن البيروقراطية تمتعت بوضع متميز في الفتـرة السابقة على الخطة الخمسية، فليس هناك أساس للقول بأنهـا في أغلب الحالات كانت تحصل على فائض قيمة من عمـل الآخرين. ويمكن القول بنفس القطع أنه منذ إدخال الخطـط الخمسية، تكون دخل البيروقراطية إلى حد كبير من فـائض القيمة.

سوء الإدارة البيروقراطية

في ظل الرأسمالية القائمة علـى الملكيـة الخاصـة لوسائل الإنتاج، يستخدم الرأسمالي آلية السوق بمثابة بوصلة مالية، مع تحديدها الأعمى لأسـعار عناصـــر الإنتـاج بالإضافة لسعر السلعة المنتجة. عليه أن يدير نظام محاسـبة دقيق، عقوبته على سوء الحساب هي الخسارة المالية، أمـا عقوبة الخطأ الكبير ، فهي الإفلاس. في ظل اقتصاد تهـيمن

عليه الدولة، حيث تحدد أغلب الأسعار إداريـا، وحيـث لا يتصل دخل مدير المؤسسة بعلاقة مباشرة بالحالة الاقتصادية الحقيقية لمؤسسته، فإن نظام المحاسبة الدقيق يصـبح أكثـر ضرورة، حيث يستطيع مـدير المؤسسـة إخفـاء عيـوب المشروع لفترة طويلة إذا كان ذلك ضـروريا، فهـو لـيس خاضعا لقانون السوق وحده. بدون نظام محاسبة دقيق، يمكن استيعاب أي تشوه في مشروع ما كعنصـر فـي حسـابات مشاريع أخرى، وهكذا بطريقة تراكمية. يستطيع الكـرملين معاقبة المدير الذي يفشل، ولكن الفشل لا يظهر إلا بعـد أن يكون الضرر قد حدث بالفعل. ومرة أخرى، فـإن الطـابع الإداري والشديد القسوة للعقوبات المنتظرة (إنـزال الرتبـة، السجن. . الخ) لا يعطي سوى إلحاحـا وتشـجيعا إضـافيا للمدير الذي يخفي الحقائق، كما يعطي حافزا أكبـ ـ ـر لمثل هؤلاء المديرين للتآمر مع مسئولين آخرين في الإدارة. فضلا عن ذلك، فإن نفس الطابع الذي لا يعرف الرحمة للعقوبـات يوليه درجة عالية من الحذر - ولا نقول الخوف - لدى أي مدير يواجه بالحاجة للمخاطرة أو اتخاذ قرار. ومن هنا يوجد ميل واضح على اتسـاع الجانـب الإداري مـن الصـناعة


الروسية لإلقاء المسئولية على الآخرين والزيادة المفرطة في عدد المسئولين غير المنتجين. ومع ذلك، مرة أخرى، فإن هؤلاء المديرين شديدي الوعي بالطابع الإداري المتصلب للعقوبات التي تهددهم، وبالتالي بمدى اعتماد مصيرهم على قرارات تعسفية تنتج تلقائيا عن سياسة عامة سارية يمكن - كما حدث كثيرا - أن تستبدل بين يوم وليلة بأخرى ذات طابع مختلف كليا.

أخيرا، من المفروغ منه أن التعقيد والتنوع الغالبين على أي اقتصاد صناعي حديث يتطلب درجة قصوى من المبادرة المستقلة المحلية وأوسع ما يمكن من حرية إدارية. إلا أن هذا وضع في تناقض مباشر مع الحكم الممعن في البيروقراطية في روسيا.

الاندفاع التصنيعي الستاليني مخطط، إذا عنينا بالتخطيط التوجيه المركزي. في ظل الرأسمالية الفردية يسير الاقتصاد بشكل أعمى، بحيث أنه يمثل في أي لحظة ما

مجموع العديد من القرارات الفردية والمستقلة* في روسـيا، مع ذلك، تقرر الحكومة كل شيء تقريبـا. أمـا إذا عنينـا بمصطلح "الاقتصاد المخطط" اقتصاد يتم فيه تكييف وتنسيق جميع العناصر المكونة في إيقاع واحد، تقل فيه الاحتكاكـات إلى الحد الأدنى، كما - قبل كل شيء - يسود فيه بعد النظر في اتخاذ القرارات الاقتصادية - فالاقتصـاد الروسـي إذن ليس مخططا على الإطلاق. انتهجت الخطة الخمسية الأولى بناء على افتراض أن الزراعة سـتظل أساسـا فـي أيـدي الفلاحين الفردية (كان مقدرا أن تنتج الكولخوزات ٥ر١١% فقط من إجمالي إنتاج القمح في البلاد أثناء السنة الأخيرة من الخطة) (٢٣٠) وعندما انتهت كان ٧٠% من الزراعة فـي الكولخوزات والسوفخوزات. لقد توقعت الخطـة الارتفـاع التالي في الماشية: الخيل ١ر٦ مليون، البقر ٥ر١٤ مليـون الخنازير ٢ر١٢ مليون، الخراف والمـاعز ٨ر٢٨ مليـون،

---

* ما يعتبر خارج نطاق اهتمام هذا المقال، هو بحث الموضـوع الهام المتعلق بالخطة الموجهة مركزيا في نطاق الرأسـمالية الفرديـة الحالية خصوصا عندما تمليها ضرورة أوقات الحـــــرب

والإجمالي ٦١ر٦ مليون، (٢٣١) في الواقع، انخفض عـدد الخيل بمقدار ٩ر١٣ مليون، والبقر ٢ر٣٠ مليون، والخنازير ٤ر١٤ مليون، والخراف والماعز ٦ر٩٤ مليون، وانخفـض المجموع بمقدار ١ر١٥٣ مليـون. (٢٣٢) كمـا افترضـت الخطة أيضا أن العلاقات بين جميع فروع الاقتصاد سـتقوم علـــى التبادل في السوق - ومع ذلك انتهت الفترة فعليا بنظام الحصص بالكامل. وكان افتراضا أخرا هـو أن عـدد العمال الموظفين في اقتصاد الدولة سـيزداد بمقـدار ٣٣% (٢٣٣) - ولكنه فـي واقـع الأمـر زاد بمقـدار ٦ر٩٦% (٢٣٤). كان مفترضا أن ترتفع مستويات المعيشة، إلا أنهـا انخفضت. يمكن افتراض أن أهداف الإنتاج الخاصة بالسـلع المختلفة مرتبطة ببعضها البعض ، ومع ذلـك فقـد تـراوح معدل تحقيق الأهداف المختلفة علـى نطـاق واسـع جـدا. افترضت الخطة أن سكان الريف سـيزيدون بمقـدار ٩%، وسكان المدن بمقدار ٤ر٢٤% ، ومجموع السـكان بمقـدار ١١,٨%، إلا أن الأرقام الفعلية على التوالي كانـت ١ر١ ، ٢ر٤٠، ١ر٨. وينطبق نفس الشيء على الخطط اللاحقـة. التضخم (ارتفاع لا يقل عن ١٥٠٠% في مستوى الأسـعار

أثناء عقدي مرحلة الخطط)، والمجاعة الفظيعـة فـي عـام ١٩٣٢ -١٩٣٣، والإجراءات الإدارية القاسية ضد الفلاحين والعمال - هذه هي بعض أعراض افتقاد البيروقراطية لبعـد النظر في إدارة الاقتصاد، وعدم التجـانس بـين عناصـر الاقتصاد المختلفة التي تعتمد على بعضها البعض.

يوجد غياب واضح للتنسيق بين المصانع المختلفـة. على سبيل المثال: وفقا لكبير مهندسـي مصـنع جـرارات ستالينجراد، ديميانوفيتش، كـان هنـــاك ٧٥٣ جـرارا تساوي قيمتها ١٨ مليون روبل مكدسة في مخازن المصنع. في أكتوبر١٩٤٠، بسبب عدم تـوفر أجـزاء كـان ينبغـي شراؤها من شركات صغيرة بقيمة ١٠٠ ألف روبـل - أدى ذلك لإعاقة خطيرة للإنتاج. (٢٣٥)

تظهر التفككات الكبرى في الاقتصـاد أيضـا مـن ظاهرة تتميز بها روسيا بغرابة بهـذا الشـكل المتطـرف. المشروعات المختلفة التي تنتج نفس المنتج تظهر اختلافـات ضخمة في نفقات الإنتاج. هكذا فإن الناتج السنوي من الحديد

الخام والصلب للعامل في شركات مختلفة فـي عـام ١٩٣٩ كان: (٢٣٦)

الشـركة	الحديد الخام	الصـلب
	(بالطن)	(بالطن)
اتحـــــــاد ماجنيتوجورسك	٢٨٤٠	١١٦٨
اتحاد كوزنيتسك	٢٣٢٤	١٣٨٩
شـركة كريفـوي روج	١٧٣٣	-
"زابورو زتال"	١٦٧٩	١٠٧٤
ازفستال	١٦٤٢	٦٦٤
شركة كيرف	٢١٠٢	٥٢٣
شركة دزيزينسكي	٧٨٥	٥٢٩
شركة بتروفسكي	٧٩٩	٢٩٩
شـــــــركة كيراماتورسك	٧٢٥	٢٩٣
شـــــــركة أوردزونيكيدز	٧٠٧	٤٠٠
شركة فرونز	٦٣٦	٤٠٣

في الكتاب الذي أخذ منـه الجـدول أعـلاه، ذكـر بوضوح تام أن السبب الرئيسي وراء هذه الاختلافات الكبيرة في إنتاجية العمل لا ترجع للتباين في الظـروف الطبيعيـة للإنتاج وإنما إلى المعدات التقنية للمشـروعات (٢٣٧) فـي حالات كثيرة، وحتى حيث لا توجد اختلافـات كبيـرة فـي المعدات التقنية للشركات المعينة، تختلف نفقات الإنتاج كثيرا من شركة لأخرى. هكذا، فقد كتبت "ازفسـتيا": "كثيـرا مـا تختلف نفقات الإنتاج كثيرا بين مشروعين فـي ظـل نفـس الوزارة وبنفس المعدات، حيث تبلغ النفقـات الإداريـة فـي أحدهما ضعف أو ثلاثة أمثال مقدارها في الآخر.. يمكـن إبعاد مئات الآلاف من العمال الزائدين عن الحاجة وتخفيض نفقات الإنتاج بشكل ملحوظ إذا ما ساد النظام فيمـا يتعلـق بهيئة العاملين." (٢٣٨)

سبب آخر لاختلافات النفقات هو التباين الكبير فـي نسب السلع المعيبة. فـ ـ ـ ـي تقريره للسـوفيت الأعلـى حول ميزانية الدولة لعام١٩٤٧، قال وزير المالية، زفيريف، عن مصنعين لإنتاج المصابيح الكهربائية إن نفقات الإنتـاج

في أحدهما كانت خمسة أضعاف مقدارها في الآخر، السـبب الذي قدمه لذلك كان أن ٣ر٤٧% من الناتج في أحدهما كان معيبا في حين كانت هذه النسبة فـي الثـاني ٣ر٧% فقـط. (٢٣٩) من البديهي أن مثل هذه الاختلافات في نفقات الإنتاج ما كان لها أن توجد في ظل ظروف الرأسمالية القائمة علـى الملكية الفردية. المشروع المتخلف كان سيخرج مبكرا مـن الإنتاج. ومن البديهي أن الحفاظ على هـذه الشـركات دون تحقيق تساوي أو تقارب في نفقات إنتاجها يتضمن من وجهة نظر اقتصادية عامة، فاقدا ضخما.

هذا الغياب في التنسيق بين الصناعات المختلفة وعدم التجانس في نموها يظهر من خلال الارتفـاع والانخفـاض الحاد في الأسعار وغياب العلاقات المنسجمة بينها. وضـح الدكتور جانسي هذا بوضوح شديد وهاهو أحد الأمثلة التـي يعطيها:

"تطور أسـعار الخشب والخشب المنشور أثناء فتـرة الخطط كان متناقصا بشكل غريب. فعقب انخفاض طفيف في عام ١٩٢٧ -١٩٢٨، ارتفعت أسعار الخشب المنشور أكثـر

من١٠٠%، بدءا من أول إبريل ١٩٣٦. وقد ظلت ثابتة بعد ذلك لمدة حوالي ١٣عاما على الرغم من التضخم والـنقص الحاد في الخشب وتقطيع شجر الغابات بما يفوق كثيـرا مـا كان معقولا من الناحية الاقتصادية. ارتفعت أسعار الخشـب المنشور إلى ثلاثة أضعاف ما كانت عليه تقريبا وذلك ابتداءا من أول يناير١٩٤٩، لكي تصبح سبعة أضعاف مـا كانـت عليه في عام ١٩٢٦ - ١٩٢٧..

انخفضت أسعار الخشب المسـتدير الـذي تسـتخدم كميات كبيرة منه مباشرة في البناء في الاتحـاد السـوفيتي بمقدار ٧ر١٤% من عام ١٩٢٦ - ١٩٢٧ إلى عام ١٩٢٧ - ١٩٢٨ ثم ارتفعت بشكل معتدل في عام ١٩٣٦. ارتفعت أسعار الخشب ارتفاعا طفيفا مرة أخرى فـي عـام١٩٤٤، ولكنها ظلت مع ذلك أعلى بمقدار معتدل فقط من أسعار عام ١٩٢٦ - ١٩٢٧ وبعد ذلك، ولكـي يـتم تعـويض هـذه المتأخرات، تضاعفت أسعار الخشب أربع مـرات ونصـف بضربة واحدة في عام ١٩٤٩. وعلى وجه التقريب، كانـت أسعار الخشب نصف أسعار الخشب المنشور في عام ٢٦ - ١٩٢٧، في عام١٩٣٦، أصبحت أكثر قليلا من ٢٠% مـن

الأخيرة، ثم ارتفعت النسبة إلـى ٣٠% فـي عـام ١٩٤٤ وتجاوزت ٤٠% في عام١٩٤٩.

أظهرت عارضات ربط السكك الحديدية، وهي منتج خشبي بسيط، مع ذلك منحى آخر: تضاعفت في عام ١٩٣٦ ثم زادت أكثر من الضعف مرة أخـرى فـي عـام ١٩٤٣. وزادت مرة أخرى بأكثر من الضعف في عام ١٩٤٩ حتـى أصبح السعر ابتداءا من أول يناير ١٩٤٩ حـوالي عشـرة أضعاف مستوى عام ١٩٢٧. (٢٤٠)

في كتاب آخر، يعطي جانسي مثالا آخـرا لغيـاب الصلات بين أسعار السلع المتنافسة أو بين أسـعار المـواد الخام والمنتجات:

في عام ١٩٣٣ ارتفع سعر الكيروسين للأغراض التقنية إلى حوالي عشرة أضعاف ما كان عليـه، لكـي يبلـغ ٤٥ ضعف سعر فحم دونباس الجيد. في عام١٩٤٩، أصبح سعر نفس الكيروسين أقل من ستة أضعاف سعر الفحم. لا يوجـد تبرير - لا يمكن حتى إيجاد تفسير - لمثل هذا الاخـتلاف.

المعدلات المختلفة بين أسعار الكيروسين والفحم هـي حالـة متطرفة، إلا أن هنالك عددا لانهائيا تقريبا مـن التحـولات الواسعة غير المبررة لعلاقات الأسـعار والمعـدلات. فـي ١٩٤٩ كانت كلفة أنواع هامة من الصلب الأسطواني حوالي خمسة إلى ستة أضعاف نفس الكمية من الفحم، في النصـف الثاني من ١٩٥٠ كانت العلاقة حوالي ثلاثة إلى واحد فقط " (٢٤١)

مرة أخرى: كان خطأ فاضحا أن ترفع أسعار الماكينات بمقدار ٣٠ - ٣٥% في سنة واحدة (١٩٤٩) ثم إلغاء الزيادة كلها وأكثر في السنة التالية (١٩٥٠)، أو زيادة معدلات أجر الشحن في السكك الحديدية على المسافات القصيرة أقل كثيرا منها على المسـافات الطويلـة (مراجعـة المعـدلات فـي عام١٩٣٩). ثم عكس الأمر تماما فـي المراجعـة التاليـة. (٢٤٢)

لقد أعطى ستالين نفسه ابرز مثال علـى الأسـاليب الفجة المستخدمة في ضبط الأسعار وغياب الـروابط بينهـا حيث يقول:

"إن مسئولي الإدارة والتخطـيط لـدينا، مـع بعـض الاستثناءات القليلة، ضعيفو الإلمام بآليات قانون القيمـة ولا يدرسونها ولا يستطيعون أخذها في الاعتبـار عنـد عمـل حساباتهم. هذا في الواقع يفسر الارتباك الذي ما يزال يحكـم سياسة تحديد الأسعار. إليكم مثالا واحد من أمثلة كثيرة:

منذ زمن مضى، تقرر تعديل أسـعار القطـن والقمـح لمصلحة زراعة القطن، وتحقيق أسعار أكثر دقة للقمح المباع لزارعي القطن، وزيادة سعر القطن المسـلم للدولـة. قـدم مديرونا ومخططونا اقتراحا بهذا الشأن ما كـان لـه إلا أن يذهل أعضاء اللجنة المركزية، حيث أنه اقترح تحديد سـعر طن القمح على نفس المستوى عمليا لطن القطن، وبالإضافة إلى ذلك اعتبر الاقتراح أن سعر طن القمح مساو لسعر طن الخبز. وللرد على ملاحظات أعضاء اللجنة المركزية بـأن سعر طن الخبز يجب أن يكون أعلى من سعر طـن القمـح بسبب المصاريف الإضافية للطحن والخبز، وأن القطن أغلى كثيرا من القمح، وهو ما يظهر أيضا من الأسعار في السوق العالمي، لم يجد أصحاب الاقتراح أي شيء متماسك يقولونه.

اضطرت اللجنة المركزية بالتالي إلى أن تأخذ الأمـر فـي أيديها وتخفض أسعار القمح وترفع أسعار القطن". (٢٤٣)

أي تشويش هذا! وفي أعلى المستويات في الـبلاد. ظاهرة غريبة أخرى تكشف انعدام التكامل بـين المصـانع المختلفة، هي ظهور مجموعة من الوسطاء يرتزقـون مـن خلال إيجاد وحدات إنتاج لديها فائض وأخرى تعاني عجـزا ثم ترتيب اتفاقات مقايضة فيما بينها، مخالفين بذلك الأسـعار المحددة بواسطة السلطات. أفـادت "بلانوفو فوزييستفو" عن حالة مصنع ماكينات ثقيلة وعد بإعطاء شركة بناء، في مقابل ٥ر٢ مليون طوبة، ليس فقط السعر الرســمي للطـوب وإنما أيضا الزيادات التالية ٨٠٠ طن من الفحم، ٢٥٠طـن من الخشب، ١١طن من الكيروسين، وكميات متنوعـة مـن عدد من السلع الأخرى. (٢٤٤) كل هذا غير قانوني، ولكنه مع ذلك شائع جدا: الحكومة البيروقراطية التي تمنع هذا، هي - في النهاية - سبب وجوده.

مثال آخر من نفس النوع هو سوق الكولخوز، الذي ازدهر بشكل خاص أثناء الحرب بوضعه للطعام في التموين، والذي كان في كل شيء ماعدا الاسم "سوقا سوداء".

كذلك، ظهور التولكاخ - موفر الإمدادات - الـذي يأخذ، بطريقة غير قانونية تماما، عمولة ضـخمة لاقتنائـه موادا وماكينات، الخ، أيضا الأهمية الكبرى للبلات - النفوذ الشخصي - في الحصول على المواد والماكينات، الخ التـي لا يخول لمدير المصنع الحق في الحصول عليهـا. تعطـي النشرات الروسية اعترافات كثيرة بأنها كانت ظاهرة بـارزة هناك. يظهر المدى الواسع من النزاعات بين المشـروعات والاتحادات والمجالس الصناعية والوزارات.٠ الخ من العدد الكبير للدعاوى القضائية فيما بينها. في عـام ١٩٣٨ علـى سبيل المثال، تم رفع أكثـر مـن ٣٣٠،٠٠٠ قضـية فـي الجوساربيتراز (مجلس تحكيم الدولة، وهو نظام خاص مـن المحاكم لفض النزاعات بين الوحدات الاقتصادية) (٢٤٥).٠ لا يتضمن هذا الرقم النزاعات بين الوحدات الاقتصـادية - المجالس الصناعية والشركات داخل وزارة واحـدة - التـي

تبت فيها مجالس تحكيـ ـ ـم الإدارات، يكتب برمان: "أنواع النزاعات التي تنظر فيهـا الجوسـابيتراز متنوعـة بشـكل مدهش. يدور كثير منها حول جودة السلع التي يتم توريـدها وفقا للعقد. كما يتضمن عدد كبير منها مسألة الأسعار، حيث أنه على الرغم من أن الأسعار محددة، إلا أن هنـاك طرقـا عديدة لتجنب أو التهرب من الأسعار المقـ ـررة. (٢٤٦)

أحد أهم عناصر سـوء الإدارة البيروقراطيـة هـو التغيير السريع والمتعسف في القرارات بواسـطة الحكومـة المركزية ذاتها. سنعطي القليل من الأمثلة.

لعدد من السنوات، كان من المسلم به الاعتقاد بأنـه كلما كبر المشروع كلمـ ـ ـا كان ذلك أفضل بصرف النظر عن مستويات الكفاءة التقنية المثالية. هكـذا، علـى سـبيل المثال، أعلن ستالين: "جميع حجج (العلـم) ضـد إمكانيـة وضـ ـ ـ ـ ـرورة خلق مصانع قمح ضخمة تتراوح بـين ٥٠ ألف و ١٠٠ ألف هكتار لكل، قد تلاشت إلـى غبـار." (٢٤٧)

في عام ١٩٣٠ أنشئ كولخوز يتكون من ٥٠ قرية و ٨٤ ألف هكتار، كما شمل كولوخـوز آخـر ٢٩ قريـة و ٣٣٥٥٣ هكتارا. (٢٤٨) ومع ذلك، فبعد خسـائر رهيبـة، رجعت الحكومة على أعقابها، في عام ١٩٣٨ كان الكولخوز المتوسط يضم مساحة ٤٨٤ هكتارا من الأراضي الصـالحة للزراعة. لتسع سـنوات (٢٨-١٩٣٧) هيمنـت الحماسـة للمشروعات العملاقة حتى حدث التراجع الذي أعلـن فـي أعقابه أن "جنون العملقة" هـو نتيجـة الأنشـطة الخبيثـة "للتروتسكيين والفاشيين"

في أوقـ ـ ـات أخرى " وضعت أهداف الإنتاج في مستوى عال بشكل يدعو للسخرية، مما أسفر عن معـدلات مغامرة، بتكلفة جسيمة من حيث الخراب، واستهلاك وبلـي الماكينات، وتبديد المـواد والعمـل. هكـذا، علـى سـبيل المثـ ـ ـال، ذكر ج. ك. أوردزونيكيدز، قوميسار الصناعة الثقيلة في المؤتمر السابع عشر للحزب (٣٠يناير١٩٣٢) إن المهمة في عام ١٩٣٢ كانت: " على مدى عام واحد يجب أن

تزيد قدرة مصانع المعادن إلى أكثر من الضـعف، رافعـين إياها إلى ٥ر١٣ - ١٤ مليون طن (من الحديد الخام).. ماذا يعني تحقيق برنامج إنتاج صناعة الحديد والمعادن في عـام ١٩٣٢ ؟.. انه يعني إنتاج زيادة مقدارها ٤ مليون طن في عام واحد.. كم استغرقت البلاد الرأسمالية من وقت لإنجاز نفس الشيء ؟ إنجلترا استغرقت ٣٥ عاما لإنجاز ذلـك.. واستغرقت ألمانيا عشر سنوات.. الولايات المتحدة ثمـان سنوات. ويجب على الاتحاد السوفيتي تحقيق ذلك في عـام واحد. (٢٤٩) في الواقع استغرق ذلك مـن سـت لسـبع سنوات وليس سنة واحدة.

بل أن صحيفة هيئة التخطيط اتخذت موقفـا أكثـر سخافة في وصفها أهداف الخطة الخمسية الثانية. فقد أعلنت أن الاتحاد السوفيتي سينتج ما يلي في عـام ١٩٣٧: ٤٥٠-٥٥٠ مليون طن من الفحم، ١٥٠مليـون طـن مـن خـام البترول، ٦٠مليون طن مـن الحديـد الخـام، ١٥٠مليـون كيلووات ساعة من الطاقة الكهربائية. لقد تعين تخفيض هذه بأكثر من النصـف فـي مـؤتمر الحـزب السـابع عشـر

(يناير١٩٣٢) وبأكثر من ذلك أيضا في مؤتمر الحزب السابع عشر (يناير١٩٣٤) الذي مرر المسودة النهائية.

إن مقارنة بسيطة للأهداف تظهر إلى أي مدى يتسم تخطيط الحكومة بالتعسف والمغامرة. (٢٥٠)

خطة الإنتاج لعام ١٩٣٧

	خطـــة هيئـــة التخطـــيط (١٩٣١)	مؤتمر الحزب ال١٧ (١٩٣٢)	الكونجرس ال ١٧ للحـــزب (١٩٣٢)	الإنجـاز الفعلـــي (١٩٣٧)
الفحـم (بـالمليون طن)	٤٥٠-٥٥٠	٢٥٠	١٥٢ر٦	١٢٨ر٠
البتـــــــرول الخام(بالمليون طن)	١٥٠	٨٠-٩٠	٤٦ر٨	٣٠ر٥
الحديـــــــــد الخام(بالمليون طن)	٦٠	٢٢	١٧ر٤	١٤ر٥
الكهرباء (بالمليون ك و س)	١٥٠	١٠٠	٣٨ر٠	٢٥ر٤

حادثة أخرى غريبة ولكنها نموذجية. في عام١٩٣١، كانت لدى عضو هام بالمجلس الأعلـى للاقتصـاد القـومي الجرأة الكافية لكي يقول انه لا يعتقد بإمكانية إنتاج ٦٠ مليون

بالة من القطن، وإنما ٣٠ مليون فقـط. (٢٥١) لقـد تمـت محاكمته، وأعلن المدعي: "إن الرقمين فقط يكفيان لإظهـار الضرر العملـي لمـا قـام بـه سوكولوفسـكي" اعتـرف سوكولوفسكي، وقال أنه من الممكن بالفعل تحقيق ٦٠ مليون باله. (لم ينقذه "الاعتراف"، وكان عليه أن يدفع ثمن تشـككه السابق السجن لعشر سنوات). بعد ذلك بأربع سنوات، فـي عام١٩٣٥، في مؤتمر لزارعي القطن، قام قوميسار الصناعة الخفيفة، لوبيموف، وقوميسار الزراعة، شـيرنوف، بـإعلام ستالين بأن النجاحات العظيمة في برنامج القطن ستجعل من الممكن في هذا العام إنتاج ٣٢ مليون باله من القطن ! اعتبر ستالين ذلك بعيد المنال وسأل بتشكك: "ألست منـدفعا خلـف مشاعرك بفعل الحماس" (٢٥٢)

تلخيصا، يمكن القول بأنه في روسيا، وبدلا من إتباع خطة حقيقية يتم اللجوء إلـى الوسـائل الصـارمة للأمـر الحكومي لملء الفجوات في الاقتصاد الناتجة عن قـرارات وأنشطة هذه الحكومة نفسها. وبالتالي، فبدلا من الحديث عن اقتصاد سوفيتي مخطط، سيكون أكثر دقة أن نتحـدث عـن

اقتصاد مدار بيروقراطيا. والواقع أن الدكتاتورية السياسـية الشمولية البيروقراطية تساعد على التغلب على نتائج سـوء التخطيط، الذي تكمن أصوله في نفس الوقت في هذا النظـام البيروقراطي ذاته.

على المرء مع ذلك أن يتجنب خطأ افتراض أن سوء الإدارة الذي يصيب الاقتصاد القومي لروسيا بالتآكل، يحول دون إنجازات هامة، بل وهائلة. توجـد بـين سـوء الإدارة البيروقراطية والاندفاع العظيم لأعلى لصناعة روسيا وحـدة جدلية محكمة. فلا يمكن تفسير رأسمالية الدولة البيروقراطية إلا من خلال تخلف قوى الإنتاج في البلد، والاندفاع العظـيم نحو تنميتها السريعة (بالإضافة إلى سلسلة كاملة من العوامل المرتبطة بذلك) و- قبل كل شيء - إخضـاع الاسـتهلاك لتراكم رأس المال.

روسيا - عملاق صناعي

إن عظمة وتضحيات الشعب قد طورت روسيا، على الرغم من سوء الإدارة البيروقراطية والموارد المبددة إلـى

قوة صناعية عظيمة، فبعد أن كانت فيمـا يتعلـق بالنـاتج الصناعي في المرتبة من الرابعة في أوروبا والخامسة فـي العالم أصبحت الأولى في أوروبا والثانية في العـــالم. لقد صحت من تخلفها الناعس لكي تصبح بلـدا حديثـة قويـة، متقدمة صناعيا. استحقت البيروقراطية بذلك نفـس الإشـادة التي منحها ماركس وإنجلز للبرجوازية: "لقد كانت أول مـن أظهر ما يمكن أن يحققه الفعل الإنساني.. لقد أنجزت عجائب تفوق كثيرا الأهرامـات المصـرية والقنـوات الرومانيـة والكاتدرائيات القوطية.. البرجوازية... تجر كل الأمم إلـى الحضارة.. لقد خلقت مدنا ضخمة... وبذلك أنقـذت جـزءا كبيرا من السكان من بلاهة الحيـاة الريفيـة. لقـد خلقـت البرجوازية، أثناء حكمها الذي لم يتجاوز مائة سـنة، قـوى إنتاجية أكثر جسامة وأكثر ضخامة مما فعلت كـل الأجيـال السابقة مجتمعة." (٢٥٣)

الثمن المدفوع لتحقيق هذه الإنجازات كـان، بـالطبع، الشقاء الإنساني على نطاق يستحيل تقديره.

ولكن من وجهة نظر اشتراكية، فإن المعيار الحاسم ليس هو نمو الإنتاج في حد ذاته، وإنما العلاقات الاجتماعية التي تصاحب هذا النمو الهائل لقوى الإنتاج. هل يصـحب هـذا النمو تحسين في الوضع الاقتصادي للعمال، زيادة في قوتهم السياسية، تعزيز للديمقراطية، تقليص الفـوارق الاقتصـادية والاجتماعية، وتخفيف لقمع الدولة ؟ هل التنميـة الصـناعية مخططة، وإذا كان الأمر كذلك، من يخططها، ولمصلحة من ؟ هذه هي المعايير الاشتراكية الأساسية للتقييم الاقتصادي.

لقد تصور ماركس أن نمو قوى الإنتاج فـي ظـل الرأسمالية سيدفع الإنسانية نحو أزمة لا يوجـد لهـا سـوى مخرجين: أحدهما، هو إعادة تنظيم المجتمـع علـى أسـس اشتراكية، والثاني، ارتداد إلى البربرية. إن تهديد البربريـة يأخذ شكل ربط القوى الإنتاجية الإنسانية والصناعة والعلم - أمـام أعيننـا - بعربـة الحـرب والـدمار. إن مكـان

ماجنيتوجورسك* ومافة البلوط† في تاريخ الإنسان سـيحدد ليس بإنجازاتهما المادية الهائلة، وإنما بالعلاقات الاجتماعيـة والسياسية التي ترتكز عليها هذه الإنجازات.

---

* ماجنيتوجورسك هي مدينة بجمهورية روسيا الاتحادية تعد أكبر مركز حديد وصلب في الاتحاد السوفيتي (المترجم).

† مافة البلوط هي مدينة أمريكية أنشأت بها الحكومة الأمريكيـة المعمل القومي لخامة البلوط في عام 1943 كجزء من مشروع مانهاتن لإنتاج قنبلة ذرية أثناء الحرب العالمية الثانية. (المترجم)

الفصل الثاني:
الدولة والحزب في روسيا الستالينية

في الفصل السابق وصفنا الجوانب الرئيسية للعلاقات الاجتماعية والاقتصادية في روسيا. في هذا الفصل سنتناول النواحي السياسية - الدولة والحزب.

ماركس وإنجلز حول طبيعة الدولة العمالية

استخدم ماركس وإنجلز ذلك التعبير الذي يوحي نوعا ما بالشؤم، والذي يساء فهمه على نطاق واسع، "دكتاتورية البروليتاريا" للإشارة إلى مضمون وليس شكل الدولة التي ستحل محل الدولة الرأسمالية، أي أنهما استخدماه لتحديد الطبقة الحاكمة. بالنسبة لهما، في هذا السياق، عنت الدكتاتورية ببساطة الحكم الطبقي، وبالتالي فان دولة - المدينة الأثينية والإمبراطورية الرومانية وحكم نابليون والحكومة البرلمانية البريطانية وألمانيا بسمارك وكوميونة باريس كانت كلها دكتاتوريات، حيث أن طبقة أو عددا من الطبقات كانت تحت حكم طبقة أخرى في كل هذه الأنظمة.

إن التصور الذي تقدمه كتابـات مـاركس وإنجلـز لشـكل دكتاتورية البروليتاريا هو ديمقراطية كاملة تماما. على سبيل المثال، يذكر البيان الشيوعي أن: "الخطوة الأولى في ثـورة الطبقة العاملة هي رفع البروليتاريـا إلـى وضـع الطبقـة الحاكمـــة و كســـب معـــركة الديمقراطية."(١) بعد ذلك بأكثر من أربعين سنة، كتب إنجلز: "إذا كان هنالـك ثمة شئ مؤكد، فهو أن حزبنا والطبقة العاملة لا يسـتطيعان أن يصلا إلى الحكم إلا في ظل شكل الجمهورية الديمقراطية. بل إن هذا هو الشكل الوحيد لديكتاتورية البروليتاريـا، كمـا أظهرت بالفعل الثورة الفرنسية الكبرى" (٢)

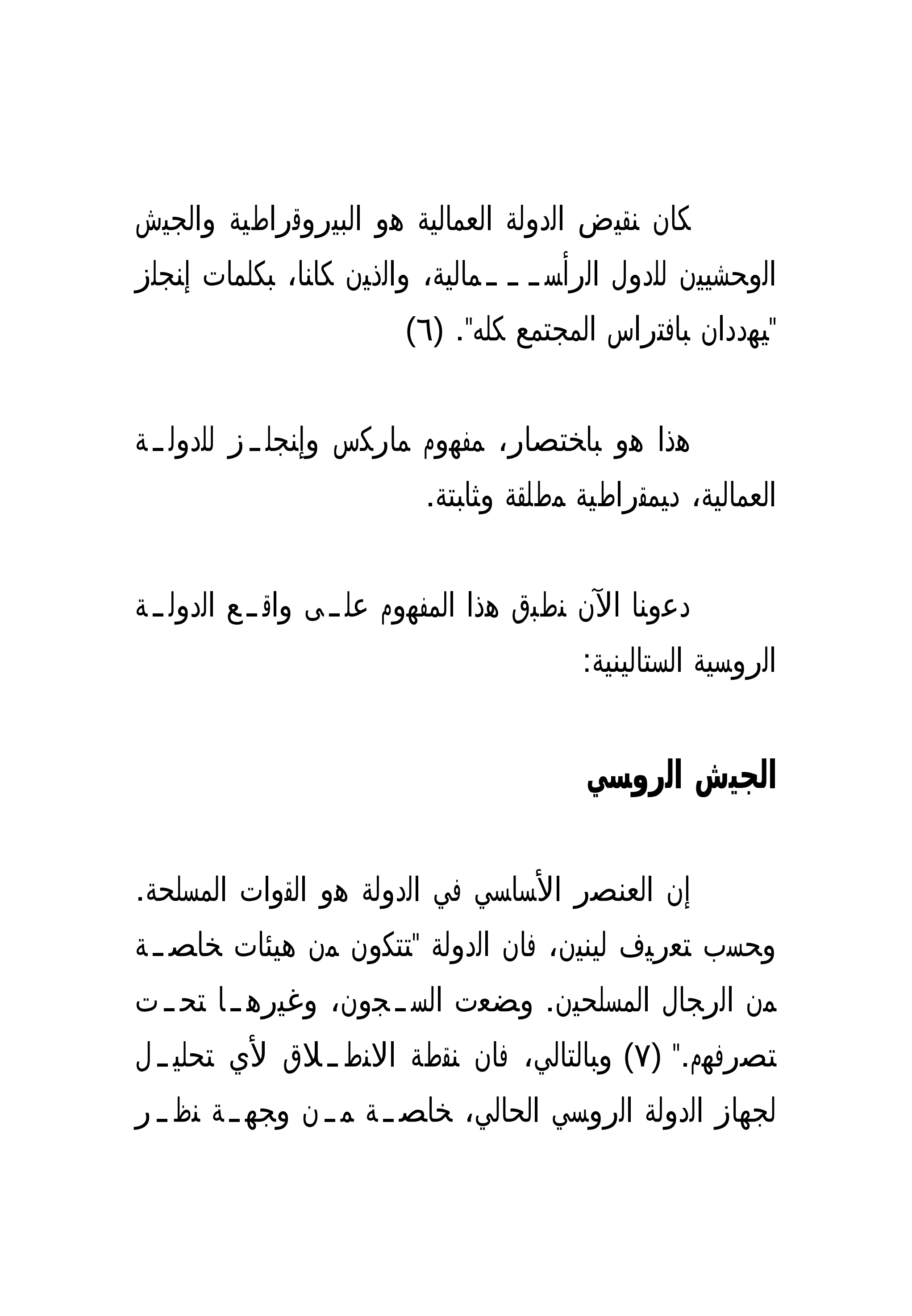
إن أفكار ماركس وإنجلز المتعلقة بالشكل الديمقراطي لدكتاتورية البروليتاريا، قد تحققت فـي كوميونـة بـاريس عام١٨٧١. لقد كتب إنجلز: انظروا لكميونة بـاريس. تلـك كانت دكتاتورية البروليتاريا." (٣) كما أشار ماركس إلى أن: " أول مرسوم للكوميونة كان إلغاء الجيش النظامي، واستبداله بالجماهير المسلحة." وبعد ذلك: " تكونـت الكوميونـة مـن أعضاء المجالس البلدية المنتخبون وفق قاعدة الاقتراع العام

في أحياء المدينـة المختلفـة، والـذين يتولـون المسـئولية ويستبدلون خلال فترات قصيرة. وقد كان معظـم أعضـاء الكوميونة بطبيعة الحال من العمـال العـاديين، أو ممثلـين معترف بهم للطبقة العاملة. وبدلا مـن اسـتمرار الشـرطة كوكيل للحكومة المركزية، جردت على الفور من هذه الصفة السياسية، لتصبح مسـئولة أمـام الكوميونـة، كمـا يمكـن للكوميونة استبدالها في أي وقت. وكان هذا ينطبق على جميع المسئولين في جميع فروع الإدارة الأخرى بدءا من أعضـاء الكوميونة إلى أسفل و كان من المتعين أداء الخدمة العامـة مقابل نفس الأجر الذي يتقاضاه العمال العاديون. لقد اختفـت المصالح الخاصة ومعها امتيازات كبار وجهاء الدولـة مـع اختفاء كبار الوجهاء أنفسـهم... وتقـرر تجريـد العـاملين القضائيين من استقلالهم الزائف. فمثل باقي موظفي الخدمـة العامة، أصبح من الضروري أن يتم اختيـار القضـاة وأن يكونوا قابلين للمساءلة والإقالة."(٤)

لنقتبس من إنجلز مرة أخرى: منعـا لهـذا التحـول للدولة ولأجهزة الدولة من خدم للمجتمع إلى سادة للمجتمع -

وهي عملية كانت حتمية في جميع الدول السابقة - استخدمت الكوميونة وسيلتين أكيدتين المفعول، أولا، قامت بملء جميـع المناصب - الإدارية والقضائية والتعليمية - عـن طريـق الانتخاب على أساس الاقتراع العام لكل المعنيين، مع حـق الناخبين في استدعاء مندوبهم واستبداله في أي وقت. ثانيـا، المسئولين جميعهم، سواء كانوا كبارا أو صغارا، لم يحصلوا إلا على الأجور التي يتقاضاها العمال الآخرون. كان أعلـى مرتب تدفعه الكوميونة لأي شخص هو ٦ آلاف فرنك. بهذه الطريقة تم وضع حاجز فعال أمام التزلف والحيلـة لتصـيد المناصب العليا والسعي للكسب الشخصي من وراءها، وذلك إضافة إلى التكليفات الإجبارية للمندوبين في الهيئات التمثيلية والتي طبقت بكثرة." (٥)

أعلن ماركس أن كوميونة بـاريس - مـن خـلال الاقتراع العام، والحق في استدعاء كل موظف، وتحديد أجور العمال لكل المسئولين، والحد الأقصى مـن الحكـم الـذاتي المحلي، وغياب قوات مسلحة مرفوعة فوق الشعب وتقـوم باضطهاده - شكلت الديمقراطية الكاملة.



كان نقيض الدولة العمالية هو البيروقراطية والجيش الوحشيين للدول الرأسمالية، والذين كانا، بكلمات إنجلز "يهددان بافتراس المجتمع كله". (٦)

هذا هو باختصار، مفهوم ماركس وإنجلز للدولة العمالية، ديمقراطية مطلقة وثابتة.

دعونا الآن نطبق هذا المفهوم على واقع الدولة الروسية الستالينية:

الجيش الروسي

إن العنصر الأساسي في الدولة هو القوات المسلحة. وحسب تعريف لينين، فان الدولة "تتكون من هيئات خاصة من الرجال المسلحين. وضعت السجون، وغيرها تحت تصرفهم." (٧) وبالتالي، فان نقطة الانطلاق لأي تحليل لجهاز الدولة الروسي الحالي، خاصة من وجهة نظر

ماركسية، ينبغي أن تكون بنية القوات المسلحة. وكما كتـب تروتسكي بفطنة كبيرة: "الجيش هو نسـخة مـن المجتمـع ويعاني من كل أمراضه، عادة بدرجة حرارة أعلى." (٨)

لقد كان تكوين ميليشيا شعبية مطلبا تقليديا للأحزاب الاشتراكية*(٩)، وفقا لذلك. من بين أول الإجـراءات التـي اتخذها قادة البلاشفة، عند توليهم السلطة، هو إصدار مرسوم تضمن الفقرات التالية:

٢- "إن السلطة الكاملة داخل أي وحدة مـن وحـدات الجيش وأي مجموعة من الوحدات يجب أن تكون في أيـدي لجان الجنود والسوفييتات. يتم إدخال مبدأ الانتخاب بالنسـبة لقادة الجيش.

٤- يتم بموجب هذا انتخاب جميع القادة حتى قائد الفرقة عن طريق الاقتراع العام (للوحـدات المختلفـة)... القـادة

---

* أنظر على سبيل المثال، المادة 12 من برنـامج عـام 1903 لحزب العمال الاشتراكي الديمقراطي الروسـ ـ ـي

الأعلى من قادة الفرق، بما في ذلك القائد العام، يتم انتخابهم بواسطة مؤتمر... للجان وحدات الجيش (التي يجري انتخاب القائد لها). (١٠)

في اليوم التالي أضاف مرسوم آخر:

تنفيذا لإرادة الشعب الثوري المعني بالاقتلاع الفـوري والحاسم لكل ظلم أو تفاوت فـي الفـرص، يقـرر مجلـس قوميساري الشعب:

إلغاء جميع الرتب والألقاب من رتبة أمباشي إلى رتبة لواء...

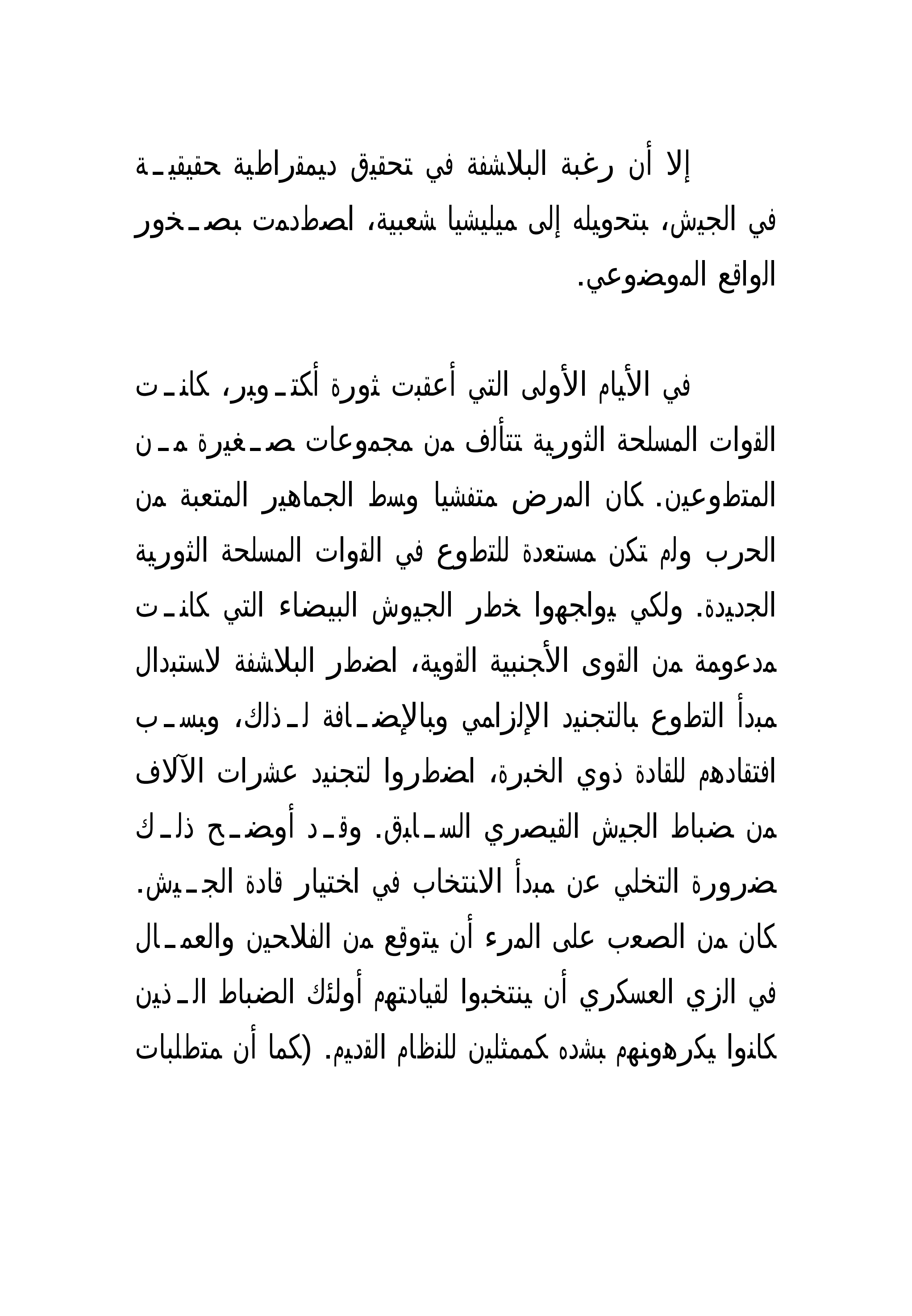
إلغاء جميع الامتيازات والعلامات البارزة المرتبطة في السابق بالرتب والألقاب المختلفة.

إلغاء التحية العسكرية.

إلغاء جميع الزينات وغيرها من علامات التمييز.

إلغاء جميع تنظيمات الضباط.

إلغاء قانون المراسلين في الجيش. (١١)



إلا أن رغبة البلاشفة في تحقيق ديمقراطية حقيقية في الجيش، بتحويله إلى ميليشيا شعبية، اصطدمت بصخور الواقع الموضوعي.

في الأيام الأولى التي أعقبت ثورة أكتوبر، كانت القوات المسلحة الثورية تتألف من مجموعات صغيرة من المتطوعين. كان المرض متفشيا وسط الجماهير المتعبة من الحرب ولم تكن مستعدة للتطوع في القوات المسلحة الثورية الجديدة. ولكي يواجهوا خطر الجيوش البيضاء التي كانت مدعومة من القوى الأجنبية القوية، اضطر البلاشفة لاستبدال مبدأ التطوع بالتجنيد الإلزامي وبالإضافة لذلك، وبسبب افتقادهم للقادة ذوي الخبرة، اضطروا لتجنيد عشرات الآلاف من ضباط الجيش القيصري السابق. وقد أوضح ذلك ضرورة التخلي عن مبدأ الانتخاب في اختيار قادة الجيش. كان من الصعب على المرء أن يتوقع من الفلاحين والعمال في الزي العسكري أن ينتخبوا لقيادتهم أولئك الضباط الذين كانوا يكرهونهم بشده كممثلين للنظام القديم. (كما أن متطلبات

المعركة حتمت أيضا التخلي عن فكرة الجيش القائم على أساس إقليمي - تسليح الشعب - وإعادته إلى الثكنات).

لم ينكر الزعماء البلاشفة للحظة واحدة أن هذه الإجراءات مثلت انحرافا عن البرنامج الاشتراكي. (أنظر، على سبيل المثال، قرار مؤتمر الحزب الثامن، مارس١٩١٩) (١٢) كذلك، عارضوا بشدة أي محاولة لجعلها دائمة. هكذا مثلا، عندما ذكر لواء سابق بجيش القيصر، حارب مع البلاشفة أثناء الحرب الأهلية، أن جيش بلد اشتراكي لا ينبغي قيامه على الميليشيا وإنما على نظام الثكنات القديم والراسخ، رد قوميسار الشعب للحرب، تروتسكي، بصرامة قائلا: (لم يأت الحزب الشيوعي للسلطة لكي يستبدل الثكنات ثلاثية الألوان بثكنات حمراء اللون." (١٣) وكثيرا ما عبر البلاشفة عن نيتهم في إدخال نظام الميليشيا في أقرب وقت ممكن. هكذا، على سبيل المثال، أعلن تروتسكي في المؤتمر السابع للسوفييتات المنعقد في ديسمبر١٩١٩: "من الضروري البدء في الانتقال إلى تنفيذ نظام الميليشيا لتسليح الجمهورية السوفيتية."(١٤)

قرر المؤتمر التاسع للحزب أن يجعل من هذه الأمنية واقعا ملموسا عن طريق بناء وحدات من ميليشيا عمالية جنبا إلى جنب مع الجيش النظامي، وكان المأمول أن تتطور هذه الوحدات تدريجيا حتى تحل محل الجيش النظـامي بشـكل تـام. (١٥)

إلا أن هذا القرار لم ينفذ أبدا، حيث أن أيـة خطـة لإدخال ميليشيا شعبية قد حالت دونها حقائق موضـوعية - القوى الإنتاجية المتخلفة لروسيا، المستوى الثقافي المتـدني للشعب، كون البروليتاريا أقلية ضئيلة من السكان. لقد شرح ذلك بوضوح سميلجا، وهو بلشفي بارز في الجـيش، حيـث قال في عام١٩٢١:

"إن نظام الميليشيا، الذي تتمثل أهم خصائصه في مبـدأ المناطق، يواجه عقبة سياسية كئود في طريق إدخالـه فـي روسيا، فبسبب القلة العددية للبروليتاريا في روسيا، فإننـا لا نستطيع أن نضمن قيام البروليتاريا بتوجيه وحدات الميليشـيا

في المناطق.. بل وتوجد مصاعب أكبر في طريـق إدخـال نظام الميليشيا تنبع من وجهة نظر استراتيجية. فمع ضـعف نظام السكك الحديدية لدينا، لن يكون بإمكاننـا، فـي حالـة الحرب، أن نركز القوات في المناطق المهددة.. وفضلا عن ذلك أظهرت تجربة الحرب الأهلية بما لا يدع مجالا للشـك أن تشكيلات المناطق غير مناسبة على الإطلاق، حيث يهرب الجنود ولا يرغبون في مغادرة قـراهم أثنـاء الهجـوم أو التراجع، وبالتالي، فان العودة لهذا الشكل التنظيمي سـتكون خطأ فجا غير مبرر على الإطلاق." (١٦)

إن تخلف القوى الإنتاجية والطابع الفلاحي للبلـد - وهما أمران متصلان - كانا العاملين الحاسمين فـي جعـل الجيش الأحمر جيشا نظاميا وليس ميليشيا (رغم أن عناصر كثيرة من الديمقراطية والمساواة غير المرتبطة عادة بالقوات المسلحة النظامية، قد تم إدخالها في بنية الجـيش الأحمـر). المستوى الاقتصادي لبلد ما هو في النهاية العامل التـاريخي الحاسم. وكما قال ماركس: "يبدو أن نظريتنا القائلة بأن تنظيم

العمل محكوم بوسائل الإنتاج، تجد أفضل دعم لها في " أسلحة الدمار وقتل الإنسان". (١٧)

وقد كشف التخلف المادي والثقافي لروسيا عن نفسه أيضا في العلاقات بين الجنود والضباط.

منذ البداية، وجد البلاشفة أنه لا مفر من تعيين ضباط قيصريين سابقين، وذلك رغم تحريضهم السابق من أجل استبدال جميع الضباط المعينين بأولئك المنتخبين بواسطة الجنود. لقد كان من المستحيل خوض الحرب ضد الجيوش البيضاء بدون قادة مجربين، ولو ترك الاختيار للجنود لما انتخبوا ضباطا خدموا القيصر.

منذ البداية كان ثمة صراع بين القوميسارين السياسيين من ناحية، وجماعات الحزب داخل الجيش من ناحية أخرى. وقد تقاطع هذا الصراع مع صراع آخر بين النزعات المركزية واللامركزية. وكانت نتيجة هذين الصراعين هي خروج القوميسارين السياسيين منتصرين

على جماعات الحزب، وتغلب المركز على نزعات حـرب العصابات. وقد عكس تقـاطع هـذين الصـراعين نزعـة بيروقراطية متزايدة داخل الجيش.

ولم يمض وقت طويل حتى بدأ الضباط القيصـريون السابقون في التـأثير علـى القـادة الجـدد ذوي الأصـول البروليتارية. ذكر البلشـفي بيتروفسـكي: "داخـل أسـوار المدرسة العسكرية، واجهنا موقف النظام القديم للفلاح، حول دور الضباط فيما يتعلق بجماهير الجنود الأفراد. كما لاحظنا أيضا نزعة نحو تقاليد الطبقة العليـا التـي مارسـها طلبـة المدارس العسكرية القيصرية.. الاحترافية هـو الأداة التـي استخدمت لتشكيل أخلاقيات الضباط كل الأزمنـة فـي كـل البلاد. انهم (قادة الجيش الأحمر) أصـبحوا أعضـاءا فـي مجموعة الضباط الجدد، وصار أي تحريض - كما صارت أية خطب جميلة حول الاتصال بالجمـاهير - بـلا طائـل، فظروف البقاء أقوى من الأماني الطيبة." (١٨)

بدأ القادة والقوميساريون السياسيون وغيـرهم مـن ذوي السلطة داخل الجيش الأحمر فـي اسـتخدام مـواقعهم لكسب مزايا لأنفسهم. وقد تعرضوا لنقد قاس من تروتسـكي بسبب ذلك، مثلما حدث (في ٣١ أكتوبر١٩٢٠) عندما كتـب "للمجالس العسكرية الثورية للجبهات والجيوش" مدينا استخدام السيارات الحكومية بواسطة من هم في السلطة مـن أجـل الحفلات البهيجة أمام أعين جنود الجيش الأحمر المتعبـين " لقد تحدث بغضب عن القادة (الذين) يرتدون ملابس ممعنـة الأناقة في حين يسير المقاتلون نصف عراة، وهاجم مجالس الشراب التي يطلق القادة والقوميساريون السياسيون العنـان لأنفسهم فيها. وقد استنتج: " إن مثل هذه الوقائع لا يمكن إلا أن تثير السخط والتبرم بين جنود الجيش الأحمر. " وفي نفس الرسالة يشرح هدفه: "دون وضع الهدف المستحيل الخـاص بالإلغاء الفوري لجميع الامتيازات داخـل الجـيش، ينبغـي السعي لتقليل تلك الامتيازات إلى الحد الأدنـى الضـروري فعلا." (١٩) إن إدراكه الثوري الواقعي يعكـس بوضـوح الصعاب الهائلة للوضع.

على الرغم من هذه الانتهاكات، إلا إن وجود الحزب البلشفي بخلاياه على امتداد الجيش، مع الحماسـة الثوريـة وروح التفاني لدى الجنود العاديين ووجود تروتسكي علـى رأس الجيش الأحمر، كانت عوامل ضـمنت الإبقـاء علـى الطابع البروليتاري للجيش الأحمر أثناء الحرب الأهلية. مـع الانتصار الجزئي للبيروقراطية في عـام١٩٢٣، أصـبحت الغطرسة وروح التسلط تجاه الجنود القاعدة وليس الاسـتثناء بين الضباط. وتدريجيا، استولى القادة أنفسهم على المواقـع الهامة في خلايا الحزب داخل الجيش، حتى لاحظت الإدارة السياسية للجيش في ١٩٢٦ أن ثلثي المواقع في جهاز الحزب كانت في أيدي القادة.(٢٠) وبمعنى آخر، أصبح الضباط هم القادة السياسيين الذين يفترض أن يدافعوا عن الجنـود ضـد الضباط !

ومع ذلك، لم يكن الضباط قد أصبحوا فئـة مسـتقلة تماما بعد. فأولا، كانت ظروف معيشة القادة قاسـية وغيـر مختلفة كثيرا عن تلك الخاصة بالجنود. ووفقا لوايت: " فـي عام ١٩٢٥ كان ٣٠% من القادة يسكنون في مستوى يـرى

فرونز (قوميسار الشعب للحرب) أنه مقبـول. وكـان لـدى ٧٠% تسهيلات سكنية أقل من هذا المستوى. تحدث فرونـز عن مناطق عديدة كانت تتوفر فيها حجرة واحدة فقط لعـدد من القادة مع عائلاتهم، أي أن كل عائلة كان لديها جزء من حجرة فقط تحت تصرفهـــــا. أما الأجر المدفوع للقـادة الاحتياطيين، عندما يتم استدعائهم لإعادة التـدريب خـارج صفوف الجيش، فلم يكن يغري حتى حمال صيني فالموظفون منهم أو الذين يشتغلون في الفلاحة كانوا يتقاضـون خمـس كوبيكات في الساعة بينما يتقاضى أولئك العاطلين عن العمل من بينهم تسع كوبيكات في الساعة أثنـاء الوقـــــــت الذي يقضونه في الدراسة* (٢١)

ويعطي ولينبرج، الذي كان قائدا في الجيش الأحمر، هذه الوقائع:

"في عام ١٩٢٤ كان قائد السلاح يتعاطى ١٥٠ روبـلا في الشهر، وهو ما يساوي تقريبا ما يتقاضاه عامل المعـادن

---

* الكوبك جزء من مئة من الروبل (المترجم)

الجيد الأجر. كان قائد السلاح يتقاضى إذن ما يقل بمقدار ٢٥ روبلا في الشهر عن "الحد الأقصـى الحربـي"، أي أعلـى مرتب شهري كان يحق لعضو الحزب أن يقبله تلك الأيام. لم يكن ثمة ميس مخصص للضباط في ذلـك الوقـت. كانـت وجبات الضباط والأفراد تعد في المطابخ ذاتها. ونادرا مـا ارتدى الضباط الشيوعيون علامات الرتب الخاصة بهم فـي غير ساعات العمل، بل وكثيرا ما كانوا يستغنون عنها حتى أثناء العمل. في ذلك الوقت كان الجيش الأحمر يقر بعلاقـة الرئيس والمرءوس فقط أثناء القيام بمهمة عسكرية، وعلـى كل حال كان كل جندي يعرف الضابط الذي يرأسـه سـواء كان يرتدي علامة الرتبة أو لم يكن. وألغي نظـام مراسـلي الضباط.(٢٢)

إضافة إلى ذلك، كان بإمكان الجنود - وقد استخدموا هذا الحق بالفعل - أن يشكوا ضـباطهم لمكتـب المـدعي العسكري. وكان هناك في المتوسط ١٨٩٢ شكوى في الشهر خلال عام١٩٢٥، و١٩٢٣ شكوى شهريا فـي عـام١٩٢٦، و٢٠٨٢ شكوى شهريا في عام١٩٢٧. حتى في الفترة بـين

عامي ١٩٣١ - ١٩٣٣ كانت هناك "علاقات طبيعية بين الضباط والأفراد" (٢٣).

يضع وايت نقطة التحول نحو تعزيز فئة الضباط قبل ذلك بقليل - قوانين الجيش لعام١٩٢٨، التي يصفها بأنها "الخط الفاصل الحقيقي"، ويصف ما تلاها بأنه "تطور لتيار كان قد ترسخ بالفعل" (٢٤). من خلال هذه القوانين أصبح لضباط الجيش ضمانا مهنيا مدى الحياة، ويصفها وايت - وبما يكفي من المبررات "بأنها وثيقة حقوق القادة" وبأنها "شئ مشابه جدا لجدول بتراين للرتب" (٢٥)

في عام ١٩٢٩ بدأ " تحول بيوت الجيش الأحمر تدريجيا إلى أندية ضباط. (٢٦) وعلى الرغم من استمرار ضآلة ما يدفع للجنود، فان رواتب الضباط بدأت تتزايد كما يبين الجدول التالي:(٢٧)

الزيادة في المدفوعات الشهرية للضباط

	١٩٣٤(بالروبل)	١٩٣٩(بالروبل)	النسبة المئوية للزيادة

قائد الفصيلة	٢٦٠	٦٢٥	٢٤٠
قائد الوحدة	٢٨٥	٧٥٠	٢٦٣
قائد الكتيبة	٣٣٥	٨٥٠	٢٥٤
قائد الفوج	٤٠٠	١٢٠٠	٣٠٠
قائد الفرقة	٤٧٥	١٦٠٠	٣٣٧
قائد السلاح	٥٥٠	٢٠٠٠	٣٦٤

لقد قدر أنه في عام ١٩٣٧ كـان متوسـط الـدخل السنوي للأفراد وضباط الصف ١٥٠ روبلا، أمـا متوسـط الدخل السنوي للضباط فكـان ٨٠٠٠ روبـل. (٢٨) أثنـاء الحرب العالمية الثانية، كان الأفراد في الجـيش السـوفيتي يحصلون على مكافأة تبلغ ١٠ روبلات في الشهر في حـين كان الملازم الأول يحصل على ١٠٠٠ روبل والعقيد علـى ٢٤٠٠ روبل شهريا. وفي تناقض حاد مع هذا التفاوت الكبير - ونحن هنا لا نقتبس تعبيرا عن رضانا وإنمـا لأغـراض المقارنة فقط - كان الفرد في جيش الولايات المتحدة يحصل على خمسين دولار شهريا، والمـلازم ١٥٠ والعقيـد ٣٣٣ دولار شهريا. (٢٩)

وعلى الرغم من أن قيمة الروبل قد انخفضت بحـدة أثناء العقدين أو الثلاثة عقود الأخيرة إلا أن تأثير هذا علـى الضباط كان أقل منه على المدنيين، وذلك بسبب اسـتفادتهم من (الفوينتورج)، وهي منظمة تعاونية قاصرة على الضباط تدير محلات ومطاعم ومغاسل ومؤسسات خياطة وصـناعة أحذية. كما تبنى لهم بيوت خاصة بها كل التسهيلات، كمـا يحق لهـم ولعـائلاتهم السـفر مجانـا بالسـكك الحديديـة والأوتوبيسات والسفن... الخ (لا يحصل الجنـود العـاديون على أي من هذه الامتيازات، الامتياز الوحيد الذي يحصلون عليه هو البريد المجاني بالنسبة لرسائلهم ورسائل عـائلاتهم إليهم). (٣٠)

أدخل مرسوم صادر في ٢٢ سبتمبر ١٩٣٥ الرتـب التالية في الجيش والقوات الجوية: ملازم ثان، مـلازم أول، نقيب، مقدم، عقيد، عميد، قائد فرقة، قائد سلاح، قائد جـيش من الدرجة الثانية، قائد جيش من الدرجة الأولـى وأخيـرا ماريشال الاتحاد السوفيتي.(٣١) كما أدخلت رتب مماثلة في البحرية. وأعطيت رتب إضافية للخدمات التقنية العسـكرية.

(٢٣) في ٧ مايو١٩٤٠، أدخلت رتب إضافية فـي الجـيش والقوات الجوية؛ لواء، فريق، فريق أول، مشير للجيش، كما أدخلت الرتب التالية في البحرية: عميد بحري، لواء بحري، فريق بحري، مشير. (٣٣) وأخيرا في ٢٦ يونيو ١٩٤٥ تم إدخال رتبة القائد العام للقوات المسلحة للاتحـاد السـوفيتي. (٣٤) في ٣ سبتمبر ١٩٤٠ تمت إعادة علامات الرتب على النمط القيصري القديم مثل الشريط المقصـب علـى كتـف السترة العسكرية والنجوم المصنوعة من الـذهب والبلاتـين والماس (والتي يرتديها الماريشالات). (٣٥) لقد كـان هـذا بعيدا جدا عن أيام الحرب الأهلية عندما أطلق على البـيض لقب "ذوي الشارات المقصبة". ذكر أحد أجـزاء الموسـوعة السوفيتية الصغيرة المنشورة في عـام ١٩٣٠ أن الشـرائط المقصبة قد تم إلغاؤهـا بواسـطة ثـورة نـوفمبر ١٩١٧ باعتبارها رموز للقمع الطبقي في الجـيش". (٣٦) وعلـى النقيض تماما من ذلك، كتبت جريدة الجـيش الأحمـر فـي عام١٩٤٣، بعد إدخال الشرائط المقصبة:" إن إدخال الشرائط المقصبة التقليدية للجنود والضباط.. يؤكد ويرمز لاستمرارية

مجد العسكرية الروسية على مدى التـاريخ وحتـى أيامنـا هذه". (٣٧)

و تم حظر العلاقات الأخوية بين الضباط والجنـود. (٣٨) حتى الجنود الاحتياطيين مقسمون إلى نفـس الرتـب المطبقة في الجيش كما أن لديهم الحق فـي ارتـداء الـزي العسكري في أي وقت.

كتـــب جون جيبونز، مندوب الـ "ديلي ووركر" في موسكو: "في أيامنا هذه، ينبغي علـى الجنـود وضـباط الصف المسافرين في أتوبيس أو سكة حديدية تحـت الأرض أو قطار أن يتنازلوا عن مقاعدهم لأصحاب الرتب الأعلى إذا كانوا واقفـــين". (٣٩)

لكي يحافظوا على مظهر التنشئة الأرفع، لا يسـمح للضباط بحمل أشياء كبيرة في الشارع، أو ارتـداء أحذيـة صوفية عندما يزورون مسرحا. ولا يسمح لكبـار الضـباط بالسفر بواسطة السكة الحديدية تحت الأرض أو الترام. (٤٠)

هناك غرف طعام (ميس الضباط) وأندية خاصة بالضـباط. ولا يحق للضابط حتى عندما يكون في إجـازة، أن يجلـس على نفس المنضدة مع رتب أخرى علنـا. ولكـل ضـابط مراسله الدائم. وقد أنشئت مدارس خاصة بأبناء الضباط، منذ مرحلة الحضانة. وقد أصبح ضابط سابق بالحرس الخـاص القيصري اللواء الكسي اجناتييف، مديرا للانضباط في جيش ستالين. وجدير بالذكر أن دروس الـرقص إجباريـة فـي المدرسة العسكرية.

من المشكوك فيه أن يكون لدى ضباط أي جيش آخر في التاريخ سلطات تأديبية أكبر من تلك التـي يتمتـع بهـا الضباط الروس. جاء في القوانين التي أدخلت في ١٢ أكتوبر ١٩٤٠:"في حالة العصيان، يحـق للقائـد أن يلجـأ لكافـة الإجراءات القسرية بما في ذلك اسـتخدام القـوة والسـلاح الناري. لا يتحمل القائد أي مسئولية عما يترتب من نتائج في حالة اضطراره لاستخدام القوة والسلاح الناري لكي يجبـر عاصي على تنفيذ أوامره ومراعاة النظام... القائد الـذي لا يلجأ في مثل هذه الحالات لكافة الإجراءات الضرورية لتنفيذ

أمر يحال للمحاكمة أمام مجلس عسكري." (٤١) يعلـق ف٠ اوليريتش، الذي رأس محاكمات موسكو، على هذه القـوانين قائلا: "القوانين التأديبية توسع بشدة من حق القادة فيما يتعلق باستخدام القوة والسلاح الناري... لم تعـد هنـاك علاقـات رفاقية بين الجنود والضباط... إن روح الود المفـرط فـي العلاقات بين قائد ومرءوس لا يمكن أن يكون لها مكان فـي الجيش الأحمر. أي نوع من النقاش محظـور تمامـا بـين المرءوسين". (٤٢)

يلقى مقال في "برافدا" في نفس الفترة الضوء علـى جانب آخر من هذه القوانين:" يمكن تقديم التظلمـات بشـكل شخصي وفردي فقط. تقديم التظلمات الجماعية عن الآخرين محظور. يحظر بعد اليوم التصريحات الجماعية والمناقشات المشتركة - سواء أكانت تتعلـق بنظـام، أو بطعـام أو أي موضوع آخر - إن هذا كله يندرج تحت "العصيان"، ويمكن بسببه إطلاق النار في الحال علـى الجنـدي دون مجلـس عسكري أو استماع أو تحقيق، إذا قرر ضابط من رتبة أعلى ذلك بشكل فردي." (٤٣)

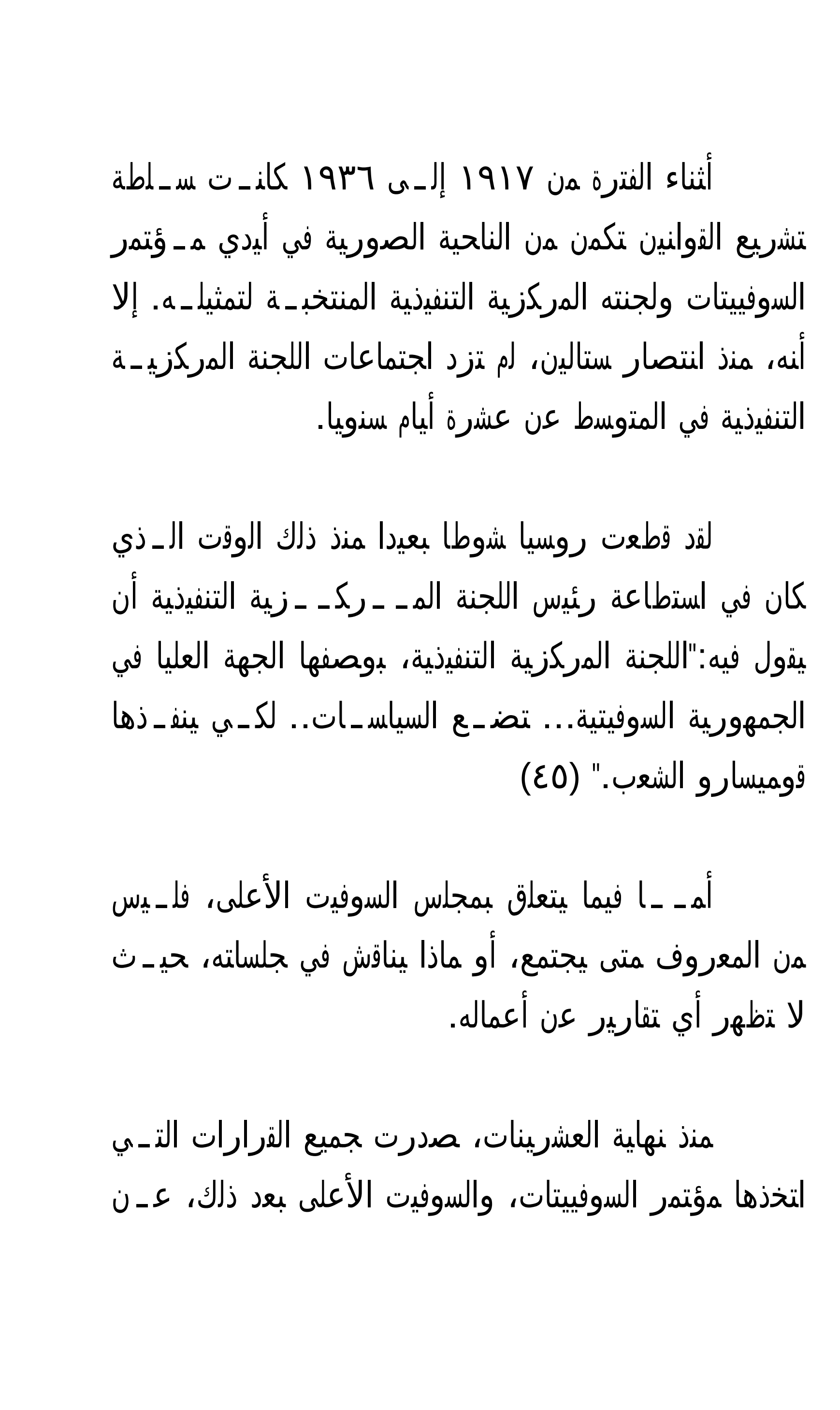
هكذا، فقد تطور الضباط إلى هيئة عسكرية هرمية محددة بوضوح لا يقل عنه في أي مجتمع في التاريخ.

السوفييتات

من ناحية رسمية، تعتبر المؤسسات التي تكمن فيها السيادة في الاتحاد السوفيتي هي السوفييتات التي يرأسها "السوفيت الأعلى" (الذي حل محل مؤتمر السوفييتات، منذ١٩٣٧). هناك العديد من المؤشرات على أنه لسنوات طويلة لم تكن لهذه الهيئات سوى سلطة اسمية فقط، أما السلطة الحقيقية فهي توجد في مكان آخر.

في الأيام الأولى، كانت الأمور مختلفة. ففي عام١٩١٨، على سبيل المثال، اجتمع المؤتمر خمس مرات. وبين عام ١٩١٩ و١٩٢٢، كان يجتمع مرة سنويا، ولكن منذ ذلك الوقت أخذت الفترات الفاصلة بين الاجتماعات تتسع بشدة. في عام ١٩٢٣ انضمت وحدات أخرى إلى الجمهورية الروسية السوفيتية الفيدرالية الاشتراكية فتكون على اثر ذلك

اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشـتراكية. انعقـد "مـؤتمر السوفييتات الأول لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشـتراكية في ديسمبر١٩٢٢، والثاني فـي ينـاير - فبرايـر١٩٢٤، والثالث في مايو١٩٢٥، وبعد ذلك مرة واحدة فقط كل سنتين حتى عام١٩٣١. انعقـد المـؤتمر السـابع فـي ينـاير - فبراير١٩٣٥، أي بعد الاجتماع السابق له بأربع سنوات، لم يحدث أي تحسن منذ ذلك الوقت (وان كانت ظروف الحرب بلا شك تمثل عذرا، وان كان ضعيفا، لتأجيل الجلساتـ). لقد انعقد هذا "البرلمان" السوفيتي لمدة ١٠٤ يومـا فقـط فـي السنوات ١٩١٧ الى١٩٣٦، أي أقل من ستة أيام في السـنة. (٤٤) بل أن الرقم بالنسبة للسنوات اللاحقة أقل مـن ذلـك، ومما له دلالته أن المؤتمر لم ينعقد على الإطلاق أثناء الفترة من ١٩٣١ الى١٩٣٥، فترة أكبر وأسرع تحول لروسيا. تـم إقرار العديد من الخطوات الكبرى، مثل الخطـة الخمسـية والتجميع الزراعي والتصنيع دون استشارة "السلطة العليا" في البلاد.



أثناء الفترة من ١٩١٧ إلى ١٩٣٦ كانت سلطة تشريع القوانين تكمن من الناحية الصورية في أيدي مؤتمر السوفييتات ولجنته المركزية التنفيذية المنتخبة لتمثيله. إلا أنه، منذ انتصار ستالين، لم تزد اجتماعات اللجنة المركزية التنفيذية في المتوسط عن عشرة أيام سنويا.

لقد قطعت روسيا شوطا بعيدا منذ ذلك الوقت الذي كان في استطاعة رئيس اللجنة المركزية التنفيذية أن يقول فيه:"اللجنة المركزية التنفيذية، بوصفها الجهة العليا في الجمهورية السوفيتية... تضع السياسات.. لكي ينفذها قوميسارو الشعب." (٤٥)

أما فيما يتعلق بمجلس السوفيت الأعلى، فليس من المعروف متى يجتمع، أو ماذا يناقش في جلساته، حيث لا تظهر أي تقارير عن أعماله.

منذ نهاية العشرينات، صدرت جميع القرارات التي اتخذها مؤتمر السوفييتات، والسوفيت الأعلى بعد ذلك، عن

طريق الإجماع. ولم يحدث مطلقا أن صوت نائب واحد ضد اقتراح مطروح، بل ولم يحدث أن نائبا واحدا امتنـع عـن التصويت أو تقدم باقتراح بالتعديل، او حتـى ألقـى خطابـا معارضا.

إن الطبيعة المراسمية البحتة للسوفييت الأعلى تظهر بوضوح من خلال طابع مداولاته، هكذا، على سبيل المثال، عندما حدث هذا التحول الكبير في السياسة الخارجيـة مـن التحالف مع فرنسا وانجلترا إلى التعاون مـع هتلـر، قـرر السوفيت الأعلى أنه لا توجد حاجة لمناقشة المسألة "بسـبب وضوح واتساق السياسة الخارجية للحكومة السوفيتية". (٤٦)

أحيانا ما تعرض الميزانية السنوية على السـوفييت الأعلى بعد عدة شهور من الشروع في تنفيذها. هكذا، علـى سبيل المثال، فان الميزانية السنوية لعام ١٩٥٢، الموضوعة موضع التنفيذ منذ أول يناير من تلك السنة، لم يعلنها وزيـر المالية زفيريف إلا في ٦ مارس ١٩٥٢.(٤٧) كما نوقشت ميزانية عام ١٩٥٤ في ١١ إبريـل.(٤٨) وبالمثـل، يجـد

المرء أنه في حين وضعت الخطة الخمسية الأولى موضـع التنفيذ في أول أكتوبر ١٩٢٨، فلـم يـتم إقرارهـا إلا فـي ابريل١٩٢٩. ودخلت الخطة الخمسية الثانية حيز التنفيذ فـي أول يناير١٩٣٣، الا أن الموافقة الرسمية عليها جاءت بعـد ذلك باثنين وعشرين شهرا، في ١٧ نوفمبر١٩٣٤. التواريخ المماثلة بالنسبة للخطة الخمسية الثالثـة كانـت أول ينـاير ١٩٣٩ ومارس١٩٣٩، بالنسبة للخطة الرابعـة، أول ينـاير ١٩٤٦ ومارس١٩٤٦، وبالنسبة للخامسة، أول يناير ١٩٥١ وأكتوبر١٩٥٢.

في ضوء هذه الوقائع، لا يمكن وصـف التصـريح التالي لعميد كانتربوري، الدكتور هيوليت جونسون، إلا بأنه هراء وقح: "السلطة التنفيذية تخضـع للسـوفييت الأعلـى.. جميع أعمال السلطة التنفيذية يجب أن يصدق عليها السوفييت الأعلى: "الجهة العليا للدولة"، كما تقـول المـادة٣٠، "هـي السوفيت الأعلى". ان أهمية تنفيذ هذا القانون ستظهر علـى الفور لأولئك الذين يراقبون في قلق النزعة العكسـية تمامـا هنا، كما يحدث مـثلا عنـدما تقـوم الـوزارة البريطانيـة

بالتصرف دون التشاور مـع البرلمـان أو بـدون السـعي للحصول على تصديق فوري وسريع مـن البرلمـان علـى عملها. وأما ما له دلالة أعمق من ذلك، فهو الإصرار علـى رقابة السوفيت الأعلى على الميزانية. أولئك الذين يسيطرون على الخزانة يسيطرون على السلطة."(٢٩) عنوان الفصـل الذي جاءت فيه هذه الفقرة هو: "الدستور الأكثر ديمقراطيـة في العالم" !

الانتخابات

أعلن ستالين قبيل الانتخابات العامة لعام ١٩٣٧: لم ير العالم مطلقا من قبل انتخابات تتسـم بالحريـة الكاملـة والديمقراطية الحقيقية مثل انتخاباتنا ! لم يسجل التـاريخ أي مثال آخر من نفس النوع."(٥٠) ويقول أمريكي مؤيد لنظام ستالين بحماس: "بالاقتراع السري، بـلا خـوف أو تملـق، يستطيع (المواطن السوفيتي) أن يصوت للشخص أو السياسة التي يريدهـــا فعـــلا."(٥١) ومع ذلك، ففي هـذه الانتخابات "كاملة الحرية وشديدة الديمقراطية" لا يوجد أكثر من مرشح واحد يستطيع الناخبون اختياره في كل دائرة. كما

أنه لم يحدث مطلقا في أي من مئات الـدوائر الانتخابيـة أن انخفضت نسبة الناخبين عن ٩٨%. وكان عـدد الأصـوات دائما على وجه التقريب ٩ر٩٩%، كمـا حـدث بالفعـل أن حصل مرشح على أكثر من ١٠٠% ! كـان سـتالين هـو المرشح الذي حصل علـى ٢١٢٢ صـوتا فـي انتخابـات السوفييتات المحلية التي جرت في ٢١ ديسمبر١٩٤٧، علـى الرغم من أن الدائرة التي "انتخبته" كان فيهـا ١٦١٧ ناخبـا فقط ! ولا يفوق السخافة التامة لهذه الحادثة سـوى التفسـير الوقح الذي قدمته "برافدا" في اليوم التالي، حيث ذكرت: "ان أوراق الاقتراع الإضافية قد وضعها في الصناديق مواطنـو الدوائر المجاورة الحريصون على انتهاز الفرصة للتعبير عن شعورهم بالعرفان إزاء زعمائهم."(٥٢)

يتم عادة، بالطبع، ترتيب الأمـور بعنايـة زائـدة، وبالتالي لا توجد سوى أدلة قليلة على التزوير. ومـع ذلـك فهناك حالات أخرى مسجلة. إحدى هـذه الحـالات كانـت الاستفتاء الذي جرى في ليتوانيا في ١٢ يوليو ١٩٤٠ للبـت في الضم المقترح لليتوانيا إلى الاتحاد السوفيتي. لم يتم تبليغ

وكالة تاس في موسكو أن السلطات المحلية قررت مد مـدة الاستفتاء إلى يومين، ومن ثم أعلنت موسكو النتائج بعد اليوم الأول للاستفتاء، رغم أن العد الفعلي للأصوات لم يحدث إلا في اليوم التالي، و"بالمصادفة"، جاءت النتائج مطابقة تمامـا للتوقعات: "لقد كانت زلة غير موفقة مكنت جريدة لندنية من نشر النتائج الرسمية نقلا عن وكالة أنباء روسية قبل أربـع وعشرين ساعة من إغلاق الصناديق رسميا."(٥٣)

لقد نصت قواعد الانتخابات على أن أي تدخل فـي الحقوق الانتخابية للمواطنين يعتبر جريمـة يعاقـب عليهـا القانون. ومع ذلك، فقد اختفى ٣٧ مرشحا - منهم عضـوان في المكتب السياسي، هما كوسيبور وشوبار - في الفترة بين تحديد المرشحين والانتخابات الفعلية للسوفييت الأعلى فـي ديسمبر١٩٣٧، وتم استبدالهم بآخرين. لم يقـدم أي تفسـير للناخبين، ويبدو أن أحدا لم ير من السليم أن يبحث في الأمر.

وقبل خمسة عشر يوما من نفس الانتخابات، أرسـل مراسل الـ "نيويورك تايمز" في موسكو لصـحيفته توقعـا

بتشكيل وأفراد السوفييت الأعلى القادم. ذكر أنه سيتكون من ٢٤٦ مسئولا حزبيا كبيرا، و ٣٦٥ مسئولا مدنيا وعسكريا، و٧٨ ممـثلا للمثقفـين، و١٣١ عـاملا، و٢٢٣ عضـوا بالكولخوزات، وأعطى أسماءهم.(٥٤) وباستثناء الـ ـ ٣٧ الذين اعتقلوا في الدقيقة الأخيرة، تطابق توقعه مـع النتـائج تماما في كل التفاصيل. كيف يمكن تصور حدوث ذلك فـي أية انتخابات خالية من التلاعب ؟

الحـــزب

بما أن الحزب الشيوعي للاتحاد السوفيتي هو حزب دولة، فان تحليل هيكله وتكوينه وعمله هو بالضرورة أيضـا تحليل لجهاز الدولة. وقبل أن نحلل عمل الحزب منذ الوقـت الذي أمسك فيه ستالين بزمام الأمور. من المهم أن نبين كيف أنه على النقيض من طابعه الجامد* والشمولي الحالي، كـان

---

* المقصود بالطابع "الجامد" أن يكون الحزب كالكتلة الصـخرية الواحدة، لا تتعدد فيه الآراء "المترجم"

الحزب يعمل بأسلوب ديمقراطي في الفتـرة السـابقة علـى صعود البيروقراطية.

لم يكن الحزب البلشفي أبدا حزبا جامدا أو شـموليا، بل كان على النقيض من ذلك، لقد كانت الديمقراطية الداخلية دائما ذات أهمية قصوى في حياة الحزب، ولكـن لسـبب أو لآخر، تم التغاضي عن هذا الأمر في أغلب الأدبيات التـي تناولت الموضوع.

سيكون اذن من المفيد أن نستطرد قليلا ونخصـص بعض الصفحات لإيراد عدد من الأمثلة التي تبـين وجـود الديمقراطية الحزبية الداخلية في سنوات ما قبل الستالينية.

لنبدأ بالقليل من الأمثلة من الفترة التي سبقت ثـورة أكتوبر. في ١٩٠٧ بعد الهزيمة النهائية للثورة، عانى الحزب من أزمة حول مسألة الموقف الذي يتخذه من انتخابات الدوما القيصري وفي المؤتمر الثالث لحـزب العمـال الاشـتراكي الديمقراطي الروسي (المنعقد في يوليو١٩٠٧)، الـذي كـان

البلاشفة علاوة عن المناشفة ممثلين فيه، نشأت حالة غريبة: صوت جميع المندوبين البلاشفة باستثناء لينين فقط، لصـالح مقاطعة الانتخابات وصوت لينين مع المناشفة. (٥٥) وبعـد ذلك بثلاث سنوات، صدر عن جلسة للجنة المركزية للبلاشفة قرار يدعو للوحدة مع المناشفة، مرة أخرى كـان الصـوت الوحيد المنشق هو صوت لينين. (٥٦)

عندما اندلعت حرب ١٩١٤ -١٩١٨، لم يتـبن أي من فروع الحزب الموقف الانهزامي الثوري الذي دعا اليـه لينين، (٥٧) وأثناء محاكمة بعض زعماء البلاشفة في عـام ١٩١٥، تبرأ كامينيف ونائبان بلاشفة في الدوما من موقـف لينين الانهزامي الثوري. (٥٨)

وبعد ثورة فبراير، يجد المرء أن الغالبية العظمى من زعماء الحزب لم يكونوا مؤيدين لحكومة سـوفيتية ثوريـة، وإنما أيدوا الحكومة الانتقالية الائتلافية. كان للبلاشفة أربعون عضوا في سوفييت بتروجراد في ٢ مـارس ١٩١٧، ومـع ذلك فعندما تم التصويت على قرار نقل السـلطة للحكومـة

الائتلافية البرجوازية، صوت تسعة عشر فقط ضد القـرار. (٥٩) وفـي اجتمـاع للجنـة الحـزب فـي بتروجـراد (٥مارس١٩١٧)، حصل قرار يدعو لحكومة سوفيتية ثورية على صوت واحد فقط. (٦٠) كان لـ "برافدا"، التـي كـان يحررها ستالين في ذلك الوقت، موقـف لا يمكـن وصـفه بالثورية بأي حال من الأحوال. لقد أعلنت بحسـم تأييـدها للحكومة الانتقالية " بمقدار ما تصارع ضد الرجعية أو الثورة المضادة" (٦١)

مرة أخرى، عندما وصل لينين إلى روسـيا فـي ٣ أبريل١٩١٧، ونشر "أطروحات أبريل" الشـهيرة - ضـوء مرشد للحزب إلى ثورة أكتوبر - كان لفترة من الوقت فـي أقلية صغيرة داخل حزبـه. كـان تعليـق "برافـدا" علـى "أطروحات إبريل" هو أنها "رأي لينين الشخصي" وهـو رأي "مرفوض" تماما. (٦٢) في اجتمـاع للجنـة الحـزب فـي بتروجراد، انعقد في ٨ أبريل١٩١٧، حصلت "الأطروحـات" على صوتين فقـط، في حين صوت ثلاثة عشـر ضـدها وامتنع واحد عن التصويت. (٦٣) ومع ذلك، ففـي مـؤتمر

الحزب المنعقد في ١٤ - ٢٢ ابريل حصلت "الأطروحات " على أغلبية: صوت ٧١ لها، و ٣٩ ضدها، وامتنع ٨ عـن التصويت. (٦٢) ولقد هزم المؤتمر ذاته لينين حول مسـألة هامة أخرى، وهي مسألة ما إذا كان ينبغي للحزب أن يشترك في مؤتمر ستوكهولم للأحزاب الاشتراكية المقتـرح. فعلـى العكس من آراء لينين، أصدر الحزب قرار مؤيدا للمشـاركة الكاملة. (٦٥)

ومرة أخرى، في ١٤ سـبتمبر، عقـد كيرينسـكي "مؤتمرا ديمقراطيا"، وتحدث لينين بقـوة مؤيـدا مقاطعتـه. قررت اللجنة المركزية بأغلبية ٩ أصوات مقابل ٨ مقاطعـة المؤتمر، ولكن حيث أن الأصوات كانت متساوية تقريبا، فقد ترك القرار الأخير لمؤتمر الحزب الذي تقرر أن يتشكل من الجناح البلشفي داخل "المؤتمر الديمقراطي". وقد قـرر هـذا الاجتماع بأغلبية ٧٧ ضد ٥٠ صوتا عدم مقاطعة المؤتمر." (٦٦)

عندما كانت أهم المسائل علـى الإطـلاق، مسـألة انتفاضة أكتوبر، مدرجة على جدول الأعمال، كانت القيـادة مرة أخرى منقسمة بشدة: عارض جناح قوى، قاده زينوفييف وكامينيف وريكوف بياتاكوف وميليوتين ونوجين، الانتفاضة. ومع ذلك، فعندما أنتخب المكتب السياسي بواسـطة اللجنـة المركزية، لم يستبعد أي من زينوفييف أو كامينيف.

وبعد الاستيلاء على السلطة، استمرت الاختلافـات داخل قيادة الحزب بنفس الحدة التي كانت عليها في السابق. فبعد أيام قليلة من الثورة، طالب عدد من قيـادات الحـزب بتكوين ائتلاف مع الأحزاب الاشتراكية الأخرى. وقد تضمن الذين أصروا على ذلك ريكوف، قوميسار الشعب للداخليـة، ومليوتين، قوميسار الشعب للزراعة، ونـوجين، قوميسـار الشعب للصناعة والتجارة، ولوناشارسكي، قوميسار الشـعب للتعليم، وشليابنيكوف، قوميسار الشعب للعمل، وكـامينيف، رئيس الجمهورية، وزينوفييف. لقد ذهبوا إلى حد الاسـتقالة من الحكومة، مجبرين لينين ومؤيديـه بـذلك علـى عقـد مفاوضات مع الأحزاب الأخرى. (٦٧) (انهارت المفاوضات

لأن المناشفة أصروا على استبعاد لينين وتروتسكي من الحكومة الائتلافية). (٦٨)

ومرة أخرى، حول مسألة إجراء أو تأجيل انتخابات الجمعية التأسيسية (في ديسمبر١٩١٧)، وجد لينين نفسه في أقلية داخل اللجنة المركزية، وتم إجراء الانتخابات على نقيض ما نصح به. (٦٩) وبعد ذلك بقليل، هزم مرة أخرى حول مسألة مفاوضات السلام مع ألمانيا في بريست - ليتوفسك. لقد كان يريد سلاما فوريا. إلا أنه في اجتماع اللجنة المركزية والعمال النشطين، المنعقد في ٢١ يناير١٩١٨، لم يحصل اقتراحه إلا على ١٥ صوتا مقابل ٣٢ صوتا لاقتراح بوخارين، "الحرب الثورية"، و ١٦ صوتا لاقتراح تروتسكي، "لا سلام ولا حرب". (٧٠) في جلسة اللجنة المركزية في اليوم التالي، هزم لينين مرة أخرى. ولكنه نجح أخيرا، تحت ضغط الأحداث، في إقناع غالبية أعضاء اللجنة المركزية بوجهة نظره، وفي جلسة اللجنة المركزية في ٢٤ فبراير، حصل اقتراح السلام الذي

تقدم به لينين على ٧ أصوات، في حين صـوت ٤ ضـده. وامتنع ٤ عن التصويت.(٧١)

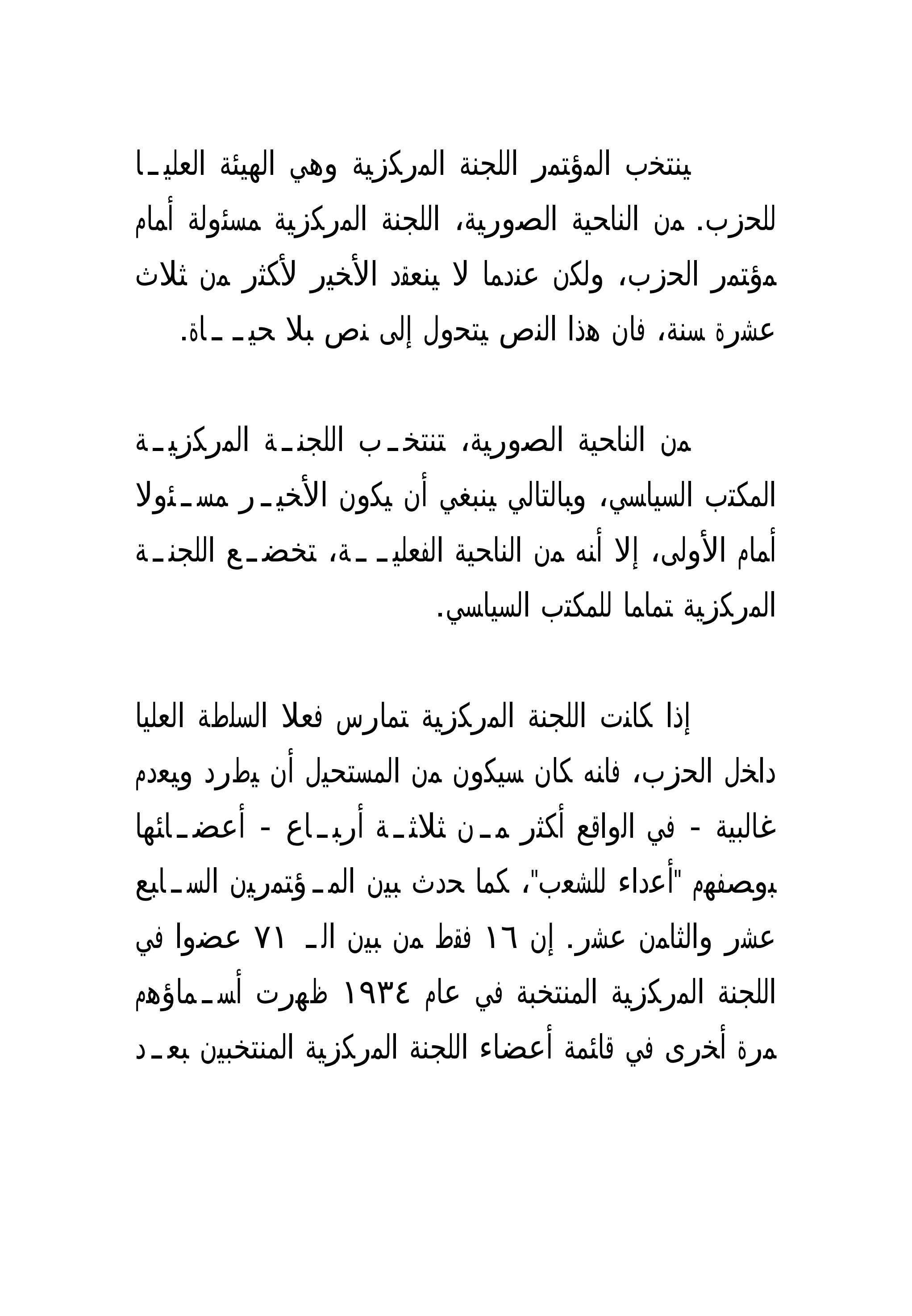
إن المناخ الجامد الذي نسب للحزب البلشـفي قبـل الثورة وبعدها مباشرة، يتلاشى عند مواجهته الحقائق. إلا أن هذا المناخ قد أصبح حقيقة فيما بعد.

لفترة طويلة، كانت أهم هيئـة فـي الحـزب هـي المؤتمر. أعلن لينين، على سبيل المثـال: "المـؤتمر.. هـو التجمع صاحب المسئولية الأهم في الحـزب والجمهوريـة". (٧٢) ولكن مع ازدياد قوة البيروقراطية، فقد المؤتمر أهميته بشكل متزايد. نصت قواعد الحزب الصـادرة فـي أعـوام ١٩١٩ و ١٩٢٢ و١٩٢٥ (القواعد٢٠، ٢١، ٢٢على التوالي) على انعقاد المؤتمر سنويا (٧٣)، وقد تم الالتزام بذلك حتى المؤتمر الرابع عشر (١٩٢٥). أما بعد ذلـك فقـد أخـذت المؤتمرات تتباعد عن بعضها بشكل متزايد. انعقد المـؤتمر التالي بعد ذلك بسنتين، وبين هذا الأخير والمؤتمر السـادس عشر (في١٩٣٠) مرت سنتان ونصف، وبين السادس عشر

والسابع عشر (في١٩٣٤)، ثلاث سنوات ونصف. أصدر هذا المؤتمر الأخير قواعد جديدة تقضي بعقد المؤتمر "مرة واحدة على الأقل كل ثلاث سنوات" (القاعدة٢٧). (٧٤)

إلا انه حتى هذا لم يتم الالتزام بـه. مـرت خمـس سنوات بين المؤتمر السابع عشر والثامن عشـر (١٩٣٩)، وبعد ذلك كانت هناك فترة طويلة تزيد على ثلاث عشرة سنة بين المؤتمر الثامن عشر والمؤتمر التاسع عشر (١٩٥٢).

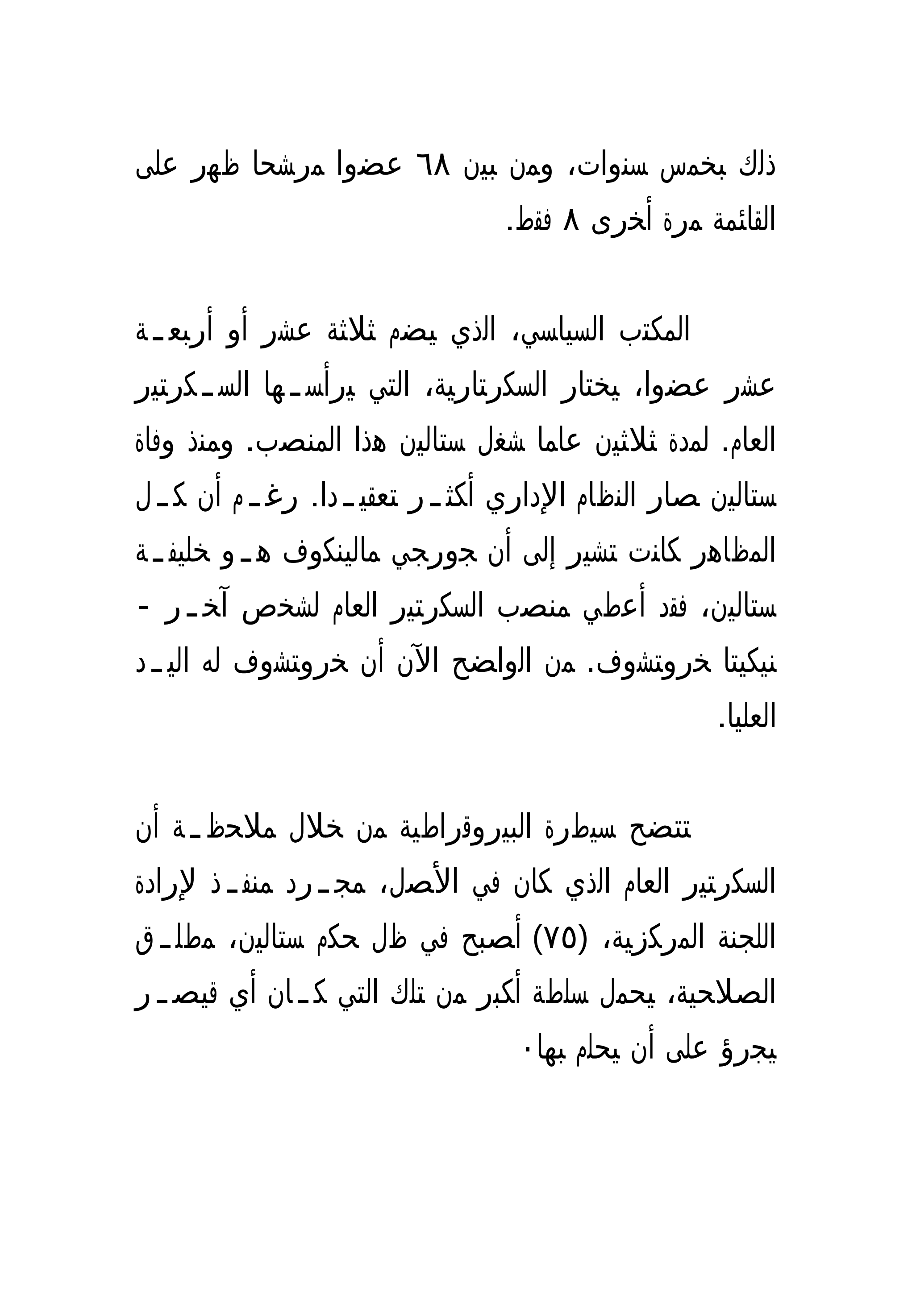
وفقا لقواعد الحزب، ينبغي أن تعقد اللجنة المركزية مؤتمرات حزبية بين المؤتمرات، ووفقا للقواعد التي أقرهـا المؤتمر الثامن عشر والتي لا تزال سارية رسميا، ينبغي أن تعقد هذه المؤتمرات "مرة واحـدة علـى الأقـل سـنويا ". منــذ١٩١٩، عقــدت مــؤتمرات فــي١٩١٩، ١٩٢٠، ١٩٢١(مـ ـ ـ ـ ـرتان)، ١٩٢٣، ١٩٢٤، ١٩٢٥، ١٩٢٦، ١٩٢٩، ١٩٣٢، ١٩٣٤، وأخيرا في١٩٤١.



ينتخب المؤتمر اللجنة المركزية وهي الهيئة العليا للحزب. من الناحية الصورية، اللجنة المركزية مسئولة أمام مؤتمر الحزب، ولكن عندما لا ينعقد الأخير لأكثر من ثلاث عشرة سنة، فان هذا النص يتحول إلى نص بلا حياة.

من الناحية الصورية، تنتخب اللجنة المركزية المكتب السياسي، وبالتالي ينبغي أن يكون الأخير مسئولا أمام الأولى، إلا أنه من الناحية الفعلية، تخضع اللجنة المركزية تماما للمكتب السياسي.

إذا كانت اللجنة المركزية تمارس فعلا السلطة العليا داخل الحزب، فانه كان سيكون من المستحيل أن يطرد ويعدم غالبية - في الواقع أكثر من ثلاثة أرباع - أعضائها بوصفهم "أعداء للشعب"، كما حدث بين المؤتمرين السابع عشر والثامن عشر. إن ١٦ فقط من بين الـ ٧١ عضوا في اللجنة المركزية المنتخبة في عام ١٩٣٤ ظهرت أسماؤهم مرة أخرى في قائمة أعضاء اللجنة المركزية المنتخبين بعد



ذلك بخمس سنوات، ومن بين ٦٨ عضوا مرشحا ظهر على القائمة مرة أخرى ٨ فقط.

المكتب السياسي، الذي يضم ثلاثة عشر أو أربعة عشر عضوا، يختار السكرتارية، التي يرأسها السكرتير العام. لمدة ثلاثين عاما شغل ستالين هذا المنصب. ومنذ وفاة ستالين صار النظام الإداري أكثر تعقيدا. رغم أن كل المظاهر كانت تشير إلى أن جورجي مالينكوف هو خليفة ستالين، فقد أعطي منصب السكرتير العام لشخص آخر - نيكيتا خروتشوف. من الواضح الآن أن خروتشوف له اليد العليا.

تتضح سيطرة البيروقراطية من خلال ملاحظة أن السكرتير العام الذي كان في الأصل، مجرد منفذ لإرادة اللجنة المركزية، (٧٥) أصبح في ظل حكم ستالين، مطلق الصلاحية، يحمل سلطة أكبر من تلك التي كان أي قيصر يجرؤ على أن يحلم بها.

لينين، مثلا، لم يكن أبدا عضوا في سكرتارية الحزب في أيامه، لم تتضمن السكرتارية أبدا قادة الحزب الأكثر صيتا. على سبيل المثال، قبل انضمام ستالين مباشرة (١٩٢٢)، كانت السكرتارية تتكون من مولوتوف وياروسلافسكي وميخاثيلوف الذين لا يمكن وضع أي منهم ضمن الصف الأول من القادة البلاشفة. ولم يصبح منصب السكرتير العام شديد الأهمية إلا مع تعزز موقف البيروقراطية وبناء تسلسل هرمي حزبي تتم السيطرة عليه من أعلى.

من المستحيل تتبع التغيرات في التكوين الاجتماعي للحزب منذ عام ١٩٣٠ بدقة٠ فمنذ هذه السنة، توقف نشر مثل هذه المعلومات. (الإلغاء ذاته ذو دلالة كبيرة). ومع ذلك، من الممكن الحصول على بعض المؤشرات عن التكوين الاجتماعي للحزب من خلال المستوى التعليمي للأعضاء.

في روسيا، يكمل واحد فقط من كل عشـرين طفـلا الدراسة الثانوية، ودع عنك الجامعة*، ومع ذلك، فمن بـين أعضاء الحزب الـ ١،٥٨٨،٨٥٢ في عـام ١٩٣٩، كـان ١٢٧،٠٠٠ قد حصلوا على تعليم جـامعي، بالمقارنـة بـ ـ ٩٠٠٠ فقط في عام ١٩٣٤، و ٨٣٩٦ فـي ١٩٢٧، وكـان ٣٣٥،٠٠٠ قد حصلوا على تعليم ثـانوي، بالمقارنـة بـ ـ ١١٠،٠٠٠ فـــي عـــام ١٩٣٤، و ٨٤،١١١ فـــي عـــام ١٩٢٧.(٧٦) في مؤتمر الحزب لعام ١٩٢٤، كان ٥ر٦% من المندوبين ذوي حق التصويت قد حصـلوا علـى تعلـيم جامعي، في مؤتمر عام ١٩٣٠: كانت النسبة ٢ر٧%، فـي ١٩٣٤: حوالي ١٠%، في ١٩٣٩: ٥ر٣١%، وفي مـؤتمر عام ١٩٤١: ٨ر٤١%. وكانت النسبة المئوية للمندوبين الذين كانوا قـ ـ ـد حصلوا على تعليم ثانوي كالتالي: فـي عـام ١٩٢٤ ٩ر١٧%، في ١٩٣٠ ٧ر١٥%، فـي عـام ١٩٣٤ حـوالي ٣١%، فـي ١٩٣٩ ٥ر٢٢% وفـي عـام ١٩٤١ ١ر٢٩% (بما في ذلك أولئك الحاصلون على تعليم جـامعي

---

* أنظر صفحة ٨٨

غير مكتمل)(٧٧) هكذا (بإضافة الاثنين معا)، فـان نسـبة المندوبين الذين يمكن تصنيفهم للـ "انتلجنسيا سوفيتية" كانت في عام ١٩٢٤ ٤ر٢٤%، في عـام ١٩٣٠ ٩ر٢٢%، فـي عام١٩٣٩، ٥٤%، وفي عام ١٩٤١ ٩ر٧٠%. في مـؤتمر عام١٩٣٤، عندما كان ٤١% من المندوبين المنتخبـين قـد حصلوا على تعليم ثانوي وعالي، كان ٣ر٩% فقـط عمـالا صناعيين وزراعيين. لابد أن النسبة كانت أقل كثيـرا فـي عامي ١٩٣٩ و١٩٤١.

فيمـا يتعلـق بالكومسـومول، ذكـر سـكرتيره، ميخائيلوف: ‘في الوقت الحالي، أكثر من نصف سـكرتيري اللجان المحلية والإقليمية والمركزية للجمهوريات الاتحاديـة لديهم تعليم عالي أو تعلـيم عـالي غيـر مكتمـل. بـاقي السكرتيرين لديهم تعليم ثانوي. ومن بين سـكرتيري لجـان المناطق للكومسومول، ٦٧% لديهم تعليم ثانوي أو عـالي.’ (برافدا، ٣٠مارس١٩٤٩)

إضافة إلى ذلك، كان عدد كبير من العمال اليـدويين في مؤتمرات الحزب من الاسـتاخانوفيين. أثنـاء الحـرب، عندما ارتفع عدد أعضاء الحزب من مليونين ونصف إلـى ستة ملايين، كان ٤٧% من جميع المرشحين المقبولين قـد حصلوا على تعلـيم ثـانوي أو جـامعي. (٧٨) فـي أول يناير١٩٤٧، من بين ستة ملايين عضـو ومرشـح، كـان ٤٠٠،٠٠٠ قد حصلوا على تعليم جـامعي، و ١،٣٠٠،٠٠٠ قد حصلوا على تعليم ثانوي، و ١،٥٠٠،٠٠٠ قـد حصـلوا على تعليم ثانوي غير مكتمل. (٧٩)

تظهر المعلومات المحلية عن الوضـع الاجتمـاعي للمنضمين الجدد للحزب الاتجاه نفسه. فمثلا، خـلال ١٩٤١ والشهرين الأولين من عام ١٩٤٢، في إقليم شيليا بنسك، من بين أولئك المقبولين للعضوية تحت الاختبار، كان هناك ٦٠٠ عامل، و ٢٨٩ عضوا في كولخوز، و ٢٠٣٥ موظفا يقـوم بعمل كتابي. ومن بين أولئك الذين أكملوا حتى فترة اختبارهم أثناء هذه الفترة وأصبحوا أعضاءا كاملين، كان هنـاك ٩٠٩ عاملا، و ٣٩٩ عضوا في كولخوز، و ٣٥١٥ موظفا كتابيا.

هكذا، فان ٧٠% من المرشحين الجدد والأعضاء الجدد كانوا من الفئة الأخيرة. (٨٠)

في عام ١٩٢٣ كان ٢٩% فقط من مديري المصانع في الحزب. في عام ١٩٢٥، مع الانتصار الجزئي لجناح ستالين، أصبح ٧ر٧٣% من أعضاء إدارة الاتحادات الاحتكارية، و ٥ر٨١% من أعضاء مجالس اتحادات رؤوس الأموال، و ٩٥% من مديري المشروعات الكبرى، أعضاءا في الحزب، وبحلول عام١٩٢٧، أصبحت نسب الفئات الثلاث نفسها على التوالي: ١ر٧٥%، ٩ر٨٢%، ٩ر٩٦%.(٨١) في عام ١٩٣٦، كان ما بين ٥ر٩٧% و ١ر٩٩% من هذه النوعية من المسئولين ينتمون للحزب، وكان الرقم بالنسبة لرؤساء الاتحادات الاحتكارية ١٠٠%. (٨٢)

أما بالنسبة لقادة الجيش الأحمر، ففي حين أنه في عام ١٩٢٠ كان ٥ر١٠ منهم فقط ينتمون للحزب، فان النسبة قد وصلت إلى ٦ر٣٠% في عام ١٩٢٤ و١ر٥١% في

عـــــام ١٩٢٩ (٨٣)، وإذا أضفنا أولئك الذين ينتمـون إلى الكومسمول تقفز النسبة إلى ٧١,٨% بحلول عام ١٩٣١ (٨٤)، واليوم ليس هناك شك في أنهم جميعا ينتمون للحزب.

إذا أخذنا في الاعتبار أنه في يناير١٩٣٧، بلغ عـدد المديرين١،٧٥١،٠٠٠، (٨٥) وأن تسعة أعشار هؤلاء على الأقل كانوا ينتمون للحزب، فمن البديهي أن عددا قليلا مـن الناس من خارج هذه الطبقة كان فـي إمكـانهم أن يكونـوا أعضاء، حيـث أن العـدد الإجمـالي لأعضـاء الحـزب والمرشحين لعضويته كان حوالي مليونين ونصـف مليـون فقط. ليس هناك رقم دقيق متوفر لعام١٩٣٧، إلا أن أرقـام ١٩٣٤ و ١٩٣٩ كانت ٢،٨٠٧،٠٠٠ و ٢،٤٧٧،٠٠٠ على التوالي.

يتأكد هذا التخمين من خلال أمثلة مثل مصنع برسنيا لبناء الآلات في موسكو من بين الـ ١٣٠٠ موظف في هذا المصنع كان عدد أعضاء الحزب ١١٩، بينهم أكثر من مائة موظف يحصل على مرتب وحوالي ١٢ عاملا يدويا فقـط.

(٨٦) ستكون هذه النسب، بـالطبع، متشـابهة فـي أغلـب المصانع الأخرى.

وبنفس نمط التغيير في التكوين الاجتماعي لأعضاء الحزب، جاء القضاء على الأعضاء القدامى للحزب. من بين الـ ١،٥٨٨،٨٥٢ عضوا بالحزب في أول مـارس ١٩٣٩، كان ٣ر١% فقط ينتمون للحزب منذ ثورة١٩١٧، و٣ر٨% منذ ١٩٢٠، أي منذ نهاية الحرب الأهلية. (٨٧) في نهايـة المؤتمر الثامن عشر، تم في الواقع التأكيد على أن ٧٠% من أعضاء الحزب كانوا قد انضموا منذ عام ١٩٢٩ فقط. قبيـل ثـورة فبرايـر كانـت عضـوية الحـزب٢٣،٦٠٠، فـي أغسـطس١٩١٧ ٢٠٠،٠٠٠، فـي مـارس ١٩٢١ ٧٣٠،٠٠٠.(٨٨) من البديهي، إذن، أن حوالي واحد علـى أربعة عشر من أعضاء عام ١٩١٧ وحوالي سدس أعضـاء عام ١٩٢٠ فقط كانوا لا يزالون أعضاء في الحزب بحلـول عام ١٩٣٩.

إن هذا الاختفاء الضخم للأعضاء القدامى لا يمكـن تفسيره بالأسباب الطبيعية، حيث أن الغالبية العظمـى مـن أعضاء الحزب في عام ١٩١٧ و١٩٢٠ كانوا صغيري السن جدا. بل حتى عام١٩٢٧، كان ٨ر٥٣% من أعضاء الحزب أقل من ٢٩ عاما، وكان ٣٢% بـين ٣٠ - ٣٩ عامـا، و ٤ر١١% بين ٤٠ و ٤٩ عاما، ٨ر٢% فقط أكبر مـن ٥٠ عاما. (٨٩)

بعض الحقائق الإضافية القليلة ستكفي لبيان إلـى أي مدى ذهب ستالين في التصفية الجسدية للزعمـاء القـدامى للحزب البلشفي.

لقد تم تشكيل أول مكتب سياسي فـي ١٠ أكتـوبر ١٩١٧ (ولم يكن يحمل هذا الاسم بعد)، من لينين وتروتسكي وزينوفييف وكامينيف وسوكولنيكوف وبوبنـوف وسـتالين (٩٠) في عام ١٩١٨ أضيف بوخارين. وفـي عـام ١٩٢٠ أضيف بربوبرازفسكي وسيريبرياكوف، إلا انهما استبدلا بعد

سنة بزينوفييف وتومسكي. وفي عام ١٩٢٣، أخذ ريكـوف مكان بوخارين. (٩١)

طيلة فترة الحرب الأهلية، تكون المكتب من لينـين وتروتسكي وكامينيف وبوخارين وستالين. من بين كل هؤلاء القادة البارزين اثنان فقط ماتا ميتـة طبيعيـة، همـا لينـين وستالين، أما زينوفييف وكـامينيف وبوخـارين وريكـوف وسيريبرياكوف فقد تم إعدامهم بعد محاكمة صـورية، ثـم تروتسكي الذي اغتيل في المكسيك بواسطة عميل للبـوليس السري الستاليني، وانتحر تومسـكي قبيـل القـبض عليـه، ووصف بعد موته بأنه "عدو الشعب" و"فاشي" وحكـم علـى سوكولنيكوف بالسجن المؤبد، كما اختفـى بريوبرازنسـكي وجوبنوف أثناء "التطهير العظيم".

في الوثيقة المعروفة بـ "وصيته"، يخص لينين ستة أشخاص بالذكر الخاص. من بين هؤلاء الستة، قتل أربعـة رميا بالرصاص بأمر ستالين بعد أن تمت "محاكمتهم"، هؤلاء هم بياتاكوف وبوخارين (وصف لينين هذين الاثنين أنهمـا:

في رائي، القوة الأكثر قدرة بين الأكثر شبابا)، وزينوفييـف وكامينيف. أما تروتسكي فقتل. الوحيد من بين الستة الـذي انتقده لينين نقدا لاذعا هو من أعـدم الخمسـة الآخـرين ! (جوزيف ستالين).

ومن بين الأعضاء الخمسة عشر لأول حكومة بلشفية يتم تنظيمها (مجلس قوميساري الشعب لأكتوبر١٩١٧)، لـم ينج من "التطهير" سوى واحد فقط، هو ستالين. مات أربعـة أعضاء ميتة طبيعيـة: لينـين، نـوجين، سكفورتسـوف - ستيبانوف ولوناشارسكي. أما العشرة الآخرون - تروتسكي، ريكوف، شـليابنيكوف، كريلنكـو، ديبنكـو، انطونـوف - اوفسنكو، لومـوف -أوبوكـوف، ميليـوتين، جليبـوف - أجفيلوف، تيودوروفيتش - فأما أنهم اعدموا بأمر ستالين أو ماتوا في سجونه !

لقد تكرر "تطهير " كبـار مسـئولي القوميسـاريات المختلفة. هكذا، على سبيل المثال، تم عزل قوميسار بعد آخر ثم إعدامه أو إيداعه السجن. أول من نال هذا المنصب كـان

شليابنيكوف، ثم سميرنوف، وبعد ذلك ميخائيل أو جلانـوف وأخيرا ف. ف. شميدت.

من بين أولئك الذين تم تطهيرهم بوصـفهم "كـلاب فاشية" كان تروتسكي من البروز في الحزب حتى أن الحزب سمى أثناء وبعد الحرب الأهلية "حزب لينـين وتروتسـكي"، كما عرفت الحكومة الأولى بالاسم ذاته، وحل ريكوف محل لينين، بعد وفاته، كرئيس مجلـس قوميسـاري الشـعب (أو رئيس الوزراء)، وكان زينوفييف رئيسـا لمجلـس اللجنـة التنفيذية (أو رئيس) للأممية الشيوعية، وكان تومسكي رئيس لمؤتمر نقابات العمال. تضمن المطرودون الآخرون رؤساء الجيش. أعدم نائب قوميسار للـدفاع، م. ن. توخاشيفسـكي، وانتحر آخر، جان جامارنيك، عندما واجه القبض عليه (وفقا لإعلان رسمي)، كما "اختفى" آخر، مارشال اجوروف، بعـد ذلك بقليل، وكذلك فعل قوميسار البحرية، سميرنوف. من بين الخمسة عشر من قادة الجيش المعينين في عام١٩٣٥، استمر واحد فقط في التمتع بمنصبه الكبير بعد التطهيرات. وقد مات واحد ميتة طبيعية. الا أن الآخرين جميعا قد وصموا بالـ ـ

"خيانة" وطهروا. (٩٢) تعـرض جميـع سـفراء الاتحـاد السوفيتي تقريبا أيضا للـ "تطهير" كمـا حـدث لرئيسـين للبوليس السياسي: ياجودا، الذي كان قد أعد بنفسه محاكمـة زينوفييف - كامينييف، وييزوف، الـذي أعـد المحاكمـات اللاحقة الأخرى، والتي كان ياجودا متهما في إحداها.

لو أن كل أولئك الذين صفاهم ستالين كانوا بالفعـل "فاشيين" و "خونة"، فانه يصبح من غير المفهوم بالمرة كيف أنهم - وقد كانوا يشكلون مالا يقل عن تسعة أعشـار قيـادة الحزب والدولة على امتداد ثورة أكتوبر والحرب الأهليـة - قادوا ثورة اشتراكية. هكذا، فقد أثبت حجـم " التطهيـرات"، ذاته طابعها الزائف.

ولكي يضيف لمسة من السخرية المرة إلى تراجيديا "التطهيرات" وضع ستالين مسئولية حجمها الضخم على عاتق أول ضحاياها، التروتسكيين، الذين زعم أنهـم أرادوا بـذلك بذر بذور السخط والمرارة بطريقة مصطنعة، هكـذا، فـان "المنافقين التروتسكيين يسـتطيعون أن يصـيدوا ببراءـة..

الرفاق الذين يشعرون بالمرارة، يجروهم إلى مستنقع الخراب التروتسكي."(٩٣) وفي خطاب أمام المؤتمر الثامن عشـر للحزب، كرر زدانوف هذا الادعـاء الأحمـق بزعمـه أن التروتسكيين، من خلال توسيعهم للـ "تطهيـر"، اسـتهدفوا "تدمير الجهاز الحزبي". بنفس المنطق كانت محاكم التفتـيش تستطيع أن تتهم ضحاياها بمسؤوليتهم عن فعـل الايمـان* وتبين الحادثة الآتية، والتي ذكرهـا زدانـوف فـي نفـس الخطاب، المدى الضخم للـ " تطهير" بسخرية وحشية. لقـد قال: "لجأ بعض أعضاء الحزب لطلب مساعدة المؤسسـات الطبية في محاولة لإنقاذ أنفسهم من "التطهيـر". هـذه هـي شهادة طبية صادرة لأحد هؤلاء المواطنين: "بسـبب حالتـه الصحية والعقلية، فان الرفيق (فلان الفلاني) لـيس صـالحا للاستخدام كأداة بواسطة أي عدو طبقي. الطبيـب النفسـي للمنطقة، منطقة أكتوبر، مدينة كييف (إمضاء)" (٩٤)

---

* فعل الايمان هو الاحتفال الذي يرافق اصدار الحكـم بـالموت (المترجم)

زوال الدولة والقانون

ذهب ماركس إلى أنه مع قيام المجتمع الاشـتراكي وإلغاء الطبقات الاجتماعية سينتفي وجود الدولـة. ذلـك أن غياب الصراعات بين الطبقات أو المجموعات الاجتماعيـة الأخرى سيجعل من غير الضروري وجود أي جهـاز قمـع دائم في شكل جيش وبوليس وسجون. القانون أيضا سيختفي من الوجود، حيث أن "القانون يساوي لا شىء بدون جهـاز قادر على ضـمان الالتـزام بالقـانون." (٩٥) فـي ظـل الاشتراكية، ستكون جميع الصراعات بين أفراد. ولن يقتضي القضاء على هذه الاعتداءات الفردية التي ستستمر في التعبير عن نفسها بعد القضاء على البؤس- وهو السـبب الرئيسـي للـ "جريمة" في المجتمع الحالي - لن يقتضي ذلـك وجـود منظمات قمعية متخصصة. "الإرادة العامة" - إذا اسـتخدمنا تعبير روسو - ستسود وتتعامل مع هذه المشاكل. وكما قـال ستالين مرة، منذ زمن طويل، في عـام ١٩٢٧: "المجتمـع الاشتراكي هو مجتمع بلا طبقات، مجتمع بلا دولة". (٩٦)

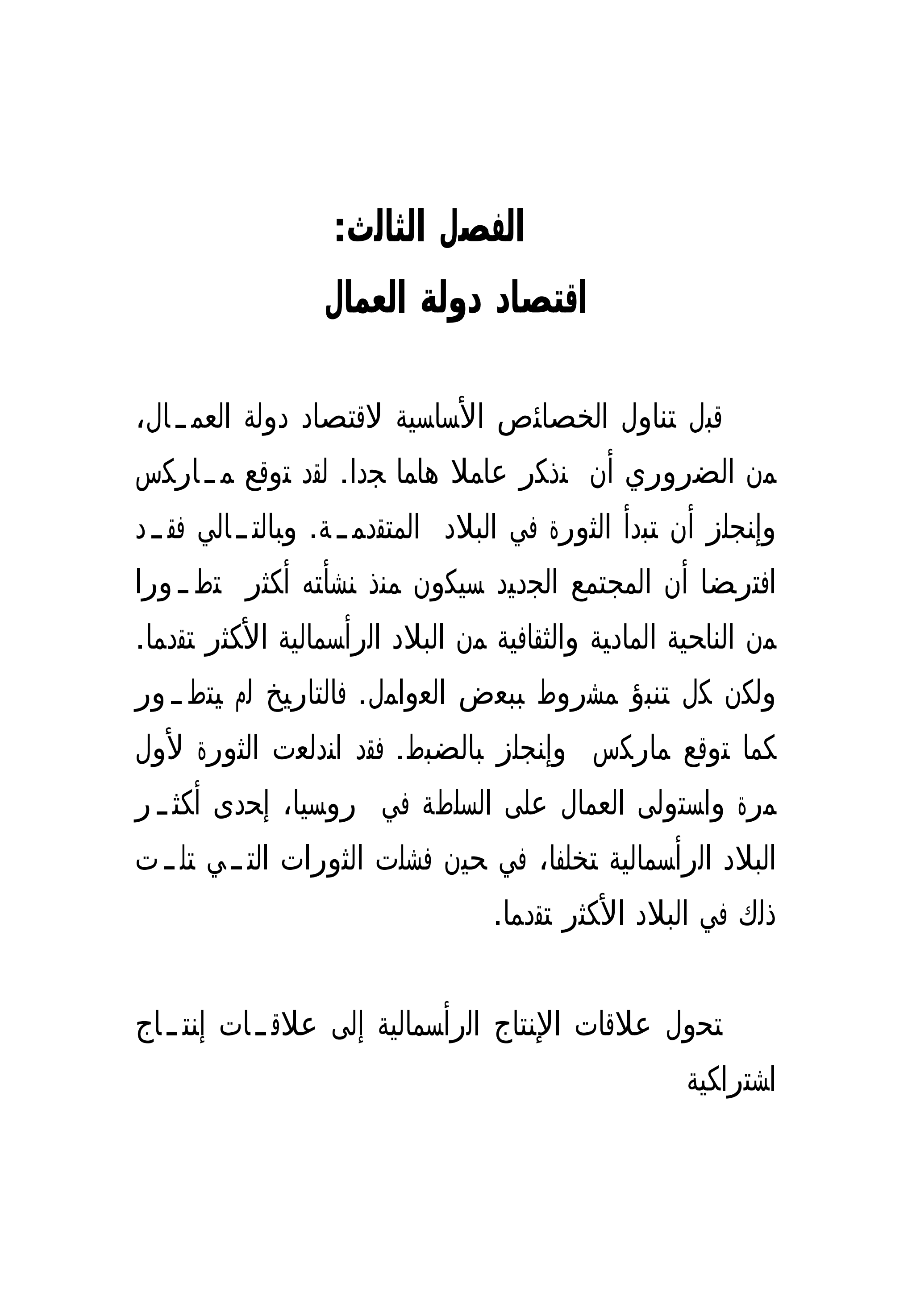
وجدت هذه الكلمـات تعبيـرا عنهـا فـي دسـتور الجمهورية الروسية السوفيتية الفيدرالية الاشتراكية، الصادر في ١٠ يوليو١٩١٨. لقد ذكر الدستور: " ان الهدف الرئيسي لدستور الجمهورية الروسية الاشتراكية الفيدرالية السوفيتية، وهو دستور مصمم لخدمة الفترة الانتقالية الحالية، هو تأسيس دكتاتورية البروليتاريا المدنية والريفية بالاشتراك مع فقـراء الريف، في شكل سلطة سوفيتية قوية تشـمل كـل روسـيا، وضمان القمع الكامل للبرجوازية، وإلغاء استغلال الإنسـان للإنسان، وتحقيق الاشتراكية، التي لن توجد فـي ظلهـا لا الانقسامات الطبقية ولا سلطة الدولة. (٩٧)

ولكن، بعد انتصار ستالين، تغير الخط تماما. توقف الستالينيون عن الحديث عن " زوال الدولة"، وذهبوا بالفعـل للنقيض تماما، زاعمين أن "الاشتراكية في بلـد واحـد" بـل وحتى "الشيوعية في بلد واحد" منسجمة تمامـا مـع تقويـة الدولة. هكذا كتب يودين في عام ١٩٤٨: "الدولة السـوفيتية هي القوة الرئيسية، الأداة الرئيسية لبناء الاشتراكية وإقامـة المجتمع الشيوعي. ولهذا السبب فان مهمـة تقويـة الدولـة

السوفيتية بكل الوسائل هي المهمة الرئيسيـ ـ ـ ـة للنشـاط الحالي والمستقبلي في بناء مجتمع شـيوعي." (٩٨) ومـرة أخرى: "لقد كان تعزيز الدولة السوفيتية بكل الوسـائل هـو الشرط الضروري لبناء الاشتراكية، والآن الشـيوعية، هـذا أيضا أحد أهم قوانين تطور المجتمع السوفيتي. (٩٩)

وقال منظر سوفييتي آخر: "تفترض الشيوعية وجود جهاز يبلغ حد الكمال يدير الاقتصاد والثقافة. ينمو الجهـاز تدريجيا ويأخذ شكله في ظروف الانتقال من الاشتراكية إلى الشيوعية.. ولهذا السبب فان نمو الشـيوعية سيسـير وفقـا لدرجة الكمال التي يصل اليها جهاز الدولة والاقتصاد لـدينا" (١٠٠)

إن تقوية الدولة الروسية، وطابعها الشمولي المتزايد، لا يمكن أن يكون الا نتيجة لعداءات طبقية عميقة، وليس نتيجة لانتصار الاشتراكية.



الفصل الثالث:

اقتصاد دولة العمال

قبل تناول الخصائص الأساسية لاقتصاد دولة العمـال، من الضروري أن نذكر عاملا هاما جدا. لقد توقع مـاركس وإنجلز أن تبدأ الثورة في البلاد المتقدمـة. وبالتـالي فقـد افترضا أن المجتمع الجديد سيكون منذ نشأته أكثر تطـورا من الناحية المادية والثقافية من البلاد الرأسمالية الأكثر تقدما. ولكن كل تنبؤ مشروط ببعض العوامل. فالتاريخ لم يتطـور كما توقع ماركس وإنجلز بالضبط. فقد اندلعت الثورة لأول مرة واستولى العمال على السلطة في روسيا، إحدى أكثـر البلاد الرأسمالية تخلفا، في حين فشلت الثورات التـي تلـت ذلك في البلاد الأكثر تقدما.

تحول علاقات الإنتاج الرأسمالية إلى علاقـات إنتـاج اشتراكية

هناك نوعان من القوى الإنتاجية: وسائل الإنتاج وقـوة العمل. إن تطور هذه القوى الإنتاجية في ظل الرأسمالية - والذي يتمثل في تمركز رأس المال مـن ناحيـة وإضـفاء الطابع الاجتماعي على عملية العمل من ناحيـة أخـرى - يخلق الشروط المادية الضرورية للاشتراكية.

ومن بين جميع علاقات الإنتاج التي تهيمن فـي ظـل الرأسمالية - العلاقات بين الرأسماليين والرأسماليين - بين الرأسماليين والعمال - بين العمال أنفسهم - بـين التقنيـين والعمال - بين التقنيين والرأسماليين، الخ.. - فـأن قسـما واحدا فقط سيمتد إلى المجتمع الاشتراكي، ألا وهو العلاقات المكتسبة بين العمال في "عملية الإنتاج"، العمال المتحـدون من خلال الإنتاج الاجتماعي يصبحون الأسـاس لعلاقـات إنتاج جديدة. كما أن بعض العناصر في علاقـات الإنتـاج القائمة في ظل الرأسمالية يتم القضاء عليها تمامـا بواسـطة الاشتراكية من خلال إلغاء الرأسماليين، في حين أن عناصر أخـرى مثـل " الطبقـة المتوسـطة الجديـدة" (التقنيـون والمحاسبون.. الخ) سيتم إيجاد مكان لها في سياق جديد.

وهذه " الطبقة المتوسطة الجديدة" تمثل جزءا من القوى الإنتاجية وهي بالتالي عنصر إنتاج ضروري. ومع ذلك فان وضعها في التسلسل الهرمي للمجتمع الرأسمالي هو وضـع انتقالي، مثله في ذلك مثل الرأسـمالية ذاتهـا. و ستقضـي الاشتراكية تماما على هذا الوضع الهرمي فوق البروليتاريـا في عملية الإنتاج. ستخلق علاقة جديـدة بـين العناصـر المختلفة الضرورية لنمط الإنتاج الاشتراكي، بـين العمـل الذهني واليدوي. تبدأ العلاقة الجديدة (التي سنتناولها بمزيـد من التفصيل فيما بعد) في التشكل مع فترة الانتقال.

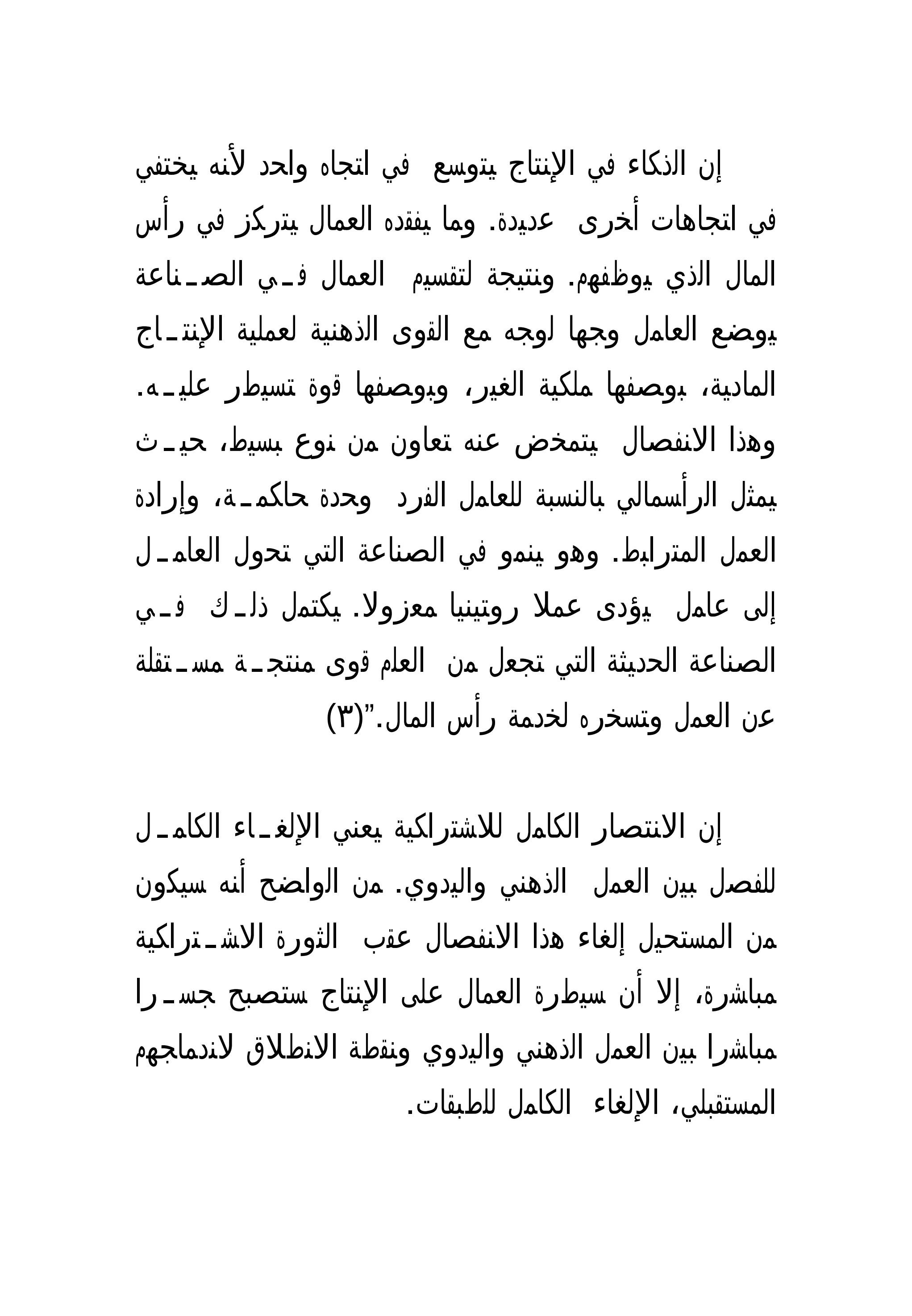
أما بالنسبة للطبقة العاملة، التي تكون جزءا من القـوى الإنتاجية وجزءا من علاقات الإنتاج الرأسمالية فـي نفـس الوقت، فأنها تصبح الأساس لعلاقات الإنتاج الجديدة ونقطة الانطلاق لتطور القوى الإنتاجية على أساس هذه العلاقات. وكما ذكر ماركس "من بين جميع أدوات الإنتاج، فأن القـوة الإنتاجية الأعظم هي الطبقة الثورية نفسهـا. إن تنظـيم

العناصر الثورية كطبقة يفترض وجود القوى الإنتاجية التي يمكن أن تنشأ في حضن المجتمع القديم"(١)

تقسيم العمل والتقسيم إلى طبقات

يكتب إنجلز " في كل مجتمع تطور فيه الإنتاج تلقائيا - ومجتمعنا الحالي من هذا النوع - ليس المنتجون هم الذين يسيطرون على وسائل الإنتاج، وإنما وسائل الإنتاج هي التي تسيطر على المنتجين. ففي مجتمع كهذا تتحول كل وسيلة جديدة للإنتاج بالضرورة إلى وسيلة جديدة لإخضاع المنتجين لوسائل الإنتاج. وهذا ينطبق بشكل خاص على دعامة الإنتاج التي كانت، قبل إدخال الصناعة الكبيرة، الأقوى - ألا وهي تقسيم العمل"(٢)

إن تقسيم العمل كما يعبر عنه انفصال العمل اليدوي عن العمل الذهني ذو طبيعة انتقالية تاريخيا، ذلك أن جذوره تكمن في انفصال العمال عن وسائل الإنتاج وفي العداء بين هذين العنصرين الناتج عن هذا الانفصال. ويعبر ماركس عن ذلك قائلا:



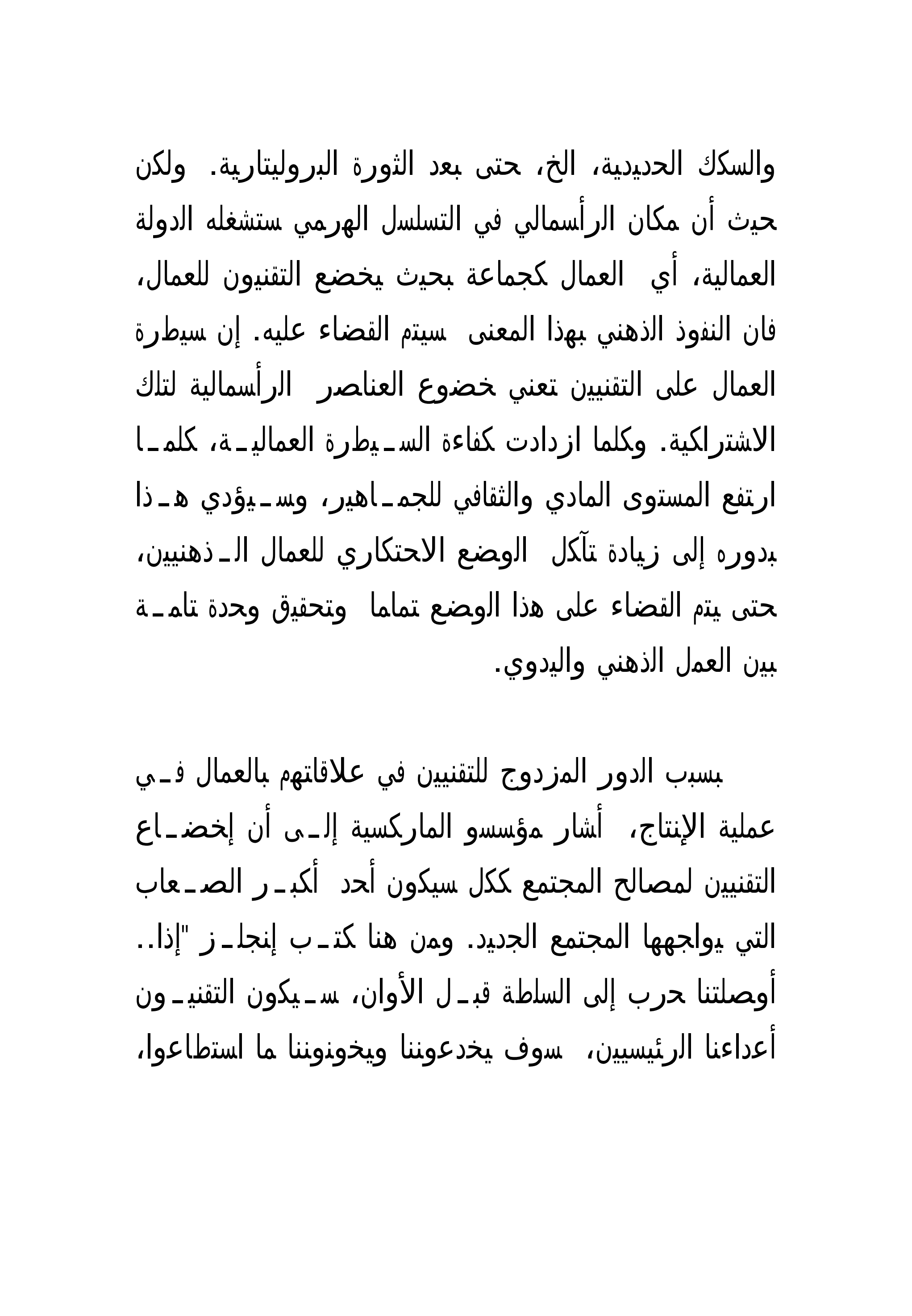
إن الذكاء في الإنتاج يتوسع في اتجاه واحد لأنه يختفي في اتجاهات أخرى عديدة. وما يفقده العمال يتركز في رأس المال الذي يوظفهم. ونتيجة لتقسيم العمال في الصناعة يوضع العامل وجها لوجه مع القوى الذهنية لعملية الإنتاج المادية، بوصفها ملكية الغير، وبوصفها قوة تسيطر عليه. وهذا الانفصال يتمخض عنه تعاون من نوع بسيط، حيث يمثل الرأسمالي بالنسبة للعامل الفرد وحدة حاكمة، وإرادة العمل المترابط. وهو ينمو في الصناعة التي تحول العامل إلى عامل يؤدى عملا روتينيا معزولا. يكتمل ذلك في الصناعة الحديثة التي تجعل من العلم قوى منتجة مستقلة عن العمل وتسخره لخدمة رأس المال."(٣)

إن الانتصار الكامل للاشتراكية يعني الإلغاء الكامل للفصل بين العمل الذهني واليدوي. من الواضح أنه سيكون من المستحيل إلغاء هذا الانفصال عقب الثورة الاشتراكية مباشرة، إلا أن سيطرة العمال على الإنتاج ستصبح جسرا مباشرا بين العمل الذهني واليدوي ونقطة الانطلاق لاندماجهم المستقبلي، الإلغاء الكامل للطبقات.

هنا نصل إلى مسألة أساسية من ناحية تحول علاقات الإنتاج، ألا وهى الجسر بين العمل الذهني واليدوي.

العمال والتقنيون

يشكل التقنيون عنصرا ضروريا في عملية الإنتاج، وجزءا هاما من القوى الإنتاجية للمجتمع، سواء كان رأسماليا أو شيوعيا. في نفس الوقت، كما ذكرنا من قبل، فانهم في ظل الرأسمالية يشكلون شريحة في التسلسل الهرمي للإنتاج، انهم يظهرون كجزء لا يتجزأ من هذا التسلسل الهرمي. إن وضعهم الاحتكاري فيما يتعلق بـ "وسائل الإنتاج الذهنية"، (كما يقول بوخارين)، هو نتيجة لانفصال العمال عن وسائل الإنتاج من ناحية، وإضفاء الطابع الاجتماعي على العمل من ناحية أخرى. ستقضي الاشتراكية على هذا التسلسل الهرمي. ولكن في فترة الانتقال، فانه سيستمر في الوجود بمعنى معين، ولكنه سيختفي بمعنى آخر. فطالما أن العمل الذهني يستمر كامتياز للقلة، ستستمر العلاقات الهرمية في الوجود في المصانع



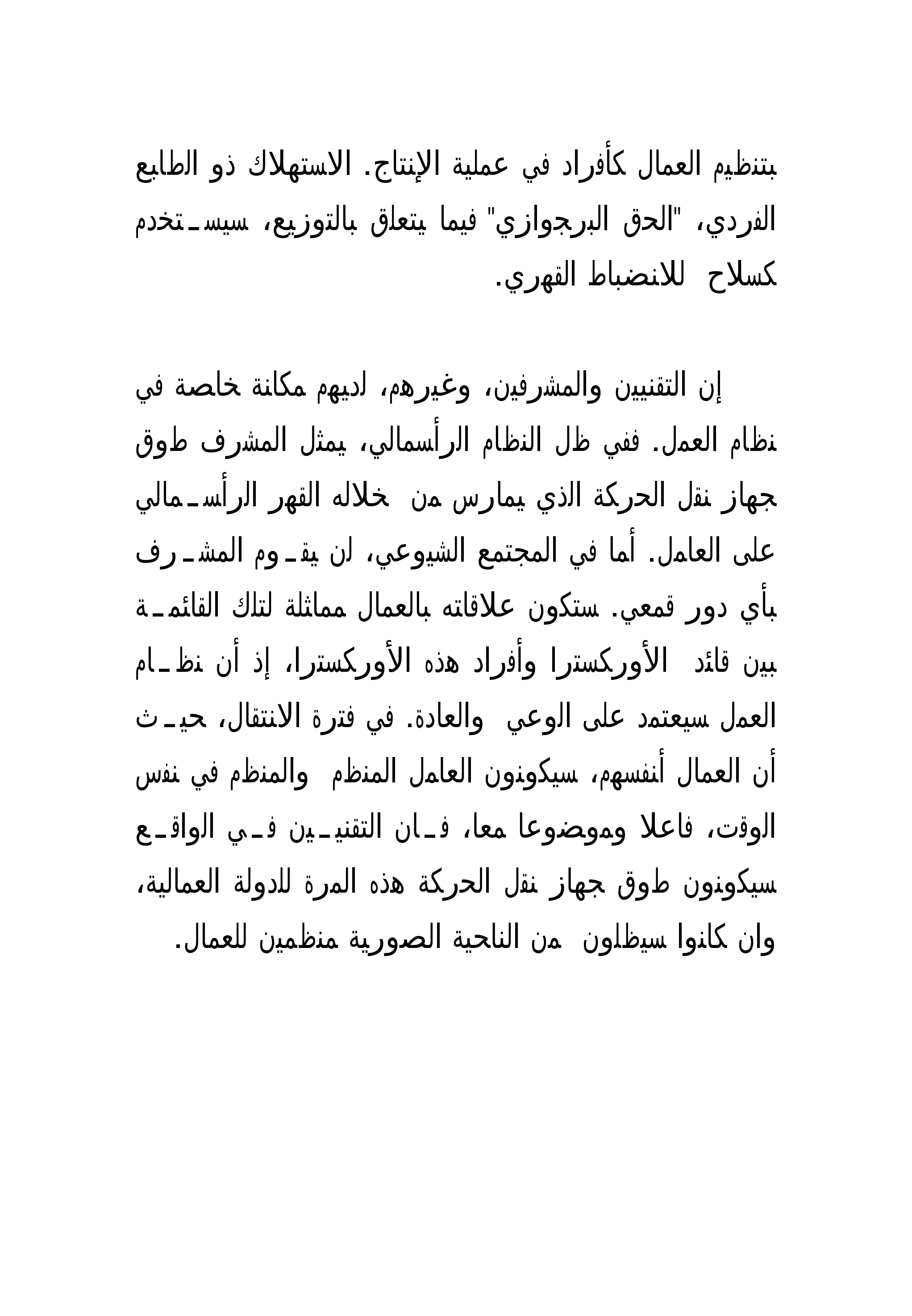
والسكك الحديدية، الخ، حتى بعد الثورة البروليتارية. ولكن حيث أن مكان الرأسمالي في التسلسل الهرمي ستشغله الدولة العمالية، أي العمال كجماعة بحيث يخضع التقنيون للعمال، فان النفوذ الذهني بهذا المعنى سيتم القضاء عليه. إن سيطرة العمال على التقنيين تعني خضوع العناصر الرأسمالية لتلك الاشتراكية. وكلما ازدادت كفاءة السيطرة العمالية، كلما ارتفع المستوى المادي والثقافي للجماهير، وسيؤدي هذا بدوره إلى زيادة تآكل الوضع الاحتكاري للعمال الذهنيين، حتى يتم القضاء على هذا الوضع تماما وتحقيق وحدة تامة بين العمل الذهني واليدوي.

بسبب الدور المزدوج للتقنيين في علاقاتهم بالعمال في عملية الإنتاج، أشار مؤسسو الماركسية إلى أن إخضاع التقنيين لمصالح المجتمع ككل سيكون أحد أكبر الصعاب التي يواجهها المجتمع الجديد. ومن هنا كتب إنجلز "إذا.. أوصلتنا حرب إلى السلطة قبل الأوان، سيكون التقنيون أعداءنا الرئيسيين، سوف يخدعوننا ويخونوننا ما استطاعوا،

وسينبغي علينا استخدام الإرهاب ضدهم إلا إننـا سـنكون عرضة للغش على كل حال".(٤)

نظام العمل

إن كل شكل للإنتاج الاجتماعي يحتاج لتنسـيق جهـود الأشخاص المختلفين المشاركين فيه، بعبارة أخـرى، كـل شكل للإنتاج الاجتماعي يحتـاج إلـى نظـام. فـي ظـل الرأسمالية، فأن هذا النظام يواجـه العامـل كقـوة قهريـة خارجية، بوصفه السلطة التي يملكها رأس المال فوق هـذا العامل. أما في المجتمع الاشتراكي، فسـيكون الانضـباط نتيجة للوعي، سيصبح عادة شعب حر. في فتـرة الانتقـال، سيكون النظام نتيجة للوحدة بين عنصرين - الوعي والقهر. ستصبح مؤسسات الدولة بمثابة تنظـيم الجمـاهير كعامـل واعي. الملكية الجماعية لوسائل الإنتاجية بواسطة العمـال، أي ملكية الدولة العمالية لوسائل الإنتاج، ستصـبح أسـاس العنصر الواعي في نظام العمل. وفي نفـس الوقـت، فـان الطبقة العاملة كجسم واحـد، مـن خـلال مؤسسـاتها - السوفييتات، النقابات، الخ - ستظهر كقوة قاهرة فيما يتعلق



بتنظيم العمال كأفراد في عملية الإنتاج. الاستهلاك ذو الطابع الفردي، "الحق البرجوازي" فيما يتعلق بالتوزيع، سيستخدم كسلاح للانضباط القهري.

إن التقنيين والمشرفين، وغيرهم، لديهم مكانة خاصة في نظام العمل. ففي ظل النظام الرأسمالي، يمثل المشرف طوق جهاز نقل الحركة الذي يمارس من خلاله القهر الرأسمالي على العامل. أما في المجتمع الشيوعي، لن يقوم المشرف بأي دور قمعي. ستكون علاقاته بالعمال مماثلة لتلك القائمة بين قائد الأوركسترا وأفراد هذه الأوركسترا، إذ أن نظام العمل سيعتمد على الوعي والعادة. في فترة الانتقال، حيث أن العمال أنفسهم، سيكونون العامل المنظم والمنظم في نفس الوقت، فاعلا وموضوعا معا، فان التقنيين في الواقع سيكونون طوق جهاز نقل الحركة هذه المرة للدولة العمالية، وان كانوا سيظلون من الناحية الصورية منظمين للعمال.

العامل ووسائل الإنتاج

ورد في البيان الشيوعي ما يلي:

في المجتمع البـرجوازي، العمل الحـي لـيس سـوى وسيلة لزيادة العمل المتراكم. في المجتمع الشيوعي، العمل المتراكم ليس سوى وسيلة لتنميـة وإثـراء حيـاة العمـال والارتقاء بها. فـي المجتمـع البرجـوازي، إذن، يهـيمن الماضي على الحاضر، في المجتمع الشيوعي الحاضر يهيمن على الماضي. وفي المجتمع البرجوازي رأس المال مستقل وله ذاتية مميزة، في حين أن الفرد الفاعل لا استقلال له ولا ذاتية مميزة"(٥)

في المجتمع الشـيوعي سـيكون التـراكم مشـروطا بالحاجات الاستهلاكية للشـعب. وفي المجتمع الرأسـمالي يحدد التراكم حجم العمالة ومعـدل الأجـور - أي معـدل استهلاك الشعب العامل. حتى فيما يتعلق بالرأسمالي ذاتـه، فان العنصر الذي يجعله رأسـماليا هـو التـراكم ولـيس الاستهلاك، وكما قال ماركس "التراكم من أجـل التـراكم، الإنتاج من أجل الإنتاج: بواسطة هذه القاعدة عبر الاقتصاد

الكلاسيكي عن الرسالة التاريخية للبرجوازية، ولم يخدع هذا الاقتصاد نفسه للحظة واحدة بشأن آلام مخاض الثروة"(٦)

نظرا لأن نتاج عمل العامل يسيطر عليه، فـان عمليـة التراكم الرأسمالي تحدد الاستهلاك وتحد منه وتضعفه. ولأن العامل سوف يسيطر على إنتاجه، فـان الاسـتهلاك فـي المجتمع الشيوعي سوف يحدد تراكم وسائل الإنتاج.

في أي مجتمع، بغض النظر عن الشكل الـذي تأخـذه علاقات الإنتاج فان عقلنة الإنتاج تقضـى عمومـا باتبـاع أسلوب اكثر التواء للإنتاج، أي زيادة فـي نسـبة العمـل الاجتماعي الإجمالي المخصصة لإنتـاج وسـائل الإنتـاج. ويعني هذا زيادة فـي معـدل "التـراكم" بالنسـبة لمعـدل الاستهلاك. في ظل الشيوعية، فان هذه الزيادة فـي معـدل "التراكم" مقابل معدل الاستهلاك ستعنى في الوقت نفسه زيادة مطلقة كبيرة في استهلاك العمال. أما في ظـل الرأسـمالية، وبسبب طريقة التوزيع العدائية فان معـدل فـائض القيمـة

يتزايد، وبالتالي يتزايد أيضا معدل التراكم، في حين يخضع معدل استهلاك الجماهير لهذين المعدلين.

إن التراكم من اجل التراكم في ظل الرأسمالية هو نتيجة لعاملين اثنين هما: أولا، انفصال العمال عن وسائل الإنتاج، وثانيا، وجود المنافسة بين الرأسماليين، سواء كان هـؤلاء الرأسماليون محتكرين أفراد أو دول. تقضـي الاشـتراكية على هذين الجانبين معا من علاقات الإنتاج. يوجد شـرطان للإخضاع الكامل للتراكم للاستهلاك - سيطرة العمال علـى الإنتاج وإلغاء الحدود الوطنية. في ظل مثل هذه الظـروف سيراكم المجتمع لكي يستهلك.

إن هذا الإخضاع للتراكم للاستهلاك، برفعه للمسـتوى المادي والثقافي للجماهير، سوف يضعف في الوقت نفسـه من احتكار التقنيين لـ "وسائل الإنتاج الذهنيـة" وبالتـالي يقوي سيطرة العمال على الإنتاج.

علاقات التوزيع في فترة الانتقال

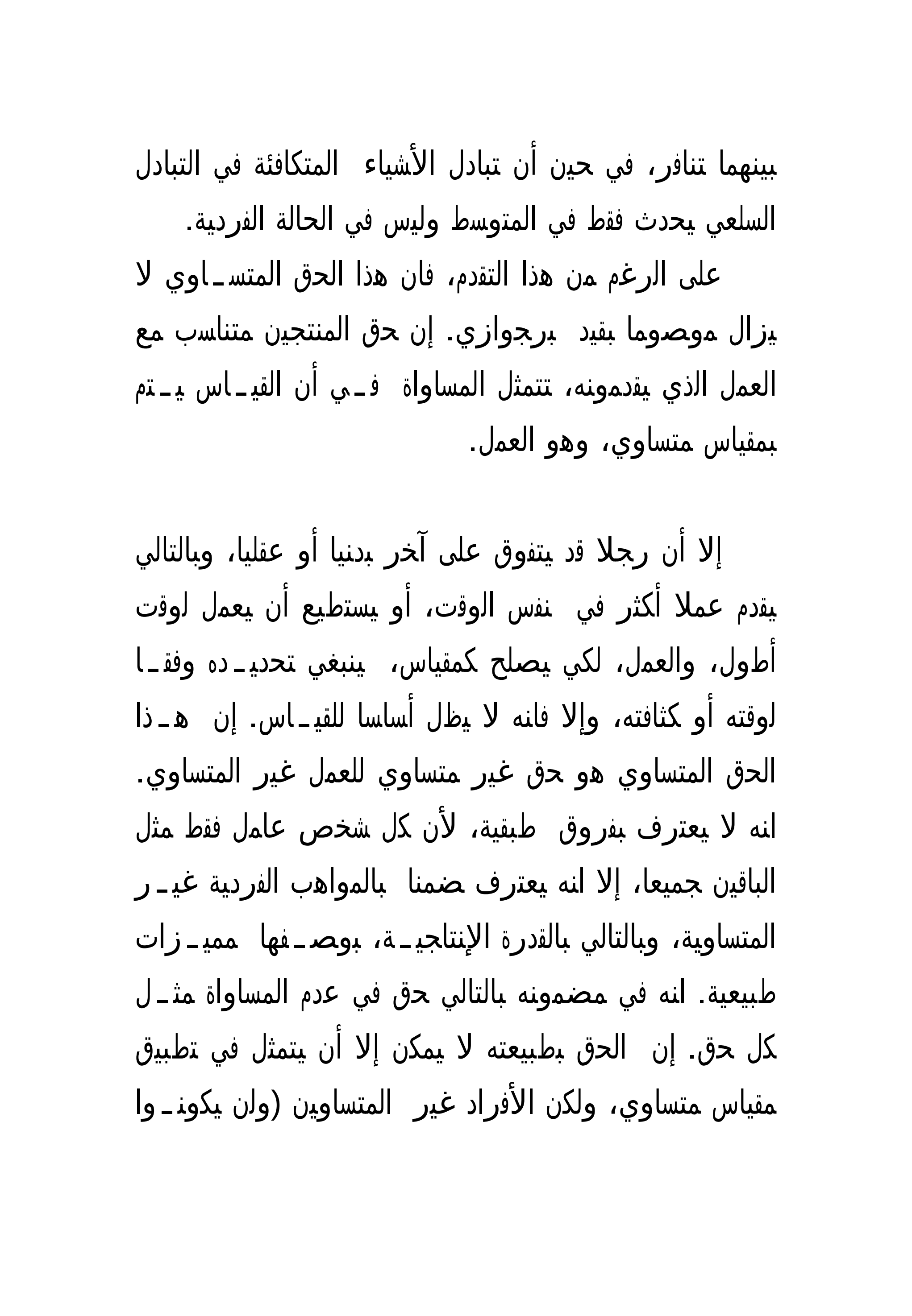
أعطى ماركس التحليل الأكثر دقـة واختصـارا لهـذه المسألة في نقده لبرنامج جوته:

ما ينبغي علينا التعامل معه هنا هو مجتمـع شـيوعي، ليس كما تطور وفقا للأساس الخاص به، وإنما كما ينبثـق من المجتمع الرأسمالي، وهو بالتالي مجتمع لا يزال مدموغا في كل جوانبه، اقتصاديا وأخلاقيا وثقافيا، بعلامـات مـيلاد المجتمع القديم الذي خرج من رحمه. ووفقا لذلك، فان المنتج الفرد يحصل من المجتمع في مقابل إنتاجه - بعـد إجـراء الخصومات (وهي خصومات لصـالح المجتمـع ككـل) - يحصل على ما أعطاه للمجتمـع بالضـبط. إن مـا أعطـاه للمجتمع هو مقدار العمل الخاص به. على سـبيل المثـال، يتكون يوم العمل الاجتماعي من مجموع سـاعات العمـل الفردية، وقت العمل الفردي الخاص بالمنتج الفرد هو ذلـك الجزء من يوم العمل الاجتماعي الذي يساهم به، أي نصيبه منه. انه يحصل على شهادة من المجتمع بأنه قـدم مقـدارا معينا من العمل (بعـد خصـم عملـه لصـالح الصـندوق الجماعي) ويحصل بهذه الشهادة من المخـزون الاجتمـاعي

لوسائل الاستهلاك ما يتكلف نفس مقدار العمل. نفس مقدار العمل الذي أعطاه بصورة معينة للمجتمع، يحصـل عليـه بصورة أخرى.

هنا، من الواضح، يسود نفس المبدأ الذي حكـم تبـادل السلع، من حيث كونه تبادلا لقيم متساوية. إلا أن المضمون والشكل قد تغيرا لأنه في ظل الظروف المتغيرة لا يمكـن لأي فرد أن يعطي سوى عمله، ولأنه من جهـة أخـرى، لا يستطيع الأفراد امتلاك أي شيء سوى وسائل الاسـتهلاك الفردية. ولكن فيما يتعلق بتوزيع وسائل الاستهلاك هذه بين المنتجين الأفراد، فان نفس المبدأ السائد في تبـادل السـلع المتكافئة يسود، إلا وهو أن مقدارا معينا مـن العمـل فـي صورة معينة تتم مبادلته بنفس مقدار العمـل فـي صـورة أخرى.

ومن هنا، فان الحق المتساوي هنا لا يزال مـن حيـث المبدأ هو الحق البرجوازي، إلا أن المبدأ والممارسة لم يعد



بينهما تنافر، في حين أن تبادل الأشياء المتكافئة في التبادل السلعي يحدث فقط في المتوسط وليس في الحالة الفردية.

على الرغم من هذا التقدم، فان هذا الحق المتسـاوي لا يزال موصوما بقيد برجوازي. إن حق المنتجين متناسب مع العمل الذي يقدمونه، تتمثل المساواة فـي أن القيـاس يـتم بمقياس متساوي، وهو العمل.

إلا أن رجلا قد يتفوق على آخر بدنيا أو عقليا، وبالتالي يقدم عملا أكثر في نفس الوقت، أو يستطيع أن يعمل لوقت أطول، والعمل، لكي يصلح كمقياس، ينبغي تحديـده وفقـا لوقته أو كثافته، وإلا فانه لا يظل أساسا للقيـاس. إن هـذا الحق المتساوي هو حق غير متساوي للعمل غير المتساوي. انه لا يعترف بفروق طبقية، لأن كل شخص عامل فقط مثل الباقين جميعا، إلا انه يعترف ضمنا بالمواهب الفردية غيـر المتساوية، وبالتالي بالقدرة الإنتاجيـة، بوصـفها مميـزات طبيعية. انه في مضمونه بالتالي حق في عدم المساواة مثـل كل حق. إن الحق بطبيعته لا يمكن إلا أن يتمثل في تطبيق مقياس متساوي، ولكن الأفراد غير المتساوين (ولن يكونـوا

أفرادا مختلفين إن لم يكونوا غير متساوين) لا يمكن قياسهم بمقياس متساوي إلا إذا تم النظر إليهم من وجهة نظر متساوية، من جانب محدد واحد فقط، فهم في الحالة الحالية مثلا ينظر إليهم فقط كعمال، ويتم تجاهل كل شيء آخر عنهم. وفضلا عن ذلك، فان من العمال من هو متزوج ومنهم من ليس متزوجا، ومنهم من لديه أبناء ومن ليس لديه أبناء، وهكذا. وبالتالي فبنفس القدرة على العمل، ومن ثم نفس النصيب في صندوق الاستهلاك الاجتماعي سيحصل أحد العمال فعليا على ما يزيد عما يحصل عليه آخر، سيكون عامل أغنى من عامل آخر، وهكذا. ولتجنب كل هذه العيوب فان الحق بدلا من أن يكون متساويا، ينبغي أن يكون غير متساوي.

إلا أن هذه العيوب لا يمكن تجنبها في المرحلة الأولى للمجتمع الشيوعي، عندما يكون الأخير قد انبثق لتوه من المجتمع الرأسمالي بعد آلام مخاض طويلة. الحق لا يمكن أن يكون أعلى من البناء الاقتصادي للمجتمع والتطور الثقافي الذي يحدده هذا البناء.

في مرحلة أعلى للمجتمع الشيوعي، بعد زوال الخضوع الاستعبادي للأفراد لتقسيم العمل ومعه التناقض بين العمـل الذهني والبدني، وبعد أن أصبح العمل ليس مجـرد وسـيلة للحياة وإنما أولى ضروريات الحياة، وبعد أن تكون القـوى الإنتاجية قد زادت هي أيضا مع التطور الشـامل للإنسـان الفرد، ومع تدفق ينابيع الثروة التعاونية بوفرة اكبر - حينئذ فقط يمكن تجاوز الأفق الضيق للحق البرجوازي ويسـتطيع المجتمع أن ينقش على راياته: من كل وفق قدراتـه ولكـل حسب حاجاته "(٧)

على الرغم من أن العمال يختلفون فيمـا بيـنهم فـي المهارة، ومن حيث حاجاتهم وحاجات عائلاتهم، الخ، فلكي يتم إعطاء كل عامل نفس مقدار العمل الذي يقدمه للمجتمع في صورة معينة، ينبغي أن تكون هناك مساواة مطلقة بـين العمال في شيء واحد: وهو ملكية وسائل الإنتاج. إن نمـو الإنتاج، وزيادة مقدار وسائل الإنتاج المملوكة للمجتمع (أي التي يملكها جميع العمال بشكل متسـاوي) سـيقلل بشـكل

متصاعد من أهمية الحقوق المتساوية في توزيع المنتجـات. إن هذا بدوره سيزيد المساواة بين أفراد الشـعب تصـاعديا، وهكذا فان الحق البرجوازي في فترة الانتقال يحمل شروط نفيه.

إن الحق البرجوازي في فترة الانتقال، في حـين انـه يقضي بحصول كل عامل على وسـائل الاسـتهلاك مـن المجتمع وفقا للعمل الذي يقدمه له، إلا انه قائم على أسـاس المساواة الاجتماعية فيما يتعلق بوسائل الإنتاج، وبالتالي فان هذا الحق سيتلاشى من تلقاء نفسه.

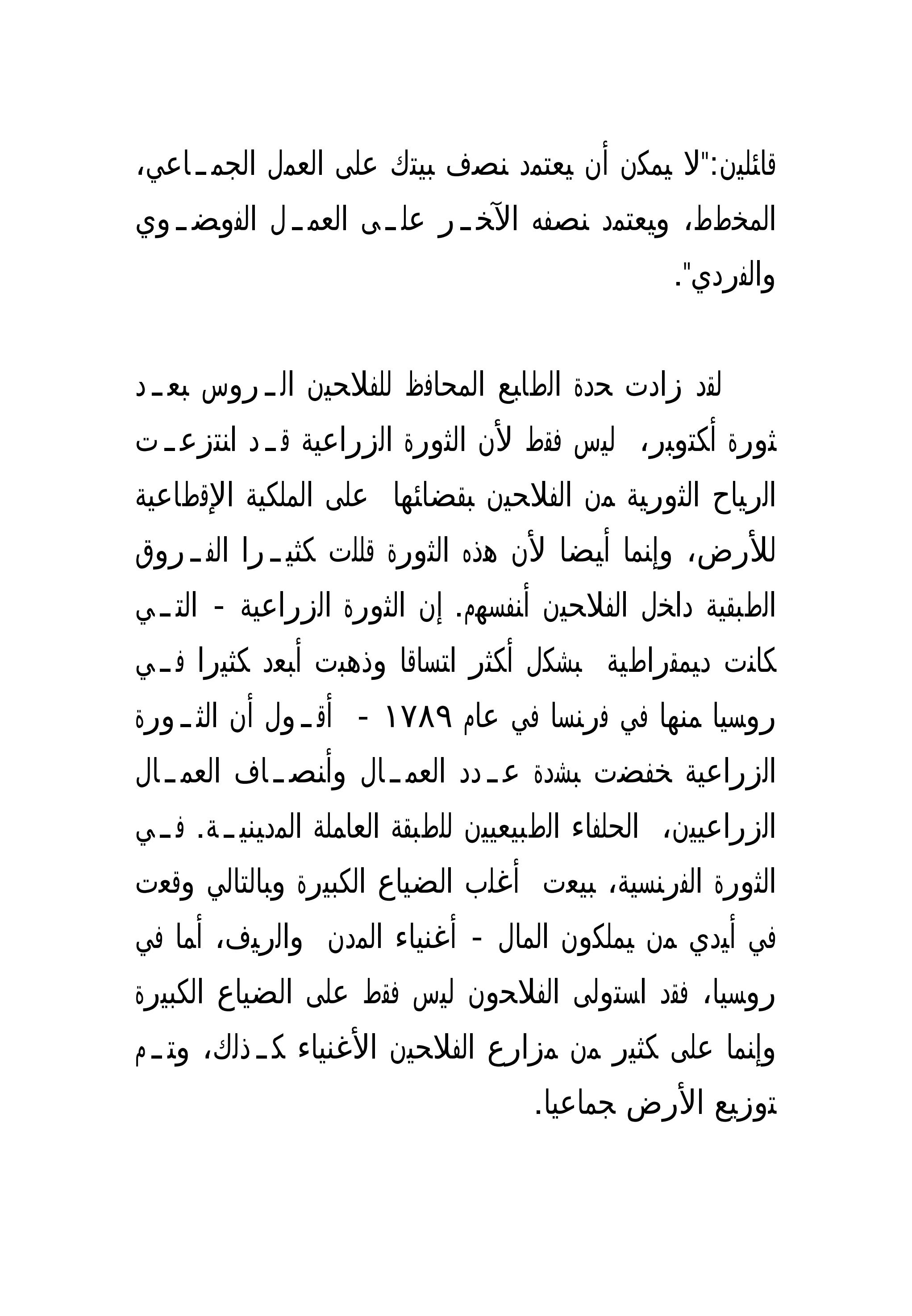
الفلاحون والعمال

كانت ثورة أكتوبر اندماج ثورتين: ثورة الطبقة العاملة الاشتراكية نتاج الرأسمالية الناضجة، وثورة الفلاحين، نتاج الصراع بين الرأسمالية الصاعدة والمؤسسـات الإقطاعيـة القديمة. مثلما هو الحال في كل الأوقات، كـان الفلاحـون مستعدين بالقدر الكافي لنزع الملكية الخاصة لكبـار مـلاك الأراضي، إلا أنهم كانوا يريدون الملكيات الخاصة الصغيرة

الخاصة بهم. في حين أنهم كانوا مستعدين للثورة ضد الإقطاع، فان هذا لم يكن يعني أنهم يحبذون الاشتراكية. يظهر التاريخ الفرنسي نفس الموقف من جانب الفلاحين الفرنسيين. بعد عام ١٧٨٩، أيدوا دائما الحكومات الرجعية ضد "التهديد الأحمر" من جانب الطبقة العاملة الباريسية. لقد كانوا هم الذين شكلوا التأييد القوي لبونابرت، وبعد ذلك لابن أخيه نابليون الثالث، ولكافينياك ولتيير. في أوروبا الغربية (باستثناء أسبانيا وإيطاليا)، حيث تم القضاء على الضياع الكبيرة، نادرا ما ترسل القرى عضوا اشتراكيا أو شيوعيا للبرلمان. ومن هنا فليس من المفاجئ إن التحالف المنتصر بين العمال والفلاحين في ثورة أكتوبر قد تلته مباشرة علاقات شديدة التوتر. فمع التغلب على الجيوش البيضاء، ومع خطر عودة كبار ملاك الأراضي، لم يبق سوى القليل جدا من ولاء الفلاحين للعمال. لقد كان من الممكن للفلاح أن يؤيد حكومة وزعت الأرض، إلا أن الأمر اختلف تماما عندما بدأت نفس الحكومة تستولي على إنتاجه لإطعام سكان المدن الجوعى. إن هذا الموقف المزدوج للفلاحين إزاء الحكومة السوفيتية قد عبر عنه عدد من

المندوبين الريفيين للمؤتمر الثاني عشر للحزب الشيوعي، في إبريل. ١٩٢٣ لقد أظهرت تقاريرهم أن الفلاحـين نظـروا للبلاشفة والشيوعيين على أنهـم أنـاس مختلفـون تمامـا، فالبلاشفة أعطوهم الأرض، أما الشيوعيون فقد فرضوا عليهم قهر الدولة. (وكان مما ساعد على سوء الفهم هـذا إن اسـم "الحزب الشيوعي" لم يعتمد استخدامه إلا في المؤتمر السابع للحزب في عام ١٩١٨).

يقف العمال الاشتراكيون إلى جانب العمل الجمـاعي، وملكية الدولة، والتخطيط الاشتراكي، أما الفلاحون، فيقفون إلى جانب الإنتاج الفردي الصـغير، والملكيـة الخاصـة، وحرية التجارة. ومن المستحيل تجنب الصراع الـدائم بـين نظامي الإنتاج هذين. "الإنتاج صغير الحجـم يـؤدي إلـى الرأسمالية والبرجوازية، وهو يفعل ذلك دوما، يوميا، كـل ساعة، على مستوى العنصـر البسـيط، وعلـى مسـتوى العناصر الأولية"(٨) إن تخلف الإنتاج الزراعـي وطابعـه الفردي يمثلان عائقا جديا أمـام نمـو الإنتـاج الصـناعي المخطط. نستطيع إعادة صياغة ما ذكره ابراهـام لنكـولن



قائلين:"لا يمكن أن يعتمد نصف بيتك على العمل الجماعي، المخطط، ويعتمد نصفه الآخر على العمل الفوضوي والفردي".

لقد زادت حدة الطابع المحافظ للفلاحين الروس بعد ثورة أكتوبر، ليس فقط لأن الثورة الزراعية قد انتزعت الرياح الثورية من الفلاحين بقضائها على الملكية الإقطاعية للأرض، وإنما أيضا لأن هذه الثورة قللت كثيرا الفروق الطبقية داخل الفلاحين أنفسهم. إن الثورة الزراعية - التي كانت ديمقراطية بشكل أكثر اتساقا وذهبت أبعد كثيرا في روسيا منها في فرنسا في عام ١٧٨٩ - أقول أن الثورة الزراعية خفضت بشدة عدد العمال وأنصاف العمال الزراعيين، الحلفاء الطبيعيين للطبقة العاملة المدينية. في الثورة الفرنسية، بيعت أغلب الضياع الكبيرة وبالتالي وقعت في أيدي من يملكون المال - أغنياء المدن والريف، أما في روسيا، فقد استولى الفلاحون ليس فقط على الضياع الكبيرة وإنما على كثير من مزارع الفلاحين الأغنياء كذلك، وتم توزيع الأرض جماعيا.

من الصعوبة بمكان تطبيق أساليب الإنتاج الاجتماعيـة على الزراعة. فالزراعة، على العكس من الصناعة، حتـى في أكثر البلاد تقدما، تقوم أساسا علـى وحـدات الإنتـاج صغيرة الحجم. تشغل كثير من الوحدات الصـناعية مئـات الآلاف من العمال ولكن حتى في الولايات المتحدة، تسـود المزرعة الصغيرة. هكذا، فان نسـبة ٧٧% مـن العمـل الزراعي في الولايات المتحدة في عام ١٩٤٤ كـان عمـلا عائليا.(٩)

إن حقيقة أن بقاء المزرعة الصغيرة قد يعود في حالات كثير إلى أن المزارع الصـغير - الـذي يمثـل العامـل والرأسمالي ومالك الأرض مجتمعين -مستعد للعمل بجديـة كبيرة- بجدية أكثر من العامـل الصـناعي- متخليـا عـن الإيجار والربح، وحاصلا رغم ذلك على دخل يقل عن دخل العامل المديني، لا تتصل بما نحاول إثباته هنا.

العامل الحاسم هو أن التفوق التقني للإنتاج كبير الحجم على الإنتاج صغير الحجم أقل في الزراعة منه في الصناعة بما لا يقارن. بل إن هذا ينطبق على الزراعـة المختلطـة المكثفة اكثر منه على إنتاج الحبوب. (وبالمناسبة، ينبغي أن لا ننسى أنه كلما زاد السكان في المـدن وارتفـع مسـتوى المعيشة، كلما انخفضت أهمية إنتـاج الحبـوب بالمقارنـة بالزراعة المكثفة - إنتاج اللـبن والخضـراوات واللحـوم وهكذا.) في بلاد كثيرة، جاءت المزارع الكبيرة للوجود ليس كنتيجة للتغلب على صغار المزارعين من خـلال المنافسـة الحرة وإنما كنتيجة لعوامل غير اقتصادية - مثل تطويـق الأراضي أو كبقايا للضياع الإقطاعية وما إلى ذلك.

كان رأي إنجلز حول الموقف الذي ينبغي اتخـاذه إزاء الفلاحين بعد الثورة الاشتراكية كما يلي:

من الواضح بالنسبة لنا انه عندما تصبح سلطة الدولـة في أيدينا لن يخطر ببالنا أن ننتزع ملكية الفلاحين الصـغار بالعنف (بتعويض أو بغير تعويض سـيان)... إن مهمتنـا تجاه الفلاحين الصغار تقوم قبل كـل شـيء علـى توجيـه

إنتاجهم صغير الحجم وملكياتهم الخاصة في الاتجاه التعاوني، لا بواسطة العنف ، بل عن طريق المثل وتقـديم مسـاعدة المجتمع لهذا الغرض. ومن المؤكد أنه سيكون لدينا من ذاك ما يكفي من الوسائل لكي نبـين للفـلاح الصـغير المنـافع المرتبطة بمثل هذا التحول.

إننا نقف بحزم إلى جانب الفلاح الصغير: سنبذل جهدنا في نطاق الممكن لكي نجعل أرضه أكثر احتمـالا ولكـي نسهل عليه الانتقال إلى التعاونية إذا ما أقـدم علـى هـذه الخطوة. وإذا كان لا يستطيع أن يتخذ مثل هذا القرار بعـد، فسوف نعطيه وقتا كافيا للتفكير في الأمر، وهو في أرضـه الصغيرة."(١٠)

لقد كان من المعتقد أن الأمر يحتاج لأجيال لكي يقـرر فلاحوا أوروبا الغربية والوسطى طوعا أن ينضموا للمزارع التعاونية. ومن البديهي انه في بلد تعمل الغالبية العظمى من السكان فيه في الزراعة وحيث الصناعة أقل قدرة على تلبية حاجات الفلاحين وبالتالي جذبهم للإنتاج الجماعي كمـا فـي روسيا في عام ١٩١٧ - فـان العوائـق أمـام الانخـراط

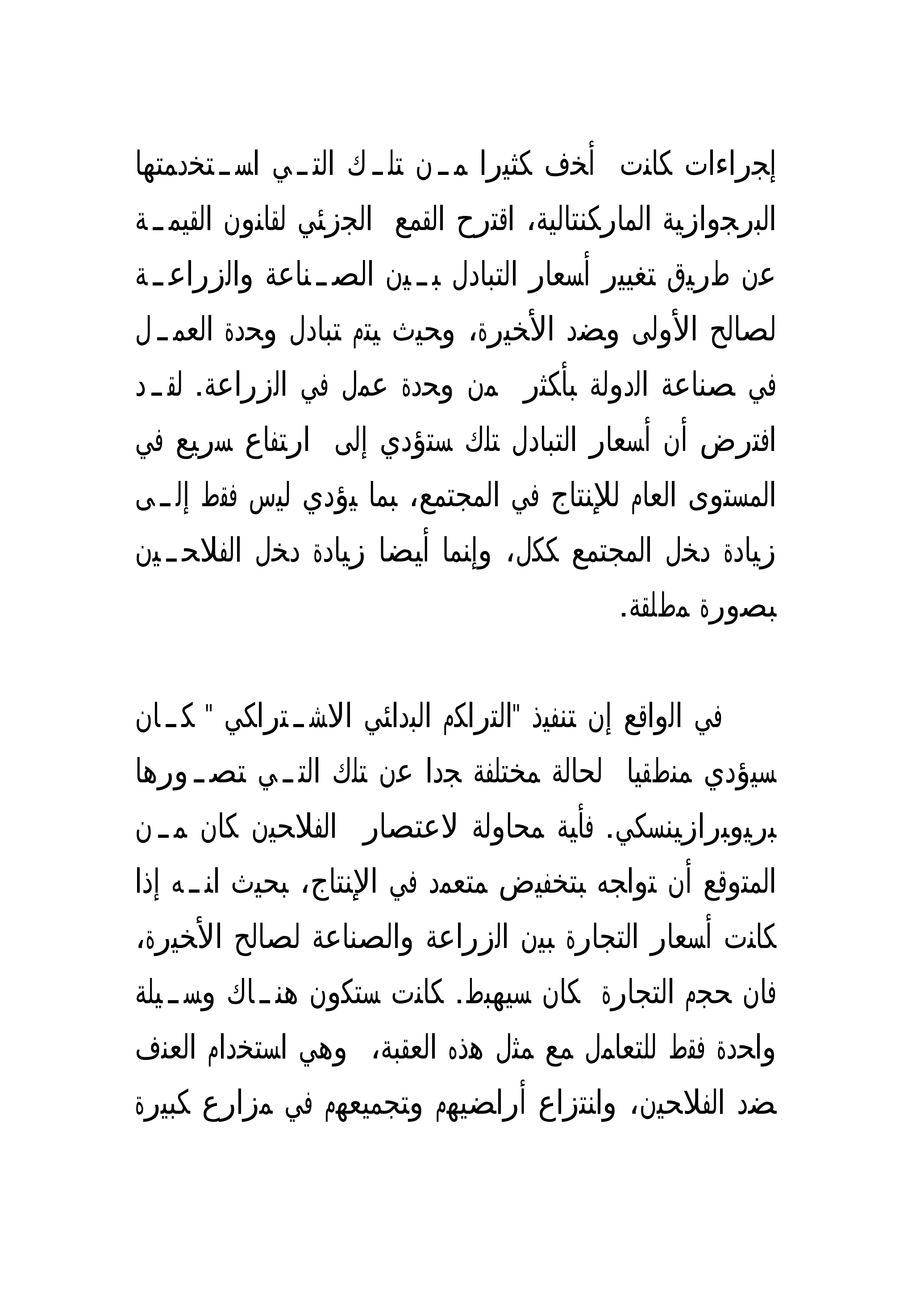
الطوعي للفلاحين في تعاونيات المنتجين تكـون أكبـر. إن التعاون الطوعي يتطلب زراعة عالية الميكنة وأسعار جيـدة للمنتجات الزراعية، مدفوعة بواسطة الدولة، وإمـداد وفيـر بالسلع الصناعية الرخيصة للفلاحين، وضرائب منخفضـة جدا عليهم، باختصار، وفرة عامة.

بعد الثورة مباشرة، أصبح مـن الواضـح لعـدد مـن المنظـرين البلاشـفة -وخاصـة للاقتصـادي افيجينـي بريوبرازينسكي- أن الفائض المنتج في الصناعة لن يكـون كافيا بذاته لتراكم رأس المـال، خاصـة أنـه منـذ لحظـة انتصارها.. لا تستطيع الطبقة العاملة أن تتعامل مع عملهـا وصحتها وظروف عملها بنفس طريقة الرأسمالي. إن هـذا عائق حاسم أمام سرعة إيقاع التراكم الاشتراكي، وهو عائق لـم تعرفـه الصـناعة الرأسـمالية فـي الفتـرة الأولـى لتطورها.(١١) في مواجهة "التـراكم الاشـتراكي" (الـذي يعرف بأنه إضافة إلى وسائل الإنتاج القائمة كنتيجة للنـاتج الفائض المتحقق في الاقتصـاد الاشـتراكي ذاتـه) اقتـرح

بريوبرازينسكي التراكم الاشتراكي البـدائي* (١٢) الـذي عرفه بأنه "مراكمة الموارد المادية التي يتم الحصول عليها أساسا من مصادر تقع خارج النظـام الاقتصـادي الخـاص بالدولة في يد الدولة ". "في بلد زراعي متخلف، سيلعب هذا التراكم بالضرورة دورا ضخما. التراكم البدائي سيسود أثناء فترة التصنيع... علينا إذا أن نصف هذه المرحلة بأجمعهـا بأنها فترة التراكم الاشتراكي البـدائي أو التحضـيري"(١٣) هذا " المصدر الواقع خارج النظـام الاقتصـادي الخـاص بالدولة" كان الزراعة. فمثلما أنه خلال الفترة الماركنتيليـة في أوروبا الغربية، جمع الرأسـماليون - التجـار الثـروة بالاستغلال الاستعماري فان الصناعة الاشتراكية ستعتمد على (المسـتعمرات) الداخليـة (وهـذا تعبيـر عارضـه بريوبرازينسكي بشدة)، وهي الزراعة الفردية الصغيرة. لم يدعو بريوبرازينسكي إلى إتباع التجار الماركنتـايليين فـي استخدام العنف ضد الفلاحين أو إلى رفع أي طبقة - في هذه الحالة الطبقة العاملة - إلى موضع طبقة مستغلة. لقد اقترح

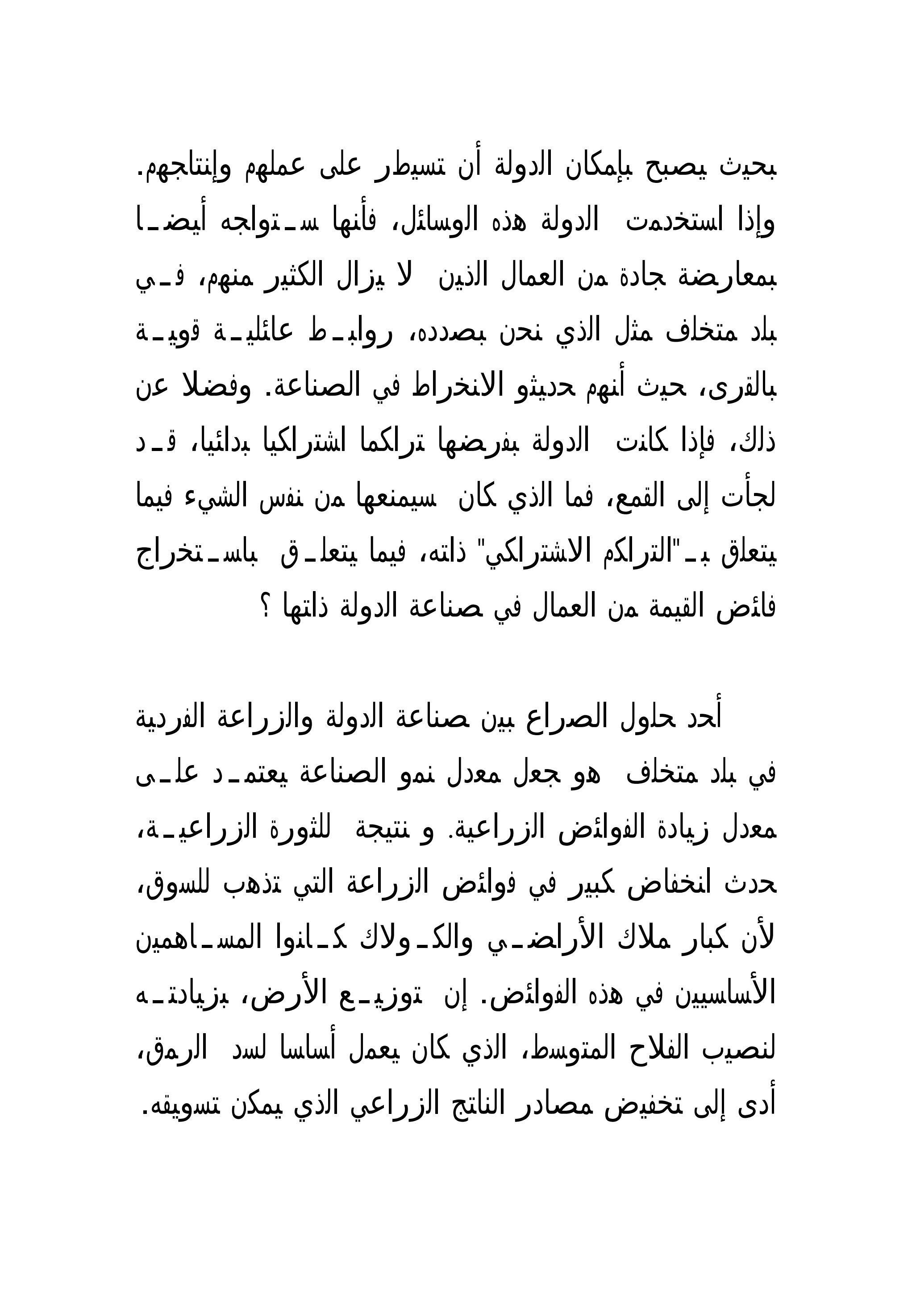
---

* أول من استخدم هذا المقترح ف. م. سميرنوف



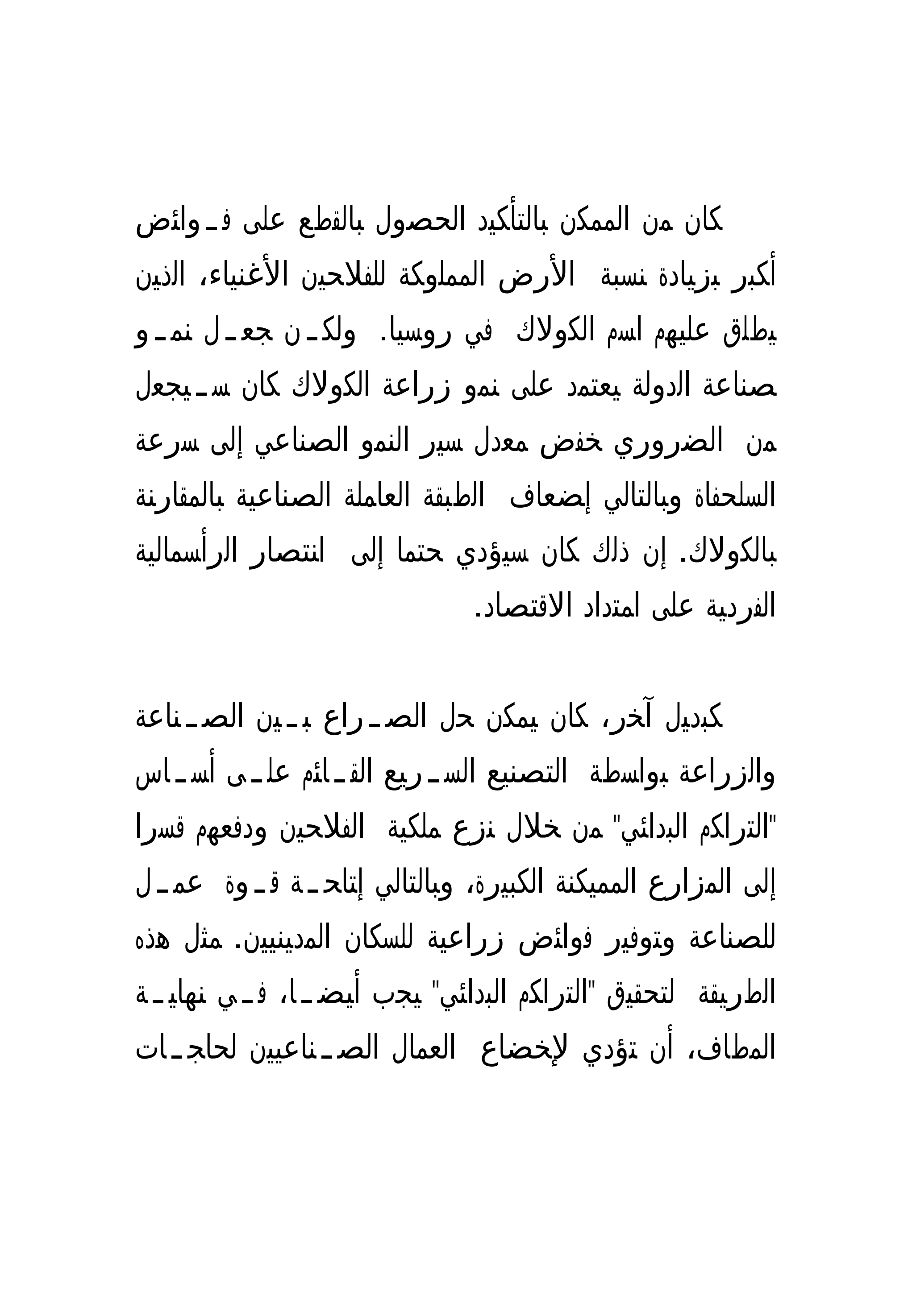
إجراءات كانت أخف كثيرا من تلك التي استخدمتها البرجوازية الماركنتالية، اقترح القمع الجزئي لقانون القيمة عن طريق تغيير أسعار التبادل بين الصناعة والزراعة لصالح الأولى وضد الأخيرة، وحيث يتم تبادل وحدة العمل في صناعة الدولة بأكثر من وحدة عمل في الزراعة. لقد افترض أن أسعار التبادل تلك ستؤدي إلى ارتفاع سريع في المستوى العام للإنتاج في المجتمع، بما يؤدي ليس فقط إلى زيادة دخل المجتمع ككل، وإنما أيضا زيادة دخل الفلاحين بصورة مطلقة.

في الواقع إن تنفيذ "التراكم البدائي الاشتراكي " كان سيؤدي منطقيا لحالة مختلفة جدا عن تلك التي تصورها بريوبرازينسكي. فأية محاولة لاعتصار الفلاحين كان من المتوقع أن تواجه بتخفيض متعمد في الإنتاج، بحيث انه إذا كانت أسعار التجارة بين الزراعة والصناعة لصالح الأخيرة، فان حجم التجارة كان سيهبط. كانت ستكون هناك وسيلة واحدة فقط للتعامل مع مثل هذه العقبة، وهي استخدام العنف ضد الفلاحين، وانتزاع أراضيهم وتجميعهم في مزارع كبيرة



بحيث يصبح بإمكان الدولة أن تسيطر على عملهم وإنتاجهم. وإذا استخدمت الدولة هذه الوسائل، فأنها ستواجه أيضا بمعارضة جادة من العمال الذين لا يزال الكثير منهم، في بلد متخلف مثل الذي نحن بصدده، روابط عائلية قوية بالقرى، حيث أنهم حديثو الانخراط في الصناعة. وفضلا عن ذلك، فإذا كانت الدولة بفرضها تراكما اشتراكيا بدائيا، قد لجأت إلى القمع، فما الذي كان سيمنعها من نفس الشيء فيما يتعلق بـ"التراكم الاشتراكي" ذاته، فيما يتعلق باستخراج فائض القيمة من العمال في صناعة الدولة ذاتها ؟

أحد حلول الصراع بين صناعة الدولة والزراعة الفردية في بلد متخلف هو جعل معدل نمو الصناعة يعتمد على معدل زيادة الفوائض الزراعية. و نتيجة للثورة الزراعية، حدث انخفاض كبير في فوائض الزراعة التي تذهب للسوق، لأن كبار ملاك الأراضي والكولاك كانوا المساهمين الأساسيين في هذه الفوائض. إن توزيع الأرض، بزيادته لنصيب الفلاح المتوسط، الذي كان يعمل أساسا لسد الرمق، أدى إلى تخفيض مصادر الناتج الزراعي الذي يمكن تسويقه.



كان من الممكن بالتأكيد الحصول بالقطع على فـوائض أكبر بزيادة نسبة الأرض المملوكة للفلاحين الأغنياء، الذين يطلق عليهم اسم الكولاك في روسيا. ولكـن جعـل نمـو صناعة الدولة يعتمد على نمو زراعة الكولاك كان سـيجعل من الضروري خفض معدل سير النمو الصناعي إلى سرعة السلحفاة وبالتالي إضعاف الطبقة العاملة الصناعية بالمقارنة بالكولاك. إن ذلك كان سيؤدي حتما إلى انتصار الرأسمالية الفردية على امتداد الاقتصاد.

كبديل آخر، كان يمكن حل الصـراع بـين الصـناعة والزراعة بواسطة التصنيع السـريع القـائم علـى أسـاس "التراكم البدائي" من خلال نزع ملكية الفلاحين ودفعهم قسرا إلى المزارع المميكنة الكبيرة، وبالتالي إتاحـة قـوة عمـل للصناعة وتوفير فوائض زراعية للسكان المدينيين. مثل هذه الطريقة لتحقيق "التراكم البدائي" يجب أيضـا، فـي نهايـة المطاف، أن تؤدي لإخضاع العمال الصـناعيين لحاجـات

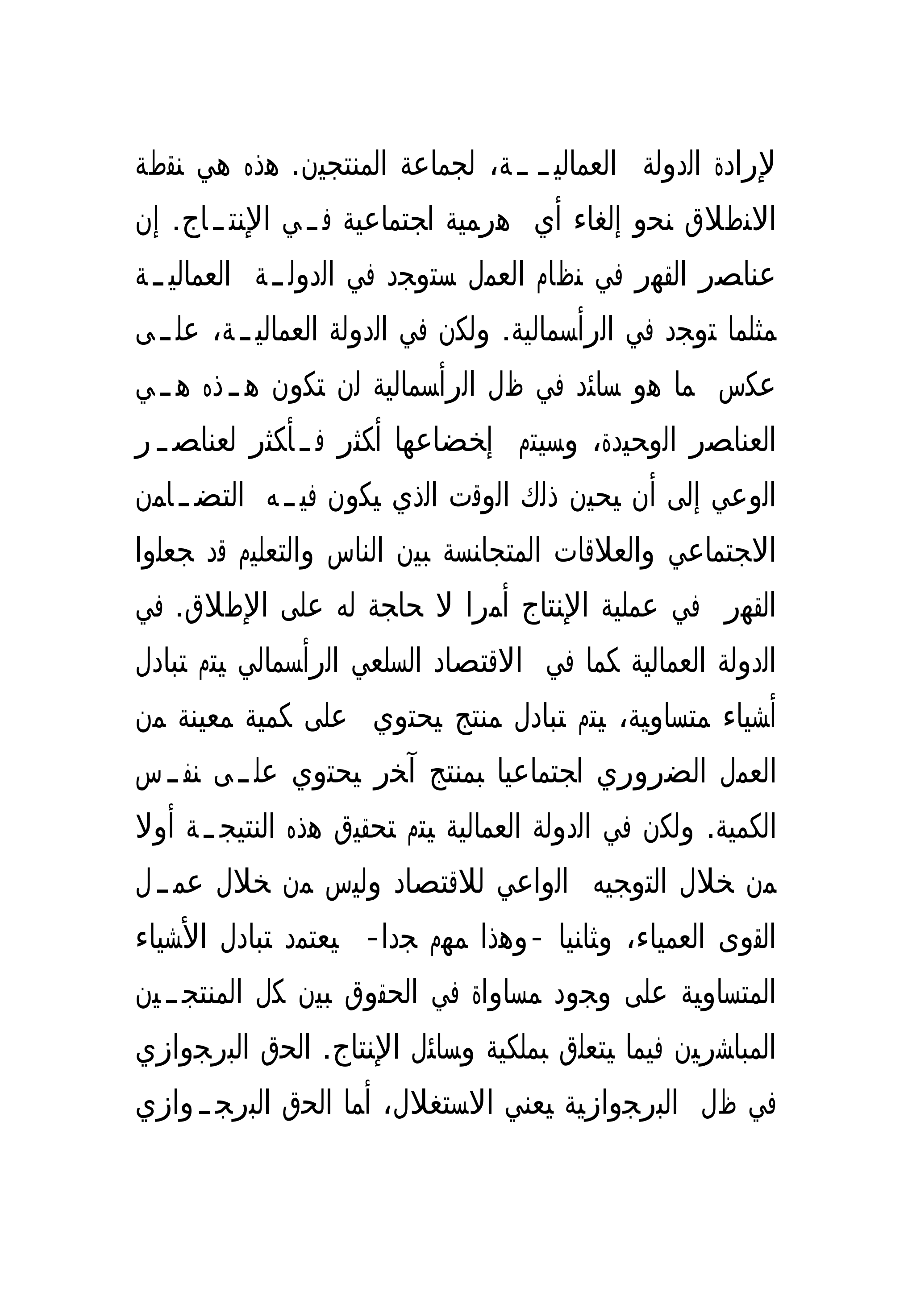
تراكم رأس المال. انه طريق انغمـار الإنتـاج الزراعـي الفردي في اقتصاد رأسمالية دولة.

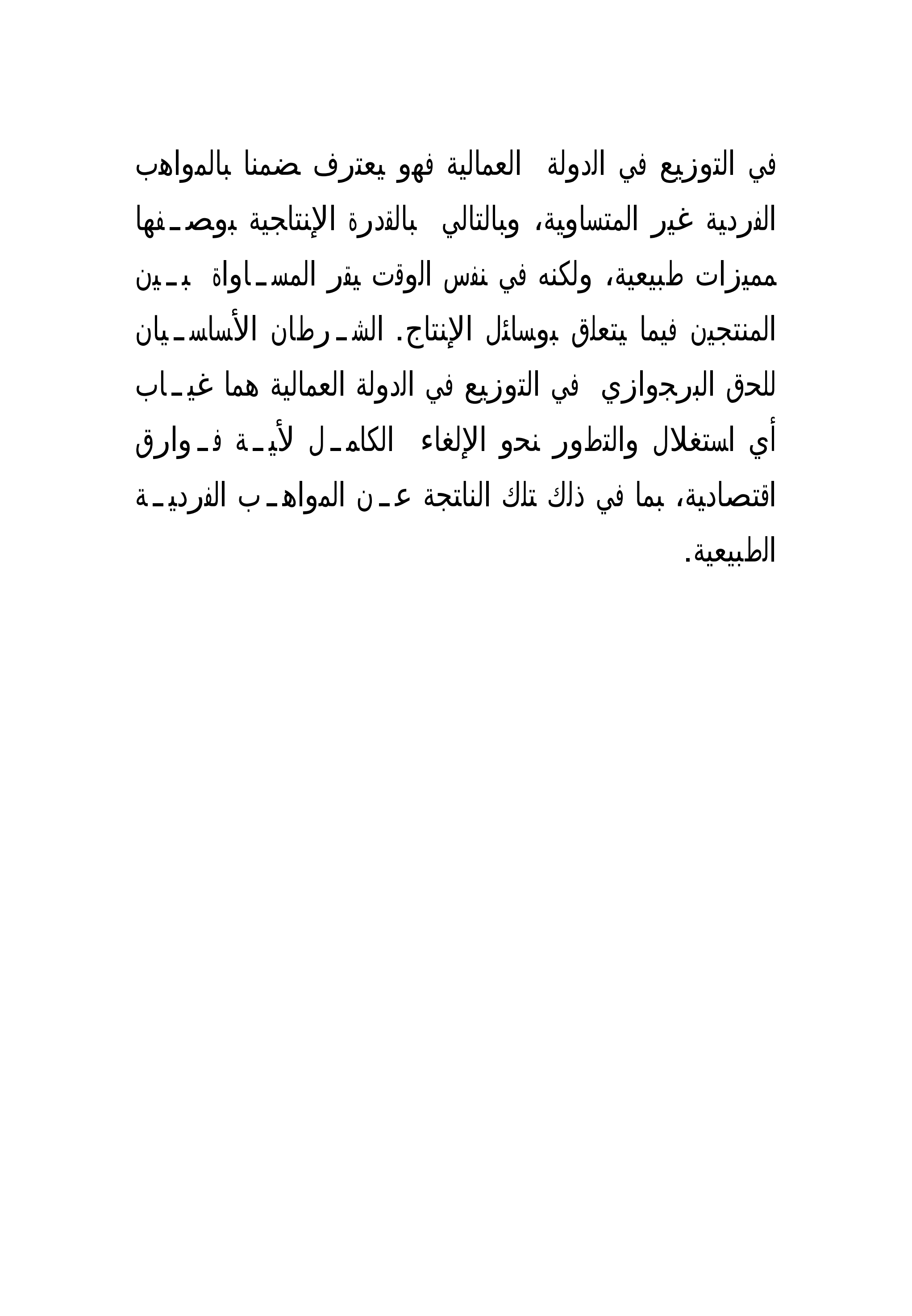
في كلا الحالين، سيكون من المضحك توقـع ازدهـار الديمقراطية الاشتراكية. فعلى العكس، في الحالة الأولـى، يتعين بالضرورة أن تتعرض الدولة لضـغط متزايـد مـن الكولاك وبالتالي تصبح منفصلة عن العمال أكثـر فـأكثر. وفي الحالة الثانية لابد أن تصبح الدولـة مطلقـة القـدرة، ويستتبع ذلك أن يصبح مسئولو الدولـة اتـوقراطيين فـي علاقتهم بالعمال والفلاحين جميعا.

هاتان الطريقتان للتعامل مع المشكلة قد جربتا بالفعـل، الأولى أثناء فترة (السياسة الاقتصادية الجديـدة - النيـب) ١٩٢١ - ١٩٢٨ والثانية مع الخطط الخمسية.

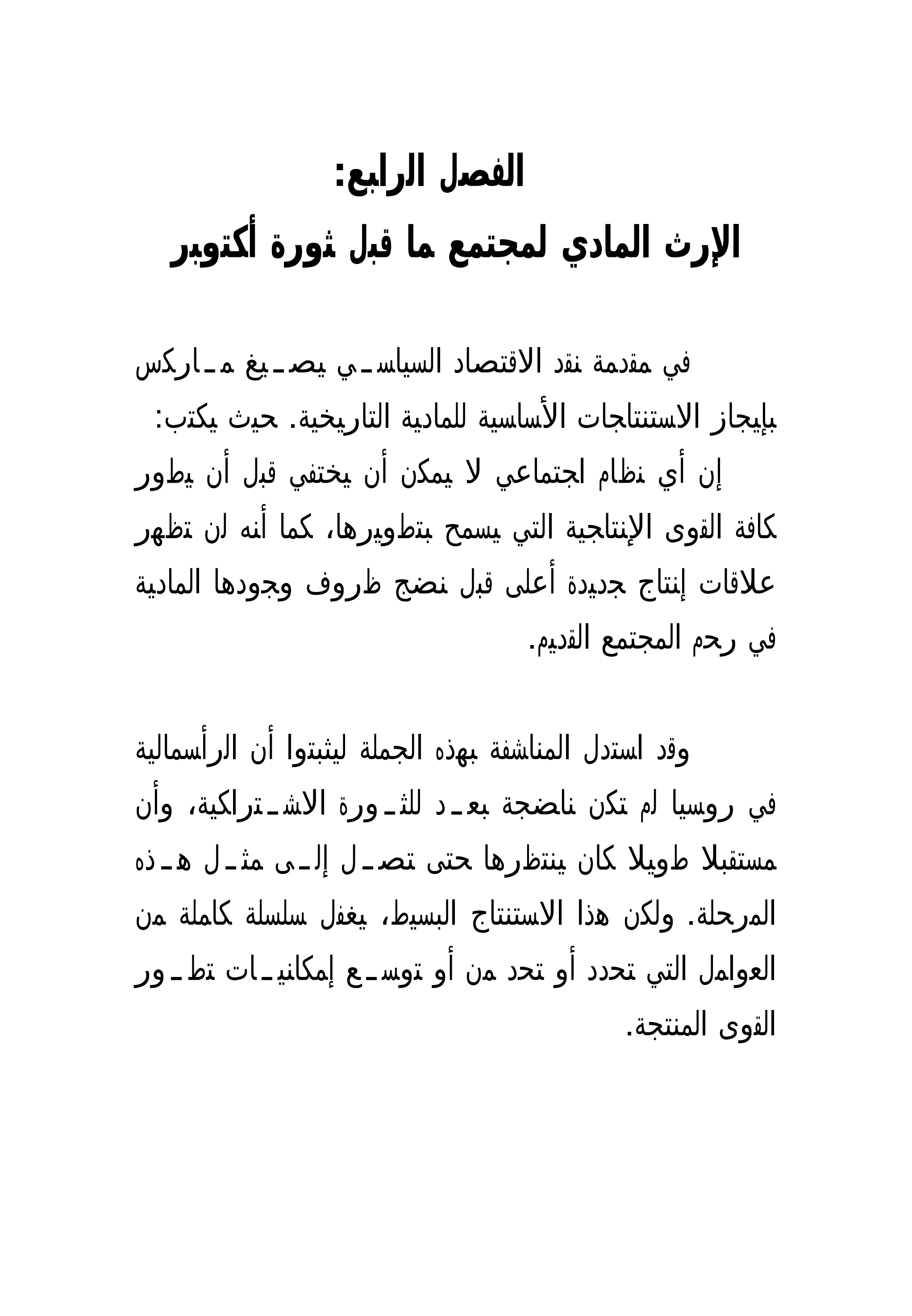
ختامـا

إن اقتصاد الدولة العمالية والاقتصاد الرأسمالي بينهمـا خصائص مشتركة كثيرة. الدولة العمالية - وهـي مرحلـة انتقالية بين الرأسمالية والشيوعية -تتضمن حتمـا بعـض سمات المجتمع الذي تنشأ على أنقاضـه وبعـض نويـات مجتمع المستقبل. وهذه العناصر، رغـم تنافرهـا، إلا أنهـا مرتبطة ببعضها البعض في فترة الانتقال، حيـث تخضـع الأولى للأخيرة، يخضع الماضي للمستقبل. يجمع بين الدولة العمالية والرأسمالية تقسيم العمل وبصفة رئيسية الفصل بين العمل الذهني واليدوي. أما السمة التي تميز إحـداهما عـن الأخرى فهي وجود أو عدم وجود السيطرة العماليـة علـى الإنتاج. تشكل السيطرة العمالية الجسر "وان يكـن جسـرا ضيقا" الذي يؤدي إلى إلغاء الانفصال بين العمـل اليـدوي والذهني والذي سوف يتحقق بالكامل مـع إقامـة المجتمـع الشيوعي. كما يجمع بين الدولة العمالية والرأسمالية، حقيقة أن التقنيين يشكلون سلطة فوق العمال (وان لم تكن سـلطة في الجوهر في الدولة العمالية). أما السمة المميزة فتتمثل في أنه في الدولة العمالية لا يخضع التقنيون لرأس المال، وإنما


لإرادة الدولة العماليـ ـة، لجماعة المنتجين. هذه هي نقطة الانطلاق نحو إلغاء أي هرمية اجتماعية فـي الإنتـاج. إن عناصر القهر في نظام العمل ستوجد في الدولـة العماليـة مثلما توجد في الرأسمالية. ولكن في الدولة العماليـة، علـى عكس ما هو سائد في ظل الرأسمالية لن تكون هـذه هـي العناصر الوحيدة، وسيتم إخضاعها أكثر فـأكثر لعناصـر الوعي إلى أن يحين ذلك الوقت الذي يكون فيـه التضـامن الاجتماعي والعلاقات المتجانسة بين الناس والتعليم قد جعلوا القهر في عملية الإنتاج أمرا لا حاجة له على الإطلاق. في الدولة العمالية كما في الاقتصاد السلعي الرأسمالي يتم تبادل أشياء متساوية، يتم تبادل منتج يحتوي على كمية معينة من العمل الضروري اجتماعيا بمنتج آخر يحتوي علـى نفـس الكمية. ولكن في الدولة العمالية يتم تحقيق هذه النتيجـة أولا من خلال التوجيه الواعي للاقتصاد وليس من خلال عمـل القوى العمياء، وثانيا -وهذا مهم جدا- يعتمد تبادل الأشياء المتساوية على وجود مساواة في الحقوق بين كل المنتجـين المباشرين فيما يتعلق بملكية وسائل الإنتاج. الحق البرجوازي في ظل البرجوازية يعني الاستغلال، أما الحق البرجـوازي



في التوزيع في الدولة العمالية فهو يعترف ضمنا بالمواهب الفردية غير المتساوية، وبالتالي بالقدرة الإنتاجية بوصفها مميزات طبيعية، ولكنه في نفس الوقت يقر المساواة بين المنتجين فيما يتعلق بوسائل الإنتاج. الشرطان الأساسيان للحق البرجوازي في التوزيع في الدولة العمالية هما غياب أي استغلال والتطور نحو الإلغاء الكامل لأية فوارق اقتصادية، بما في ذلك تلك الناتجة عن المواهب الفردية الطبيعية.



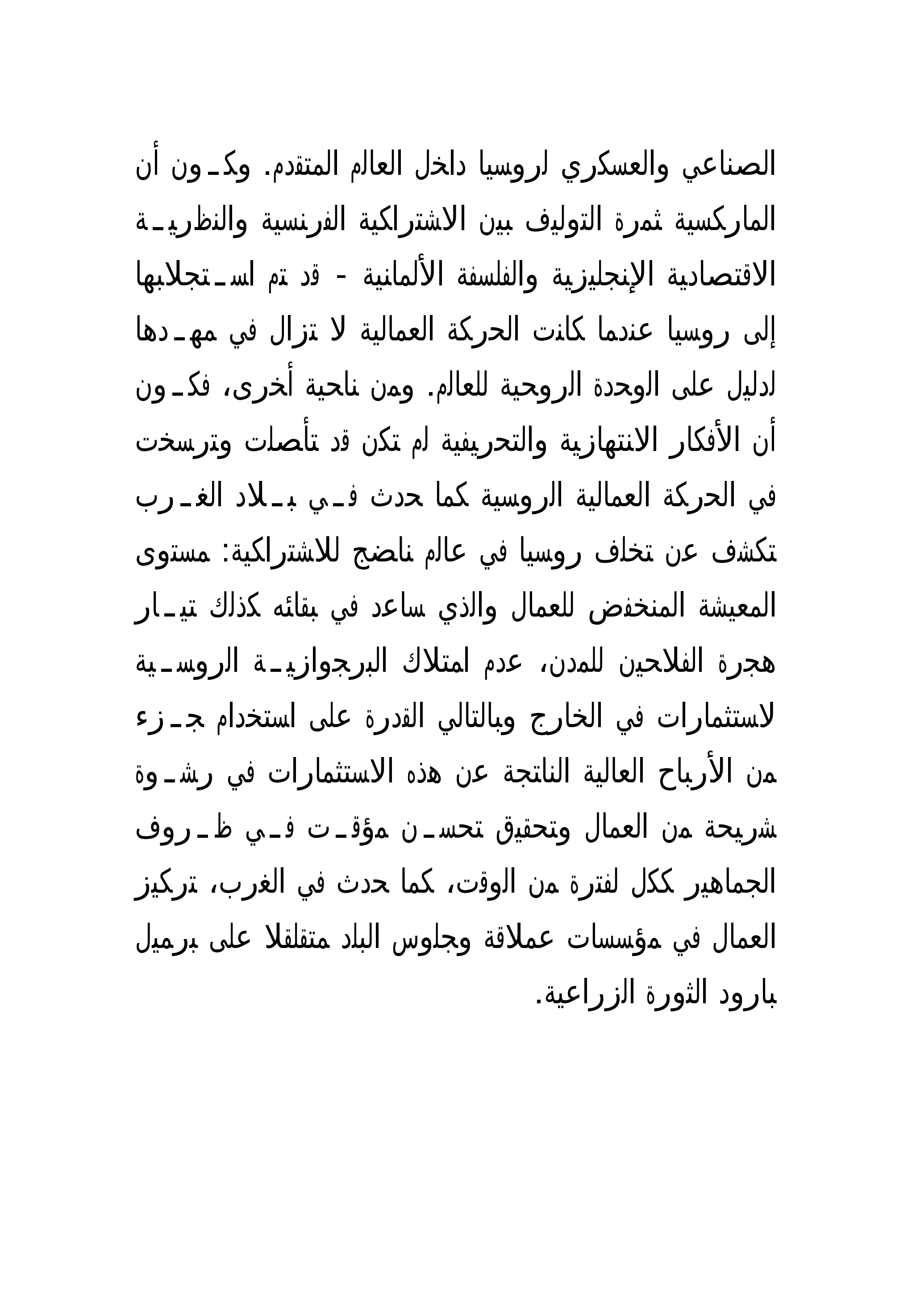
الفصل الرابع:
الإرث المادي لمجتمع ما قبل ثورة أكتوبر

في مقدمة نقد الاقتصاد السياسي يصيغ ماركس بإيجاز الاستنتاجات الأساسية للمادية التاريخية. حيث يكتب:

إن أي نظام اجتماعي لا يمكن أن يختفي قبل أن يطور كافة القوى الإنتاجية التي يسمح بتطويرها، كما أنه لن تظهر علاقات إنتاج جديدة أعلى قبل نضج ظروف وجودها المادية في رحم المجتمع القديم.

وقد استدل المناشفة بهذه الجملة ليثبتوا أن الرأسمالية في روسيا لم تكن ناضجة بعد للثورة الاشتراكية، وأن مستقبلا طويلا كان ينتظرها حتى تصل إلى مثل هذه المرحلة. ولكن هذا الاستنتاج البسيط، يغفل سلسلة كاملة من العوامل التي تحدد أو تحد من أو توسع إمكانيات تطور القوى المنتجة.

إن ما حدد التطور في روسيا القيصرية كان - مـن ناحية - علاقات القوى بين الطبقات داخل روسـيا نفسـها، ومن ناحية أخرى تبعية روسيا للرأسمالية العالميـة. فهـذان العاملان يرتبطان ببعضهما البعض جدليا. فبـدون الإقـرار بوحدة العالم، لا يمكن تفسير التطور اللامتكافيء والمركـب للبلاد المختلفة: لماذا كان على الصراع الطبقـي أن يتخـذ الشكل الأكثر عمقا والأكثر حدة في بلد متخلـف كروسـيا. وكيف أن البروليتاريا الروسية في ظـل القيصـرية كانـت مركزة في مؤسسات عملاقة بقدر أكبر من حتى بروليتاريـة الولايات المتحدة الأمريكية. إن هذه الظـواهر تـدل علـى المستوى العالي للإنتاج الاجتماعي الذي وصل إليه الاقتصاد العالمي، ونضج العالم لإحلال علاقات الإنتـاج الاشـتراكية محل تلك الرأسمالية. إن الحرب العالمية الأولى التي عجلت بسقوط القيصرية لم تكن دليلا على المستوى المتقدم للقـوى الإنتاجية في كل من البلاد المتحاربة، ولكنهـا أظهـرت أن الظروف المادية كانت ناضجة للثورة الاشتراكية على النطاق العالمي. كذلك فان سلسلة الهزائم العسـكرية التـي كبـدت الجيش الروسي خسائر فادحة، قد أوضحت بجلاء التخلـف



الصناعي والعسكري لروسيا داخل العالم المتقدم. وكـون أن الماركسية ثمرة التوليف بين الاشتراكية الفرنسية والنظريـة الاقتصادية الإنجليزية والفلسفة الألمانية - قد تم اسـتجلابها إلى روسيا عندما كانت الحركة العمالية لا تزال في مهـدها لدليل على الوحدة الروحية للعالم. ومن ناحية أخرى، فكـون أن الأفكار الانتهازية والتحريفية لم تكن قد تأصلت وترسخت في الحركة العمالية الروسية كما حدث فـي بـلاد الغـرب تكشف عن تخلف روسيا في عالم ناضج للاشتراكية: مستوى المعيشة المنخفض للعمال والذي ساعد في بقائه كذلك تيـار هجرة الفلاحين للمدن، عدم امتلاك البرجوازيـة الروسـية لاستثمارات في الخارج وبالتالي القدرة على استخدام جـزء من الأرباح العالية الناتجة عن هذه الاستثمارات في رشـوة شريحة من العمال وتحقيق تحسـن مؤقـت فـي ظـروف الجماهير ككل لفترة من الوقت، كما حدث في الغرب، تركيز العمال في مؤسسات عملاقة وجلوس البلد متقلقلا على برميل بارود الثورة الزراعية.

كون أن القوى الإنتاجية تتطور داخل إطار العلاقات الاجتماعية الوطنية والعالمية، وليس في فراغ، كما يتصـور المناشفة، قد أبطل تماما حلمهم بإمكانيات التطـور الهائلـة المفتوحة أمام الرأسـمالية الروسـية. فعلـى العكـس مـن اعتقادهم، كان استمرار وجود الرأسمالية الروسـية داخـل العلاقات الوطنية والعالمية القائمة آنذاك كان سيحافظ علـى إيقاع الإقطاع. لقد كان سيوقع البلد في حـروب كـان مـن الجائز جدا أن تحول روسيا المتخلفة إلى مستعمرة أو شـبه مستعمرة للقوى الغربية. كان هذا سيعني أن تطور الأقليـات الوطنية التي كونت نصف سكان روسيا، كان سيبقى معرقلا.

الاقتـ ـباس السابق من نقد الاقتصاد السياسي ينطبق على النظام العالمي، وليس على بلد منعزل. ومجرد قيام أول ثورة بروليتارية في بلد متخلف يؤكد هذا، انه أفضل شـاهد على نضج العالم للثورة الاشتراكية.

من بين الأسباب الرئيسية للأزمة المستعصـية فـي العالم الحديث هو أنه، مع التقسيم العالمي للعمل، أصـبحت

الحدود الوطنية إطارا ضيقا جدا لتطور القـوى الإنتاجيـة. بالنسبة لبلاد مثل روسيا، فان وجود الحدود الوطنية لا يضـع فقط عقبات جدية في طريق الحصـول علـى المسـاعدات المادية من البلاد الصناعية الأكثر تقدما، وإنما يفرض أيضا العبء الثقيل لسباق التسلح مع الدول الوطنية الأخرى. حتى وفاة لينين، لم يشر أحد في الحزب البلشفي إلـى أن روسـيا تستطيع أن تبني الاشتراكية بجهودها الذاتية. لقد أكد لينـين نفسه مرارا وتكرارا على العكس. "الثورة الروسـية" كتـب يقول في ٤ يونيو ١٩١٨ - "لا ترجـع للمزايـا الخاصـة للبروليتاريا الروسية، وإنما لمسار الأحداث التاريخية، وقـد وضعت هذه البروليتاريا مؤقتا في موضـع القيـادة بـإرادة التاريخ، وأصبحت لبعض الوقت طليعة الثورة العالمية" (١)

"لقد راهنا دائما على ثورة عالمية وكان هذا موقفـا سليما تماما، لقد أكدنا دائما... أنه من المستحيل إنجاز عمـل مثل الثورة الاشتراكية في بلد واحد"*

حتى بعد وفاة لينين فان ستالين الذي طرح فيما بعـد فكرة "الاشتراكية في بلد واحد" كان قد قال: "ولكـن إسـقاط سلطة البرجوازية وإقامة سلطة البروليتارية في بلد واحـد لا يضمن بعد الانتصار الكامل للاشتراكية. فالمهمة الرئيسـية، وهى تنظيم الإنتاج الاشتراكي، تبقى في انتظار الإنجاز. هل ننجح ونضمن الانتصار الحاسم للاشتراكية في بلـد واحـد بدون الجهود المجتمعة البروليتاري عدة بلاد متقدمة ؟ بالقطع لا. إن جهود بلد واحد تكفي لإسقاط البرجوازية. هذا هو ما يثبته تاريخ ثورتنا. ولكن مـن أجـل الانتصـار الحاسـم

---

* ٦ نوفمبر١٩٢٠، لينين، الأعمال (بالروسية) الطبعة الثالثـة، الجزء٢٥، ص ٤٧٣ - ٤٧٤ "التشديد من عندي، هذه الكلمات محذوفة من الطبعة الرابعة للأعمال الكاملة للينين (بالروسية). أنظر الجزء ٣١ ص ٣٧٠. "

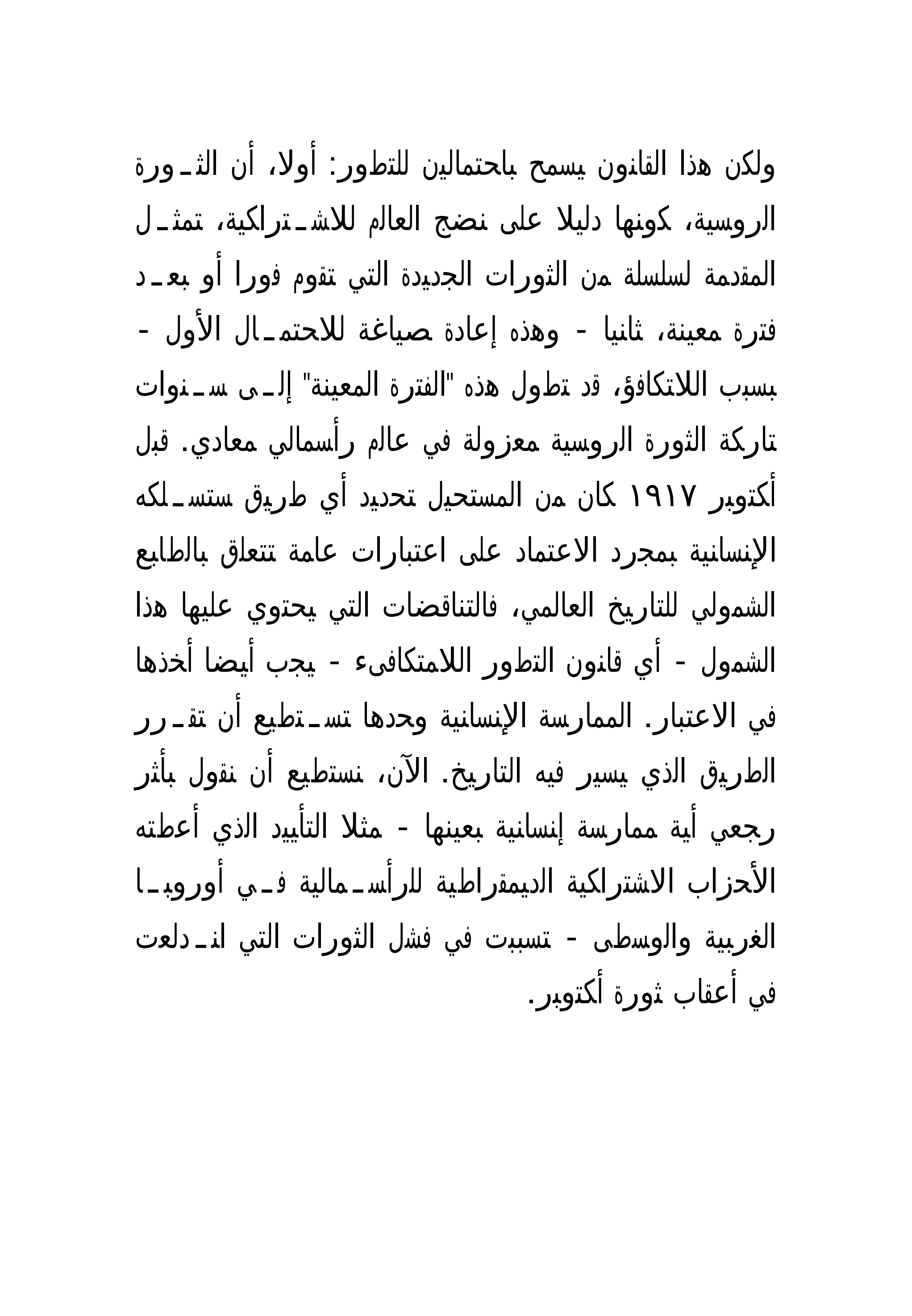
للاشتراكية، تنظيم الإنتاج الاشتراكي، فان جهود بلد واحـد وحدها لا تكفي، خاصة إذا كان بلدا ريفيـا بالأسـاس مثـل روسيا، إن الأمر يحتاج لجهـود بروليتـاري عـدة بـلاد متقدمة."*

مما يجدر ذكره أن تروتسكي عبر عن ذات الفكـرة الأممية في عدة مناسبات.

يمكن فهم الثورة الروسية بواسطة قـانون التطـور اللامتكافيء الذي يمثل أحد وجهي وحدة التطـور العـالمي.

---

* ستالين، نظرية وممارسة اللينينية، الحزب الشيوعي البريطاني، ١٩٢٥، ص ٤٥ - ٤٦. في الطبعة الروسية الثانية لهذا الكتاب، التـي ظهرت في ديسمبر ١٩٢٤ حذفت هذه الفقرة، وكتب محلها: "أما وقـد عززت سلطتها وقادت الفلاحين فان بروليتاريا البلد المنتصر تسـتطيع وينبغي عليها بناء مجتمع اشتراكي... هذه هي بصفة عامـة السـمات المكونة للنظرية اللينينية للثـورة البروليتاريـة" (سـتالين، الأعمـال "بالروسية" الجزء السادس، ص ١٠٧ - ص ١٠٨) أيضا ستاليـن " مشاكل اللينينية"، ص ٢٧. ص ٢٨).



ولكن هذا القانون يسمح باحتمالين للتطور: أولا، أن الثـورة الروسية، كونها دليلا على نضج العالم للاشـتراكية، تمثـل المقدمة لسلسلة من الثورات الجديدة التي تقوم فورا أو بعـد فترة معينة، ثانيا - وهذه إعادة صياغة للاحتمـال الأول - بسبب اللاتكافؤ، قد تطول هذه "الفترة المعينة" إلـى سـنوات تاركة الثورة الروسية معزولة في عالم رأسمالي معادي. قبل أكتوبر ١٩١٧ كان من المستحيل تحديد أي طريق ستسـلكه الإنسانية بمجرد الاعتماد على اعتبارات عامة تتعلق بالطابع الشمولي للتاريخ العالمي، فالتناقضات التي يحتوي عليها هذا الشمول - أي قانون التطور اللامتكافىء - يجب أيضا أخذها في الاعتبار. الممارسة الإنسانية وحدها تسـتطيع أن تقـرر الطريق الذي يسير فيه التاريخ. الآن، نستطيع أن نقول بأثر رجعي أية ممارسة إنسانية بعينها - مثلا التأييد الذي أعطته الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية للرأسـمالية فـي أوروبـا الغربية والوسطى - تسببت في فشل الثورات التي انـدلعت في أعقاب ثورة أكتوبر.

لكي يمكن للقوى الإنتاجية أن تتطور، كان لابد من اختفاء النظام الاجتماعي القائم في ظل القيصرية. ولكن أي نظام اجتماعي كان ينبغي أن يحل محله ؟ بالنظر إلى أن تدمير النظام الاجتماعي لروسيا القيصرية كان تعبيرا عن نضج العالم للاشتراكية، فليس هناك شك في أنه، لو كانت الثورة قد انتشرت، فان النظام الاجتماعي الذي كان سيحل محله كان سيكون المرحلة الأولى للمجتمع الشيوعي. ولكن حيث أن ثورة أكتوبر لم تنتشر، فأي نظام اجتماعي كان يمكن أن يظهر في روسيا !

إن الخطوة الأولى التي ينبغي اتخاذها للإجابة على هذا السؤال هي تحليل الإرث المادي الذي تركه النظام الاجتماعي الموجود قبل أكتوبر:

الناس لا يبنون لأنفسهم عالما جديدا بـ "المتاع الدنيوي كما تقول الخرافة الفجة" وإنما بالإنجازات التاريخية للعالم القديم الآيل للزوال. في مسار التطور، عليهم أن يبدأوا بالاعتماد على أنفسهم تماما في إنتاج الظروف المادية

لمجتمع جديد، ولا يمكن لأي جهد من جانب العقل أو الإرادة الإنسانية أن يخلصهم من هذا المصير.(٢)

الإرث المادي للفترة القيصرية

في عام١٩١٣، كـان ٨٠% مـن سـكان روسـيا يعتمدون على الزراعة كمصدر لعيشهم و ١٠% فقط علـى الصناعة والتعدين والنقل. هذه الأرقام وحدها تكفي لكي تبين تخلف روسيا. من بين جميع بلدان أوروبا، لا يوجد مثل هذا التوزيع المهني للسكان إلا في يوغوسلافيا وتركيا ورومانيـا وبلغاريا.

في بلاد أوروبا الغربية والوسطى و الولايات المتحدة الأمريكية، في منتصف القرن التاسع عشر، كانـت النسـبة المئوية من السكان الذين يعملون فـي الصـناعة والتعـدين والنقل أعلى كثيرا، كما كانت النسبة المئوية التي تعمل فـي الزراعة، أقل كثيرا مقارنة بروسيا في عـام ١٩١٣. هكـذا ففي بريطانيا في عام١٨٤١، كانت نسـبة السـكان الـذين يعملون في الزراعة وصـيد الأسـماك والصـيد ٢٢ر٧%،

ونسبة العاملين فـي الصـناعة والبنـاء والتعـدين والنقـل ٣ر٤٧%. أما فرنسا التي كانت متأخرة جدا عن بريطانيـا، فكان بها ٦٣% يعملون في الزراعة في عام ١٨٣٧، وفـي عام ١٨٦٦ كان بها ٤٣% يعملون في الزراعة و ٣٨% في الصناعة. أما ألمانيا، ففي عام ١٨٠٠ كـان حـوالي ثلثـي سكانها يعملون بالزراعة، فـي عـام ١٨٥٢ أصـبح بهـا ٤ر٤٤% يعملون بالزراعة و ٩ر٤٠% يعملون بالصـناعة والحرف اليدوية. أما الولايات المتحدة الأمريكية، وهي أصلا بلا استيطان زراعي بالأساس، فكان ٣ر٧٢% من سـكانها يعملون بالزراعة والصيد، وصـيد الأسـماك فـي مقابـل ٣ر١٢% في الصناعة والبناء والتعدين في عام١٨٨٠، وفي عام١٨٥٠، أصبحت النسـبتان ٨ر٦٤% و ٨ر١٧% علـى التوالي.

يتضح من إحصائيات الدخل القومي مدى فقـر الإرث المادي الذي وجده البلاشفة عندما استولوا على السلطة، ليس فقط بالمقارنة مع البلاد الرأسمالية المتقدمة المعاصرة لهـم،

وإنما حتى بالمقارنة بتلك البلاد نفسها في مستهل تطورها الرأسمالي.

الحساب أكثر تكاملا ودقة - في الحدود التي تكون الدقة فيها ممكنة في مثل ذلك الحساب الضخم والمعقد - للدخل القومي في بلدان مختلفة في فترات مختلفة أجراه كولين كلارك في كتابه شروط التقدم الاقتصادي. (لندن، ١٩٤٠)

يقدر كلارك أن الدخل الحقيقي للفرد العامل في روسيا في عام ١٩١٣ يعادل ٣٠٦ وحدة عالمية (و.ع) (يعرف كلارك الوحدة العالمية بأنها مقدار السلع والخدمات التي يمكن للدولار الواحد شراؤها في الولايات المتحدة فوق متوسط الفترة من عام ١٩٢٥ إلى ١٩٣٤").

في مقابل هذا، كان متوسط الدخل الحقيقي للفرد العامل في بعض البلدان المتقدمة كما يلي: (٣)

بريطانيا	فرنسا	ألمانيا	الولايات المتحدة

السنة	و.ع	السنة	و.ع	السنة	و.ع	السنة	و.ع
١٦٨٨	٣٧٢	١٨٥٠- ١٨٥٩*	٣٨٢	١٨٥٠	٤٢٠	١٨٥٠	٧٨٧
١٨٦٠- ١٨٦٩*	٦٣٨	١٨٦٠- ١٨٦٩*	٤٦٩	١٨٧٧	٦٣٢	١٨٨٠	١٠٣٢
١٩٠٤- ١٩١٠*	٩٩٩	١٩١١	٧٨٦	١٩١٣	٨٨١	١٩٠٠	١٣٨٨
١٩١٣	١٠٧١					١٩١٧	١٥٦٢
						١٩٢٩	١٦٣٦

* المتوسط السنوي

هكذا فان متوسط دخل الفرد العامل في روسيا في عام ١٩١٣ كان ٩ر٨٠% فقط من الرقم المقابل في بريطانيا في عام ١٦٨٨ - أي قبل الثورة الصناعية بحوالي مائة عام.

حكم الطبقة العاملة عندما لا تتوفر الشروط المادية لإلغاء علاقات الإنتاج الرأسمالية

يتناول ماركس وإنجلز في أكثر من مناسبة مسألة ما يمكن أن يحدث إذا استولت الطبقة العاملة على السلطة قبل وجود الشروط التاريخية لإحلال علاقات الإنتاج الاشتراكية

محل علاقات الإنتاج الرأسمالية. وقد توصلا إلى أنه في مثل هذه الحالة ستفقد الطبقة العاملة السلطة لصالح البرجوازيـة. ستمكث الطبقة العاملة في السلطة لفترة مؤقتة فقط وسـتمهد طريقا للرأسمالية المتنامية. هكذا، على سبيل المثال، فقد كتب ماركس في عام١٨٤٧:

إذا كان صحيحا أن البرجوازية من الناحية السياسـية، أي من خلال سلطة الدولة " تحافظ على عدم عدالة علاقـات الملكية (تعبير هاينزن)، فانه ليس أقل صحة أنهـا لا تخلـق هذه العلاقات. إن عدم عدالة علاقات الملكية مشروط بالتقسيم الحديث للعمل، والشكل الحديث للتبادل والتنـافس وتجميـع رأس المال، الخ،،، وهو لا يعود في أصله بأي شـكل مـن الأشكال للسيطرة السياسية للطبقة البرجوازية،.. إن السيطرة السياسية للبرجوازية تنشأ من علاقات الإنتاج القائمة. لذا إذا تمكنت البروليتاريا من إسقاط الهيمنة السياسية للبرجوازيـة، فأن هذا الانتصار سيكون مؤقتا فقط و نقطة في عملية الثورة البرجوازية ذاتها، وسيخدم قضيتها غرضه كمـا فعـل فـي عام١٧٩٤، وذلك طالما أن حركة التاريخ لم تخلق الظروف المادية التي تجعل مـن الضـروري إلغـاء نمـط الإنتـاج

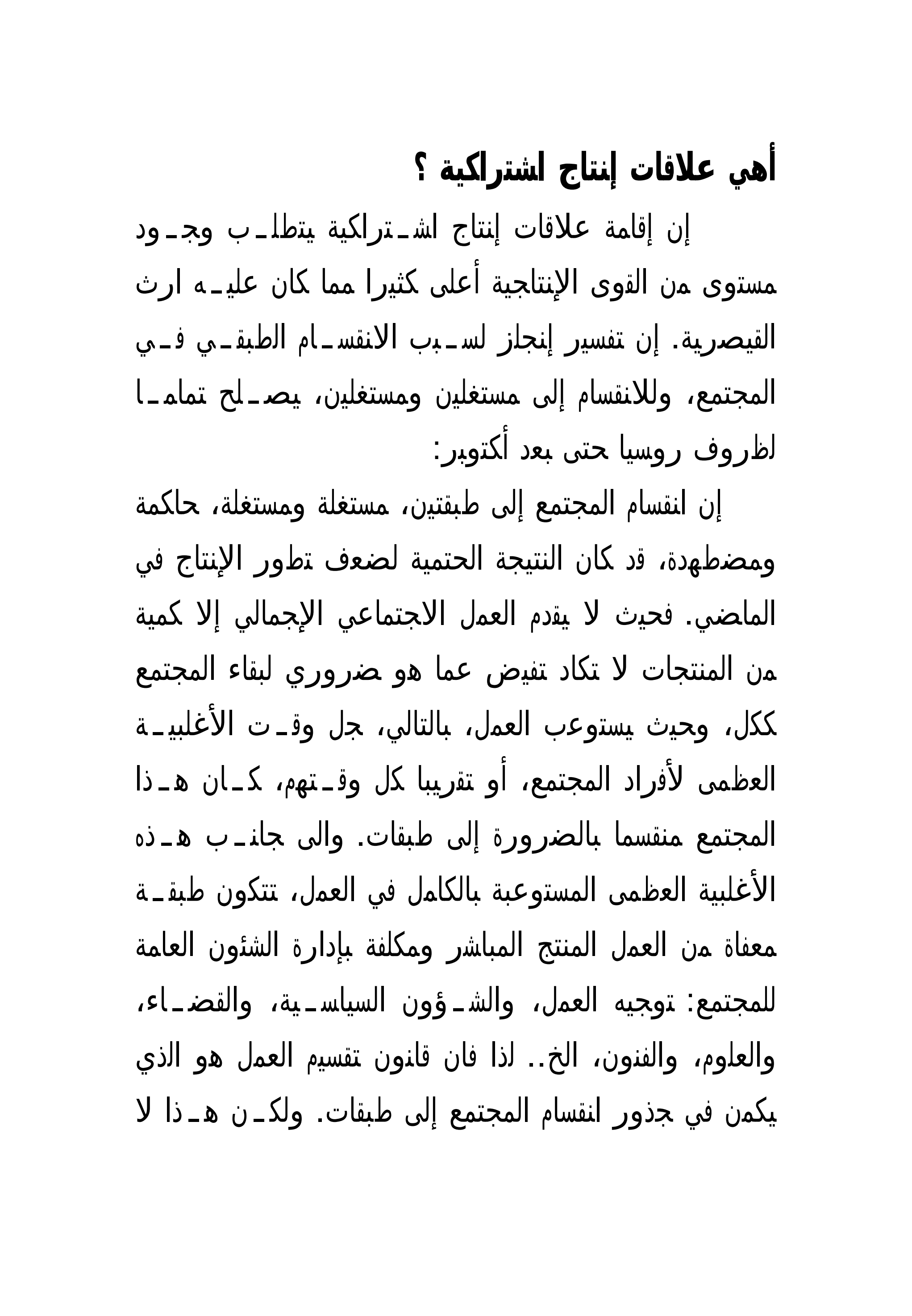
البرجوازي ومعـه بالتأكيـد إسـقاط السـيطرة السياسـية للبرجوازية. كان على " عصر الإرهاب " في فرنسا إذن أن ينجز مهمة تنظيف سطح فرنسا مـن الحطـام الإقطـاعي بواسطة ضربات المطرقة الرهيبة. لـم تكـن البرجوازيـة الجبانة المترددة لتستطيع أن تكمل هذه المهمة في عقود مـن الزمن.. لم تفضي الأعمال الدموية للشعب إذن إلا إلى تمهيد الطريق للبرجوازية. (٤)

كتب إنجلز في الاتجاه ذاته:

إن أسوأ شيء يمكن أن يحدث لزعيم حزب متطـرف، هو أن يضطر لرئاسة الحكومة في زمن لا تكون فيه الحركة ناضجة بعد لسيطرة الطبقة التي يمثلها ولاتخاذ التدابير التي تمليها هذه السيطرة... انه بالضرورة يجد نفسه في ورطـة. ما يستطيع أن يفعله هو على نقيض كل أعماله السابقة، وكل مبادئه، والمصالح الحالية لحزبه، وما ينبغـي أن يفعلـه لا يمكن تحقيقه. بكلمة واحدة، انه يضطر لتمثيل ليس حزبه ولا طبقته، وإنما الطبقة التي تكون الظروف ناضجة لسيطرتها. ولصالح الحركة ذاتها، يضطر للدفاع عـن مصـالح طبقـة غريبة، وتغذية طبقته بالجمل والوعود، مؤكـدا أن مصـالح

هذه الطبقة الغريبة هي مصالحهم. إن من يضع نفسه في هذا الوضع المحرج يضيع ضياعا لا رجعة فيه. (٥)

إن ما يقوله ماركس وإنجلز، حول الثورة التي تـأتي بالبروليتاريا إلى السلطة قبل وجـود المقـدمات التاريخيـة للانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية، لا ينطبق على ثـورة أكتوبر بشكل مباشر. والأمر ليس كذلك فقط لأن المقـدمات التاريخية المادية كانت قائمة على النطاق العـالمي، وإنمـا أيضا بسبب الظروف المحددة القائمة في روسيا. فالبرجوازية الروسية لم يتم إسقاطها سياسيا فقط، وإنمـا أيضـا نزعـت ملكيتها الاقتصادية بعد أشهر قليلة من أكتوبر. والبرجوازية الريفية التي استمرت لم تنجح في إسقاط البروليتاريا، وكـان وزنها الاجتماعي خاصة من تاريخ إعلان الخطة الخمسـية، شبه معدوم. إن عزلة أكتوبر لم يجعل منها "نقطة في عملية التطور البرجوازية الروسية لأن البرجوازية الروسية قد تـم تصفيتها. فإذا كان الأمر كذلك فأية علاقات إنتاج يمكـن أن تلي أكتوبر ؟



أهي علاقات إنتاج اشتراكية ؟

إن إقامة علاقات إنتاج اشتراكية يتطلب وجود مستوى من القوى الإنتاجية أعلى كثيرا مما كان عليه ارث القيصرية. إن تفسير إنجلز لسبب الانقسام الطبقي في المجتمع، وللانقسام إلى مستغلين ومستغلين، يصلح تماما لظروف روسيا حتى بعد أكتوبر:

إن انقسام المجتمع إلى طبقتين، مستغلة ومستغلة، حاكمة ومضطهدة، قد كان النتيجة الحتمية لضعف تطور الإنتاج في الماضي. فحيث لا يقدم العمل الاجتماعي الإجمالي إلا كمية من المنتجات لا تكاد تفيض عما هو ضروري لبقاء المجتمع ككل، وحيث يستوعب العمل، بالتالي، جل وقت الأغلبية العظمى لأفراد المجتمع، أو تقريبا كل وقتهم، كان هذا المجتمع منقسما بالضرورة إلى طبقات. والى جانب هذه الأغلبية العظمى المستوعبة بالكامل في العمل، تتكون طبقة معفاة من العمل المنتج المباشر ومكلفة بإدارة الشئون العامة للمجتمع: توجيه العمل، والشؤون السياسية، والقضاء، والعلوم، والفنون، الخ.. لذا فان قانون تقسيم العمل هو الذي يكمن في جذور انقسام المجتمع إلى طبقات. ولكن هذا لا

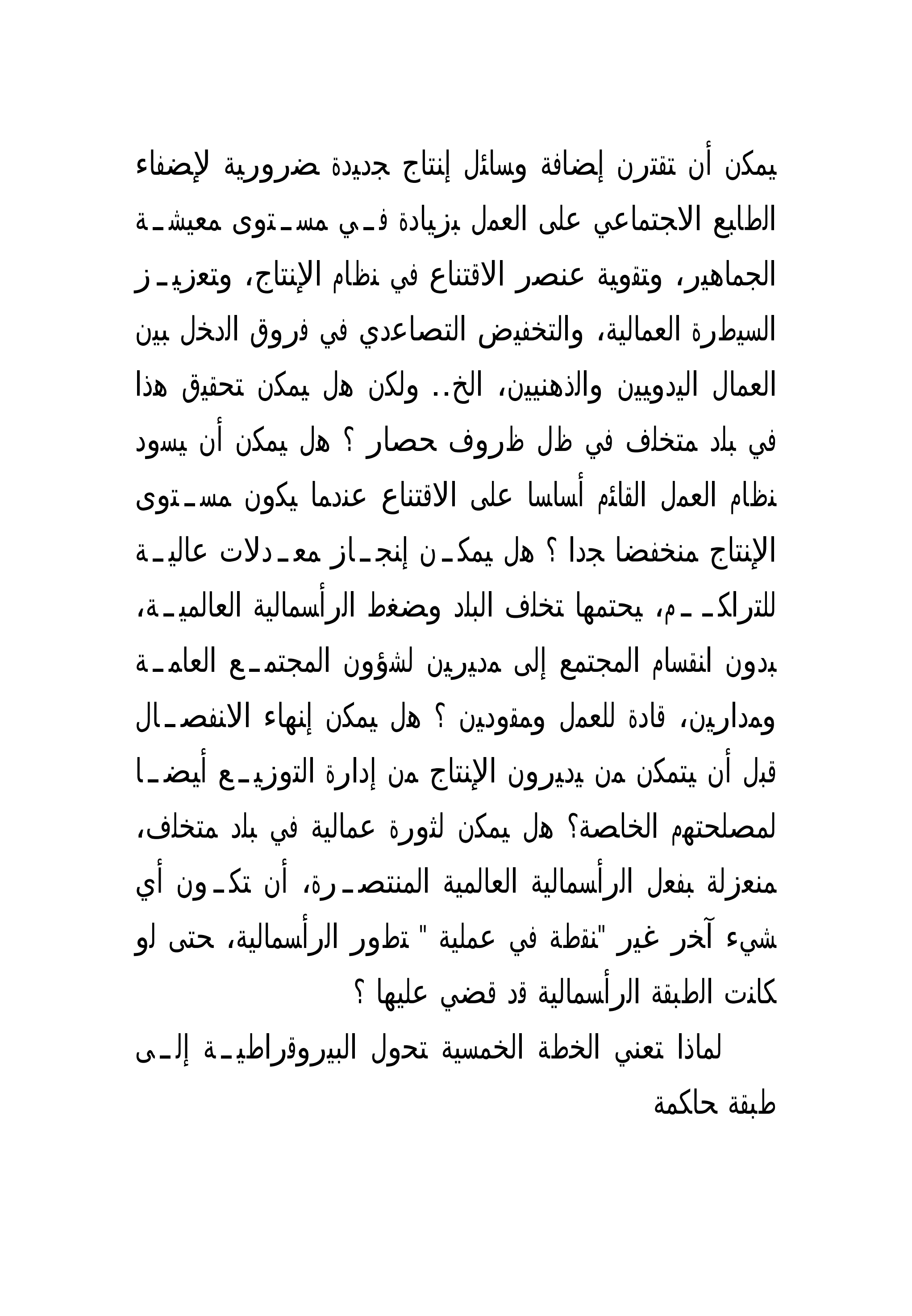
ينفي إطلاقا أن تقسيم المجتمع إلى طبقات لم يتم باستعمال العنف والسلب والحيلة والغش، أو أن الطبقة الحاكمة فور توليها السلطة لم تتوانى قط في توطيد سيطرتها على حساب الطبقة العاملة، و تحويل الأشراف الاجتماعي إلى استغلال للجماهير. (٦)

وظيفة الرأسمالية

يلخص لينين الرسالة التاريخية للبرجوازية في نقطتين: زيادة القوى الإنتاجية للعمل الاجتماعي وإضفاء الطابع الاجتماعي على العمل. فعلى النطاق العالمي، تم إنجاز هذه المهمة بالفعل. و في روسيا، قضت الثورة على معوقات تطور القوى الإنتاجية، ووضعت نهاية لبقايا الإقطاع، وأقامت احتكارا للتجارة الخارجية يحمي تطور القوى الإنتاجية للبلاد من الضغط المدمر للرأسمالية العالمية، كما أعطت كذلك دفعة رهيبة لتطور القوى الإنتاجية في شكل ملكية الدولة لوسائل الإنتاج. في ظل ظروف كهذه، أزيلت جميع المعوقات من أمام الرسالة التاريخية للرأسمالية - إضفاء الطابع الاجتماعي على العمل وتركيز وسائل الإنتاج، والتي تعد شروطا ضرورية لإقامة الاشتراكية لم تكن

البرجوازية قادرة على توفيرها. وقفت روسيا ما بعد أكتوبر على أعتاب تحقيق الرسالة التاريخية للبرجوازية.

حتى في بلد متقدم، ستكون هنـاك بعـض المهـام البرجوازية التي سيتعين على ثورة بروليتاريـة ظـافرة أن تنجزها. على سبيل المثال، في بعض أجزاء الولايات المتحدة (الزراعية أساسا) يعوق النظام الرأسـمالي تطـور القـوى الإنتاجية، بحيث أن الإنتاج الاجتماعي وتركيز وسائل الإنتاج لم يتحققا بعد. ولكن لأن القوى الإنتاجية للولايـات المتحـدة ككل متطورة جدا، فان هذه المهـام البرجوازيـة سـتكون إضافات ثانوية بالنسبة للعمل الأساسي وهو بنـاء مجتمـع اشتراكي. هكذا، على سبيل المثـال، فـان إقامـة الإنتـاج الاجتماعي وتركيز وسائل الإنتاج حيث لا يوجدان بعد، لـن يتحقق من خلال خلق بروليتاريا من ناحية ورأس مال مـن ناحية أخرى ؛ فالعمال من البداية لن يكونوا منفصلين عـن وسائل الإنتاج. على العكس من ذلك، كـان تحقيـق المهـام البرجوازية المشكلة الرئيسية في روسيا ما بعد أكتوبر مـع المستوى المنخفض لدخلها القومي. في الولايـات المتحـدة



يمكن أن تقترن إضافة وسائل إنتاج جديدة ضرورية لإضفاء الطابع الاجتماعي على العمل بزيادة في مستوى معيشة الجماهير، وتقوية عنصر الاقتناع في نظام الإنتاج، وتعزيز السيطرة العمالية، والتخفيض التصاعدي في فروق الدخل بين العمال اليدويين والذهنيين، الخ.. ولكن هل يمكن تحقيق هذا في بلد متخلف في ظل ظروف حصار ؟ هل يمكن أن يسود نظام العمل القائم أساسا على الاقتناع عندما يكون مستوى الإنتاج منخفضا جدا ؟ هل يمكن إنجاز معدلات عالية للتراكم، يحتمها تخلف البلد وضغط الرأسمالية العالمية، بدون انقسام المجتمع إلى مديرين لشؤون المجتمع العامة ومدارين، قادة للعمل ومقودين ؟ هل يمكن إنهاء الانفصال قبل أن يتمكن من يديرون الإنتاج من إدارة التوزيع أيضا لمصلحتهم الخاصة؟ هل يمكن لثورة عمالية في بلد متخلف، منعزلة بفعل الرأسمالية العالمية المنتصرة، أن تكون أي شيء آخر غير "نقطة في عملية " تطور الرأسمالية، حتى لو كانت الطبقة الرأسمالية قد قضي عليها ؟

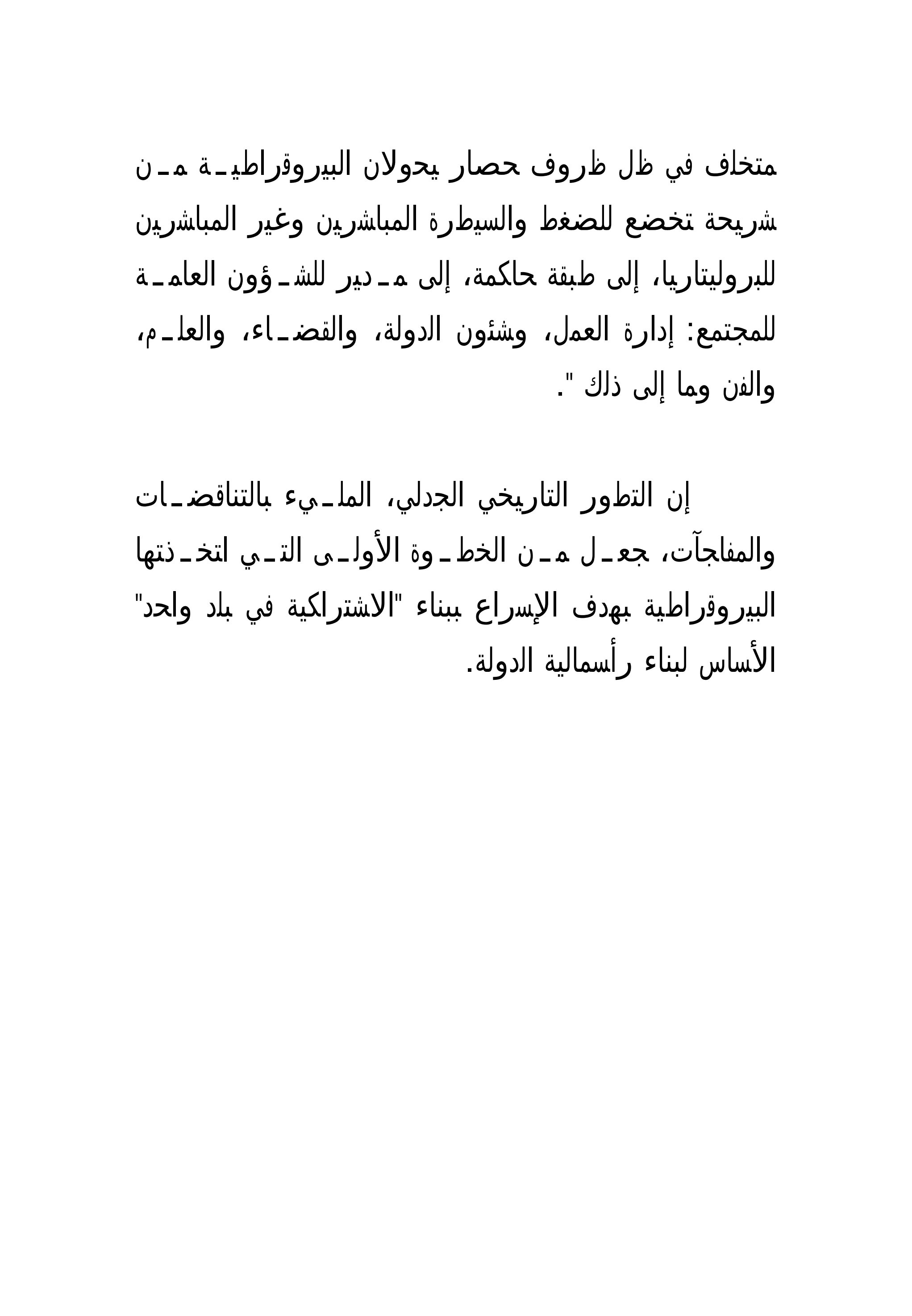
لماذا تعني الخطة الخمسية تحول البيروقراطية إلى طبقة حاكمة

في الفصلين الأول والثاني رأينا أن بدء الخطة الخمسية شكل نقطة التحول في تطور علاقات التوزيع، والعلاقات بين التراكم والاستهلاك، وبين إنتاجية العمل ومستوى معيشة العمال، والسيطرة على الإنتاج، والحقوق القانونية للعمال، وجهاز العمل القسري، وعلاقة المزارعين بوسائل الإنتاج، والارتفاع الهائل في ضريبة المبيعات، وأخيرا، في هيكل وتنظيم جهاز الدولة.

جاءت حقيقة التصنيع ونظام المزارع الجماعية على النقيض تماما لآمال الجماهير فيهما، بل والنقيض تماما لأوهام البيروقراطية ذاتها. لقد اعتقدوا أن الخطة الخمسية ستأخذ روسيا شوطا بعيدا نحو الاشتراكية، ومع ذلك، فإن هذه ليست المرة الأولى في التاريخ التي تكون فيها نتائج الأعمال الإنسانية على النقيض لأماني وآمال القائمين بهذه الأعمال أنفسهم.

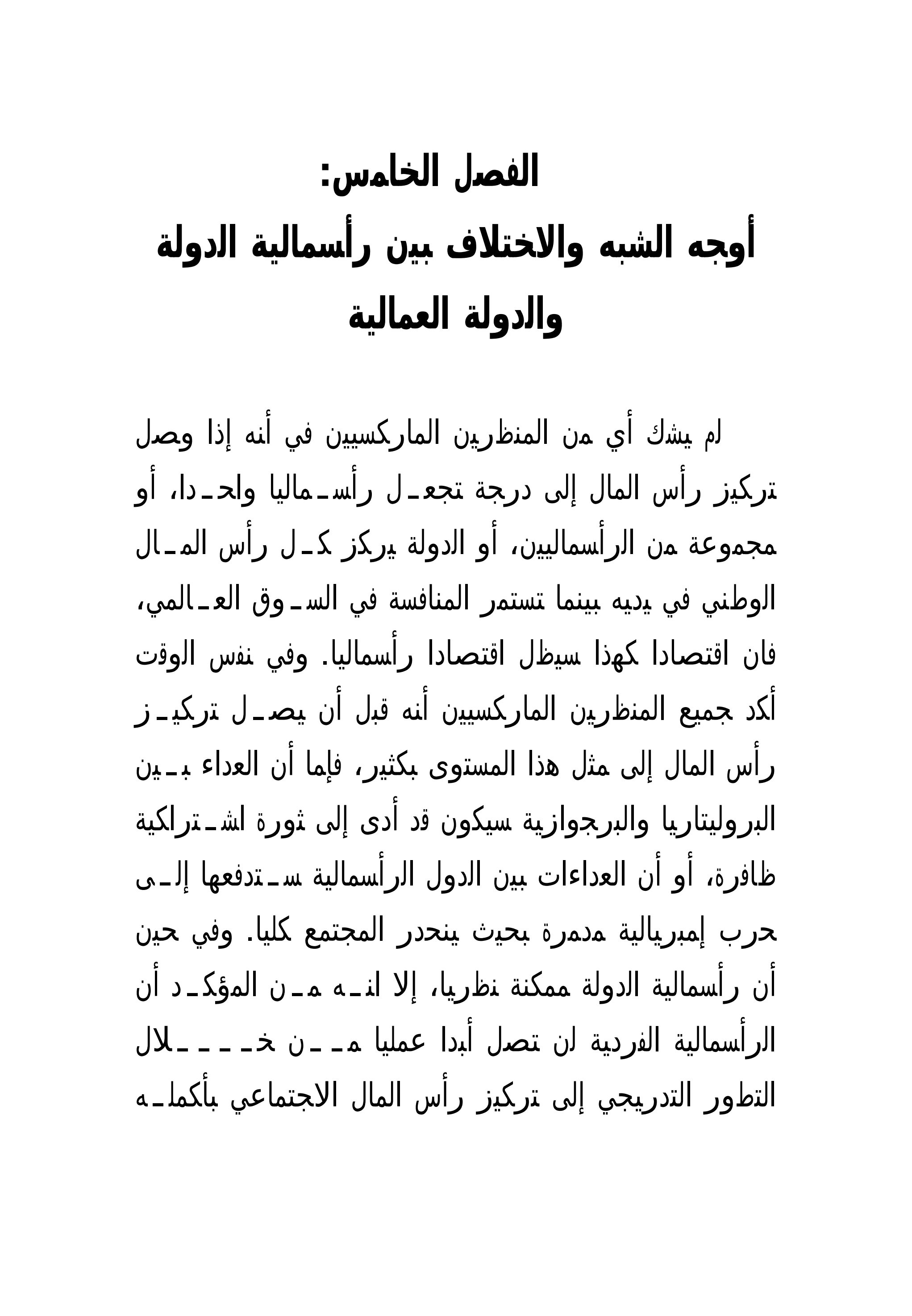
كيف يمكن أن نجيب على السؤال: لماذا كانت الخطة الخمسية الأولى نقطة التحول هذه ؟

الآن، ولأول مـرة، تحـاول البيروقراطيـة خلـق بروليتاريا وتحقيق تراكم سريع لرأس المال. بعبارة أخـرى، كان هذا هو الوقت الذي سعت فيـه البيروقراطيـة لإنجـاز الرسالة التاريخية للبرجوازية بأسرع ما يمكـن. إن تراكمـا سريعا لرأس المال على أسـاس تـدنى مسـتوى الإنتـاج، وانخفاض متوسط دخل الفرد لابد أن يحدث ضغطا شاقا على استهلاك الجماهير، و على مسـتوى معيشـتهم. فـي ظـل ظروف كهذه، فان البيروقراطية - وقد تحولت إلى تجسـيد لرأس المال، يمثل تراكم رأس المال بالنسـبة لهـا الغايـة القصوى - يتعين عليها التخلص من جميع بقايـا السـيطرة العمالية، ويتعين عليها إحلال القهر في عملية العمـل محـل الاقتناع، وتجزئة الطبقة العاملة، وحشر الحياة الاجتماعية و السياسية بأسرها فـي قالـب شـمولي. ومـن البـديهي أن البيروقراطية، التي أصبحت ضرورية في عملية تراكم رأس المال، والتي أصبحت مضطهدة العمال، لـن تتـوانى فـي استخدام تفوقها الاجتماعي فـي علاقـات الإنتـاج لكسـب امتيازات لنفسها في علاقات التوزيع. هكذا فـان التصـنيع والثورة التقنية في الزراعة (المزارع الجماعيـة) فـي بلـد



متخلف في ظل ظروف حصار يحولان البيروقراطيـة مـن شريحة تخضع للضغط والسيطرة المباشرين وغير المباشرين للبروليتاريا، إلى طبقة حاكمة، إلى مـدير للشـؤون العامـة للمجتمع: إدارة العمل، وشئون الدولة، والقضـاء، والعلـم، والفن وما إلى ذلك ".

إن التطور التاريخي الجدلي، الملـيء بالتناقضـات والمفاجآت، جعـل مـن الخطـوة الأولـى التـي اتخـذتها البيروقراطية بهدف الإسراع ببناء "الاشتراكية في بلد واحد" الأساس لبناء رأسمالية الدولة.



الفصل الخامس:
أوجه الشبه والاختلاف بين رأسمالية الدولة والدولة العمالية

لم يشك أي من المنظرين الماركسيين في أنه إذا وصل تركيز رأس المال إلى درجة تجعل رأسماليا واحدا، أو مجموعة من الرأسماليين، أو الدولة يركز كل رأس المال الوطني في يديه بينما تستمر المنافسة في السوق العالمي، فان اقتصادا كهذا سيظل اقتصادا رأسماليا. وفي نفس الوقت أكد جميع المنظرين الماركسيين أنه قبل أن يصل تركيز رأس المال إلى مثل هذا المستوى بكثير، فإما أن العداء بين البروليتاريا والبرجوازية سيكون قد أدى إلى ثورة اشتراكية ظافرة، أو أن العداءات بين الدول الرأسمالية ستدفعها إلى حرب إمبريالية مدمرة بحيث ينحدر المجتمع كليا. وفي حين أن رأسمالية الدولة ممكنة نظريا، إلا انه من المؤكد أن الرأسمالية الفردية لن تصل أبدا عمليا من خلال التطور التدريجي إلى تركيز رأس المال الاجتماعي بأكمله

في يد واحدة. لقد شرح تروتسكي بوضوح لمـاذا لا يمكـن حدوث ذلك قائلا:

من الناحية النظرية بالتأكيد، يمكن تصور حالة تكـون فيها البرجوازية ككل شركة مساهمة تقوم، من خلال دولتها، بإدارة الاقتصاد القومي بأسره. و لن تكون هناك أية صعوبة في تفهم القوانين الاقتصادية لمثل هذا النظام. إن الرأسـمالي الفرد، كما هو معروف جيدا، يحصل في شكل ربح، لا على هذا الجزء من فائض القيمة الـذي يخلقـه مباشـرة عمـال مشروعه هو، وإنما على نصيب من فائض القيمة الإجمـالي المخلوق على مستوى القطر يتناسب مع حجم رأسماله. فـي ظل "رأسمالية دولة" موحدة، فـان قـانون معـدل الـربح المتساوي هذا سيتحقق، ليس بوسائل ملتوية - أي المنافسـة بين رؤوس الأموال المختلفة - وإنما فوريا ومباشـرة عـن طريق دفاتر الدولة. إلا أن نظاما كهذا لم يتواجد من قبـل، وبسبب التناقضات العميقة بين الملاك أنفسهم، فانه لن يتواجد أبدا - خاصة أنه عندما تكون الدولـة المسـتودع الشـامل للملكية الرأسمالية، فأنها ستكون مصدر إغراء شديد بالثورة الاجتماعية. (١)

إن العاملين الأخيرين - "التناقضات بين الملاك أنفسهم" ومسألة إذا كانت الدولة هي "المستودع الشامل للملكية الرأسمالية، فأنها ستكون مصدر إغراء شديد بالثورة الاجتماعية - يفسران لماذا أن تطور الرأسمالية الفردية التقليدية بالتدريج حتى تصل إلى رأسمالية دولة بنسبة ١٠٠% لأمر بعيد الاحتمال. ولكن هل يستبعد هذان العاملان إمكانية عودة الرأسمالية في شكل رأسمالية الدولة وليس الرأسمالية التقليدية بعد إسقاط طبقة عاملة حاكمة من على السلطة ؟ إن البروليتاريا الثورية قد ركزت بالفعل وسائل الإنتاج في أيدي هيئة واحدة، بذلك استبعدت العامل الأول. أما فيما يتعلق بالعامل الثاني، فان أي قمع أو استغلال للعمال بواسطة الدولة يجعل الدولة "مصدر إغراء بالثورة الاجتماعية" بالتالي فان تجريد الطبقة العاملة من سلطتها السياسية لا يختلف عن نزع ملكيتها الاقتصادية.

إن الحجة الوحيدة التي يمكن تقديمها ضد إمكانية وجود رأسمالية الدولة هي أنه إذا أصبحت الدولة مستودع كل رأس

المال، فان الاقتصاد يتوقف عـن أن يكـون رأسـماليا، أي بعبارة أخرى، انو رأسمالية الدولة مستحيلة نظريا.

لقد قدم هذه الحجة بالفعل بيرنهام ودوايـت ماكدونالـد وغيرهم. فقد كتب بيرنهام، على سبيل المثال:

يبدو أن مصطلح (رأسمالية الدولة) قد جاء نتيجة لسوء فهم... فعندما تمتلك الدولة جزءا فقط، وجزءا صغيرا، مـن الاقتصاد، مع بقاء باقي الاقتصاد في صـورة مشـروعات فردية رأسمالية، نستطيع أن نتحدث بحـق عـن "رأسـمالية الدولة" فيما يتعلق بهذا الجزء الصغير المملوك للدولة، وذلك لأن الاقتصاد يظل في مجمله رأسماليا، كما رأينا، بل وحتى الجزء المملوك للدولة قد يكون موجها في الأسـاس لخدمـة مصالح الجزء الرأسمالي. ولكن "الرأسمالية" في "رأسـمالية الدولة" ليست ناتجة عن الجزء الذي تسيطر عليـه الدولـة، وإنما عن الجزء الخاص. عندما يختفي الأخيـر، أو يصـبح غير ذي شأن، فأن الرأسمالية تكون قد اختفت. ليس هنـاك تناقض في القول بأن عشرة أضعاف ١٠% رأسمالية دولـة بعيدا عن أن تساوي ١٠٠% رأسمالية، بـل تسـاوي ٠% رأسمالية. إن الذي يتضاعف هو الدولة ولـيس الرأسـمالية.

وعلى الرغم من أن الحسابات ستكون أكثر تعقيدا بكثير، فانه أقرب إلى الدقة أن نقول انه كما أن ١٠% اقتصاد رأسمالية دولة تساوي ٩٠% فقط اقتصاد رأسمالي، فـان ١٠٠% (أو حتى ٨٠% أو ٧٠%) اقتصاد دولة تكون قد ألغت الرأسمالية جملة وتفصيلا. (٢)

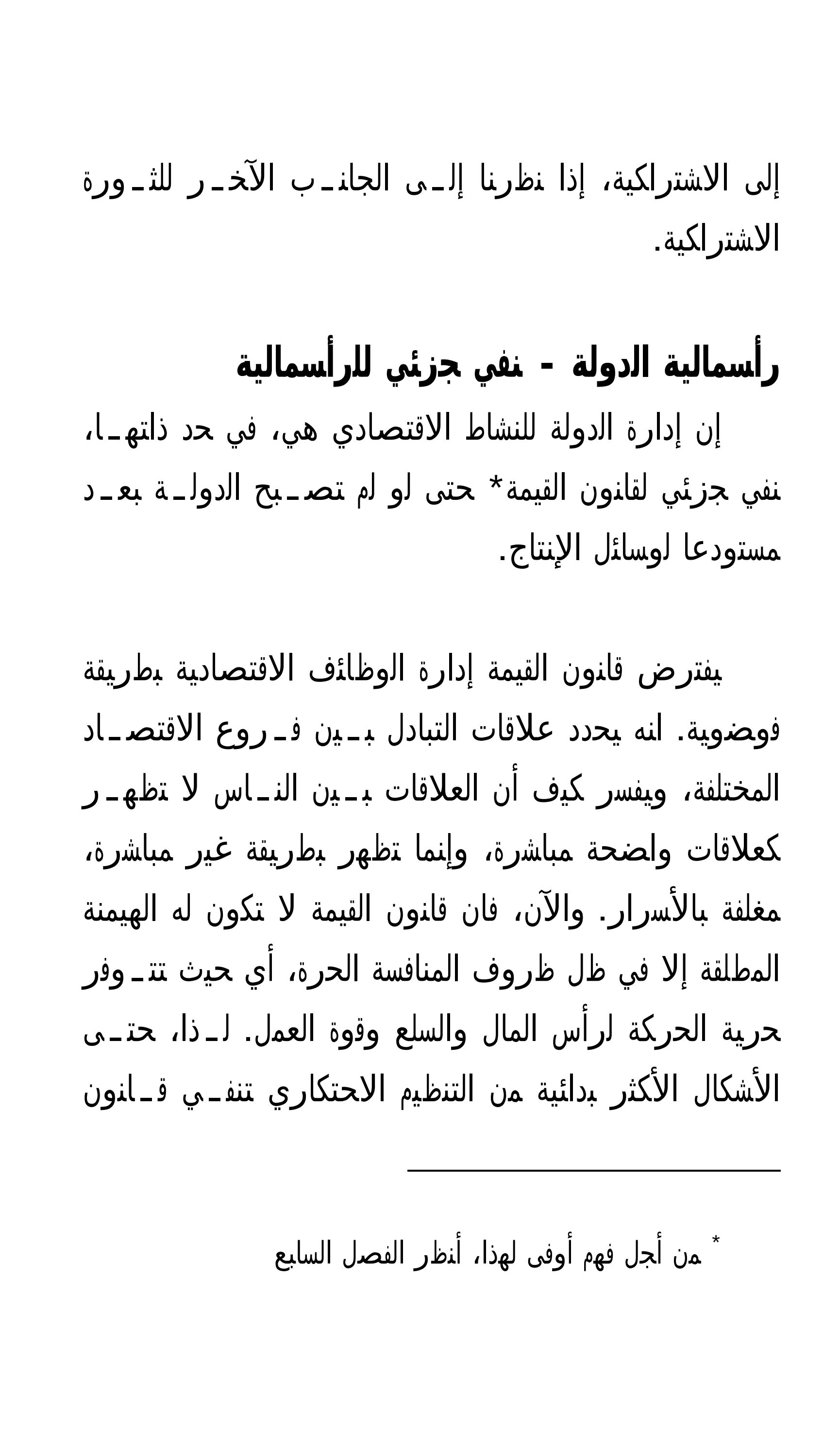
بالطبع إذا كانت رأسمالية الدولة تناقضا لفظيا، فان اسم ذلك المجتمع الذي تسود فيه المنافسة في السـوق العـالمي، والإنتاج السلعي، والعمل المـأجور، الـخ، سـيتم اختيـاره عشوائيا. يمكـن للمـرء أن يسـميه المجتمـع الإداري، أو الجماعية البيروقراطية، الذي يحدد قوانينه بشكل عشـوائي. يخبرنا برونو آر بأن الجماعية البيروقراطية تؤدي تلقائيا إلى الشيوعية. ويخبرنا بيرنهام بأنه في المجتمع الإداري سـينمو الإنتاج بشكل متواصل (ص ١١٥-١١٦)، ولن تحدث أزمة زيادة الإنتاج كما في النظام الرأسـمالي (ص ١١٤)، ولـن توجد البطالة ابدا، كما أن المجتمع الإداري سـيطور الـبلاد المتخلفة (ص ١٥٤ -١٥٥)، وانه سيصبح ديمقراطيا يومـا بعد يوم (ص ١٤٥ -١٤٧)، وأنه بسبب كل هذا سيحصـل

على التأييد الحماسي للجماهير (ص ١٦٠). ومقابـل ذلـك، يخبرنا شاختمان بأن الجماعية البيروقراطية هي البربرية.

إذا عاد آدم سميث للحياة اليوم، لكان قد وجد صـعوبة كبيرة في اكتشاف أوجه الشبه بين اقتصاد ألمانيـا النازيـة مثلا، بمؤسساته الاحتكارية الضخمة، وتحكـم الدولـة فـي توزيع المواد الخام، وتحكم الدولة في سوق العمل، وشـراء الدولة لأكثر من نصف الناتج القومي، الـخ.، مـن ناحيـة، وصناعة القرن التاسع عشر القائمة على تشغيل عدد قليل من موظفي الـدفاتر، والمنافسـة الحـرة بـين المشـروعات، والمشاركة الفعالة من جانب الرأسماليين في تنظيم الإنتـاج، وعدم وجود أزمة زيادة الإنتاج الرأسمالية، الخ.، من ناحيـة أخرى، فان النظر بإمعان في التطور التدريجي للرأسـمالية من مرحلة لأخرى يجعل من الأسهل رؤية ما هو مشـترك بين الاقتصاديين، و أن القوانين التي تحكم الاثنين هي قوانين رأسمالية. فالفارق بين الاقتصاد الروسي والاقتصاد النـازي أقل كثيرا من الفارق بين الاقتصاد النازي واقتصاد أيـام آدم سميث. انه فقط غياب التدرج في التطور من خلال مرحلـة

الرأسمالية الاحتكارية، الذي يجعل من الصعب استيعاب نواحي الشبه والاختلاف بين الاقتصاد الروسي والرأسمالية الاحتكارية التقليدية، ووجه الاختلاف بين رأسمالية الدولة والرأسمالية التقليدية من ناحية، وبين الدولة العمالية من ناحية أخرى.

إذا علما أن رأسمالية الدولة هي الحد النظري الأقصى الذي يمكن أن تصل إليه الرأسمالية، فهي بالضرورة أبعد أشكال الرأسمالية عن الرأسمالية التقليدية. إنها نفي الرأسمالية على أساس الرأسمالية ذاتها. وبالمثل، فإذا علمنا أن الدولة العمالية هي أدنى مراحل المجتمع الاشتراكي الحديث، فهي بالضرورة ذات سمات مشتركة مع رأسمالية الدولة. إن ما يفرق بينهما نوعيا هو الفارق الجوهري، الأساسي، بين النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي. إن مقارنة رأسمالية الدولة بالرأسمالية التقليدية من ناحية، وبالدولة العمالية من ناحية أخرى، سوف تظهر أن رأسمالية الدولة هي مرحلة انتقالية إلى الاشتراكية، إذا نظرنا إلى أحد جوانب الثورة الاشتراكية، في حين أن الدولة العمالية هي مرحلة انتقالية



إلى الاشتراكية، إذا نظرنا إلى الجانب الآخر للثورة الاشتراكية.

رأسمالية الدولة - نفي جزئي للرأسمالية

إن إدارة الدولة للنشاط الاقتصادي هي، في حد ذاتها، نفي جزئي لقانون القيمة* حتى لو لم تصبح الدولة بعد مستودعا لوسائل الإنتاج.

يفترض قانون القيمة إدارة الوظائف الاقتصادية بطريقة فوضوية. انه يحدد علاقات التبادل بين فروع الاقتصاد المختلفة، ويفسر كيف أن العلاقات بين الناس لا تظهر كعلاقات واضحة مباشرة، وإنما تظهر بطريقة غير مباشرة، مغلفة بالأسرار. والآن، فان قانون القيمة لا تكون له الهيمنة المطلقة إلا في ظل ظروف المنافسة الحرة، أي حيث تتوفر حرية الحركة لرأس المال والسلع وقوة العمل. لذا، حتى الأشكال الأكثر بدائية من التنظيم الاحتكاري تنفي قانون

---

* من أجل فهم أوفى لهذا، أنظر الفصل السابع

القيمة إلى حد معين. هكذا، فعندما تدير الدولة عملية توزيـع رأس المال وقوة العمل، وسعر السلع، الخ، فان هـذا بكـل تأكيد نفي جزئي للرأسمالية. بـل إن الأمـر يكـون اكثـر وضوحا، عندما تصبح الدولة مشتريا هاما للمنتجات. حـول هذه المسألة قال لينين:

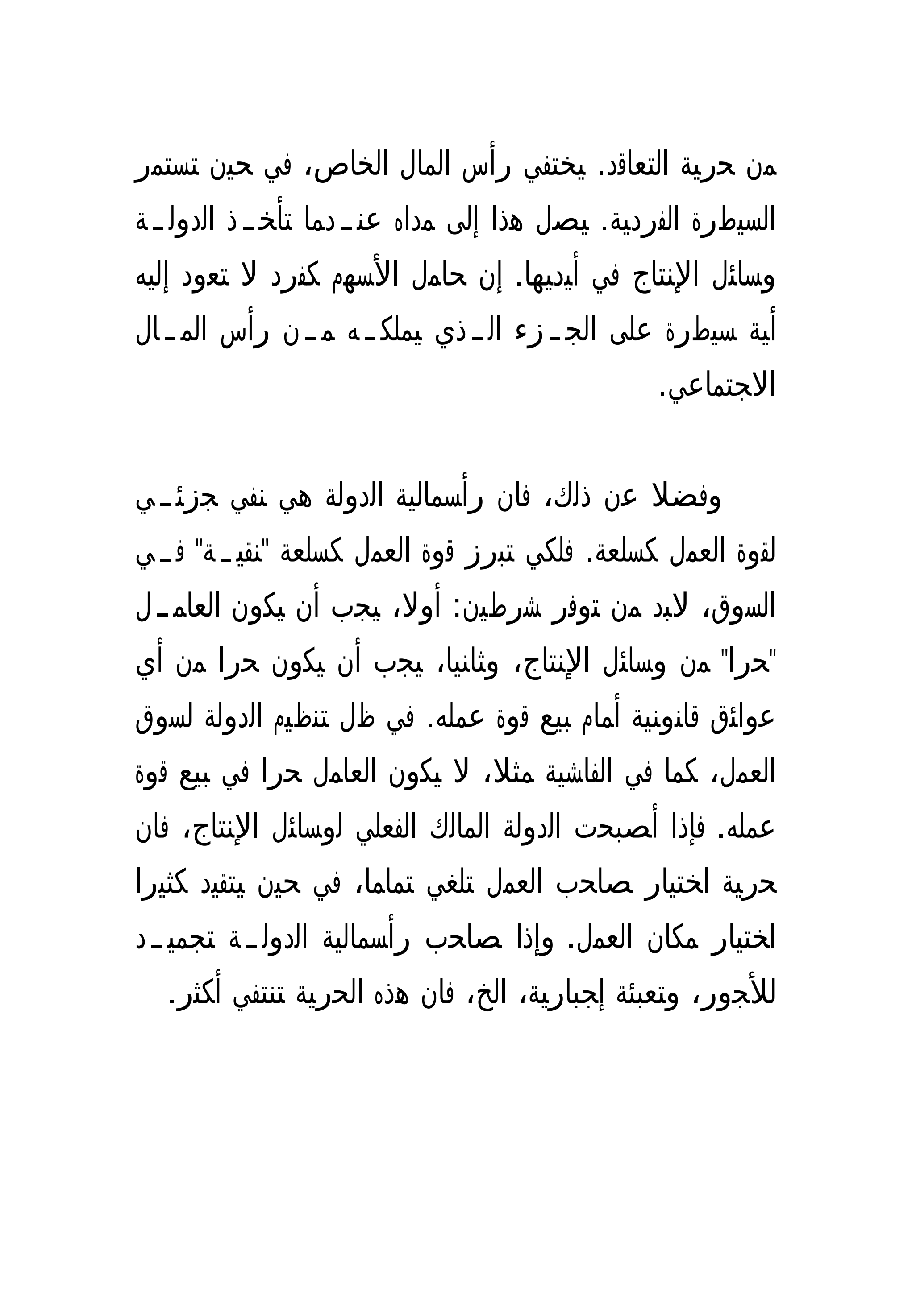
عندما يعمل الرأسماليون للدفاع، أي لخزانة الحكومـة، فمن البديهي إننا لا نكون أمام الرأسمالية "النقية" وإنما شـكل خاص من الاقتصاد القومي. الرأسمالية النقية تعني الإنتـاج السلعي. والإنتاج السلعي يعني العمل لسوق مجهول وحـر. ولكن الرأسمالي الذي "يعمل" للدفاع لا "يعمل" للسوق علـى الإطلاق. انه ينفذ طلبية الحكومة، وفي أغلب الأحوال مقابل أموال قدمتها له الخـزانة. (٣)

مع الاحتكار المتزايد للاقتصاد، يصبح النفي الجزئـي لقانون القيمة أكثر اتساعا. يصل رأس المال المصرفي إلـى شكل اجتماعي قبل رأس المال الصناعي بكثير. وكما لاحظ ماركس: "إن النظام المصرفي. يبين بالفعـل شـكل مسـك

الدفاتر العامة وتوزيع وسائل الإنتاج على نطـاق اجتمـاعي ولـكـ ـن الشكل فقط" (٤)

بل إن الأمر يكون أكثر وضوحا عندما تصبح الدولـة الشكل الرئيسي لاستثمار رأس المال التمويلي. وهو يصـل إلى مداه عندما تأخذ الدولة الرأسمالية النظام المصرفي فـي أيديها.

تنتفي الملكية الرأسمالية جزئيا أيضا عن طريق شـكل الاحتكار. ففي حين أنه في ظل رأسمالية المنافسة الحرة كان الرأسمالي هو المالك المطلق لملكيته الخاصة، إلا أنه في ظل الرأسمالية الاحتكارية، وخاصة فـي أقصـى أشـكالها، أي رأسمالية الدولة، لا يكون للرأسمالي الفـرد ملكيـة مطلقـة لوسائل الإنتاج. في الشركات المساهمة، يصبح رأس المـال "مرتبطا مباشرة بشكل رأس المال الاجتماعي.. انـه بمثابـة إلغاء رأس المال كملكيـة خاصـة داخـل حـدود الإنتـاج الرأسمالي ذاته." (٥) ويصبح هذا صحيحا أكثر عندما تنظم الدولة تدفق رأس المال. في حالة كهذه تحرم الملكية الخاصة



من حرية التعاقد. يختفي رأس المال الخاص، في حين تستمر السيطرة الفردية. يصل هذا إلى مداه عندما تأخذ الدولة وسائل الإنتاج في أيديها. إن حامل الأسهم كفرد لا تعود إليه أية سيطرة على الجزء الذي يملكه من رأس المال الاجتماعي.

وفضلا عن ذلك، فان رأسمالية الدولة هي نفي جزئي لقوة العمل كسلعة. فلكي تبرز قوة العمل كسلعة "نقية" في السوق، لابد من توفر شرطين: أولا، يجب أن يكون العامل "حرا" من وسائل الإنتاج، وثانيا، يجب أن يكون حرا من أي عوائق قانونية أمام بيع قوة عمله. في ظل تنظيم الدولة لسوق العمل، كما في الفاشية مثلا، لا يكون العامل حرا في بيع قوة عمله. فإذا أصبحت الدولة المالك الفعلي لوسائل الإنتاج، فان حرية اختيار صاحب العمل تلغي تماما، في حين يتقيد كثيرا اختيار مكان العمل. وإذا صاحب رأسمالية الدولة تجميد للأجور، وتعبئة إجبارية، الخ، فان هذه الحرية تنتفي أكثر.

على أن النفي الجزئي لقانون القيمة لا يحرر الاقتصاد من هذا القانون، بل على العكس، فان الاقتصاد ككل يصبح أكثر خضوعا له. فالفارق يتمثل فقط في الشكل الذي يعبر به قانون القيمة عن ذاته. فعندما يزيد أحد الاحتكارات معدل ربحه في مواجهة صناعات أخرى، فانه ببساطة يزيد نصيبه من إجمالي فائض القيمة الإجمالي، أو يزيد معدل استغلال عماله بإجبارهم على إنتاج فائض قيمة أكثر. وعندما تحصل إحدى الصناعات على دعم من الدولة، وبالتالي تبيع سلعها بسعر أقل من نفقات إنتاجها، فان جزءا من نفقات الإنتاج الإجمالية يكون ببساطة قد انتقل من فرع إلى آخر. وعندما تنظم الدولة الأسعار، فان نقطة الانطلاق تكون دائما نفقات الإنتاج. وفي ظل كل هذه الظروف أيا كان شكلها المعين، يستمر العداء بين العمل المأجور ورأس المال، ويستمر إنتاج فائض القيمة وتحويله إلى رأس مال. إن وقت العمل الإجمالي للمجتمع ووقت العمل الإجمالي الموجه لإنتاج الحاجات الضرورية لحياة العمال ككل، يحددان معدل الاستغلال، و معدل فائض القيمة. كما يحدد وقت العمل الإجمالي المخصص لإنتاج وسائل إنتاج جديدة معدل التراكم.

في حين أن سعر كل سلعة لا يعبر عن قيمتها بالضبط (وهذا لم يحدث، إلا عرضيا، حتى في ظل الرأسمالية الفردية)، فان تقسيم الناتج الإجمالي للمجتمع على الطبقات المختلفة، وكذلك تقسيمه إلى تراكم واستهلاك، يعتمد على قانون القيمة. وحيث أن الدولة تمتلك كافة وسائل الإنتاج ويكون العمال مسـتغلين بينما يظل الاقتصاد العالمي مفككا ومجزئا، فان هذه التبعيـة تتخذ شكلها الأكثر نقاءا والأكثر مباشرة والأكثر إطلاقا.

رأسمالية الدولة - مرحلة انتقال إلى الاشتراكية

إن كل ما يركز وسائل الإنتاج يركز الطبقـة العاملـة. ورأسمالية الدولة تصل بهذا التركيز إلى أعلى مرحلة ممكنة في ظل النظام الرأسمالي، كما أن رأسمالية الدولـة تصـل بالطبقة العاملة إلى أعلى درجة تركيز ممكنة.

إن النفي الجزئي للرأسمالية على أساس علاقات الإنتاج الرأسمالية، يعني أن القوى الإنتاجية التي تنمو فـي كنـف النظام الرأسمالي تتجـاوزه إلـى درجـة تضـطر الطبقـة الرأسمالية لاستخدام وسائل "اشتراكية" وتسخيرها لمصلحتها.

"على الرغم منهم" يجر الرأسماليون إلـى نظـام اجتمـاعي جديد، نظام اجتماعي انتقالي بين المنافسـة الحـرة الكاملـة وإضفاء الطابع الاجتماعي بالكامل على الإنتاج". (٦)

إن القوى الإنتاجية أقوى مما تستوعبه الرأسمالية، لـذا فأن عناصر "اشتراكية"، تتسرب إلى الاقتصاد (أطلق إنجلـز وصف " المجتمع الاشتراكي الغازي" على هـذا). ولكنهـا خاضعة لمصلحة استمرار الرأسمالية. وبالمثل، ففي الدولـة العمالية، لأن القوى الإنتاجية ليست متطورة بالقدر الكـافي لبناء الاشتراكية، تضطر الطبقة العاملة لاستخدام إجـراءات رأسمالية (مثل القانون الرأسمالي مطبقا على التوزيع) لصالح بناء الاشتراكية.

رأسمالية الدولة والدولة العمالية هما مرحلتان في فتـرة الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية. رأسمالية الدولة هـي نقيض الاشتراكية - انهما متضادان تماثليا، ومتحدان جـدليا مع بعضهما البعض. ففي حين أنه في ظل رأسمالية الدولـة ينتفي العمل المأجور جزئيا من حيث أن العامل لا يكون حرا

في اختيار صاحب العمل، إلا انه ظل دكتاتورية البروليتاريا ينتفي العمل المأجور جزئيا من حيث أن العمـال كجماعـة يكونون ""أحرارا" من وسائل الإنتاج. وفي نفس الوقت، فـي الدولة العمالية لا يكون العمل المأجور سلعة. فـ "بيع" قـوة العمل يكون مختلفا عن بيع قوة العمل في ظل الرأسـمالية، حيث أنه في ظل الدولة العمالية لا يبيع العمال كأفراد قـوة عملهم وإنما يضعونها تحت خدمتهم في دورهـم كجماعـة. تتوقف قوة العمل حقا عن أن تكون سلعة، حيث أن التبـادل هنا يتم بين العمال كأفراد، ونفس العمال كجماعة، وليس بين كيانين مستقلين تماما عن بعضهما البعض فيما عدا عمليـة التبادل. في حين أن رأسمالية الدولة تـؤدي إلـى انـدماج النقابات مع الدولة حتى تنتهي كنقابات في آخر المطاف، فان الدولة العمالية ترفع تأثير نقابات العمال إلى أقصى حد. وفي حين أن رأسمالية الدولة تعني تاريخيا إضفاء الطابع الشمولي على الدولة، فان الدولة العمالية تأتي بـأعلى درجـة مـن الديمقراطية عرفها المجتمع من قبـل. تعنـي رأسـمالية الدولة الإخضاع التام للطبقة العاملة بواسطة طبقة رأسـمالية

تسيطر على وسائل الإنتاج. أما الدولة العمالية فتعنـي قمـع الرأسماليين بواسطة طبقة عاملة تسيطر على وسائل الإنتاج.

بهذه الكلمات صاغ لينين بوضوح العلاقة بين رأسمالية الدولة والاشتراكية:

الإجراء المسمى "اشتراكية الحـرب" بواسـطة أمثـال بليخانوف من الألمان (شيدمان ولينش وغيـرهم) هـو فـي الحقيقة رأسمالية دولة احتكارية خاصة بظـروف الحـرب. ولكي نتحدث ببساطة ووضوح أكثر، هـو العمـل العقـابي العسكري للعمال، والدفاع عسكريا عن أرباح الرأسماليين

ولكن حاول أن تستبدل دولة الرأسمالي الأرسـتقراطي ودولة الرأسمالي مالك الأرض بدولة ديمقراطية ثوريـة، أي دولة تحطم كل الامتيازات ثوريا دون أن تخشى إقامة أكمـل ديمقراطية ممكنة وبطريقة ثورية - وسترى أنه فـي دولـة ديمقراطية ثورية حقيقية، فان رأسمالية الدولـة الاحتكاريـة تعني حتما وبالضرورة التقدم نحو الاشتراكية.

...فالاشتراكية ليست سوى الخطوة التالية للأمام بعـد احتكار رأسمالية الدولـ ـ ـة. وبكلمات أخرى، الاشـتراكية

ليست سوى احتكار رأسمالية الدولة وقد تم لصالح الشـعب كله، وبهذا فان هذا الاحتكار لا يظل احتكارا رأسماليا (٧)

بوخارين، الذي تناول بتوسع مسألة رأسـمالية الدولـة، صاغ العلاقة بين رأسمالية الدولة ودكتاتوريـة البروليتاريـا بوضوح شديد:

في نظام رأسمالية الدولة، الذات الفاعلة الاقتصادية هي الدولة الرأسماليـ ـ ـة، الرأسمالي الجماعي. أما فـي ظـل ديكتاتورية البروليتارية، فالذات الفاعلة الاقتصادية هي الدولة البروليتارية، الطبقة العاملة المنظمة جماعيا، " البروليتاريـا المنظمة في شكل سلطة الدولة". في ظل رأسـمالية الدولـة، عملية الإنتاج هي عملية إنتاج فائض القيمة الذي يصب فـي أيدي طبقة رأسمالية، تحاول تحويل هذه القيمة إلـى فـائض إنتاج. في ظل ديكتاتورية البروليتاريا، عملية الإنتـاج هـي وسيلة لتلبية الحاجات الاجتماعية وفق خطة محـددة. نظـام رأسمالية الدولة هو أكمل أشكال استغلال الجماهير بواسـطة أقلية من الحكام. أما ديكتاتورية البروليتاريا فتجعل أي نـوع من الاستغلال مستبعدا بالمرة، حيث تحول الملكية الرأسمالية

الجماعية ومعها شكلها الرأسمالي الفردي إلى "ملكية" جماعية - بروليتارية ! على الرغم من تشابههما الصوري، فانهمـا متناقضان تماما في المضمون. يحدد هذا العداء أيضا العداء بين كافة أجزاء النظامين رهن الحوار، علـى الـرغم مـن التشابه الصوري. هكذا، على سبيل المثال، فان واجب العمل العام في ظل رأسمالية الدولة يعني استعباد الجماهير العاملة، وفي مقابل هذا، فانه في ظل دكتاتورية البروليتاريا لا يعـدو أن يكون التنظيم الذاتي للعمل بواسـطة الجمـاهير ؛ فـي رأسمالية الدولة تعبئة الصناعة تعنى زيادة قوة البرجوازيـة وتقوية النظام الرأسمالي، في حين أنها في ظـل دكتاتوريـة البروليتاريا تعني تقوية الاشتراكية. في ظل هيكل رأسـمالية الدولة، تمثل كافة أشكال الإكراه من جانب الدولـة ضـغطا يضمن ويوسع ويعمق عملية الاستغلال، في حين أن الإكراه من جانب الدولة في ظل دكتاتورية البروليتاريا يمثل وسـيلة لبناء المجتمع الشيوعي. باختصار، فان التناقض الوظيفي بين الظاهرتين المتشابهتين صوريا يتم تحديـده هنـا بالكامـل بالتناقض الوظيفي بين النظـامين وخصائصـهما الطبقيـة المتناقضة.(٨)

وقبل لينين وبوخارين بكثير، طرح إنجلز مـا يعتبـر جوهريا نفس الأفكار في كتابه ضد دوهرنج:

كلما زادت القوى الإنتاجية التي تستولي عليها (الدولة)، كلما أصبحت الهيئة الجماعية الحقيقيـة لكـل الرأسـماليين، وكلما زاد المواطنون الذين تستغلهم. يظل العمـال أجـراء، بروليتاريين. لا يتم إلغاء العلاقة الرأسمالية، إنها بـالأحرى تدفع إلى حد أقصى. ولكنها عند هذا الحد تتحول إلى عكسها. ملكية الدولة للقوى الإنتاجية ليست هي حل المشكلة، ولكنهـا تحمل في طياتها الوسائل الشكلية، التي تعتبر الطريق إلـى الحل.(٩)

الفصل السادس:
تأملات إضافية في الستالينية - المجتمع والاقتصاد والسياسة

البيروقراطية الستالينية طبقة

سيتضح لنا من دراسة التعريفات التي يقدمها مختلف المنظرين الماركسيين للطبقة الاجتماعية، أن البيروقراطية الستالينية ينطبق عليها تعريف الطبقة حسبما يراه جميع هؤلاء المنظرون. على سبيل المثال، يكتب لينين:

نطلق وصف الطبقات على الجماعات العريضة من الناس التي تتميز بالموقع الذي تحتله في نظام إنتاج اجتماعي قائم تاريخيا ومحدد، و بعلاقاتها بوسائل الإنتاج (التي تكون في أغلب الأحوال (ليس دائما) محددة ومصاغة في قوانين)، ودورها في النظام الاجتماعي للعمل، وبالتالي وسائلها في الحصول على النصيب الذي يحوزونه من الثروة الوطنية، فضلا عن حجم هذا النصيب. الطبقات هي جماعات من الناس تستطيع واحدة منها أن تستولي على عمل الأخرى

بسبب اختلاف مواقعهم في نظام معين للاقتصاد الاجتمـاعي (١)

يعطي بوخارين تعريفا مماثلا جدا:

الطبقة الاجتماعية... هي مجمـوع الأشـخاص الـذين يلعبون نفس الدور في الإنتاج، وتكون لديهم نفـس العلاقـة نحو الأشخاص الآخرين في عملية الإنتاج، وهـي علاقـات تتعلق أيضا بالأشياء (أدوات العمل). (٢)

إذا كانت هناك أية شكوك أخرى حول ما إذا كانـت البيروقراطية الستالينية طبقة أم لا، فإننا لا نحتاج سوى إلـى فحص تحليل إنجاز لطبقة التجار التي لم تلعب دورا مباشرا في عملية الإنتاج. انه يكتب:

لقد خلقت الحضارة تقسيما ثالثا للعمل: خلقت طبقـة لا تلعب دورا في الإنتاج، وإنما تعنى فقط بتبـادل المنتجـات- وهى طبقة التجار. إن كافة المحاولات السابقة لتكوين طبقات قد انحصرت في الإنتاج. وقد قسمت المنتجين إلى مـديرين ومدارين، أو إلى منتجين علـى نطـاق واسـع بدرجـة أو

بأخرى. ولكن هنا تظهر لأول مرة طبقة تسيطر على الإنتاج بصفة عامة وتخضع المنتجين لحكمها، دون أن تلعب أدنـى دور في الإنتاج. وهي طبقة تجعل من نفسها الوسيط الذي لا غنى عنه بين منتجين، وتستغلهما معا بحجة تجنيبهما مشـقة ومخاطر التبادل، ومد أسواق منتجاتهما إلى مناطق بعيـدة، وبذلك تصبح أكثر الطبقات نفعا في المجتمـع: طبقـة مـن الطفيليين والنموس* الاجتماعية الأصـيلة، تسـتأثر بقشـدة الإنتاج داخل وخارج البلاد كمكافأة في مقابل خدمات تافهة، طبقة تجمع سريعا ثروة هائلـة وتكتسـب بالتـالي نفـوذا اجتماعيا، وهي لهذا السبب تحصد على الـدوام تشـريفات جديدة وسيطرة أكبر على الإنتاج أثناء فترة الحضارة، حتـى تزيح النقاب أخيرا عن منتج خاص بها - الأزمات الدوريـة في الصناعة. (٣)

فـ ـ ـي ضوء هذا التعريف، يتضح لمـاذا اسـتطاع ماركس أن يصف رجال الدين، والمحامين، الـخ..، بـأنهم

---

* جمع نمس "المترجم".

"الطبقات الأيديولوجية"، التي لديها احتكار طبقي لما يسـميه بوخارين بذكاء " وسائل الإنتاج الذهنية".

من الخطأ تسمية البيروقراطيـة السـتالينية بالطائفـة للأسباب التالية: في حين أن الطبقة هي مجموعة من النـاس لديهم مكانا محددا في عملية الإنتـاج، فـان الطائفـة هـي مجموعة قضائية - سياسية، أعضاء الطائفة يمكن أن يكونوا أعضاءا في طبقات مختلفة، أو في الطبقة الواحدة يمكـن أن يتواجد أعضاء في طوائف مختلفة، الطائفة هي نتاج الجمود النسبي للاقتصاد - تقسيم عمل جامد وجمود القوى الإنتاجية - في حين أن البيروقراطية الستالينية قد تحولت إلى طبقـة حاكمة في أوج ديناميكية الاقتصاد.

البيروقراطية الستالينية - أقصى وأنقى تجسيد لرأس المال.

كتب ماركس:

ليس للرأسمالي أية قيمة تاريخية، ولا أي حق في ذلـك الوجود التاريخي، إلا كتجسيد لرأس المال... ولكن طالما أنه رأس مال متجسد، فان مـا يدفعـه للعمـل لـيس القيمـة

الاستعمالية، ولا الاستمتاع، وإنما القيمة التبادلية وزيادتهـا. إن الرأسمالي، وهو الخادم المتعصب للتراكم، يجبر الجـنس البشرى بلا رحمة على الإنتاج من أجل الإنتاج،... وحيـث أن أعماله ليست إلا مجرد وظيفة لرأس المال - وهـو رأس مال لديه، في شخصـه، وعـي وإرادة - فـان اسـتهلاكه الشخصي يصبح سرقة، تتم على حساب التراكم... وبالتالي، ادخروا، ادخروا، ادخروا، أي أعيدوا تحويل أكبر قدر ممكن من فائض القيمة أو فائض المنتج إلى رأس مال ! التراكم من أجل التراكم، والإنتاج من أجل الإنتاج."(٤)

تصبح الوظيفتان - استخراج فائض القيمة وتحويلـه إلى رأس مال - وهما أساسيتان للرأسمالية - منفصلتين مع انفصال السيطرة والإدارة. ففي حين أن وظيفة الإدارة هـي استخراج فائض القيمة من العمال، فان السيطرة تشرف على تحويله إلى رأس مال. بالنسبة للاقتصاد الرأسمالي، هاتـان الوظيفتان فقط ضروريتـان، يبدو حاملو السـندات أكثـر فأكثر كمستهلكين لجزء ما من فائض القيمـة. إن اسـتهلاك جزء من فائض المنتج بواسطة المستغلين ليس قاصرا علـى

الرأسمالية، وإنما وجد في ظل كافة الأنظمة الطبقية. أما مـا يميز الرأسمالية فهو التراكم مـن أجـل التـراكم، بهـدف الاستمرار في المنافسة.

في الشركات الرأسـمالية، معظـم التـراكم يكـون مؤسسيا، تمول الشركة نفسها داخليا، فـي حـين يسـتخدم الجانب الأعظم من العوائد الموزعة على حـاملي الأسـهم للاستهلاك. في ظل رأسمالية دولة تطورت بالتـدريج مـن الرأسمالية الاحتكاريـة، يظهـر حـاملو السـندات أساسـا كمستهلكين في حين تظهر الدولة كأنها الجهة المسئولة عـن التراكم.

كلما ازداد ذلك الجزء من فائض القيمة المخصـص للتراكم مقارنة بالجزء المستهلك كلما كشفت الرأسمالية عـن نفسها بصورة أكثر نقاءا. وكلما ازداد الوزن النسبي لعامـل السيطرة مقابل عامل حمل السندات. أي بعبارة أخرى، كلما ازداد خضوع العوائد للتراكم الداخلي بواسـطة الشـركة أو

الدولة المالكة، كلما كشفت الرأسمالية عن نفسها بصورة أكثر نقاءا.

(الكل يعرف أن أولئك الذين يسـيطرون علـى رأس المال، أي الذين يمثلون أقصى تجسـيد لـرأس المـال، لا يحرمون أنفسهم من متع هذا العالم، ولكن أهمية إنفاقهم تقـل كثيرا من الناحية الكمية وتختلف من الناحية النوعيـة عـن أهمية التراكم، ولا يمثل إنفاقهم أهمية تاريخية رئيسية).

إننا نسـتطيع بالتـالي أن نقـول أن البيروقراطيـة الروسية، من خلال "امتلاكها" للدولة وسيطرتها على عمليـة التراكم، تمثل التجسيد الأكثر نقاء لرأس المال. إلا أن روسيا مختلفة عن النموذج - أي مفهوم رأسمالية الدولة المتطـورة بالتدريج من الرأسمالية الاحتكارية. إن هذا الاختلاف عـن مفهوم رأسمالية الدولة التي تتطور تدريجيا، وعضويا، مـن الرأسمالية الاحتكارية لا يجعل مسألة مفهوم رأسمالية الدولة غير ذات أهمية. بل على العكس من ذلك، فمـا لـه أهميـة عظمى أن نجد أن الاقتصاد الروسي يقترب من هذا المفهوم

أكثرا كثيرا مما تستطيعه أية رأسمالية دولة تطورت تدريجيا على أساس رأسمالي. فكون أن البيروقراطيـة تنفـذ مهـام الطبقة الرأسمالية، وبذلك تحول نفسها إلى طبقـة، يجعلهـا التجسيد الأكثر نقاءا لهذه الطبقة. وعلى الرغم من اختلافهـا عن الطبقة الرأسمالية، فإنها فـي الوقـت نفسـه الأقـرب لجوهرها التاريخي. البيروقراطية الروسـية كنفـي جزئـي للطبقة الرأسمالية التقليدية هي في الوقت نفسه التجسيد الأكثر صدقا للرسالة التاريخية لهذه الطبقة.

إن القول بأن طبقة بيروقراطية تحكم فـي روسـيا والوقوف عند هذا الحد هو تحايل على القضية الأساسـية - علاقات الإنتاج الرأسمالية القائمة في روسيا. والقـول بـأن روسيا رأسمالية دولة سليم تماما، ولكنه غير كـافي، فمـن الضروري أيضا الإشارة إلى الاختلافـات فـي العلاقـات القانونية بين الطبقة الحاكمة في روسيا والطبقة الحاكمة فـي رأسمالية الدولة التـي تتطـور تـدريجيا مـن الرأسـمالية الاحتكارية. الاسم الأكثر دقة إذن للمجتمـع الروسـي هـو "رأسمالية الدولة البيروقراطية".

شكل ملكية البيروقراطية يختلـف عـن شـكل ملكيـة البرجوازية

في روسيا، تظهر الدولة كصاحب عمـل، ويظهـر البيروقراطيون كمديرين فقط. هناك فصل كامل بين وظيفـة الملكية ووظيفة الإدارة. إلا أن الأمر كـذلك مـن الناحيـة الصورية فقط. فمن الناحية الجوهرية، تتركز الملكيـة فـي أيدي البيروقراطيين كجماعـة، إنهـا متمثلـة فـي دولـة البيروقراطية. ولكن كون أن المدير الفرد يبـدو وكأنـه لا يمتلك وسائل الإنتاج، وكون أن حصوله على الجزء الخاص به من الدخل القومي في شكل راتب قد يخدع المرء ويجعله يعتقد أنه يحصل فقط على مكافآت مقابل قوة عملـه بـنفس الطريقة التي يحصل بها العامل على مكافأة مقابل قوة عمله. وفضلا عن ذلك، فحيث أن عمـل الإدارة ضـروري لكـل عملية إنتاج اجتماعي، وبالتالي لـيس لـه صـلة بعلاقـات الاستغلال، فان الفارق بين وظيفة العامل ووظيفـة المـدير يصبح ضبابيا لأن الوظيفتين متضمنتان في عمليـة الإنتـاج الاجتماعي. هكذا فان العلاقات الطبقية العدائية تبـدو كأنهـا

متناغمة. ويبدو عمل المستغلين وعمـل تنظـيم الاسـتغلال كلاهما متجسد كعمل. كما تبدو الدولة وكأنهـا تقـف فـوق الشعب، كأنها ملكية مجسدة، في حين يبدو البيروقراطيـون، الذين يشرفون على عملية الإنتاج ويعتبرون بالتالي تاريخيـا تجسيدا لرأس المال من الناحية الجوهرية، يبـدون كعمـال، وبالتالي منتجين للقيمة بعملهم ذاته.

ولكن، من الواضح أن دخل البيروقراطية له علاقة مباشرة بعمل العمال لا بعمل البيروقراطية ذاتهـا. كمـا أن حجم هذا الدخل في حد ذاته يكفي لكشف الفارق الكيفي بـين دخل البيروقراطية وأجور العمال. لو لم يكن ثمة فارق كيفي بينهما، فيتعين علينا إذن أن نقول أن اللورد ماكجوان، الـذي يحصل على أعلى مرتب يتقاضاه مدير في بريطانيا، لا يفعل سوى بيع قوة عمله. والى جانب ذلك، فان الدولة، التي هـي صاحب العمل وتبدو كأنها تقف فوق الشعب، هي في الحقيقة تنظم البيروقراطية كجماعة.

ما الذي يحدد تقسيم فائض القيمة بين الدولة والبيروقراطيين كأفراد ؟

في حين أن التقسيم الكمي للقيمة الإجمالية المنتجة بـين الأجور وفائض القيمة يعتمد على عنصرين مختلفين كيفيا - قوة العمل ورأس المال - فان تقسيم فـائض القيمـة بـين البيروقراطية كجماعة (الدولة) والبيروقـراطيين الأفـراد لا يمكن أن يقوم على أي فارق كيفي بينهما. لا يستطيع المـرء إذن أن يتحدث عن قوانين دقيقة عامة لتقسيم فائض القيمـة بين الدولة والبيروقراطية أو توزيع نصيب البيروقراطية بين مختلف البيروقراطيين. وبالمثل لا يستطيع المرء أن يتحدث عن قوانين عامة دقيقة تنظم توزيع الربح بين ربح المشروع والفائدة، أو بين ملاك مختلف أنـواع الأسـهم فـي الـبلاد الرأسمالية. (أنظر كارل ماركس، رأس المال، الجزء الثالث، ص ٤٢٨).

سيكون من الخطأ، مع ذلك، أن نفترض أن هذا التقسيم يحدث بشكل اعتباطي تماما. فالنزعات يمكن أن تعمم. وهي

تعتمد على ضغط الرأسمالية العالمية الذي يتطلب الإسـراع بالتراكم، والمستوى المادي الذي وصل إليه الإنتاج بالفعـل، وميل معـ ـدل الربح للانخفاض الذي تقلل نسـبيا مصـادر التراكم، الخ.. إذا أخذنا هذه الظروف في الحسبان، نسـتطيع أن ندرك لماذا تتم مراكمة جزء أكبر على الدوام من فـائض القيمة. وفي الوقت نفسه، فان البيروقراطية التي تدير عملية التراكم لا تهمل إشباع رغباتها الشخصـية، وتـزداد كميـة فائض القيمة التي تستهلكها بشكل مطلق. إن هاتين العمليتين ممكنتان فقط إذا كان هناك تزايد مستمر في معدل اسـتغلال الجماهير، وإذا وجدت مصادر جديدة لرأس المـال بشـكل مسـ ـ ـتمر (يفسر هذا عملية التراكم البدائي التي تـم بهـا نهب الفلاحين الروس، والنهب الـذي تـم لـبلاد أوروبـا الشرقية.)

علاقات الإنتاج والقانون

إن الغالبية العظمى من وسائل الإنتاج فـي روسـيا تتركز في أيدي الدولة. السندات وغيرهـا مـن المطالبـات

القانونية تغطي جزءا ضئيلا من وسائل الإنتـاج بحيـث لا يكون لها سوى أهمية طفيفة.

لماذا يكون الأمر كذلك ؟ أليست هناك نزعـة لإدخـال مثل هذا الشكل من المطالبات الفردية على نطـاق واسـع ؟ لماذا يوجد فارق بين قانون الملكية السائد في روسيا و نظيره في بقية العالم الرأسمالي ؟ لكي نجيب على هـذه الأسـئلة، علينا أولا أن نحلل العلاقة بين علاقـات الإنتـاج وقـانون الملكية.

إن القانون يعتمد على الاقتصاد. و علاقات الملكية هي التعبير القانوني عن علاقات الإنتاج. إلا أنه لا يوجد توازي دقيق وتام بين علاقات الإنتاج وتطور القانون، بنفس الطريقة التي لا يوجد بها توازي دقيق وتام بين الأساس الاقتصـادي وسائر عناصر البناء الفوقي. وذلك لأن القانون لا يعبر عن علاقات الإنتاج مباشرة، وإنما بشكل غير مباشر. فإذا عكس القانون علاقات الإنتاج مباشرة بحيث يصحب كـل تغييـر تدريجي في علاقات الإنتاج تغييـرا فوريـا وموازيـا فـي

القانون، فانه يتوقف عن أن يكون قانونا. فوظيفة القانون، إن صح هذا التعبير، هي خلق التجانس بين المصالح المتعارضة للطبقات، ملء الفجوات التي تظهر في النظام الاجتماعي - الاقتصادي. ولكي يحقق هذا، ينبغي له أن يرتفع فوق الاقتصاد في الوقت الذي يقوم فيه على أساس هذا الاقتصاد.

من ناحية مضمونه، فان القانون هو الانعكاس غير المباشر للأساس المادي الذي يقوم عليه، ولكن من ناحية شكله، فهو ليس إلا استيعابا واستكمالا للقانون الموروث من الماضي. ويوجد دوما اختلاف زمني بين حدوث التغييرات في علاقات الإنتاج، وحدوث التغييرات في القانون. وكلما كان التغير في علاقات الإنتاج أعمق وأسرع، كلما صعب على القانون أن يلاحق التغير مع احتفاظه شكليا بالاستمرارية مع تطوره السابق. وهناك أمثلة تاريخية عديدة لصعود طبقة جديدة تمتنع عن إعلان وصولها للسلطة وتحاول بالتالي أن تكيف وجودها وحقوقها مع الإطار الذي يقدمه الماضي، على الرغم من التناقض التام بينها وبين هذا الإطار. هكذا، فان البرجوازية الصاعدة سعت لفترة طويلة

جدا لإثبات أن الربح والفائدة ليسا سوى نوعان من الإيجار - في ذلك الوقت كان الإيجار الذي يحصل عليه مالك الأرض مبررا في أعين الطبقات الحاكمة. حاولت الطبقة الرأسمالية الإنجليزية أن تقيم حقوقها السياسية على أساس الماجناكارتا، ميثاق حقوق الطبقة الإقطاعية، الذي يتناقض جوهريا مع الحق البرجوازي من ناحية المضمون والشكل معا. إن محاولة طبقة حاكمة إخفاء امتيازاتها تحت عباءة القانون الموروث من الماضي تكون في أقوى صورها في حالة حدوث ثورة مضادة لا تجرؤ على الإعلان عن وجودها.

إن الاشتراكية الثورية لا تخفي أهدافها، وبالتالي فان القانون الذي تمليه عند وصولها للسلطة يكون ثوريا في المضمون والشكل معا. لو كانت جيوش التدخل قد انتصرت بعد ثورة أكتوبر، فان حكمهم الدموي كان سيصحبه إعادة أغلب القوانين القديمة التي ألغتها ثورة أكتوبر. ولكن، حيث أن البيروقراطية في روسيا حولت نفسها تدريجيا إلى طبقة حاكمة، فان التغيرات في علاقات الإنتاج لم يتم التعبير عنها

مباشرة في شكل تغيير كامل للقانون. لأسباب عديدة، أهمهـا حاجة السياسة الخارجية الستالينية لدعاية ثورية زائفة بـين عمال العالم، لم تعلن البيروقراطية الروسية صراحة أن ثورة مضادة قد حدثت.

إلا أن هذا وحـده لا يكفـي لتفسـير عـدم إعـادة البيروقراطية للملكية الفردية في صورة سـندات أو أسـهم تغطي الاقتصاد كلـه بطريقـة تسـمح لكـل عضـو فـي البيروقراطية أن يورث وضعا اقتصاديا آمنا لابنـه. ينبغـي أخذ عوامل أخرى في الحسبان. إن رغبـات أي طبقـة أو طائفة أو شريحة اجتماعية تصيغها ظروف حياتها المادية. و ليس لدى كل طبقة موقعها الخـاص فـي عمليـة الإنتـاج فحسب، بل إن كل طبقة مالكة لها قلعة مختلفة فـي الثـروة الاجتماعية. لو كانت الرغبة البسيطة المجردة في الحصـول على الحد الأقصى من المكاسب المادية والثقافية، هي القـوة الدافعة للإنسانية، إذن فليس فقط الطبقة العاملة وإنما أيضـا البرجوازية الصغيرة والمتوسطة، بل والبرجوازية الكبيـرة كذلك، كانت سترغب في الاشتراكية، خاصة في عصرنا هذا

حيث يعيش هذا الجيل تحت شبح الحرب الذرية. ولكن واقع الأمر ليس كذلك. عندما يصنع الناس التاريخ فانهم يصنعونه وفقا للواقع الخارجي الموضوعي الذي يجدون أنفسهم فيـه، والذي يصوغ رغباتهم. هكذا، فان صاحب الأرض الإقطاعي يكافح لزيادة مساحة ضياعه هو وابنه، كما يسـعى التـاجر لتوفير الأمن لأبنائه بتوريثهم مبلغا كبيرا مـن المـال، أمـا الطبيب والمحامي وغيرهم من أعضاء المهن الحرة، فـانهم يحاولون نقل امتيازاتهم لأبنائهم بإعطائهم "وسـائل الإنتـاج الذهنية - التعليم. وحيث أنه لا توجد أية أسوار صينية بـين الطبقات والشرائح المختلفة، فان كل منها ستحاول بالطبع أن تورث ما يزيد على امتيازاتها الخاصة: فأصـحاب المهـن الحرة سيرثون وسائل إنتاج مادية وذهنيـة معـا، والتجـار سيتوفر لهم تعليم عالي، وهكذا.

إن بيروقراطية الدولة، كما قال ماركس فـي نقـد فلسفة القانون لهيجل، تمتلك الدولة كملكية خاصة. ففي الدولة التي تكون مستودع وسائل الإنتاج، يكون لدى بيروقراطيـة الدولة - الطبقة الحاكمة - أشكال لنقل امتيازاتها تختلف عن

تلك الخاصة بملاك الأرض الإقطـاعيين أو البرجوازيـة أو أصحاب المهن الحرة. فإذا كان قرار الهيئة المنتخبـة هـو الأسلوب السائد لاختيـار مـديري المؤسسـات ورؤسـاء الإدارات.. الخ فان كل بيروقراطي سيكون أكثر اهتماما بأن ينقل لابنه "علاقاته" من أن ينقل له، مثـ ـلا، مليون روبـل (وان كان لهذا أيضا أهميته). ومن البديهي أنه سيحاول فـي الوقت نفسه أن يحد عدد المنافسين علـى مناصـب داخـل البيروقراطية بوضع قيود على إمكانيات حصول الجمـاهير على تعليم عالي، الخ..

الجمع بين متناقضات التطور

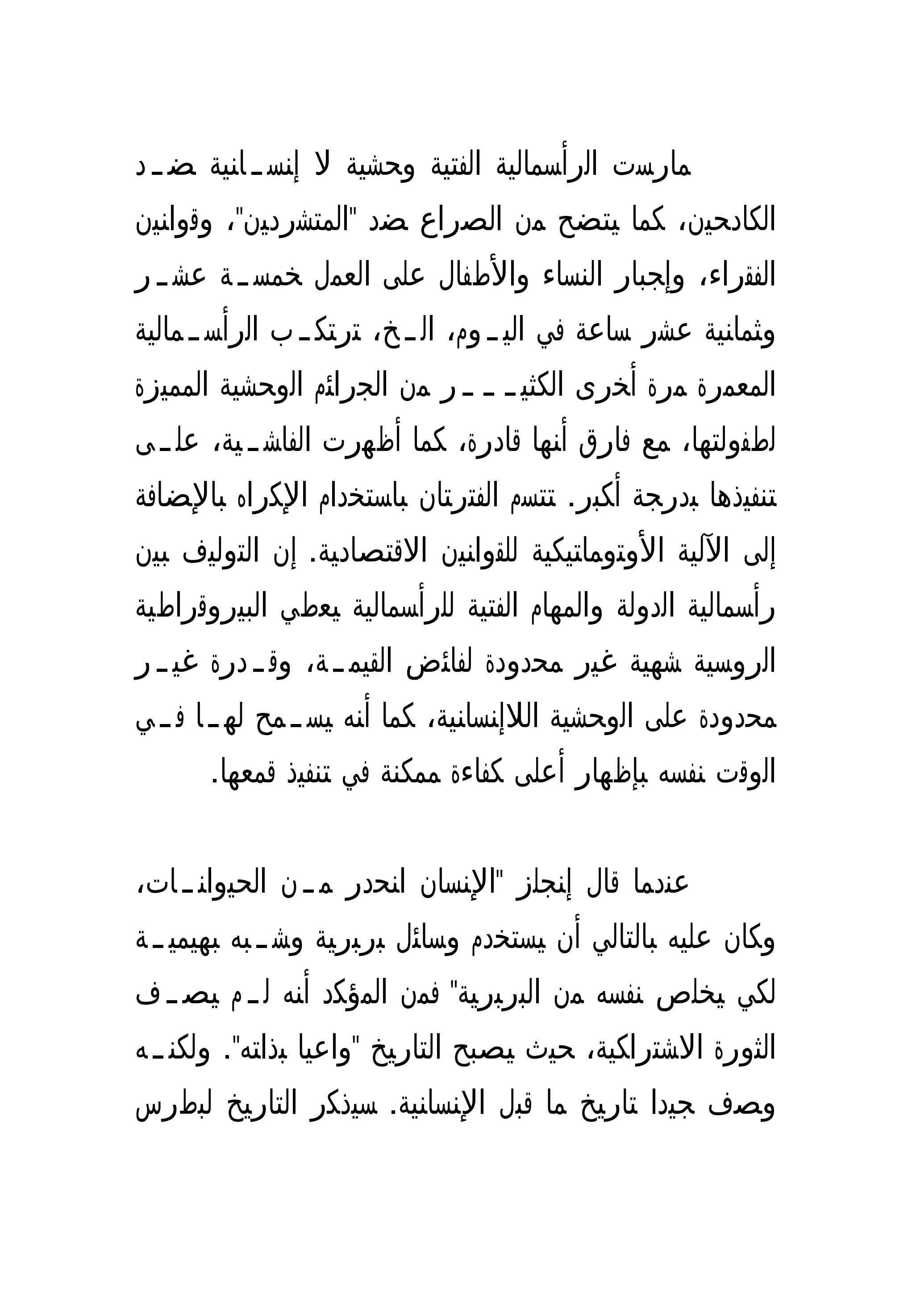
تقدم لنا روسيا مثالا للجمع بين شكل للملكية تولد من ثورة بروليتارية وعلاقات إنتاج ناتجة من مزيج مـن قـوى الإنتاج المتخلفة وضغط الرأسـمالية العالميـة. و مضـمون التوليفة يظهر استمرارية تاريخية مع فترة ما قبل الثورة، أما الشكل، فيظهر استمرارية تاريخية مع الفترة الثورية. وعنـد التراجع عن الثورة لا يعود الشكل مباشرة إلى نقطة انطلاقه.

وعلى الرغم من خضوعه للمضمون، إلا إن الشكل له أيضا أهمية كبيرة.

كثيرا ما يقفز التاريخ إلى الأمـام أو إلـى الخلـف. وعندما يقفز إلى الخلف، فانه لا يعود مباشـرة إلـى نفـس الموضع، وإنما يهبط بشكل حلزوني بحيث يجمع بين عناصر النظامين الذين انتقل المجتمع من أحدهما إلى الآخر. علـى سبيل المثال، في رأسمالية الدولة التـي تكـون اسـتمرارا عضويا، تدريجيا لتطور الرأسمالية، سيبقى شكل من أشـكال الملكية الخاصة ألا وهو ملكية الأسهم والسندات، ولكننـا لا يجب أن نستنتج من هذا أن الشـيء نفسـه ينطبـق علـى رأسمالية الدولة التي نمت تدريجيا على أشلاء دولة عماليـة. إن الاستمرارية التاريخية في حالة رأسـمالية الدولـة التـي تتطور من الرأسمالية الاحتكارية، تظهر من خـلال وجـود الملكية الفردية (السندات). أما الاستمرارية التاريخيـة فـي حالة رأسمالية الدولة التي تتطور من ثورة عمالية انحطـت وماتت، فهي تظهر من خلال عدم وجود الملكية الفردية.

إن هذا التطور الحلزوني يتمخض عنه الجمع بين طرفين للتطور الرأسمالي في روسيا، التوليف بين المرحلة العليا التي يمكن للرأسمالية أن تصل إليها، والتي لن يصل إليها أي بلد آخر في الأغلب، وبين مرحلة دنيا للتطور تتطلب إعداد الشروط المادية الضرورية للاشتراكية. إن هزيمة ثورة أكتوبر قد أصبحت بمثابة نقطة انطلاق للرأسمالية الروسية التي هي في الوقت نفسه متخلفة جدا عن الرأسمالية العالمية.

يكشف هذا التوليف عن نفسه في تركيز عالي جدا لرأس المال، وتركيب عضوي عالي جدا لرأس المال؛ ومن ناحية أخرى، إذا أخذنا المستوى التقني في الحسبان، فهو يكشف عن نفسه في إنتاجية متدنية للعمل، ومستوى ثقافي متدني. وهي تفسر سرعة تطور القوى الإنتاجية في روسيا، وهي سرعة تتجاوز كثيرا ما شهدته الرأسمالية الفتية، كما أنها تمثل النقيض المطلق لما تشهده الرأسمالية في فترات التآكل والركود.



مارست الرأسمالية الفتية وحشية لا إنسانية ضد الكادحين، كما يتضح من الصراع ضد "المتشردين"، وقوانين الفقراء، وإجبار النساء والأطفال على العمل خمسة عشر وثمانية عشر ساعة في اليوم، الخ، ترتكب الرأسمالية المعمرة مرة أخرى الكثير من الجرائم الوحشية المميزة لطفولتها، مع فارق أنها قادرة، كما أظهرت الفاشية، على تنفيذها بدرجة أكبر. تتسم الفترتان باستخدام الإكراه بالإضافة إلى الآلية الأوتوماتيكية للقوانين الاقتصادية. إن التوليف بين رأسمالية الدولة والمهام الفتية للرأسمالية يعطي البيروقراطية الروسية شهية غير محدودة لفائض القيمة، وقدرة غير محدودة على الوحشية اللاإنسانية، كما أنه يسمح لها في الوقت نفسه بإظهار أعلى كفاءة ممكنة في تنفيذ قمعها.

عندما قال إنجلز "الإنسان انحدر من الحيوانات، وكان عليه بالتالي أن يستخدم وسائل بربرية وشبه بهيمية لكي يخلص نفسه من البربرية" فمن المؤكد أنه لم يصف الثورة الاشتراكية، حيث يصبح التاريخ "واعيا بذاته". ولكنه وصف جيدا تاريخ ما قبل الإنسانية. سيذكر التاريخ لبطرس

الأكبر انه كان أحد المحاربين ضد البربرية باستخدام وسائل بربرية. كتب هرزن " أنه حقق الحضارة والكرباج في يـده، وبالكرباج في يده اضطهد العقل" وسيذكر التاريخ لستالين أنه مضطهد الطبقة العاملة، والقوة التي كـان بإمكانهـا التقـدم بالقوى الإنتاجية والثقافية الإنسانية بدون الكرباج، لأن العالم كان ناضجا بما فيه الكفاية لذلك، إلا أنها (قوة ستالين) تقدمت بها والكرباج في يدها "، مهددة في الوقت ذاته الإنسانية كلها بخطر الانحطاط من خلال الحروب الإمبريالية.

لقد اكتسحت الثورة البروليتارية من طريقهـا كـل معوقات تطور القوى الإنتاجية، وألغت الكثير مـن أنـواع البربرية القديمة. إلا أنها بسبب انعزالها وحدوثها فـي بلـد متخلف، انهزمت تاركة المجال مفتوحا أمام محاربة البربرية بوسائل البربرية.

الاقتصاد والسياسة

الدولة هي "هيئات خاصة مـن الرجـال المسـلحين والسجون، الخ " - إنها سلاح في أيدي طبقة لاضطهاد طبقة

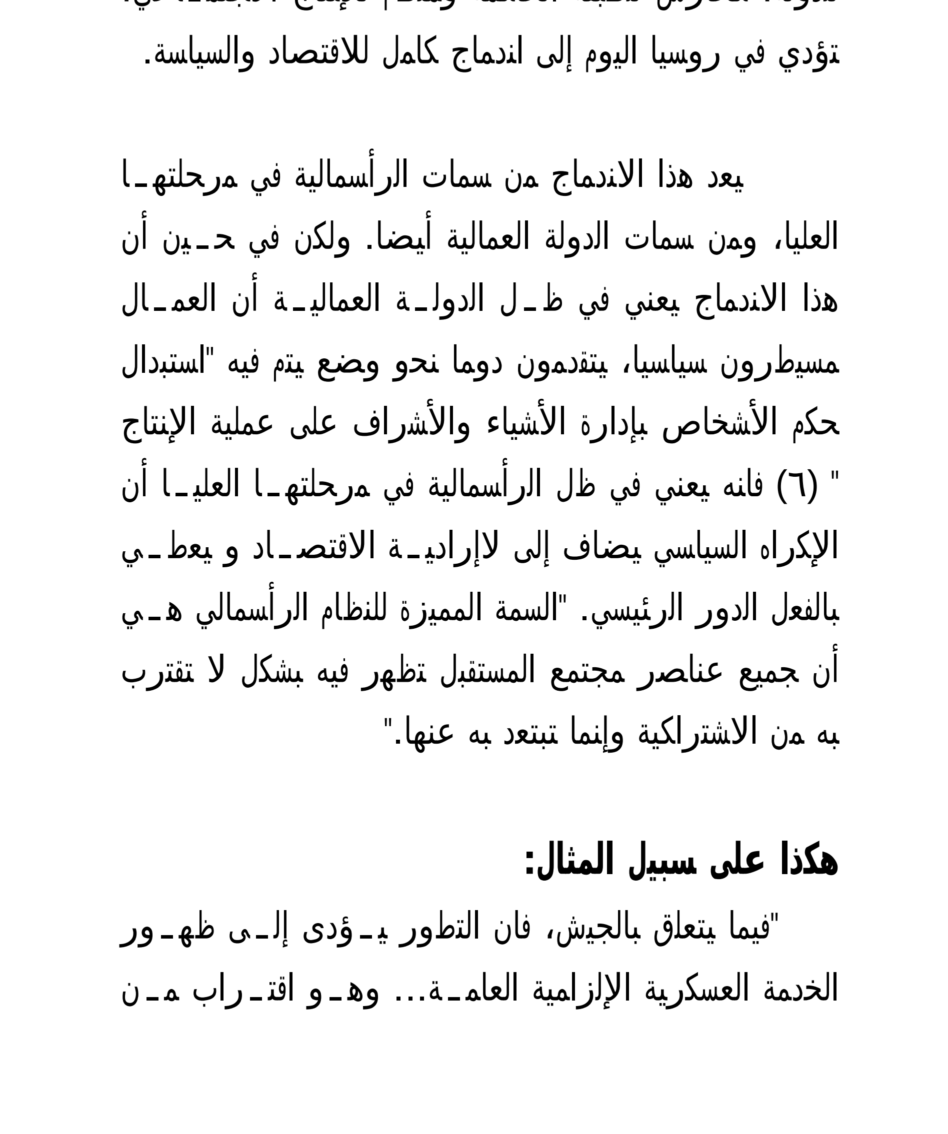
أو طبقات أخرى. في روسيا، الدولـة سـلاح فـي أيـدي البيروقراطية لاضطهاد جماهير الكادحين. إلا أن هذا وحـده لا يصف كل وظائف الدولة الستالينية. فهذه الدولة تلبي أيضا الحاجات المباشرة للتقسيم الاجتماعي للعمل، وتنظيم الإنتـاج الاجتماعي. لقد أنجزت مهمة مماثلة، مع ما يلزم من التبديل والتعديل، بواسطة دول مثل الصين ومصر وبابل القديمـة. هناك، ولأن أعمال الري الكبرى التي لم يكن مـن الممكـن تنفيذها إلا على نطاق واسع كانت ضـرورية تمامـا، فقـد تطورت الدولة ليس فقط كنتيجة لظهور الانقسامات الطبقية، وبالتالي بطريقة غيـر مباشـرة كنتيجـة لتقسـيم العمـل الاجتماعي، وإنما أيضا بطريقة مباشرة كجزء مـن عمليـة الإنتاج. إن الاعتماد والتأثير المتبادل للانقسـامات الطبقيـة وظهور وتقوية الدولة، لهى علاقة معقـدة بدرجـة تجعـل الفصل بين الاقتصاد والسياسة أمرا مستحيلا. وبالمثل، فـي روسيا، لم تظهر الدولة الستالينية فقط كنتيجة للهوة المتسـعة بين الجماهير والبيروقراطية، وبالتالي الحاجة المتنامية لـ ـ "هيئات خاصة من الرجال المسلحين" وإنما أيضا كاسـتجابة

مباشرة لحاجات القوى الإنتاجية ذاتها، كعنصر ضروري في نمط الإنتاج.

قال أحد الملوك الكلدانيين:

لقد أخضعت أسرار الأنهار لمصلحة الإنسـان... وقـد وجهت مياه الأنهار إلى حيث القفر، وملأت بهـا الخنـادق الجافة... ورويت السهول الصـحراوية، لقـد جلبـت لهـم الخضرة والوفرة وأسكنتهم مساكن البهجة" يلاحظ بليخانوف الذي يقتبس هذا الكلام: "على الرغم مما فيه من تفاخر، فان هذا وصف دقيق لدور الدولة الشرقية في تنظيم عملية الإنتاج الاجتماعية. (٥)

كان بوسع ستالين أيضا أن يزعم أنه بنى الصناعات، ودفع القوى الإنتاجية في روسيا إلى الأمام، الـخ.. ولكـن، بالطبع، على الرغم من أن استبداد الملـك الكلـداني كـان ضروريا تاريخيا وتقدميا في وقته، إلا أن استبداد ستالين كان غير ضروري و رجعي من الناحية التاريخية.



وكما في المجتمعات القديمة، فان الوظيفة المزدوجة للدولة، كحارس للطبقة الحاكمة ومنظم للإنتاج الاجتماعي، تؤدي في روسيا اليوم إلى اندماج كامل للاقتصاد والسياسة.

يعد هذا الاندماج من سمات الرأسمالية في مرحلتها العليا، ومن سمات الدولة العمالية أيضا. ولكن في حين أن هذا الاندماج يعني في ظل الدولة العمالية أن العمال مسيطرون سياسيا، يتقدمون دوما نحو وضع يتم فيه "استبدال حكم الأشخاص بإدارة الأشياء والأشراف على عملية الإنتاج " (٦) فانه يعني في ظل الرأسمالية في مرحلتها العليا أن الإكراه السياسي يضاف إلى لاإرادية الاقتصاد و يعطي بالفعل الدور الرئيسي. "السمة المميزة للنظام الرأسمالي هي أن جميع عناصر مجتمع المستقبل تظهر فيه بشكل لا تقترب به من الاشتراكية وإنما تبتعد به عنها."

هكذا على سبيل المثال:

"فيما يتعلق بالجيش، فان التطور يؤدى إلى ظهور الخدمة العسكرية الإلزامية العامة... وهو اقتراب من

الميليشيا الشعبية. ولكنها تتحقق في الشكل الحديث للعسكرية، الذي يأتي بسيطرة الدولة العسكرية فوق الشعب ويدفع الطابع الطبقي للدولة إلى الحد الأقصى." (٧)

ان هذا الاندماج يثبـت أن عصـرنا ناضـج جـدا للاشتراكية حتى أن الرأسمالية تضطر لاستيعاب عناصر من الاشتراكية. وكما قال إنجلـز، هـذا هـو غـزو المجتمـع الاشتراكي للرأسمالية. ومع ذلك، فـان هـذا الاسـتيعاب لا يخفف عبء الاستغلال والاضطهاد، بل على العكـس، انـه يزيد من ثقل هذا العبء. (في الدولة العمالية يكون العمـال أحرارا اقتصاديا لأنهم أحرار سياسيا. الدولة العماليـة هـي أيضا اندماج للاقتصاد والسياسة، ولكـن بنتـائج متضـادة تماثليا.)

حيثما يوجد اندماج للاقتصاد والسياسة، يكـون مـن الخطأ نظريا التمييز بين الثورة السياسـية والاقتصـادية. أو بين الثـورة المضـادة السياسـية والاقتصـادية. تسـتطيع البرجوازية أن توجد كبرجوازية، لديها ملكية فردية، في ظل

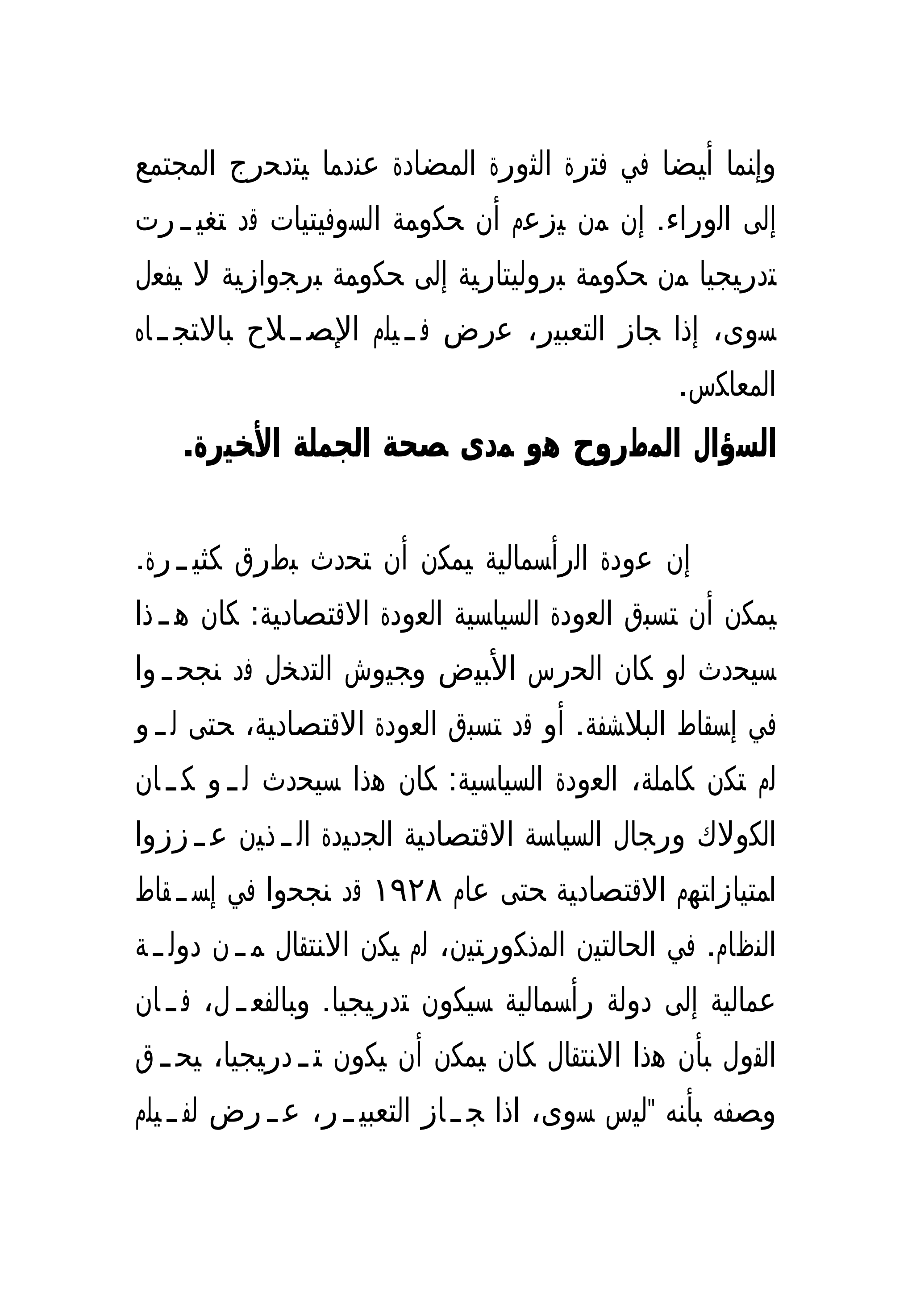
أشكال مختلفة للحكم: فـي ظـل ملكيـة إقطاعيـة، ملكيـة دستورية، جمهورية برجوازية، نظام بونابارتي مثـل نظـام نابليون الأول والثالث، دكتاتورية فاشية، ولبعض الوقت حتى في ظل دولة عماليـة (وجـد الكـولاك ورجـال السياسـة الاقتصادية حتى عام ١٩٢٨). في جميع هذه الحالات، توجد علاقة ملكية مباشرة بين البرجوازية ووسائل الإنتاج. وفيهـا جميعا تكـون الدولـة مسـتقلة عـن السـيطرة المباشـرة للبرجوازية، ومع ذلك فان البرجوازية لا تتوقف في أي منها عن أن تكون طبقة حاكمة. عندما تكـون الدولـة مسـتودع وسائل الإنتاج، يوجد اندماج مطلق بين الاقتصاد والسياسـة، نزع السلطة سياسيا يعني أيضا نزع الملكية اقتصـاديا. لـو كان الملك الكلداني الذي اقتبسنا منه الفقرة أعلاه قد نزعـت سلطته السياسيـ ـة، فانه كان بالضرورة سـتنزع ملكيتـه الاقتصادية. ينطبق هذا على البيروقراطية السـتالينية كمـا ينطبق أيضا، مع مايلزم من التبديل والتعديل، علـى الدولـة العمالية. فحيث أن العمال كأفراد ليسوا ملاكا لوسائل الإنتاج حتى في الدولة العمالية، وحيث أن ملكيتهم كجماعـة يعبـر عنها من خلال ملكيتهم للدولة التي هـي مسـتودع وسـائل

الإنتاج، فإننا نرى أنه إذا نزعت سـلطتهم السياسـية فقـد نزعت ملكيتهم الاقتصادية.

هل يمكن حدوث انتقال تدريجي من دولة عمالية إلـى دولة رأسمالية؟

لا يمكن للبروليتاريا أن تستولي على جهاز الدولـة البرجوازي بل لا بد لها من تحطيمه. إلا يسـتتبع هـذا أن الانتقال التدريجي من الدولة العماليـة للينـين وتروتسـكي (١٩١٧-١٩٢٣) إلى الدولة الرأسمالية لسـتالين، ينـاقض أساس النظرية الماركسية للدولة ؟ هذا هو أحد أركان الدفاع عن النظرية القائلة بأن روسيا اليوم لا تزال دولـة عماليـة. أولئك الذين يتمسكون بهـذه النظريـة يستشـهدون بمقولـة لتروتسكي في عام ١٩٣٣ (ولكنهم يمتنعون عن الاستشـهاد بمقولته المعاكسة في وقت لاحق) لقد كتـب فـي الاتحـاد السوفيتي والأممية الرابعة:

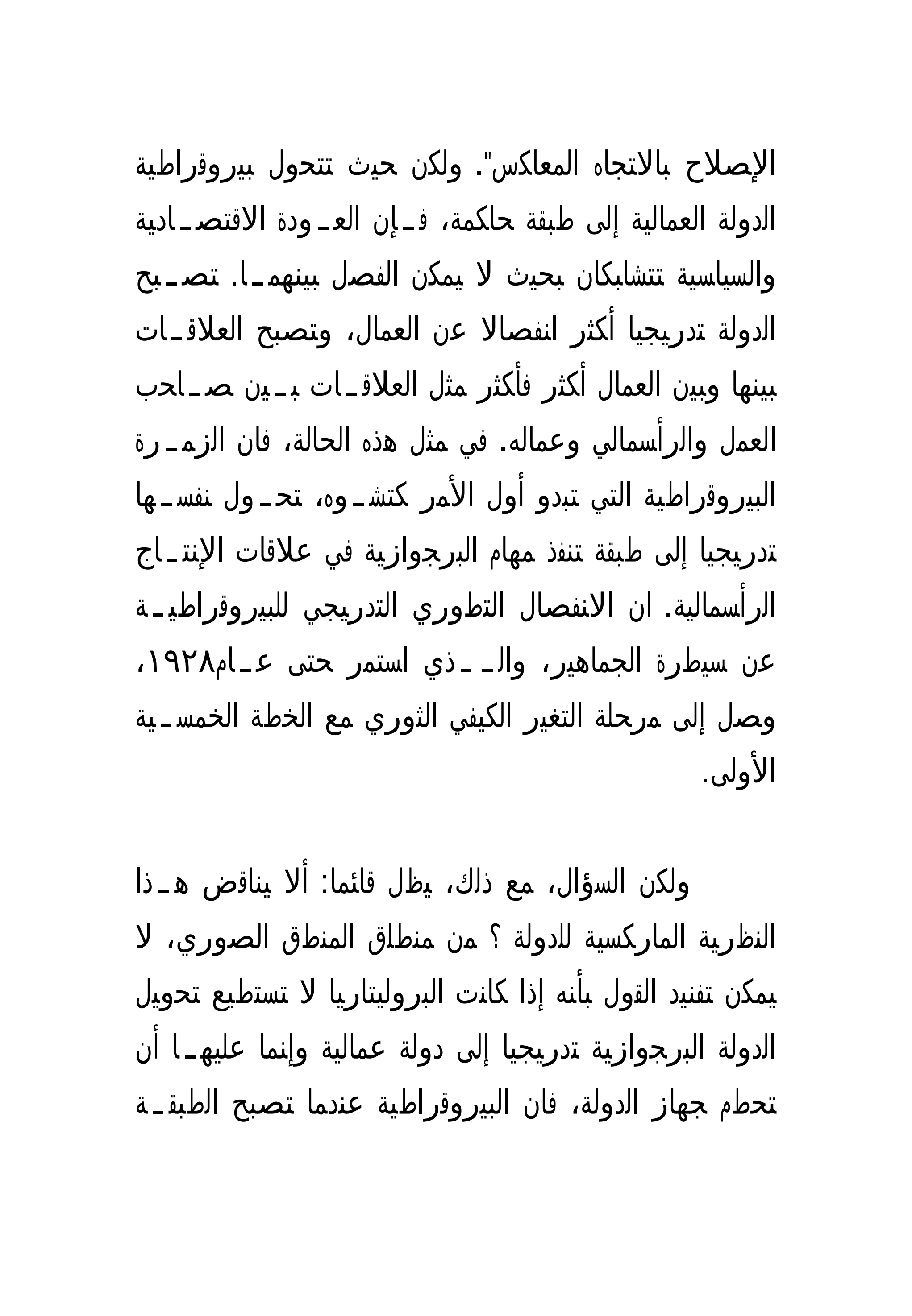
الأطروحة الماركسية المتعلقة بالطابع المأساوي لانتقال السلطة من طبقة إلى طبقة أخرى تنطبق لـيس فقـط علـى الفترات الثورية، عندما ينطلق التاريخ إلى الأمـام بجنـون،



وإنما أيضا في فترة الثورة المضادة عندما يتدحرج المجتمع إلى الوراء. إن من يزعم أن حكومة السوفيتيات قد تغيرت تدريجيا من حكومة بروليتارية إلى حكومة برجوازية لا يفعل سوى، إذا جاز التعبير، عرض فيلم الإصلاح بالاتجاه المعاكس.

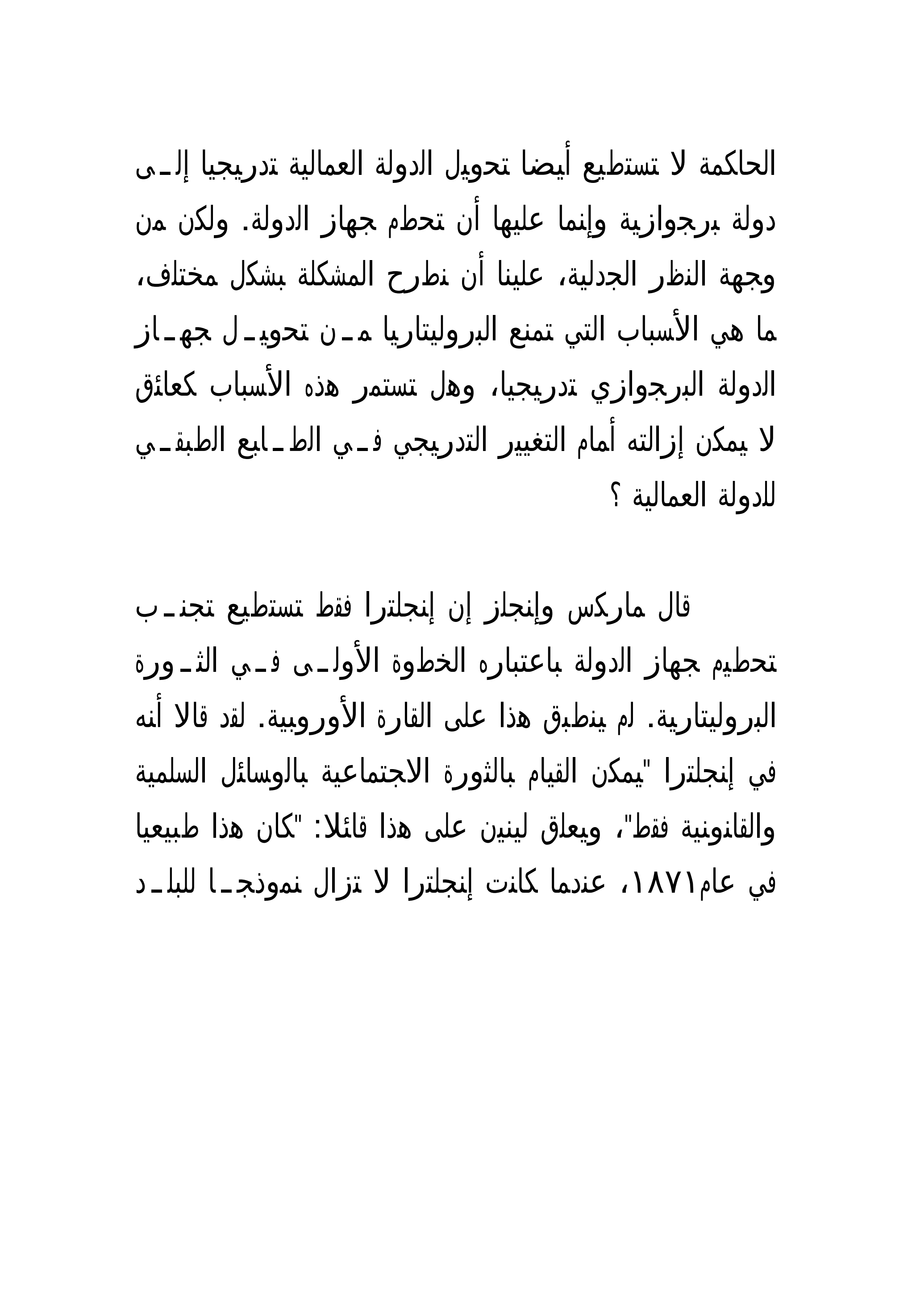
السؤال المطروح هو مدى صحة الجملة الأخيرة.

إن عودة الرأسمالية يمكن أن تحدث بطرق كثيرة. يمكن أن تسبق العودة السياسية العودة الاقتصادية: كان هذا سيحدث لو كان الحرس الأبيض وجيوش التدخل قد نجحوا في إسقاط البلاشفة. أو قد تسبق العودة الاقتصادية، حتى لو لم تكن كاملة، العودة السياسية: كان هذا سيحدث لو كان الكولاك ورجال السياسة الاقتصادية الجديدة الذين عززوا امتيازاتهم الاقتصادية حتى عام ١٩٢٨ قد نجحوا في إسقاط النظام. في الحالتين المذكورتين، لم يكن الانتقال من دولة عمالية إلى دولة رأسمالية سيكون تدريجيا. وبالفعل، فإن القول بأن هذا الانتقال كان يمكن أن يكون تدريجيا، يحق وصفه بأنه "ليس سوى، اذا جاز التعبير، عرض لفيلم



الإصلاح بالاتجاه المعاكس". ولكن حيث تتحول بيروقراطية الدولة العمالية إلى طبقة حاكمة، فإن العودة الاقتصادية والسياسية تتشابكان بحيث لا يمكن الفصل بينهما. تصبح الدولة تدريجيا أكثر انفصالا عن العمال، وتصبح العلاقات بينها وبين العمال أكثر فأكثر مثل العلاقات بين صاحب العمل والرأسمالي وعماله. في مثل هذه الحالة، فان الزمرة البيروقراطية التي تبدو أول الأمر كتشوه، تحول نفسها تدريجيا إلى طبقة تنفذ مهام البرجوازية في علاقات الإنتاج الرأسمالية. ان الانفصال التطوري التدريجي للبيروقراطية عن سيطرة الجماهير، والذي استمر حتى عام١٩٢٨، وصل إلى مرحلة التغير الكيفي الثوري مع الخطة الخمسية الأولى.

ولكن السؤال، مع ذلك، يظل قائما: ألا يناقض هذا النظرية الماركسية للدولة ؟ من منطلق المنطق الصوري، لا يمكن تفنيد القول بأنه إذا كانت البروليتاريا لا تستطيع تحويل الدولة البرجوازية تدريجيا إلى دولة عمالية وإنما عليها أن تحطم جهاز الدولة، فان البيروقراطية عندما تصبح الطبقة



الحاكمة لا تستطيع أيضا تحويل الدولة العمالية تدريجيا إلى دولة برجوازية وإنما عليها أن تحطم جهاز الدولة. ولكن من وجهة النظر الجدلية، علينا أن نطرح المشكلة بشكل مختلف، ما هي الأسباب التي تمنع البروليتاريا من تحويل جهاز الدولة البرجوازي تدريجيا، وهل تستمر هذه الأسباب كعائق لا يمكن إزالته أمام التغيير التدريجي في الطابع الطبقي للدولة العمالية ؟

قال ماركس وإنجلز إن إنجلترا فقط تستطيع تجنب تحطيم جهاز الدولة باعتباره الخطوة الأولى في الثورة البروليتارية. لم ينطبق هذا على القارة الأوروبية. لقد قالا أنه في إنجلترا "يمكن القيام بالثورة الاجتماعية بالوسائل السلمية والقانونية فقط"، ويعلق لينين على هذا قائلا: "كان هذا طبيعيا في عام١٨٧١، عندما كانت إنجلترا لا تزال نموذجا للبلد

الرأسمالي الخالص، ولكن بدون عسكرية* و - إلى حد كبير - بدون بيروقراطية." (٨)

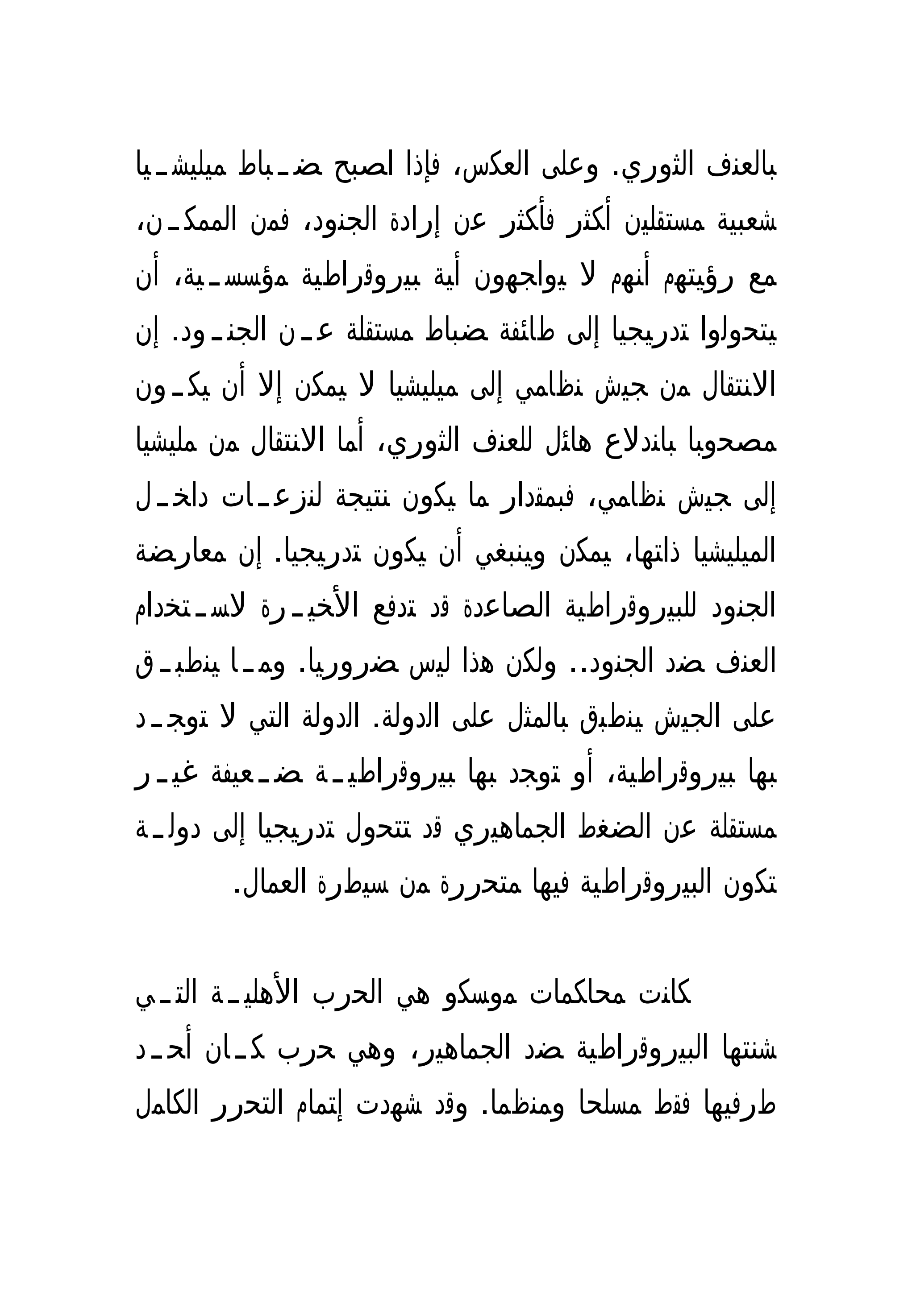
انهما إذن البيروقراطية والجـيش النظـامي اللـذان يشكلان العائق أمام الوصول السلمي للعمال للسلطة. ولكـن الدولة العمالية ليس بها بيروقراطية أو جيش نظامي. ومن ثم فان انتقالا سلميا يمكن تحقيقه من دولة عمالية لا توجد بهـا هذه المؤسسات، إلى نظام رأسمالية دولة تتواجد فيه.

دعونا الآن نرى إذا كان ما يستبعد ثورة اجتماعيـة تدريجية يستبعد كذلك ثورة مضادة تدريجية.

إذا سعى الجنود في جيش مبنـي هرميـا للسـيطرة الحاسمة على الجيش، فانهم سيواجهون على الفور معارضة طائفة الضباط، لا توجد طريق للتخاص من طائفة كهـذه إلا

---

* المقصود بدون النزعة العسكرية المتمثلة في الايمان المتطرف بأن القوة العسكرية هي عماد الدولة "المترجم"



بالعنف الثوري. وعلى العكس، فإذا اصبح ضـباط ميليشـيا شعبية مستقلين أكثر فأكثر عن إرادة الجنود، فمن الممكـن، مع رؤيتهم أنهم لا يواجهون أية بيروقراطية مؤسسـية، أن يتحولوا تدريجيا إلى طائفة ضباط مستقلة عـن الجنـود. إن الانتقال من جيش نظامي إلى ميليشيا لا يمكن إلا أن يكـون مصحوبا باندلاع هائل للعنف الثوري، أما الانتقال من مليشيا إلى جيش نظامي، فبمقدار ما يكون نتيجة لنزعـات داخـل الميليشيا ذاتها، يمكن وينبغي أن يكون تدريجيا. إن معارضة الجنود للبيروقراطية الصاعدة قد تدفع الأخيـرة لاسـتخدام العنف ضد الجنود.. ولكن هذا ليس ضروريا. ومـا ينطبـق على الجيش ينطبق بالمثل على الدولة. الدولة التي لا توجـد بها بيروقراطية، أو توجد بها بيروقراطيـة ضـعيفة غيـر مستقلة عن الضغط الجماهيري قد تتحول تدريجيا إلى دولـة تكون البيروقراطية فيها متحررة من سيطرة العمال.

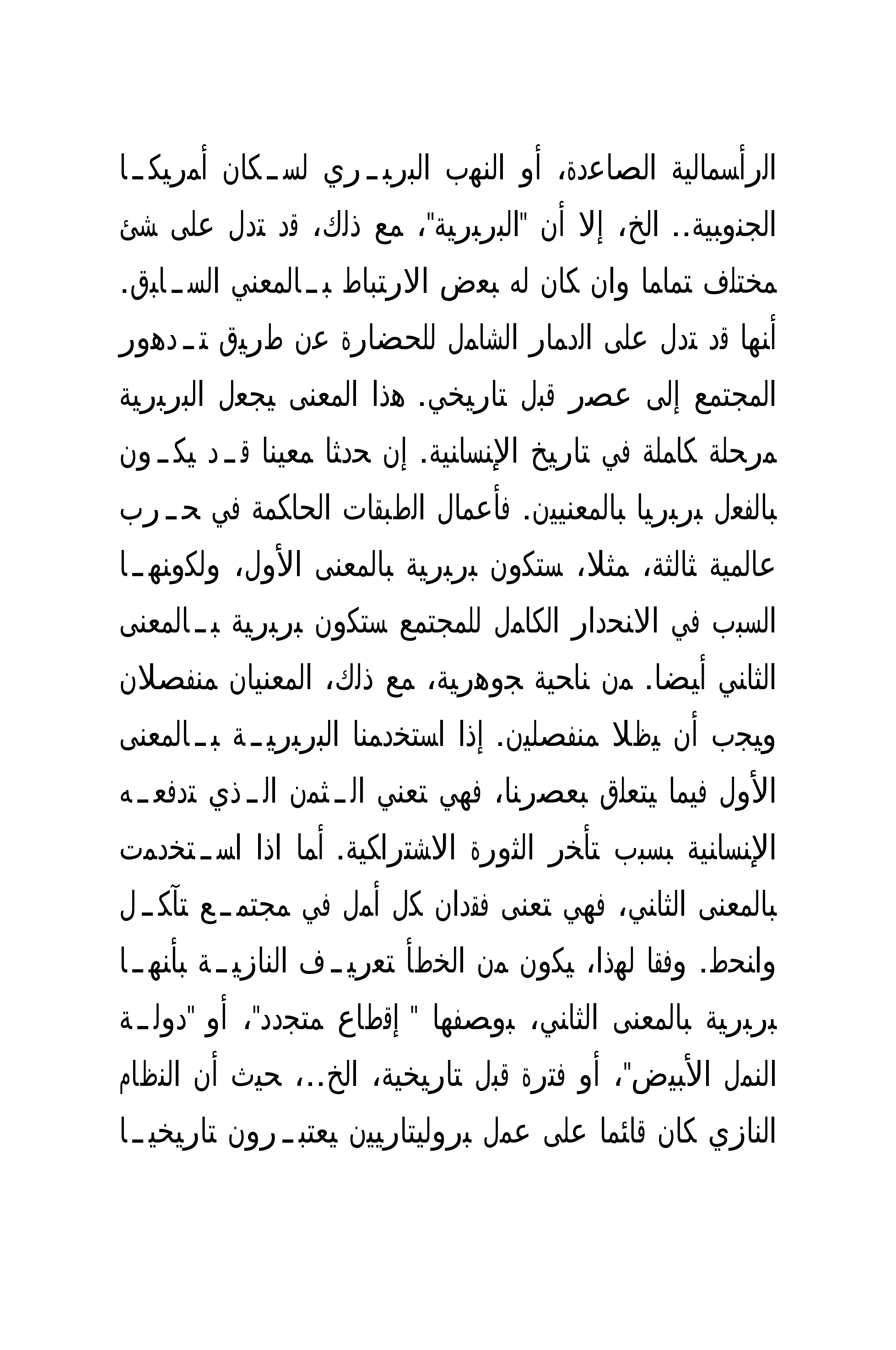
كانت محاكمات موسكو هي الحرب الأهليـة التـي شنتها البيروقراطية ضد الجماهير، وهي حرب كـان أحـد طرفيها فقط مسلحا ومنظما. وقد شهدت إتمام التحرر الكامل

للبيروقراطية من السيطرة الشعبية. ان تروتسكي، الذي اعتقد أن محاكمات موسكو و "الدستور" كانت خطوات نحو إعـادة الرأسمالية الفردية بالوسائل القانونية، تخلى في ذلك الوقـت عن فكرة أن التغير التدريجي من دولة بروليتارية إلى دولـة برجوازية هو "عرض لفيلم الإصلاح بالاتجاه المعاكس" لقـد كتب:

في الحقيقة، فـان الدسـتور الجديـد... يفـتح أمـام البيروقراطية طرقا "قانونية" للثورة المضادة الاقتصادية، أي إعادة الرأسمالية بواسطة "ضربة باردة" (٩)

الستالينية - بربرية ؟

كلمة "بربرية" تدل على أشياء مختلفة. إننا نتحـدث عن الاستغلال البربري للعمال، الاضطهاد البربري للشعوب المستعمرة، القتل البربري لليهود بواسطة النـازيين.. الـخ. "بربري" هنا لا تدل على مرحلة في تـاريخ الإنسـانية، أو مضمون معين للعلاقات الاجتماعية، وإنما جانب معين مـن أفعال طبقة، قد تكون حتى طبقة صاعدة، تقدمية، إننا مـثلا نتحدث عن الطرد البربري للفلاحين فـي بريطانيـا وقـت


الرأسمالية الصاعدة، أو النهب البربـري لسـكان أمريكـا الجنوبية.. الخ، إلا أن "البربرية"، مع ذلك، قد تدل على شئ مختلف تماما وان كان له بعض الارتباط بـالمعني السـابق. أنها قد تدل على الدمار الشامل للحضارة عن طريق تـدهور المجتمع إلى عصر قبل تاريخي. هذا المعنى يجعل البربرية مرحلة كاملة في تاريخ الإنسانية. إن حدثا معينا قـد يكـون بالفعل بربريا بالمعنيين. فأعمال الطبقات الحاكمة في حـرب عالمية ثالثة، مثلا، ستكون بربرية بالمعنى الأول، ولكونهـا السبب في الانحدار الكامل للمجتمع ستكون بربرية بـالمعنى الثاني أيضا. من ناحية جوهرية، مع ذلك، المعنيان منفصلان ويجب أن يظلا منفصلين. إذا استخدمنا البربريـة بـالمعنى الأول فيما يتعلق بعصرنا، فهي تعني الـثمن الـذي تدفعـه الإنسانية بسبب تأخر الثورة الاشتراكية. أما اذا اسـتخدمت بالمعنى الثاني، فهي تعنى فقدان كل أمل في مجتمـع تآكـل وانحط. وفقا لهذا، يكون من الخطأ تعريـف النازيـة بأنهـا بربرية بالمعنى الثاني، بوصفها " إقطاع متجدد"، أو "دولـة النمل الأبيض"، أو فترة قبل تاريخية، الخ..، حيث أن النظام النازي كان قائما على عمل بروليتاريين يعتبـرون تاريخيـا

حفارو قبره ومنقذو الإنسانية. وسنجد حتـى تبريـرا أقـل لوصف النظام الستاليني بأنه بربري بالمعنى بالثاني، حيـث أن هذا النظام، في مواجهة تخاف روسيا وخوفه من الهـلاك من خلال المنافسة العالمية، يزيد أعداد الطبقة بسرعة كبيرة.

إن هذا السؤال ليس مسألة جدال في توافه الأمـور، وإنما هو ذو أهمية كبرى. فاستخدام كلمة بربريـة بمعناهـا الثاني سيكون مثل خطأ استخدام كلمة عبد لوصـف العمـال الروس، إذا استخدمت كلمـة عبـد كشـيء مختلـف عـن بروليتاري. فالعبودية، مثـل البربريـة بمعناهـا الأول، إذا استخدمت للإشارة إلى أحد جوانب ظروف العامل الروسـي في ظل ستالين والعامل الألماني في ظل هتلر - أي فقدانـه للحرية، ونفيه الجزئي لنفسه كعامل - سـتكون مصـطلحا سليما. أما إذا استخدمت كتعريف أساسي للنظام فسيكون هذا خطأ. علينا إذن أن نعارض بقوة اسـتخدام كلمـة بربريـة بمعناها الثاني للدلالة على النظام الستاليني. علينا بالفعـل أن نعارض استخدامها عموما للدلالة على المرحلة التي وصـل إليها المجتمع اليوم، ويمكن أن نقر فقط باستخدامها بمعناهـا

الأول، أي استخدامها لوصف بعـض جوانـب الرأسـمالية الهابطة ككل، سواء كانت أمريكية أو روسية أو بريطـانية أو يـابانية. هـل روسـيا السـتالينية مثـال للبربريـة الرأسمـالية ؟ نعم. هل هي مثال لتلك البربرية التي هي نفي كامل للرأسمالية ؟ لا.

هل النظام الستاليني تقدمي؟

النظام الاجتماعي الذي يكون ضروريا لتطوير القوى الإنتاجية وإعداد الشروط المادية لنظام أعلى للمجتمع، هـو نظام تقدمي. يجب أن نؤكد على الشروط المادية. لأننـا إذا أدخلنا كل الشروط (الوعي الطبقي، ووجود أحزاب ثوريـة جماهيرية، الخ..)، فان أي نظام اجتماعي سـيكون تقـدميا، حيث أن مجرد وجوده يثبت عدم وجود كل شروط إسقاطه.

من غير الصواب أن نستنتج من هذا التعريف أنـه عندما يصبح نظام اجتماعي ما رجعيا، و يصبح عائقا أمـام تطور القوى الإنتاجية، فان هذه القوى تتوقف عن التقدم، أو أن معدل التقدم ينخفض بشكل مطلق. فمما لا شـك فيـه أن

الإقطاع في أوروبا أصبح رجعيا في القرون من الثالث عشر إلى الثامن عشر، ولكن هذا لم يمنع القـوى الإنتاجيـة مـن التطور بنفس المعدل كما في السابق، بل والتطـور بمعـدل أسرع. وبالمثل، ففي حين أن لينين قال أن فترة الإمبرياليـة (والتي بدأت مع العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر) تعبر عن هبوط وتعفن الرأسمالية، فقد قال في نفس الوقت:

سيكون من الخطأ الاعتقاد بأن هذه النزعة للتعفن تعيق إمكانية النمو السريع للرأسمالية. فالأمر ليس على هذا النحو. ففي عصر الإمبريالية، تقوم بعض فروع الصناعة وبعـض شرائح البرجوازية وبعض البلاد، بدرجة أو بأخرى، بخيانة واحدة أو أكثر من هذه النزعات. إجمالا، تنمـو الرأسـمالية أسرع كثيرا من ذي قبل. ولكن هذا النمو لا يصبح فقط غير متكافئ يوما بعد يوم بصفة عامة، بل إن عدم تكافؤه يكشف عن نفسه أيضا، بصفة خاصة في تعفن البلاد الأغنـى فـي رأس المال (مثل إنجلترا). (١٠)

تحدث لينين عن تعفن الرأسمالية، وفي الوقت نفسـه قال ان الثورة الديمقراطية في روسـيا، باكتسـاحها لبقايـا

الإقطاع، ستوفر إمكانات هائلة للتطور للرأسمالية الروسـية، التي ستنطلق للأمام بسرعة إيقاع أمريكية. وقد تبنـى هـذا الرأي في الوقت الذي كـان يعتقـد فيـه أن "الدكتاتوريـة الديمقراطية للبروليتاريا والفلاحين" سـتحقق مهـام الثـورة البرجوازية في روسيا.

إذا نظرنا في أرقام الإنتاج الصناعي العـالمي منـذ عام١٨٩١، فيمكننا أن نرى أنه في فترة الإمبرياليـة كانـت القوى الإنتاجية للعـالم بعيدة عـــن الركود المطلق. (١١)

الإنتاج الصناعي العالمي (في ١٩١٣ يساوي١٠٠)

١٨٩١	٣٣
١٩٠٠	٥١
١٩٠٦	٧٣
١٩١٣	١٠٠
١٩٢٠	١٠٢
١٩٢٩	١٤٨

فيما يتعلق بالقدرة الإنتاجية، لا نحتاج إلا أن نأخـذ في الاعتبار السيطرة على الطاقة الذرية لنـرى الخطـوات الجبارة التي تمت.

لو كانت البلاد المتخلفة منعزلة عن بقية العالم، لكان بإمكاننا أن نقول بصورة قاطعة، إن الرأسمالية ستكون تقدمية فيها. فمثلا، لو تـدهورت أو اختفـت دول الغـرب، فـان الرأسمالية الهندية كان سيكون لها تاريخ لا يقل طولا وعظمة عن الرأسمالية البريطانية في القرن التاسع عشر. ويصح هذا بالنسبة لرأسـمالية الدولـة الروسـية. إلا أن الماركسـيين الثوريين يتخذون العالم كنقطة انطلاقهم، ويستنتجون بالتـالي أن الرأسمالية رجعية حيثما وجدت. ذلك أن المشـكلة التـي يتعين على الإنسانية حلها اليوم، تحت ضغط الإبادة، ليسـت كيفية تطوير القوى الإنتاجية، وإنما إلى أية غاية ووفق أيـة علاقات اجتماعية ستستغل هذه القوى الإنتاجية.

إن هذا الاستنتاج الخاص بالطابع الرجعي لرأسمالية الدولة الروسية، على الرغم من التطـور السـريع لقواهـا الإنتاجية، لا يمكن تفنيده إلا إذا استطاع المرء أن يثبـت أن الرأسمالية العالمية لم تهيئ بعد الشروط المادية الضـرورية لبناء الاشتراكية، أو أن النظام الستاليني بصدد تهيئة ظروف أخرى ضرورية لبناء الاشتراكية أكثر من تلك التي هيأهـا العالم ككل. الادعاء الأول يدفع المرء إلى استنتاج أننـا لـم نصل بعد إلى فترة الثورة الاشتراكية. أمـا عـن الادعـاء الثاني، فأكثر ما يمكن للمـرء أن يقولـه هـو أن روسـيا الستالينية ستورث الاشتراكية تركيزا لرأس المـال والطبقـة العاملة أعلى منه في أي بلد آخر. ولكن هذا فارق كمي فقط: إذا قارنا الاقتصادين الأمريكي والإنجليزي، فأننـا نجـد أن تركيز رأس المال وإضفاء الطابع الاجتماعي علـى العمـل أعلى كثيرا في الاقتصاد الأول منه في الأخير، ولكن هذا لا يجعل رأسمالية اليوم في الولايات المتحدة الأمريكية تقدميـة تاريخيا.

قد يزعم المرء أن التخطيط في روسيا هو عنصـر يحول الاقتصاد الروسي إلـى اقتصـاد تقـدمي بالمقارنـة برأسمالية البلاد الأخرى. ان هذا غير سليم إطلاقا، فطالمـا أن الطبقة العاملة لا تسيطر على الإنتاج، فالعمال ليسوا ذاتا للتخطيط وإنما موضوعا له. ينطبق هذا على التخطيط داخل مؤسسة فورد العملاقة تماما، كما ينطبق على اقتصاد روسيا كله. وطالما أن العمال هم الموضوع، فان التخطيط يهمهـم فقط كعنصر من الشروط المادية الضـرورية للاشـتراكية: كجانب من جوانب تركيز رأس المال والعمال.

في مصنع يشغل ١٠٠،٠٠٠ عامل يكون التخطـيط أكثر تعقيد وتطورا منه في مصنع يشغل ١٠٠ عامل، وهـو يكون أكثر تعقيدا وتطورا بما يفوق ذلك في رأسمالية الدولة التي تشغل ١٠ مليون عامل. إن هـذا لا يجعـل علاقـات الإنتاج في المؤسسة الكبيرة تقدمية مقارنة بتلك القائمة فـي المؤسسة الأصغر. فالخطة في كل منهمـا تحـددها القـوة الخارجية العمياء للمنافسة بين المنتجـين المسـتقلين عـن بعضهم البعض. إن مجرد وجود النظام الستاليني يعلن عـن

طابعه الرجعي، حيث أن النظام الستاليني لم يكن ليوجد لولا هزيمة ثورة أكتوبر، ولولا نضوج العالم للاشـتراكية لمـا اندلعت ثورة أكتوبر.

الفصل السابع:

الاقتصاد الروسي وقانون القيمة الماركسي ونظرية الأزمة الرأسمالية

(الحتمية الاقتصادية في النظام الستاليني)

مقدمـــــة

وفقا لماركس وإنجلـز، فـان القـانون الأساسـي للرأسمالية، كنظام يتميز عـن كافـة الأنظمـة الاقتصـادية الأخرى، والقانون الذي تشتق منه جميع قوانين الرأسـمالية الأخرى، هو قانون القيمة. "إن شكل القيمة للمنتجات يحمـل بالفعل في طوره الجنيني نمط الإنتاج الرأسـمالي بأسـره، العداء بين الرأسماليين والعمال الأجراء، جيش الاحتيـاطي الصناعي، الأزمات."(١) قانون القيمة، إذن، هـو القـانون الأساسي للاقتصاد السياسي الماركسي.

في مقدمة كتابهما الدراسي في الاقتصاد السياسـي، تساءل اقتصـاديان سـوفيتيان بـارزان، همـا لابيـدوس وأوستروفيتيانوف، قائلين: هل الاقتصاد السياسي يدرس كافة العلاقات الإنتاجية بين الناس !" وكانت أجابتهما:

لا، خذ مثلا الاقتصاد الطبيعي للفلاح الأبـوي البـدائي الذي يلبي حاجاته من الداخل ولا يدخل في أية علاقات تبادل مع الفلاحين الآخرين. لدينا هنا نوع خـاص مـن علاقـات الإنتاج. دعنا نقول أنها تتمثل في تنظيم جماعي للعمل... مع بعض الخضوع من جانب الجميع لـرأس العائلـة... علـى الرغم من الفارق الهائل بين الاقتصـاد الطبيعـي الفلاحـي والاقتصاد الشيوعي، إلا أنه يوجد بينهما سمة مشـتركة، إذ يتم تنظيـم وتوجيه الاثنـين بواسـطة الإدارة الإنسـانية الواعية... هناك، بلا شك، بعـض القـوانين التـي تحكـم العلاقات غير المنظمة للمجتمـع الرأسـمالي. إلا أن هـذه القوانين عفوية، ومستقلة عـن الإرادة الواعيـة والموجهـة للمشاركين في هذه العملية الإنتاجية... و هذه القوانين الأولية العفوية هي التي تشكل موضوع الاقتصاد السياسي. (٢)

وبعد ذلك تساءلا: "كيف والى أي مـــدى تؤثـــر القوانين الرأسمالية للاقتصـاد السياسـي علـى الاقتصـاد السوفيتي ؟ ما هي العلاقة بين النشاط العفوي و المخطط في اقتصاد الاتحاد السوفيتي ؟ ما هـو الـوزن المحـدد لهـذه العناصر، ما هو اتجاه تطورها ؟ (٣) وقد توصـلا إلـى أن الاقتصاد السياسي ينطبق فقط على العمليات العفوية ولـيس على اقتصاد مخطط كالاشتراكية، وأنه ينطبق على روسـيا فقط باعتبار أن الاقتصاد الروسي ليس اشتراكيا بعد، و إنما في مرحلة الانتقال نحو الاشـتراكية. وقـد وافـق جميـع الاقتصاديين السوفييت الآخرين على هذا الرأي فـي ذلـك الوقت.

في ذلك الوقت، أجمع الاقتصاديون السوفييت علـى عدم وجود مكان لقانون القيمة في المجتمع الاشتراكي. وقـد فسروا أية آثار لوجوده في الاتحاد السـوفيتي علـى أنهـا انعكاس لوضعه الانتقالي، أي نتيجة لأنه لم يصل بعد بالكامل للاشتراكية، هكذا فقد كتب لابيدوس وأوستروفينيانوف:

إذا طرح علينا السؤال: هل الاقتصاد السوفيتي رأسمالي أم اشتراكي، فان علينا بالطبع أن نعلق بـأن الإجابـة بأنـه "رأسمالي" أو "اشتراكي" مستحيلة، حيث أن السمة المميـزة للاقتصاد السوفيتي تتمثل... بالضبط في كونه انتقالي الطابع، يسير من الرأسمالية إلـى الاشـتراكية.. وبـنفس الطريقـة بالضبط سيكون علينا أن نجيب الشخص الذي يسـألنا: هـل يعمل قانون القيمة بالكامل هنا، أم أنه قد توقف عن العمـل تماما وتم استبداله بالإدارة الواعية ؟ إن تأكيـد أن "هـذا أو ذاك" صحيح هو أمر مستحيل، حيث أن الأمرين معـا ليسـا صحيحين، أما الصحيح فهو أمر ثالث: إننا نعـيش عمليـة انتقال من الوضع الأول إلى الآخر. لم يختف قانون القيمـة بعد وإنما هو مستمر في العمل في ظروفنا، ولكنه لا يعمـل بنفس الشكل الذي كان يعمل به في النظام الرأسمالي، ذلـك أنه يمر خلال عملية الزوال. (٤)

استخدم بريوبرازينسكي نفس الحجة التي تقول: "إن قانون القيمة وعنصر التخطيط الذي تتمثل سمته الأساسية في التراكم الاشتراكي، يتصارعان فيما بينهمـا، خـلال فتـرة

الانتقال من الرأسمالية إلـى الاشـتراكية، ومـع انتصـار الاشتراكية، سيختفي قانون القيمة".(٥)

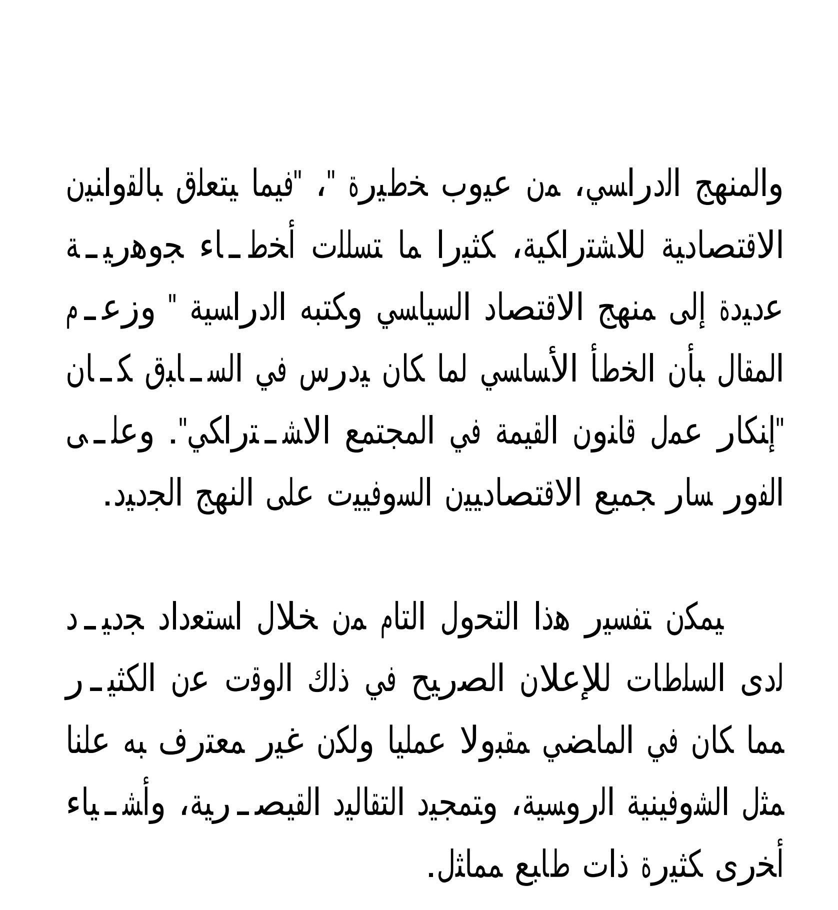
وكتب اقتصادي آخر، هو ليونتيف: "إن قانون القيمة هو قانون الحركة الخاص بالإنتاج السلعي الرأسـمالي " إن بذور كافة "تناقضات الرأسمالية تكمن في القيمة". (٦)

كان بإمكان الاقتصاديين السوفيت أن يتوسعوا فـي الاعتماد على أعمال ماركس وإنجلز تأييدا لأفكارهم. فالفقرة التي اقتبسناها أعلاه من ضد دوهرنج تؤكد وجهة نظـرهم. وفي موضع آخر من نفس الكتاب، يسخر إنجلز من تصـور دوهرنج أن قانون القيمة الماركسي ينطبق على الاشتراكية: في ظل الاشتراكية، يكتب إنجلز سيكون باسـتطاعة النـاس إدارة كل شيء ببساطة شديدة، دون تـدخل قـانون القيمـة المعروف". (٧)

وواصل إنجلز بأنه سيكون من العبث التام "أن يـتم تنظيم مجتمع سيسطر فيه المنتجون في النهاية على منتجاتهم

عن طريق التطبيق المنطقي لمقولة اقتصادية (القيمـة) تعـد التعبير الأكثر شمولا عن خضوع المنتجين لمنتجـاتهم." (٨) وإذا اقتبسنا من ماركس قوله: "القيمة هي التعبير عن الطبيعة المميزة تحديدا لعملية الإنتاج الرأسمالي." (٩) وفي مناسـبة أخرى، أثناء نقده لكتاب لفاجنر، يسخر ماركس من "فرضية أن نظرية القيمة، التـي تـم تطويرهـا لتفسـير المجتمـع "البرجوازي" تنطبق على "دولة ماركس الاشـتراكية" (١٠) كانت مثل هذه الأفكار شبه بديهية بالنسبة لجميع الاقتصاديين السوفيت أثناء فترة العقد ونصف التالية للثورة.

وبعد عقد من الصمت التام تقريبا حول هذه المسألة، دوت صاعقة في عام ١٩٤٣، فقد نشرت المجلـة النظريـة للحزب، بود زيامينيم ماركسيزما، مقالا طويلا غيـر موقـع بعنوان "بعض التساؤلات حول تدريس الاقتصاد السياسـي"، أحدث قطيعة تامة مع الماضي. (١١) لقد أخبر القارئ بـأن "... تدريس الاقتصاد السياسي في كلياتنا قد اسـتؤنف بعـد غياب لبضع سنوات. قبل هذا الانقطـاع، عـانى تـدريس الاقتصاد السياسي، بالإضافة إلى الكتب الدراسـية القائمـة



والمنهج الدراسي، من عيوب خطيرة "، "فيما يتعلق بالقوانين الاقتصادية للاشتراكية، كثيرا ما تسللت أخطاء جوهرية عديدة إلى منهج الاقتصاد السياسي وكتبه الدراسية " وزعم المقال بأن الخطأ الأساسي لما كان يدرس في السابق كان "إنكار عمل قانون القيمة في المجتمع الاشتراكي". وعلى الفور سار جميع الاقتصاديين السوفييت على النهج الجديد.

يمكن تفسير هذا التحول التام من خلال استعداد جديد لدى السلطات للإعلان الصريح في ذلك الوقت عن الكثير مما كان في الماضي مقبولا عمليا ولكن غير معترف به علنا مثل الشوفينية الروسية، وتمجيد التقاليد القيصرية، وأشياء أخرى كثيرة ذات طابع مماثل.

ولكن يبدو أن الاقتصاديين السوفيت قد أصبحوا متورطين في تناقضات جديدة مع كتابات ماركس وإنجلز بحيث أصبح من المتعين أن تتم معالجة المشكلة مرارا وتكرارا. وحتى في تاريخ متأخر كفبراير ١٩٥٢، وجد ستالين نفسه أنه من الضروري أن يكتب:

أحيانا ما يسأل حول ما إذا كان قـانون القيمـة يوجـد ويعمل في بلادنا، في ظل النظام الاشتراكي، نعم انـه يوجـد ويعمل (١٢)

على النقيض من كل التعاليم الماركسية حول الموضوع، يذكر ستالين: "هل قانون القيمة هـو القـانون الاقتصـادي الأساسي للرأسمالية ؟ لا. "(١٣) يذكر ماركس أنـه حيثمـا تكون قوة العمل سلعة، فان النتيجة الطبيعية الحتمية لبيعهـا هي ظهور فائض القيمة، ظهور الاستغلال، يجد ستالين مـن المناسب أن يعلن أنه في حين يسـود قـانون القيمـة فـي الاقتصاد الروسي، فانه لا يوجد بيع لقوة العمل وبالتـالي لا يوجد فائض قيمة. انه يكتب " "الحديث عن كون قوة العمـل سلعة"، وعن "استئجار" العمال يبدو غير معقول "الآن" فـي ظل نظامنا: فكأن الطبقة العاملة التي تمتلك وسائل الإنتـاج، تستأجر نفسها وتبيع قوة عملها لنفسها."(١٤) (والافتـراض الضمني، والذي لا سند له، لحجة ستالين هـو بـالطبع، أن الدولة التي تمتلك وسائل الإنتاج وتشتري قوة العمـل هـي بالفعل "مملوكة" للعمال ويسيطرون عليها. ولا تسيطر عليها بيروقراطية مطلقة السلطة). إضافة إلى ذلك، فهـو يكتـب:

"أعتقد أن علينا... أن ننبذ بعض المفاهيم الأخرى المـأخوذة من كتاب رأس المال لماركس - حيث كان مـاركس معنيـا بتحليل الرأسمالية - والمفروضة بشكل مصطنع على علاقتنا الاشتراكية، إنني أشير إلى مفاهيم مثل العمل "الضروري" و "الفائض"، والنـاتج "الضـروري" و "الفـائض"، والوقـت "الضروري" و "الفائض". (١٥)

انه، بالطبع، من الأهمية القصوى أن نكتشف العلاقة الصحيحة بين قانون القيمة الماركسي والاقتصاد الروسـي، آخذين في الاعتبار أن ماركس رأي ارتباطا بين هذا القانون وجميع تناقضات الرأسمالية.

قانون القيمة الماركسي

يمكن شرح نظرية القيمة لماركس باختصار كما يلي:

في ظل الرأسمالية، وفي ظل الرأسمالية فقط، تتخذ كل، أو حتى أغلب المنتجات شكل السـلع، (١٦) لكـي تتحـول المنتجات إلى سلع لابد من وجود تقسيم عمل داخل المجتمع. إلا أن هذا وحده لا يكفي. فقد كان هناك تقسيم عمل داخـل

القبائل البدائية، إلا أن سلعا لم تنتج. كما أن سلعا لـم تنـتج أيضا في نظام المجتمع القائم على اللاتيفنـديات الرومانيـة القديمة بعملها العبودي واكتفائها الذاتي. وداخل كل مصـنع رأسمالي، أيضا، يوجد تقسيم عمل، دون أن تصـبح ثمـار عمل كل عامل سلعة، فقط بين القبائـل البدائيـة، أو بـين اللاتيفنديات أو بين مصنع رأسـمالي وآخـر، يـتم تبـادل المنتجات، وبالتالي تتخذ شكل السلع. يكتـب مـاركس: " إن المنتجات التي يمكن أن تصبح سلعا قابلة للتبـادل، الواحـدة لقاء الأخرى، هي فقط تلك الناتجة عن أنـوع مختلفـة مـن العمل، يتم كل منها مستقلا عن الآخر ولحساب أفراد " (١٧) أو "مجموعات من الأفراد" (١٨)

تعرف القيمة بأنها السمة المشتركة لكل السلع والتي يتم التبادل على أساسها. ليس للمنتجـات قيمـة تبادليـة إلا بوصفها سلعا، حيث القيمة التبادلية هي تعبير عن العلاقـات الاجتماعية بين منتجـي السـلع، أي تعبيـر عـن الطـابع الاجتماعي لعمل كل منتج. إنها، في الواقع، التعبير الوحيـد عن الطابع الاجتماعي للعمل فـي مجتمـع مـن المنتجـين

المستقلين. يكتب ماركس: "ولما كان المنتجون لا يتصـلون ببعضهم البعض اجتماعيا إلا بواسطة تبادل منتجاتهم، فـان الطابع الاجتماعي المحدد لعمل كل منتج لا يظهـر إلا فـي عملية التبادل. وبكلمات أخرى، فان عمل الفرد يؤكد نفسـه كجزء من عمل المجتمع، فقط عن طريق العلاقات التي تنشأ بفعل التبادل بين المنتجات بصورة مباشرة، و بصورة غيـر مباشرة، بين المنتجين." (١٩)

عندما يكتب ماركس أن السلعة هي قيمة، فانه يؤكـد أنها عمل مجرد متجسد ماديا، ويؤكد أنها نتيجة قسم ما مـن إجمالي العمل المنتج للمجتمع. يعبر مقدار القيمة عن علاقـة إنتاج اجتماعي، انه يعبر عن الصلة القائمة بالضرورة بـين صنف معين ونسبة العمل الاجتماعي المطلوبة لإنتاجه."(٢٠)

لماذا تكون القيمة التبادلية التعبير الوحيد عـن هـذه الصلة، ولماذا لا يمكن التعبيـــر عن هذه العلاقة مباشرة، بدلا من التعبير عنها من خلال الأشياء ؟ الإجابـة هـي أن

الصلة الاجتماعية الوحيدة التي يمكن قيامها بـين منتجـين مستقلين هي من خلال الأشياء، من خلال تبادل السلع.

في مجتمع من المنتجين المستقلين، يحدد قانون القيمة ما يلي:

علاقة التبادل بين السلع المختلفة.

الكمية الإجمالية للسلع من نوع معين التي سيتم إنتاجها بالمقارنة بالسلع من نوع آخر، وبالتالي،

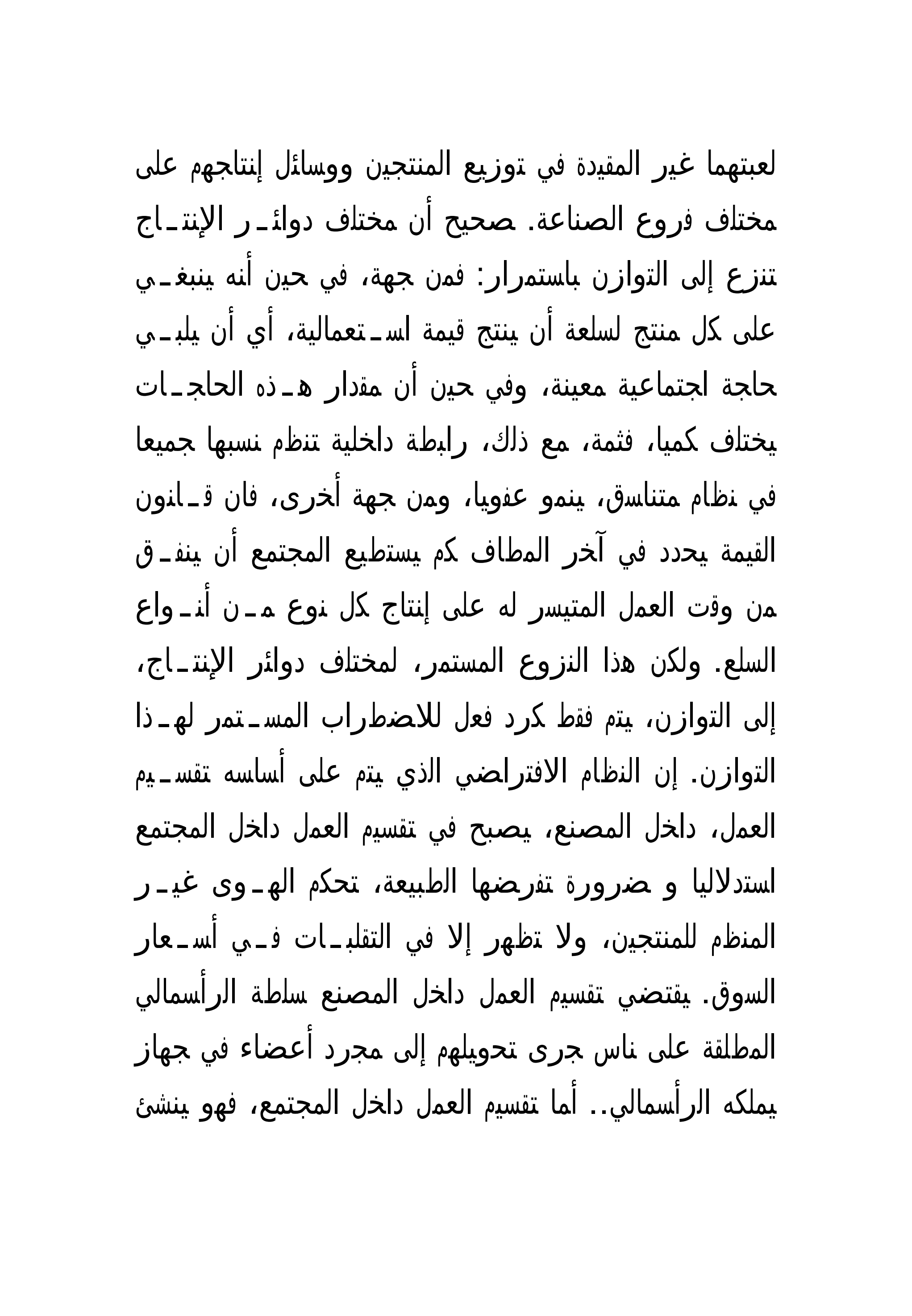
تقسيم وقت العمل الإجمالي للمجتمع بين المشـروعات المختلفة.

ومن هنا فانه يحدد علاقة التبادل بين قـوة العمـل كسلعة وغيرها من السلع، وبالتالي تقسيم يوم العمل إلى وقت ينفق على "العمل الضروري" (الذي يعيد العامل خلاله إنتاج قيمة قوة عمله) ووقت ينفق على "العمل الفائض" (الذي ينتج العامل خلاله فائض قيمة للرأسمالي). كما يتحكم قانون القيمة أيضا في نسبة العمل الاجتماعي المخصص لإنتـاج السـلع

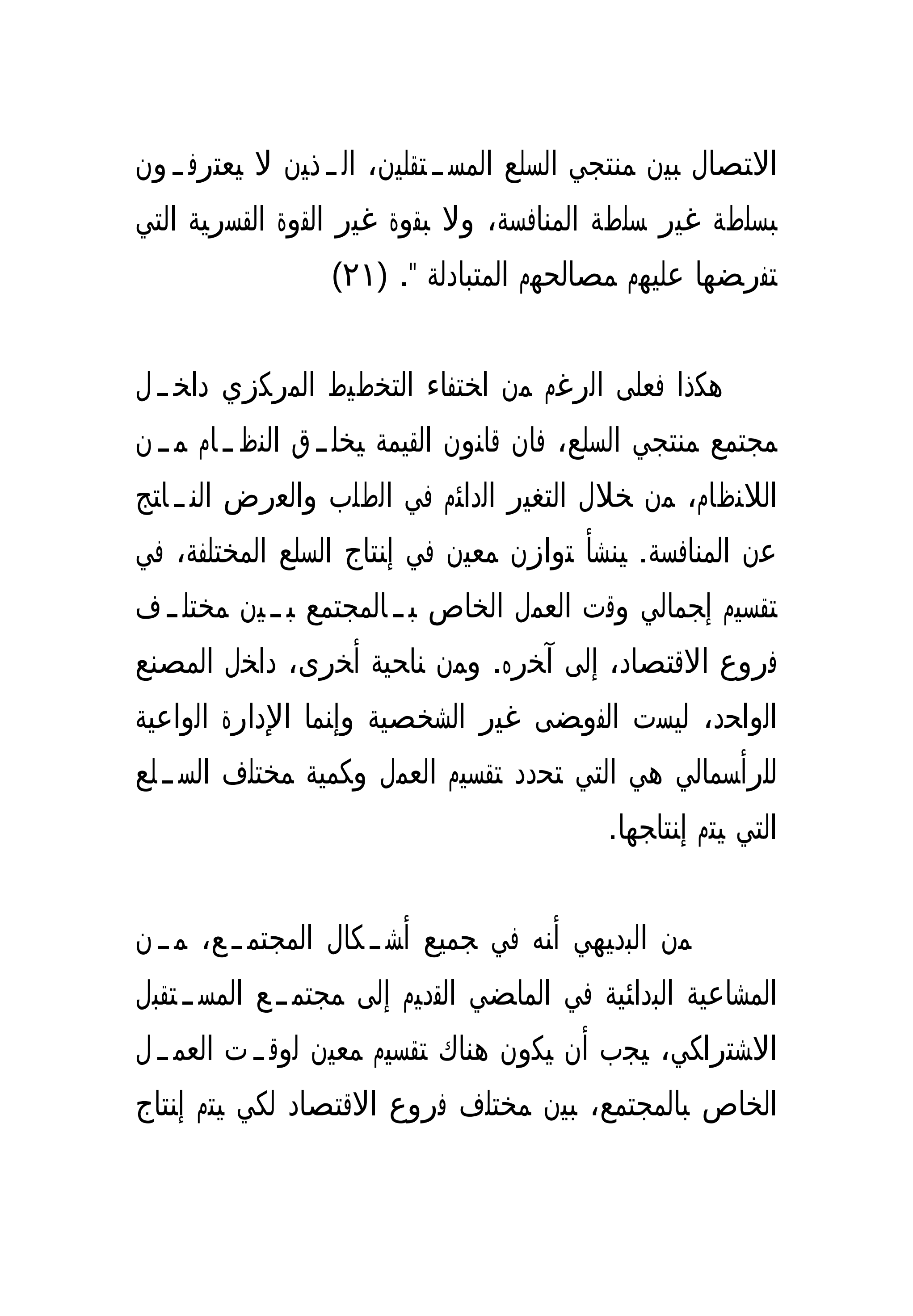
الإنتاجية والاسـتهلاكية، أي فـي العلاقـة بـين التـراكم والاستهلاك (وهذه نتيجة لازمة للفقرة أ أعلاه).

أجرى ماركس مقارنة بين تقسيم العمل في المجتمـع الرأسمالي ككل (والذي يتم التعبير عنه من خـلال ظهـور القيم)وبين تقسيم العمل في داخل مصنع واحد (الذي لا يعبر عنه بهذا الشكل).

تقسيم العمل في المجتمع يحدث من خلال شراء وبيع منتجات مختلف فروع الصناعة، في حين أن الصـلة بـين الأعمال الجزئية في المصنع هو نتيجـة بيـع قـوة العمـل الخاصة بعديد من العمال لرأسمالي واحد، يستخدمها بمثابـة قوة عمل جماعية. إن تقسيم العمل في المصنع يقتضي تركيز وسائل الإنتاج في أيدي رأسمالي واحد، أما تقسيم العمل فـي المجتمع فيقتضي تفرقها بين العديـد مـن منتجـي السـلع المستقلين. في حين أن قانون التناسبية الصارم داخل المصنع يخضع أعداد معينة من العمـال لوظـائف محـددة، إلاّ أن المصادفة والهوى، في المجتمع خـارج المصـنع، يلعبـان



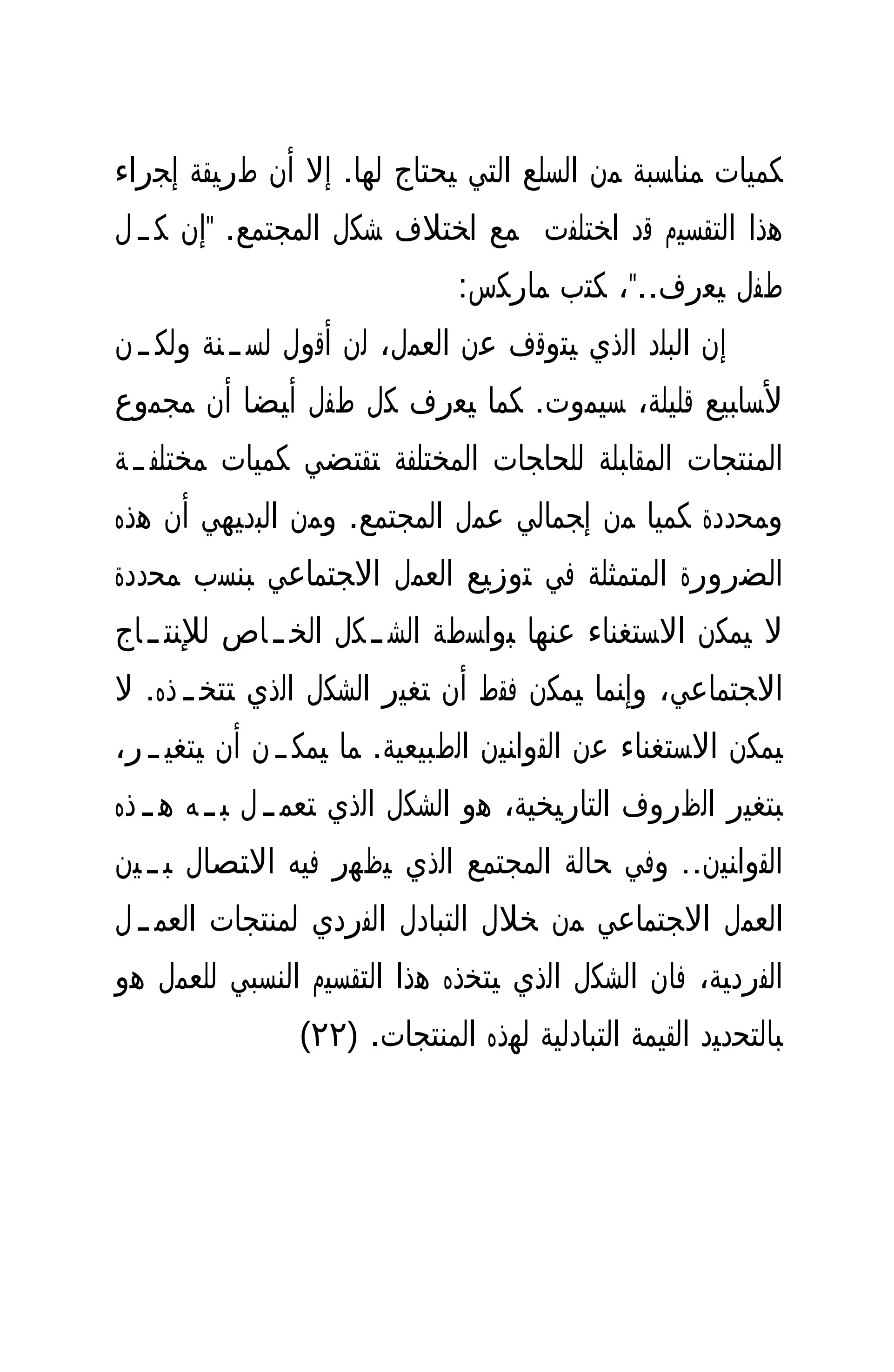
لعبتهما غير المقيدة في توزيع المنتجين ووسائل إنتاجهم على مختلف فروع الصناعة. صحيح أن مختلف دوائر الإنتاج تنزع إلى التوازن باستمرار: فمن جهة، في حين أنه ينبغي على كل منتج لسلعة أن ينتج قيمة استعمالية، أي أن يلبي حاجة اجتماعية معينة، وفي حين أن مقدار هذه الحاجات يختلف كميا، فثمة، مع ذلك، رابطة داخلية تنظم نسبها جميعا في نظام متناسق، ينمو عفويا، ومن جهة أخرى، فان قانون القيمة يحدد في آخر المطاف كم يستطيع المجتمع أن ينفق من وقت العمل المتيسر له على إنتاج كل نوع من أنواع السلع. ولكن هذا النزوع المستمر، لمختلف دوائر الإنتاج، إلى التوازن، يتم فقط كرد فعل للاضطراب المستمر لهذا التوازن. إن النظام الافتراضي الذي يتم على أساسه تقسيم العمل، داخل المصنع، يصبح في تقسيم العمل داخل المجتمع استدلاليا و ضرورة تفرضها الطبيعة، تحكم الهوى غير المنظم للمنتجين، ولا تظهر إلا في التقلبات في أسعار السوق. يقتضي تقسيم العمل داخل المصنع سلطة الرأسمالي المطلقة على ناس جرى تحويلهم إلى مجرد أعضاء في جهاز يملكه الرأسمالي.. أما تقسيم العمل داخل المجتمع، فهو ينشئ



الاتصال بين منتجي السلع المستقلين، الذين لا يعترفون بسلطة غير سلطة المنافسة، ولا بقوة غير القوة القسرية التي تفرضها عليهم مصالحهم المتبادلة ". (٢١)

هكذا فعلى الرغم من اختفاء التخطيط المركزي داخل مجتمع منتجي السلع، فان قانون القيمة يخلق النظام من اللانظام، من خلال التغير الدائم في الطلب والعرض الناتج عن المنافسة. ينشأ توازن معين في إنتاج السلع المختلفة، في تقسيم إجمالي وقت العمل الخاص بالمجتمع بين مختلف فروع الاقتصاد، إلى آخره. ومن ناحية أخرى، داخل المصنع الواحد، ليست الفوضى غير الشخصية وإنما الإدارة الواعية للرأسمالي هي التي تحدد تقسيم العمل وكمية مختلف السلع التي يتم إنتاجها.

من البديهي أنه في جميع أشكال المجتمع، من المشاعية البدائية في الماضي القديم إلى مجتمع المستقبل الاشتراكي، يجب أن يكون هناك تقسيم معين لوقت العمل الخاص بالمجتمع، بين مختلف فروع الاقتصاد لكي يتم إنتاج



كميات مناسبة من السلع التي يحتاج لها. إلا أن طريقة إجراء هذا التقسيم قد اختلفت مع اختلاف شكل المجتمع. "إن كل طفل يعرف.."، كتب ماركس:

إن البلد الذي يتوقف عن العمل، لن أقول لسنة ولكن لأسابيع قليلة، سيموت. كما يعرف كل طفل أيضا أن مجموع المنتجات المقابلة للحاجات المختلفة تقتضي كميات مختلفة ومحددة كميا من إجمالي عمل المجتمع. ومن البديهي أن هذه الضرورة المتمثلة في توزيع العمل الاجتماعي بنسب محددة لا يمكن الاستغناء عنها بواسطة الشكل الخاص للإنتاج الاجتماعي، وإنما يمكن فقط أن تغير الشكل الذي تتخذه. لا يمكن الاستغناء عن القوانين الطبيعية. ما يمكن أن يتغير، بتغير الظروف التاريخية، هو الشكل الذي تعمل به هذه القوانين.. وفي حالة المجتمع الذي يظهر فيه الاتصال بين العمل الاجتماعي من خلال التبادل الفردي لمنتجات العمل الفردية، فان الشكل الذي يتخذه هذا التقسيم النسبي للعمل هو بالتحديد القيمة التبادلية لهذه المنتجات. (٢٢)

ولكي تكون القيمة التبادلية هي التعبير عـن تقسـيم وقت العمل الإجمالي للمجتمع بين إنتاج السلع المختلفة، فان الشرط الضروري لذلك هو أن تكون أنشطة الناس في عملية الإنتاج "تلقائية تماما"، ينبغي أن تكون هناك منافسة حرة بين المنتجين المستقلين وبين ملاك السلع المختلفة، بما في ذلـك بائعي قوة العمـ ـل. وينبغي ألا تتحدد العلاقات بين أعضاء المجتمع أثناء عملية الإنتاج بواسطة الفعل الواعي.

إمكانية تطبيق قانون القيمة على الاحتكار الرأسمالي

في رأس المال، اتخذ ماركس من نظـام المنافسـة الحرة المطلقة نموذجا للرأسمالية. الاقتصـادي الماركسـي الوحيد الذي ناقش بالتفصيل قـانون القيمـة فيمـا يتعلـق بالرأسمالية الاحتكارية هو رودولف هلفيردينج فـي كتابـه، رأس المال المالي (فيينا، ١٩١٠). انـه يـذكر أنـه مـن المستحيل أن نستنتج من نظرية القيمة لماركس أي قانون عام يتم من خلاله تفسير الأثر الكمي للاحتكار علـى علاقـات التبادل بين السلع المختلفة، انه يكتب:

الطلب هو العنصر غير المحدد وغير القابل للقياس في ظل حكم الاحتكارات. فلا يمكن التيقن من كيفيـة رد فعـل الطلب على ارتفاع الأسعار. إن أسـعار الاحتكـار يمكـن تحديدها عمليا، ولكن لا يمكن تحديد مستواها نظريـا... إن علم الاقتصاد الكلاسيكي (هلفيردينج يضع ماركس ضـمنه) يفهم الأسعار على أنها الشكل الـذي يظهـر بـه الإنتـاج الاجتماعي الفوضوي، كما يعتبر مستوى الأسـعار معتمـدا على الإنتاجية الاجتماعية للعمل. قانون السعر الموضوعي لا يتحقق إلا من خـلال المنافسـة. وعنـدما تلغـي الهيئـات الاحتكارية المنافسة، فإنها تزيل معها الوسيلة الوحيدة التـي يمكن من خلالها وضع قانون أسعار موضوعي.. ويتوقـف السعر عن أن يكون مقدارا محددا موضوعيا، ويصبح مشكلة حسابية لأولئك الذين يحددونه بإرادة ووعي، وبدلا من أيكون نتيجة يصبح افتراضا، وبدلا من أن يكون موضوعيا يصبح ذاتيا، وبدلا من كونه حتميا ومسـتقلا عـن إرادة ووعـي الفاعلين سيصبح عشوائيا وعرضيا. يبدو أن تحقيق نظريـة التركيز الماركسية - الاندماج الاحتكـاري -سـيؤدي إلـى إبطال نظرية القيمة الماركسية. (٢٣)

يستحيل بالمثل تحديد الكميات التي ستنتج من السـلع المختلفة والكيفية التي سيوزع بها إجمالي وقت العمل الخاص بالمجتمع بين مختلف أفرع الاقتصاد. ولكن من الممكن تقدير اتجاهات العوامل المذكورة أعلاه في ظل ظروف الاحتكـار بالمقارنة بما يحتمل أن تكون عليه في ظل ظروف المنافسة الحرة. في ظل ظروف التوازن، فان القيمة التبادلية للسـلع المنتجة بواسطة الاحتكـارات سـتزيد بالمقارنـة بغيرهـا، وبالتالي فان عدد أقل منها سيتم إنتاجه بالمقارنة بالسلع غير الاحتكارية، ومن ثم فان نسبة إجمالي وقت عمـل المجتمـع المنفق في الصناعة المحتكرة ستقل. ويمكن التأكيد على أنـه في ظل ظروف الاحتكار، فان علاقات التبادل بين السـلع، والكميات المنتجة وتقسيم إجمالي وقت عمل المجتمع هـي تعديلات على نفس العوامل التي كانت سـتظهر فـي ظـل المنافسة الحرة. فقانون القيمة ينتفي جزئيا، ولكنه يستمر في الوجود من حيث الجوهر، وان يكن بشكل معـدل. ذلـك أن المنافسة، وان لم تكن مطلقة، موجودة، وبالتالي فان أطروحة ماركس لا تزال صحيحة، أي أن "سلوك الناس فـي عمليـة

الإنتاج الاجتماعي تلقائي تماما. ومن ثم فان العلاقات فيمـا بينهم في عملية الإنتاج تتخذ طابعـا ماديـا مسـتقلا عـن سيطرتهم وعن أفعالهم الفردية الواعية."(٢٤)

نظرا للمنافسة بين الاحتكارات المختلفة، سواء فـي نفس الفرع من الاقتصاد أو في فروع مختلفة، فان علاقـات التبادل بين السلع ترتبط، و إن لم تكن متطابقة تماما، بوقـت العمل المستغرق في إنتاجها أو معـدلات تكـاليف الإنتـاج المترتبة على ذلك. وعلى الرغم من أن تقسيم العمل داخـل المجتمع ككل ليس مستقلا تماما عن الأفعال الواعية للأفـراد أو المجموعات (مثل الاحتكارات)، فان هذا التقسيم يمكن أن يختلف فقط في حدود ضيقة نسبيا عما يحتمل أن يكون عليه في ظل المنافسة الحرة تماما. وعلى الرغم مـن "التخطـيط" بواسطة الاحتكارات فان التقسيم يظل عشوائيا ومختلفا تماما عن تقسيم العمل داخل المصنع، "ليس فقط في الدرجة، ولكن في النوع أيضا". الرأسمالية الاحتكارية تعنـى نفيـا جزئيـا لقانون القيمة الماركسي ولكن على أساس قانون القيمة ذاته،

أنه نفي وتأكيد في نفس الوقت. إلا أن النفي الجزئي لقـانون القيمة يقف عند أعتاب نفيه الكامل.

رأسمالية الدولة الاحتكارية وقانون القيمة

كيف يعمل قانون القيمة عندما تتدخل الدولـة فـي النظام الاقتصادي بالتحكم في سعر السلع، وشراء جزء هـام من منتجات الاقتصاد القومي، وتخصـيص المـواد الخـام، والتحكم في استثمار رأس المال ؟

بالنسبة للينين:

عندما يعمل الرأسماليون للدفاع، أي لخزانة الدولة، فمن البديهي أننا لا نكون أمام رأسمالية "خالصة"، وإنمـا شـكل خاص للاقتصاد القومي. الرأسمالية الخالصة تعني الإنتـاج السلعي. والإنتاج السلعي يعنى العمل لسوق مجهول وحـر. ولكن الرأسمالي الذي "يعمل" للدفاع لا "يعمل" للسوق علـى الإطلاق. انه ينفذ طلبية للحكومة، وفي أغلب الأحوال مقابل أموال تقدمها له الخزانة مقدما" (٢٥)

هل يعني هذا أن إمداد المؤسسات الرأسمالية للدولـة بالمنتجات يقع خارج نطاق قانون القيمة؟ في ألمانيا النازية - حيث اشترت الدولة أكثر من نصف، إجمالي الناتج القومي، وركزت في أيديها تخصيص المواد الخام، وتحكمت في تدفق رأس المال إلى فروع الاقتصاد المختلفة، وحـددت أسـعار السلع، وأخضعت سوق العمل لنظام عسكري - فـان إدارة علاقات التبادل بين السلع المختلفة، والكميات النسبية للسـلع المنتجة المختلفة، وتقسيم إجمالي وقت عمل المجتمـع بـين مختلف الصناعات، لم تترك للنشاط الأعمى التلقائي للسوق. صحيح أن الدولة النازية لم تتخذ كـل القـرارات المتعلقـة بالإنتاج، إلا أنها اتخذت القرارات الأكثر حسما. في الاقتصاد النازي حددت الدولة كمية السلع الاستهلاكية المنتجـة، ولـم تكن هناك حرية في بيع قوة العمل، كما تحدد تقسيم إجمـالي وقت عمل المجتمع بين فروع الصناعة المختلفة لا بواسـطة آلية السوق، وإنما عن طريق تخصيص الدولـة للطلبيـات والمواد الخام وتحكمها في استثمار رأس المال. ولـم يبـق سوى مجال ضيق جدا للأنشطة المستقلة لمختلف المستثمرين داخل ألمانيا.

وكما كتب هلفيردينج: "في ألمانيا... فان الدولة في سعيها للحفاظ على سلطتها وتقويتها، تحدد طبيعـة الإنتـاج والتراكم. والأسعار تفقد دورها التنظيمي وتصـبح مجـرد وسيلة للتوزيع. كما أن الاقتصاد، ومعه أصـحاب النشـاط الاقتصادي، يتم إخضاعهم بدرجة أو بأخرى للدولة، بحيـث يصبحـوا تابعين لها." (R. Hilfending, "State Capitalism or Totalitarian Economy "، Left, September, 1947 وقد كتب المقال في عام ١٩٤٠)".

إن مصطلح "رأسمالية الدولة" يمكن أن يـدل علـى اقتصاد الحرب الرأسمالي، وعلى المرحلة التي تصبح فيهـا الدولة الرأسمالية مستودع كل وسائل الإنتـاج. فبوخـارين، مثلا، استخدمه للدلالة على الاثنين. وعلـى الـرغم، كمـا سيظهر، من أنه لا يوجد فارق كيفي أساسي بين الاثنين فيما يتعلق بأثرهما على (أ) علاقة التبادل بـين السـلع، و (ب) الكميات النسبية المنتجة، و(ج) تقسيم إجمالي وقـت عمـل المجتمع، فإننا نعتقد أنه من الأفضل أن نفرق بـين الاثنـين

لتجنب الارتباك. سنستخدم مصطلح "رأسمالية الدولة" فقـط للدلالة على المرحلة التي تصبح فيهـا الدولـة الرأسـمالية مستودع وسائل الإنتاج، في حين سنسمي اقتصـاد الحـرب الرأسمالي "رأسمالية الدولة الاحتكارية".

إن رأسمالية الدولة الاحتكارية هـي، فـي التحليـل الأخير، تحت رحمة القوى الاقتصـادية العميـاء، وليسـت محكومة بالإرادة والقرارات الواعية لأي رجـل أو رجـال. على سبيل المثال، فان طلبيات الحكومة يتم تخصيصها وفقـا للقدرات النسبية (معبر عنها بالسـعة الإنتاجيـة) للشـركات المختلفة التي تتقدم لها بعطاءات، هكذا، على كل شـركة أن تحاول تحقيق معدل معين لتراكم رأس المال. انهم يـدفعون لزيادة الأرباح على حساب الأجور. انهم يخلقون طلبا متزايدا على وسال الإنتاج مقارنة بالطلب على وسائل الاستهلاك إلي آخره. في ألمانيا، خلال الحكم النازي، لـم يتحـدد تقسـيم إجمالي الناتج القومي بين الطبقـات الاجتماعيـة المختلفـة، وتوزيع إجمالي وقت العمل بين إنتاج السـلع الاسـتهلاكية الرأسمالية، بواسطة قرار عشوائي للحكومة، وإنما بضـغط

المنافسة. وقد نتج نفس الشيء من الضغط التنافسي - الاقتصادي والعسكري معا - للقوى التي حاربت ألمانيا ضدها.

قانون القيمة الماركسي والاقتصاد الروسي، من زاوية انعزاله عن الرأسمالية العالمية

من الوهلة الأولى، تبدو العلاقة بين مختلف المؤسسات الإنتاجية في روسيا مماثلة للعلاقة بين مختلف المؤسسات التجارية في البلاد الرأسمالية التقليدية. ولكن هذا صحيح من الناحية الشكلية فقط. في مجتمع من المنتجين الأفراد، الفارق الأساسي بين تقسيم العمل داخل المصنع وتقسيم العمل داخل المجتمع ككل، هو أنه في الحالة الأولى تتركز ملكية وسائل الإنتاج في أيدي رجل واحد أو مجموعة واحدة من الرجال، في حين أنه في المجتمع الرأسمالي ككل لا يوجد مركز للقرارات، وإنما فقط "المتوسط الأعمى" الذي يحدد عدد العمال الذين ينبغي أن يعملوا في مختلف المؤسسات الإنتاجية، ونوع السلع التي ينبغي إنتاجها، وهكذا. لا يوجد اختلاف كهذا في روسيا، فكل من المؤسسات

المفردة والاقتصاد ككل يخضع للإدارة المخططـة للإنتـاج. الاختلاف بين تقسيم العمل داخل مصـنع جـرارات مـثلا، وتقسيم العمل بينه وبين مصنع الصـلب الـذي يـوفر لـه الإمدادات، هو اختلاف في الدرجة فقط. إن تقسـيم العمـل داخل المجتمع الروسي من حيث الجوهر مماثل لتقسيم العمل داخل المصنع الواحد.

من ناحية شكلية توزع المنتجات بين مختلف أفـرع الاقتصاد من خلال وسيط التبادل. ولكن بما أن ملكية جميـع المؤسسات الإنتاجية تتركز في هيئة واحدة، الدولـة، فلـيس هناك تبادل حقيقي للسلع. "إن المنتجات التي يمكن أن تصبح سلعا للتبادل، الوحدة لقاء الأخرى، هي فقط تلك الناتجة عـن أنواع مختلفة من العمل، يتم كل منها مسـتقلا عـن غيـره ولحساب أفراد، (٢٦) أو "مجموعات من الأفراد"، (٢٧) في مجتمع مـــن المنتجين الأفراد، المتصلين ببعضهم البعض فقط من خلال التبادل، فان الوسيط الذي يحكم تقسيم العمـل في المجتمع ككل هو التعبير النقدي عن القيمـة التبادليـة - السعر. في روسيا توجد صـلة مباشـرة بـين المؤسسـات

الإنتاجية من خلال الدولة التي تسيطر على الإنتاج فيها كلها تقريبا وبالتالي فان السعر يتوقف عن أن تكـون لـه تلـك الأهمية الخاصة المتمثلة في كونـه التعبيـر عـن الطـابع الاجتماعي للعمل، أو المنظم للإنتاج.

إذا زاد الطلب على الأحذية عن عرضها فـي بلـد رأسمالي تقليدي، فان سعر الأحذية سيرتفع تلقائيـا مقارنـة بسعر السلع الأخرى، ستزيد الأرباح في صـناعة الأحذيـة، وسيتدفق رأس المال والعمل نحوها، وسينفق جزء أكبر مـن إجمالي وقت عمل المجتمع في إنتاج الأحذية. يميـل قـانون القيمة للموازنة بين العرض والطلب، وهي حالة يكون السعر فيها مساويا للقيمة، أو بصورة أصح مساويا لسعر الإنتاج.* إذا زاد الطلب على الأحذية عن عرضها في روسيا، فعلـى الرغم من أن سعر الأحذية سيرتفع إما رسميا أو في السوق

---

* العلاقة بين قيمة وسعر الإنتاج هي علاقة معقدة جدا، ولا يمكن أن نتناولها هنا. (أنظر رأس المال، الجزء الثالث، القسم الثاني)

السوداء، إلا أن إنتاج الأحذية لن يزداد، وبالتالي لن يـزداد وقت العمل المخصص لإنتاجها.

لنأخذ مثالا أخرا؛ في البلاد الرأسـمالية التقليديـة، تتحدد النسبة بين إنتاج السلع الإنتاجية والاستهلاكية بواسطة قانون القيمة. إذا كان عرض الأحذية أقل من الطلب عليهـا وعرض الماكينات أكثر من الطلب عليها، فان سعر الأحذية سيرتفع وسعر الماكينات سينخفض، ويتحـول رأس المـال والعمل من أحد أفرع الاقتصاد للآخر إلى أن تـتم اسـتعادة التوازن الصحيح. ولكن في روسيا تمتلك الدولة كلا القسمين الصناعيين، وبالتالي فان ارتفاع معدل الربح في إنتاج السلع الاستهلاكية لن يجذب رأس المال والعمل إلى هـذا القطـاع وخارج القطاع الآخر، والعكس بالعكس، وذلك لأن النسـب القائمة بين القطاعين ليست ناتجة عن الآلية الحـرة للسـوق الداخلي الروسي.

إن العلاقة بين إنتاج القسمين (إنتاج السلع الإنتاجيـة والسلع الاستهلاكية) تعتمد بشكل مباشر على العلاقـة بـين

التراكم والاستهلاك. وفي حـين أن المنافسـة بـين مـلاك المصانع المختلفين في البلاد الرأسمالية التقليدية تدفعهم إلـى تجميع رأس المال وزيادة التركيب العضوي لـرأس المـال، فان هذا العامل لا وجود له في روسيا حيث أن كل المصانع مملوكة لسلطة واحدة. هنا التراكم والتحسين التقني لا يتخذان كتدابير دفاعية في الحرب التنافسية مع المؤسسات الإنتاجيـة الأخرى.

لقد رأينا أن السعر ليس هو الوسيط الذي يـتم مـن خلاله تنظيم الإنتاج الروسي وتقسيم العمـل فـي المجتمـع الروسي ككل. فالحكومة هي التي تنظم ذلك. أما السعر فهو فقط أحد الأسلحة التي تستخدمها الدولة في هذا الشأن. انـه ليس المحرك، وإنما حزام الحركة.

هذا لا يعني أن نظام الأسعار في روسيا عشـوائي، يعتمد تماما على نزوات البيروقراطية. أساس السـعر هنـا أيضا هو تكلفة الإنتاج. (الاستخدام واسع النطاق للدعم مـن ناحية، وضريبة المبيعات من ناحيـة أخـرى، لا يناقضـان

ذلك..) وعلى الرغم من ذلك يوجد فارق جوهري بين هذا النظام السعري وبين ذلك القائم في الرأسمالية التقليدية. فالأخير يعبر عن النشاط المستقل للاقتصاد (الذي يكون في أكثر حالاته حرية في ظل المنافسة الحرة، وأقل حرية في ظل الاحتكار)، أما النظام السعري في روسيا فهو مؤشر على أن الاقتصاد لا يسير بالدفع الذاتي على الإطلاق. إن الفارق بين هذين النوعين من الأسعار سيصبح أوضح على الأرجح إذا أجرينا مقارنة بمجتمع أقل تعقيدا، مجتمع الفراعنة في مصر القديمة مثلا.

كان على الفرعون أن يحسب كيف يقسم إجمالي وقت العمل - وهذا هو نفقة الإنتاج الحقيقية في أي مجتمع - لعبيده بين حاجات المجتمع. وكان يتبع طريقة مباشرة في هذا الحساب. تم وضع عدد معين من العبيد في إنتاج الطعام، وعدد معين في إنتاج السلع الكمالية، وآخرين في بناء نظام الري، وآخرين في بناء الأهرامات، وهكذا. وحيث أن عملية الإنتاج كانت بسيطة نسبيا، فلم تكن هناك ضرورة لأية فحوصات فيما عدا التأكد من توزيع عدد العبيد وفقا للخطة.

في روسيـــا، أيضا، تضع الدولة مباشـــرة خطـــة كاملـــة تقريبا* لتقسيم إجمالي وقت العمل، ولكن حيث أن عمليـــة الإنتاج أكثر تعقيدا بكثير مما كانت عليه قبل بضعة آلاف من السنين، فان مجرد التأكد من عدد العمال المنخـــرطين فـــي مختلف الفروع، لا يكفي لكي يسير الاقتصاد وفقـــا للخطـــة، بعض النسب يجب تحديدها فيما بـــين اســـتخدام الماكينـــات والعمال، واستخدام ماكينات من هذا النـــوع أو ذاك، الكميـــة المنتجة، والمادة الخام والوقود المستخدمين، إلى آخره. ومن أجل هذا العمل، ينبغي وجود مقياس مشترك لكـــل النفقـــات وكل المنتجات. يعمل السعر بوصفه هذا المقياس المشـــترك.

---

* "تقريبا" لأن هناك بعض الحالات الجانبية التـــي تكـــون فيهـــا سيطرة الدولة غير كاملة. ووقت عمل عضو الكولخـــوز فـــي قطعـــة الأرض الخاصة به، يعتبر مثال على ذلك. ونفس الشيء بالنسبة لعمل الحرفي. ولكن حتى لو لم تكن هذه الأنشطة مخططة بوعي بواســـطة الدولة، فإنها ليست متحررة تماما من السيطرة. فمن خـــلال رافعـــات الأسعار والضرائب وبصفة خاصة تخطيط الدولـــة لمجـــال الإنتـــاج الرئيسي، تدفع هذه الأنشطة الهامشية أيضا إلى داخل قنـــوات تريـــدها الدولة.

إن الفارق بين تقسيم العمل بدون نظام سعري في ظل الفراعنة، وتقسيم العمل بنظام سعري في ظل ستالين، هو فارق في الدرجة، وليس في الجوهر. وبالمثل، فسواء أدار فورد جميع مشروعاته كوحدة إدارية واحدة، أو قسمها إلى وحدات أصغر لكي يجعل الحساب والإدارة أسهل، فإن الفارق سيكون في الدرجة فقط، مادامت نفس الإدارة توجه الإنتاج.

هناك شيء واحد في روسيا يظهر على السطح، ليفي بمتطلبات السلعة: قوة العمل. فإذا كانت قوة العمل سلعة، إذن فالسلع الاستهلاكية التي يحصل عليها العمال في مقابل قوة عملهم هي أيضا سلع، حيث أنها تنتج للتبادل. بذلك يكون لدينا، إن لم يكن دورة عالية التطور للسلع، نظام مقايضة ضخم يشمل إجمالي استهلاك العمال. ولكن ماركس يرى أن "دورة السلع تختلف عن التبادل المباشر للمنتجات (المقايضة)، ليس فقط في الشكل، وإنما في المضمون." (٢٨) و يواصل ماركس الفكرة مشيرا إلى أنه مع دوران السلع، "يخترق التبادل جميع الحدود المحلية والشخصية

الملازمة للمقايضة المباشرة، ويحقق دوران منتجات العمـل الاجتماعي"...إنه يخلـق شـبكة متكاملـة مـن العلاقـات الاجتماعية العفوية في نموها والخارجة بالكامل عن نطـاق سيطرة الفاعلين."(٢٩)

لكي نرى ما إذا كانت قوة العمل في روسـيا سـلعة بالفعل، كما هي في ظل الرأسمالية التقليدية، فمن الضروري أن نتناول تلك الشروط المحددة التي تعد ضرورية لجعل قوة العمل سلعة. يذكر ماركس شرطين لهـذا: أولا، أن العامـل يجب أن يبيع قوة عمله، حيث أنه لا يملك أخـرى للكسـب لكونه 'حرا' من وسائل الإنتاج، ثانيا أن العامل يسـتطيع أن يبيع قوة عمله حيث أنه المالك الوحيد لها، أي أنه حر في بيع قوة عمله. إن حرية العامل من ناحية، وعبوديته من ناحيـة أخرى، يظهران من خلال بيعه الـدوري لنفسـه، وتغييـره لسادته، والتذبذبات في سعر قوة العمل فـي السـوق." (٣٠) يقول ماركس إذن أنه لكي تصبح قوة العمـل سـلعة، فمـن الضروري:

"أن يبيع مالك قوة العمل قوة عمله لفترة محددة فقـط، ذلك لأنه لو باعها جملة واحدة، مرة واحدة، فانه يبيع ذاتـه، محولا نفسه من حر إلى عبد، ومن مالك السلعة إلى سـلعة. عليه على الدوام أن ينظر إلى قوة عمله كملكيته هو، كسلعته هو، وهو لا يستطيع أن يفعل ذلك إلا بوضعه قوة عمله تحت تصرف المشتري مؤقتا، لفترة زمنية محددة. وبهذه الطريقة يستطيع تجنب التخلي عن حقوق ملكيته لها. (٣١)

إذا كـان هناك مخدم واحد فقط، فان "تغيير السـادة" يكون مستحيلا " يصبح بيعه الدوري لنفسه" مجـرد مسـألة صورية. ويصبح العقد أيضا مسألة صورية عنـدما يكـون هناك عدة بائعين ومشتري واحد فقط. (ويتضح مـن نظـام الغرامات والعقوبات، و "العمل التأديبي"، وما إلى ذلـك، أن حتى هذا الجانب الصوري من العقد لا تـتم مراعاتـه فـي روسيا).

لاشك أن "التذبذبات في سعر قوة العمل في السـوق" تحدث في روسيا، ربما أكثر منها في البلاد الأخرى. ولكـن

هنا أيضا، يتناقض الجوهر مع الشكل. تحتاج هـذه النقطـة لبعض الاستفاضة. في الاقتصاد الرأسمالي التقليدي، حيـث توجد منافسة بين بائعي قوة العمل، وبين مشتري قوة العمل، وبين البائعين والمشترين، يتحدد سعر قوة العمـال بواسـطة الفوضى الناتجة عن هذه المنافسة. فلو كان معـدل التـراكم عاليا، يكون هناك تشغيل واسع مما يؤدي، في ظل الظروف العادية إلى زيادة الأجور الاسمية. يؤدي هـذا إلـى زيـادة الطلب على السلع الاستهلاكية، وبالتالي يزداد إنتـاج هـذه السلع مما يرفع الأجور الحقيقيـة. (في ظل الظروف العادية للمنافسة الحرة، تعد هذه صورة حقيقية لمـا يحـدث، إلا أن الاحتكارات تشوهها بعض الشيء.) هذه الزيادة في الأجـور الحقيقية تؤثر تأثيرا عكسيا على معدل الربح، الذي يخفـض بدوره معدل التراكم، وهكذا. على العكس من هـذا، يتحـدد المقدار الإجمالي للأجور والمرتبات الحقيقية في روسيا مسبقا عن طريق كمية السلع الاستهلاكية المستهدفة في الخطة. قد يحدث - وهذا هو ما يحدث غالبا - أنه، بسبب العيوب فـي إعداد وإنجاز الخطة، تكون كمية الأموال الموزعة كـأجور ومرتبات أكبر من السـعر الإجمـالي للسـلع الاسـتهلاكية

المنتجة. إذا لم تتولى الدولة الفارق بين الاثنين، فان هذا سيسبب ارتفاعا في الأسعار (سواء في السوق الرسمي أو السوق السوداء) ولكن ليس ارتفاعا في الأجور الحقيقية. الطريقة الوحيدة التي يمكن أن يسفر بها هذا الوضع عن زيادة الأجور الحقيقية هي أن يدفع ارتفاع الأسعار الدولة لزيادة إنتاج ذلك الفرع الذي ترتفع فيه الأسعار. إلا أن الدولة الروسية لا تفعل هذا. (هنالك نقطة لا يمكن للأجور الحقيقية أن تنخفض عنها لأية فترة من الزمن. وهذه النقطة هي الحد الأدنى الطبيعي، الذي ينطبق على روسيا كما ينطبق على أي مجتمع آخر، سواء كان قائما على العمل العبودي، أو عمل الأقنان، أو العمل المأجور. وفيما يتعلق بالمشكلة التي نناقشها هنا، فان كون الأجور الحقيقية غير موزعة بالتساوي بين العمال الروس، يعد أمرا ثانويا بالمقارنة بكون إجمالي الأجور الحقيقية محدد مباشرة بواسطة الدولة).

هكذا، فإذا فحص المرء العلاقات داخل الاقتصاد الروسي، مجردا إياها من علاقاتها بالاقتصاد العالمي، فلا بد

له من استنتاج أن مصدر قانون القيمـة، بوصـفه محـرك ومنظم للإنتاج، ليس موجودا في هذا الاقتصاد. مـن حيـث الجوهر، فأن القوانين القائمة بين الوحدات الإنتاجية، وبـين العمال والدولة المخدمة، لن تكون مختلفة سواء كانت روسيا مصنع واحد كبير يدار مباشرة من مركز واحـد، أو كـان جميع العمال يحصلون على السلع التي يستهلكونها مباشـرة، ولو في صورة عينية.

قانون القيمة الماركسي والاقتصاد الروسي، من زاوية علاقاته بالرأسمالية العالمية

إن وضع الدولة الستالينية فيما يتعلق بإجمالي وقـت عمل المجتمع الروسي مماثل لوضـ ـع مالك المصنع فيمـا يتصل بعمل مستخدميه. بعبارة أخرى، تقسيم العمل يتم وفق خطة. ولكن ما الذي يحدد التقسيم الفعلي لإجمالي وقت عمل المجتمع الروسي ؟ لو لم يكن على روسيا أن تتنـافس مـع البلاد الأخرى، فان التقسيم كان سيكون عشوائيا تماما. ولكن في واقع الأمر تعتمد القرارات الستالينية على عوامل خارج سيطرتها، وهي بالتحديد الاقتصاد العالمي، والتنافس العالمي.

من هذه الزاوية، فان الرأسمالية الروسية في وضـع مماثـل لمالك مشروع رأسمالي واحد في حالة تنافس مـع مشـاريع أخرى.

إن معدل الاستغلال، أي النسبة بين فـائض القيمـة والأجور (ف ÷ م) (ف =فائض القيمـة. م = رأس المـال المتغير "المترجم")، لا يعتمد على الإرادة المطلقة للحكومـة الستالينية، وإنما تمليه الرأسمالية العالمية. ينطبق نفس الشيء على التحسينات في التقنية، أو - إذا استخدمنا جملة مماثلـة بالمصطلحات الماركسية - العلاقة بين رأس المـال الثابـت والمتغير، أي العلاقة بيـن الماكينات والأبنية والمواد مـن ناحية، والأجور من ناحيـة أخـرى (ث ÷ م) (ث = رأس المال الثابت. "المترجم"). ينطبق نفس الشيء إذن على تقسيم إجمالي وقت عمل المجتمع الروسي بين إنتاج وسائل الإنتاج ووسائل الاستهلاك. هكذا، فعندما ننظر إلى روسيا في نطاق الاقتصاد العالمي، فسوف نرى بوضوح السـمات الأساسـية للرأسمالية: الفوضى في التقسيم الاجتماعي للعمل والتعسـف

في تقسيم العمل داخل الورشـة، شـرطان يكمـل أحـدهما الآخر..."

إذا حاولت روسيا إغراق السوق العالمي بمنتجاتهـا، أو إذا أغرقت البلاد الأخرى السوق الروسي بمنتجاتها، فان البيروقراطية الروسية ستضـطر لخفـض نفقـات الإنتـاج بتخفيض الأجور بالنسبة لإنتاجية العمـل أو بشـكل مطلـق بزيادة (ف ÷ م)، أو من خلال التحسين التقني (بزيادة ث ÷ م)، أو زيادة إنتاج السلع الإنتاجية بالنسبة للسلع الاستهلاكية. وستكشف نفس النزعات عن نفسـها إذا اتخـذت المنافسـة العالمية شكل الضغط العسكري بدلا من المنافسة التجاريـة العادية.

حتى الآن، كان اقتصاد روسـيا متخلفـا بدرجـة لا تسمح لها بإغراق الأسواق الأجنبية بسلعها. أما أسواقها هي، فهي محمية من احتمال إغراقها بالسـلع الأجنبيـة بفضـل احتكار الدولة للتجارة الخارجية، وهو احتكار لا يمكن كسره إلا بالقوة العسكرية. ومن هنا فان الصراع التجـاري كـان

حتى الآن أقل أهمية* من الصراع العسكري ولأن المنافسـة العالمية تتخذ بالأساس شكلا عسكريا، فان قانون القيمة يعبر عن نفسه من خلال نقيضه أي السعي وراء القيم الاستعمالية.

واردات وصـادرات الاتحـاد السـوفيتي بالأسـعار الجارية(٣٢)

	الصادرات	الواردات	الإجمالي
	(بملاييـ ـ ـن الروبلات)		
١٩١٣	٦٥٩٦ر٤	٦٠٢٢ر٥	١٢٦١٨ر٩
١٩٢٤	١٤٧٦ر١	١١٣٨ر٨	٢٦١٤ر٩
١٩٢٨	٣٥١٨ر٩	٤١٧٤ر٦	٧٦٩٣ر٥
١٩٣٠	٤٥٣٩ر٣	٤٦٣٧ر٥	٩١٧٦ر٨
١٩٣٧	١٧٢٨ر٦	١٣٤١ر٣	٣٠٦٩ر٩

هذه النقطة تحتاج لبعض الاستفاضة. فبقدر مـا أن القيمة هي التعبير الوحيد عن الطابع الاجتماعي للعمل فـي

---

* هكذا، فأثناء فترة الخطط الخمسية، عندما تضـاعف الإنتـاج الصناعي عدة مرات، فان كلا من الواردات والصادرات قد انخفضـت بصورة ملموسة.

مجتمع من المنتجين المستقلين، فان الرأسـمالي يحـاول أن يقوي نفسه ضد منافسيه بزيادة إجمالي القيم التـي يمتلكهـا. وحيث أن القيمة يعبر عنها بالمال، فـلا فـارق لديـه بـين استثمار مليون جنيه مثلا في إنتاج الأحذية والحصول علـى ربح قدره ١٠٠،٠٠٠ جنيه، أو في إنتاج السلاح والحصـول على ربح قدره ١٠٠،٠٠٠ جنيه. فطالما أن ما ينتجه له قيمة استعمالية ما، فانه ليس معنيا بنوع هذه القيمة الاسـتعمالية. ففي معادلة دوران رأس المال، نقود - سلعة - نقود

(ن١ - س - ن٢)، تظهر س فقط كجسر بـين ن١ و ن٢ (حيث تكون ن٢، إذا سار كل شيء على ما يرام بالنسبة للرأسمالي، اكبر من ن١).

إذا كانت روسيا تتاجر بشكل موسع مع البلاد خارج إمبراطوريتها، فإنها كانت ستحاول إنتاج سلع يكون لها سعر مرتفع في السوق العالمي، وشراء السـلع الأرخـص مـن الخارج، هكذا فإنها كانت ستسعى، مثل الرأسمالي الخـاص، لزيادة مجموع القيم تحـت تصـرفها بإنتـاج هـذه القيمـة الاستعمالية أو تلك، بغـض النظـر عـن طبيعـة القيمـة

الاستعمالية. (هذا العامل له تأثير كبير على تجارة روسيا مع توابعها). (٣٣)

ولكن بما أن المنافسة مع البلاد الأخرى هي منافسة عسكرية في المقام الأول، فان الدولة كمستهلك تكون معنيـة ببعض القيم الاستعمالية المحددة، مثل الدبابات والطـائرات وما إلى ذلك. القيمة هي التعبير عن المنافسة بين المنتجـين المستقلين، وتنافس روسيا مع بقية العالم يتم التعبير عنه من خلال رفع القيم الاستعمالية إلى مرتبة الغاية، تخـدم الغايـة النهائية المتمثلة في الانتصار في المنافسة. فعلى الرغم مـن كونها غاية، تظل القيم الاستعمالية وسيلة.

تحدث عملية مشابهة في البلدان الرأسمالية التقليديـة أيضا، وان يكن بطريقة أقل وضوحا. فلـيس هنـاك فـارق بالنسبة لصانع السلاح الفرد بين استثمار رأس ماله في إنتاج المدافع أو الزبد، مادام يحقق ربحا. إلا أن الدولة التي ينتمي إليها معنية بشدة بالقيمة الاستعمالية لمنتجاته. فعلاقاتـه مـع الدولة هي علاقات البائع والمشتري، حيث يكون الأول معنيا

فقط بالقيمة، والأخير بالقيمة الاسـتعمالية. ولكـن علاقـات التبادل هذه هي في الواقع صورية فقط. فالدولة لا تقدم سلعة أخرى في مقابل السلاح إنها تـدفع ثمنـه مـن الضـرائب والقروض المفروضة على الاقتصاد كله. (بعبـارة أخـرى يوزع عبء التسلح على الاقتصاد ككل بدرجة أو بـأخرى، ويصبح هذا واضحا كل الوضوح عندما تقوم الدولة بإنتـاج الأسلحة بنفسها، بدلا من جمع الضرائب والحصـول علـى القروض لشرائها من الشركات الخاصة).

إن شعار " المدافع قبل الزبد" يعني أن المنافسة بـين القوى الرأسمالية قد وصلت المرحلة التي يحدث فيها خلـلا في تقسيم العمل العالمي، ويتم استبدال المنافسة مـن خـلال الشراء والبيع بالمنافسة العسكرية المباشرة. لقد أصبحت القيم الاستعمالية هدف الإنتاج الرأسمالي.

يقدم الفارق بين التقدم التقني في الحرب وفي السلام دليلا إضافيا على هذا. في اقتصاد الحرب لا يوجـد فعليـا حدود للسوق، كما لا توجد حاجة لخفـض نفقـات الإنتـاج

لصالح المنافسة التجارية. فالحاجة الساحقة تكون زيادة كمية السلع المتوفرة. ومن هنا أدخلت أثناء الحرب العالمية الثانية تحسينات تقنية كانت الاحتكارات والكارتلات تعارضها وقت السلم. كون أن الاقتصاد الروسي موجه نحـو إنتـاج قـيم استعمالية معينة لا يجعله اقتصادا اشتراكيا، على الرغم مـن أن الأخير كان أيضا سيكون موجها نحو إنتاج قيم استعمالية (مختلفة جدا). بل على العكس، انهما نقيضان كاملان. فمعدل الاستغلال المتزايد، الإخضاع المتزايد للعمال لوسائل الإنتاج في روسيا مصحوبين بإنتاج هائل للمدافع وليس للزبد، يسفر عن تكثيف وليس تقليل اضطهاد الشعب.

هكذا، فعندما ينظر إلى الهيكل الاقتصادي الروسـي في إطار الوضع التاريخي القائم اليوم - السـوق العـالمي الفوضوي - فان قانون القيمة يظهر بوصفه المنظم المتحكم في هذا الهيكل.

هل يمكن قيام نظام رأسمالية دولة عالمي ؟

إذا سيطرت هيئة واحدة على الإنتاج العالمي كلـه، أي إذا كان بوسع البيروقراطية الستالينية أن توحـد العـالم تحت حكمها، وإذا أجبرت الجماهير على القبول بنظام كهذا، فان الاقتصاد الناتج عن ذلك سيكون نظاما للاستغلال غيـر خاضع لقانون القيمة وكل ما يستتبعه. في دراسته للمشكلة - في شكل افتراض بالطبع في ذلك الوقـت (عـام ١٩١٥) - توصل بوخارين إلى نفس هذا الاستنتاج. ففي كتابه الاقتصاد العالمي والإمبريالية. يشرح بوخارين أنه إذا نظمت الدولـة الوطنية الاقتصاد الوطني، فان الإنتاج السلعي سـيبقى "فـي السوق العالمي في المقام الأول"، وسيكون الاقتصاد، بالتالي، اقتصاد رأسمالية دولة. ولكن إذا حـدث "تنظـيم الاقتصـاد العالمي كله كاتحاد احتكاري دولاتي عملاق واحد، (وهو ما لم يكن بوخارين يعتقد بإمكانية حدوثه)، "فإننا سنكون أمـام شكل اقتصادي جديد ومتفرد تماما. ولن يكون هـذا الشـكل رأسماليا، لأن إنتاج السلع سيكون قد اختفى، ولكنه لن يكون اشتراكيا أيضا، حيث أن سيطرة طبقة على أخرى سـتكون مستمرة (وربما تكون قد أصبحت أقوى). هـيكلا اقتصـاديا

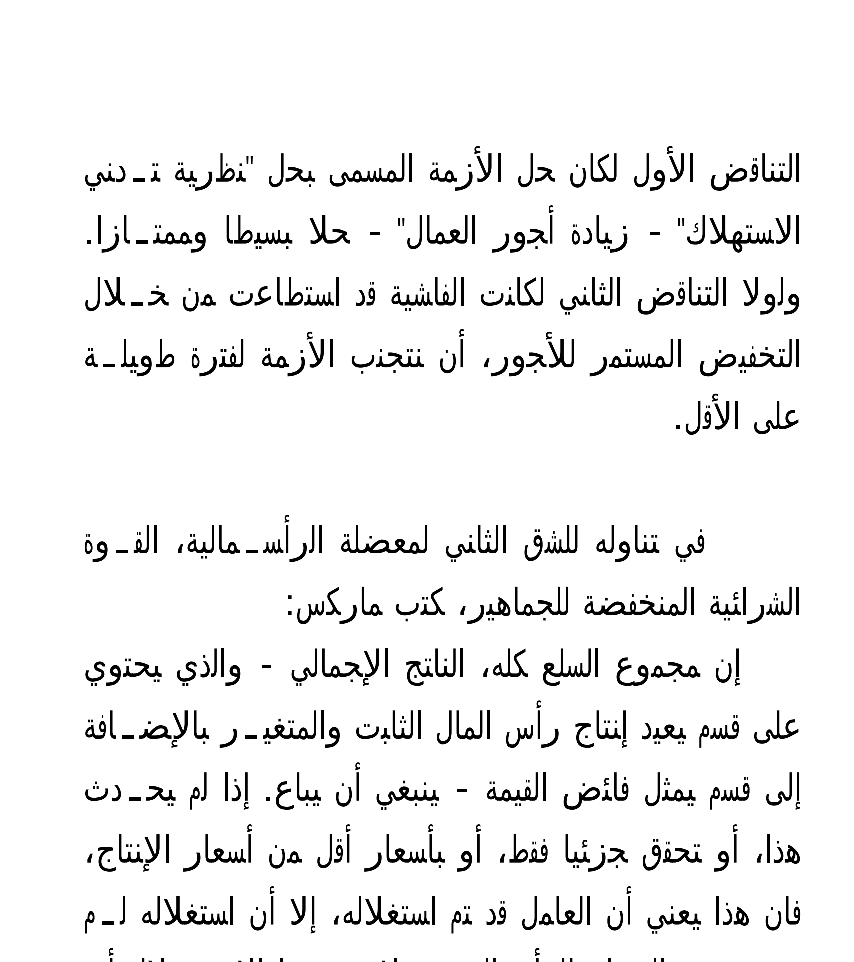
كهذا سيشبه في أغلب الأحوال اقتصاد العبد - السـيد، مـع غياب سوق العبيد ". (٣٤)

(بسبب الصراعات الوطنية والاجتماعيـة، فانـه مـن المشكوك فيه جدا أن تتواجـد مثـل هـذه الإمبراطوريـة العالمية).

نظرية الأزمة الرأسمالية لماركس

من المستحيل في إطار هذا الكتاب أن نتناول بشـكل واف تحليل ماركس لأزمـة الإنتـاج الزائـد فـي النظـام الرأسمالي. لابد لنا أن نقتصر على تلخيص موجز.

بخلاف جميع أشكال الإنتاج "قبل الرأسمالية" تضطر الرأسمالية لتجميع المزيد والمزيد من رأس المال. ولكن هذه العملية يعوقها عاملان متكـاملان، وان كانـا متناقضـين، يبرزان من داخل النظام نفسه، أحدهما هو انخفاض معـدل الربح، الذي يعني تقاص مصادر التراكم الإضافي، والآخـر هو زيادة الإنتاج بما يفوق القدرة الاستيعابية للسـوق. لـولا



التناقض الأول لكان حل الأزمة المسمى بحل "نظرية تدني الاستهلاك" - زيادة أجور العمال" - حلا بسيطا وممتازا. ولولا التناقض الثاني لكانت الفاشية قد استطاعت من خلال التخفيض المستمر للأجور، أن نتجنب الأزمة لفترة طويلة على الأقل.

في تناوله للشق الثاني لمعضلة الرأسمالية، القوة الشرائية المنخفضة للجماهير، كتب ماركس:

إن مجموع السلع كله، الناتج الإجمالي - والذي يحتوي على قسم يعيد إنتاج رأس المال الثابت والمتغير بالإضافة إلى قسم يمثل فائض القيمة - ينبغي أن يباع. إذا لم يحدث هذا، أو تحقق جزئيا فقط، أو بأسعار أقل من أسعار الإنتاج، فان هذا يعني أن العامل قد تم استغلاله، إلا أن استغلاله لم يحقق نفس المقدار للرأسمالي، قد لا يدر هذا الاستغلال أي فائض قيمة على الإطلاق للرأسمالي، أو قد يحقق جزءا فقط من فائض القيمة المنتج، بل وقد يعني خسارة جزئية أو كاملة لرأسماله. لا يوجد تطابق بين ظروف الاستغلال المباشر وظروف تحقيق فائض القيمة. انهما منفصلان منطقيا فضلا

عن الانفصال الزماني والمكـاني. فـالأولى لا تتحـدد إلا بواسطة القوة الإنتاجية للمجتمع. أما الأخيرة، فتتحدد بواسطة العلاقات التناسبية لمختلف فروع الإنتاج والقوة الاسـتهلاكية للمجتمع. وهذه القوة المذكورة أخيرا لا تتحدد بواسطة القـوة الإنتاجية المطلقة ولا القـوة الاسـتهلاكية المطلقـة، وإنمـا بواسطة القوة الاستهلاكية القائمة علـى علاقـات التوزيـع العدائية والتي تقلل استهلاك الغالبية العظمى من السكان إلى حد أدنى متغير داخل حدود ضيقة بقدر أو بآخر. وفضلا عن ذلك، تتقيد القوة الاستهلاكية عن طريق الميل لتجميـع رأس المال، والنهم لتوسيع رأس المال وإنتاج فائض قيمـة علـى نطاق واسع. (٣٥)

كما يضيف:

القوة الإنتاجية الهائلة التي تنمو في ظل نمـط الإنتـاج الرأسمالي بالمقارنة بالسكان، والزيادة، وان لم تكـن بـنفس النسبة، في القيم الرأسمالية (ليس مضمونها المادي)، والتـي نمت أسرع كثيرا من السكان، تناقض الأساس الذي يتضاءل بشكل متزايد بالمقارنة بالثروة المتنامية. والذي تعمـل هـذه القوة الإنتاجية الضخمة لأجله، كما تناقض الظـروف التـي

يرفع رأس المال من قيمته فـي ظلهـا. هـذا هـو سـبب الأزمة. (٣٦)

وفي موضع آخر عبر عن نفس الفكرة بهذه الكلمات:

السبب الأخير لكل الأزمات الحقيقية يظل دائمـا فقـر الجماهير واستهلاكها المقيد بالمقارنة بميل الإنتاج الرأسمالي لتنمية القوى الإنتاجية بحيث لا يحدها سوى القوة الاستهلاكية المطلقة للمجتمع كله(٣٧)

في التحليل الأخير، سبب الأزمة الرأسمالية هـو أن جزءا متزايدا باستمرار من دخل المجتمع يتركز في أيـدي الطبقة الرأسمالية، وأن جزءا متزايدا من هذا الدخل يوجـه ليس نحو شراء وسائل الاستهلاك، وإنما وسائل الإنتاج، أي انه يوجه نحو تراكم رأس المال. ولكـن، حيـث أن جميـع وسائل الإنتاج هي وسائل استهلاك -أي بعد فتـرة زمنيـة معينة تتجسد قيمة وسائل الإنتاج في وسائل الاستهلاك- فان الزيادة النسبية في ذلك الجزء من الدخل القـومي الموجـه للتراكم بالمقارنة بالجزء الموجه للاستهلاك، لابد أن تـؤدي إلى الإنتاج الزائـد. وهذه عملية تراكمية، فالزيـادة فـي التراكم تصحبها العقلنة، التي تسـفر عـن معـدل متزايـد

للاستغلال. وكلما ازداد معدل الاستغلال، كلما كبر المصدر الذي يستمد منه التراكم، بالمقارنة بـأجور العمـال ودخـل الرأسمالي. التراكم يولد التراكم.

إذا كان "فقر الجماهير واستهلاكها المحـدود" هـو السبب الوحيد للأزمة الرأسمالية، فان الأزمة ستكون دائمـة، لان أجور العمال، بصفة عامة، دائما ما تتخلف عن زيـادة إنتاجية العمل. وفي هذه الحالة، لم نكن سـنعرف المعادلـة المأساوية الآنية للعناصر المختلفة، وإنما كساد دائم.

ولكن هناك الشق الآخر للمعضلة، انخفاض معـدل الربح. إن عملية تراكم رأس المال يصـحبها ارتفـاع فـي التركيب العضوي لرأس المال، أي إحـلال للعمـل الميـت (المتجسد في الماكينات، الخ...) محل العمل الحي. ولما كان الأخير ينتج فائض القيمة في حين أن الأول لا يفعـل، فـان هناك ميلا ثابتا لانخفاض معدل الـربح. وهـذا الانخفـاض بدوره يجعل المنافسة بين الرأسماليين أكثر حدة، حيث يتعين على كل واحد أن يحاول زيادة أرباحه الإجمالية على حساب

منافسيه. المنافسة تؤدي إلى الترشيد، وبالتالي إلى زيادة أكبر دائما في التركيب العضوي لرأس المال. ولا يوجد مهـرب من هذه الحلقة المفرغة.

وهذا الميل ليس في ذاتـه سـبب دورة الصـحوة، الانتعاش، الأزمة، الركود. يشرح ماركس أن الانخفاض في معدل الربح هو عملية بطيئة جدا،(٣٨) تخضع للعديد مـن القوى المعوقة لها. ومع ذلك فإنهـا تمثـل خلفيـة الـدورة الاقتصادية. الأسباب المباشرة للدورة هي التغيرات في معدل الأجور الناتجة عن التغيرات في الطلب على قوة العمل التي تصاحب عملية التراكم. حول انخفاض معدل الربـــح، كتب ماركس: "انه يعـزز الإنتـاج الزائـد، والمضـاربة، والأزمات، وفائض رأس المال بالإضافة إلى فائض السكان". (٣٩) "تصبح العقبة أمام نمط الإنتاج الرأسمالي واضـحة... من حيث أن تطور القوة الإنتاجية للعمل يخلق، في صـورة معدل الربح المائل للانخفاض، قانونا يتحول إلى عدو لـنمط الإنتاج هذا عند نقطة معينة، وهو عـدو تتطلـب هزيمتـه أزمات دورية." (٤٠)

وحول الارتفاع في مستوى الأجـور فـي أعقـاب توظيف متزايد أثناء فترة انتعاش، أعلـن أنـه إذا قيـل "إن الطبقة العاملة تحصل على نصيب منخفض جدا من إنتاجها، وانه من الممكن معالجة الخلل بإعطائها نصيبا أكبر منه، أو زيادة أجور العمال، فعلينا أن نرد بأن الأزمات دائمـا مـا تسبقها فترة ترتفع فيها الأجور عموما وتحصل فيها الطبقـة العاملة فعليا على نصيب أكبر من الناتج السـنوي المقـرر للاستهلاك."(٤١)

وحول الصلة بين دورة التجـارة، ومعـدل الـربح، ومستوى الأجور، ومقدار التوظيف، عندما يكون هذا العامل الأخير ذا أهمية حاسمة حيث يشير نهاية الانتعـاش وبدايـة الأزمة، كتب ماركس:

يعتمد شكل حركة الصناعة الحديثة، إذن، على التحـول الثابت لجزء من السكان العاملين إلى أيدي عاطلة أو نصـف عاملة... وكما أن الأجسام السماوية، متى دفعت إلى حركـة محددة معينة، تظل تكرر هذه الحركة دائما، فالأمر كذلك مع

الإنتاج الاجتماعي عندما يدفع إلى هذه الحركة من التوسـع والانكماش المتناوبين. النتائج، بـدورها، تصـبح أسـبابا، والحوادث المتفاوتة للعملية كلها، والتي تعيـد دائمـا إنتـاج شروطها، تتخذ شكل الدورية". (٤٢)

وفقا لتحليله، فإن معدل الربح يحدد معدل التـراكم، ومعدل التراكم يحدد مقدار التوظيف، ومقدار التوظيف يحدد مستوى الأجور، ومستوى الأجور يحدد معدل الربح، وهكذا في حلقة مفرغة. فمعدل ربح مرتفع يعني تراكمـا سـريعا، وبالتالي زيادة في التشغيل وارتفاع في الأجور. وتستمر هذه العملية إلى الحد الذي يؤثر عنده ارتفاع معدل الأجور سـلبا على معدل الربح، بحيث ينخفض التراكم بشكل مأسـاوي أو يتوقف تماما.

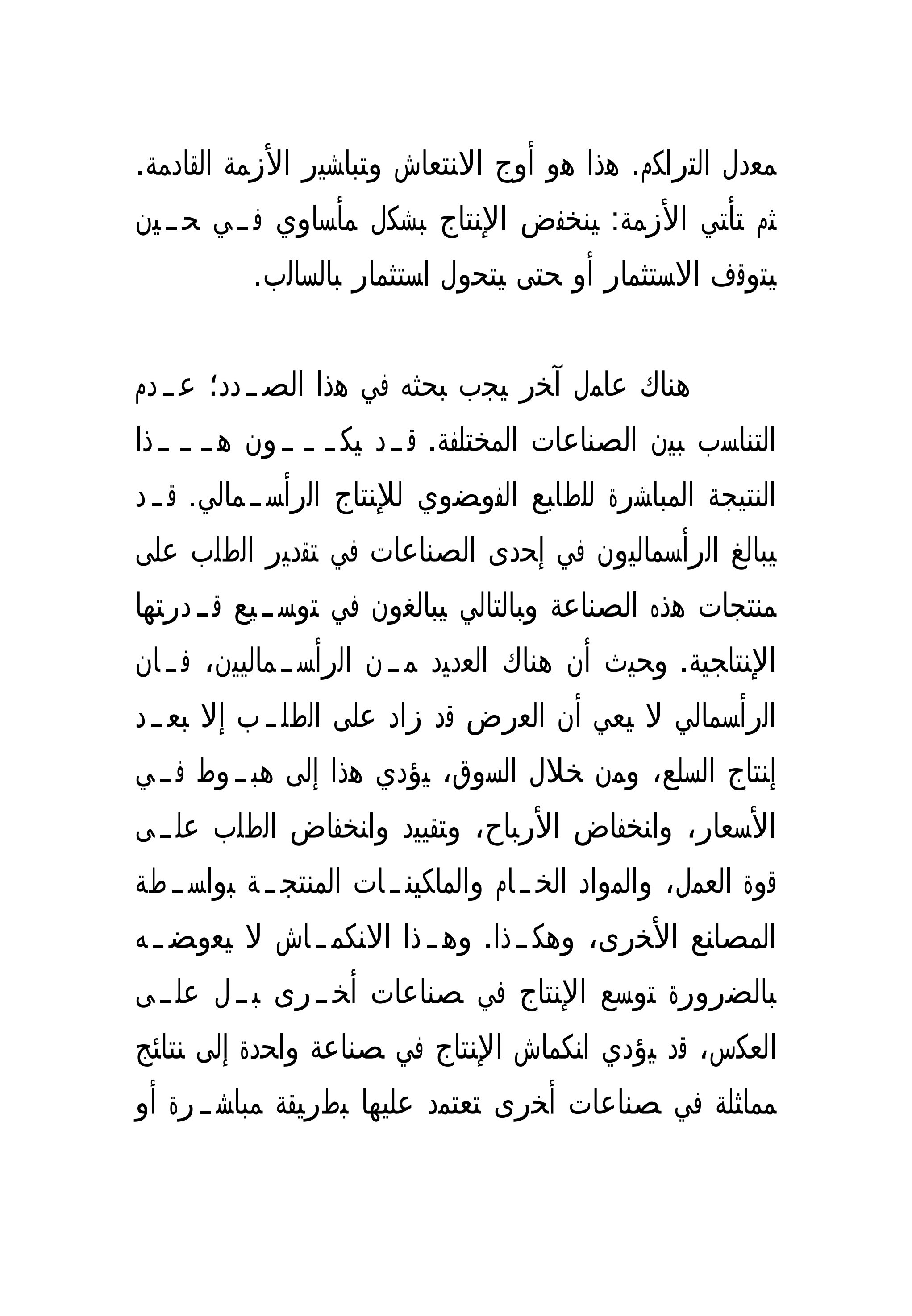
إن دورة معدل الربح ودورة التراكم ودورة التوظيف هي دورة حياة رأس المال الثابت (أي الماكينات والمبـاني.. الخ.):

بمقدار ما أن حجم قيمة وأمد رأس المال الثابت ينموان مع تطور نمط الإنتاج الرأسمالي، فان حياة الصناعة ورأس

المال الصناعي تنمو أيضا مع كل استثمار معين إلى حيـاة من سنوات عديدة، قل عشر سنوات في المتوسط. وإذا كـان نمو رأس المال الثابت يطيل هذه الحياة من ناحية، فأنها من ناحية أخرى تقصر بسبب الثورة المستمرة لأدوات الإنتـاج، التي تزيد كذلك بلا انقطاع مع نمو الإنتاج الرأسمالي. يعني هذا تغيرا في أدوات الإنتاج وضرورة اسـتبدالها المسـتمر على أساس الاستعمال والتداول، وذلك قبل وقت طويل مـن بلائها من الناحية المادية. يستطيع المرء أن يفترض أن دورة الحياة هذه، في الفروع الأساسية للصناعة الكبيرة، تبلغ حاليا عشر سنوات في المتوسط. ومع ذلك، فان المسألة هنا ليست أي عدد محدد. فمن الواضح على الأقل أن هذه الدورة التـي تستغرق عددا من السنوات، ويضطر رأس المال من خلالها لتجاوز الجزء الثابت منه، تـوفر أساسـا ماديـا للأزمـات التجارية الدورية حيث تمر الأعمال بفتـرات متتاليـة مـن النشاط والنشاط المتوسط، والسرعة الزائدة، والأزمة. صحيح أن الفترات التي يستثمر فيها رأس المال تختلف في الزمـان والمكان. ولكن الأزمة هي دائما نقطة البداية لمقدار كبير من الاستثمارات الجديدة. وبالتالي فأنها أيضا تشكل، من وجهـة

نظر المجتمع، أساسا ماديا جديدا بقدر أو بآخر لدورة دوران رأس المال القادمة. (٤٣)

تفسر هذه النظرية كيف أنه، على الرغم مـن نمـط التوزيع العدائي وميل معدل الربح للانخفاض، فلا توجد مع ذلك أزمة إنتاج زائد دائمة، وإنما حركة دورية للاقتصـاد. فأثناء الفترة التي يتعرض خلالها رأس المال الثابت للتجديـد والإضافة، لا يؤدي إدخال وسائل إنتاج جديدة مباشرة إلـى عرض إضافي للسلع النهائية. ولكن بعد فترة، ربمـا بضـع سنوات، تبدأ قيمة وسائل الإنتاج الجديدة فـي التجسـد فـي منتجات جديدة، في شكل وسائل إنتاج ووسائل استهلاك معا. يحدث هذا بدون استثمار أي رأسمال، أو باسـتثمار مقـدار ضئيل نسبيا من رأس المال، في ذلـك الوقـت، وبكلمـات أخرى، فلبضع سنوات تكون الاستثمارات في بناء صناعات جديدة أو توسيع الصناعات القائمة كبيـرة جـدا بالمقارنـة بالزيادة في إنتاج السلع الاسـتهلاكية. هـذه هـي سـنوات الانتعاش، ويتلوها فترة يتوسع فيها بشكل ملحوظ إنتاج السلع النهائية، في نفس الوقت تقريبا الذي يحدث فيه انخفاض فـي



معدل التراكم. هذا هو أوج الانتعاش وتباشير الأزمة القادمة. ثم تأتي الأزمة: ينخفض الإنتاج بشكل مأساوي في حين يتوقف الاستثمار أو حتى يتحول استثمار بالسالب.

هناك عامل آخر يجب بحثه في هذا الصدد؛ عدم التناسب بين الصناعات المختلفة. قد يكون هذا النتيجة المباشرة للطابع الفوضوي للإنتاج الرأسمالي. قد يبالغ الرأسماليون في إحدى الصناعات في تقدير الطلب على منتجات هذه الصناعة وبالتالي يبالغون في توسيع قدرتها الإنتاجية. وحيث أن هناك العديد من الرأسماليين، فإن الرأسمالي لا يعي أن العرض قد زاد على الطلب إلا بعد إنتاج السلع، ومن خلال السوق، يؤدي هذا إلى هبوط في الأسعار، وانخفاض الأرباح، وتقييد وانخفاض الطلب على قوة العمل، والمواد الخام والماكينات المنتجة بواسطة المصانع الأخرى، وهكذا. وهذا الانكماش لا يعوضه بالضرورة توسع الإنتاج في صناعات أخرى بل على العكس، قد يؤدي انكماش الإنتاج في صناعة واحدة إلى نتائج مماثلة في صناعات أخرى تعتمد عليها بطريقة مباشرة أو

غير مباشرة. إذا كانت الصناعة التي تعاني من الإنتاج الزائد صناعة هامة، فان أزمة عامة قد تنتج عن ذلك. "لكي تصبح الأزمة (وبالتالي أيضا الإنتاج الزائد) عامة، فيكفي أن تلحق بالمواد الأساسية للتجارة" (٤٤)

في هذه الحالة، يكون عدم التناسب بين الصـناعات المختلفة سبب الانخفاض في معدل الربح وانخفاض استهلاك الجماهير، وتؤدي هذه العوامل الثلاثة مجتمعة للأزمة.

ولكن عدم التناسب بين الصناعات المختلفة قد يكون نتيجة الانخفاض في معدل الربح أو قلة استهلاك الجمـاهير كما أنه، بدوره، سببهما. فإذا حدث أنه على أسـاس معـدل ربح معين كان هناك معدل تراكم معين، فان معـدل الـربح يحدد الطلب على وسائل الإنتاج ويؤدي إلى علاقة معينة بين الطلب على السلع الإنتاجية والاستهلاكية. الانخفـاض فـي معدل الربح، بتسببه في هبوط معدل التراكم، يغير فوريا نمط الطلب، وبالتالي يخل بتوازن الطلب على نـوعي الإنتـاج. توجد علاقة مماثلة بين انخفاض استهلاك الجماهير والتناسب

أو عدم التناسب بين مختلف الصناعات. "القوة الاسـتهلاكية للمجتمع"، و "تناسب مختلف فروع الإنتـاج" - ليسـا علـى الإطلاق أمرين فرديين مستقلين غير متصلين. على العكس، إن حالة معينة للاستهلاك لهي أحد عناصر التناسب." (٤٥)

إن أحد أعراض عـدم التناسـب بـين الصـناعات المختلفة هو التغير في العلاقة بين إنتاج المواد الخام والطلب عليها. بصفة عامة في بداية الصحوة يزيد عـرض المـواد الخام عن الطلب عليها، وتكون الأسعار بالتـالي منخفضـة. ومع تزايد النشاط الاقتصادي، ترتفع هذه الأسعار وبالتـالي تزداد تكلفة الإنتاج، مما يؤثر سلبا على معدل الـربح. (٤٦) أثناء الانتعاش، عادة ما ترتفع أسعار المواد الخام أكثر مـن أسعار السلع النهائية، وأثناء الأزمة تهبط بشكل أكثر حـده: السبب في هذا هو أن عرض المواد الخام أقل مرونة بكثيـر من عرض السلع النهائية.

و مؤشر آخر لعدم التناسب نفسه، والذي يعتبر نتيجة وليس سببا في الدورة الاقتصادية ولكن، مع ذلك، له تـأثير

انعكاسي هـام، هو معـدل الفائـدة. فرجـال الأعمـال الرأسماليون لا يحصلون على كل فائض القيمة المنتج مـن مشروعاتهم، وإنما فقط مـا يتبقـى بعـد خصـم الإيجـار والضرائب والفائدة. في بداية صحوة تجارية، توجـد عـادة زيادة في الائتمان عن الطلب عليه. وبالتالي يكـون معـدل الفائدة منخفضا، وهذا بدوره يؤدي لتنشيط الانتعاش. وأثنـاء الرخاء يظل معدل الفائدة منخفضا حتى وقت قصـير قبـل نهاية الانتعاش عندما يرتفع بحدة، إلى أن يصل إلـى حـده الأقصى مع بداية الأزمة. وبعد ذلك يهبط معدل الفائدة بشكل حاد. (٤٧) هكذا، ففي حين أن منحنى معدل الـربح العـام ومنحنى الدورة الاقتصادية ككل يتطابقان على وجه التقريب، فان منحنى معدل الفائدة يظهر تعرجات أكبر كثيرا تتقـاطع مع منحنى الدورة الاقتصادية. فالتغيرات في معـدل الفائـدة تدفع الصحوة للأمام بسرعة أكثر جموحا على الـدوام مـن ناحية، ومن ناحية أخرى تغرق النظام الاقتصادي في أزمات أكثر عمقا على الدوام.

الائتمان وفر للرأسمالية إمكانية النمو بسرعة إيقاع غير مسبوقة، ولكنه أيضا يزيد عدم استقرار النظام. انه يعمي الصناعيين عن الحالة الحقيقية للسوق، بحيث يظلون يوسعون الإنتاج إلى أبعد من المدى الذي كانوا سيتوقفون عنده لو كانت كل المدفوعات تتم نقدا. إن هذا يؤجل بداية الأزمة، ولكن فقط لكي يجعلها أكثر خطورة.

هناك عامل إضافي يساهم في بداية الأزمة وهو وجود سلسلة من الوسطاء بين رأس المال الصناعي والمستهلكين. فبسبب نشاطهم، يمكن للإنتاج، داخل حدود معينة، أن يزيد دون حدوث زيادة موازية في بيع المنتجات للمستهلكين. تبقى المنتجات غير المباعة مخزونة في أيدي التجار، مما يجعل الأزمة، عندما تأتي، أشد قسوة. هذه هي، باختصار، نظرية الأزمة الرأسمالية لماركس.

رأسمالية الدولة والأزمة - طرح المشكلة:

من الواضح أن بعض أسباب أزمات الإنتاج الزائد في الرأسمالية التقليدية ما كانت لتوجد في نظام رأسمالية

الدولة. فعلى سبيل المثال، الوسطاء ليس فقـط مـا كـانوا ليوجدوا في ظل رأسمالية الدولة ولكن حتى فـي المشـروع الفردي يمكن التخلص منهم من خلال بيع صاحب المصـنع لمنتجه مباشرة للمستهلك عن طريق الشبكة التجارية الخاصة به. كذلك، فأن الائتمان سيتوقف عن أن يكـون عـاملا إذا كانت كل المدفوعات تتم نقدا. أيضا في ظل رأسمالية الدولة، لم يكن معدل الفائدة ليسهم في التذبذبات في سـرعة إيقـاع الإنتاج. فحيث أن الدولة تملك كل رأس المال، فان اسـتخدام الائتمان لن يكون مختلفا عن استخدام كل رأسمالي لرأسماله. كما أن عدم التناسب بين فروع الاقتصاد المختلفة لـم يكـن ليعمل كالسبب الأول للازمة. ورغم أنه يمكن حدوث سـوء حساب في الاستثمار، ويمكن لعرض منتج معين أن يتجاوز الطلب، فكون أن الدولة تخطط الإنتاج والطلـب يجعـل أي احتمال لحدوث عدم تناسب خطير أمرا مستحيلا. إضافة إلى ذلك، بما أن الدولة تملك كل الصناعات، فلن تحدث العمليـة التراكمية بسبب انتشار انخفاض الأسعار وتدني معدل الربح من صناعة لأخرى، وإنما سينتشر أثر الإنتاج الزائد الجزئي

مباشرة عبر الاقتصاد كله. وعندما تبدأ دورة الإنتاج التاليـة سيتم تخفيض إنتاج بعض السلع واستعادة التوازن.

إلا أن الصحيح هو أن هذه العوامل ستتوقف عن أن تكون ذات تأثير فقط إذا كان اقتصاد رأسمالية الدولة مكتفي ذاتيا. أما إذا كان ينتج للسوق العالمي، ويحصل على ائتمان من البلاد الأخرى، الخ. فان هذه العوامل سـيكون لهـا إذن تأثير معين.

ولكن ماذا عن المـأزق الأساسـي الـذي يواجـه الرأسمالية التقليدية؟ كيف يمكن تحقيق معدل ربح عالي مـع تحقيق فائض قيمة؟ كيف يمكن إنجاز مهمة تراكم رأس المال بسرعة دون إضعاف السوق الذي يحتاج إليه ؟ في مرحلـة معينة من الدورة - الانتعاش - تحل الرأسـمالية التقليديـة المشكلة مؤقتا: فمعدل الربح المرتفع يؤدي إلى تراكم سريع، أي زيادة كبيرة في إنتاج وسائل الإنتاج بالمقارنـة بإنتـاج وسائل الاستهلاك. ومن ثم فان جزءا كبيرا من فائض القيمة يمكن تحقيقه في صناعات وسائل الإنتاج، أي داخـل نظـام

الإنتاج نفسه. (إن هذا وحده يكفي لتفسير لمـاذا لا يسـبب انخفاض استهلاك الجماهير أزمة دائمة - ولا يعوق التوسع في الإنتاج في ظل الرأسمالية.) لو اسـتطاعت الرأسـمالية تحويل الانتعاش من مرحلة مؤقتة إلى حالة دائمة، لما وجـد الإنتاج الزائد. هل تستطيع رأسمالية الدولة أن تفعل هـذا ؟ هل تستطيع أن تضمن معدل ربح عالي ومعدل تراكم عالي، ومستوى إنتاج عالي، في نفس الوقت الذي تحتفظ فيه بطريقة التوزيع العدائية، "فقر الجماهير واستهلاكها المحدود"؟

بوخارين حول الأزمة في رأسمالية الدولة

كان بوخارين هو الاقتصادي الماركسي الوحيد الذي تناول المشكلة النظرية لأزمة الإنتاج الزائـد فـي اقتصـاد رأسمالية الدولة. فـي مناقشـته لنظريـة التـراكم لـروزا لكسمبورج، يطرح بوخارين، ضمن مشكلات أخرى، كيفيـة حدوث إعادة الإنتاج على نطاق واسع في ظـل رأسـمالية

الدولة* ويناقش ما إذا كان سيكون هناك أزمة إنتـاج زائـد فيكتب كما يلي:

هل التراكم ممكن هنا ؟ طبعا. إن رأس المـال الثابـت ينمو، ما دام استهلاك الرأسماليين ينمو. يتم دائما إقامة فروع إنتاج جديدة، تقابل الحاجات الجديدة، كمـا ينمـو اسـتهلاك العمال، رغم أن قيودا محددة تفرض عليه. ورغم انخفـاض استهلاك الجماهير، فان الأزمات لا تنشأ، حيـث أن طلـب فروع الإنتاج المختلفة لمنتجات كل منها بالإضافة إلى طلب المستهلكين، رأسماليين وعمال، يحدد مسـبقا. (بـدلا مـن الفوضى في الإنتاج، يوجد ما يعد، من وجهـة نظـر رأس المال، خطة عقلانية.) إذا وقع خطأ في السـلع الإنتاجيـة، يضاف الفائض إلى المستودع ويحدث تصحيح مقابل في فترة الإنتاج التالية. إذا وقع خطأ في سلع استهلاك العمال، يمكـن توزيع الفائض بين العمال أو تدميره. وأيضا في حالة وقوع

---

* يعرف بوخارين رأسمالية الدولـة بهـذه الكلمـات: الطبقـة الرأسمالية متحدة في اتحاد احتكاري واحد، اقتصاد منظم ولكنـه فـي الوقت نفسه، من وجهة نظر الطبقات، عدائي (٤٨)

خطأ في إنتاج السلع الترفيهية، فان المخرج واضح. ومن ثم لا يمكن أن توجد أزمة إنتاج زائد عامة مـن أي نـوع. إن استهلاك الرأسماليين هو القوة المحركـة للإنتـاج ولخطـة الإنتاج. وبالتالي فالموجود في هذه الحالة ليس نموا سـريعا بشكل خاص للإنتاج (هناك عدد ضئيل من الرأسماليين.)

كلمات بوخارين "في هذه الحالة ليس نمـوا سـريعا بشكل خاص للإنتاج" قد تكون خادعة. فالإنتاج لن يكون فقط "ليس سريعا بشكل خاص" وإنما سيبطئ بالمقارنـة بالقـدرة الإنتاجية الهائلة للاقتصاد الرأسمالي الحر: سـيكون هنـاك ركود فعلي.

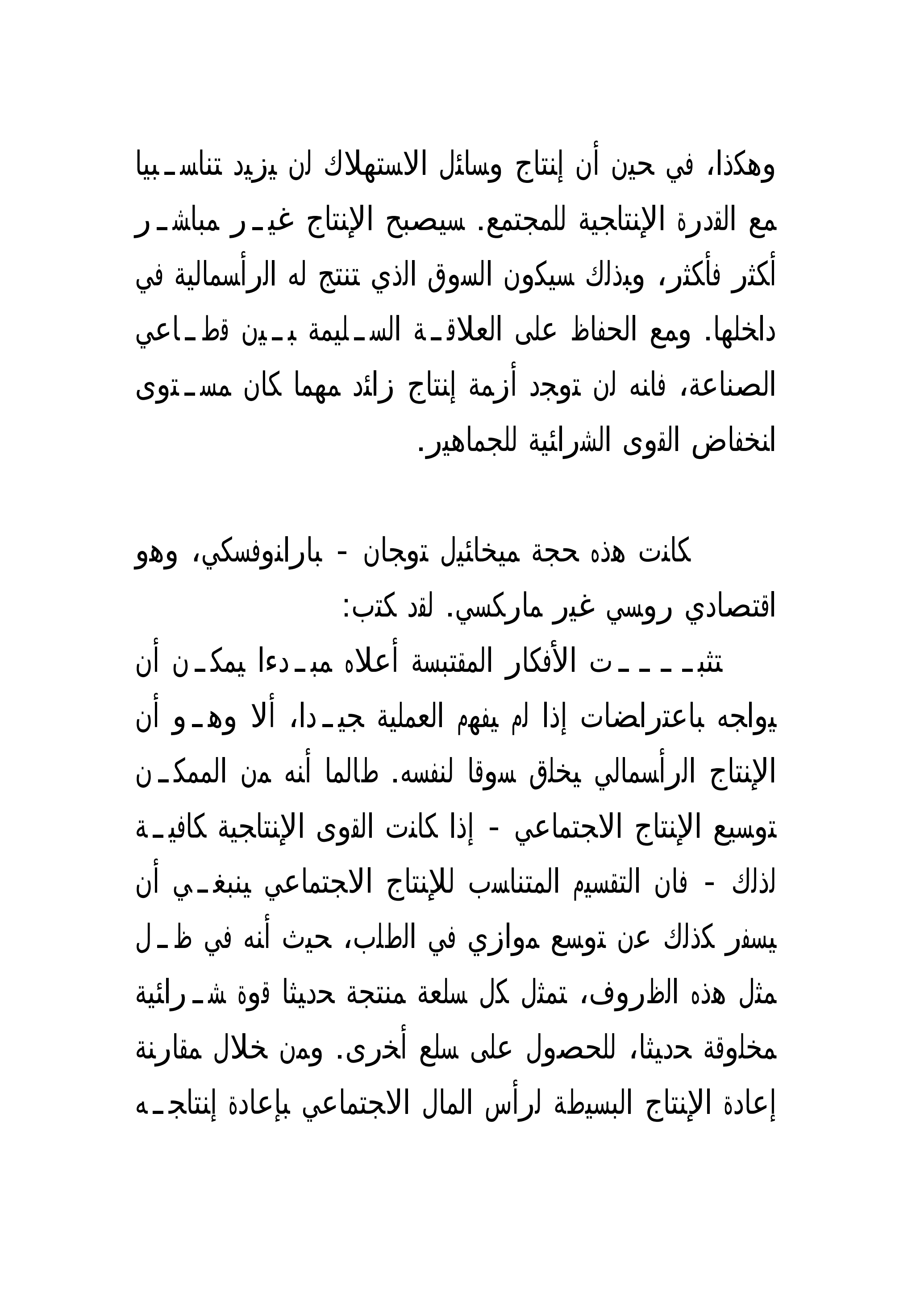
من المهم أن نلاحظ أن ماركس ربط بين الركود أو "حالة البيات" وانخفاض عدد الرأسماليين إلى مجرد حفنة في العالم كله. وقد كتب أن معدل الربح، أي الإضـافة النسـبية لرأس المال، هو قبل كل شيء مهم لكل السـلالات الجديـدة لرأس المال الباحثة عن مكان مستقل. وبمجرد سقوط تكوين رأس المال في أيدي عدد قليل من رؤوس الأموال الضـخمة

ذات المركز الوطيد، والتي تعوضها ضخامة الأربـاح عـن الخسارة التي تحدث من خلال انخفاض معدل الربح، فان نار حيوية الإنتاج اليوميـة سـتنطفئ وسـتتدهور إلـى حالـة البيات.(٥٠)

"حل" توجان - بارانوفسكي

ألا يمكن وجود نمط إنتاج رأسمالي بمستوى إنتـاج عالي ومتنامي باستمرار إلى جانب نمط التوزيـع العـدائي الحالي ؟

سيكون من الممكن بناء نموذج على الأسس التاليـة. كل ارتفاع في إنتاجية العمل سيكون مصحوبا بارتفاع مماثل في إنتاج وسائل الإنتاج، في حين أن إنتاج وسائل الاستهلاك لن يتخطى معدل نمو السكان واستهلاك الطبقة الرأسـمالية. ومع تغير التقنية سيتم تحويل العمال ورأس المال من إنتـاج وسائل الاستهلاك إلى إنتاج وسائل الإنتاج: سيكون عدد أكبر من الناس ومقدار أكبر من رأس المال منشغلا فـي إنتـاج الماكينات من أجل إنتاج الماكينات، من أجل إنتاج الماكينات،



وهكذا، في حين أن إنتاج وسائل الاستهلاك لن يزيد تناسـبيا مع القدرة الإنتاجية للمجتمع. سيصبح الإنتاج غيـر مباشـر أكثر فأكثر، وبذلك سيكون السوق الذي تنتج له الرأسمالية في داخلها. ومع الحفاظ على العلاقـة السـليمة بـين قطـاعي الصناعة، فانه لن توجد أزمة إنتاج زائد مهما كان مسـتوى انخفاض القوى الشرائية للجماهير.

كانت هذه حجة ميخائيل توجان - بارانوفسكي، وهو اقتصادي روسي غير ماركسي. لقد كتب:

تثبـ ـ ـ ـت الأفكار المقتبسة أعلاه مبـدءا يمكـن أن يواجه باعتراضات إذا لم يفهم العملية جيـدا، ألا وهـو أن الإنتاج الرأسمالي يخلق سوقا لنفسه. طالما أنه من الممكـن توسيع الإنتاج الاجتماعي - إذا كانت القوى الإنتاجية كافيـة لذلك - فان التقسيم المتناسب للإنتاج الاجتماعي ينبغـي أن يسفر كذلك عن توسع موازي في الطلب، حيث أنه في ظـل مثل هذه الظروف، تمثل كل سلعة منتجة حديثا قوة شـرائية مخلوقة حديثا، للحصول على سلع أخرى. ومن خلال مقارنة إعادة الإنتاج البسيطة لرأس المال الاجتماعي بإعادة إنتاجـه

على نطاق أوسع، فان أهم استنتاج يمكن استنباطه هـو أن الطلب على السلع في الاقتصاد الرأسمالي هـو بمعنـى مـا مستقل عن الحجم الإجمالي للاستهلاك الاجتمـاعي: مـن الممكن أن ينخفض الحجم الإجمالي للاستهلاك الاجتمـاعي وينمو إجمالي الطلب الاجتماعي على السلع في نفس الوقت، مهما بدا ذلك عبثيا بالنسبة لـ " الفهم العام". (٥١)

يمكن فقط لمعدل غيـر متناسـب لتوسـع قطـاعي الصناعة أن يسبب أزمة. ".. إذا كان توسع الإنتاج غيـر محدود عمليا، إذن فعلينا أن نفترض أن توسع الأسواق غير محدود بالمثل، ذلك أنه لو كان الإنتاج الاجتمـاعي موزعـا بشكل متناسـب، فانه لا يوجد حد لتوسع السوق إلا القـوى الإنتاجية المتاحة للمجتمع."(٥٢)

يتم التعبير عن التقدم التقني من خلال ازدياد أهميـة وسيلة العمل، الماكينة، أكثر فأكثر بالمقارنة بالعمل الحـي.. العامل نفسه. تلعب وسائل الإنتاج دورا متزايدا باسـتمرار في عملية الإنتاج وفي سوق السلع. وبالمقارنـة بالماكينـة،

يتراجع العامل إلى الخلف أكثر فأكثر، ويتراجع أيضا بالتالي الطلب الناتج عن استهلاك العمال بالمقارنة بالطلـب النـاتج عن الاستهلاك الإنتاجي لوسائل الإنتاج. وتتخذ جميع آليـات الاقتصاد الرأسمالي طابع الآلية القائمة من أجل ذاتها، والتي يبدو الاستهلاك الإنساني فيها كلحظة بسيطة في عملية إعادة إنتاج ودوران رؤوس الأموال. (٥٣)

في كتاب آخر أنزل توجان - بارانوفسكي فكرته إلى مستوى العبث:

إذا اختفى جميع العمال وبقى واحد فقط، وتم اسـتبدالهم بالماكينات، فان هذا العامل الوحيد سيحرك كتلة الماكينـات الضخمة كلها، وسـينتج بمسـاعدتها ماكينـات جديـدة - بالإضافة إلى السلع الاستهلاكية للرأسماليين. ستختفي الطبقة العاملة، وهو أمر لن يصيب عملية التوسع الـذاتي لـرأس المال بأدنى اضطراب. ولن يحصل الرأسماليون على مقدار أقل من السلع الاستهلاكية، فالنـاتج الإجمـالي لكـل سـنة سيتحقق، ويستعمل بواسطة إنتاج واستهلاك الرأسماليين فـي السنة التالية. وحتى إذا رغب الرأسماليون فـي الحـد مـن

استهلاكهم، فان هذا لن يشكل أية صعوبة، في هـذه الحالـة يتوقف جزئيا إنتاج السلع الاستهلاكية للرأسماليين، ويتكـون جزء أكبر من الناتج الاجتماعي من وسائل الإنتـاج، التـي تخدم غرض التوسع الإضافي للإنتاج، فعلى سبيل المثال، يتم إنتاج حديد وفحم يستخدمان دائما في توسع إنتـاج الحديـد والفحم. يستخدم الإنتاج المتزايد من الحديد والفحم فـي كـل سنة تالية الكتلة المتزايدة من المنتجات التي وفرتهـا السـنة السابقة حتى يتم استنفاذ عرض المعادن الضرورية." (٥٤)

من الواضح، كما يلاحظ توجان بارانوفسكي نفسـه، أن النقطة الأساسية في تحليلـه ليسـت هـي "الافتـراض العشوائي تماما وغير الواقعي القائل بـأن اسـتبدال العمـل اليدوي بالماكينات يؤدي إلى انخفـاض مطلـق فـي عـدد العمال... وإنما هي أطروحة إن الانخفاض في الاسـتهلاك الاجتماعي غير قادر على أن يسفر عن إنتاج زائد، بشـرط وجود توزيع متناسب للإنتاج الاجتماعي." (٥٥)

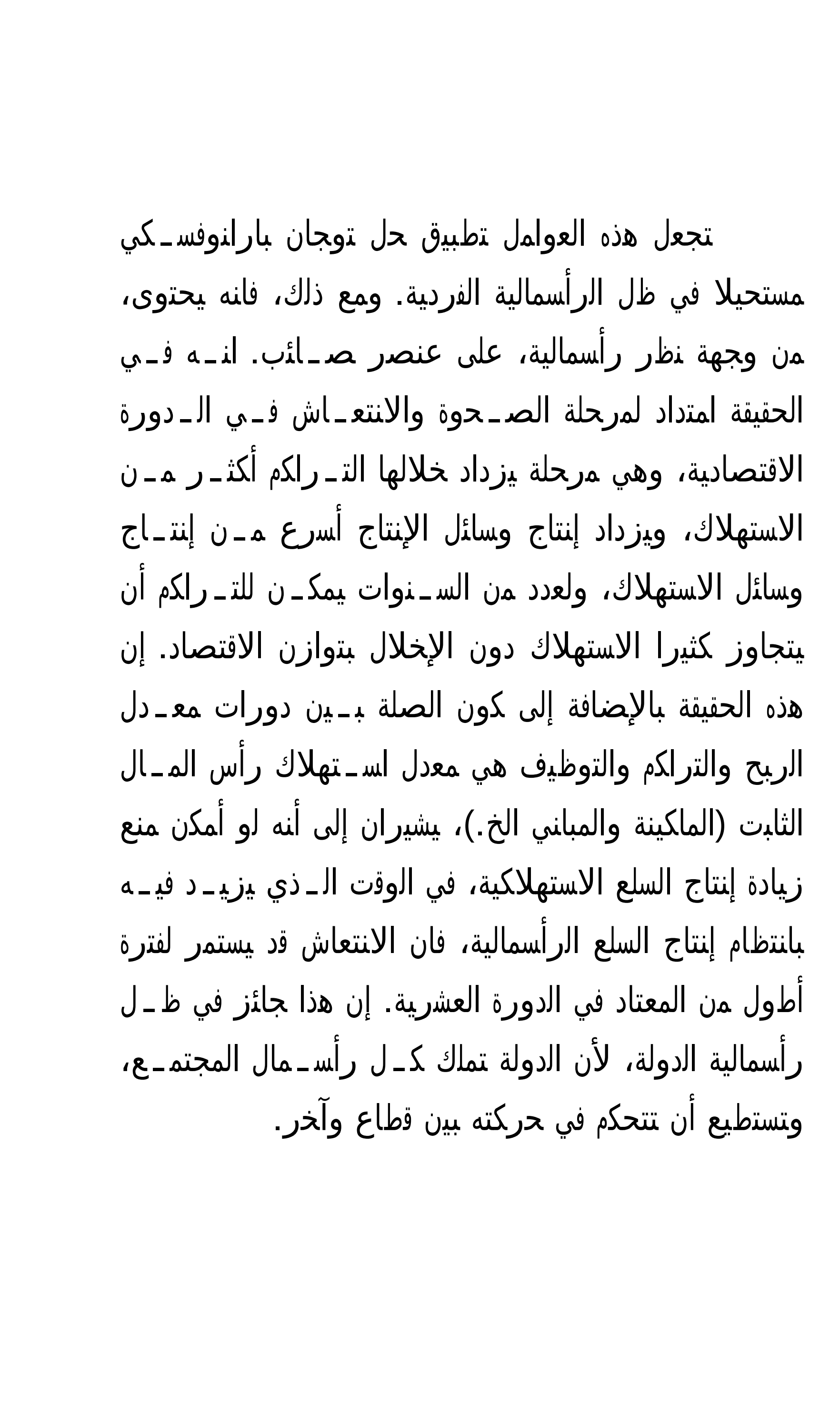
يستحيل تطبيق حل توجان بارانوفسكي، فـي ظـل الرأسمالية الفردية، بسبب اعتماد كل من قطاعي الاقتصـاد على الآخر، وبسبب التبادل غير المنظم فيما بينهما.

في ظل الرأسمالية يتم إنتاج كل من القيم الاستعمالية والقيم. وغرض الأول هو تلبية الحاجات الإنسـانية، بغـض النظر عن شكل الاقتصاد، ولكن غرض الأخير (إنتاج القيم) هو التراكم - وذلك، كما عبر ماركس، من أجل "غزو عالم الثروة الاجتماعية، وزيادة عدد الأشخاص الـذين يسـتغلهم الرأسمالي". (٥٦)

على الرغم من أن الرأسمالي قد يعتبـر أن القيمـة الاستعمالية فقط هي حاملة القيمة، وعلى الرغم من أنـه قـد يعتبر الاستهلاك وسيلة فقط وليس هدفا، إلاّ أن الوسيلة مـع ذلك جوهرية، لأنه بـدونها لا يمكـن أن يتحقـق الهـدف. "الاستهلاك يولد الإنتاج بخلق الضرورة للإنتاج الجديد... لا حاجات، لا إنتاج، ولكن الاستهلاك يعيد إنتاج الحاجة". (٥٧)

إن اعتماد التراكم على الاستهلاك يعني أن قطاع الاقتصاد المنتج للسلع الرأسمالية يعتمد على القطاع المنتج لوسائل الاستهلاك. في ظل الرأسمالية الفردية، يتم تحقيق هذه العلاقة دون تخطيط واعي. فإذا تجاوز عرض السلع الرأسمالية الطلب عليها بمقدار أكبر من تجاوز عرض السلع الاستهلاكية للطلب عليها، فان سعر الأولى سينخفض بالنسبة لسعر الأخيرة. وبالتالي ينخفض معدل الربح في الصناعات المنتجة لوسائل الإنتاج ويرتفع في الصناعات المنتجة لوسائل الاستهلاك. يؤدي هذا إلى هبوط التراكم في الأولى وزيادة معدل التراكم في القطاع الآخر من الاقتصاد. سيتحول رأس المال إذن من القطاع الأول إلى الثاني حتى يتم استعادة التوازن بين الاثنين.

تقتضي هذه العملية حرية في حركة أسعار السلع، وحرية في حركة رأس المال من قطاع لآخر، وارتفاع معدلات الأجور الناتجة عن العمالة المتزايدة في القطاع الأول التي تسبب أصلا زيادة في الطلب على منتجات صناعات السلع الاستهلاكية.



تجعل هذه العوامل تطبيق حل توجان بارانوفسـكي مستحيلا في ظل الرأسمالية الفردية. ومع ذلك، فانه يحتوى، من وجهة نظر رأسمالية، على عنصر صـائب. انـه فـي الحقيقة امتداد لمرحلة الصـحوة والانتعـاش فـي الـدورة الاقتصادية، وهي مرحلة يزداد خلالها التـراكم أكثـر مـن الاستهلاك، ويزداد إنتاج وسائل الإنتاج أسرع مـن إنتـاج وسائل الاستهلاك، ولعدد من السـنوات يمكـن للتـراكم أن يتجاوز كثيرا الاستهلاك دون الإخلال بتوازن الاقتصاد. إن هذه الحقيقة بالإضافة إلى كون الصلة بـين دورات معـدل الربح والتراكم والتوظيف هي معدل اسـتهلاك رأس المـال الثابت (الماكينة والمباني الخ.)، يشيران إلى أنه لو أمكن منع زيادة إنتاج السلع الاستهلاكية، في الوقت الـذي يزيـد فيـه بانتظام إنتاج السلع الرأسمالية، فان الانتعاش قد يستمر لفترة أطول من المعتاد في الدورة العشرية. إن هذا جائز في ظـل رأسمالية الدولة، لأن الدولة تملك كـل رأسـمال المجتمـع، وتستطيع أن تتحكم في حركته بين قطاع وآخر.

تقضي رأسمالية الدولة على عامل آخر يسبب فـي ظل الرأسمالية الفردية التحول من الانتعاش إلـى الأزمـة، وهي بذلك تجعل حل توجان بارانوفسـكي ممكنـا لـبعض الوقت. في ظل الرأسمالية الفردية، يـؤدي معـدل الـربح المرتفع إلى تراكم سريع، ومستوى تشغيل مرتفـع وأجـور مرتفعة. تصل هذه العملية إلى نقطة تكون الأجـور عنـدها عالية جدا، حتى أنها تؤدي إلى تآكل معدل الربح الذي يهبط بحدة، ساحبا معه إلى أسفل التـراكم والتشـغيل والأجـور. وحيث أن العمال أحرار في المساومة حول بيع قوة عملهـم، فان فائض السكان النسبي هو المحور الذي يعمل على أساسه قانون العرض والطلب. انه يحد مجال عمل هـذا القـانون داخل الحدود المناسبة تماما لنشاط الاستغلال ولسيطرة رأس المال. (٥٨)

في ظل نظام رأسمالية دولة شمولي، حتى لـو لـم يوجد من الناحية العملية فائض في السكان، وحتى لو تـوفر التوظيف الكامل، فان الأجور يمكن أن تظل لفترة طويلة "في الحدود المريحة تماما لنشاط الاستغلال وهيمنة رأس المال ".

إن حل توجان بارانوفسكي إذن ممكـن فـي ظـل رأسمالية الدولة، إذا كانت متخلفـة بالمقارنـة بالرأسـمالية العالمية، وإذا كانت وسائل الإنتاج نادرة، وإذا كانت بالتـالي الحاجة الأساسية للاقتصاد هي إنتاج الماكينات من اجل إنتاج المزيد من الماكينات، وهكذا. ولكـن عنـدما يـنجح إنتـاج الماكينات في رفع الاقتصاد إلى مستوى بقية العـالم، فهـل سيواجه نظام رأسمالية الدولة هذا بأزمة الإنتاج الزائـد ؟ لا يوجد سوى رد واحد على هذا السؤال، وهـو الـذي قدمـه بوخارين، وهو أن الاقتصاد سـيكون راكـدا مـن الناحيـة العملية. لأول وهلة يبدو وصـف بوخـارين للعلاقـة بـين رأسمالية الدولة وأزمة الإنتاج الزائد على النقيض تماما مـن حل توجان بارانوفسكي. يتحدث توجان بارانوفسـكي عـن نظام رأسمالي فيه ارتفاع سريع جدا في الإنتاج والتراكم، أما بوخارين فيتحدث عن نظام يكون فيه الإنتاج والتراكم علـى نطاق ضيق جدا. يصف الأول التراكم بأنه يتزايد بمعزل عن الاستهلاك، ويصفه الأخير بأنه يلازم الاسـتهلاك ويعتمـد عليه. ومع ذلك، فالنظريتان بينهما نقطة مشـتركة: تشـير

الاثنتان إلى التناقض الجوهري في الرأسمالية بين التراكم والاستهلاك. يقترح الأول أن هذا التناقض يمكن حله بتحرير التراكم والإنتاج بالكامل من الاستهلاك، واقترح الأخير إمكان حله بإبطاء التراكم والإنتاج إلى سرعة الاستهلاك. يقول الأول أن زيادة الإنتاج يمكن أن تحدث باستفادة التراكم فقط من هذه الزيادة، ويذهب الأخير إلى أن التراكم السريع مستحيل وأن الإنتاج يجب بالتالي أن يبطئ. يعكس الأول الانتعاش في الدورة الرأسمالية، في حين يعكس الأخير الأزمة. ويترك الحلان العامل خاضعا لرأس المال.

إن حل توجان بارانوفسكي جائز في ظل نظام رأسمالية دولة في بلد متخلف. أما وصف بوخارين فينطبق على رأسمالية الدولة التي تصل إلى نقطة التشبع في وسائل الإنتاج. الأخيرة هي رأسمالية تعتبر في الواقع في أزمة دائمة رغم أنها تبدو خالية من الأزمات، ذلك، لأنه إذا كان الإنتاج لا يتجاوز الطلب، فان الإنتاج يتقيد بالطلب. والاثنان هما نتاج التناقض بين القوى الإنتاجية وعلاقات الإنتاج والتوزيع الرأسمالية. ولكن إلى جانب هذه الحلول

هناك وسيلة أخرى تستطيع رأسـمالية الدولـة بفضـلها أن تقضي على الأزمة، وهي اقتصاد الحرب.

إنتاج واستهلاك وسائل الدمار

وفقا لماركس، فـان السـمة المميـزة لاسـتهلاك الرأسماليين هي أنه لا يشكل جـزءا مـن عمليـة إعـادة الإنتاج. يؤدي استهلاك وسائل الإنتاج (تآكل الماكينات الخ.) إلى خلق وسائل إنتاج جديدة أو وسائل استهلاك جديدة، كمـا يسفر استهلاك العمال عن إعادة إنتاج قـوة العمـل، إلا أن المنتجات التي يستهلكها الرأسماليون لا تسهم أبدا فـي دورة الإنتاج الجديدة، ولكن مع ذلك، هناك شكل للاستهلاك يتسـم بأنه، رغم امتلاكه لهذه السمة نفسها، يعتبر وسيلة للحصـول على رأسمال جديد وإمكانيات جديدة للتراكم، "وسيلة لغـزو عالم الثروة الاجتماعية وزيادة عدد الأشخاص المسـتغلين". وهذا الشكل الاستهلاكي هو إنتاج الحرب.

مثل أزمة الإنتاج الزائد، فان اقتصاد الحـرب، فـي حين أنه جزء لا يتجزأ من الرأسمالية، إلاّ أنه يتخلص مـن

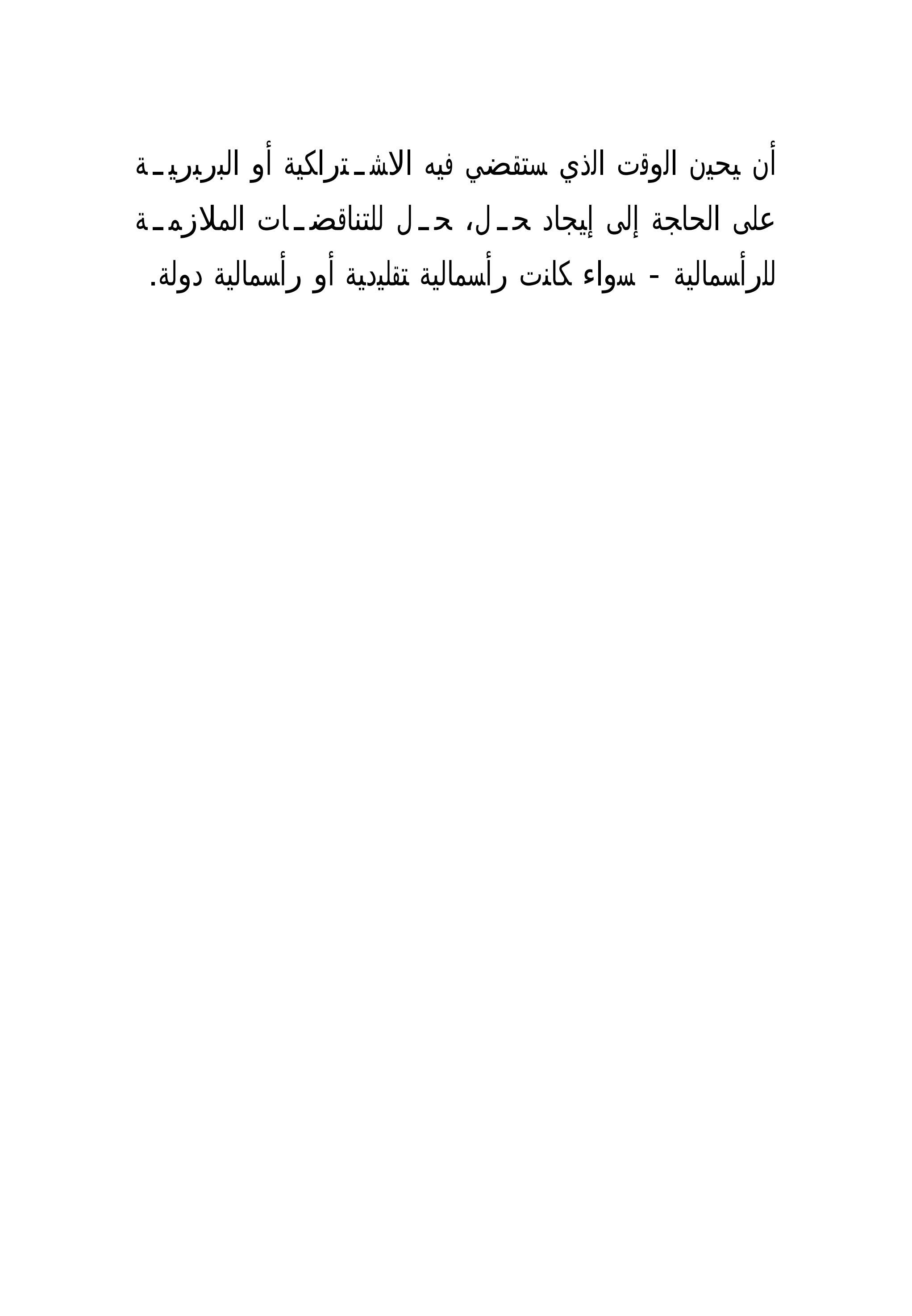
العقبات التي تواجه نمط الإنتاج الرأسمالي، والموجودة داخل النظام ذاته. وفضلا عن ذلك، تؤدي الحرب الرأسمالية ليس فقط لوقف التراكم وتدمير رأس المال على نطاق واسع بمـا يكفي لكي يبدأ التراكم من جديد، ولكن أيضا بقدر من الدمار يخلق نزعة نحو النفي الكامل للرأسمالية والعودة للبربرية.

على الرغم من التشابهات الظاهرية، إلا أن اقتصـاد الحرب والاقتصاد الاشتراكي يعتبران قطبان متضادان. ففي اقتصاد الحرب، كما في الاقتصاد الاشتراكي، تسيطر الدولة على الاقتصاد، وتخطط الإنتـاج والتوزيـع. فـي اقتصـاد الحـرب، كـما فـي الاقتصاد الاشـتراكي، يـتم تحقيـق أقصى مستوى للإنتاج. ولكن إذا كانـت علاقـات التوزيـع عدائية، وإذا كان التراكم الهائل في الماضي يعيـق التـراكم الجديد، فان الحد الأقصى من الإنتاج يكون ممكنا فقط إذا لم يتم تبادل جزء كبير من المنتجات، أي إذا تم إنتاجه ليس كقيم ولكن كقيم استعمالية. في الاقتصاد الاشتراكي، الهدف مـن الإنتاج هو خلق قيم استعمالية، والهدف الأساسـي لاقتصـاد الحرب أيضا هو إنتاج قيم استعمالية. ولكـن فـي مجتمـع

اشتراكي، القيم الاستعمالية هي تلك التي يحتاجها الشعب، في حين أنها في اقتصاد الحرب مدافع ومعدات عسكرية وذخيرة - قيم استعمالية معادية لمصالح الشعب. واقتصـاد الحـرب يكون بالضرورة مصحوبا لا بأزمة إنتاج زائد، وإنما بأزمة نقص إنتاج، لأن الطلب على السلع يتجاوز القدرة الإنتاجيـة للاقتصاد. ودائما ما يصحب التضخم سواء كان على نطـاق واسع أو ضيق، أزمة نقص الإنتاج.

إن الدور الذي تلعبه الاستعدادات الحربية والحرب فـي رأسمالية الدولة الروسية هو أنها لم تضطر بعد لمواجهة حل بوخارين. وبما أن الاقتصاد موجه ليس لإنتاج وسائل الدمار وإنما وسائل الإنتاج من اجل إنتاج وسائل الإنتـاج وهكـذا، فإنها تتبع حل توجان بارانوفسكي. وفي كل الأحـوال، يقـل إنتاج وسائل الاستهلاك كثيرا عن إنتاج كل من مواد الحرب والسلع الرأسمالية.

وبالنظر إلى الوضع العالمي الراهن، يبدو أن حـل اقتصاد الحرب هو الحيلة الوحيدة للبيروقراطية الروسية إلى



أن يحين الوقت الذي ستقضي فيه الاشـتراكية أو البربريـة على الحاجة إلى إيجاد حـل، حـل للتناقضـات الملازمـة للرأسمالية - سواء كانت رأسمالية تقليدية أو رأسمالية دولة.

الفصل الثامن:
التوسع الإمبريالي لروسيا

لقد وجدت الإمبراطوريات قبل المرحلة الاحتكاريـة للرأسمالية، بل وقبل الرأسماليـ ـة ذاتها، إلا أن إمبرياليـة كل فترة تختلف من حيث دوافعها ونتائجها، وبالتـالي فـان استخدام كلمة واحدة، الإمبريالية، لوصف الظواهر المختلفـة قد يؤدي إلى التشويش أكثر منه إلى الوضوح. استخدم لينين هذا المصطلح للمرحلة العليا للرأسمالية، للرأسمالية في حالة الانحطاط عندما تكون الثورة البروليتارية على جدول أعمال اليوم. ولكن حتى إمبراطوريات هذه الفترة الواحدة لها طبيعة مختلفة جدا. يقول زينوفييف في مقالته 'ما هي الإمبريالية؟':

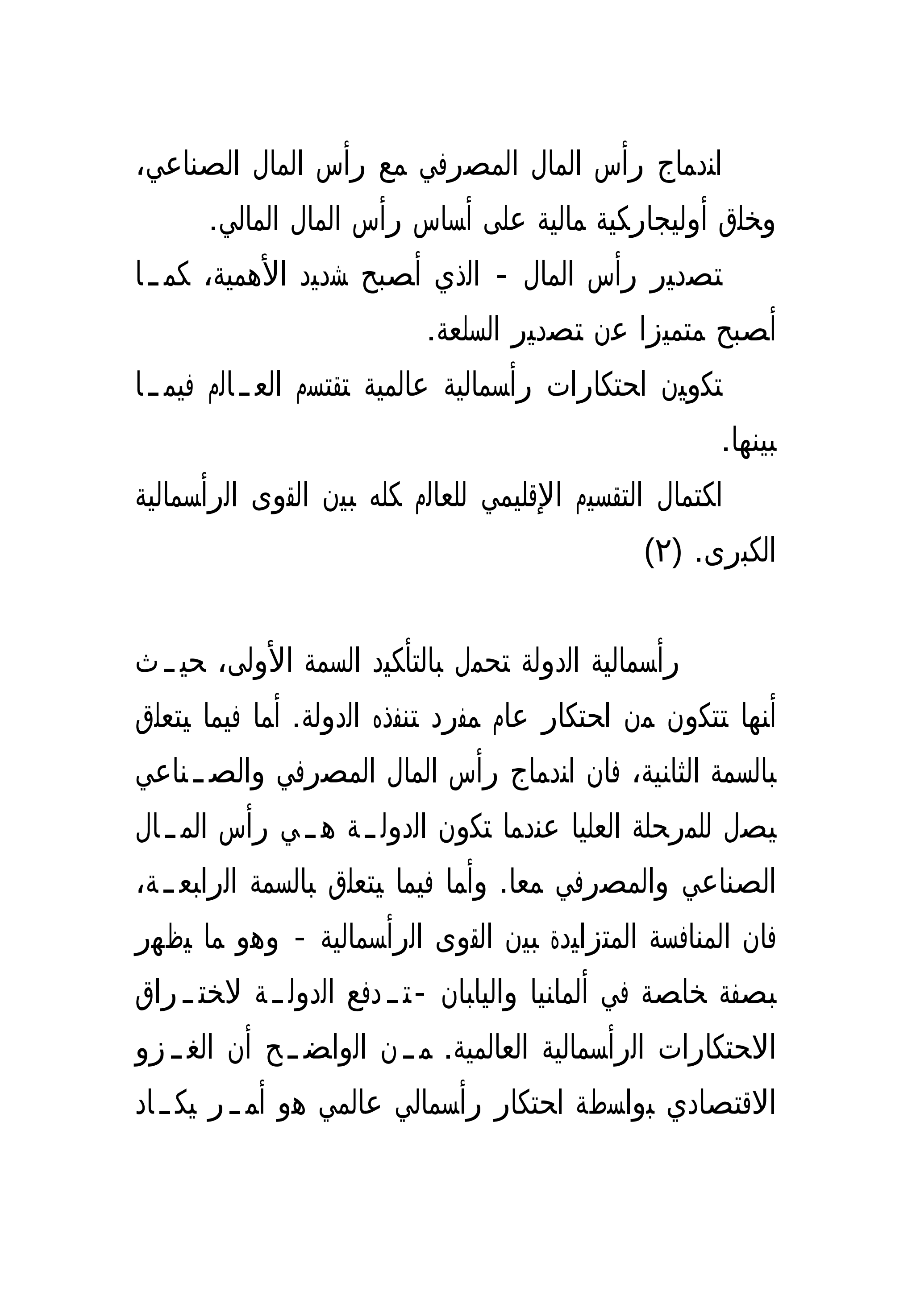
عندما نعرف الإمبريالية الحديثة - علينا أن لا ننسى أن هناك أصنافا مختلفة من الإمبرياليـة. تختلـف الإمبرياليـة البريطانية عن الإمبريالية الألمانية، الخ. هنـاك إمبرياليـة أوروبية، وإمبريالية آسيوية، وإمبرياليـة أمريكيـة، هنـاك إمبريالية بيضاء وإمبريالية صفراء. الإمبريالية اليابانيـة لا تشبه الصنف الفرنسي، الإمبريالية الروسية هي من صـنف

متميز تماما، لأنها إمبريالية متخلفة(لم يعد مـن الممكـن أن نقول آسيوية)، تنمو على أساس تخلف مدهش (١)

إذا كانت السمة النموذجية للإمبريالية، كمـا يشـرح لينين، هي البحث عن مجالات لتصدير رأس المال، في حين أن السمة النموذجية للرأسمالية الفتية كانـت البحـث عـن أسواق، فانه يبدو من الخطأ أن نسـمي روسـيا القيصـرية إمبريالية. ولكـن جميـع الماركسـيين، بمـا فـيهم لينـين وتروتسكي، أسموها إمبريالية. وقد كانوا على صواب. ذلـك أنه في سياق الاقتصاد العالمي والعلاقات القائمة بين روسـيا القيصرية والبلاد المتقدمة جدا، وهذا هو معيار تعريفها، فان روسيا القيصرية كانت إمبريالية بالمعنى اللينيني.

يتضمن تعريف لينين للإمبريالية السمات الخمسة التالية:

يتطور تركيز الإنتاج ورأس المال إلى تلـك المرحلـة التي يخلق عندها احتكارات تلعب دورا حاسما فـي الحيـاة الاقتصادية.



اندماج رأس المال المصرفي مع رأس المال الصناعي، وخلق أوليجاركية مالية على أساس رأس المال المالي.

تصدير رأس المال - الذي أصبح شديد الأهمية، كما أصبح متميزا عن تصدير السلعة.

تكوين احتكارات رأسمالية عالمية تقتسم العالم فيما بينها.

اكتمال التقسيم الإقليمي للعالم كله بين القوى الرأسمالية الكبرى. (٢)

رأسمالية الدولة تحمل بالتأكيد السمة الأولى، حيث أنها تتكون من احتكار عام مفرد تنفذه الدولة. أما فيما يتعلق بالسمة الثانية، فان اندماج رأس المال المصرفي والصناعي يصل للمرحلة العليا عندما تكون الدولة هي رأس المال الصناعي والمصرفي معا. وأما فيما يتعلق بالسمة الرابعة، فان المنافسة المتزايدة بين القوى الرأسمالية - وهو ما يظهر بصفة خاصة في ألمانيا واليابان -تدفع الدولة لاختراق الاحتكارات الرأسمالية العالمية. من الواضح أن الغزو الاقتصادي بواسطة احتكار رأسمالي عالمي هو أمر يكاد

يكون مستبعدا تماما في حالة اقتصاد رأسمالية الدولة. (مـن الممكن بالطبع تفهم وجود بعض الامتيازات الأجنبية) تحتاج السمتان الثالثة والخامسة - علاقة رأسمالية الدولة الروسـية بتصدير رأس المال، وبالتقسيم الإقليمي للعالم - لمزيد مـن الإفاضة.

نموذج الإمبريالية اليابانية

من بين جميع بلاد العالم ماعدا روسيا الستالينية، فإن تلك التي بلغت أعلى مركزة لرأس المال كانت اليابان. لقـد قدر أن الزيباتسو (المنظمات الاحتكارية العائلية) "الأربعـة الكبار " سيطرت على ٦٠% من رأس المال المستثمر فـي جميع شركات المساهمة اليابانية، وأن ميتسوى وحدها حازت ٢٥% من الإجمالي. في عام ١٩٣٨، استحوذت أكبر سـتة (زيباتسو) معا على ٥٧% من كل الأمـوال المودعـة فـي البنوك وشركات الائتمان وشركات التـأمين. (كـان الـرقم المقابل في عام ١٩٢٩ هو ٤٥%.)

(يعتبر هذا إشارة إلى أنه ليس من المستبعد نظريا أن يتم تركيز كل رأس المال الوطني في أيدي احتكاري واحـد، وان لم يكن هناك أساس لافتراض أن هذا سيحدث عمليا.)

ومع ذلك، فعلى الرغم من أن تمركز راس المال في اليابان أعلى كثيرا منها في أي بلد رأسمالي آخر، باسـتثناء روسيا الستالينية، فان القوى الإنتاجية لليابان تتلكأ كثيرا وراء تلك الخاصة ببلاد الغرب. إن هذا الجمع بين رأسمال عـالي التمركز والتخلف الكبير للبلد ككل، يفسر الطـابع الخـاص للإمبريالية اليابانية، أي تميزها عن الإمبرياليات الأخـرى، كما يفسر تشابهها الكبير من نواحي كثيرة مـع الإمبرياليـة الستالينية. يساعد إذن تناول الخطـوط العريضـة للسـمات الخاصة للإمبريالية اليابانية علـى توضـيح بعـض أبعـاد الإمبريالية الستالينية.

لقد توسع الإنتاج الصناعي لليابان بسـرعة كبيـرة خلال القرن الحالي. في السنوات من ١٩١٣ إلـى ١٩٢٨، كانت سرعة هذا التقدم ثلاثة أمثال تلك الخاصة ببريطانيا في

السنوات ما بين ١٨٦٠ -١٩١٣، أي أنهم في كل سنة كانوا ينتجون في المتوسط ٦% أكثر من السنة السابقة. وبين عـام ١٩٢٧ و ١٩٣٦ زاد الإنتاج الصناعي لليابان بما يقرب من ١٠٠% وكان بإمكان شومبيتر أن يجد مبررا يجعله يكتب ما يلي:

لم يعد ممكنا أن نذكر، كما فعل كاتب مـدقق وحسـن الإطلاع في عام ١٩٣٠، أن اليابان لا يمكن أن تصبح أمـة صناعية ذات أهمية كبرى، بسبب افتقاد الوقـود والحديـد، وهما ضروريان في السلم كما هما في الحرب. لقد أصبحت اليابان أمة صناعية كبـــرى، كان نمو الصناعات الثقيلة يمثل التطور المدهش للسنوات الأخيرة. قبل الكساد، كانـت الصناعات المهيمنة هي النسيج وإعـداد الطعـام وصـناعة الفخار والورق. كونت المعادن والمواد الكيميائية والماكينات والمنتجات الصناعية أقل من نصف القيمة الإجمالية للإنتـاج الصناعي في عام ١٩٣٥، ٥٥% منه في عام ١٩٣٧، ومـا يقرب من ٦١% عام ١٩٣٨. ويعنى هذا أن اليابـان كانـت تقوم بإنتاج ســـفنها والكثير من طائراتها، إلا أنها كانت تستورد السيارات وقطع الغيار، لم تعد تعتمد علـى العـالم

الخارجي فيما يتعلق بجزء كبير من احتياجاتها من الصلب، والسماد، والسلاح، والذخيرة، والماكينات، إلا أنه ظل عليها أن تستورد جزءا كبيرا من المواد الخام المستخدمة في تصنيعها. ومنذ عام ١٩٣٧، بذلت اليابان جهدا عظيما لتنمية المواد الخام في'كتلة الين' فضلا عن مواد الأقاليم المتاخمة في منطقة المحيط الهادي.(٣)

وفي الفترة من عام ١٩٢٠ إلى ١٩٣٦ زاد إنتاج الحديد الخام أربعة أضعاف، وإنتاج الصلب ثمانية أضعاف، وقدرة محطات الكهرباء مقدرة بالكيلو وات خمسة أضعاف ونصف. حدثت الزيادة الأساسية في الإنتاج الصناعي في وسائل الإنتاج: ارتفعت قيمة إنتاج الصناعات الكيمائية والمعدنية وصناعة الماكينات من حوالي ٢٠٠٠ مليون ين في عام ١٩٢٦ إلى أكثر من ٩٠٠٠ مليون في ١٩٣٧، أي بزيادة تقدر بحوالي أربعة أضعاف ونصف، أما إنتاج جميع الصناعات الأخرى فقد زاد من حوالي ٥١٥٠ مليون ين إلى ٧٤٢٠ مليون ين، أي بزيادة مقدارها ٤٤%. وفي السنوات نفسها، ارتفعت الأسعار بمقدار ٤٠%، بحيث نستطيع أن

نستنتج أن إنتاج وسائل الإنتاج تضاعف حوالي ثلاث مرات، في حين ظل إنتاج وسائل الاستهلاك دون تغيير.

أثناء هذا الارتفاع السريع في الإنتاج الصناعي في اليابان، ونتيجة لتخلفها العام من ناحية وتركيز رأس المال العالي من ناحية أخرى، لم يظهر فائض من رأس المال، وظل معدل الربح مرتفعا. وكان المستوى شديد الانخفاض للأجور عاملا هاما آخر سمح بمعدل الربح العالي هذا.

كان متوسط الإيرادات في عامي ١٩٣٦ و ١٩٣٧ من ١٦ - ٢٠% من رأس المال المدفوع، وبلغت الفوائد ٨ - ٩% في المتوسط.(٤)

في ضوء هذا يكون من الخطأ القول بأن الإمبريالية اليابانية سعت وراء مجالات لاستثمار رأس المال لأنها واجهت فائض في سيولة راس المال ومعدل ربح منخفض في اليابان نفسها. ومع ذلك، فكون أن معدل الربح كان مرتفعا وأنها لم تعاني من وفرة في رأس المال، وإنما من افتقاده، فما هذا سوى التعبير عن تخلفها. لقد سبب هذا تطورا جدليا شيقا جدا: لقد دفعها تخلفها ذاته لتصدير رأس

المال على نطاق واسع جدا، والاستيلاء علـى إمبراطوريـة هائلة. وبكلمات ستيرنبيرج:

عندما كونت بريطانيا العظمى وفرنسا إمبراطوريتيهما، فانهما كانتا بلدين صناعيين رائدين. لم يكن المقصود علـى الإطلاق من إمبراطوريتيهما تقوية مركزيهما الصـناعيين. كانت اليابان في حالة مختلفة جدا. كان هدفها هـو تحقيـق معدل للتطور يكون من شأنه تخفيض الفجوة الصناعية بينها وبين البلاد الرأسمالية الأخرى، وان تصبح بنفس قوة هـذه البلاد وأقوى منها إن أمكن.(٥)

بعد الحرب العالمية الأولى، لم تـزد الاسـتثمارات الأجنبية لجميع البلاد الأكثر تقدما، والتي كانت تعاني مـن " فائض هائل في رأس المال، باستثناء الولايات المتحدة، إنمـا على العكس انخفضت. وحتـى إذا لـم نسـتثني الولايـات المتحدة، فان الاستثمارات الأجنبية لهذه البلاد لم ترتفع عـن مستوى عام ١٩١٤، كما يظهر من الجدول التالي:(٦)

رأس المال المستثمر في الخارج

(بالألف مليون فرنك على أساس معـدلات مـا قبـل ١٩١٤)

السنة	بواسـ ـ ـطة بريطانيـ ـ ـا العظمى	بواسطة فرنسا	بواسطة ألمانيا	الولايات المتحدة	المجموع
١٨٦٢	٣ر٦	-	-	-	٣ر٦
١٨٧٢	١٥	١٠ (١٨٦٩)	-	-	٢٥
١٨٨٢	٢٢	١٥ (١٨٨٠)	-	-	٣٧
١٨٩٣	٤٢	٢٠ (١٨٩٠)	-	-	٦٢
١٩٠٢	٦٢	٢٧-٣٧	١٢ر٥	٢ر٦ (١٩٠٠)	١٠٤-١١٤
١٩١٤	٧٥-١٠٠	٦٠	٤٤	٩ر٩ (١٩١٢)	١٨٩-٢٢٤
١٩٣٠	٩٤	٣١-٤٠	٩ر٤ - ١ر٦	٨١	٢١١-٢٢٠
١٩٣٥	٥٨	-	-	٩ر٤١	١٣٠-١٤٠*

* لقد قدرنا استثمارات فرنسا وألمانيا لعام ١٩٣٥ بأنها من ٣٠ - ٤٠ مليار فرنك، وان لم يكن هذا دقيقا، فانه تقدير مبالغ فيه.

هكذا، ففي حين أن حجم رأس المال المستثمر فـي الخارج بواسطة البلاد الرأسمالية قد اتسع بشكل يكاد يكـون

غير متقطع بين ١٨٦٠ و ١٩١٤، فمنذ عام ١٩١٤، عنـدما بلغت الإمبريالية النضج لم ترتفع كمية رأس المال المستثمر في الخارج أبدا فوق مستوى عام ١٩١٤، بـل وانخفضـت دونه.

وفي مقابل هذا، باشرت اليابان تصديرا هائلا لراس المال، خاصة لمنشوريا، مستعمرتها الهامة الوحيـدة حتـى الحرب الصينية - اليابانية

الاستثمارات اليابانية في منشوريا (بالمليون ين)(٧)

١٩٣٢	٢ر٩٧	١٩٣٧	٣ر٣٤٨
١٩٣٣	٢ر١٥١	١٩٣٨	٥ر٤٣٩
١٩٣٤	٧ر٢٧١	١٩٣٩	٧ر١١٠٣
١٩٣٥	٦ر٣٧٨	١٩٤٣-١٩٤٠.	٢٣٤٠ر
١٩٣٦	٠ر٢٦٣		

إن الخطـة الخمسـية لمنشـوريا (١٩٣٧-١٩٤١) تضمنت استثمارا يبلغ ٢٨٠٠ مليون ين، وهو ما ارتفع فيما بعد إلى ٦٠٠٠ مليون ين. كان هذا رقم مسـتحيل التحقيـق بسبب افتقاد رأس المال وندرة العمل الماهر في اليابان. لقـد

بلغت الاستثمارات حوالي نصف المستهدف فقط خلال فتـرة تنفيذ الخطة. وعلى الرغم من ذلك فان هذا الاستثمار سـبب زيادة كبيرة جدا في الإنتاج، مما يظهر في الجدول التـالي: (٨)

إنتاج بعض المنتجات في منشوريا

السنة	الفحم بالمليون طن	الحديد بالمليون طن	الحديد الخام بالألف طن	الكهرباء بالمليون كيلووات ساعة
١٩٣٢	١ر٧	٧ر٠	٢ر٣٦٨	٥٩٣
١٩٣٦	٦ر١٣	٣ر١	٤ر٦٣٣	١٣٥١
١٩٤٠	٠ر٢١	-	٢ر١٠٦١	٣٢٥٠
١٩٤٤	٠ر٣٠	٣ر٥ (١٩٤٣)	٩ر١١٧٤	-

كانت صناعة الصلب تنتج أكثر مـن مليـون طـن سنويا، بعد سنوات قليلة من قيامها فـي عـام ١٩٣٥، كمـا أقيمت مصانع ماكينات أمدت الجزء الأكبـر مـن معـدات الصناعة المنشورية. وفي عـام ١٩٣٩، أقيمـت صـناعة سيارات كان مخططا لها أن توظف ١٠٠ ألف عامل. كما تم بناء مصنع طائرات كبير. وبدأ كذلك بنـاء السـفن، كمـا

تضاعفت شبكة السكك الحديدية لمنشوريا حوالي ثلاث مرات بين ١٩٣٢ - ١٩٤٣ وبذلك تجاوزت شبكة الصين بأسرها. لقد لاحظ ستيرنبيرج أن:

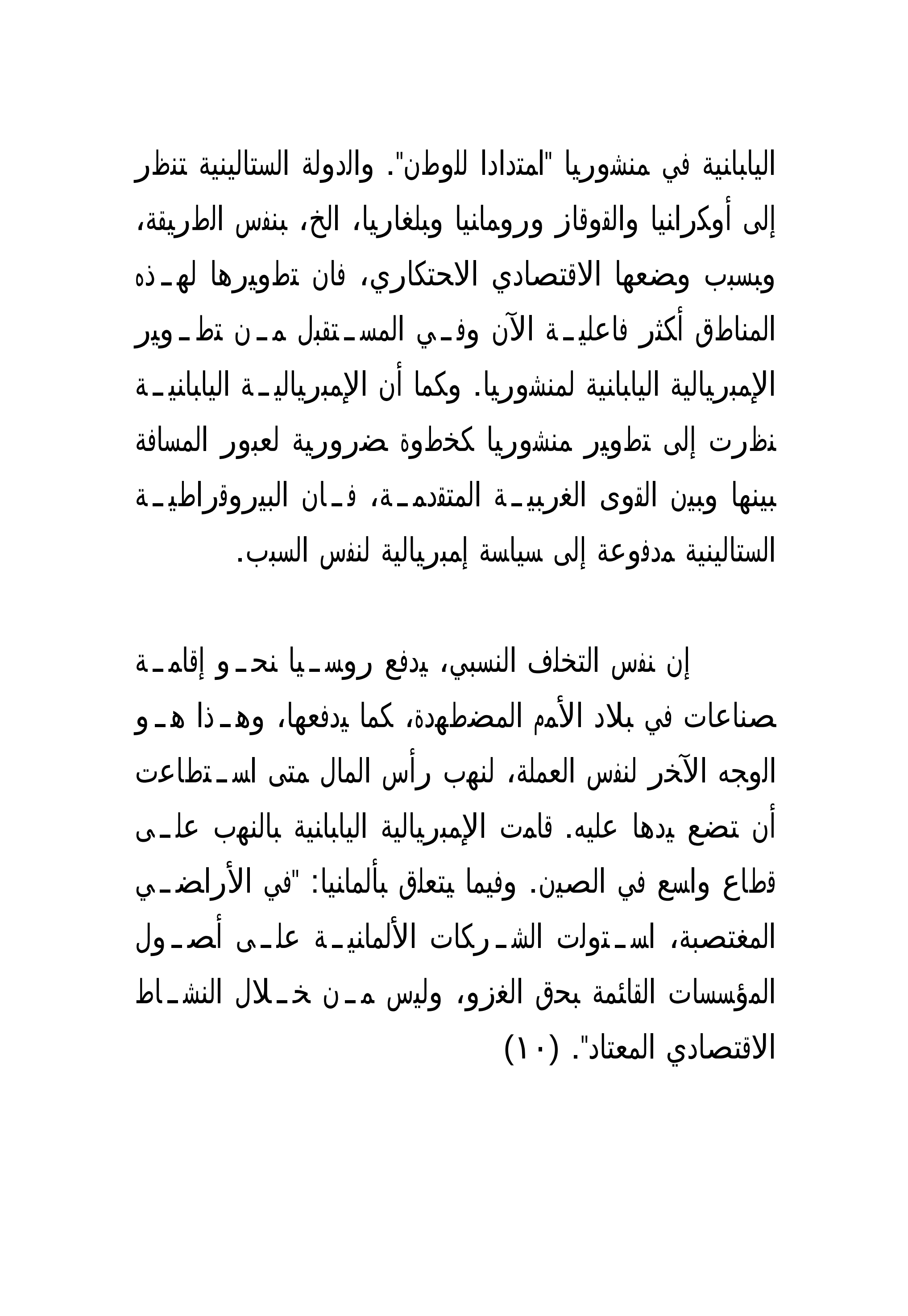
الظروف التاريخية المعينة التي تطورت فيها الإمبريالية اليابانيـة دفعتهـا لتشـجيع ودفـع تطـور التصـنيع فـي إمبراطوريتها، في حين أن ظروفا تاريخية أخرى دفعـت الإمبرياليين الأوروبيين لمنع أو تأخير التطور الصناعي في إمبراطورياتهم. خلال السنوات العشر التي انقضت بين غزو اليابان لمنشوريا ودخولها الحرب العالميـة الثانيـة(١٩٣١-١٩٤١) - عجلت اليابان التصنيع في منشـوريا لدرجـة أن الصناعة التي أقيمت هناك في عقد واحد كانت تساوي، أن لم تكن تفوق، تلك المقامة في الهند خلال قـرن مـن الحكـم الإمبريالي، وذلك رغم أن سكان منشوريا لا يزيـدون عـن حوالي ١٠% فقط من سكان الهند البريطانية.(٩)

لم يترك تصنيع منشوريا للنشاط الأعمـى لمختلـف الشركات اليابانية، وإنما تم القيام به وفقـا لخطـة بواسـطة

شركات مختلطة للاحتكارات والدولة. لقد وجد أن مثل هـذا التنظيم ضروري من أجل التصنيع السريع.

دافع توسع البيروقراطية الستالينية

إن امتيازات البيروقراطية الروسية، مثل امتيـازات البرجوازية، مشروطـة بالتقدم المستمر للتراكم. ولكـن، وعلى النقيض من برجوازية الغرب، فان رأسمالية الدولة في روسيا في'المرحلة التي يتحدث عنها توجان-بارانوفسكي' لا تعاني من فائض في رأس المال، أي من القيود على فـرص التراكم التي يسببها نمط التوزيع العدائي في البلاد الرأسمالية التقليدية، ولا من زيادة في الأجور يمكـن أن تهـدد معـدل الربح. فيما يتعلق بهذه الأمور، فان رأسمالية الدولة الروسية أقرب إلى الإمبريالية اليابانية قبل هزيمتهـا فـي الحـرب العالمية الثانية منها إلى البلاد الإمبريالية الغربية. وبـالنظر إلى أن الدولة في روسيا تمتلك كل وسائل الإنتاج تقريبا، فان التطور الصناعي لمناطقها المستعمرة، أي مناطق الأمم التي تضطهدها البيروقراطية الروسية، هو مباشـرة جـزء مـن التطور الصناعي العام لروسـيا نفسـها. لقـد رأت الدولـة



اليابانية في منشوريا "امتدادا للوطن". والدولة الستالينية تنظر إلى أوكرانيا والقوقاز ورومانيا وبلغاريا، الخ، بنفس الطريقة، وبسبب وضعها الاقتصادي الاحتكاري، فان تطويرها لهذه المناطق أكثر فاعلية الآن وفي المستقبل من تطوير الإمبريالية اليابانية لمنشوريا. وكما أن الإمبريالية اليابانية نظرت إلى تطوير منشوريا كخطوة ضرورية لعبور المسافة بينها وبين القوى الغربية المتقدمة، فان البيروقراطية الستالينية مدفوعة إلى سياسة إمبريالية لنفس السبب.

إن نفس التخلف النسبي، يدفع روسيا نحو إقامة صناعات في بلاد الأمم المضطهدة، كما يدفعها، وهذا هو الوجه الآخر لنفس العملة، لنهب رأس المال متى استطاعت أن تضع يدها عليه. قامت الإمبريالية اليابانية بالنهب على قطاع واسع في الصين. وفيما يتعلق بألمانيا: "في الأراضي المغتصبة، استولت الشركات الألمانية على أصول المؤسسات القائمة بحق الغزو، وليس من خلال النشاط الاقتصادي المعتاد". (١٠)

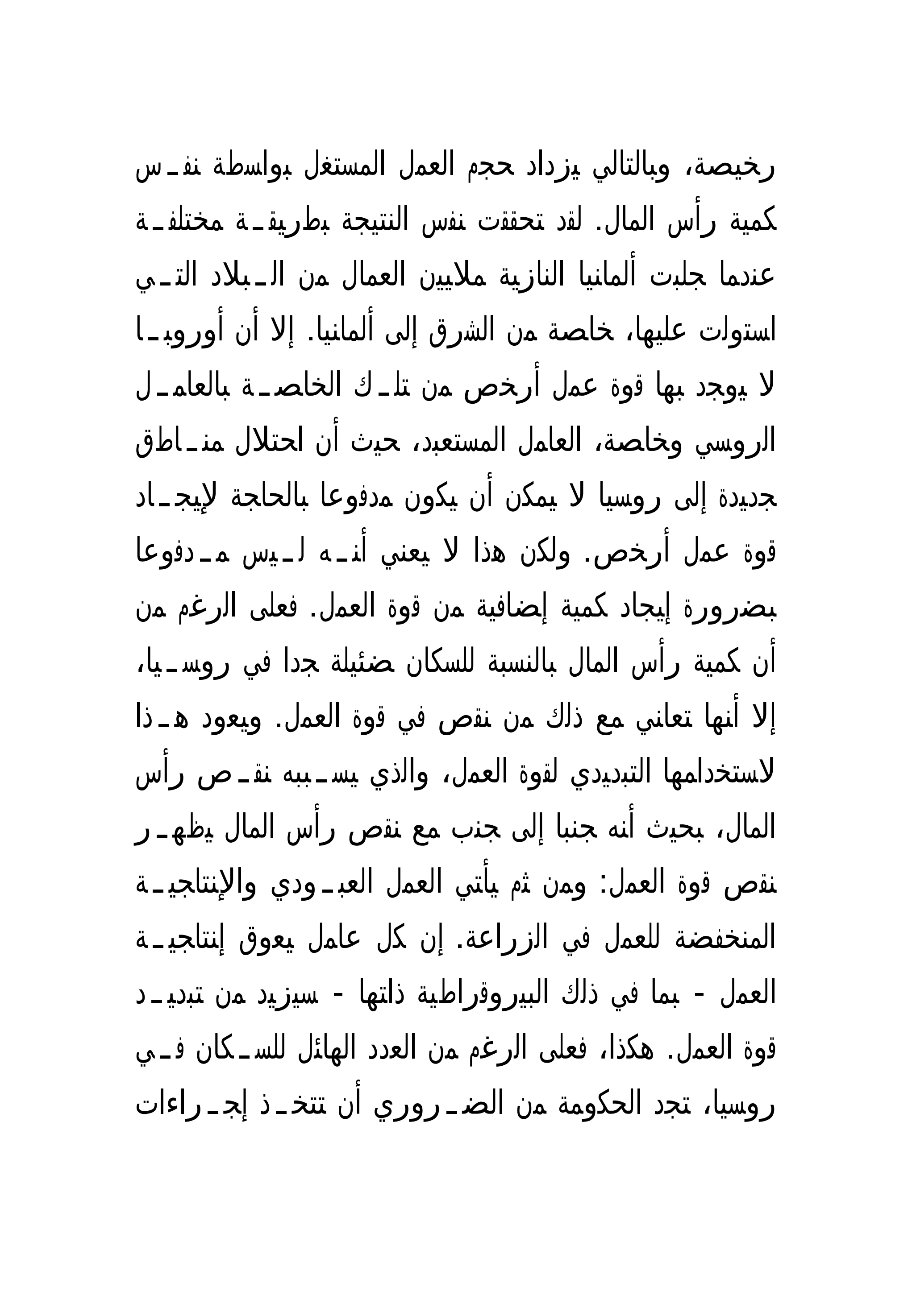
نهبت روسـيا السـتالينية بـلاد أوروبـا الشـرقية ومنشوريا. وقد فعلت هذا بنقل المصانع إلى روسيا، مثلها في ذلك مثل ألمانيا النازية، وبعقد اتفاقات مقايضة مع توابعهـا كانت مهلكة بالنسبة لهم. هكذا فان الرأسـمالية الاحتكاريـة الممركزة لليابان وألمانيا ورأسمالية الدولة الروسية يظهران خاصية أخرى تتسم بها فترة التراكم الأولى لرأس المـال - عدم إمكان التمييز بين التجارة والنهـب. إذا كـان الفريـد مارشال قد استطاع أن يقول عن ذلـك الوقـت أن "الفضـة والسكر نادرا ما جاءا إلى أوروبا بدون بقعة من الدم" فـان نهب الممتلكات اليوم أكثر دموية بكثير، وما ينهب ليس هـو الفضة أو السكر وإنما وسائل الإنتاج.

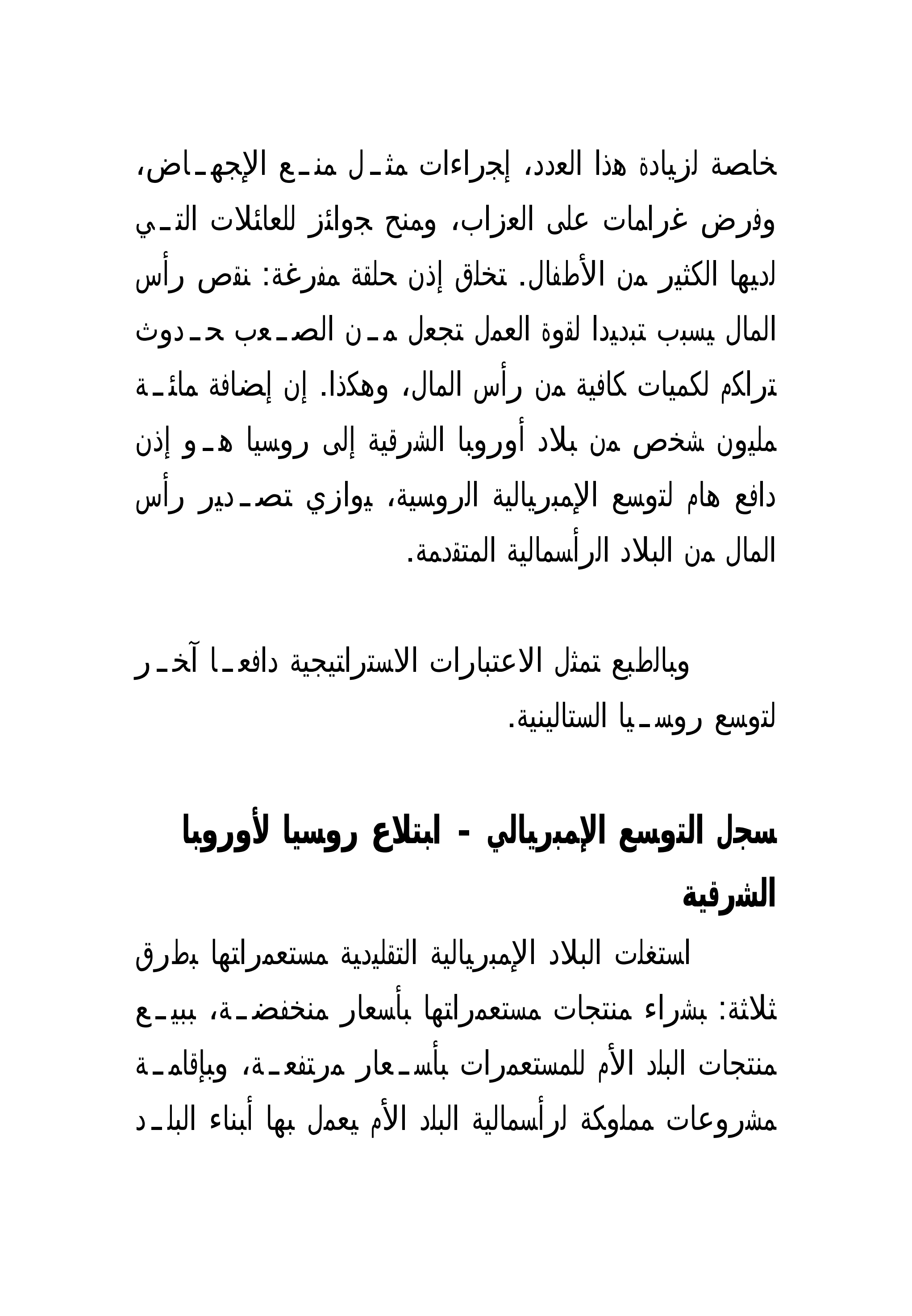
وهناك دافع إضافي للتوسع الإمبريالي الروسي، وهو افتقاد بعض المواد الخام. فعلى سبيل المثال، يلعب بتـرول الشرق الأوسط وشـمال إيـران دورا كبيـرا فـي خطـط البيروقراطية الستالينية، ويعود هذا بالأسـاس إلـى التنفيـذ المتأخر لعملية استخراج البترول في روسيا. هكـذا، علـى سبيل المثـال، فقد استهدفت الخطة الخمسية الثانية زيـادة

الإنتاج من ٢٣ر٣ مليون طن في ١٩٣٢ إلى ٤٧ر٥ مليون طن في ١٩٣٧. في الواقع لم يرتفع الإنتاج إلا إلـى ٣٠ر٥ مليون طن. وفي عام ١٩٤٠ لم يتجاوز ال ٣٥ مليون طـن، رغم أن الخطة استهدفت مستوى يزيد على الخمسين مليـون طن.

ومع هذه الأخطاء في التقـدير اسـتهدفت الخطـة الخمسية الرابعة هدفا أكثر تواضعا لعـام ١٩٥٠ - ٣٥ر٤ مليون طن. عند دراسة الخطة العامة لزيادة الإنتاج، يكـون من الواضح أن البترول سوف يكون أحد أهم العوائـق فـي روسيا. وحاولت البيروقراطية الستالينية التغلب علـى هـذا العائق بالاستيلاء على رومانيا وشمال إيران (لم تنجح فـي الحالة الأخيرة.)

ويقف عامل آخر وراء توسع روسيا، وهو الحاجـة لقوة عمل جديدة. في البلاد الأكثر تقدما نجد أن تصدير رأس المال هو رد فعل لارتفاع الأجور الذي يصيب معدل الـربح بالتآكل، وهذا ما يوجهه نحو مناطق تكون فيها قـوة العمـل


رخيصة، وبالتالي يزداد حجم العمل المستغل بواسطة نفس كمية رأس المال. لقد تحققت نفس النتيجة بطريقة مختلفة عندما جلبت ألمانيا النازية ملايين العمال من البلاد التي استولت عليها، خاصة من الشرق إلى ألمانيا. إلا أن أوروبا لا يوجد بها قوة عمل أرخص من تلك الخاصة بالعامل الروسي وخاصة، العامل المستعبد، حيث أن احتلال مناطق جديدة إلى روسيا لا يمكن أن يكون مدفوعا بالحاجة لإيجاد قوة عمل أرخص. ولكن هذا لا يعني أنه ليس مدفوعا بضرورة إيجاد كمية إضافية من قوة العمل. فعلى الرغم من أن كمية رأس المال بالنسبة للسكان ضئيلة جدا في روسيا، إلا أنها تعاني مع ذلك من نقص في قوة العمل. ويعود هذا لاستخدامها التبديدي لقوة العمل، والذي يسببه نقص رأس المال، بحيث أنه جنبا إلى جنب مع نقص رأس المال يظهر نقص قوة العمل: ومن ثم يأتي العمل العبودي والإنتاجية المنخفضة للعمل في الزراعة. إن كل عامل يعوق إنتاجية العمل - بما في ذلك البيروقراطية ذاتها - سيزيد من تبديد قوة العمل. هكذا، فعلى الرغم من العدد الهائل للسكان في روسيا، تجد الحكومة من الضروري أن تتخذ إجراءات



خاصة لزيادة هذا العدد، إجراءات مثـل منـع الإجهـاض، وفرض غرامات على العزاب، ومنح جوائز للعائلات التـي لديها الكثير من الأطفال. تخلق إذن حلقة مفرغة: نقص رأس المال يسبب تبديدا لقوة العمل تجعل مـن الصـعب حـدوث تراكم لكميات كافية من رأس المال، وهكذا. إن إضافة مائـة مليون شخص من بلاد أوروبا الشرقية إلى روسيا هـو إذن دافع هام لتوسع الإمبريالية الروسية، يوازي تصـدير رأس المال من البلاد الرأسمالية المتقدمة.

وبالطبع تمثل الاعتبارات الاستراتيجية دافعـا آخـر لتوسع روسـيا الستالينية.

سجل التوسع الإمبريالي - ابتلاع روسيا لأوروبا الشرقية

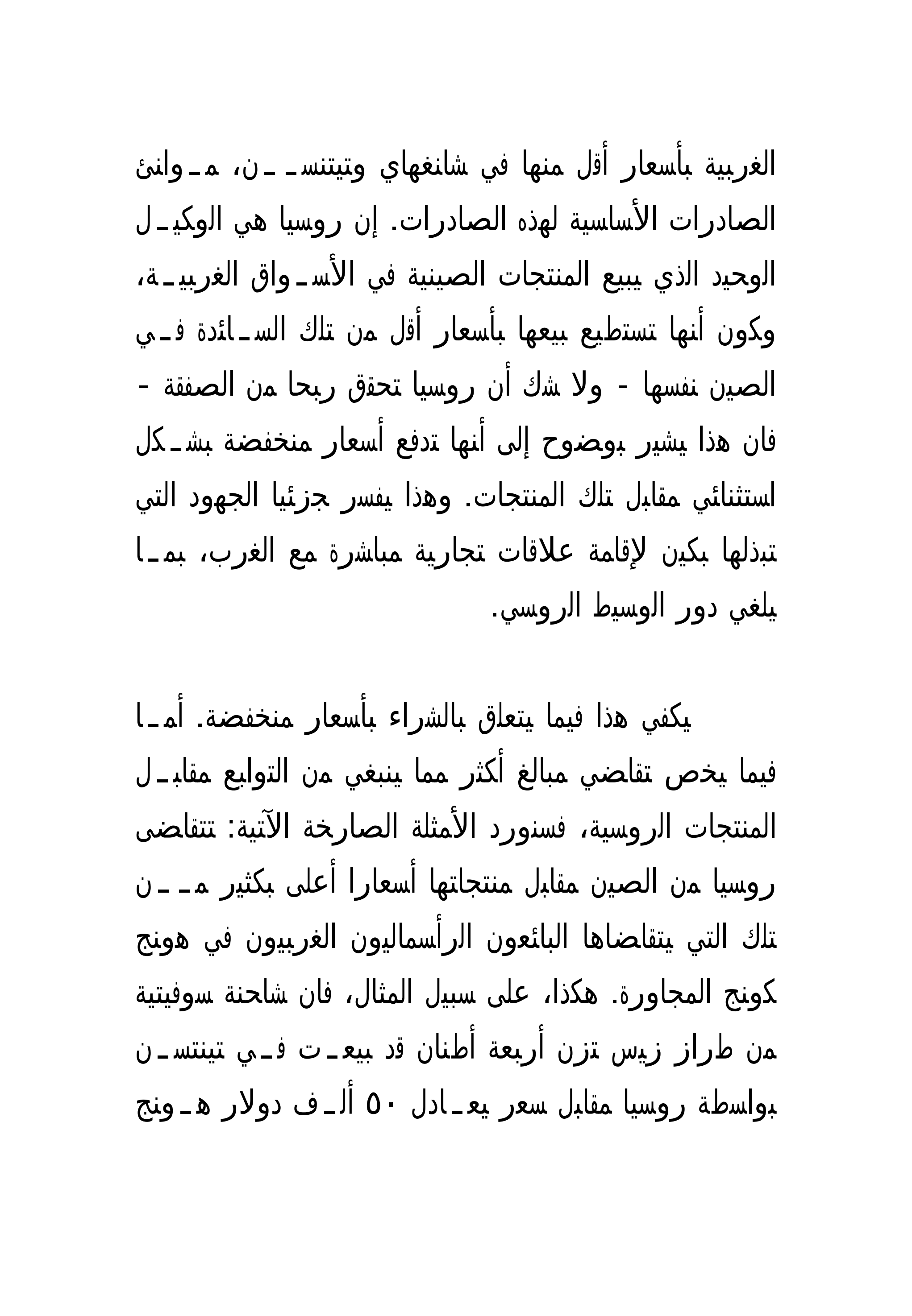
استغلت البلاد الإمبريالية التقليدية مستعمراتها بطرق ثلاثة: بشراء منتجات مستعمراتها بأسعار منخفضـة، ببيـع منتجات البلد الأم للمستعمرات بأسـعار مرتفعـة، وبإقامـة مشروعات مملوكة لرأسمالية البلد الأم يعمل بها أبناء البلـد

المستعمرة. وتستخدم رأسمالية الدولة الروسية نفس الطـرق الثلاث في استغلال مستعمراتها.

هناك إحصائيات عديدة تثبت أن روسيا تدفع أسعارا منخفضة مقابل المنتجات التي تشتريها من توابعها. ولنعطي بعض الأمثلة: نص الاتفاق الروسي - البولندي، بتاريخ ١٦ أغسطس ١٩٤٥، على أنه بدءا من عـام ١٩٤٦ فصـاعدا، يتعين على بولندا أن تقدم لروسيا بسـعر خـاص(٢ دولار للطن) الكميات الآتية من الفحم: ١٩٤٦- ٨ مليون طن، من ١٩٤٧ إلى ١٩٥٠ - ١٣ مليون طن في كل سنة، وبعد ذلك ١٢ مليون طن سنويا، طالما استمر احتلال ألمانيا. ولا يدفع ثمن هذا الفحم عن طريق منتجات روسية، وإنما بالتعويضات التي تأخذها روسيا من ألمانيا - حسب ما هو معلـوم، لـم تحصل بولندا على أي شيء من هذا. وعلى أي حال، فـان ١٢ - ١٣ مليون طن من الفحم بسعر دولارين للطن، عندما يكون سعر الفحم فـي السـوق العـالمي ١٢ - ١٥ دولارا للطن، يعني ربحا صافيا لروسيا مقداره ١٠ - ١٤ دولار في الطن، أو ما مجموعه ١٢٠ إلى ١٨٠ مليون دولار سـنويا

(وهو مبلغ يمكـن مقارنتـه بالأربـاح السـنوية القصـوى للرأسماليين البريطانيين من استثماراتهم في الهنـد). تكتـب الجريدة اليومية اليوغسلافية "بوربا" في ٣١ مـارس ١٩٤٩ أن طن الموليبد نوم، وهو مكون أساسي للصـلب، والـذي يكلف يوغسلافيا ٥٠٠ ألف دينار لإنتاجه، قد بيـع للاتحـاد السوفيتي أثناء فترة شهر العسل بين ستالين وتيتو بمبلغ ٤٥ ألف دينار. وكان على شركات باتا سابقا بتشيكوسلوفاكيا أن تمد روسيا بأحذية(قدمت روسيا الجلد اللازم لها) مقابل ١٧٠ كرونة تشيكية، رغم أن سعر التكلفة الفعلي للزوج كان ٣٠٠ كرونة. كان التبغ البلغاري يمثل حالة صارخة بشكل خاص للاستغلال الرأسمالي: ففي حين أن روسيا كانـت تشـتريه بنصف دولار فأنها كانـــت تبيعه مرة أخرى في أوروبـا الغربية مقابل ٥ر١ إلى ٢ دولار. (١١)

ما ينطبق على علاقات روسيا التجارية مع توابعهـا الأوروبية، ينطبق بالمثل على علاقاتها التجارية مع الصين. فشعر الخنزير والزيت الصيني، اللذان يكونان نسبة كبيـرة من الصادرات الصينية، يعرضان حاليا في أسواق أوروبـا



الغربية بأسعار أقل منها في شانغهاي وتيتنسن، موانئ الصادرات الأساسية لهذه الصادرات. إن روسيا هي الوكيل الوحيد الذي يبيع المنتجات الصينية في الأسواق الغربية، وكون أنها تستطيع بيعها بأسعار أقل من تلك السائدة في الصين نفسها - ولا شك أن روسيا تحقق ربحا من الصفقة - فان هذا يشير بوضوح إلى أنها تدفع أسعار منخفضة بشكل استثنائي مقابل تلك المنتجات. وهذا يفسر جزئيا الجهود التي تبذلها بكين لإقامة علاقات تجارية مباشرة مع الغرب، بما يلغي دور الوسيط الروسي.

يكفي هذا فيما يتعلق بالشراء بأسعار منخفضة. أما فيما يخص تقاضي مبالغ أكثر مما ينبغي من التوابع مقابل المنتجات الروسية، فسنورد الأمثلة الصارخة الآتية: تتقاضى روسيا من الصين مقابل منتجاتها أسعارا أعلى بكثير من تلك التي يتقاضاها البائعون الرأسماليون الغربيون في هونج كونج المجاورة. هكذا، على سبيل المثال، فان شاحنة سوفيتية من طراز زيس تزن أربعة أطنان قد بيعت في تينتسن بواسطة روسيا مقابل سعر يعادل ٥٠ ألف دولار هونج

كونجي، في حين أن شاحنة غربية مماثلة تزن ستة أطنـان تباع في هونج كونج مقابل ١٥ ألف دولار هونج كـونجي. كما أن السكرين التشيكي، المستورد عن طريق روسيا يبـاع في تنتش بسعر يعـادل ١٠٦٫٤٠ دولار هـونج كـونجي للرطل، في حين أن السـكرين الألماني من نفـس النوعيـة يباع في هونج كونج بـ ٥٫٦ دولار هونج كونجـي. (١٢)

يظهر وضع المشروعات المملوكـة لروسـيا فـي أوروبا الشرقية بشكل صارخ إلى أقصى حد الوسيلة الثالثـة للاستغلال الرأسمالي التي تنتهجها روسيا: اسـتغلال "أبنـاء البلد" المشتغلين في مشروعات مملوكة للرأسمال الأجنبـي. في منطقة الاحتلال الروسي لألمانيا، اتخذت الدولة الروسية حوالي ثلث إجمالي الصناعة كممتلكات لها بجرة قلم، تتمثـل الملكية فيما يسمى "شركات المساهمة السوفيتية"(الساجات).* إن أهمية الساجات عظيمة جدا. فهي تمتلك كل المشروعات الكبيرة تقريبا. في عام ١٩٥٠ كانت كل ساج تشـغل ٢٤٠٠

* SAGs (المترجم).

عامل في المتوسط، في مقابل ١٣٩ - ١٤٦ في الليبات* - المشـروعات المملوكـة لمـا يسـمى جمهوريـة ألمانيـا الديمقراطية. وحوالي ١٠ في الصناعات الخاصة. وسـتكون أهمية الساجات أكثر وضوحا إذا أخذنا في الاعتبـار أنهـا تسيطر على الصناعات الثقيلة بالكامل. في الساجات، ينـتج العمال الألمان فائض قيمة تأخذه البيروقراطية الروسية. في رومانيا والمجر وبلغاريا توجـد شركـات مشتركـة، تمتلك روسيا ٥٠% منها وتسيطر عليها بالكامل. على سبيل المثال، تسيطر إحدى تلك الشركات على أغنى حقول بترول رومانيا، وتسيطر شركات أخرى على الصلب والهندسـة ومناجم الفحم، والشحن البحـري، والاتصـالات الهوائيـة، وألواح الخشب، والإنتاج الكيميـائي، وإنتـاج الجـرارات، وصناعة مواد البناء، واستغلال رواسـب الغـاز الطبيعـي والبنوك، وشركات التأمين، الخ - مما يكون في المجمـوع أكثر كثيرا من نصف الصناعات والنقل والبنوك والتأمين في رومانيا. توجد شركات مشتركة في المجر وبلغاريا أيضا، إلا

* LEBs (المترجم)

أنها تقل كثيرا في أهميتها. أخذ نصـف أربـاح الشـركات المشتركة، في حين أن كل العمال من "أبناء البلد" - أليسـت هذه حالة واضحة للاستغلال الاستعماري ؟

إضفاء صفات الكمال على الإمبراطورية القيصرية

ليس بوسع البيروقراطية السـتالينية إلا أن تعطـي استحسانها لروادها في البناء الإمبراطـوري- الإمبرياليـة القيصـرية. علـى مـدى أجيـال، اعتبـر الاشـتراكيون والديمقراطيون الروس، روسيا القيصرية 'سجنا للشـعوب' كما اعتبروا الاضطهاد الإمبريـالي القيصـري للبولنـديين والفنلنـديين والليتـوانيين والاستونييـ ـ ـن، والاكـرانيين، والجورجيين، والأرمن، والاوزبك، والكازاخ، وغيرهم، قوة ممعنة في الرجعية. ولكن روسيا الستالينية تعتقد غير ذلك.

هكذا فقد ذكرت مجلة روسية: "لقد كانـت السياسـة التوسعية لروسيا، الطريـق الوحيـد للتطـور الاجتمـاعي الاقتصادي والثقافي وكذلك إنقاذ الوجود الـوطني لشـعوب القوقاز وما وراء القوقاز... كان لضم روسيا لهم وسـيلتهم

الوحيدة لإنقاذ أنفسهم، والحفـاظ علـى ثقافـاتهم القديمـة، والتطور اقتصاديا وثقافيا"(١٣)

كتبت جريدة أخرى انه ابتداء من القـرن السـادس عشر، خاضت الملكيات الإقطاعية لتركيا وإيـران صـراعا طويلا وعنيدا للاستيلاء على عدة أقاليم في القوقاز. وحيـث أنهم كانوا عاجزين بسبب طابعهم المشـتت عـن مقاومـة الاعتداء الأجنبي، فان كثيرا من شعوب القوقاز "نشدوا الإنقاذ والشفاعة من الدولة الروسية، ولجأوا إليها طلبـا للمسـاعدة والرعاية" (١٤) وأنه في منتصف القرن السادس عشر ناشد الأمراء الشراكسة(الكرباديين) ايفـان الرابـع أن يعطـيهم الجنسية الروسية ويحميهم من غزوات ونهب تركيا وخـادم تركيا، خان القرم. كما أنشأت شعوب ما وراء القوقاز روابط مع روسيا نحو نهاية القرن الخـامس عشـر، تقـوت هـذه الروابط بالتناسب مع زيادة الخطر العسكري الـذي مثلتـه تركيا وإيران. ومن خلال أعمالهم ضد تركيا وإيران "كثيـرا ما أنقذت القوات الروسية شـعوب القوقـاز مـن الخطـر

العسكري". ما أجمله من تعبير!: القـوات القيصـرية التـي احتلت القوقاز أنقذته من الخطر العسكري!

ذكرت مجلة أدبية روسية:

كان ضم روسيا لكازاخستان، الذي وقع في القرن الثامن عشر، ذا دلالة عميقة للتقدمية. كان هذا العمـل التـاريخي مشروطا بأسباب اقتصادية وسياسية، بالمجرى الكامل للتطور التاريخي لشعب الكازاخ، الذي عذبته الغزوات التي لا تنقطع من جانب دول الشرق المسلمة الإقطاعية. لقد خلق هذا العمل التاريخي الظروف المناسبة للتأثير العظيم للاقتصاد والثقافـة الروسية في كازاخستان. لقد أتم شـعب الكـازاخ اختيـاره التاريخي بحكمة وسلامة. في ذلك الوقت، إلى جانب روسيا، كان يمكن للكازاخ أن يسقطوا في عبوديـة خانـات آسـيا الوسطى الذين تدعمهم بريطانيا. ففي ظل استعداده لانتهـاج أية أساليب، زحف رأس المال البريطـــاني علـى أرض وموارد كازاخستان، سعيا وراء المكاسب الكبيرة.(١٥)

كما أضافت: "إن شعب كازاخستان العامل، من خـلال خبرته اليومية، قد أدرك مزايا العيش في كنف دولة عظيمـة مثل روسيا". (١٦)

لقد اختار شعب الكازاخ أن تحتله روسيا القيصرية ! لقد فضلوا أن يكونوا "جزء من دولـة عظيمـة" ! أبـرزت "برافدا" هذه النقطة: " كان شعب الكازاخ العامل شديد الرغبة في ضم كازاخستان إلى روسيا."(١٧)

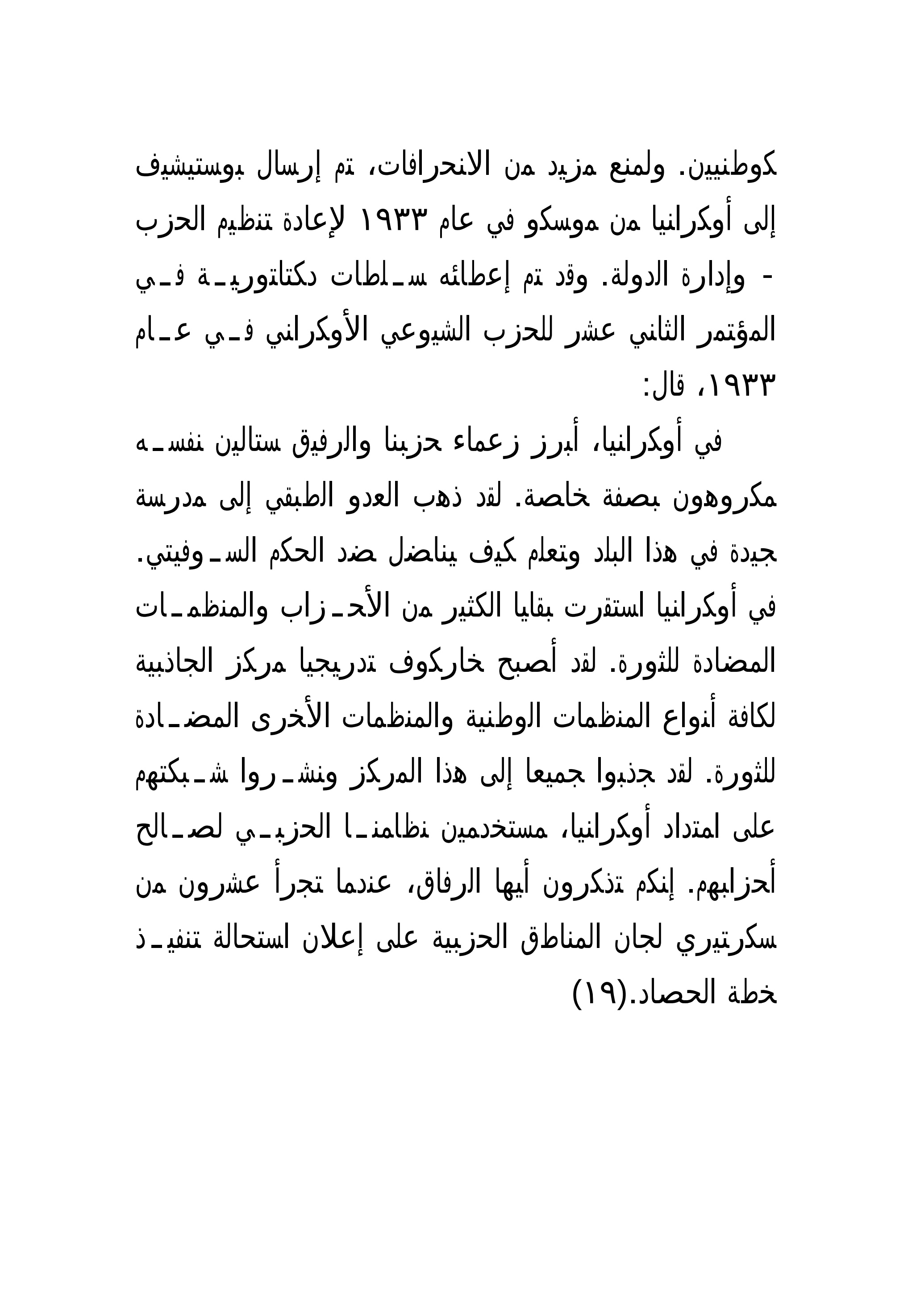
تتبع الدعاية الروسية منذ وفاة ستالين نفس الخط. فقـد أعطى هذا التفسير لاحتلال لاتفيا بواسطة روسيا القيصرية:

مضت عدة قرون منذ أن استقر أسلاف اللاتفيين علـى سواحل بحر البلطيق... خلال هذه القرون كلها، كان الروس جيراننا جيدين للاتفيين. إن غزو واستعباد البلطيق بواسـطة الفرسان الألمان هو تاريخ مظلم مليء بالقتل والنهب والعنف بواسطة الغزاة الغربيين المتعطشين للـدماء.. انـو القبائـل اللاتفية والاستونية المحبة للحرية لم تكن بالقوة الكافية للدفاع عن حريتها واستقلالها. ولكن قربهم من الروس وصـداقتهم

لهم مكنا أسلاف اللاتفيين من الدفاع عـن أراضـيهم ضـد الاستعباد بنشدان المساعدة من الأمراء الروس.(١٨)

الصراع من أجل الحرية الوطنية - التيتوية

إن الأمم المضطهدة بواسطة الإمبرياليـة الروسـية العظمى، أو المهددة مباشرة منها، يتمثل رد فعلها في صراع ذي كثافة متزايدة باستمرار من أجل الاستقلال الوطني، وهو صراع يحمل اسم "التيتوية" الذي تمـت صـياغته مـؤخرا. الأوكرانيون هم أكبر الشعوب غير الروسـية فـي الاتحـاد السوفيتي من الناحية العددية.. لقد قمعت أمـانيهم الوطنيـة باستمرار من خلال سلسلة من التطهيرات. في عام ١٩٣٠، تم حل أكاديمية العلوم الأوكرانية وألقي القبض على أعضاء منها بسبب "انحرافات وطنية". فـي عـام ١٩٣٣، انتحـر سكرجنيك، أبرز زعماء الحزب الشيوعي الأوكراني وعضو لجنته المركزية ومكتبه السياسي، لكي يتجنب الاعتقال. وفي نفس الوقت، تم إعدام كل من كستوبينسكي، نائـب رئـيس مجلس قوميساري شعب أوكرانيا(حكومة أوكرانيا)، وكوفنار، قوميسار الزراعة، وعدد من كبار المسئولين رميا بالرصاص



كوطنيين. ولمنع مزيد من الانحرافات، تم إرسال بوستيشيف إلى أوكرانيا من موسكو في عام ١٩٣٣ لإعادة تنظيم الحزب - وإدارة الدولة. وقد تم إعطائه سـلطات دكتاتوريـة فـي المؤتمر الثاني عشر للحزب الشيوعي الأوكراني فـي عـام ١٩٣٣، قال:

في أوكرانيا، أبرز زعماء حزبنا والرفيق ستالين نفسـه مكروهون بصفة خاصة. لقد ذهب العدو الطبقي إلى مدرسة جيدة في هذا البلد وتعلم كيف يناضل ضد الحكم السـوفيتي. في أوكرانيا استقرت بقايا الكثير من الأحـزاب والمنظمـات المضادة للثورة. لقد أصبح خاركوف تدريجيا مركز الجاذبية لكافة أنواع المنظمات الوطنية والمنظمات الأخرى المضـادة للثورة. لقد جذبوا جميعا إلى هذا المركز ونشـروا شـبكتهم على امتداد أوكرانيا، مستخدمين نظامنـا الحزبـي لصـالح أحزابهم. إنكم تذكرون أيها الرفاق، عندما تجرأ عشرون من سكرتيري لجان المناطق الحزبية على إعلان استحالة تنفيـذ خطة الحصاد.(١٩)

طرد بوستيشيف أكثر من ربـع أعضـاء الحـزب الشيوعي الأوكراني. وقد عانى هو نفســه مـن مصـير مماثل بعد ثلاث سنوات من ذلك، حيث طرد والقي القـبض عليه. وقد حل محله كوسيور، من موسكو، والذي قبض عليه أيضا بدوره. في عام ١٩٣٧، انتحـر ليوبتشـنكو، رئـيس مجلس قوميساري الشعب في أوكرانيا، لكي يتجنب الاعتقال. وقد تمت تصفية القوميسارين بيتروفسكي وآيش. كما القـي القبض على خليفة ليوبتشنكو بعد شهرين من تعيينه بسـبب نزعات "وطنية"، وتمت تصفية خليفته بعد ذلك بشهور قليلة. في إبريل عام ١٩٣٧، كان هناك ثلاثة عشر عضـوا فـي المكتب السياسي الأوكراني، بحلول يونيو ١٩٣٨، لم يبق أي من هؤلاء.

الجمهوريات الأخرى لها تاريخ مماثل. إن جولوديد، الذي كان رئيسا لمجلس قوميساري الشعب فـي جمهوريـة روسيا البيضاء لمدة عشر سنوات، قد القـي القـبض عليـه باعتباره تروتسكيا في عام ١٩٣٧. وبعد ذلك ببضعة شهور انتحر خليفته، شرفياكوف، تجنبا للاعتقال. وكان الأخير قـد

أمضى سبعة عشر عاما رئيسا للجنـة التنفيذيـة المركزيـة لروسيا البيضاء (أي رئيسا للجمهورية). في طاجاكستان، تم تطهير رئيس اللجنة التنفيذية بتهمة الوطنية في عام ١٩٣٤. وقد شغل خليفته المنصب لثلاث سـنوات ثـم لقـي نفـس المصير.

فيما يلي قائمة قصيرة ببعض أبرز الأشخاص فـي الجمهوريات الوطنية الذين تمت تصفيتهم كـ(وطنيين) فـي تطهيرات الثلاثينيات الكبيرة:

الرؤساء	الجمهورية	رؤساء الوزراء	الجمهورية
بيتروفسكي	أوكرانيا	ليوبتشكنو	أوكرانيا
شرفياكوف	روسيا البيضاء	بوندارنكو	أوكرانيا
كونج	فولجا الألمانية	شوبار	أوكرانيا
لوفت	فولجا الألمانية	جولوديد	روسـ ـ ـيا البيضاء
جيليج	كارليان	ويلش	فولجـ ـ ـ ـا الألمانية
أركوبوف	كارليان	رخيمباييف	طاجاكستان
خورزيباييف	طاجاكستان	رفينوف	طاجاكستان

شوتمور	طاجاكستان	مجالوبيشفيلي	جورجيا
ماكسوم	طاجاكستان	خودجاييف	أوزبكستان
دولجات	داجستان	عبدورجانوف	كيرجيستان
مساموريسكي	داجستان	أوفاكابلاشفيلي	مـا وراء القوقاز
لوردكيبانيدز	أدجار		

لم يكن هؤلاء سوى قلة من الضحايا. في المجموع، شهد تطهير ١٩٣٧ - ١٩٣٨ الكبير تصفية كـل أو أغلـب أعضاء ثلاثين حكومة وطنية. كان الاتهام الأساسي ضـدهم هو رغبتهم في الانفصال عن الاتحاد السوفيتي.

ولعل أقوى دليل على أن سياسية روسيا الوطنيـة لا تخلق علاقات متجانسة وأخوية بين الشعوب المختلفة، هـو حل عدد من الجمهوريات الوطنية.

قبل سنة من الحرب، عندما كان هناك تـوتر بـين روسيا واليابان على حدود منشوريا، تم نقل جميـع السـكان

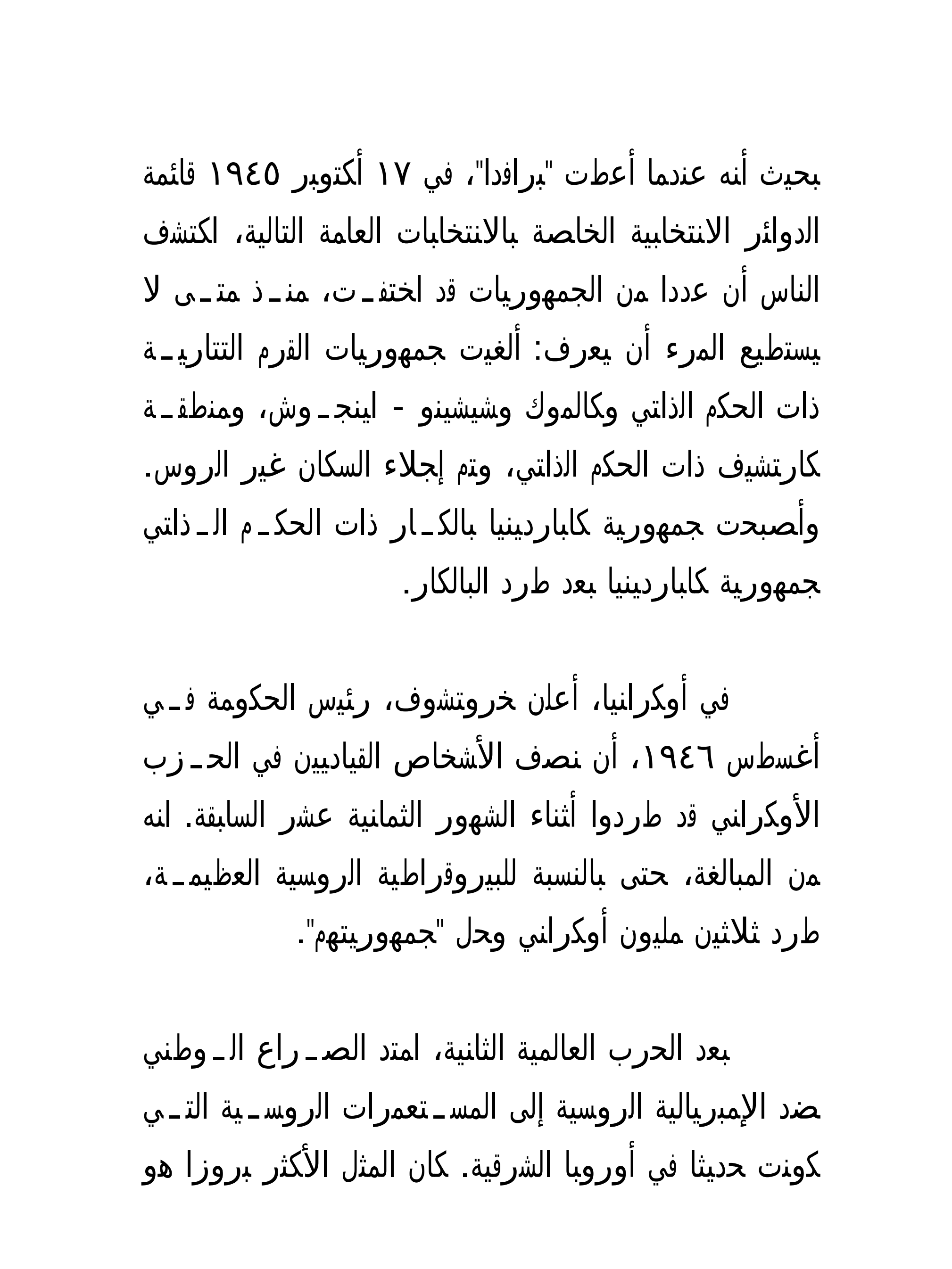
الكوريين على الجانب الروسي من الحدود إلى كازاخستان أو اوزبكستان.

في ٢٨ أغسطس ١٩٤١ تـم نقـل جميـع سـكان جمهورية فولجـا الألمانيـة إلـى شـرق الاورال. كانـت الجمهورية الألمانية إحدى اقدم الجمهوريات الوطنيـة فـي روسيا. فمنذ تاريخ ١٨ أكتوبر ١٩١٨ تكونت كوميونة عمال فولجا الألمانية، وفي ١٩ ديسـمبر ١٩٢٣ أعيـد تكوينهـا كجمهورية فولجا الألمانية الاشتراكية السوفيتية المستقلة. وقد كانت واحدة من أول الجمهوريات التي طبقت نظام المزارع الجماعية بشكل شبه كامل. قالت مجلة "المراسلة الصـحفية الدولية"(مجلـة الكـومينترن) فـي ١٨ إبريـل ١٩٣٦: "إن الجمهورية السوفيتية الألمانية في الفولجا هي الـدليل الحـي على التقدم الثقافي والوطني الذي يلي انتصـار الاشـتراكية وتفنيد حي للأكاذيب والافتراءات التـي يروجهـا الأعـداء الفاشيون للبروليتاريا."

قبل سنتين فقط من طردهم، ظهرت مقالة في "أنبـاء موسكو" تقول: "جمهورية فولجا الألمانية، هي مثـال حـي للسياسة القومية السوفيتية في التطبيق". وبعد ذلك، وبعـد أن كان ألمان فولجا قـد امتـدحوا لسـنوات طويلـة لتأييـدهم الإجماعي للنظام، جاء مرسوم حل جمهوريتهم، تحت التفسير التالي:

وفقا لمعلومات موثوق بها حصـلت عليهـا السـلطات العسكرية، يوجد الآلاف وعشرات الآلاف مـن المحـرفين والجواسيس بين سكان فولجا الألمان، ممن هـم مسـتعدون لتنفيذ انفجارات في هذه المناطق بإشارة مـن ألمانيـا. ولـم يحدث أن ألمانا (من سكان مناطق فولجا) أخبروا السـلطات السوفيتية عن وجود مثل تلك الأعداد الضخمة من المحرفين والجواسيس. إذن، فان سكان مناطق فولجا الألمان يتسترون على أعداء الشعب السوفيتي والسلطة السوفيتية.

في مناطق الاتحاد السوفيتي التـي سـبق احتلالهـا بواسطة الألمان، تم حل عدد من الجمهوريات. ووصل الأمر إلى أن إجراءات الحل هذه لم يرد لها ذكر فـي الصـحافة،

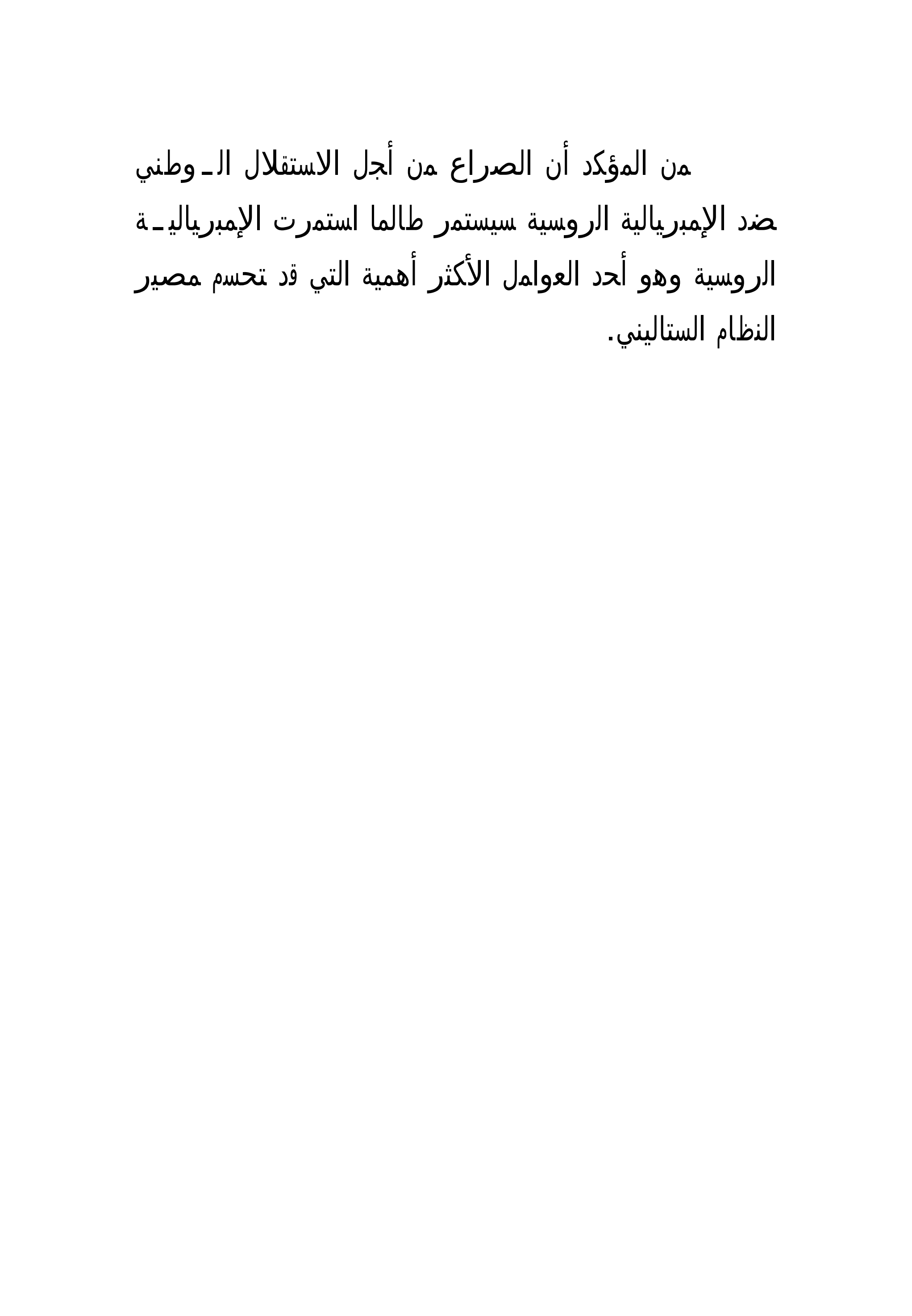


بحيث أنه عندما أعطت "برافدا"، في ١٧ أكتوبر ١٩٤٥ قائمة الدوائر الانتخابية الخاصة بالانتخابات العامة التالية، اكتشف الناس أن عددا من الجمهوريات قد اختفت، منذ متى لا يستطيع المرء أن يعرف: ألغيت جمهوريات القرم التتارية ذات الحكم الذاتي وكالموك وشيشينو - اينجوش، ومنطقة كارتشيف ذات الحكم الذاتي، وتم إجلاء السكان غير الروس. وأصبحت جمهورية كاباردينيا بالكار ذات الحكم الذاتي جمهورية كاباردينيا بعد طرد البالكار.

في أوكرانيا، أعلن خروتشوف، رئيس الحكومة في أغسطس ١٩٤٦، أن نصف الأشخاص القياديين في الحزب الأوكراني قد طردوا أثناء الشهور الثمانية عشر السابقة. انه من المبالغة، حتى بالنسبة للبيروقراطية الروسية العظيمة، طرد ثلاثين مليون أوكراني وحل "جمهوريتهم".

بعد الحرب العالمية الثانية، امتد الصراع الوطني ضد الإمبريالية الروسية إلى المستعمرات الروسية التي كونت حديثا في أوروبا الشرقية. كان المثل الأكثر بروزا هو

التمرد الناجح ليوغسلافيا ضد الكرملين. وكان للديمقراطيات الشعبية الأخرى في أوروبا أيضـا حركـات "تيتويـة"، أي حركات مقاومة وطنية ضد الحكـم الروسـي، إلا أن هـذه الحركات لم تنجح أساسا بسبب ضغط القوات الروسية. ولعل ما يثبت المدى الواسع لحركات المقاومة الوطنية هذه هو أن اغلب زعماء الأحزاب الشيوعية للديمقراطيات الشـعبية قـد اتهموا بالتيتوية من الكرملين. من بين الستة أشخاص الـذين شغلوا منصب أمين عام الحزب عقب إنشاء "الـديمقراطيات الشعبية" مباشرة، اتهم الأربعة الآتي ذكرهم بالتيتوية: تيتـو، أمين عام الحزب الشيوعي اليوغسلافي، كوستوف، أمين عام الحزب البلغاري(اعدم)، جومولكـا، أمـين عـام الحـزب البولندي(قبض عليـه)، اسلانسـكي، أمـين عـام الحـزب التشيكي(اعدم). ومن بين وزراء الخارجيـة السـتة، اتهـم الأربعة الآتي ذكرهم بنفس الجريمة: كارديلج اليوغسـلافي، وانابوكر الروماني(قبض عليه)، وكليمنتز التشيكي(أعـدم)، وراجك، المجري(اعدم). ويمكن للقائمة أن تطول. (٢٠)



من المؤكد أن الصراع من أجل الاستقلال الـوطني ضد الإمبريالية الروسية سيستمر طالما استمرت الإمبرياليـة الروسية وهو أحد العوامل الأكثر أهمية التي قد تحسم مصير النظام الستاليني.

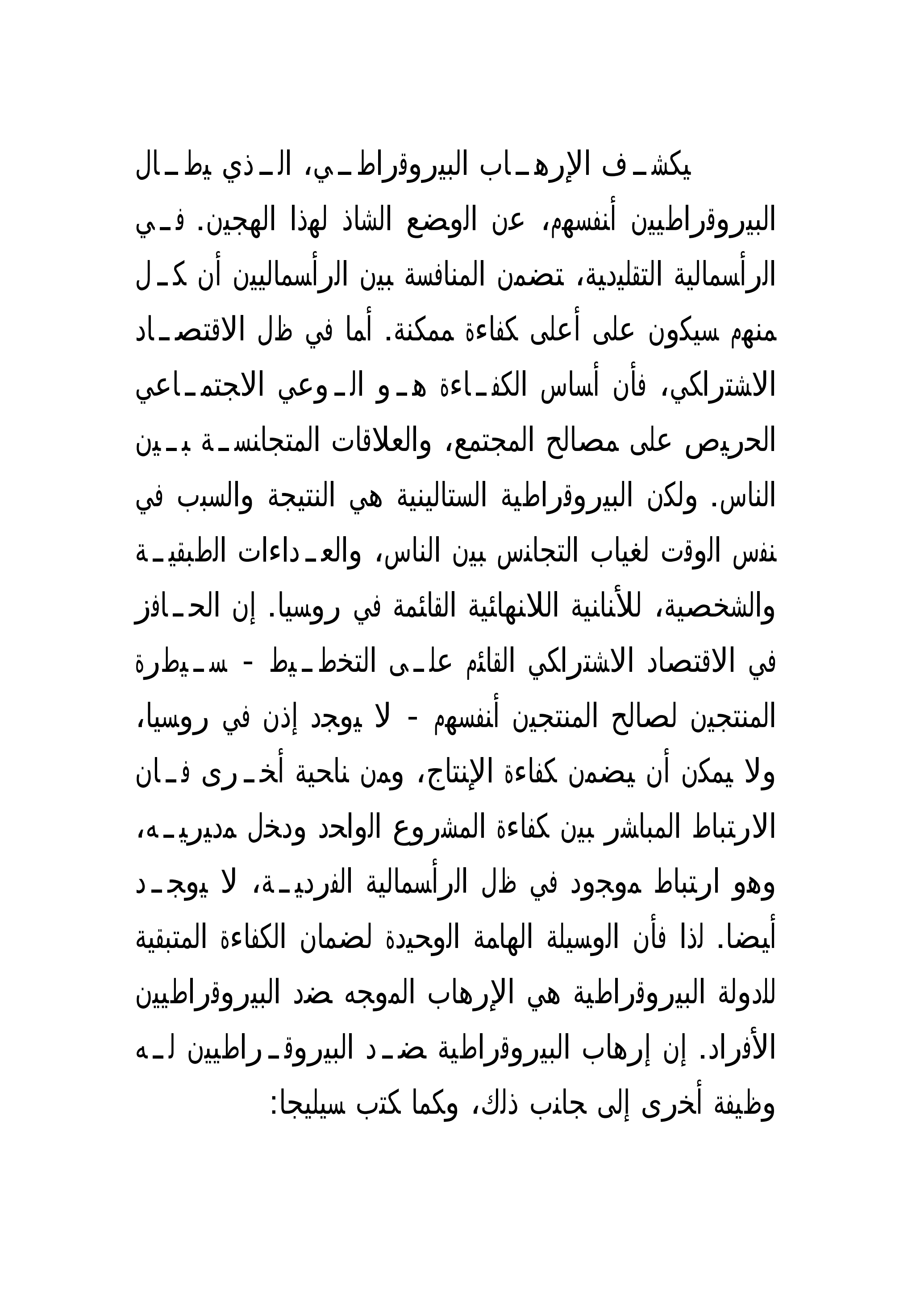
الفصل التاسع:
الصراع الطبقي في روسيا

من الخطأ الحديث عن مرحلة ستالينية

إن صعود البيروقراطية إلى مرتبة الطبقة الحاكمـة، يوضح أن الرسالة التاريخية للبيروقراطية الستالينية، وهـي إنجاز مرحلة الرأسمالية في روسيا، قد تم اسـتنفادها علـى الصعيد العالمي، ولكن لم يتم استنفادها بعد علـى الصـعيد الوطني. في نفس الوقت، فان البيروقراطية باعتمادها علـى التخطيط - وهو أحد عناصر "المجتمع الاشتراكي الغـازي" الذي تطبقه لإنجاز رسالتها الرأسمالية لتراكم رأس المـال - تجتاز المضمار التاريخي التقليدي، الذي استغرق برجوازية الغرب حوالي مئتي سنة لكي تقطعه، في بضعة عقود قليلـة معتمدة على عناصر من مجتمع المستقبل لكي تعزز علاقات الماضي، فان البيروقراطية تقوض سـريعا هـذه العلاقـات نفسها، وبذلك تعد إضافة جديدة عظيمة للثورة البروليتاريـة على أساس تاريخي أقوى كثيرا من عام ١٩١٧.

إن البيروقراطية وهي في سنواتها الأولى كطبقة حاكمة، قد تبنت بالفعل الخصائص الشمولية للرأسمالية المنحطة، الشائخة ؛ إنها تثبت فعلا طبيعتها كشذوذ تاريخي لا مستقبل له. تضطر البيروقراطية لشن حملة دعائية واسعة ضد البيروقراطيين، لتظهر كأنها المدافع عن العمال ضد البيروقراطية: لدى البيروقراطية شعور بالذنب، أنها مغتصب للسلطة يفتقد الشرعية التاريخية.

إن ملكية الدولة الرأسمالية تزيد من سخط الجماهير. فمنذ بداية تشكل البيروقراطية كطبقة، إذن، تسلط سيف ديموقليس فوق رأسها. ففي حين أن رأسمالي القرون من السادس عشر إلى التاسع عشر كان بإمكانه أن يتصور مستقبلا عظيما يكون هو فيه ممثلا لكل الإنسانية، إلا أن البيروقراطية الستالينية التي تنجز اليوم الوظيفة التاريخية لهذا الرأسمالي، لا تستطيع إلا أن تشعر بأن جذورها تستند على سلسلة مؤقتة وعابرة من الظروف الوطنية والعالمية، ومن هنا تأتي شموليتها.



يكشف الإرهاب البيروقراطي، الذي يطال البيروقراطيين أنفسهم، عن الوضع الشاذ لهذا الهجين. في الرأسمالية التقليدية، تضمن المنافسة بين الرأسماليين أن كل منهم سيكون على أعلى كفاءة ممكنة. أما في ظل الاقتصاد الاشتراكي، فأن أساس الكفاءة هو الوعي الاجتماعي الحريص على مصالح المجتمع، والعلاقات المتجانسة بين الناس. ولكن البيروقراطية الستالينية هي النتيجة والسبب في نفس الوقت لغياب التجانس بين الناس، والعداءات الطبقية والشخصية، للأنانية اللانهائية القائمة في روسيا. إن الحافز في الاقتصاد الاشتراكي القائم على التخطيط - سيطرة المنتجين لصالح المنتجين أنفسهم - لا يوجد إذن في روسيا، ولا يمكن أن يضمن كفاءة الإنتاج، ومن ناحية أخرى فان الارتباط المباشر بين كفاءة المشروع الواحد ودخل مديريه، وهو ارتباط موجود في ظل الرأسمالية الفردية، لا يوجد أيضا. لذا فأن الوسيلة الهامة الوحيدة لضمان الكفاءة المتبقية للدولة البيروقراطية هي الإرهاب الموجه ضد البيروقراطيين الأفراد. إن إرهاب البيروقراطية ضد البيروقراطيين له وظيفة أخرى إلى جانب ذلك، وكما كتب سيليجا:

ذكرتني هذه الطريقة الأصيلة لتهدئة غضـب الشـعب (التطهيرات الإرهابية) بتقرير ماركوبولو عن الإمبراطـور المنغولي الذي كان يحكم بكين في ذلك الوقـت. كـان مـن المعتاد مرة كل عشرة أو خمـس عشـرة سـنة أن يسـلم للجماهير الوزير الذي يمقتونه اشد المقت، مما كـان يتـيح للإمبراطور اضطهاد شعبه بهدوء خلال السنوات العشـر أو الخمس عشرة التالية. ما رأيته في روسيا، كان يـدفع بهـذا الإمبراطور المنغولي بشكل متكرر إلى ذهني. (١)

وحيث أن الفجوة القائمة بين البيروقراطية الستالينية والجماهير أعمق كثيرا من أي فجوة وجدت في التاريخ بين الحكام والمحكومين، فانه لمن الأهمية القصوى للبيروقراطية أن تجد أكباش فداء.

وعلى الرغم من أن البيروقراطية قد ولـدت بكـل سمات الطبقة المنحطة، فانه سيكون من التبسيط الشـديد أن نقول إن كل تقدم للقوى الإنتاجية، كل إضافة للطبقة العاملـة

ستقوض مباشرة وفورا وضع البيروقراطية. لا، الواقع أكثر تعقيدا من ذلك بكثير.

التأثير المباشر الأولي للتصنيع والتجميع على علاقـات القوى بين البروليتاريا والبيروقراطية:

لقد زاد عدد العمال في روسيا سـريعا جـدا أثنـاء الخطة الخمسية الأولى. في عام ١٩٢٨ كان عدد الأشخاص المشتغلين في الصناعات التحويلية واستخراج المعادن ثلاثـة ملايين، وقد وصل في عام ١٩٣٢ إلى ثمانية ملايين، بزيادة مقدارها ١٦٠%. هكذا فان الغالبية العظمـى مـن الطبقـة العاملة كانت عناصر خام جاءت حديثا من القرى، لـم يـتم تعليمها وتنظيمها بعد من خلال عملية الإنتاج الاجتماعي.

في نفس الوقت، فان التنمية الصـناعية السـريعة، والنقص الحاد الناتج عنها في التقنيـين، والعمـال المهـرة، والموظفين، الخ، فتح أبواب البيروقراطية أمام الكثيـر مـن العمال القدامى، وبالطبع كلما ازداد العامل خبـرة و ذكـاء، كلما ازدادت فرصته في الصعود في التسلسل الهرمي.

هذان العاملان، إضعاف تركيبـة الطبقـة العاملـة بإضافة عناصر خامة إليها وخروج العناصر الصلبة المقاتلة منها كانا عقبة خطيرة، أمام بروز حركة عمالية مستقلة قبل بضعة عقود في الظروف التاريخية المختلفة للولايات المتحدة الأمريكية. في روسيا، كانت الصعوبات أمام الحركة العمالية أثناء الخطط الخمسية أكبر كثيرا من تلـك التـي واجهتهـا الحركة العمالية الأمريكية. إلى جانـب الضـغط الرهيـب للبوليس السري، وإنهاك الجماهير بعد سنوات كثيـرة مـن الجهد فوق الإنساني، والحيرة الأيديولوجيـة التـي تظهـر كنتيجة وسبب في نفس الوقت لضـعف الحركـة العماليـة الروسية في ذلك الوقـت، هنـاك عامـل إضـافي: خلـق البيروقراطية لشريحة من الصفوة بين المضطهدين. هذا هو أحد الأسلحة الأكثر كفاءة التي يمكن للمضطهد أن يستخدمها في اضطهاده للجماهير.

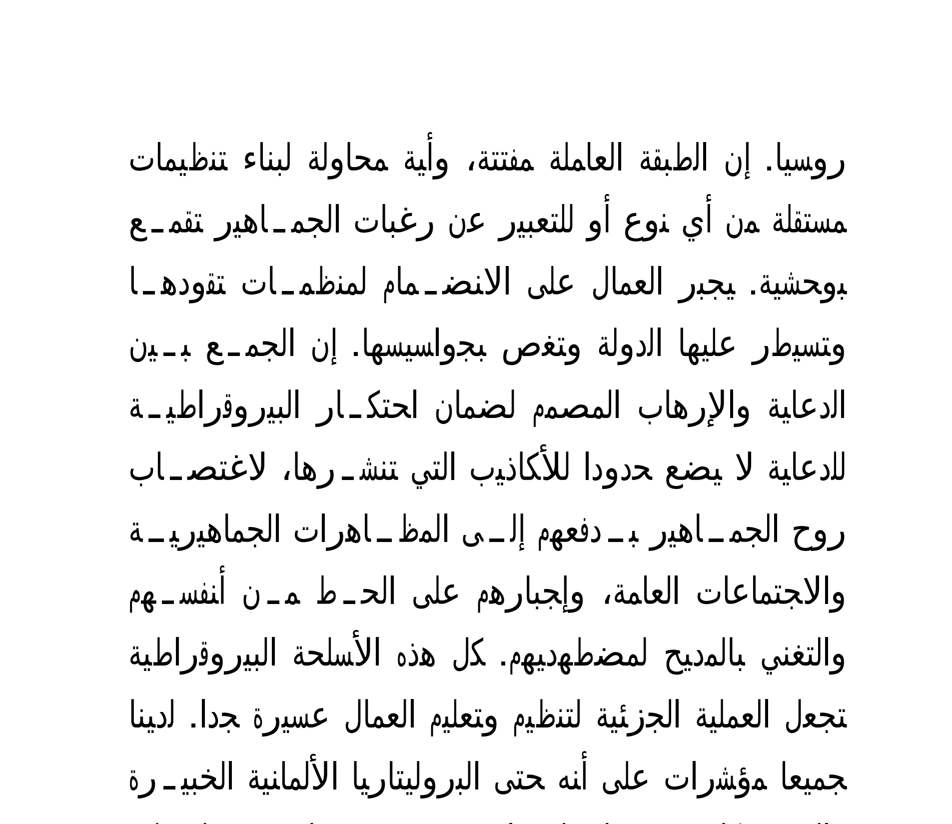
عندما قال نابليون أن حتى المدافع الثقيلة لا تستطيع أن تقف في وجه البطون الفارغة، لم يكـن صـائبا تمامـا.

البطون الجائعة في ظل ظروف معينة تؤدي لا إلى التمـرد وإنما إلى الخضوع. كان هذا هو الحال في السنوات الأولـى للتصنيع الذي نفذته البيروقراطية الستالينية. وكما قال فيكتور سيرج:

ستؤدي سياستها (البيروقراطية) إلى بؤس عظيم، ولكن في ظل هذا البؤس تصبح اتفه المكاسـب الماديـة ثمينـة، سيكون كافيا إعطاء العامل طبقا من الشوربة يـوفر الحـد الأدنى من التغذية ومأوى يوفر الحد الأدنـى للسـكن فـي الشتاء، لكي يلحق نفسه بالمترفين وسط الحرمـان العـام... بتلك الطريقة ستتكون شريحة من البيروقراطيين التابعين في المشروعات، وفي خلايا الحزب، وفي القرى حيث ينتظر أن يؤدى نظام التجميع إلى تمييز جديد بين القـادة والمقـودين. وحول القادة سيدور العملاء المتشـوقون للخدمـة. سـيعزز البؤس مركز أولئك الذين جلبوه.(٢)

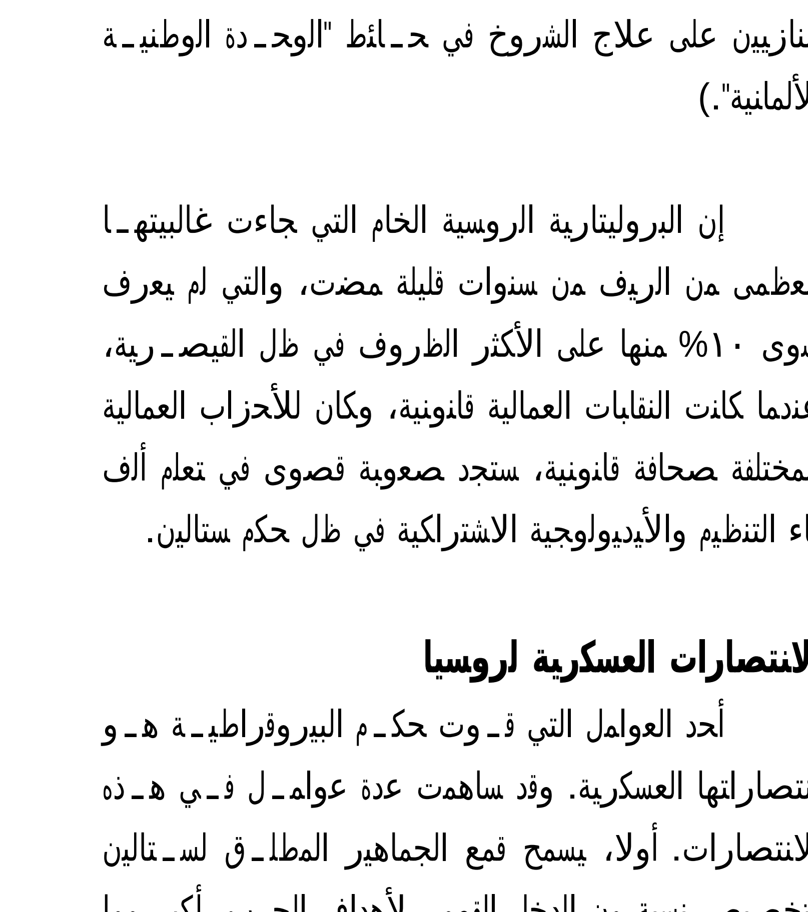
ضغط الآلة البوليسية الشمولية

لا يمكن للمرء أن يبالغ في تقدير الصعوبات التـي تضعها الآلة البوليسية أمام التنظيم المسـتقل للعمـال فـي



روسيا. إن الطبقة العاملة مفتتة، وأية محاولة لبناء تنظيمات مستقلة من أي نوع أو للتعبير عن رغبات الجمـاهير تقمـع بوحشية. يجبر العمال على الانضـمام لمنظمـات تقودهـا وتسيطر عليها الدولة وتغص بجواسيسها. إن الجمـع بـين الدعاية والإرهاب المصمم لضمان احتكـار البيروقراطيـة للدعاية لا يضع حدودا للأكاذيب التي تنشـرها، لاغتصـاب روح الجمـاهير بـدفعهم إلـى المظـاهرات الجماهيريـة والاجتماعات العامة، وإجبارهم على الحـط مـن أنفسـهم والتغني بالمديح لمضطهديهم. كل هذه الأسلحة البيروقراطية تجعل العملية الجزئية لتنظيم وتعليم العمال عسيرة جدا. لدينا جميعا مؤشرات على أنه حتى البروليتاريا الألمانية الخبيـرة والمثقفة كانت ستحتاج لسنوات عديدة، وربما عقود، لتحطيم الآلة النازية بقدرتها الذاتية، حتى في ساعات أكبر الهـزائم العسكرية التي منيت بها ألمانيا النازيـة لـم تحـدث ثـورة جماهيرية للعمال في الجبهة الداخلية.

(فيما يتعلق بهذا، لا يجب علـى المـرء أن يهمـل التأثير الهام للدعاية الشوفينية لايلياهرنبيرج فـي مسـاعدة



النازيين على علاج الشروخ في حائط "الوحدة الوطنية الألمانية".)

إن البروليتارية الروسية الخام التي جاءت غالبيتها العظمى من الريف من سنوات قليلة مضت، والتي لم يعرف سوى ١٠% منها على الأكثر الظروف في ظل القيصرية، عندما كانت النقابات العمالية قانونية، وكان للأحزاب العمالية المختلفة صحافة قانونية، ستجد صعوبة قصوى في تعلم ألف باء التنظيم والأيديولوجية الاشتراكية في ظل حكم ستالين.

الانتصارات العسكرية لروسيا

أحد العوامل التي قوت حكم البيروقراطية هو انتصاراتها العسكرية. وقد ساهمت عدة عوامل في هذه الانتصارات. أولا، يسمح قمع الجماهير المطلق لستالين بتخصيص نسبة من الدخل القومي لأهداف الحرب، أكبر مما هو ممكن في بلدان الغرب. كان بوسعه، على سبيل المثال، أن يحقق "معجزة" بنقل ملايين العمال إلى الشرق وإسكانهم في حفر داخل الأرض. ثانيا، يضمن القهر البوليسي هدوء

الجبهة الداخلية، "ميزة" أخرى لروسيا على البلاد الرأسمالية الديمقراطية. سبب نفس هذين العاملين التفوق المطلق لألمانيا على فرنسا وبريطانيا، والذي لم تتم موازنته آخر الأمـر إلا بتعاون الآلة الصناعية الأمريكية (التي تنتج أربعة أضـعاف ما تنتجه ألمانيا) والروسـية. فـي حـين أن الانتصـارات العسكرية الروسية كانت إلى حد كبير نتيجة "للهدوء" علـى الجبهة الداخلية وإحباط ويأس الجماهير الكادحة، فهـي قـد أصبحت كانت بدورها عاملا هامـا فـي اسـتقرار النظـام الستاليني. وعلى سبيل المناظرة، لا يستطيع المرء أن يقلـل من أهمية انتصارات ألمانيا النازية فـي الإلسـاز والنمسـا والسويد وتشيكوسلوفاكيا وبولندا وفرنسا كعامل في التـأثير على نفسية الجماهير الألمانية.

البيروقراطية تخلق حفار قبرها

النتيجة الأولية للتصنيع ونظام التجميع فـي روسـيا كانت تقوية وضع البيروقراطية. بعد سنوات قليلـة، بـدأت عملية عكسية، الآن، كل خطوة للأمام للقوى الإنتاجية تقوض وضع البيروقراطية.

خلال الخطة الخمسية الأولى، ارتفع عـدد العمـال المشتغلين بالصناعة والتعدين من ثلاثة مليون إلـى ثمانيـة مليون، ارتفاع مقداره ١٦٠%. خلال الخطة الخمسية الثانية ارتفع العدد من ثمانية مليون إلى ١ر١٠ مليون فقط، ارتفاع مقداره ٢٥%. استهدفت الخطة الخمسية الثالثة الزيادة إلـى ٩ر١١ مليون في عام ١٩٤٢، ارتفـاع مقـداره ٧ر١٦%. هكذا فعلى الرغم من تصـفية الكثيـر مـن العمـال فـي "التطهيرات " فان عدد العمال القدامى أصـحاب السـنوات العديدة من المشاركة في عملية الإنتاج يزداد بانتظام.

في نفس الوقت تضيق الأبواب إلى البيروقراطية مع وضع المزيد والمزيد من العراقيل في طريق التعليم العالي، وينخفض معدل انضمام أفضل العناصر بـين العمـال إلـى البيروقراطية.

إن تبلور البروليتاريا النـاتج عـن نضـوب تيـار العناصر الخام الواردة إليها ونضوب تيار العناصر الخبيـرة الخارجة منها هو عملية فائقة الأهمية.

إن المهمة التاريخية للبيروقراطية هي رفع إنتاجيـة العمل. وبقيامها بذلك تدخل البيروقراطيـة فـي تناقضـات عميقة. لكي يتم رفع إنتاجية العمل فوق نقطة معينة، ينبغـي أن يرتفع مستوى معيشة الجماهير، حيث أن العمال ناقصـي التغـ ـذية وذوي الإسكان الرديء وغير المتعلمين يكونـون عاجزين عن الإنتاج الحديث. تتعامل البيروقراطية مع مشكلة مستوى معيشة الجماهير بنفس الطريقة التـي يتعامـل بهـا الفلاح مع مشكلة تغذية جياده: "كم ينبغي أن أعطـي لكـي أحصل على المزيد من العمل المنجز ؟" ولكن العمـال إلـى جانب أن لهم أيدي، لهم عقول. إن رفع مستوى معيشة وثقافة الجماهير، يعني زيادة ثقتهم بأنفسهم، وزيادة شهيتهم، ونفـاذ صبرهم حيال افتقاد الحقوق الديمقراطية والأمن الشخصـي، ونفاذ صبرهم من البيروقراطية التي تبقى على هذه الأعباء. من ناحية أخرى، فان تدنى مستوى معيشة الجماهير يعنـى

الإبقاء على الإنتاجية المنخفضة الحالية للعمل، وهـو أمـر مهلك للبيروقراطية في الوضع العالمي الحالي، ويميل لـدفع الجماهير أن عاجلا أو آجلا إلى تمردات اليأس.

إن البيروقراطية، تزيد أعداد الطبقة العاملـة علـى أساس أعلى تركيز عرفه التاريخ. ورغم محاولاتها المستميتة لسد الفجوة بين العمل المأجور المركز ورأس المال المركز، ومحاولاتها المستميتة لإخفاء هذه الفجوة وراء شعار "الملكية الاشتراكية"، فان البيروقراطية تـأتي إلـى الوجـود بقـوة ستصطدم بها بعنف إن عاجلا أو آجلا.

إن كون ستالين قد اضطر، بعد سنوات قليلـة مـن التصنيع والزراعة الجماعية، عندما كانت الطبقة العاملـة لا تزال شابة وخام نسبيا - إلى أن يكـون شـموليا بالكامـل ويصنع مكائد لا سابق لها في التاريخ، يشير إلـى سـرعة الإيقاع الكبيرة التي تطور بها الصراع الطبقي في روسيا.

الكفاءة المتناقصة للدعاية الستالينية

إن الفعالية المتناقصة للدعاية السـوفيتية وضـعفها عندما تكذبها وقائع الحياة الصلبة، تشير إليهـا ظاهرتـان لا يمكن تفسيرهما بغير ذلك. الأولى هي المدى الواسع الـذي انضم به أسرى الحرب السوفيت طوعـا للجـيش النـازي، والثانية هي الأعداد الضخمة من الروس الذين لم يعودوا بعد الحرب.

أثناء الحرب، خدم نصف مليون مواطن سـوفيتي أو أكثر في الجيش النازي تحت القيادة الألمانية. (٣) ومن بـين حوالي خمسين جنرال سوفيتي أسرهم الألمان، تعاون حوالي عشرة مع هتلر ضد ستالين. (٤) لم تظهـر أيـة مجموعـة وطنية أخرى من أسرى الحرب استعدادا مشابها للانضـمام للنازيين. وبعد الحرب، لم يعد الكثير من المواطنين السوفيت إلى بلادهم، وكون أن "غير العائدين" هؤلاء ليسـوا، بصـفة عامة، نفس الأشخاص الذين انضموا للقوات النازية، يتضـح من أن الأخيرين قد أعيدوا قسرا إلى وطنهم بواسطة الجيش السوفيتي وبواسطة الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا أيضا.

إن عدد غير العائدين كبير، وان لم يكن من الممكن قياسـه بدقة. وفقا لتصريح سوفيتي رسمي، فان عـدد المـواطنين السوفيت الذين لم يعودوا للاتحاد السوفيتي بعد الحرب كـان ٤٠٠ ألف (في مقابل ٥ر٥ مليون عادوا). (٥) ولم يظهـر مواطنو بلد آخر مثل هذا الرفض في العودة للوطن، ومثـل هذا التفضيل لمخاطر ومصاعب معسكرات المنفى. يعكـس هذا الواقع السوفيتي، كما يشير إلى القدرة المحدودة للدعايـة الستالينية.

الأهداف الاجتماعية للمعارضة المعادية للستالينية

على الرغم من افتقارها للتنظيم وعدم القدرة علـى التعبير عن نفسها، فان قوى المعارضة المعادية للستالينية في الاتحاد السوفيتي تسعى بوعي أو بشبه وعي أو حتـى بـلا وعي لهدف يمكن، إلى حد كبيـر، اسـتنتاجه مـن البنـاء الاقتصـادي والاجتمـاعي والسياسـي لرأسـمالية الدولـة البيروقراطية، البناء الذي تهدف هذه القـوى لإسـقاطه. لا يمكن التراجع خطوات من اقتصاد مملوك للدولـة ومخطـط إلى اقتصاد فوضوي يقوم على الملكية الفردية. ولا يعود هذا

فقط أو حتى أساسا إلى عدم وجود أفراد يستطيعون ادعـاء الحق القانوني أو التاريخي في ملكية القسم الأعظم للثـروة. إن استبدال صناعة الدولة كبيرة الحجم بالصـناعة الفرديـة سيكون تراجعا تقنيا اقتصاديا. وهكـذا فبالنسـبة لجمـاهير الشعب، يمكن أن يكون لإسقاط الشمولية السـتالينية معنـى حقيقي فقط إذا حولت الديمقراطية السياسية الثروة العامة إلى ملكية حقيقية للمجتمع، مكونة بذلك ديمقراطية اشـتراكية. إن هذا الاستنباط للبرنامج المحتمل للمعارضة المعادية للستالينية من المعلومات الموضوعية لرأسمالية الدولـة البيروقراطيـة تؤيده بوضوح البرامج الفعلية لحركتين منظمتين معـاديتين للستالينية، ظهرتا أثناء الحرب العالميـة الثانيـة - حركـة فلاسوف وجيش النهضة الأوكراني.

قال الجنرال ماليشكين، الجنرال السوفيتي السابق وأحـد أهم مساعدي الجنرال فلاسوف:

موقفنا... هو أن كل هذه الصناعات التي شيدت أثنـاء فترة البلشفية على حساب دماء وعرق الشعب كله، يجب أن تصبح ملكية الدولة.. الملكية القومية... وإذا ظهر مع ذلك أن

هذا مجديا، وفي مصلحة الشعب، فان الدولة لـن تعـارض مشاركة المبادرة الفردية... ستكون المبادرة الفردية ممكنـة ليس فقط في الممتلكات الفلاحية والصناعية... إننا نؤمن بأن المبادرة الفردية يجب أن تشارك أيضا في جوانب أخرى من النشاط الاقتصادي مثل التجارة والصناعات اليدوية والعمـل الحرفي... لجميع المشاركين السابقين في الحركة البيضـاء، نستطيع أن نقول بحسم ما يلي: ليس منا من يـؤمن بعـودة النبلاء وكبار الملاك، بعودة الامتيازات القائمة على أسـاس الأصل أو المقام أو الثروة، بعودة الأشكال الحكوميـة التـي تجاوزت عمرها الافتراضي، إلى روسيا. (٦)

لا يهمنا هنا إن كان قادة فلاسوف مخلصـين أم لا. إن مجرد كونهم قد اتخذوا موقفا لصالح ملكية الدولـة فـي الصناعة الكبيرة، وهذا في ألمانيا النازية - لدليل علـى أن موقفا كهذا فقط كان يمكن أن يجذب أسرى الحرب السوفيت الذين حاولوا تجنيدهم. اتخذ جيش النهضة الاوكراني موقفـا مماثلا. شنت هذه المجموعة حرب عصابات ضد الجيشـين الألماني والروسي معا، وتمكنت من الحفاظ علـى مقاومـة

تحت الأرض في أوكرانيا السوفيتية. في عـام ١٩٤٣، فـي نشراتها في فولهينيا، كان أهم شعار لها "فقـط فـي دولـة اوكرانيا المستقلة يمكن تحقيق الشـعارات العظيمـة لثـورة أكتوبر" (٧) اقترح جيش النهضة الأوكراني، ما يلي كبرنامج له لإقامة نظام اجتماعي جديد في الدولة الأوكرانية:

مع ملكية الدولة - المؤممة، والتعاونية - الاجتماعيـة في الصناعة والمالية والتجارة.

مع ملكية الدولة - المؤممة، فـي الأرض، وممارسـة الزراعة جماعيا أو فرديا، وفقا لرغبات السكان.

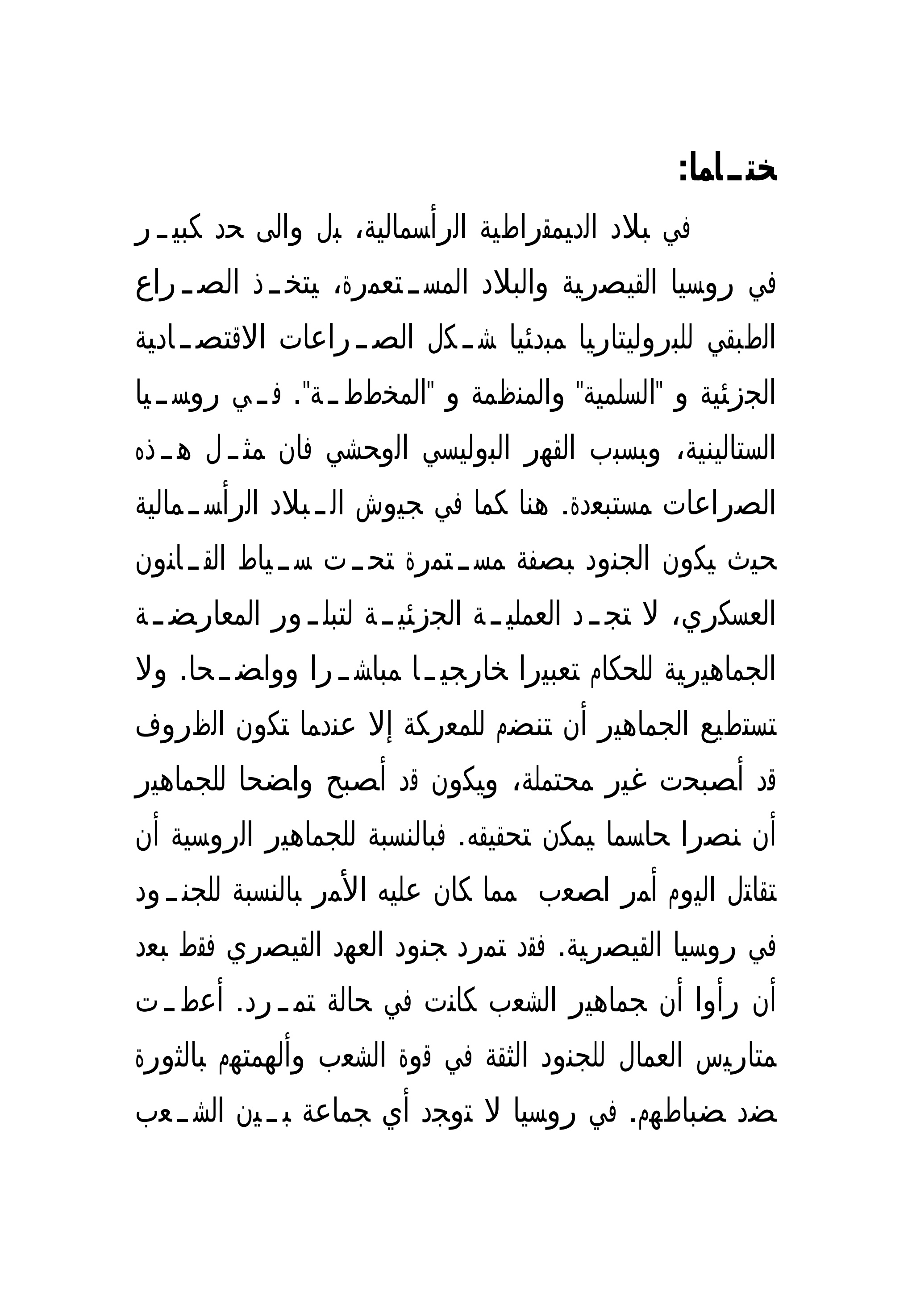
العودة للرأسمالية في أية حال تعتبر تراجعا. (٨)

ذكرت نشرة أخرى لجيش النهضة الأوكراني:

تتطلب التصفية الكاملة للصراع الطبقي تدمير مصـدر الطبقات ذاتها، أي في البلاد الرأسـمالية - نظـام الملكيـة الفردية لوسائل الإنتاج - وفـي حالـة الاتحـاد السـوفيتي الاحتكار السياسي للحزب السـتاليني والنظـام الـدكتاتوري الشمولي. (٩)

ومرة أخرى:

النظام السوفيتي... ليس نظاما اشتراكيا، حيث لا تزال توجد فيه الطبقات المستغلة والمستغلة. عمال الاتحاد السوفيتي لا يريدون الرأسمالية ولا الاشتراكية الستالينية الزائفة. انهم يطمحون لمجتمع لا طبقي فقط، إلى ديمقراطية شعبية حقا، إلى حياة حرة في دول حرة ومستقلة. اليوم المجتمع السوفيتي، أكثر من أي مجتمع آخر على أعتاب الثورة الاجتماعية. في الاتحاد السوفيتي، تقوى الثورة الاجتماعية بالثورات الوطنية للقوميات المضطهدة." (١٠)



ختـاما:

في بلاد الديمقراطية الرأسمالية، بل والى حد كبيـر في روسيا القيصرية والبلاد المسـتعمرة، يتخـذ الصـراع الطبقي للبروليتاريا مبدئيا شـكل الصـراعات الاقتصـادية الجزئية و "السلمية" والمنظمة و "المخططـة". فـي روسـيا الستالينية، وبسبب القهر البوليسي الوحشي فان مثـل هـذه الصراعات مستبعدة. هنا كما في جيوش الـبلاد الرأسـمالية حيث يكون الجنود بصفة مسـتمرة تحـت سـياط القـانون العسكري، لا تجـد العمليـة الجزئيـة لتبلـور المعارضـة الجماهيرية للحكام تعبيرا خارجيـا مباشـرا وواضـحا. ولا تستطيع الجماهير أن تنضم للمعركة إلا عندما تكون الظروف قد أصبحت غير محتملة، ويكون قد أصبح واضحا للجماهير أن نصرا حاسما يمكن تحقيقه. فبالنسبة للجماهير الروسية أن تقاتل اليوم أمر اصعب مما كان عليه الأمر بالنسبة للجنـود في روسيا القيصرية. فقد تمرد جنود العهد القيصري فقط بعد أن رأوا أن جماهير الشعب كانت في حالة تمـرد. أعطـت متاريس العمال للجنود الثقة في قوة الشعب وألهمتهم بالثورة ضد ضباطهم. في روسيا لا توجد أي جماعة بـين الشـعب

ليست تحت رقابة اشد مما كان عليه الجيش القيصري في أي وقت. ولن تشتعل الجماهير بالتمرد إلا عندما يتراكم الغضب والسخط الكامن في قلوبهم حتى يصبح جـاهزا للانفجـار. (يمكن لثورة بروليتارية في الغرب بداهة أن تسـرع هـذه العملية بمقدار يصعب تقديره). إن الصـراع الطبقـي فـي روسيا الستالينية ينبغي حتما أن يعبر عن نفسه في انفجارات تلقائية هائلة للملايين. وحتى ذلك الوقت سيبدو على السـطح أن البركان خامد. حتى ذلك الوقت سـيجعل التسـلط فـائق القدرة للبوليس السري، من المستحيل على حزب ثـوري أن يخترق الجماهير أو ينظم أي عمل منظم كائنا ما كان. الثورة التلقائية، بتحطيمها للكعب الحديدي للبيروقراطية السـتالينية، ستفتح المجال للنشاط الحر لجميـع الأحـزاب والاتجاهـات والجماعات داخل الطبقة العاملة. إنها ستكون الفصـل الأول في الثورة البروليتارية المنتصرة. الفصل الأخير لا يمكن أن يكتبه غير الجماهير المعبـأة ذاتيـا، والواعيـة بالأهـداف الاشتراكية، وبوسائل تحقيقها، والتي يقودها حزب ماركسـي ثوري.

حاشية ١٩٨٨: من ستالين إلى جورباتشوف

بقلم: كريس هارمان

ظهرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب (١) عندما كانت الستالينية في قمتها - بعد الاحتلال الروسي لأوروبا الشرقية وقبل الشقاق بين تيتو وستالين.

في مارس ١٩٥٣ مات ستالين، وخلال شهور ظهـرت تصدعات هائلة في الصرح الذي بناه. سرعان ما بدأ نوابـه السابقون في الشجار الحاد. في بادئ الأمر بدا أن مالينكوف قد ورث سلطة ستالين، مدعـوما بقـوة مـ ـن بيريـ ـ ـا، قـ ـائد البوليس الشهير بسوء سمعته. ثم اعدم بيريـا فجـأة وحل خروتشوف محل مالينكوف في الوضع المسيطر داخل القيادة.

كانت المشاحنات مصحوبة بالتغييرات الفجائية والحـادة في السياسة، فآلة الإرهاب التي كانت شديدة الأهمية في أيام ستالين انتكست فجأة. وأدينت أحدث المؤامرات المكتشفة (ما

يسمى بمؤامرة الأطباء) باعتبارها مكيدة، وتم القبض علـى أولئك الذين قيل أنهم كانوا قـد حرضـوا علـى حمـلات الاعتقال. وفي السنوات الثلاث التالية، افرج عن ٩٠% مـن أولئك الذين كانوا في معسكرات العمل.

اعترفت القيادة الروسية الجديدة علانية أن أخطـاء هائلة قد ارتكبت على مدى السنوات الثلاث الأولـى، ألقـت اللوم فيما يتعلق بهذه الأخطاء على بيريا و "عصـابة مـن الجواسيس المعادين للاشتراكية" الذين "اخترقوا" جهاز الدولة. ولكن بعد ذلك في عام ١٩٥٦، أدان خروتشوف ستالين نفسه (وان كان في السر) في المؤتمر العشرين للحزب الشـيوعي للاتحاد السوفيتي، وفي عام ١٩٦٢ جعل جزءا من سياسـة الإدانة علنيا، بنقل جثمان ستالين من ضـريح لينـين فـي موسكو.

لقد صحبت الخلافات في قمة إمبراطوريـة سـتالين باندلاع موجة سخط مفاجئة من اسفل. فالعمال في معسكرات العمل العبودي في روسيا لم ينتظروا حتى يقوم النظام بإعادة

النظر في قضاياهم: في يوليو ١٩٥٣ أضرب نـزلاء أكبـر وأسوأ المعسكرات على الرغم من إعدام أكثر من ١٢٠ مـن قادة الإضراب رميا بالرصاص. وفي بـرلين الشـرقية رد عمال البناء على الزيادة في معدلات العمل بإضراب تحـول إلى شبه انتفاضة لكل العمال في ألمانيا الشرقية.

في يونيو ١٩٥٦ تكرر هذا العمل بواسطة عمال بوزنان في بولندا، وفي أكتوبر ١٩٥٦ بواسطة عمال كـل المجـر. وقمعت هذه التمردات بأكثر الأشكال دموية. إلا أن هذا لـم يحدث إلا بعد أن اهتزت الأوهام التي كانت لدى الكثير مـن الاشتراكيين حول روسيا - كما إنها تحدت أيضـا أي رأي يقول بأن الدول الشرقية هي كتل صخرية ميتة لا يمكن تخيل التمرد فيها.

على الرغم من ذلك، فان الاعتقاد بأن روسيا مختلفة عن ومتفوقة جوهريا على الغرب، ظل أمرا مسلما به مـن جانب أغلب اليسار عالميا. فحتى عام ١٩٦٠ جادل سياسـي حزب العمـ ـ ـل البريطاني ريتشارد كروسمان (كان قبـل

ذلك محرر كتاب الحرب الباردة، "الإله الذي فشـل") بـأن تفوق "التخطيط" الروسي على الرأسمالية الغربية سيكون من شأنه آخر الأمر أن يجبر الدول الغربية على انتهاج توجـه اشتراكي. (٢) وعلى يسار ذلك، جادل أبرز مثقفي الأمميـة الرابعة ايرنست مانديل في عام ١٩٥٦ بأن: "يحتفظ الاتحـاد السوفيتي بإيقاع ثابت بدرجة أو بأخرى للنمـو الاقتصـادي، خطة بعد خطة، وعقد بعد عقد، دون أن يؤثر تقدم الماضـي على احتمالات المستقبل... إن جميع قوانين التطور للاقتصاد الرأسمالي التي تسبب إبطاءاً في سرعة النمو الاقتصادي قد تم التغلب عليها...". (٣)

دفع مثل هذا التفكير ماندیل للتعبيـر عـن تفضـيله لمحاولة إصلاح النظام فوقيا بواسطة جمولكا مثلا في بولندا على تحقيق ذلك بواسطة تمرد العمال في المجر. (٤) بل انه دفع كاتب سيرة تروتسكي - اسحق دويتشر إلى ابعد من ذلك - إلى تأييد سحق الثورة المجرية.

كانت مثل هذه الآمال في التوجهات الإصلاحية لحكام الدول الشرقية منتشرة في سنوات ما بعد عام ١٩٥٦. ورغم أنها انهارت مع عزل خروتشوف عن السلطة في عام ١٩٦٤، إلا أنها قد انتعشت لفترة قصيرة أثناء فترة دوبتشيك في تشيكوسلوفاكيا في النصف الأول من عام ١٩٦٨. وهي تنتعش الآن مرة أخرى مع برنامج الجلاسنوست (المكاشفة) والبيروسترويكا (إعادة البناء) الذي يطرحه جورباتشوف.

فترة خروتشوف

وسع توني كليف عمله عن الستالينية بدراسات عن دول أوروبا الشرقية (٥) والصين (٦) كتبت في عامي ١٩٥٠ و ١٩٥٧. وفي أواخر الخمسينات وأوائل الستينات شرع في تعميق تحليله لروسيا لكي يفسر إصلاحات فترة خروتشوف ويبين أوجه قصورها المتأصلة فيها.

في عام ١٩٤٧ كان قد أشار بالفعل إلى التناقض المركزي في روسيا الذي ضمن تزايد الأزمة والتمرد

العمالي آخر الأمر. كان دور البيروقراطية هو تصنيع روسيا برفع إنتاجية العمل. كان بإمكانها حتى نقطة معينة أن تفعـل ذلك بواسطة القهر والحد الأدنى مـن مسـتويات المعيشـة. واصل كليف قوله: ولكن بعد نقطة معينة "لكـي يـتم رفـع إنتاجية العمل ينبغي أن يرتفع مستوى معيشة الجماهير، حيث أن العمال الذين يعانون من سوء التغذيـة ورداءة الإسـكان وفقر المستوى التعليمي، لا يستطيعون إنجاز الكثير في مجال الإنتاج الحديث." وقد رأى أن الفشل فـي رفـع مسـتويات المعيشة، قد يؤدى بالفعل إلى هبوط معدل نمو الإنتاجية والى اهتزاز تطور الإنتاج. (٧) إلا أن ضآلة المعلومـات التـي يعتمد عليها حول الاقتصاد الروسي والطابع الجديـد لهـذه النظرية حول روسيا يعنى أن مقولات كليـف هنـا كانـت بالضرورة غير متطورة - مثلها مثل مقولته حـول الشـكل الذي تأخذه الأزمة الاقتصادية في رأسمالية الدولة (الجـزء الأخير من الفصل السابع لهذه الطبعـة). وبحلـول أواخـر الخمسينات توافرت معلومات أكثر، إلا أن التنقيب عنها مـن بين كتل الإحصاءات الرسمية وتقارير الصـحف وخطـب القيادة قد ظل عملا هائلا.

وقد فعل كليف هذا أولا في سلسلة من المقالات، (٨) وكتيب قصير (٩) وبعد ذلك في تحديث مـن ١٤٠ صـفحة لطبعة عام ١٩٦٤ من العمل الحالي والتـي نشـرت تحـت عنوان " روسيا: تحليل ماركسي ".

إن المواد الإضافية كانـت متعلقـة تحديـدا بفتـرة خروتشوف، ولم تتضمنها الطبعات التالية لأنهـا أصـبحت قديمة وقت صدور هذه الطبعات. ومع ذلك فان كثيـرا مـن النقاط التي أوردها كليف في هذه الإضافات، جديرة بتعليـق موجز.

كانت مقولة كليف المركزية أن خروتشوف قد ورث عن ستالين اقتصادا موبوءا أكثر فأكثر بعناصر الأزمة. وقد دفع في اتجاه الإصلاحات لأنه بدونها، كان خطـر الثـورة باديا.

كان منهج ستالين في التعامل مع كل فشل أو صعوبة جديدة، هو زيادة الضغط والإرهاب، ولكن هذا المنهج الجامد قد أصبح ليس فقط لا إنسانيا يوما بعد يوم وإنما أيضا غير فعال. فكل طرقعة جديدة للسوط قد زادت المقاومة العنيدة، وان كانت صامتة، للشعب. اصبح القهر الستاليني الجامد عائقا أمام كل تقدم زراعي وصناعي حديث.

لم تقتصر الأزمة في روسيا على الأساس الاقتصادي، وإنما اجتاحت البنى الفوقية، الثقافية والأيديولوجية والسياسية أيضا. و لم تؤثر فقط على الوضع الداخلي في روسيا، وإنما أيضا على العلاقات بين روسيا ودول شرق أوروبا التي تدور في فلكها وعلى الحركة الشيوعية العالمية.

أجرى كليف بعد ذلك دراسة تفصيلية لكل من جوانب الأزمة.

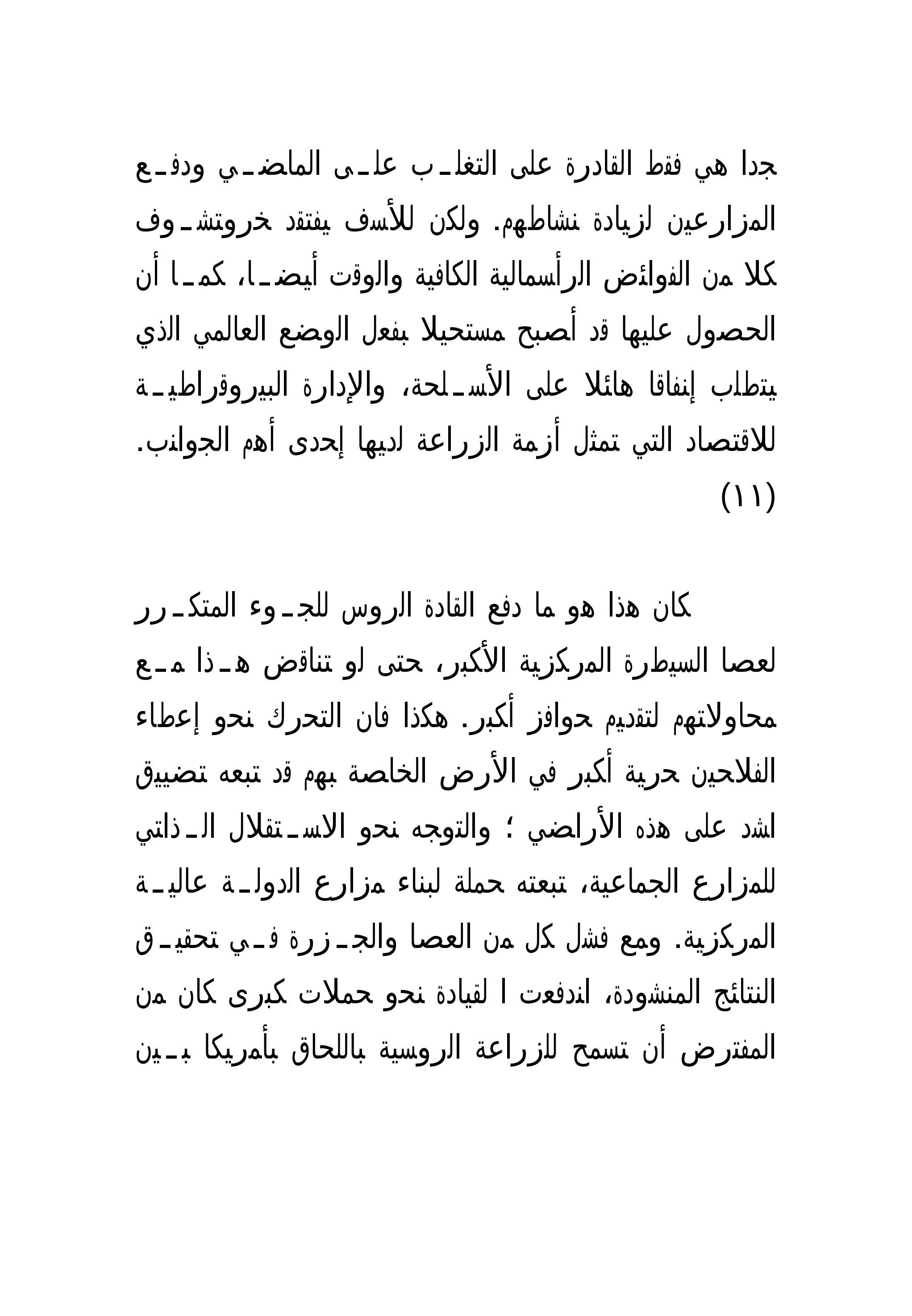
الأزمة في الزراعة

إن الإرث الذي تركه ستالين في الريف هو زراعة موحلة في مستنقع من الركود دام لأكثر من ربع قرن. كان إنتاج الحبوب في الفترة من عام ١٩٤٩ إلى عام ١٩٥٣ أعلى بنسبة ٨ر١٢% فقط منه في الفترة من ١٩١٠ إلى ١٩١٤، في حين أن عدد السكان زاد في نفس الوقت حوالي ٣٠%. لم تصل إنتاجية العمل في الزراعة السوفيتية إلى خمس مثيلتها في الولايات المتحدة...

أصبح هذا الركود تهديدا للنظام لعدة أسباب. أولا، بعد التغلب على البطالة المقنعة في الريف إلى حد كبير، اصبح من المستحيل نقل العمل إلى الصناعة بنفس المعدل السابق دون رفع إنتاجية العمل في الزراعة. ثانيا، اصبح من المستحيل بعد نقطة معينة سحب موارد رأسمالية من الزراعة لمساعدة النمو في الصناعة.

تحول أسلوب "التراكم البدائي" لستالين مـن عامـل مساعد إلى عائق، وهو عائق أبطأ حركة الاقتصـاد كلـه. (١٠)

حاول خروتشوف أن يتعامـل مـع هـذه الأزمـة بطريقتين - "الجزرة والعصا". شملت الجـزرة إصـلاحات رفعت الأسـعار المدفوعـة للمنتجـين الـزراعيين وزادت استثمارات الدولة في الزراعة، مما أعطى المزارع الجماعية حرية أكبر لتخطيط إنتاجها، وتخفيف السيطرة على الإنتـاج من خلال الأراضي التي خصصت للفلاحـين. إلا أن تلـك الإصلاحات كانت محفوفة بالمصاعب: "كان هنـاك حـوالي ٢٥ سنة من الاحباطات التي مارسـتها السـتالينية... مـن المرجح جدا أن الارتفاع البسيط فـي المـوارد الرأسـمالية المخصصة للزراعة، في السلع الاستهلاكية للمزارعين، فـي الأسعار التي تدفعها الدولة للإنتاج الزراعي، يمكن لفترة من الوقت - وربما لفترة قد تطول - أن يكون له تأثير تثبيطـي وليس تحفيزي للفلاحين. فمع ارتفاع الأسعار قد تهبط الرغبة في العمل. إن الحوافز الهائلة المقدمة على مدى فترة طويلة



جدا هي فقط القادرة على التغلب على الماضي ودفع المزارعين لزيادة نشاطهم. ولكن للأسف يفتقد خروتشوف كلا من الفوائض الرأسمالية الكافية والوقت أيضا، كما أن الحصول عليها قد أصبح مستحيلا بفعل الوضع العالمي الذي يتطلب إنفاقا هائلا على الأسلحة، والإدارة البيروقراطية للاقتصاد التي تمثل أزمة الزراعة لديها إحدى أهم الجوانب. (١١)

كان هذا هو ما دفع القادة الروس للجوء المتكرر لعصا السيطرة المركزية الأكبر، حتى لو تناقض هذا مع محاولاتهم لتقديم حوافز أكبر. هكذا فان التحرك نحو إعطاء الفلاحين حرية أكبر في الأرض الخاصة بهم قد تبعه تضييق اشد على هذه الأراضي ؛ والتوجه نحو الاستقلال الذاتي للمزارع الجماعية، تبعته حملة لبناء مزارع الدولة عالية المركزية. ومع فشل كل من العصا والجزرة في تحقيق النتائج المنشودة، اندفعت ا لقيادة نحو حملات كبرى كان من المفترض أن تسمح للزراعة الروسية باللحاق بأمريكا بين

يوم وليلة، مثل حملات الأراضي البكر والذرة في منتصـف الخمسينات.

إلا أنه لم يكن هناك مخرج من الأزمة. كـان مـن المفترض أن يرتفع إنتاج الحبوب بمقدار ٤٠% خلال الفترة من عام ١٩٥٦ إلى ١٩٦٠ وبـدلا مـن ذلـك زاد بمقـدار ٧ر٢% فقط، ثم أصابه الركود إلى درجة أنه في عام ١٩٦٣ كان على الروس إن يشتروا ملايين الأطنان من الحبوب من الخارج. وكان إنتاج اللحوم في عام ١٩٦٠ أكثر قليلا مـن ثلث الهدف الأصلي.

كتب كليف عن خروتشوف أنه قصد أن يكون " حل الأزمة الزراعية هو المبدأ الأساسي في برنامجه، والفشل في تحقيق ذلك قد يؤدي إلى سقوطه". (١٢) وبعد ذلك بشـهور قليلة تم عزل خروتشوف عن السلطة بواسطة بقية أعضـاء المكتب السياسي، الذين شكوا من الخطط الطائشة التـي لـم تحقق آية نجاحات.

الأزمة في الصناعة

كانت الصناعة على عكس الزراعـة، قـد شـهدت توسعا هائلا خلال فترة ستالين، واستمرت في النمو في ظل خروتشوف. إلا أن معدل النمو انخفض. كمـا أن الإنتاجيـة التي كانت قد نمت أسرع منها في الغـرب فـي الثلاثينـات توقفت الآن عند مستوى اقل كثيرا منها عند المنافس الأكبـر للبيروقراطية الروسية، الولايات المتحدة. وكما لاحظ كليف:

في نهاية عام ١٩٥٧ كان عدد العمال الصناعيين فـي الاتحاد السوفيتي أكبـر بمقـ ـ ـدار ١٢% مـن الولايـات المتحدة.. ومع ذلك، وحتى وفقا للتقديرات السـوفيتية، فـان الإنتاج السنوي للصناعة في الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٥٦ كان يساوي نصف الإنتاج للولايات المتحدة. (١٣)

بسبب الأزمة في الزراعة لم يعد من الممكن تعويض المستوى الأدنى للإنتاجية في الصناعة، من خلال نمو هائل في عدد العمال الصناعيين. هكذا فقد اضطرت البيروقراطية الروسية لإعطاء عناية متزايـدة لانتشـار التبديـد و رداءة الإنتاج في الاقتصاد الروسي.

حدد كليف العديد من مصادر التبديد: استقلالية الوحدات الإنتاجية دفعت وحدات إنتاجية إلى إنتاج سلع كان من الممكن أن تنتج بتكلفة أقل في أماكن أخرى. (١٤) تخزين الإمدادات بواسطة المديرين والعمال. (١٥)، ميل المديرين لمقاومة الإبداع التقني (١٦)، الاهتمام بالكم على حساب الكيف (١٧)، إهمال الصيانة (١٨)، انتشار العمل الورقي والفوضى (١٩)، الفشل في إقامة آلية السعر المتسمة بالكفاءة والعقلانية التي كان المديرون يحتاجون إليها لقياس الكفاءة لمختلف المصانع. (٢٠)، وقد استنتج:

إذا فهمنا مصطلح الاقتصاد المخطط على أنه اقتصادا يتم فيه تكييف وتنسيق جميع العناصر المكونة في إيقاع واحد، تقل فيه الاضطرابات إلى الحد الأدنى، كما - قبل كل شيء - يسود فيه بعد النظر في اتخاذ القرارات الاقتصادية، فالاقتصاد الروسي ليس مخططا على الإطلاق، وبدلا من الخطة الحقيقية، يتم اللجوء إلى الوسائل الصارمة للأوامر الحكومية لسد الثغرات في الاقتصاد الناتجة عن قرارات وأنشطة هذه الحكومة نفسها. وبالتالي، فبدلا من الحديث

اقتصاد سوفيتي مخطط سيكون من الأدق أن نتحـدث عـن اقتصاد تتم إدارته بيروقراطيا... (٢١)

كانت هناك روايات عن عدم كفاءة الصناعة الروسية قبل توني كليف، كما ظهرت العديد من الروايات الأخـرى بعدها. وقد وفرت "الأدلة" العملية لكل أولئك - على اليسـار كما على اليمين - الذين يزعمون أن النظام الروسي أدنـى درجة من ناحية الكيف من النظام الغربي. ما ميـز روايـة كليف، لم يكن التركيز على التبديد وعـدم الكفـاءة، وإنمـا الطريقة التي نظر بها إلى تلك الأمور بوصفها ناتجـة عـن طابع رأسمالية الدولة للنظام.

إن السبب المباشر لأنواع التبديـد العديـدة هـو أن المخططون وضعوا أهدافا للإنتاج أكبر مما كان من الممكن تحقيقه بسهولة. ولكي يحموا أنفسهم من هذه الضغوط، قـام المديرون بتخزين المواد وإمدادات العمـل. ولكـي يحمـوا أنفسهم من ضغوط المديرون المفاجئة، كان العمال يعملـون بهمة تقل كثيرا من الحد الأقصى. وقـد دفـع إدراك هـذه

الظاهرة على امتداد الاقتصاد، المخططين بـدورهم لتعمـد فرض أهداف كبيرة. وكما وضعها كليف:

ما هي الأسباب الأساسية للفوضى والتبديد في الاقتصاد الروسي ؟ إن الأهداف العالية للإنتاج مع قلة الموارد - مثل ذراعي كسارة البندق - يضغطان على المديرين لكي يغشوا، ويخفوا إمكانيات الإنتاج، ويضخموا احتياجاتهم من الأدوات والإمدادات ويلعبوا بحرص، وبصفة عامة يتصرفون بطريقة محافظة.

يؤدي هذا إلى تبديد وبالتالي ندرة الإمدادات والى زيادة الضغط من فوق على المدير، الذي يضـطر للغـش مـرة أخرى.. وهكذا في حلقة مفرغة.

الأهداف العالية والموارد الشحيحة، تؤدي إلى المزيـد من التصرف المستقل للوحدات الإنتاجية، مرة أخرى حلقـة مفرغة. كبر الأهداف وشح الموارد تجعل الوعي بالأولويات ضروريا من جانب المديرين. إلا أن نظام الأولويات هـذا، وأسلوب "الحملات"، الذين يعوزهما المعيار الكمي الواضـح يؤديان إلى التبديد، وبالتالي إلى الحاجة المتزايدة إلى جداول الأولويات. مرة أخرى حلقة مفرغة.

جميع هذه المتطلبات تقتضي تعدد أنظمة الرقابة، وهي في ذاتها تبديدية، كما أنها تؤدي إلى مزيد من التبدد بسبب افتقادها للنظام والتجانس. بالتالي هناك حاجة لرقابة أكبر؛ لأهرامات من الورق وسيل من البيروقراطيين، مرة أخرى حلقة مفرغة.

إن ما قيل عن الحلقة المفرغة الناتجة عن التناقض بين الأهداف المخططة شديدة الطموح وقلة الموارد ينطبق، مع ما يلزم من التبديل والتعديل على تأثير آلية السعر الضعيفة. هكذا، على سبيل المثال، فان آلية السعر الضعيفة تؤدي إلى استقلالية الوحدات الإنتاجية وحملات الأولويات وسيل من أنظمة الرقابة. وتؤدي هذه الأمور إلى أخطاء متزايدة لآلية السعر. مرة أخرى حلقة مفرغة. (٢٢)

تم استخدام وصف "الحلقة المفرغة" لكليف في مناسبات لا تحصى منذ عام ١٩٦٤ بواسطة اقتصاديين من أوروبا الشرقية(٢٣). وقد أقام بعض هؤلاء الصلة بين الأهداف المبالغ فيها (التي يشار إليها أحيانا بأنها استثمار زائد)، والنقص في الإنتاج(الذي يشار إليه أحيانا بأنه حاجز

التضخم) وتخزين الإمدادات، واستقلالية الوحدات الإنتاجيـة في الاقتصاد. بل لقد ذهب عدد من هؤلاء الاقتصاديين لأبعد من كليف فيما يتعلق بإحدى النواحي ببيان كيفية انسجام هذه العوامل المختلفة فيما بينها في دورة الاستثمار والإنتاج قريبة بعض الشيء من نمط الانتعاش - الركود الكلاسيكي للتطور الرأسمالي الغربـي. (٢٤) إلا أن نقطة بالغة الأهمية لكليف فاتتهم. إن الحلقة المفرغة، والتي تبدو غير عقلانية، من عدم الكفاءة والتبديد، لها، من وجهة نظر البيروقراطية الحاكمـة، نقطة انطلاق عقلانية. "الاستثمار الزائد" هو نفسـه نتيجـة لإقحام الاقتصاد الموجه بيروقراطيا في نظام عالمي تنافسي:

العقبتان العظيمتان على طريق تخفيض أهداف الإنتـاج هما التنافس العالمي على القوة، والإنفاق العسكري الهائـل. (٢٥)

لا يمكن النظر إلى النظـام الروسـي، كمـا يفعـل الكثيرون ممن يركزون على طبيعته التبديدية اليوم، على انه ببساطة فشل عظيم:

على المرء مع ذلك أن يتجنب خطأ افتراض أن سـوء الإدارة الذي يصيب الاقتصاد القومي لروسيا بالتآكل، يحول

دون إنجازات هامة، بل وهائلة. في الواقع، توجد بين سـوء الإدارة البيروقراطية، والاندفاع العظيم لا على للصناعة في روسيا وحدة جدلية محكمة. فلا يمكن تفسير رأسمالية الدولة البيروقراطية إلا من خلال تخلف قوى الإنتـاج فـي البلـد، والاندفاع العظيم نحو تنميتها السريعة (بالإضافة إلى سلسـلة كاملة من العوامل المرتبطة بذلك) وقبل كل شيء، إخضـاع الاستهلاك لتراكم رأس المال.

إن جهود وتضحيات الجماهير قد رفعت روسيا، علـى الرغم من سوء الإدارة البيروقراطية والتبديـد، إلـى قـوة صناعية عظيمة.

إلا أن رأسمالية الدولة تصبح عقبة متزايدة أمام تطـور أهم قوى إنتاجية - العمال أنفسـهم - والتـي لا يمكـن إلا لمجتمع اشتراكي متجانس أن يحررها.(٢٦)

لا يمكن تقدير ما إذا كانت الإنتاجية المنخفضة قـد جاءت نتيجة لسوء الإدارة والحماقات في القمـة أم نتيجـة لمقاومة العمال من أسفل. من الطبيعي يصعب فصل الأمرين عن بعضهما. الرأسمالية بصفة عامة - ورأسـمالية الدولـة البيروقراطية بصفة خاصة تعنى بخفـض النفقـات ورفـع

الكفاءة وليس تلبية الحاجات الإنسانية. إن عقلانيتهـا ليسـت عقلانية بالأساس، حيث أنها تغرب العامل، محولة إياه إلـى "شيء"، إلى موضوع متحكم فيه، بدلا من ذات تشكل حياتها وفقا لرغباتها. لهذا السبب يعمد العمال إلى تخريب الإنتـاج. (٢٧)

وكما في الزراعة، سعى ورثة ستالين للتعامـل مـع هذه المشكلة في الصناعة بواسطة الجزرة، ووجدوا أنهـم لا ينجحون هكذا، وعادوا جزئيا على الأقل للعصا.

إن إغلاق معسكرات العمل العملاقة بعد وفاة ستالين، قد تلاه إبطال للقوانين التي جعلت العمال عرضة للعقوبـات القانونية عند غيابهم أو تأخرهم عـ ـن العمل. يقارن كليف هذه التغييرات بما حدث خلال تطور الرأسمالية الغربية: في المراحل الأولى للثورة الصناعية اسـتخدمت كافـة أنـواع الإكراه "قوانين التشرد، نظام ملاجئ الفقراء" لإجبار النـاس على قبول نظام الانضباط في المصنع، ولكن متـى صـار للنظام الرأسمالي الجديد جذور فان أنواع الإكراه هذه بـدأت

تعطل إنتاجية العمل، واستبدلت بأشكال إكـراه ذات طـابع اقتصادي صرف. (٢٨)

ولكن كانت هناك قيود صارمة على حجم الجـزرة التي كان بالإمكان استخدامها لتحفيز العمال لرفع الإنتاجيـة. في عام ١٩٥٣ / ١٩٥٤ وعد أول رئيس وزراء بعد ستالين، مالينكوف، بإنتاج أكبر للسلع الاستهلاكية على حساب وسائل الإنتاج. إلا أن فترة شهر العسل للصناعة الخفيفة لـم تـدم طويلا، ففي إطار التنافس الاقتصادي، والعسكري العـالمي، لا يمكن تجنب إخضاع الاستهلاك للتـراكم. ومـا أن حـل خريف عام ١٩٥٤ حتى شنت هجمة، قادهـا خروتشـوف وبولجانين (وزير الدفاع وقتها) وشـيبيلوف، ضـد "تـدليل المستهلكين"، ودعت للعودة إلى المزيد من التركيـز علـى الصناعة الثقيلة. في يناير ١٩٥٥ أعلن خروتشوف أن:

المهمة الأكثر أهمية، والتي يكرس الحزب كافة جهوده لإنجازها كانت وتظل، تقوية الدولـة السـوفيتية، وبالتـالي الإسراع بتطوير الصناعة الثقيلة.

بعد ذلك بأسبوعين أجبر مالينكوف على الاستقالة من منصبه كرئيس للوزراء. أما نصـيب الصـناعات الخفيفـة والصناعات الغذائية في الاستثمار الصناعي للدولة، والـذي تراوح بين ١٦ و ١٧% في الخطط الخمسية للثلاثينـات، و ١٢ر٣% في النصف الثاني من الأربعينات، فقـد انخفـض لأقل من ذلك في الخمسينات وأوائل الستينات إلـى حـوالي ٩%. (٢٩)

بدون أي حل للأزمة الزراعية وبدون أية زيادة فـي الاستثمار في صناعات السلع الاستهلاكية، كان هنـاك حـد للارتفاع الممكن في مستويات معيشة العمال خلال سـنوات خروتشوف. وبحلول ١٩٦٣:

بشكل مطلق، تحسن إنتاج السلع الاستهلاكية. ومع ذلك، فإجمالا لم تصل النتائج في حالات كثيرة حتى إلـى أهـداف الخطة الخمسية الأولى فيما يتعلـق بنصـيب الفـرد مـن الإنتاج... على الرغم من كل التغييـرات، إلا أن مسـتويات المعيشة في روسيا ما زالت أقل كثيرا منهـا فـي أوروبـا

الغربية وأعلى قليلا فقط منها في روسيا في عام ١٩٢٨ (قبل عهد الخطط). (٣٠)

هكذا فعلى الرغم من أن الأوضاع كانت أفضل كثيرا بالنسبة للعمال في نهاية فترة خروتشوف، مما كانت عليه في ظل ستالين (يذكر أن مستوى معيشتهم كان قد انخفض في منتصف الثلاثينات إلى حوالي ثلاثة أخماس ما كان عليه في عام ١٩٢٨) ،فان التحسينات لم تكن بأي حال كافية لكي تحدث زيادات هائلة في إنتاجية العمل. هكذا ختم كليف فصله عن العامل الروسي:

إحدى الهموم الرئيسية للقادة الروس اليوم هي كيفية تنمية إنتاجية العامل. لم يسبق أن كان موقف عمالهم بهذه الأهمية بالنسبة للمجتمع.

فمن خلال جهدهم في تحويل العامل إلى ترس في آلة بيروقراطية، يقتلون فيه ما هم في أشد الحاجة إليه، الإنتاجية والقدرة الإبداعية. الاستغلال المرشد والصارم يخلق عقبة رهيبة أمام ارتفاع إنتاجية العمل.

كلما زادت مهارة ووحدة الطبقة العاملة، كلمـا قامـت ليس فقط بمقاومة الاغتراب والاستغلال، وإنما أيضا بإظهار احتقار متزايد لمستغليها ومضـطهديها. لقـد فقـد العمـال احترامهم للبيروقراطية بوصفهم مديرين تقنيين. لا تسـتطيع أي طبقة حاكمة أن تحافظ على نفسها لفتـرة طويلـة فـي مواجهة الاحتقـار الشـعبي.(٣١)

التغييرات في البناء "الفوقي"

لم يقتصر تشخيص كليف لفترة خروتشـوف علـى الاقتصاد فقط. فقد تجاوز ذلك إلى إبراز انعكـ ـ ـاس تغير الحاجات الاقتصـادية فـي " البنـاء الفـوقي" الاجتمـاعي والسياسي.

إن ابرز الخصائص التي ميزت فترة ما بعد سـتالين كان تخفيف الإرهاب. فقد أغلقت أغلب معسـكرات العمـل وأصبحت التطهيرات الجماعية شيئا من الماضـي. كمـا أن عناصر هامة من حكم القانون، قد أعيدت إلى الحياة إذ فقـد البوليس سلطة اعتقال الناس وإعدامهم دون أحكام قضائية.

بالنسبة لكليف، كان السـبب الرئيسـي وراء هـذه التغييرات هو أنها كانت الوجه الآخر للتحول مـن "التـراكم البدائي"، القائم على أساس مقدار كبير من العمل القسـري، إلى "رأسمالية الدولة الناضجة" القائمة على العمل الحـر. إلا أن هذه التغييرات تماشت أيضا مع الرغبات الفردية لأعضاء البيروقراطية:

إن الطبقة الحاكمة في روسيا، مـن أجـل مصـلحتها الذاتية، تريد أن تسترخي. يريد أعضاؤها أن يعيشـوا لكـي يستمتعوا بامتيازاتهم. إحدى المفارقات التي عانى منها نظام ستالين هي أنه حتى البيروقراطيين المتميزين اجتماعيـا لـم يكونوا على وفاق معه. فكثيرا ما وقعت أيدي الـ م. ف. د (الاسـ ـ ـم القديم للـ كيـه. جـي. بـي.) حتـى علـى البيروقراطيين الممجدين. لقد قدر انه خلال الفترة من عـام ١٩٣٨ إلى عام ١٩٤٠ سجن أو اعدم حـوالي ٢٤% مـن المتخصصين التقنيين. لقد سعت البيروقراطية الآن لتطبيـع حكمها. (٣٢)

ولكن كما كانت هناك حدود " للجزرة " في المجـال الاقتصادي، كانت هناك حدود على تخفيض سلطة البوليس. استمرت الـ كيه. جي. بي. مركزا هاما للقوة داخل الدولة. واستمر العمل بالعديد من القوانين التي تعاقب الناس على أي اعتراض جاد على سلطة الطبقة الحاكمـة أو علـى تنظـيم الإضرابات والمظاهرات. وتكونت "محاكم رفاقية" للتعامـل مع "انتهاكات الشرعية السوفيتية وقانون السلوك الاشتراكي". وكان المقصود بهذا نطاق من الأنشطة التـي تمثـل تحـديا لاحتكار البيروقراطية لملكية الدولة أو لإجبار باقي المجتمع للعمل لصالح البيروقراطية - "الاستخدام غير القانوني للمواد أو الأدوات أو وسائل النقـل التابعـة للدولـة أو العامـة... التهرب من العمل المفيد اجتماعيا والعيش كطفيلي... الصيد بغير إذن... الإضرار بالمحاصـيل أو المـزارع بواسـطة حيوانات... الإثراء الدنيء... السكر... والتلفظ بألفاظ غيـر لائقة..."(٣٣)

بالنسبة لكليف، كان المزيد من التخفيـف لاسـتبداد سلطة الدولة مستبعدا بسبب الندرة العامة للسلع، وعدم القدرة على التعامل مع "التعسف البيروقراطي والأوامر الإداريـة"

في الاقتصاد، وأيضا " لأن الدولة مستودع جميـع وسـائل الإنتاج ومركز التنظيم التعليمي والثقافي" وبالتالي محور "كل أشكال النقد لكافة جوانب النظام".

هكذا فان رأسمالية الدولـة بطبيعتهـا، علـى عكـس الرأسمالية الفردية، تستبعد إمكانيـة الديمقراطيـة السياسـية الواسعة، ولو كانت شكلية. فحيث تكـون الدولـة مسـتودع وسائل الإنتاج، لا يمكن فصل الديمقراطية السياسـية عـن الديمقراطية الاقتصادية. (٣٤)

وراء القيود على الإصلاحات السياسية تقف حقيقـة أن السلطة قد استمرت مركزة في طبقة بيروقراطية ضيقة:

إن الحزب الشيوعي للاتحاد السوفيتي لـم يكـن أقـل احتكارا للسلطة في ظل خروتشوف مما كان عليه في ظـل ستالين. كما أن تكوينه الاجتماعي لم يتغير أيضـا. بـل إن تركز القمم القيادية للحزب في أيدي البيروقراطية كان أكثـر مما كان عليه في ظل ستالين... الأرجح أن العمال العـاديين والمزارعين في المزارع الجماعية لا يشـكلون أكثـر مـن خمس وبالتأكيد ليس أكثر من ربع أعضاء الحـزب. وكلمـا

صعدنا في هرمية الحـزب، كلمـا قـل عـدد العمـــال ومـــزارعي المـــزارع الجماعية. (٣٥)

إن التناقضات بـين محـاولات خروتشـوف لتمريـر الإصلاحات وعدم قدرته على ذلك، بعد نقطـة معينـة قـد عبرت عن نفسها في العلاقات بين القوميات المختلفة داخـل الاتحاد السوفيتي.

جاءت وفاة ستالين في قمة حملة الروسنة... كان علـى ورثة ستالين أن يقرروا إذا كانوا سيسـتمرون علـى هـذه السياسات أم سيقدمون تنازلات للأقليات القومية. (٣٦)

في بداية الأمر كانت التنازلات تبدو ممكنة:

"إن ثقة الشعوب غير الروسية في الاتحـاد السـوفيتي بأنفسهم عقب تقدمهم الاقتصادي والثقافي ينبغي أن تؤدي إلى معارضة متزايدة للاضطهاد القومي... حيثما تم التراجع عن المركزية المفرطة لستالين في الإدارة الاقتصادية... أصبحت قسوة وتطرف سياسته تجاه القوميات، غير محتملة..."

بدأت مؤشرات التغيير في الظهور بعد فترة وجيزة من وفاة ستالين. وقد أعطى كليف عددا من الأمثلـة لزعمـاء

حزبيين في الجمهوريات المختلفة أنزلـت درجـاتهم لفـرط حماسهم وتأييدهم لسياسة ستالين تجاه القوميـات، وآخـرين تمت تبرئتهم من اتهامات سابقة بالـ " وطنية البرجوازيـة". في خطابه في المؤتمر العشرين للحزب، خرج خروتشـوف عن مساره لكي يدين تهجير ستالين لقوميات بأسرها، وبعـد ذلك بقليل أعيد تسكين عددا منهم (ولكن ليس تتـار القـرم وألمان الفولجا).

ولكن الخطوط الرئيسية لسياسة القوميـات لـم تتغيـر جذريا في حقيقة الأمر. في حكومات الجمهوريات الآسـيوية المعينة حديثا في عام ١٩٥٩، كان من بين الـ ١١٨ وزيرا مالا يقل عن ٣٨ أوروبيا" وقـد شـغل هـؤلاء المناصـب الرئيسية مثل وزارات أمن الدولة والتخطيط ونيابة رئاسـة مجلس الوزراء. واستمر إضفاء صفات الكمال على عمليات الضم القيصرية، كما " تستمر اللغة الروسـية فـي تهمـيش اللغات القومية حتى في مدارس الجمهوريات القومية.

على الرغم من أن المواطنين غير الـروس يشـكلون حوالي نصف سكان الاتحاد السوفيتي، فان توزيـع الجرائـد

باللغات غير الروسية مثلا في عام ١٩٥٨ بلغ نسـبة ١٨% فقط من التوزيع الإجمالي.(٣٧)

قد لا يتعرض من يقاومون هـذه النزعـة للرمـي بالرصاص كما في زمن ستالين، إلا أنهم يتعرضون لتخريب مستقبلهم المهني. استمر القيام بالحملات "المعادية للقوميـة" في مختلف الجمهوريات القومية، وظلـت هـذه الحمـلات تتمخض عن عمليات طرد وإنزال للـدرجات علـى نطـاق واسع.

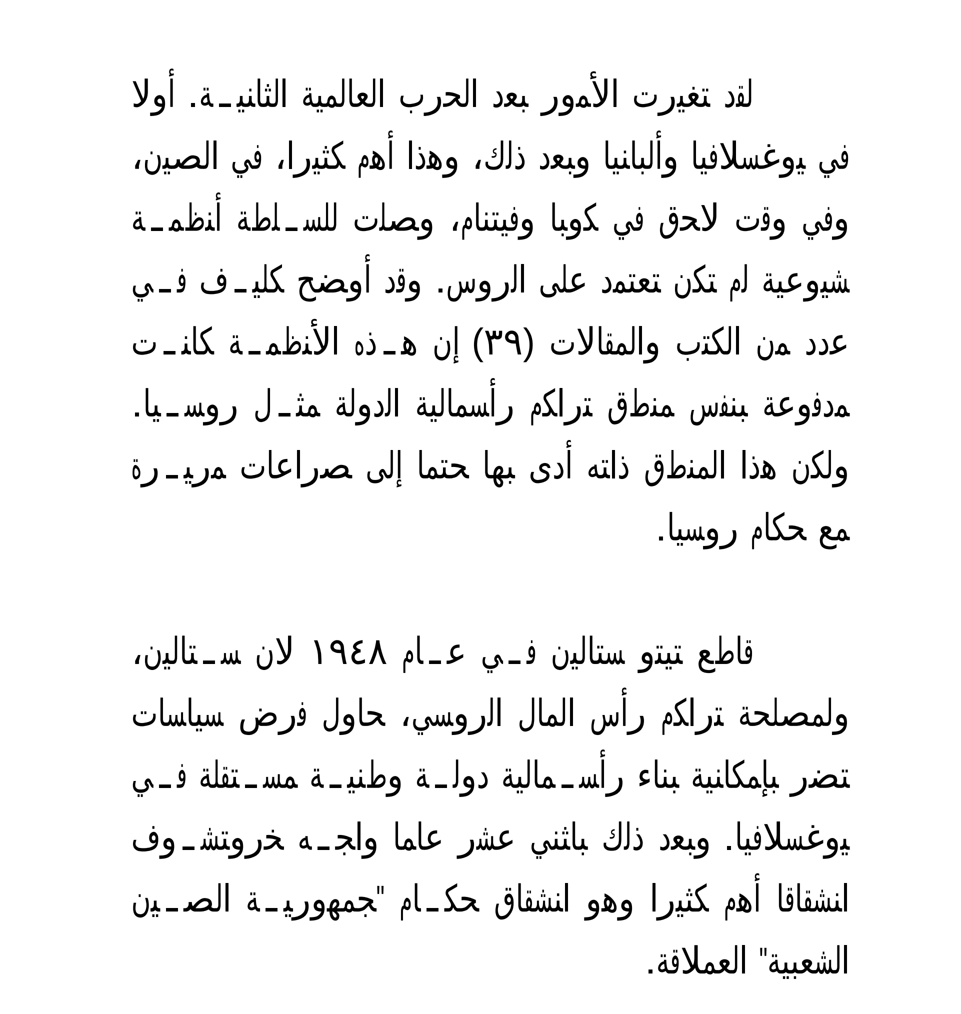
واجهت القيادة الروسية مشكلة "قومية" داخل حـدود الاتحاد السوفيتي وخارجها أيضا. في زمن سـتالين كانـت موسكو مركز حركة شيوعية دولية تمسك بالسلطة في ثلـث العالم، وتحظى بتأييد العديد من أكثر قطاعات العمال نضالية في بقية دول العالم. كان هذا مفيدا لستالين بطريقة مزدوجة. كان بالإمكان استخدام الأحزاب الشيوعية الأجنبية كـأوراق ضغط في الألعاب الدبلوماسية مع القوى الغربيـة، كمـا أن مديحهم لروسيا كان بالإمكان استخدامه كسلاح أيـديولوجي في معركة الاستمرار في السيطرة علـى عمـال وفلاحـي

روسيا - أي دليل على صحة أساليب ستالين أفضل مـن أن العمال على مستوى العالم يمتدحونها ؟

ولكن قدرة روسيا على السـيطرة علـى الأحـزاب الشيوعية الأخرى اعتمدت علـى كونهـا القـوة الشـيوعية المستقلة الوحيدة:

لمدة طويلة.... عانت الحركة الشيوعية العالميـة مـن نكسة بعد أخرى: في ألمانيا، من هزيمة الثـورة فـي عـام ١٩١٩ إلى ظهور هتلر، في الصين، هزيمة الثورة في الفترة بين عامي ١٩٢٥ و ١٩٢٧، هزيمة الجمهورية في الحـرب الأهلية الأسبانية في عام ١٩٣٦، انهيار الجبهة الشعبية فـي فرنسا.. الخ. الحزب الشيوعي الوحيد المحتفظ بالسلطة كان في روسيا.

إذا كان ضعف الإنسان في مواجهة قـوى الطبيعـة أو المجتمع يؤدي إلى تعاطيه أفيون الدين بوعده بعـالم آخـر أفضل، فان الستالينية أصبحت قطعا أفيون الحركة العماليـة العالمية أثناء فترة المعاناة والعجز التي دامـ ـت طـ ـويلا. (٣٨)



لقد تغيرت الأمور بعد الحرب العالمية الثانية. أولا في يوغسلافيا وألبانيا وبعد ذلك، وهذا أهم كثيرا، في الصين، وفي وقت لاحق في كوبا وفيتنام، وصلت للسلطة أنظمة شيوعية لم تكن تعتمد على الروس. وقد أوضح كليف في عدد من الكتب والمقالات (٣٩) إن هذه الأنظمة كانت مدفوعة بنفس منطق تراكم رأسمالية الدولة مثل روسيا. ولكن هذا المنطق ذاته أدى بها حتما إلى صراعات مريرة مع حكام روسيا.

قاطع تيتو ستالين في عام ١٩٤٨ لان ستالين، ولمصلحة تراكم رأس المال الروسي، حاول فرض سياسات تضر بإمكانية بناء رأسمالية دولة وطنية مستقلة في يوغسلافيا. وبعد ذلك باثني عشر عاما واجه خروتشوف انشقاقا أهم كثيرا وهو انشقاق حكام "جمهورية الصين الشعبية" العملاقة.

أرجع كليف جذور هذا الانشقاق إلى الحاجات الاقتصادية المختلفة للطبقتين الحاكمتين. كان الروس معنيين

بمحاولة اللحاق بالولايات المتحدة في الإنتاجية - وقد تضمن هذا تركيز الاستثمار في صناعاتهم المتقدمة نسـبيا بالفعـل واستخدام ما يتبقى من موارد لمحاولة رفع مستويات المعيشة الروسية. أما الصينيون، على النقيض، فكانوا في حاجة ماسة للاستثمار في بناء صناعات جديدة من الصـفر مسـتخدمين أكثر الوسائل بدائية إذا لزم الأمر، وكانوا بحاجة إلى إبقـاء مستويات المعيشة على اقل مستوى ممكـن. أدت المصـالح المتباينة لمشاحنات مريرة حول توزيع الموارد. و تمخضت عن الانقسامات الاقتصادية انقسامات أيديولوجية. احتاجـت القيادة الروسية، أثناء إنجازها للانتقال من التراكم البدائي إلى رأسمالية الدولة الناضجة لأيديولوجيـة تتبـاهى بالمكاسـب المباشرة لسياستها المنعكسة على مستويات المعيشة. احتاجت لأن تدير ظهرها بحدة للأيديولوجية الستالينية المبنيـة علـى التضحية التي لا تنتهي والتعبئة التي لا تعرف الكلـل. أمـا الصينيون الذين كانوا لا يزالون في مرحلة التراكم البـدائي فقد احتاجوا لهذه الأيديولوجية أكثر من أي وقت آخر:

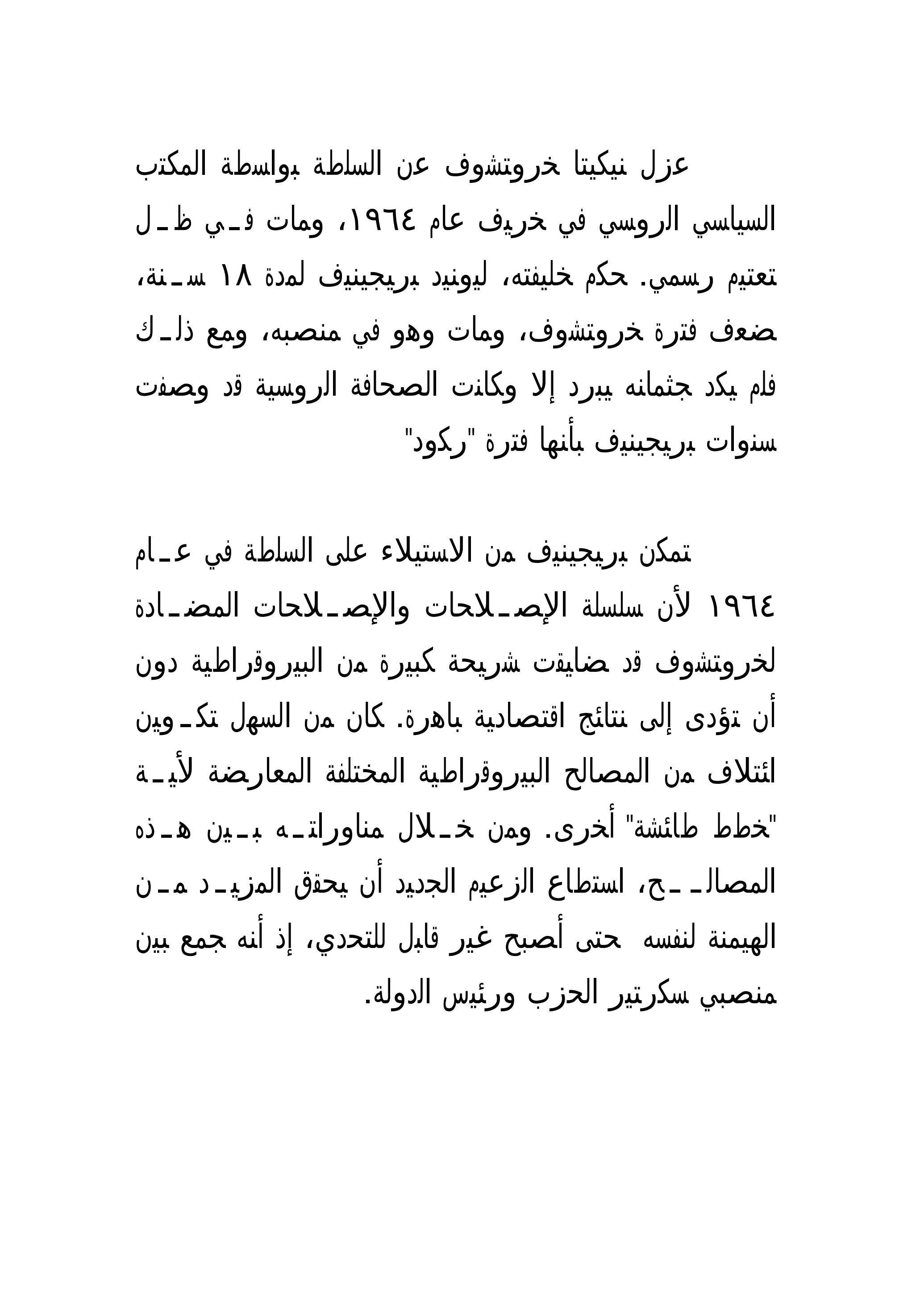
أن تنتمي الصين لنفس الكتلة في حـين تحصـل مـن الناحية المادية على حصة أقل فأقل مقارنة بشريكها الغنـي،

لهو أمر سيئ في حد ذاته. ولكـن كـأمر مهـبط للـروح المعنوية، فان تأثير ذلك على معسكر ماو الشـديد التنظـيم يمكن أن يكون كارثيا في المدى البعيد.(٤٠)

كان استنتاج كليف هو أن الشقاق بين روسيا والصين لم يكن مجرد مرحلة عابرة ولكنه دائم. وقد عني ذلك انـه " أيا كان الطريق الذي يتطور إليه الصـراع بـين موسـكو وبكين، فهناك شيء مؤكد - لقد تهشمت الصخرة الشـيوعية العالمية. " (٤١)

مرة أخرى، هذا استنتاج قد لا يبدو عميقـا بشـكل خاص اليوم. ولكن في أوائل الستينات كان هذا رأيـا تتبنـاه الأقلية. كان الرأي السائد في صفوف اليمين واليسـار فـي الغرب هو أن روسيا والصين ستصفيان خلافهمـا عـاجلا. عبر اسحق دويتشر عن رأي أغلب الاشتراكيين عندما قـال أن ما هو مشترك بين البلدين كان عظيما جـدا، بحيـث لا يمكن للشقاق بينهما أن يدوم لوقت طويل. (٤٢)

سنوات بريجينيف



عزل نيكيتا خروتشوف عن السلطة بواسطة المكتب السياسي الروسي في خريف عام ١٩٦٤، ومات في ظل تعتيم رسمي. حكم خليفته، ليونيد بريجينيف لمدة ١٨ سنة، ضعف فترة خروتشوف، ومات وهو في منصبه، ومع ذلك فلم يكد جثمانه يبرد إلا وكانت الصحافة الروسية قد وصفت سنوات بريجينيف بأنها فترة "ركود"

تمكن بريجينيف من الاستيلاء على السلطة في عام ١٩٦٤ لأن سلسلة الإصلاحات والإصلاحات المضادة لخروتشوف قد ضايقت شريحة كبيرة من البيروقراطية دون أن تؤدى إلى نتائج اقتصادية باهرة. كان من السهل تكوين ائتلاف من المصالح البيروقراطية المختلفة المعارضة لأية "خطط طائشة" أخرى. ومن خلال مناوراته بين هذه المصالح، استطاع الزعيم الجديد أن يحقق المزيد من الهيمنة لنفسه حتى أصبح غير قابل للتحدي، إذ أنه جمع بين منصبي سكرتير الحزب ورئيس الدولة.

إلا انه، مع ذلك، كان لابد له أن يدفع ثمنا لنجاحـه. كان عليه أن يسترضى جميع الذين ساعدوه في الصعود، وقد عنى ذلك ترك بيروقراطيين أقوياء في أمـاكنهم، بصـرف النظر عن كفاءتهم في أداء أعمالهم. لقد تميزت فترة ستالين بالتطهيرات الضخمة و الدموية، وفـــــترة خروتشـوف بالتطهيـــرات غير الدموية. أما فترة بريجينيـف، فقـد افتقدت الاثنين معا. كانت فتـرة طويلـة مـن الاسـتقرار البيروقراطي، عزل الموت فقط خلالهـا الكثيـر مــــن كبـــار البيروقراطيين من مناصبهم. عندما مـات سـتالين عام ١٩٥٣ كان متوسط عمر أعضاء المكتب السياسـي ٥٥ سنة ومتوسط عمر سكرتيري اللجنة المركزي ٥٢ وعند وفاة بريجينيف ارتفع المتوسط إلى ٧٠ و ٦٧.

في البداية كانت هناك جهـودا رمزيـة لمواصـلة الإصلاح، حاول كوسيجين، أول رئيس وزراء لبريجينيف أن يدخل نظاما جديدا يتم فيه قياس نجاح مديري المصانع مـن خلال الربحية، وليس فقط الإنتاج الكمي. فـي عـام ١٩٦٧ سلطت الأضواء على نجاح مجمع شيكينو الكيميائي في زيادة

الإنتاج مع تخفيض قـوة العمـل كنمـوذج يتعـين علـى المشروعات الأخرى إتباعه. إلا أن الإصـلاحات الجديـدة سرعان ما تلاشت. لم تنجح المحاولات العشوائية لإصـلاح النظام في تحقيق المكاسب المتوقعة، كما أن المعارضة التي شكلتها المصالح البيروقراطية الراسخة قد حالت دون حدوث ما هو أكثر من مجرد محاولات عشوائية لإصلاح النظام.

لمدة اثنا عشر عاما، كان يتراءى أن المشكلات التي طاردت خروتشوف بشده كان من الممكن ببساطة تجاهلهـا. قد يكون معدل نمو الاتحاد السوفيتي في حالة انخفـاض، إلا أنه ظل أسرع منه في معظم الدول الغربية. إن مجرد حجـم الاتحاد السوفيتي والوجود المستمر لموارد معدنية كبيرة قـد سمح له بتجاهل الضعف الذي اعترى قطاعات بأكملها مـن اقتصاده. فـإذا كـان الاسـتثمار فـي الزراعـة و السـلع الاستهلاكية قد تأخر بسبب ضغوط التنافس العسكري، فقـد ظل من الممكن مع ذلك زيادة الإنتاج - ومستويات المعيشة. كان متوسط محصول الحبوب فـي سـنوات خروتشـوف ١٢٤٫٤ مليون طن، وقد بلغ ١٧٦٫٧ مليون طن خلال العقد

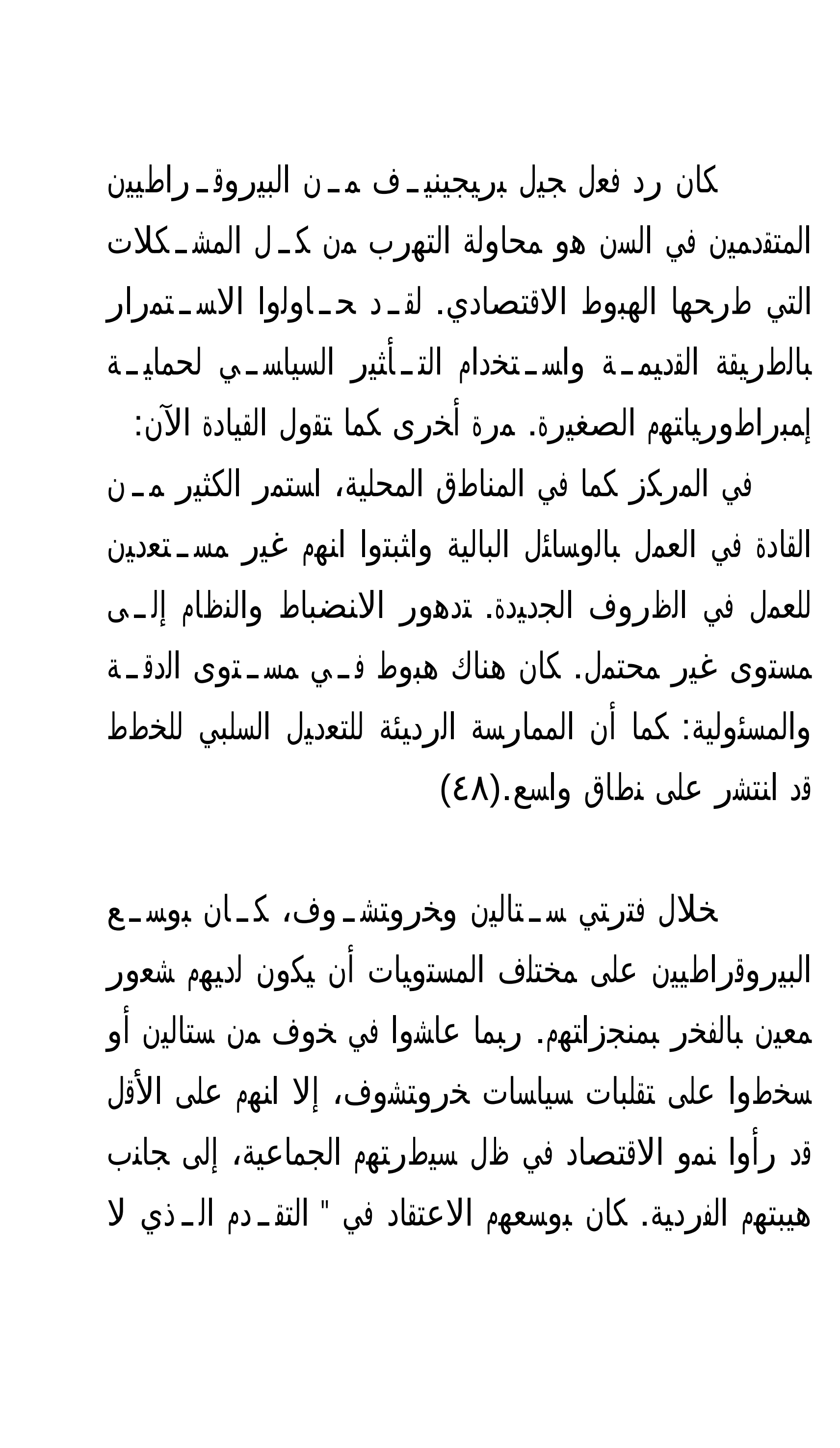
الأول من حكم بريجينيف. (٤٣) في عام ١٩٦٥، كان ٢٤% فقط من العائلات السـوفيتية يمتلكـون تلفزيـون، و ٥٩% يمتلكون جهاز راديو و ١١% ثلاجة و ٢١% غسالة غسيل، بحلول عام ١٩٨٤ ارتفعت النسب إلـى ٨٥%، و ٩٦% و ٩١% و ٧٠%. (٤٤)

بينما تحسنت الأوضاع بهذه الطريقة، كان يبدو أنـه من الممكن تجاهل كل المشكلات التي استحوذت تماما علـى خروتشوف. إلا أنها بدأت تظهر مرة أخرى بحده في أواخر السبعينات. بدأ معدل النمو الاقتصادي في الهبوط بسـرعة. وضعت خطة ١٩٧٦ - ١٩٨٠ أقـل أهـداف نمـو منـذ العشرينات، ومع ذلك لم تتحقق. إذا كان معدل النمو السنوي قد بلغ في المتوسط ٥% في سنوات خروتشـوف الخمـس الأخيرة، و ٢ر٥% في سنوات بريجينيف الخمس الأولـى، فقد بلغ ٧ر٢% فقط خلال الفترة مـن ١٩٧٦ إلـى ١٩٨٠ وفقا للتقديرات الأمريكية. (٤٥) (الأرقام الروسية الرسـمية أعلى قليلا، لكنها تظهر نفس النزعة).

لقد أصابت ظاهرة النزوع إلى الكساد صناعات معينة بقسوة بالغة: كان إنتاج الكهرباء والبترول ينمو بحلول عام ١٩٨٠ فقط بحوالي ثلثي معدل السنوات الخمس السابقة، في حين أن إنتاج الفحم والصلب وأدوات ماكينات قطع المعادن قد انخفض بعض الشيء بالفعل. (٤٦) بل وأسوأ من ذلك فان المحصول الجيد نسبيا لعام ١٩٧٨ قد تبعته محاصيل فقيرة في عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٠ ومحصول مأساوي في ١٩٨١.

تقول القيادة الروسية اليوم:

"النزعات غير المواتية التي ظهرت على السطح فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية خلال السبعينات أصبحت اكثر حدة في أوائل الثمانينات بدلا من أن تهدأ. استمر تباطؤ معدلات النمو خلال السنتين الأوليتين. وتدهورت مؤشرات الجودة الخاصة بالإدارة الاقتصادية. في عام ١٩٨٢ كان معدل الزيادة في الصناعة، أقل بنسبة ٣٣٫٤% من متوسط فترة الخطة الخمسية السابقة." (٤٧)



كان رد فعل جيل بريجينيف من البيروقراطيين المتقدمين في السن هو محاولة التهرب من كل المشكلات التي طرحها الهبوط الاقتصادي. لقد حاولوا الاستمرار بالطريقة القديمة واستخدام التأثير السياسي لحماية إمبراطورياتهم الصغيرة. مرة أخرى كما تقول القيادة الآن:

في المركز كما في المناطق المحلية، استمر الكثير من القادة في العمل بالوسائل البالية واثبتوا انهم غير مستعدين للعمل في الظروف الجديدة. تدهور الانضباط والنظام إلى مستوى غير محتمل. كان هناك هبوط في مستوى الدقة والمسئولية: كما أن الممارسة الرديئة للتعديل السلبي للخطط قد انتشر على نطاق واسع.(٤٨)

خلال فترتي ستالين وخروتشوف، كان بوسع البيروقراطيين على مختلف المستويات أن يكون لديهم شعور معين بالفخر بمنجزاتهم. ربما عاشوا في خوف من ستالين أو سخطوا على تقلبات سياسات خروتشوف، إلا انهم على الأقل قد رأوا نمو الاقتصاد في ظل سيطرتهم الجماعية، إلى جانب هيبتهم الفردية. كان بوسعهم الاعتقاد في " التقدم الذي لا

يتوقف للشيوعية" - ليس بمعنى تقدم التحرر الإنساني الـذي دعا إليه ماركس ولينين، وإنما بمعنى نمـو قـوة رأسـمالية الدولة الروسية.

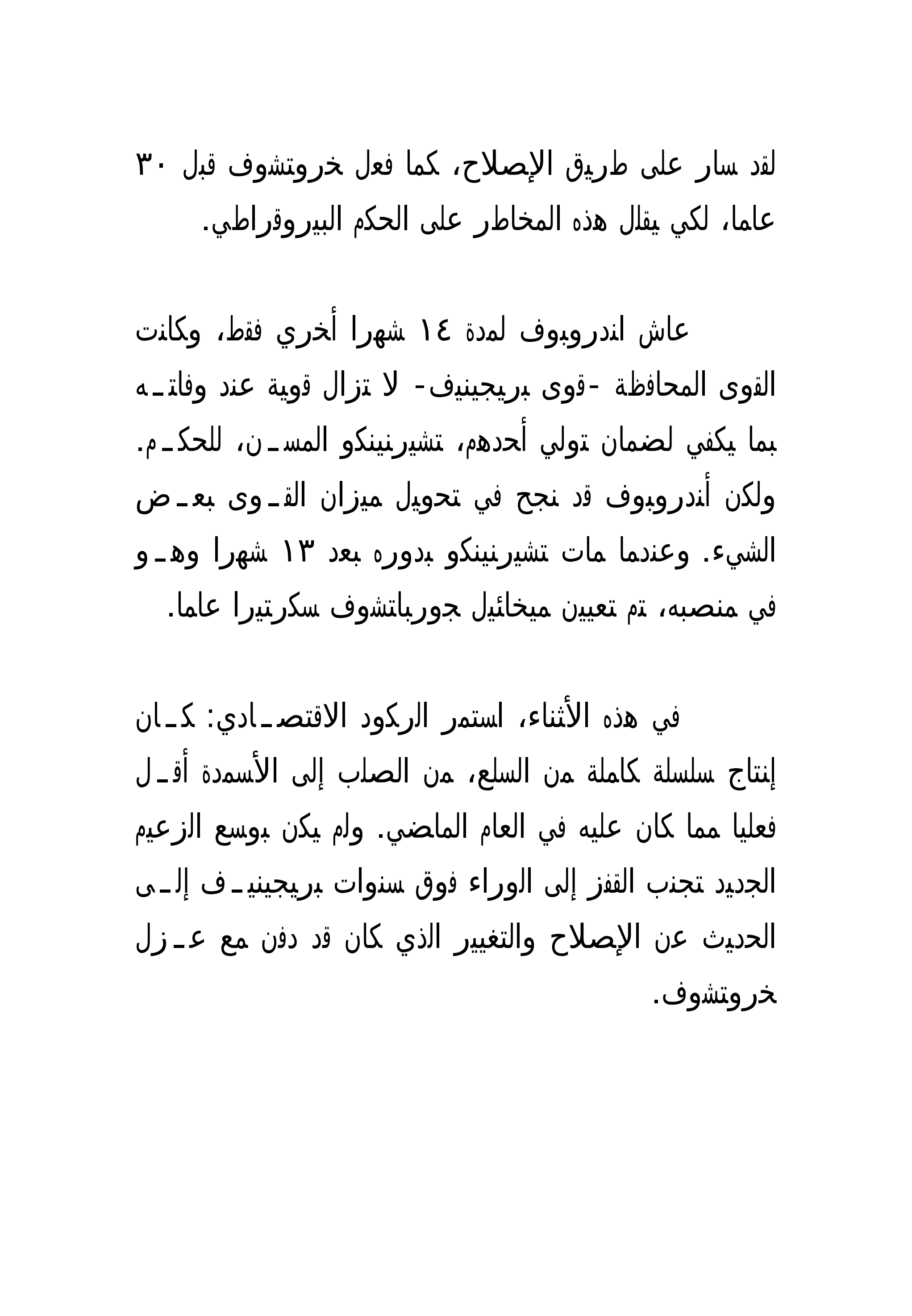
في ظل بريجينيف تحول الفخر إلى تهكم، وأفضـى التهكم بسهولة إلى الفساد الصريح. على القمة تورطت أسرة بريجينيف نفسها فيما يلي: اتهمت ابنته بالاشتراك في فضيحة تعلقت بمجوهرات مسروقة، واتهم زوج أخته، نائب رئـيس الكي. جي. بي. بالتستر عليها. (٤٩) وتحت هذا قليلا فـي التسلسل البيروقراطي، يبدو أن القيادات الوطنية لعـدد مـن الجمهوريات قد بنوا قاعدة لأنفسهم بالتستر على عناصر شبه مجرمة: وجهت اتهامات بهـذا الخصـوص إلـى قيـادات كازاخستان واوزبكستان وجورجيا وأرمينيـا عقـب وفـاة بريجينيف.

من الواضح أن تهكم البيروقراطية قد رافقه اغتراب جماهيري مستمر عند القاعدة. تزايد إدمـان الخمـر إلـى مستوى قياسي. لم يتحسن مستوى إنتاج المصـانع. ظلـت

الإنتاجية في الصناعة عند مستوى ٥٥% من المستوى الأمريكي (٥٠) وكانت ترتفع أسرع من الأجور بقدر ضئيل فقط (٥١).

جورباتشوف

تولي يوري اندروبوف الزعامة بعد وفاة بريجينيف. وبوصفه رئيسا للكي. جي. بي. فقد كان من الممكن توقع أن يكون محافظا في منهجه. ولكن في الدولة الشمولية كثيرا ما يكون البوليس السري هو الجهة الأكثر دراية بالمزاج الحقيقي لجماهير الشعب: فلديهم شبكة من المخبرين الذين يقدمون التقارير عما يقوله جيرانهم حقا، في حين أن أعضاء حزب النظام لا يضمنون تقاريرهم إلا ما يريد قادتهم سماعه. هكذا فقد كان أندروبوف ملما بالتهكم والفساد وعمق الاغتراب الشعبي. كما أنه كان أيضا سفيرا لروسيا في المجر عام ١٩٥٦ وتعلم مدى السرعة التي يمكن بها لمثل هذه العناصر أن تشعل تمردا شعبيا - وهو درس عززه الصعود المفاجئ لحركة التضامن في بولندا في عام ١٩٨٠.



لقد سار على طريق الإصلاح، كما فعل خروتشوف قبل ٣٠ عاما، لكي يقلل هذه المخاطر على الحكم البيروقراطي.

عاش اندروبوف لمدة ١٤ شهرا أخري فقط، وكانت القوى المحافظة -قوى بريجينيف- لا تزال قوية عند وفاتـه بما يكفي لضمان تولي أحدهم، تشيرنينكو المسـن، للحكـم. ولكن أندروبوف قد نجح في تحويل ميزان القـوى بعـض الشيء. وعندما مات تشيرنينكو بدوره بعد ١٣ شهرا وهـو في منصبه، تم تعيين ميخائيل جورباتشوف سكرتيرا عاما.

في هذه الأثناء، استمر الركود الاقتصـادي: كـان إنتاج سلسلة كاملة من السلع، من الصلب إلى الأسمدة أقـل فعليا مما كان عليه في العام الماضي. ولم يكن بوسع الزعيم الجديد تجنب القفز إلى الوراء فوق سنوات بريجينيـف إلـى الحديث عن الإصلاح والتغيير الذي كان قد دفن مع عـزل خروتشوف.

ابتدع جورباتشوف شعاري البيروسترويكا (إعادة البناء) والجلاسنوست (المكاشفة). وتحدث عن الحاجة إلى "ثورة سلمية". وشجع الاقتصاديين ذوي الميول الإصلاحية إلى إبراز الأخطاء في تنظيم الصناعة والزراعة. كما تحدث عن الحاجة لاستبدال القادة المحليين الفاسدين والمديرين غير الأكفاء.

وقد أفضى الحديث عن الإصلاح الاقتصادي إلى الحديث عن الإصلاح السياسي. فقد تمت مصالحة مع أشهر المنشقين، سخاروف، الذي سمح له بالعودة إلى موسكو من منفاه في جوركي. كما تجدد النقد لستالين وأعيد اعتبار القادة البلاشفة الذين اعدمهم وخاصة بوخارين. وكان هناك تسامح إزاء مجموعات النقاش غير الرسمية المستقلة. كما حدث تغيير في النظام الانتخابي يسمح بوجود أكثر من مرشح في بعض الحالات. وجرى حديث حول السماح بالاقتراع السري في الانتخابات الحزبية الداخلية. بل وكان هناك وعد انتخاب مديري المصانع بواسطة القوى العاملة.

دفع كل ذلك الكثير من الناس في اليسار إلى تكـوين نفس نوع الثقة في الحماس الإصلاحي لجورباتشوف الـذي كان أشخاص مثل دويتشر قد أظهروها تجاه خروتشوف قبل ثلاثين سنة. ولكن، مثل خروتشوف، تراجع جورباتشوف عن الإصلاح الراديكالي الوارد في بعـض كلماتـه. فإصـلاحه الاقتصادي، مثل خروتشوف، يعنى العصاة والجزرة معا.

لقد أشار جورباتشوف بحماس للحركة الســتاخانوفية في الثلاثينات والأربعينات كنموذج ينبغي الاهتداء به. (٥٢)
وقد ذكر في اجتماع في خاباروسـك: "إن الشـيء الأساسي الذي نحتاج إليه الآن، وأنا أقوله لكم وأطلبه مـنكم، هو: العمل العمل العمل !"(٥٣) وكان أول إجـراء رئيسـي اتخذه في مجال التعامل مع عدم الكفاءة الاقتصادية هو منـع العمال من تناسي أحزانهم، فقد أصدر مرسوما يحد من بيـع الكحول ويرفع سعره بنسبة ٣٠%. وبالفعل، بالنسـبة لعـدد كبير من العمال كانت كفة العصا ترجح كثيرا على الجزرة: فحين طبق الإصلاح على مستوى الوحدة الإنتاجية، أدى إلى تخفيضات في الأجور - والى إضرابات، كما فـي توقـف

الترام في تشيخوف. (٥٤) وما وصفته إزفستيا بأنه مظاهرة وحشية في مصنع شـاحنات نهـر كامـا. (٥٥) اعتـرف جورباتشوف نفسه بوقوع عدة حالات "توقف عـن العمـل" بسبب إجراءات الرقابة على الجودة التي خفضـت مكافـآت العمال. (٥٦)

لم تسفر وعود الجلاسنوست عن حتى الديمقراطيـة المحدودة جدا المعروفة في الدول الغربية المتقدمة. كان هناك اختيار المرشحين في انتخابات عام ١٩٨٧ - ولكن في ٥% فقط من الدوائر، وحتى في هذه لم يسمح بالحملات الانتخابية المفتوحة للدعاية للسياسات المختلفة.

إن القواعد الخاصة بانتخابات المديرين قد أوضحت أن العمال لن تكون لهم سيطرة حقيقية، حيث لا يحدد العمال أنفسهم من على قائمة المرشحين النهائية سيتم التصويت له. على المرشح الناجح أن يحصل على موافقة الجهاز الأعلـى المسئول عن الوحدة الإنتاجية. (٥٧) كمـا أن التصـويت لا يقوم به العمال فقط وإنما كل الموظفين (بما في ذلك المديرين

والمشرفين والملاحظين). وأخيرا ففي الانتخابات التي جرت حتى الآن لم يسمح للعمال بالقيام بحملات لصـالح أو ضـد مرشح محدد (كما شكي العمال في مصنع سيارات راف في لاتفيا عام ١٩٨٧). (٥٨) من السهل أن نرى كيف انه، فـي مثل هذه الظروف، ستستطيع المجموعة الوحيدة المسموح لها بإجراء الحملات داخل الوحدة الإنتاجية، أي خلية الحزب، أن تحدد من يفوز وتظهر الإحصائيات أن ٧ر١٦% فقـط مـن أولئك الذين يحتلون مواقع رئيسية في خلايا الحزب المحليـة من العمال.(٥٩)

إلى جانب الانتخاب المزعوم للمديرين، تـم تكـوين مجالس منتخبة للوحدات الإنتاجيـة، ولكـن مـرة أخـرى، أوضحت قواعد الانتخاب إن هذا ليس مثـالا للديمقراطيـة العمالية الحقيقية. ذلك أن "مجال السلطة الأساسي" للمجـالس هو مراقبة أداء العمال وتعزيز إنتاجية الوحدة الإنتاجية.

... يركز المجلس اهتمامه الأساسي على تطوير مبادرة الشعب العامل، وعلى إسهام كل عامل في القضية المشتركة، كما يطبق الضوابط الكفيلة بتحقيق أعلى مستوى من النتـائج

المستهدفة... وجنى الإيرادات الجماعية المجدية من الناحيـة الاقتصادية.(٦٠)

كانت الحملات الانتخابية الأولى قائمة بالكامل علـى سجلات المرشحين في تعزيز الكفاءة والإنتاجيـة وولائهـم "لقواعد القانون والأخلاق الاشتراكية". (٦١) من الواضح أن هذه الهيئات اقرب كثيرا إلى دوائر مراقبة الجودة منها إلـى المجالس الحقيقية للمصانع.

وإذا كانت هناك أية شكوك حول هذا الأمـر، فـان المادة ٦ من القانون الجديد تقول صراحة أن جهاز الحـزب "يشرف على عمل تنظيم الإدارة الذاتية الجماعية".

ويظهر نفس الجمع بين الحـديث عـن الإصـلاح والسيطرة الحقيقية من أعلى عند تناول مسـألة القوميـات. حيث اعتبرت الكثير من المجموعات العرقية المضطهدة التي تشكل أكثـر مـن نصـف سـكان الاتحـاد السـوفيتي أن الجلاسنوست تعني انهـــــم يستطيعون لأول مرة خـلال سبعين عاما أن يتحدثوا عن التمييز الذي يعانونه. ففي عـام

١٩٨٧ كانت هناك مظاهرات فـي جمهوريـات البلطيـق وأخرى قام بها تتار القرم.

وشهد شهر فبراير من عام ١٩٨٨ مظاهرة لمليـون شخص في العاصمة الأرمينية. ومع ذلك فـان الإجـراءات التي اتخذتها حكومة جورباتشوف كانت بناء على توجيهـات مركزية من موسكو بدلا من الاعتماد على المبادرة المحلية. في نهاية عام ١٩٨٦ فرض شخص روسي على جمهوريـة كازاخستان الآسيوية كسكرتير أول بدلا من زعـيم محلـي ادعي أنه فاسد - وتدفقت آلاف عديدة من الكازاخ إلى "المـا آتا" واشتبكوا مع البوليس إعرابا عن احتجـاجهم. كمـا أدار النظام ظهره للاحتجاجات في جمهوريات البلطيق وتلك التي قام بها التتار. وعندما التقى جورباتشوف بوفد منتخب مـن المظاهرة الجماهيرية للأرمن، اخبرهم انه سـيكون علـيهم الانتظار لبضع سنوات قبل التخلص من آلامهم. وكمـا فـي حالة خروتشوف قبل ثلاثين سنة، فان وعـد جورباتشـوف بالإصلاح يناقضه اندفاعه لجعل الصنـــاعة الروسـية

أكثر كفاءة - وهذا يعني توجيها مركزيـا، ولـيس محليـا، للموارد.

مرة أخرى مثل خروتشوف، تميـزت فتـرة حكـم جورباتشوف بالتقلبات المفاجئة. ففي الفترة بين عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٦، تحدث عن الإصلاح ولكنه ركز أساسا على تغيير الأشخاص، بحيث يستبدل أنصار بريجينيف برجاله هو. ثـم بدأ خلال الشهور العشر الأولى من عام ١٩٨٧ يدعو للتغيير السريع في سلسلة من الخطب وفي كتابـه البيروسـترويكا. ولكن في أكتوبر من ذلك العام حدث تراجـع مفـاجئ إلـى أساليب اقدم.

في طليعة حملة المطالبة بالإصلاح كـان بـوريس يلتسين، زعيم التنظيم الحزبي في موسكو الذي عين مؤخرا. قد افتتح جلسة أكتوبر للجنة المركزية بخطبـة يبـدو أنهـا تضمنت هجومـا شـديدا علـى أولئـك الـذين يعرقلـون البيروسترويكا (لا نعرف المضمون الدقيق لخطبته، حيث أن الجلاسنوست لا تصل إلى مستوى المصارحة حول مثل هذه

الإجراءات). تلا ذلك الهجوم عليه من جانب ما لا يقل عـن ٢٦ متحدثا، ثم مرر الاجتماع بالإجماع قرارا "يعتبر كلمتـه خطأ سياسيا". تم إطلاع الصحافة الأجنبية علـى النقاشـات الدائرة، ولكن ليس شعب الاتحاد السوفيتي. كان أول شـيء يسمعه الشعب رسميا بعد ثلاثة أسابيع من ذلك، عندما صوت اجتماع خاص لحزب مدينة موسكو لصالح طرد يلستين. كان الذي حدد لهجة الاجتماع هو جورباتشوف نفسه، الذي زعـم أن يلتسين "تبنى منذ البداية مقولات ووعود طنانة غذاها إلى حد كبير طموحه المفرط وغرامه بالبقاء في الأضواء." لـم تكن اللغة مختلفة كثيرا عن تلك التي استخدمها ستالين ضـد خصومه في أواخر العشرينات وأوائل الثلاثينـات (قبـل أن يتحول إلى تسميتهم بعملاء الإمبريالية). وقد كشف رد فعـل يلتسين عن النطاق المحدود جدا للجدل المفتوح لدى القيـادة التي تستلهم الجلاسنوست، وبدلا من أن يدافع عن نفسـه رد يلتسين باعتراف كان يمكن أيضا أن يصدر عن عهد ستالين:

لابد أن أقول أنني لا أستطيع تفنيد هذا النقـد... إننـي مذنب جدا أمام التنظيم الحزبي لمدينة موسكو، إنني مـذنب جدا أمام اللجنة الحزبية للمدينة، وأمام المكتب السياسـي، و،

بالطبع، أمام ميخائيل جورباتشوف صاحب المكانة العظيمـة في تنظيمنا، في بلدنا، وعلى امتداد العالم. (٦٢)

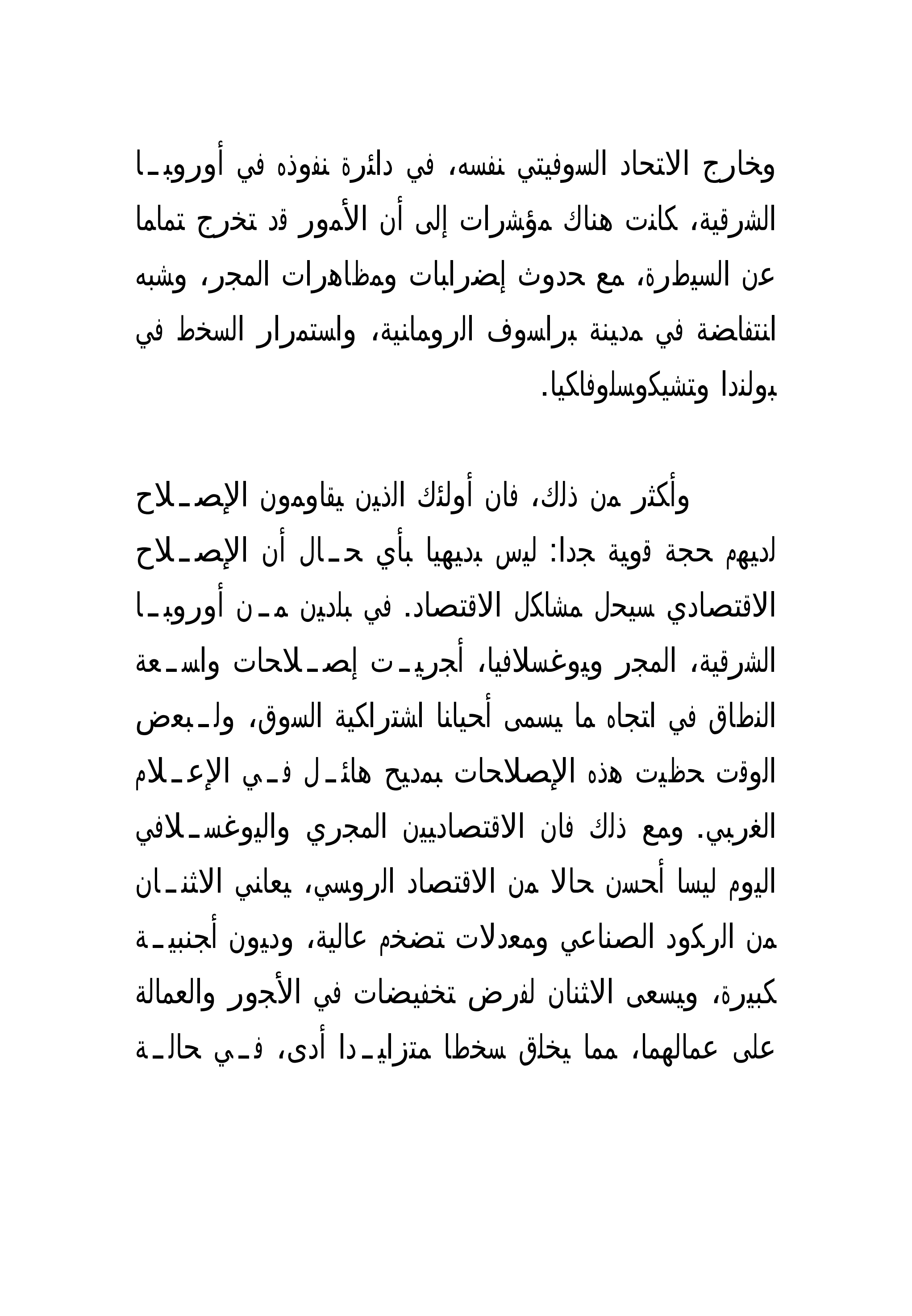
لم تكن مسألة يلتسين حدثا معزولا. لقد شـكلت مـا يشبه نقطة التحول في الاندفاع نحو الجلاسنوست. يظهر هذا من خلال تحول في منهج جورباتشوف ذاته. قبـل مسـألة يلتسين، في صيف عام ١٩٨٧، كتب كتابه البيروسـترويكا، الذي يطالب بالإصلاح الراديكالي. وبعد الهجوم على يلتسين في اللجنة المركزية ألقى خطابا في الذكرى السبعين لثـورة أكتوبر، كان من المتوقع على نطاق واسـع أن يـدعو هـذا الخطاب للإسراع بالبيروسترويكا والجلاسنوست. ولكنه بدلا من ذلك ركز بـنفس المقـدار علـى "مخـاطر" " السـير السـ ـ ـريع جدا" ومخاطر مقاومة البيروسترويكا.

إن مثل هذه الانتكاسات المفاجئة في السياسة ليسـت أمرا عرضيا. فالركود في الاقتصاد الروسي يولد ضـغوطا من أجل الإصلاح، ولكن هذه الضغوط تواجه عقبات هائلـة داخل البيروقراطية نفسها. والأمر ليس فقط أن ملايين مـن البيروقراطيين الأفراد ملتزمون بـالطرق القديمـة لتنظـيم

الأمور، أنها أيضا خوف البيروقراطية كلها مـن أن يـؤدي الجدل المرير فيما بينها إلى فتح ثغرة أمام الملايين من أفراد الشعب تحتها، يستطيعون من خلالها اتخاذ خطوات في سبيل تحقيق مصالحهم الخاصة.

كانت بالتحديد شقاقات كهذه داخل البيروقراطية هي التي مهدت الأرض لانتفاضة ألمانيا الشرقية في عام ١٩٥٣، وانتفاضة بوزنان في يونيو ١٩٥٦، ثورة أكتوبر - نـوفمبر ١٩٥٦ المجرية، وأحداث ١٩٦٨ في تشيكوسـلوفاكيا. (٦٣) في كل حدث، فان ما بدأ كجدالات في أقسـام مختلفـة مـن البيروقراطية شل جزئيا آلة القمع وسمح للطلبـة والمثقفـين وأخيرا العمال بالتحرك.

كانت الإشارات الأولى لتحركات كهذه قـد ظهـرت بالفعل كنتاج للجدالات على الجلاسنوست. كان هناك الصدام بين المتظاهرين والبوليس في "الما آتا" فـي عـام ١٩٨٦، والمظاهرات القومية في دول البلطيـق فـي عـام ١٩٨٧، والمظاهرة الضخمة في أرمينيا في أواخر فبرايـر ١٩٨٨.



وخارج الاتحاد السوفيتي نفسه، في دائرة نفوذه في أوروبا الشرقية، كانت هناك مؤشرات إلى أن الأمور قد تخرج تماما عن السيطرة، مع حدوث إضرابات ومظاهرات المجر، وشبه انتفاضة في مدينة براسوف الرومانية، واستمرار السخط في بولندا وتشيكوسلوفاكيا.

وأكثر من ذلك، فان أولئك الذين يقاومون الإصلاح لديهم حجة قوية جدا: ليس بديهيا بأي حال أن الإصلاح الاقتصادي سيحل مشاكل الاقتصاد. في بلدين من أوروبا الشرقية، المجر ويوغسلافيا، أجريت إصلاحات واسعة النطاق في اتجاه ما يسمى أحيانا اشتراكية السوق، ولبعض الوقت حظيت هذه الإصلاحات بمديح هائل في الإعلام الغربي. ومع ذلك فان الاقتصاديين المجري واليوغسلافي اليوم ليسا أحسن حالا من الاقتصاد الروسي، يعاني الاثنان من الركود الصناعي ومعدلات تضخم عالية، وديون أجنبية كبيرة، ويسعى الاثنان لفرض تخفيضات في الأجور والعمالة على عمالهما، مما يخلق سخطا متزايدا أدى، في حالة

يوغسلافيا، إلى موجة ضخمة من الإضـرابات فـي عـام ١٩٨٧.

المقصود هو أن الإصلاحات لا تستطيع التعامل مع السبب الجذري للإخفاقات الاقتصادية للاتحـاد السـوفيتي. يكمن هذا، كما ذكر كليف قبل أربعين عاما في الطريقة التي تخضع بها البيروقراطية الحاكمة الاقتصـاد كلـه للتنـافس العسكري والاقتصادي مع الغرب (و، اليوم، مع الصـين). يفرض هذا مستوى تراكم لا تستطيع الموارد تحمله. كما انه يدفع جماهير السكان - العمال والمزارعين فـي المـزارع الجماعية - إلى اغتراب عميق عن عملهم بالدرجـة التـي تجعلهم لا يهتمون بنوعية إنتاجهم.

الأخطاء التي يركز عليها المصلحون الاقتصاديون - التبديد، الطابع الرديء لسلع كثيـرة، عـدم عنايـة العمـال بعملهم، المشاريع العملاقة التي تتعرض للصدأ مـن عـدم الاستعمال - لها جميعا نظائر فـي المؤسسـات العملاقـة للرأسمالية الغربية. كارثة المفاعل النووي فـي تشـيرنوبل

يقابلها جزيرة ثري مايل في الولايات المتحدة، وقبـل ذلـك حادث وينسكيل في بريطانيا في عـام ١٩٥٧. الفاقـد فـي الاقتصاد الروسي تقابله مصانع الصلب والكيماويات الحديثة العاطلة المنتشرة على امتـداد أوروبـا الغربيـة وأمريكـا الشمالية، ضحايا السوق الذي يراه كثير جدا من المصـلحين كإنقاذ لروسيا.

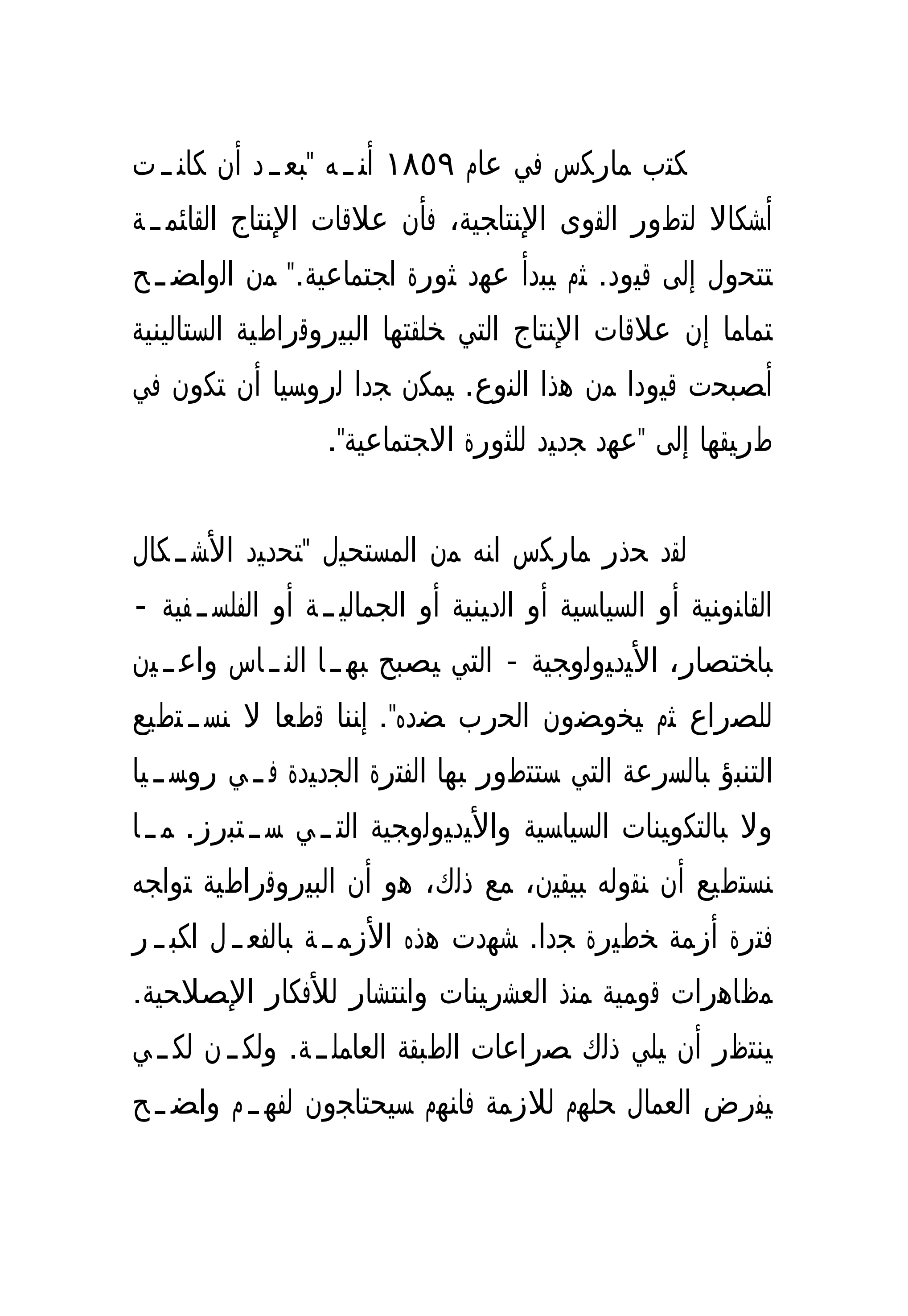
ربما تعاني روسيا من رداءة الإنتاج. ولكن هذا هـو أيضا حال صناعات كاملة في الغرب - انظر تجربة بـلاد مثل بريطانيا حيث انتج انتعاش البناء في أواخر السـتينات وأوائل السبعينات مئات الآلاف من الشقق والمنـازل التـي كانت من الناحية الفعلية غير صالحة للسكن الآدمي بعد اقـل من ١٥ سنة. إذا كان البيروقراطيون الروس يحاولون رمى سلع رديئة النوعية على جمهور غير مشكك، فهذا ما فعلـه الباعة الغربيون الذي قدموا أدويـة "ثاليـدومان" "أوبـرين"، والذين حثوا النساء على استخدام الـواقي "دلكـن"، والـذين أغروا الناس باستخدام معدية "هيرالد أوف فرى انتربرايـز". وبدلا من أن يعاقب السوق الشركات العملاقة المعنية، فانـه

كثيرا ما سمح لها بحصد مكاسب هائلة. وحتـى الشـركات عديمة الكفاءة بالمعايير النقدية الضيقة نادرا ما تـدفع إلـى الإفلاس الصريح في ظل ظروف الرأسمالية الغربية الحديثة: تتحرك الدولة لإنقاذهم كما فعلت مع كرايسلر في الولايـات المتحدة وإيه اي جيه في ألمانيا الغربية، وماسي فيرجسـون في كندا وبريطانيا. إن وحدات الرأسمالية الحديثـة ضـخمة جدا بحيث يكون الخراب الماثل في حالة ترك كل شيء للعب قوى السوق الحر عظيم جدا حتى بالنسبة لأكثر الحكومـات ميلا للسوق، مثل حكومة تاتشر في بريطانيا وحكومة ريجان في الولايات المتحدة. ونتيجة لذلك فان مقاييس عدم الكفـاءة الداخلية للشركات (والتي اسماها أحد الاقتصاديين "س - عدم كفاءة") تشير إلى أن كثيرا من الشـركات يمكـن أن تعمـل بضعف إنتاجيتها الحالية.(٦٤)

يبلغ الاقتصاد الروسي نصف حجم منافسه الأساسي، الولايات المتحدة. وهو لا يتحمل أن يعمل بوحدات إنتاجيـة اصغر من منافسه، هكذا فان تركيز الإنتاج أعلـى نسـبيا، وتأثير حالات معينة من عدم الكفاءة والتبديد أكبر نسبيا. ولا

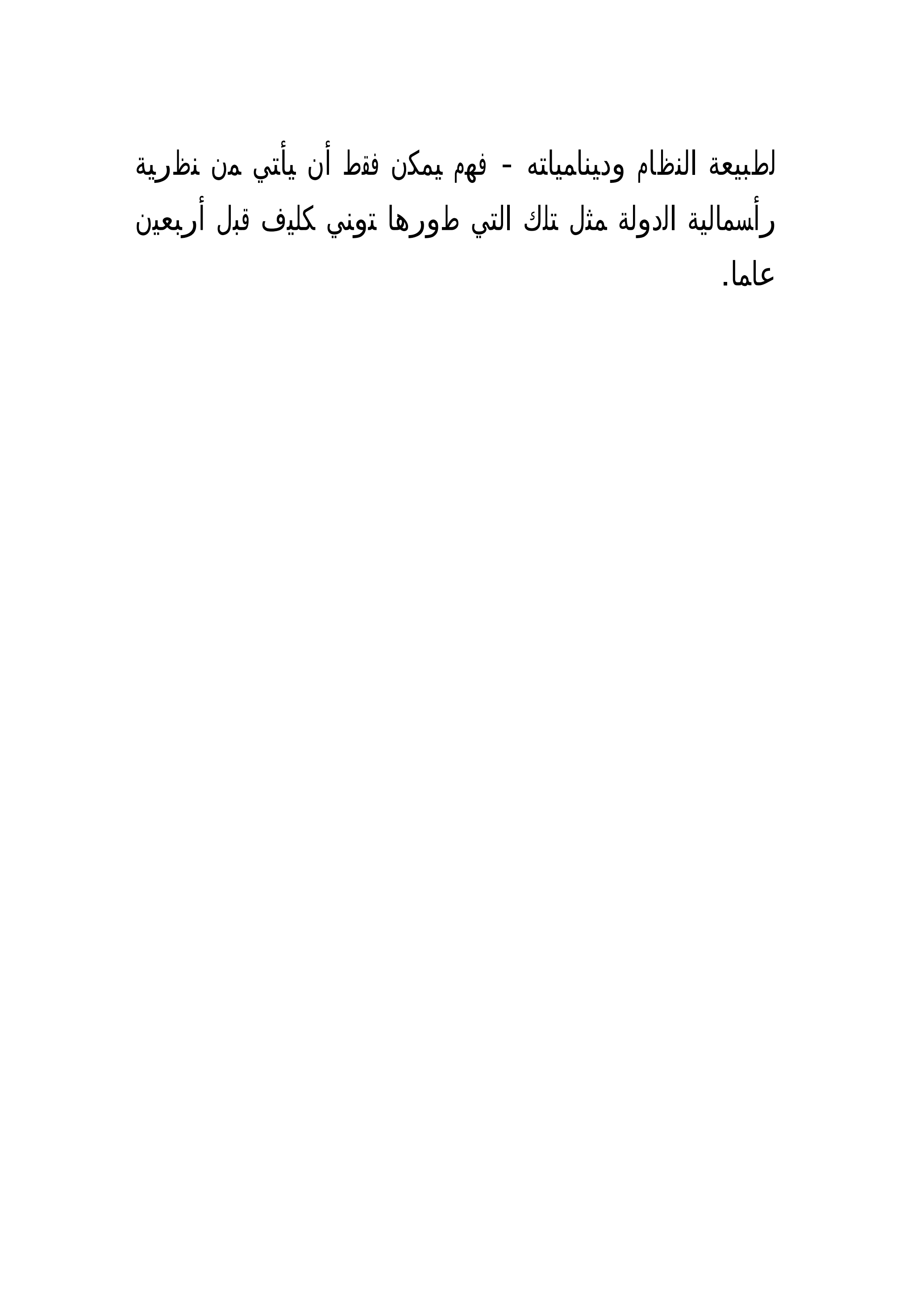
يستطيع حكام روسيا بالطبع أن يتعاملوا مع هـذه الحـالات ببساطة باستخدام السوق لدفع وحدات رئيسية خارج مجـال العمل، حيث أن الخراب الناتج سيكون اكبر كثيرا منه فـي الولايات المتحدة.

القيادة الروسية اليوم واقعة في ورطة كبيرة. إنها لا تجرؤ على ترك الأشياء كما هي لوقت أطول. إنها تخشى أن يؤدي الركود الاقتصادي فجأة، إلى نفس نوع التمرد الشعبي الذي خلق حركة التضامن في بولندا عام ١٩٨٠. ومع ذلـك فهي تخشى أن تدفع الإصلاح للأمام باتساق ولا تعرف حتى إذا كان الإصلاح سينجح أم لا. إنها تتـأرجح بـين سياسـة وأخرى، ويصحب ذلك مشاحنات مـــريرة داخـــل البيروقراطية. هذه النزاعات تجعـل مـن الصـعب علـى البيروقراطية أن تفرض إرادتها على باقي السكان. تلك كانت المكونات التي فتحت الطريق لأحداث ألمانيا الشرقية في عام ١٩٥٣، والمجر عام ١٩٥٦، وتشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨.



كتب ماركس في عام ١٨٥٩ أنـه "بعـد أن كانـت أشكالا لتطور القوى الإنتاجية، فأن علاقات الإنتاج القائمـة تتحول إلى قيود. ثم يبدأ عهد ثورة اجتماعية." من الواضـح تماما إن علاقات الإنتاج التي خلقتها البيروقراطية الستالينية أصبحت قيودا من هذا النوع. يمكن جدا لروسيا أن تكون في طريقها إلى "عهد جديد للثورة الاجتماعية".

لقد حذر ماركس انه من المستحيل "تحديد الأشـكال القانونية أو السياسية أو الدينية أو الجماليـة أو الفلسـفية - باختصار، الأيديولوجية - التي يصبح بهـا النـاس واعـين للصراع ثم يخوضون الحرب ضده". إننا قطعا لا نسـتطيع التنبؤ بالسرعة التي ستتطور بها الفترة الجديدة فـي روسـيا ولا بالتكوينات السياسية والأيديولوجية التـي سـتبرز. مـا نستطيع أن نقوله بيقين، مع ذلك، هو أن البيروقراطية تواجه فترة أزمة خطيرة جدا. شهدت هذه الأزمـة بالفعـل اكبـر مظاهرات قومية منذ العشرينات وانتشار للأفكار الإصلاحية. ينتظر أن يلي ذلك صراعات الطبقة العاملـة. ولكـن لكـي يفرض العمال حلهم للازمة فانهم سيحتاجون لفهـم واضـح



لطبيعة النظام ودينامياته - فهم يمكن فقط أن يأتي من نظرية رأسمالية الدولة مثل تلك التي طورها توني كليف قبل أربعين عاما.

الملحق الأول:

اختبار لتعريف تروتسكي لروسيا بأنها دولة عمالية منحطة

تكمن نقطة انطلاق تحليل تروتسكي للنظام الستاليني في البلشفية، وهو يبين التناقض بين الماركسية والستالينية، بين ثورة أكتوبر الاشتراكية والثورة المضادة البيروقراطية. ولكونه تلميذا تروتسكي ولاعتقاده معه بأن ما هو حيوي في تقويم الستالينية هو مقارنتها من وجهة نظر علاقتها بالماركسية - اللينينية، فان هذا الكتاب يرى أنه من الضروري تكريس أكبر عناية ممكنة للتقويم النقدي لتحليل تروتسكي للنظام الستاليني.

هل يمكن لدولة ليست تحت سيطرة العمال أن تكون دولة عمالية؟

في أعمال تروتسكي نجد تعريفين مختلفين ومتناقضين تماما للدولة العمالية. وفقا لأحدهما، معيار الدولة

العمالية هو أن تكون للبروليتاريا سيطرة مباشـرة أو غيـر مباشرة، مهما كانت مقيدة، على سلطة الدولة: أي أن يكـون بوسع البروليتاريا أن تتخلص من البيروقراطية بالإصـلاح وحده، دون الحاجة للثورة في ١٩٣١ كتب:

إن الإقرار بأن الدولة السوفيتية الحالية هي دولة عمالية لا يعني فقط أن البرجوازية لا تستطيع الاستيلاء على السلطة إلا بالانتفاضة المسلحة، وإنما أيضا أن بروليتاريـا الاتحـاد السوفيتي لم تفقد إمكانية إخضاع البيروقراطيـة، أو إحيـاء الحزب وإصلاح نظام الدكتاتورية - بدون ثـورة جديـدة، بأساليب الإصلاح وسيرا على طريقه. " (١)

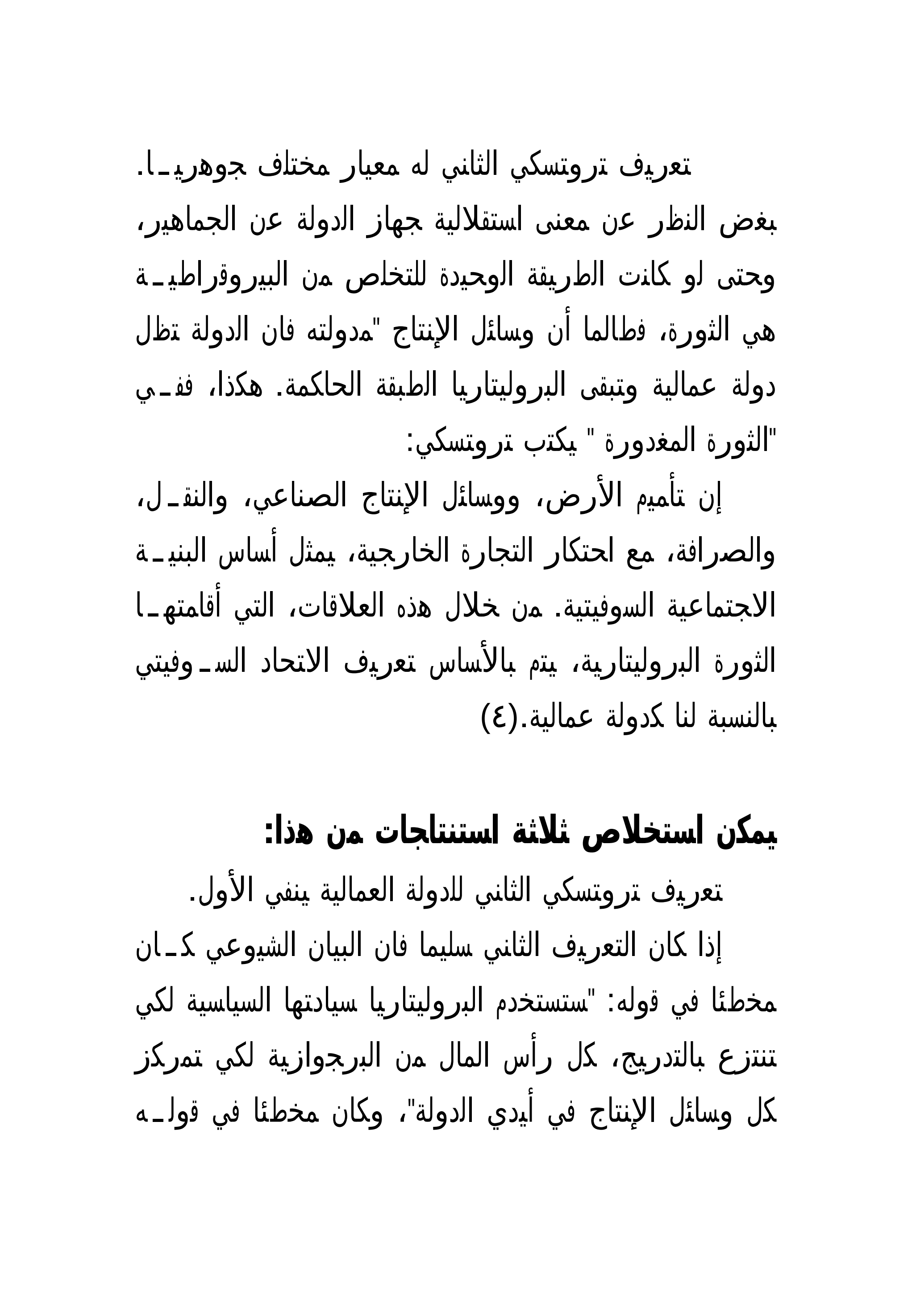
وفي رسالة إلى بورودي، عضـو فـي المجموعـة المعارضة المسماة المركزيون الديمقراطيون، يعبر عن هذه الفكرة بطرية أوضح الرسالة غيـر مؤرخـة ولكـن كـل المؤشرات تظهر أنها كتبت في نهاية ١٩٢٨. انه يكتب:

انك تكتب: هل انحطاط الجهاز والسلطة السوفيتية أمـر واقع ؟ هذا هو السؤال الثاني؟. لاشك أن انحطـاط الجهـاز السوفيتي هو أكثر تقدما بكثير من نفس العملية في الجهـاز

الحزبي ومع ذلك، فان الحزب هو الذي يقرر وفي الوقت الحالي، فان هذا يعني: الجهاز الحزبي سؤالك إذن يمكن التعبير عنه بطريقة أخرى مماثلة: هل الجوهر البروليتاري للحزب، بمساعدة الطبقة العاملة، قادر على الانتصار على أوتوقراطية الجهاز الحزبي الذي يندمج مع جهاز الدولة ؟ إن الذي يجيب مسبقا بأنه غير قادر، يتحدث بالتالي ليس فقط عن ضرورة حزب جديد وأساس جديد، وإنما أيضا عن ضرورة ثورة بروليتارية ثانية وجديدة. (٢)

ولاحقا في نفس الرسالة يقول:

إذا كان الحزب جثة، فان حزبا جديدا ينبغي بناءه على بقعة جديدة، ويجب إخبار الطبقة العاملة بذلك صراحة. إذا كان ثرميدور قد اكتمل، وإذا كانت دكتاتورية البروليتاريا قد صفيت، فيجب بسط راية الثورة البروليتارية الثانية. هذه هي الطريقة التي سنتصرف بها إذا أثبت طريق الإصلاح، الذي نقف في صفه، عدم جدواه. (٣)



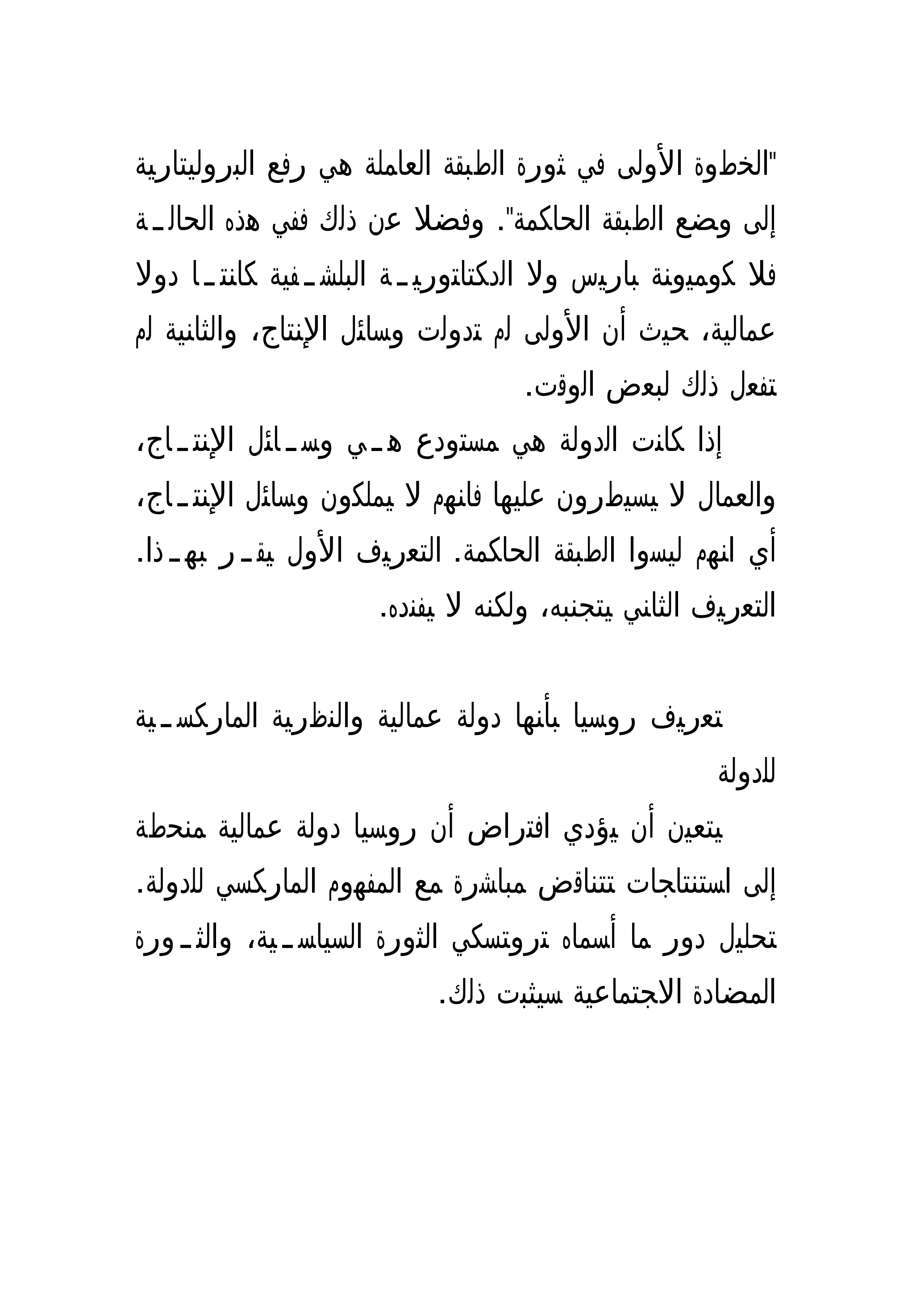
تعريف تروتسكي الثاني له معيار مختلف جوهريا. بغض النظر عن معنى استقلالية جهاز الدولة عن الجماهير، وحتى لو كانت الطريقة الوحيدة للتخلص من البيروقراطية هي الثورة، فطالما أن وسائل الإنتاج "مدولته فان الدولة تظل دولة عمالية وتبقى البروليتاريا الطبقة الحاكمة. هكذا، ففي "الثورة المغدورة " يكتب تروتسكي:

إن تأميم الأرض، ووسائل الإنتاج الصناعي، والنقل، والصرافة، مع احتكار التجارة الخارجية، يمثل أساس البنية الاجتماعية السوفيتية. من خلال هذه العلاقات، التي أقامتها الثورة البروليتارية، يتم بالأساس تعريف الاتحاد السوفيتي بالنسبة لنا كدولة عمالية.(٤)

يمكن استخلاص ثلاثة استنتاجات من هذا:

تعريف تروتسكي الثاني للدولة العمالية ينفي الأول.

إذا كان التعريف الثاني سليما فان البيان الشيوعي كان مخطئا في قوله: "ستستخدم البروليتاريا سيادتها السياسية لكي تنتزع بالتدريج، كل رأس المال من البرجوازية لكي تمركز كل وسائل الإنتاج في أيدي الدولة"، وكان مخطئا في قوله

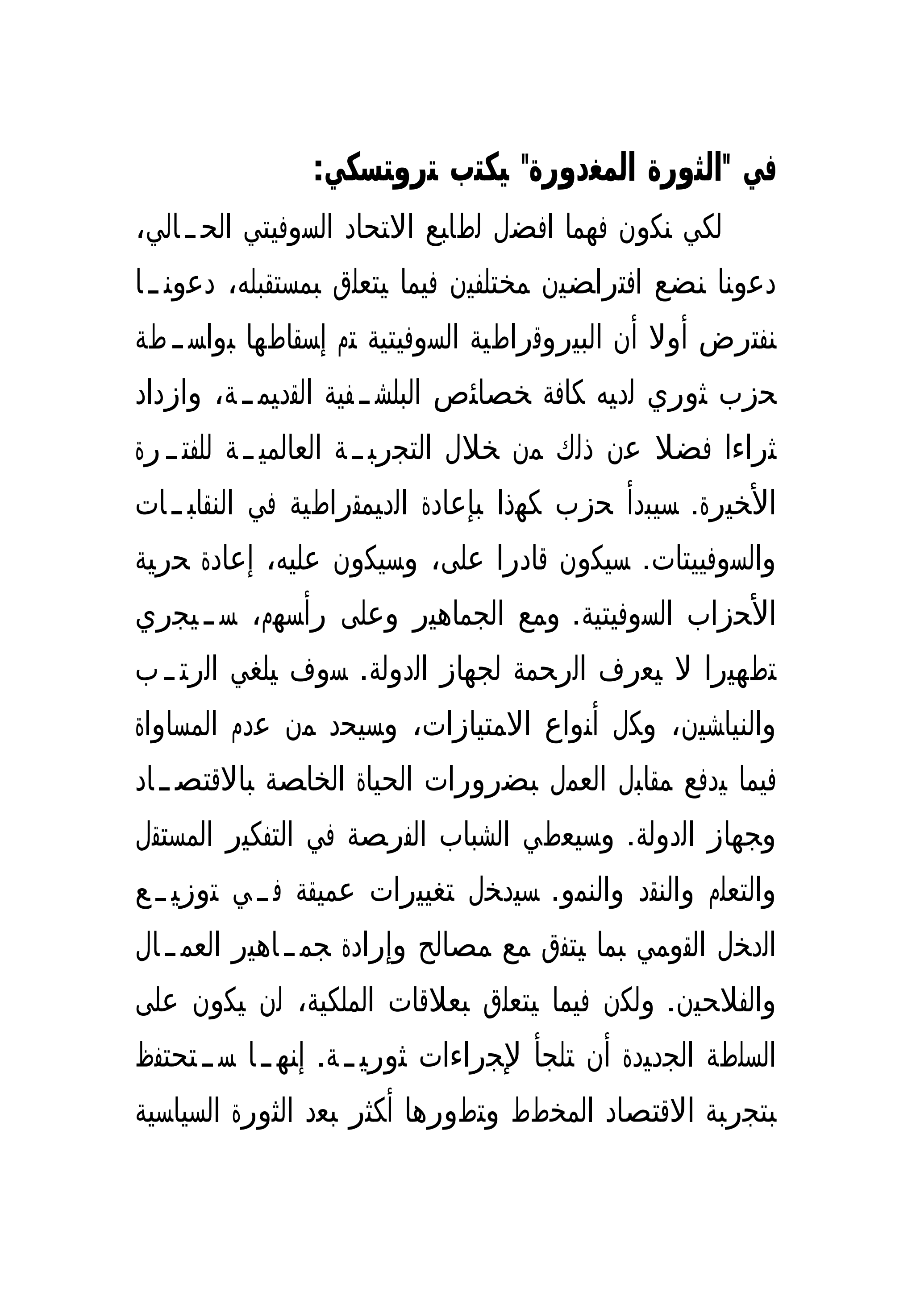


"الخطوة الأولى في ثورة الطبقة العاملة هي رفع البروليتارية إلى وضع الطبقة الحاكمة". وفضلا عن ذلك ففي هذه الحالة فلا كوميونة باريس ولا الدكتاتورية البلشفية كانتا دولا عمالية، حيث أن الأولى لم تدولت وسائل الإنتاج، والثانية لم تفعل ذلك لبعض الوقت.

إذا كانت الدولة هي مستودع هي وسائل الإنتاج، والعمال لا يسيطرون عليها فانهم لا يملكون وسائل الإنتاج، أي انهم ليسوا الطبقة الحاكمة. التعريف الأول يقر بهذا. التعريف الثاني يتجنبه، ولكنه لا يفنده.

تعريف روسيا بأنها دولة عمالية والنظرية الماركسية للدولة

يتعين أن يؤدي افتراض أن روسيا دولة عمالية منحطة إلى استنتاجات تتناقض مباشرة مع المفهوم الماركسي للدولة. تحليل دور ما أسماه تروتسكي الثورة السياسية، والثورة المضادة الاجتماعية سيثبت ذلك.

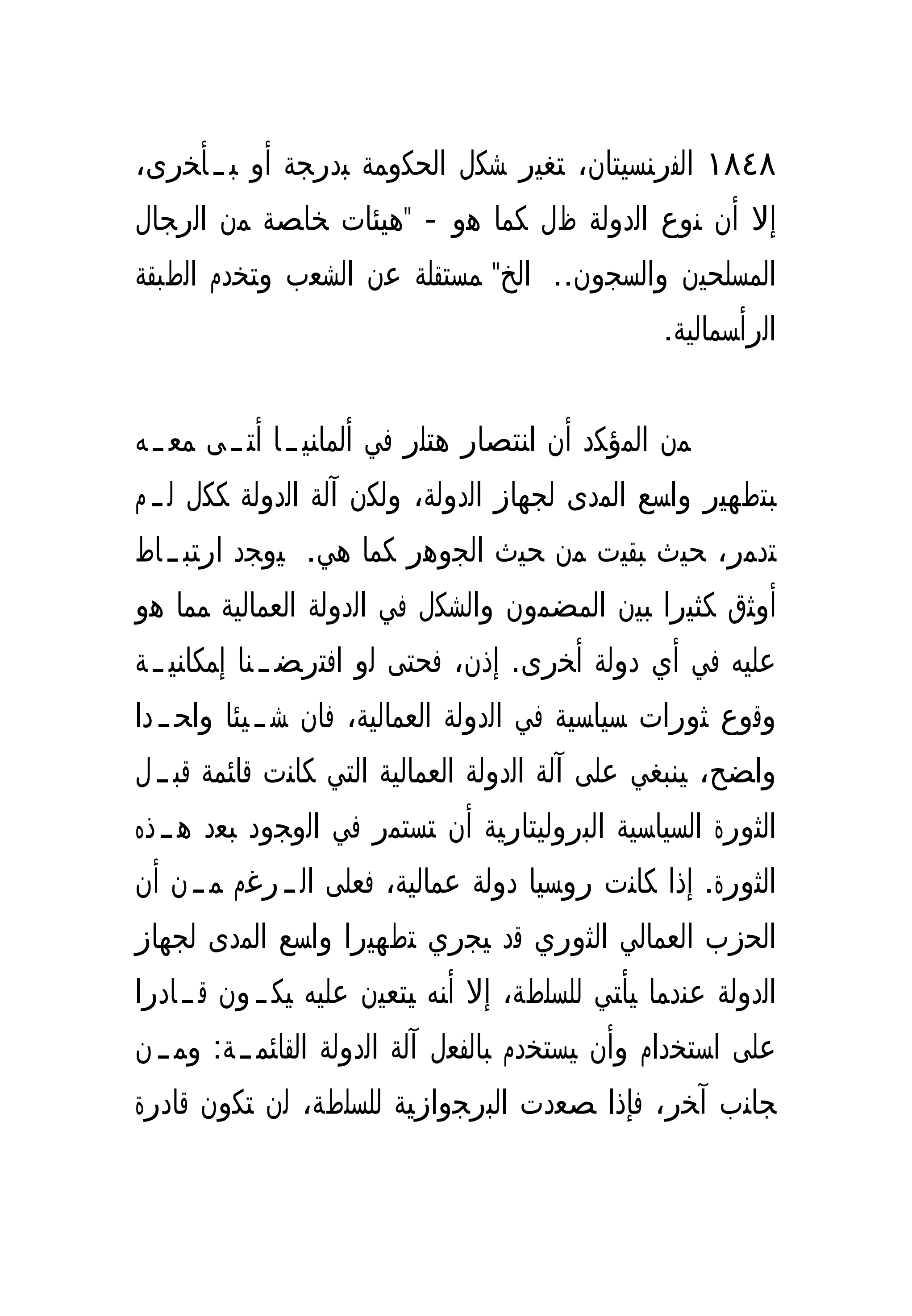


في "الثورة المغدورة" يكتب تروتسكي:

لكي نكون فهما افضل لطابع الاتحاد السوفيتي الحالي، دعونا نضع افتراضين مختلفين فيما يتعلق بمستقبله، دعونا نفترض أولا أن البيروقراطية السوفيتية تم إسقاطها بواسطة حزب ثوري لديه كافة خصائص البلشفية القديمة، وازداد ثراءا فضلا عن ذلك من خلال التجربة العالمية للفترة الأخيرة. سيبدأ حزب كهذا بإعادة الديمقراطية في النقابات والسوفييتات. سيكون قادرا على، وسيكون عليه، إعادة حرية الأحزاب السوفيتية. ومع الجماهير وعلى رأسهم، سيجري تطهيرا لا يعرف الرحمة لجهاز الدولة. سوف يلغي الرتب والنياشين، وكل أنواع الامتيازات، وسيحد من عدم المساواة فيما يدفع مقابل العمل بضرورات الحياة الخاصة بالاقتصاد وجهاز الدولة. وسيعطي الشباب الفرصة في التفكير المستقل والتعلم والنقد والنمو. سيدخل تغييرات عميقة في توزيع الدخل القومي بما يتفق مع مصالح وإرادة جماهير العمال والفلاحين. ولكن فيما يتعلق بعلاقات الملكية، لن يكون على السلطة الجديدة أن تلجأ لإجراءات ثورية. إنها ستحتفظ بتجربة الاقتصاد المخطط وتطورها أكثر بعد الثورة السياسية

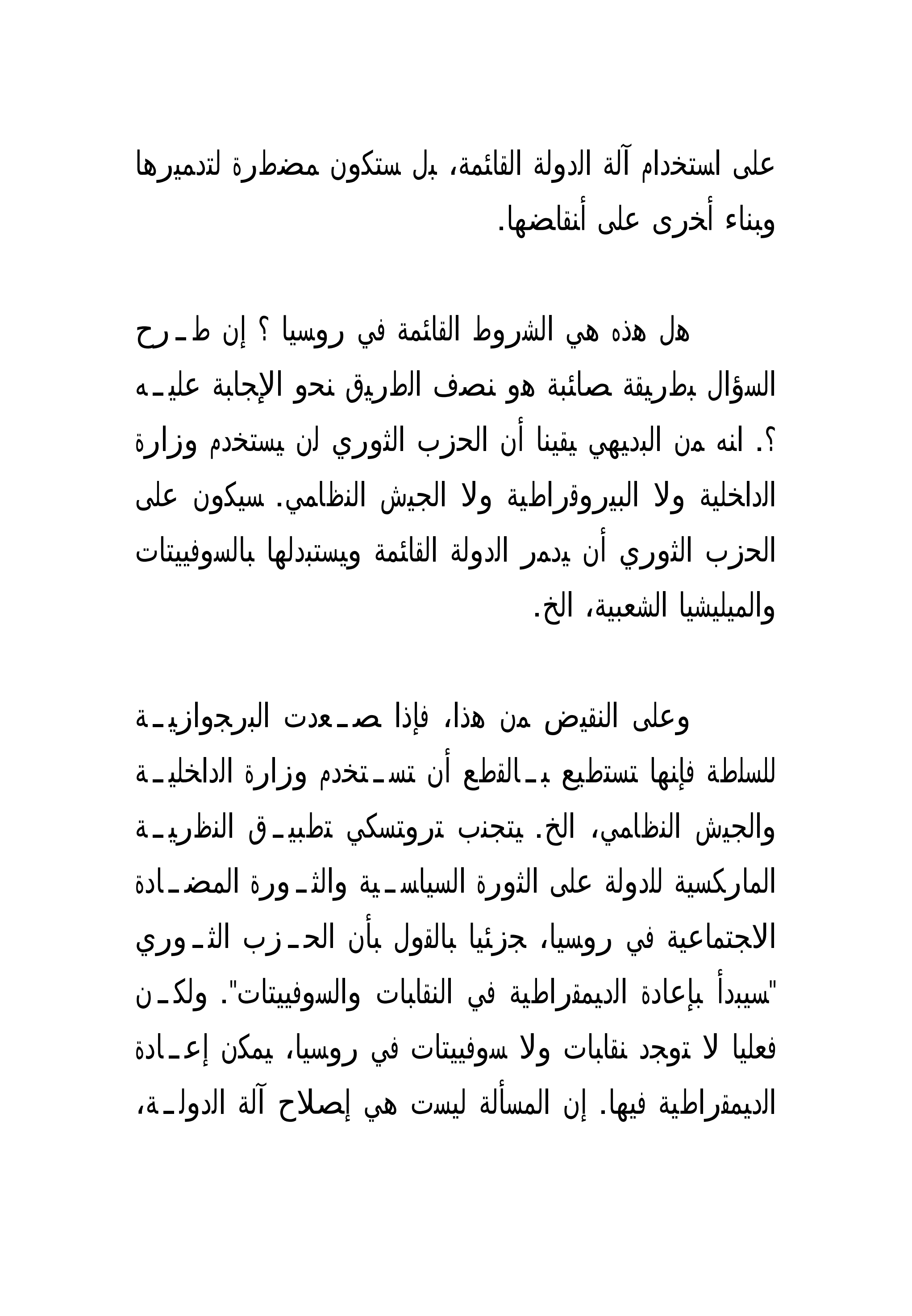
- أي بعد التخلص مـن البيروقراطيـة - سـيكون علـى البروليتاريا أن تدخل سلسلة من الإصلاحات الهامة جدا فـي الاقتصاد، ولكن ليس ثورة اجتماعية أخرى....

أما إذا - هذا هو الافتراض الثاني - أطاح حـزب برجوازي بالفئة السوفيتية الحاكمة، فانه سيجد عدد غير قليل من الخدم الجاهزين بين البيروقراطيين والإداريين والفنيـين والمديرين وسكرتيري الحزب والدوائر العليا المتميزة بصفة عامة. وبالطبع، سيكون ضروريا في هذه الحالة أيضا القيام بتطهير لجهاز الدولة. إلا أن العودة للبرجوازية ستطهر على الأرجح عددا أقل من الناس بالمقارنة بما يمكن لحزب ثوري أن يفعله. المهمة الأساسية للسلطة الجديدة سـتكون بإعـادة الملكية الفردية لوسائل الإنتاج.. و. بصرف النظر عـن أن البيروقراطية السوفيتية قد ذهبت بعيدا في الاعتـداد للعـودة البرجوازية، فان النظام الجديد سيكون عليه أن يـدخل فيمـا يتعلق بأشكال الملكية وأساليب الصناعة، ليس إصلاحا وإنما ثورة اجتماعية. (٥) دعونا نختبـر هـذا. أثنـاء الثـورات السياسية البرجوازية، على سبيل المثـال ثـورات ١٨٣٠ و



١٨٤٨ الفرنسيتان، تغير شكل الحكومة بدرجة أو بأخرى، إلا أن نوع الدولة ظل كما هو - "هيئات خاصة من الرجال المسلحين والسجون.. الخ" مستقلة عن الشعب وتخدم الطبقة الرأسمالية.

من المؤكد أن انتصار هتلر في ألمانيا أتى معه بتطهير واسع المدى لجهاز الدولة، ولكن آلة الدولة ككل لم تدمر، حيث بقيت من حيث الجوهر كما هي. يوجد ارتباط أوثق كثيرا بين المضمون والشكل في الدولة العمالية مما هو عليه في أي دولة أخرى. إذن، فحتى لو افترضنا إمكانية وقوع ثورات سياسية في الدولة العمالية، فان شيئا واحدا واضح، ينبغي على آلة الدولة العمالية التي كانت قائمة قبل الثورة السياسية البروليتارية أن تستمر في الوجود بعد هذه الثورة. إذا كانت روسيا دولة عمالية، فعلى الرغم من أن الحزب العمالي الثوري قد يجري تطهيرا واسع المدى لجهاز الدولة عندما يأتي للسلطة، إلا أنه يتعين عليه يكون قادرا على استخدام وأن يستخدم بالفعل آلة الدولة القائمة: ومن جانب آخر، فإذا صعدت البرجوازية للسلطة، لن تكون قادرة



على استخدام آلة الدولة القائمة، بل ستكون مضطرة لتدميرها وبناء أخرى على أنقاضها.

هل هذه هي الشروط القائمة في روسيا ؟ إن طرح السؤال بطريقة صائبة هو نصف الطريق نحو الإجابة عليه ؟. انه من البديهي يقينا أن الحزب الثوري لن يستخدم وزارة الداخلية ولا البيروقراطية ولا الجيش النظامي. سيكون على الحزب الثوري أن يدمر الدولة القائمة ويستبدلها بالسوفييتات والميليشيا الشعبية، الخ.

وعلى النقيض من هذا، فإذا صعدت البرجوازية للسلطة فإنها تستطيع بالقطع أن تستخدم وزارة الداخلية والجيش النظامي، الخ. يتجنب تروتسكي تطبيق النظرية الماركسية للدولة على الثورة السياسية والثورة المضادة الاجتماعية في روسيا، جزئيا بالقول بأن الحزب الثوري "سيبدأ بإعادة الديمقراطية في النقابات والسوفييتات". ولكن فعليا لا توجد نقابات ولا سوفييتات في روسيا، يمكن إعادة الديمقراطية فيها. إن المسألة ليست هي إصلاح آلة الدولة،

وإنما تدميرها وبنـاء دولـة جديـدة. سـواء افترضـنا أن البروليتاريا ينبغي أن تدمر آلة الدولة القائمة عند وصـولها للسلطة، في حين أن البرجوازيـة تسـتطيع اسـتخدامها، أو افترضنا انه لا البروليتاريا ولا البرجوازية تستطيع استخدام جهاز الدولة القائم (حيث أن "تطهير جهاز الدولة " يتضـمن بالضرورة تغييرا من العمق بحيث يحولـه كيفيـا) - فـان الافتراضين ينبغي أن يصلا هنا إلى استنتاج أن روسيا ليست دولـة عماليـة. إن افتـراض أن كـلا مـن البروليتاريـا والبرجوازية تستطيعان استخدام نفس آلة الدولة كأداة تسـلط كل منهما هو بمثابة تنصل من المفهوم الثوري للدولة الـذي عبر عنه ماركس وإنجاز ولينين وتروتسكي.

تناول شكل الملكية مستقلا عن علاقات الإنتاج - تجريد ميتافيزيقي.

يقر كل ماركسي بأن مفهوم الملكية الخاصة في ذاته، مستقلا عن علاقات الإنتاج، هو تجريد فـوق - تـاريخي. يعرف التاريخ الإنساني الملكية الخاصة للنظـام العبـودي، والنظام الإقطاعي، والنظام الرأسمالي، وهي كلهـا مختلفـة

جوهريا عن بعضها البعض. استهزأ ماركس بمحاولة برودون تعريف الملكية الخاصة مستقلة عن علاقات الإنتاج. ما يحول وسائل الإنتاج إلى رأسمال هو إجمالي علاقات الإنتاج. وكما قال ماركس:

في كل عصر تاريخي، تطورت الملكية بشكل مختلف وفي ظل مجموعة من العلاقات الاجتماعية المختلفة تماما. ومن هنا تعريف الملكية البرجوازية ليس يقل عن إعطاء عرض لكافة العلاقات الاجتماعية للإنتاج البرجوازي. إن محاولة إعطاء تعرف للملكية كأنها علاقة مستقلة، أو مقولة بذاتها - فكرة خالدة مجردة - لايمكن إلا أن يكون وهما ميتافيزيقيا أو قانونيا. (٦)

إن جميع المقولات التي تعبر عن العلاقات بين الناس في عملية الإنتاج الرأسمالية - القيمة، السعر، الأجور، الخ - تشكل جزءا أساسيا من الملكية الخاصة للبرجوازية. إن قوانين حركة النظام الرأسمالي هي التي تحدد الطابع الاجتماعي التاريخي للملكية الخاصة الرأسمالية، وهي التي تفرقها عن الأنواع الأخرى للملكية الخاصة. لقد قام برودون،

الذي جرد شكل الملكية عن علاقات الإنتاج "باختزال مجمل هذه العلاقات الاقتصادية (علاقات الإنتاج الرأسـمالية) فـي المفهوم القانوني العام "للملكية".

وبالتالي، " فلم يكن برودون قادرا على الذهاب أبعد من الإجابة التي كان بريسوت، في عمل مماثل، قد أعطاهـا بالفعل، قبل ١٧٨٩، وبنفس الكلمات "الملكية سرقة". (٧)

لقد أوضح ماركس تماما أن ملكية خاصـة معينـة يمكن أن يكون لها طابع تاريخي مختلف عـن أخـرى، أي يمكن أن تكون أساسا لطبقة مختلفة عن الأخرى. ليس مـن البديهي تماما أن الشيء نفسه ينطبق على الملكية المدولتـه. والسبب الرئيسي في ذلك هو أ، التاريخ المعروف للإنسـانية كان في الأساس تاريخ الصراع الطبقي على أساس الملكيـة الخاصة. حالات الانقسام الطبقي على أساس مختلـف عـن الملكية الخاصة ليست عديدة جدا وهي في الإجمـالي غيـر معروفة جيدا. ومع ذلك، فان هذه الحالات قد وجدت كمثـال

أول، أو دعونا نأخذ فصلا من تاريخ أوروبا، الكيسة الكاثوليكية في العصور الوسطى.

كان لدى الكنسية قطع هائلة من الأرض عمل عليها مئات الآلاف من الفلاحين. كانت العلاقات بين الكنسية والفلاحين هي نفس العلاقات الإقطاعية التي وجدت بين صاحب الضيعة الإقطاعي وفلاحيه. الكنيسة في ذاتها كانت إقطاعية. وفي نفس الوقت، فإن أحدا من الأساقفة والكاردينالات، الخ، لم يكن له حقوق فردية على الملكية الإقطاعية. إن علاقات الإنتاج هي التي تحدد الطابع الطبقي لملكية الكنيسة، التي كانت إقطاعية، على الرغم من أنها لم تكن فردية.

قد يقال أن الكنيسة الكاثوليكية كانت مجرد ذيل للنظام الإقطاعي ككل، ومن هنا يأتي طابعها الإقطاعي - ولكن هذه الحجة لا تعنينا هنا، حيث أننا لا نريد تفسير صعود الكنيسة الكاثوليكية، مركزة في أيديها قطع هائلة من الأرض وداخلة في علاقات إقطاعية، حيث يقوم الفلاحون

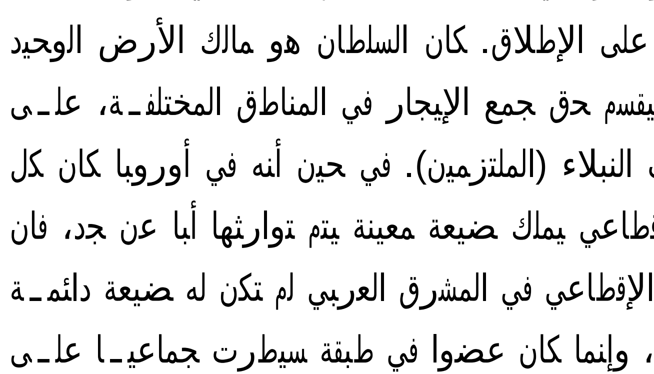
بزرع أرضها. إننا نريد فقط أن نظهر أن نفـس العلاقـات الإنتاجية يمكن أن يتم التعبير عنها من خلال أشكال مختلفـة للملكية، واحد منها خاص، والآخر مؤسسي.

من تاريخ الشرق نستطيع أن نضرب أمثلـة عديـدة لأنظمة اقتصادية ذات انقسام طبقي عميق، قائمة على أساس لا الملكية الخاصة وإنما ملكية الدولة. وجدت أنظمة كهـذه في مصر الفرعونية، ومصر الإسلامية، والعـراق وفـارس والهند. يبدو أن ملكية الدولة للأرض كانت ترجع بالأساس إلى أن الزراعة اعتمدت بالكامل على نظام الري فـي هـذه البلاد، والذي اعتمد بدوره على نشاط الدولة. المثال التـالي مفيد بما يكفي لتبرير الاستطراد.

الإقطاع العربي - مثال للمجتمع الطبقي القـائم علـى ملكية الدولة

دعونا نختبر الخصائص الأساسية للإقطاع العربـي في ظل المماليك:

كان خضوع الفلاحين هنا للدولة الإقطاعية القوية أكثر قسوة كثيرا منه في أوروبا العصور الوسطى، ولكن العضو الفرد في الطبقة الحاكمة لم تكن له أي حقوق ملكية فردية على الإطلاق. كان السلطان هو مالك الأرض الوحيد وكان يقسم حق جمع الإيجار في المناطق المختلفة، على مختلف النبلاء (الملتزمين). في حين أنه في أوروبا كان كل نبيل إقطاعي يملك ضيعة معينة يتم توارثها أبا عن جد، فان النبيل الإقطاعي في المشرق العربي لم تكن له ضيعة دائمة خاصة، وإنما كان عضوا في طبقة سيطرت جماعيا على الأرض، وكان له الحق في الاستيلاء على الإيجار. في سوريا وفلسطين، كانت المنطقة التي يجمع منها هؤلاء النبلاء الإقطاعيون الإيجار تتغير من سنة لأخرى، وفي مصر حصلوا على حق جمع الإيجار من منطقة معينة على مدى حياتهم، وكان لورثتهم حق الأسبقية في التعيين كخليفة للمتوفى، في حين أنه في أوروبا كان النبيل الإقطاعي قوة مستقلة نسبيا في مواجهة الملك، الذي لم يكن أكثر من النبيل الإقطاعي الأول، ففي المشرق العربي كانت الجماعة الإقطاعية فقط عاملا ذا أهمية، كان النبلاء العرب ضعفاء



كأفراد، لأنهم كانوا يعتمدون على الدولة في مـ ـواقعهم. لقـ ـد دلت طريق تخصيص الضياع بوضوح على ضعف النبيـ ـل الإقطاعي في مواجهة الدولة: كان السلطان يوزع الضـ ـياع بين الأمراء والفرسان، بحيث يحصل كل منهم على نصـ ـيب من الأرض يختلف في الحجم والكيف وفقا لرتبته. هكذا فقد كان النبلاء العرب منقسمين إلى مجموعات مختلفة بـ ـدخول مختلفة، وكانت الفروق بينهم كبيرة جدا (على سبيل المثـ ـال كان "أمراء المائة" يحصلون علـ ـى مـ ـا بـ ـين ٨٠،٠٠٠ - ٢٠٠،٠٠٠ دينار جيشي سنويا، وأمراء "الطبـ ـل" مـ ـا بـ ـين ٢٣،٠٠٠ - ٣٠،٠٠٠، "أمراء العشرة" ٩٠٠٠ وأقل، وأمراء الخمسة ٣٠٠٠ وهكذا). كان نمط السيطرة أقرب كثيرا إلـ ـى ذلك الخاص بمسئول في الدولة منه إلى النمط الخاص بنبيل إقطاعي أوروبي. وكنتيجة لهذا الاعتماد من جانـ ـب النـ ـبلاء على الدولة، تكررت في الشرق العربي ظاهرة غير معتادة. من وقت لآخر، كانت شرائح إقطاعية كاملة تتعـ ـرض للـ ـ "التطهير" والإبادة، حيث تحل شرائح أخرى محلها. اسـ ـتبدل النبلاء العرب بعبيد السلطان المحررين - المماليك - الـ ـذين لم يكونوا من أصول عربية ولم يتحـ ـدثوا العربيـ ـة وإنمـ ـا

التركية. في القرنين الثالث عشر والرابع عشر، غالبـا مـا ارتدت أصولهم إلى الدولة المنغولية، "القبيلة الذهبية"، التـي كان مركزها على ضفاف الفولجـا السـفلي، فـي القـرنين الخامس عشر والسادس عشر كانوا في الأساس قوقـازيين. ومع المقاومة المتزايدة للقيصر للتجنيد في القوقـاز لصـالح السلطان بدأ العنصر البلقاني (الألبان، البوسنيون..) يسود.

إن ملكية الدولة للأرض لم تمنع فقط نمو الإقطـاع القائم على الملكية الخاصة، وإنما منعت أيضـا ظهـور أي مجموعة اجتماعية ذات نزعات فردية على الإطلاق. كانـت المدينة معسكرا عسكريا، ولم يكن أغلب الحرفيين مستغلين. وحتى عندما تطورت الطوائف الحرفية، فإنها لم تصل إلـى مكانة هامة على الإطلاق في المدن، ولم تصبح قوى مستقلة ذات شأن. لقد أخضعتها الحكومة لها عن طريق تعيين الكثير من رؤساء الطوائف، وجعلهم مسئوليها، وتحويل الطوائـف إلى منظمات حكومية.

كون أن وسائل الإنتاج الأساسية - الأرض - كانت ملك الدولة لا إلى أفراد، وأن النبلاء العرب والمماليك افتقدوا مواطئ القدم القانونية وبالتالي لم يكن لهم حق الوراثة، فـان ذلك لم يحسن وضع جماهير الفلاحـين. كمـا أن الأصـل السوقي للمماليك لم يسبب أي تغييـر. إن تركيـز الطبقـة الحاكمة في المشرق العربي في المدن وفر لها قوة عسكرية كبيرة على الفلاحين، كما أنه فضلا عن ذلك فتح شهيتها في هذا، أيضا، اختلفوا عن النبلاء الإقطاعيين الأوربيـين فـي العصور الوسطى. الإنتاج الذي كان الأقنـان الأوروبيـون يعطونه لنبلائهم الإقطاعيين كإيجار، لم يكن بصـفة عامـة يرسل ليباع، لم يكن الأقنان إذن يحتاجون لإعطـاء نبـيلهم الإقطاعي اكثر مما كان يحتاجه هو وأهل بيتـه للاسـتعمال اليومي. "وضعت حوائط معدنه (النبيل الإقطـاعي) حـدود استغلاله للفلاحين" (ماركس). كان للإقطاعيين العرب أذواق مختلفة، ويمكن تلخيص وجهة نظرهم فـي الكلمـات التـي استخدمها الخليفة سليمان مع مبعوثه حول الفلاحين: "احلـب حتى تجف البقرة، ودع الدم يسيل حتى آخر قطره."

إن نمط الإنتاج، وشكل الاستغلال، وعلاقة الكادحين بوسائل الإنتاج في المشرق العربي، كانت مثل ما هو قـائم في أوروبا العصور الوسطى. وكان مصدر دخـل الطبقـة الحاكمة مماثل أيضا، الفارق الوحيد كان في نمط الاستيلاء، في التعبير القانوني عن حق الاستغلال. (٨)

البيروقراطية الروسية - شرطي يظهـر فـي عمليـة التوزيع ؟

يكتب تروتسكي أن قهر الدولة الستالينية للجماهير هـو نتيجة.

كون الهيكل الانتقالي الحالي لا يزال مليئا بالتناقضـات الاجتماعية، التي هي شديدة التوتر في دائرة الاسـتهلاك - التي يشعر بها الجميع عن كثب وبحساسية شديدة - والتـي تهدد على الدوام بالوصول إلى دائرة الإنتاج. (٩)

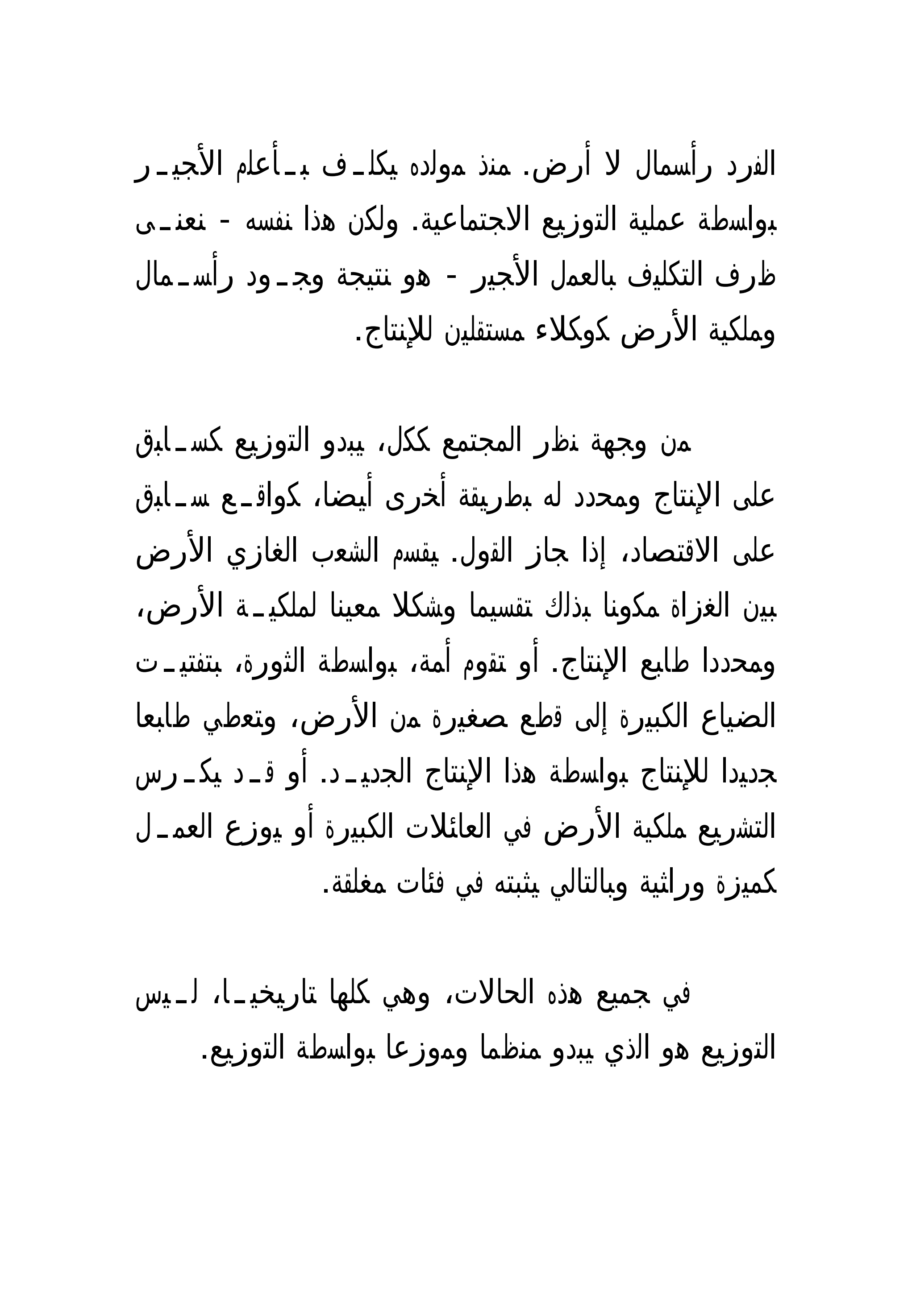
إذن،

أساس الحكم البيروقراطي هو فقر المجتمع فـي أدوات الاستهلاك، مما يسفر عن صراع كل فرد ضد الكل. عنـدما

تكون هناك سلع كافية في مخزن، يستطيع المشترون أن يحضروا حين يشاءون. عندما تكون هناك سلع قليلة يضطر المشترون للوقوف في طابور. وعندما تكون الطوابير طويلة جدا، يصبح من الضروري تعيين شرطي للحفاظ على النظام. هذه هي نقطة البداية لسلطة البيروقراطية السوفيتية. أنها "تعرف" من الذي ينبغي أن يحصل على شيء ومن الذي عليه أن ينتظر. (١٠)

هل صحيح أن البيروقراطية تظهر بوصفها "الشرطي" في عملية التوزيع فقط، أم أنها تظهر هكذا في عملية إعادة الإنتاج ككل، التي ليست عملية التوزيع سوى جزء خاضع لها ؟ إن هذا لذا أهمية نظرية وسياسية لا حدود لها. قبل أن نحاول الإجابة على هذا السؤال، دعونا نختبر ما اعتقده ماركس وإنجلز حول الارتباط بين علاقات الإنتاج والتوزيع. يكتب ماركس:

بالنسبة للفرد الواحد يظهر التوزيع بالطبع كقانون أقره المجتمع يجدد وضعه في دائرة الإنتاج، التي ينتج داخلها، وهو بالتالي سابق على الإنتاج. في بادئ الأمر، لا يمكن



الفرد رأسمال لا أرض. منذ مولده يكلف بأعلام الأجير بواسطة عملية التوزيع الاجتماعية. ولكن هذا نفسه - نعني ظرف التكليف بالعمل الأجير - هو نتيجة وجود رأسمال وملكية الأرض كوكلاء مستقلين للإنتاج.

من وجهة نظر المجتمع ككل، يبدو التوزيع كسابق على الإنتاج ومحدد له بطريقة أخرى أيضا، كواقع سابق على الاقتصاد، إذا جاز القول. يقسم الشعب الغازي الأرض بين الغزاة مكونا بذلك تقسيما وشكلا معينا لملكية الأرض، ومحددا طابع الإنتاج. أو تقوم أمة، بواسطة الثورة، بتفتيت الضياع الكبيرة إلى قطع صغيرة من الأرض، وتعطي طابعا جديدا للإنتاج بواسطة هذا الإنتاج الجديد. أو قد يكرس التشريع ملكية الأرض في العائلات الكبيرة أو يوزع العمل كميزة وراثية وبالتالي يثبته في فئات مغلقة.

في جميع هذه الحالات، وهي كلها تاريخيا، ليس التوزيع هو الذي يبدو منظما وموزعا بواسطة التوزيع.

في الفهم الأكثر سطحية للتوزيـع، يبـدو الأخيـر كتوزيع للمنتجات، وبالتالي يبدو أكثر تباعدا عـن الإنتـاج وشبه مستقل عنه. ولكن قبـل أن يعنـي التوزيـع توزيـع المنتجات، فهو أولا توزيع لوسائل الإنتاج، وثانيا، وهذا عمليا تعبير بكلمات أخرى عن نفس الشـيء، توزيـع لأعضـاء المجتمع بين مختلف أنواع الإنتاج (إخضاع الأفراد لظروف إنتاج معينة). من الواضح أن توزيع المنتجات هو نتيجة لهذا التوزيع المرتبط بعملية الإنتاج والذي يحدد تنظـيم توزيـع المنتجات ذاته. (١١) إن هذا الاقتباس من ماركس، والـذي يتكرر جوهره مرارا وتكرارا على امتـداد أعمالـه، يكفـي كنقطة انطلاق لتحليل مكان البيروقراطيـة السـتالينية فـي الاقتصاد.

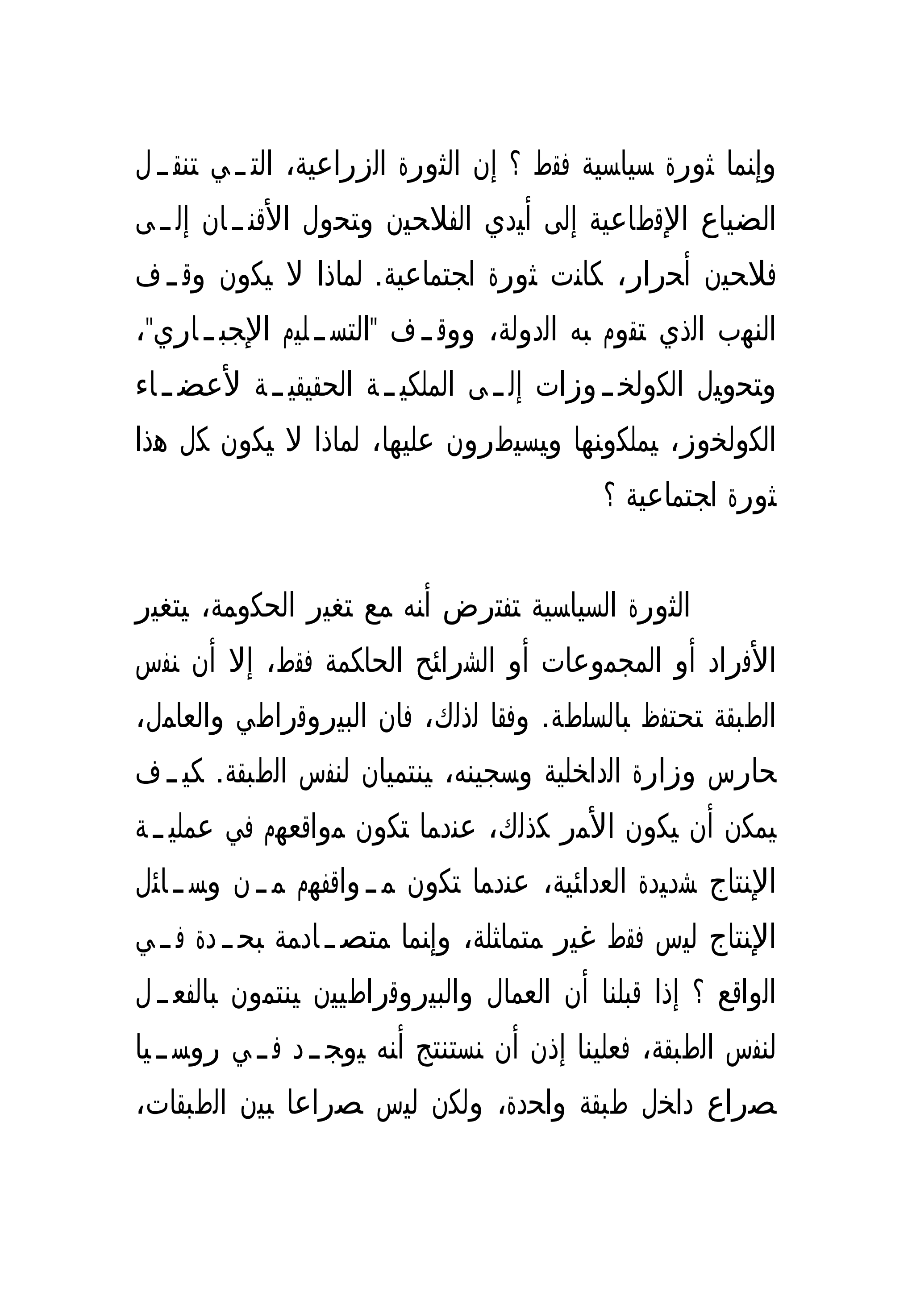
عدونا نطرح هذه الأسئلة بالارتباط مع البيروقراطية الروسية، هل البيروقراطيـة تـدير فقـط توزيـع وسـائل الاستهلاك بين الشعب، أنها تدير توزيع الشـعب كلـه فـي عملية الإنتاج ؟ هل البيروقراطية تمـارس احتكـارا علـى السيطرة على التوزيع فقط، أم على السيطرة علـى وسـائل

الإنتاج كذلك ؟ هل تعين حصص وسائل الاستهلاك فقـط أم أنها توزع أيضا إجمالي وقت العمل الخاص بالمجتمع بـين التراكم والاستهلاك، بين إنتاج وسائل الإنتاج وإنتاج وسـائل الاستهلاك. ألا تقوم البيروقراطية بإعادة توزيع معينـة ؟ ألا تحدد علاقات الإنتاج القائمة في روسيا علاقات التوزيع التي تشكل جزءا منها.

ثورة اجتماعية أم ثورة سياسية ؟

إذا اتفق المرء مع تروتسكي في أن ثـورة تقـوم بهـا الطبقة العاملة الروسية ضـد البيروقراطيـة ليسـت ثـورة اجتماعية، فان المرء يدخل في تناقضات مباشرة مـع علـم الاجتماع الماركسي.

لقد حدد ماركس الحرب كالأهليـة فـي الولايـات المتحدة أنها ثورة اجتماعية. كان تحرير العبيد وتحولهم إلى عمال أجراء ثورة اجتماعية: اختفت طبقة من المجتمع وحلت أخرى محلها. لماذا لا يكون إسـقاط بيروقراطيـة سـتالين وتحرير ملايين العبيد في معسكرات العمل ثورة اجتماعيـة،



وإنما ثورة سياسية فقط ؟ إن الثورة الزراعية، التـي تنقـل الضياع الإقطاعية إلى أيدي الفلاحين وتحول الأقنـان إلـى فلاحين أحرار، كانت ثورة اجتماعية. لماذا لا يكون وقـف النهب الذي تقوم به الدولة، ووقـف "التسـليم الإجبـاري"، وتحويل الكولخـوزات إلـى الملكيـة الحقيقيـة لأعضـاء الكولخوز، يملكونها ويسيطرون عليها، لماذا لا يكون كل هذا ثورة اجتماعية ؟

الثورة السياسية تفترض أنه مع تغير الحكومة، يتغير الأفراد أو المجموعات أو الشرائح الحاكمة فقط، إلا أن نفس الطبقة تحتفظ بالسلطة. وفقا لذلك، فان البيروقراطي والعامل، حارس وزارة الداخلية وسجينه، ينتميان لنفس الطبقة. كيـف يمكن أن يكون الأمر كذلك، عندما تكون مواقعهم في عمليـة الإنتاج شديدة العدائية، عندما تكون مـواقفهم مـن وسـائل الإنتاج ليس فقط غير متماثلة، وإنما متصـادمة بحـدة فـي الواقع ؟ إذا قبلنا أن العمال والبيروقراطيين ينتمون بالفعـل لنفس الطبقة، فعلينا إذن أن نستنتج أنه يوجـد فـي روسـيا صراع داخل طبقة واحدة، ولكن ليس صراعا بين الطبقات،

أي ليس صراعا طبقيا. ألا يسحب هذا البساط من تحت أقدام هجوم تروتسكي على تأكيد ستالين انه لا يوجد صراع طبقي في روسيا ؟

كتاب تروتسكي الأخير ؟

حيث أن الطبقة العاملة في روسيا كانت الوحيدة التي أمسكت بالسلطة لفترة ممتدة، وحيث أن إسقاطها اتخذ شـكلا غير متوقع، في ظل ظروف روسيا الاقتصادية والسياسـية شديدة التعقيد، فليس غريبا أنه حتـى تروتسـكي، بقدراتـه التحليلية العبقرية، كان عليه أن يعيد تقييم تحليلـه الأساسـي للنظام الستاليني من وقت لآخر. حدث تحول هائل في موقف تروتسكي، وان يكن في التشديد فقط، منذ وقت أن كان قبول نظرية الدولة العمالية المنحطة شرطا لعضـوية المعارضـة اليسارية حتى الوقت الذي لم يقترح فيه تروتسكي اسـتعباد المعادين للدفاعية من الأممية، وثم انه لم يقبل مـوقفهم. لـم يكن صدفة أنه في سجلاته مع شاختمان فـي نهايـة ١٩٣٩ وفي ١٩٤٠ كان يستطيع أن يقول انه رغم كونه فـي أقليـة ضد شاختمان وبورنهام، فانه سيعارض الانشقاق وسيسـتمر

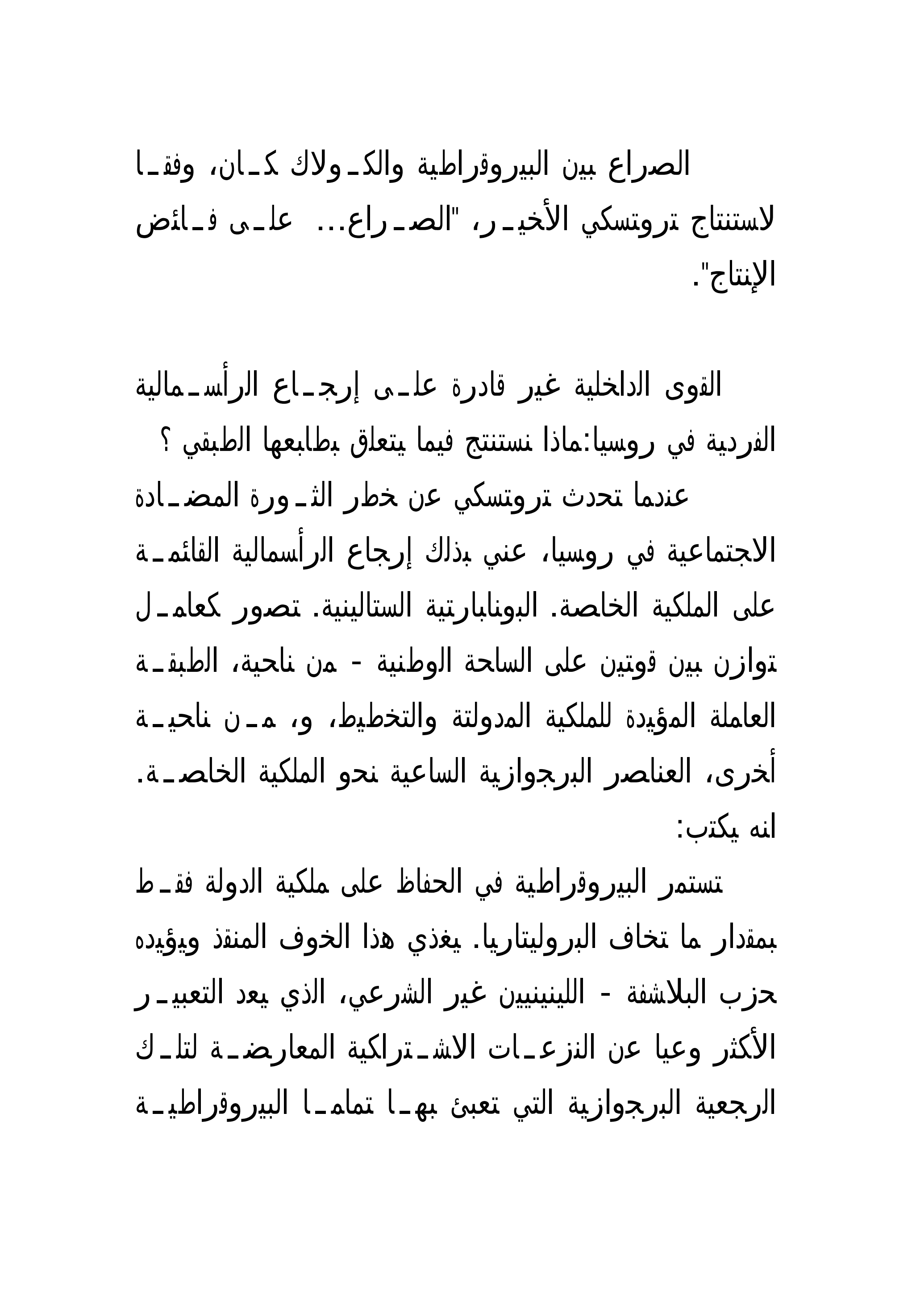
في النضال لصالح موقفه في الحزب الموحـد. (١٢) تجـد خطوة واضحة في اتجاه تقييم جديد للبيروقراطيـة كطبقـة حاكمة تعبيرا عن نفسها في كتاب تروتسكي الأخير، ستالين. في تفسير الطبيعة الاجتماعية لصعود البيروقراطية الستالينية للسلطة، قال:

إن جوهر الثرميدور كان ولا يزال ولم يكن ممكنـا إلا أن يكون اجتماعيا في طابعه. لقد وقف فـي صـف بلـورة شريحة متميزة جديدة، خلق أساس جديد للطبقـة المسـيطرة اقتصاديا. كان هناك متنازعان على هذا الدور: البرجوازيـة الصغيرة والبيروقراطية ذاتها. لقد حاربا جنبا إلى جنب (في معركة القضاء على) مقاومة الطليعة البروليتاريـة. عنـدما تحققت هذه المهمة اندلع صراعا وحشـيا بينهمـا. أصـيبت البيروقراطية بالذعر مـن عزلتهـا، مـن انفصـالها عـن البروليتاريا. لم تستطيع وحـدها أن تسـحق الكـولاك ولا البرجوازية الصغيرة التي كانت قد نمت واستمرت في النمو على أساس السياسة الاقتصادية الجديدة، كان عليها أن تنـال مساعدة البروليتاريا ومن هنا تأتي جهودها الحثيثة لتصـوير صراعها ضد البرجوازية الصغيرة على فائض الإنتاج وعلى

السلطة على أنه صراع البروليتاريا ضد محاولات إرجـاع الرأسمالية. (١٣)

يقول تروتسكي: إن البيروقراطية، في حين أنها تـدعي النضال ضد الرأسـمالية، فأنهـا فـي الواقـع اسـتخدمت البروليتاريا فقط لكي تسحق الكولاك من أجل "بلورة شريحة متميزة جديدة، خلق أساس جديد للطبقة المسيطرة اقتصاديا". وهو يقول أن أحد المتنازعين على دور الطبقـة المسـيطرة اقتصاديا هو البيروقراطية. يجب إعطاء دلالة عظيمة لهـذه الصياغة خاصة إذا ربطنـا هـذا التحليـل للصـراع بـين البيروقراطية والكولاك بتعريف تروتسكي للصراع الطبقي. انه يقول:

الصراع الطبقي ليس شيئا آخر غيـر الصـراع علـى فائض الإنتاج. ذلك الذي يمتلك فائض الإنتاج يسيطر علـى الموقف - يمتلك الثروة، يمتلك الدولة، لديه مفتاح الكنيسـة والمحاكم والعلوم والفنون. (١٤)



الصراع بين البيروقراطية والكـولاك كـان، وفقـا لاستنتاج تروتسكي الأخيـر، "الصـراع... علـى فـائض الإنتاج".

القوى الداخلية غير قادرة علـى إرجـاع الرأسـمالية الفردية في روسيا:ماذا نستنتج فيما يتعلق بطابعها الطبقي ؟

عندما تحدث تروتسكي عن خطر الثـورة المضـادة الاجتماعية في روسيا، عني بذلك إرجاع الرأسمالية القائمـة على الملكية الخاصة. البونابارتية الستالينية. تصور كعامـل توازن بين قوتين على الساحة الوطنية - من ناحية، الطبقـة العاملة المؤيدة للملكية المدولتة والتخطيط، و، مـن ناحيـة أخرى، العناصر البرجوازية الساعية نحو الملكية الخاصـة. انه يكتب:

تستمر البيروقراطية في الحفاظ على ملكية الدولة فقـط بمقدار ما تخاف البروليتاريا. يغذي هذا الخوف المنقذ ويؤيده حزب البلاشفة - اللينينيين غير الشرعي، الذي يعد التعبيـر الأكثر وعيا عن النزعـات الاشـتراكية المعارضـة لتلـك الرجعية البرجوازية التي تعبئ بهـا تمامـا البيروقراطيـة

الثرميدورية. كقوة سياسية واعيـة، خانـت البيروقراطيـة الثورة. ولكن من حسن الحظ أن الثورة المنتصرة ليست فقط برنامج وراية، وليست فقط مؤسسات سياسية، وإنمـا نظـام علاقات اجتماعية أيضا. لا يكفي أن تخونها. بل عليـك أن تسقطها. (١٥)

هذا العرض يكشف بوضوح شديد التجريد القـانوني لشكل الملكية، ويكشف بوضوح شديد، بالتالي، التناقضـات الداخلية للتحليل. لم تكن البروليتاريا الروسية قوية بما يكفي للحفاظ على سيطرتها على وسائل الإنتاج، وقد أطاحت بهـا البيروقراطية، ألا إنها قوية بما يكفي لمنع إعلان هذه العلاقة في القانون! لم تكن البروليتاريا قوية بما يكفي لصد توزيـع شديد العدائية للإنتاج، لمنع البيروقراطية من تخفيض مستوى معيشتها بوحشية وحرمانها من الحقوق الأكثر أولية، لمنـع الحكم على الملايين من أعضـائها بالعمـل العبـودي فـي سيبيريا، ولكنها قوية بما يكفي للدفاع عن شـكل الملكيـة ! وكأن هناك علاقة بين الشعب والملكية غير تلك القائمة على أساس علاقات الإنتاج. وفضلا عن ذلك، لو كان الخوف من

البروليتاريا هو العامل الوحيد الذي منع إرجاع الرأسـمالية الفردية في روسيا، ولو كانـت البيروقراطيـة، كمـا قـال تروتسكي، تتكون من إرجاعيين* واعين، فان مقولتـه بـأن استقرار النظام الستاليني هو مثل الهرم الواقف على رأسـه كان سيثبت صحتها، وتنبوءه بمصير الاقتصاد المدولت أثناء الحرب كان سيتحقق، لقد لخص موقفه هكذا:

في مناخ الحرب الساخن يمكن للمرء أن يتوقع تحولات حادة نحو المبادئ الفردية في الزراعة والصـناعة اليدويـة، ونحو جذب رأس المال الأجنبي و "الحليف"، وانكسارات في احتكار التجارة الخارجية، وضعف الرقابة الحكوميـة علـى الاتحادات الاحتكارية، وزيادة حدة المنافسة بين الاتحـادات الاحتكارية، وزيادة حدة نزاعاتهم مع العمال، الـخ... فـي الدائرة السياسية، قد تعني هذه العمليات اكتمال البونابارتيـة مع التغير الموازي، أو عدد من التغيـرات فـي علاقـات الملكية. بكلمات أخرى، في حالة حـرب ممتـدة مصـحوبة بسلبية البروليتاريا العالمية، فـان التناقضـات الاجتماعيـة

---

* أنصار إرجاع الرأسمالية الفردية

للاتحاد السوفيتي ليس فقط يمكـ ـن أن تؤدي بل سيتعين أن تؤدي إلى ثورة مضادة برجوازيـة - بونابارتية. (١٦)

قبل تجربة الحرب العالمية الثانية، كـان افتـراض إمكانية إرجاع الرأسمالية الفردية إلى روسيا بدون احتلالهـا بواسطة قوة إمبريالية افتراضا مفهوما، وان يكن غير سليم. ولكن انتصار الاقتصاد الروسي المركز المدولت على آلـة الحرب الألمانية أسكت كل حديث عن مثل هذه الإمكانية.

لا يجب مع ذلك استبعاد أن تتمكن القوى الخارجيـة من إعادة الرأسمالية الفردية، أو حتى أن تقوم حرب مدمرة، مصحوبة بإبادة غالبية السكان الروس، بإعادتها إلى مستوى التطور التاريخي أدنى كثيرا من الرأسمالية الفردية.

عندما عرف تروتسكي روسيا بأنها مجتمع في حالة انتقال، أكد، وكان على صواب في ذلك، أنه لو كان الأمـر كذلك فان هذا المجتمع ينبغي بحكم قوانينه الداخلية أن يسير

نحو إما انتصار الاشتراكية، أو إرجاع الرأسمالية الفردية. وإذا استبعدنا الاحتمال الأخير، فهناك ثلاثة احتمالات باقية:

القوى الداخلية في روسيا تؤدي إلى اتجاه واحد فقط - نحو الشيوعية. وجهة النظر هذه يتبناها الستالينيون وأيضا برونو أر.*

المجتمع الروسي ليس رأسماليا ولا اشتراكيا، ورغم أن القوى الإنتاجية تتصاعد بلا انقطاع فأنها لن تؤدي إلى الشيوعية، ورغم أن استغلال الجماهير يستمر بلا فتور، فانه لن يؤدي إلى الرأسمالية. هذه هي نظرية "الثورة الإدارية" والجماعية البيروقراطية في صياغة شاختمان سنة ١٩٤٣٠.

المجتمع الروسي هو إما مجتمع انتقالي أمامه طريقان محتملان - رأسمالية الدولة أو الاشتراكية - أو انه رأسمالية دولة بالفعل. إن رفض إمكانية أن تؤدي القوى الداخلية إلى الرأسمالية الفردية والتبرؤ في نفس الوقت من الستالينية والجماعية البيروقراطية (وفقا لصياغة كل من برونو آر وشاختمان) والبورنهامية، لا يبقى لنا إلا البديل الثالث.

---

* في كتابه بقرطة العالم، باريس، ١٩٣٩.

في ظل كل من رأسمالية الدولة والدولـة العماليـة، الدولة هي مستودع وسائل الإنتاج. الفارق بين النظـامين لا يمكن أن يكون في شكل الملكية. وبالتالي فان ملكية الدولـة لوسائل الإنتاج التي يستخدمها تروتسكي كأسـاس لتحديـده للطابع الطبقي لروسيا، يجب طرحها جانبا كمعيار غير سليم.

"الديمقراطيات الجديدة" وتعريف روسـيا بأنهـا دولـة عمالية

وفر ظهور "الديمقراطيات الجديدة" اختبارا لتعريـف روسيا بأنها دولة عمالية. إذا كانت ملكية الدولة، والتخطيط، واحتكار التجارة الخارجية تعرف البلد بأنه دولة عمالية، فلا شك أن روسيا، وكذلك "الديمقراطيات الجديـدة " هـي دول عمالية. وهذا يعني أن ثورات بروليتارية قـد حـدثت فـي الأخيرة. وقد قاد الستالينيون هذه الثورات على أساس الوحدة الوطنية، والائتلافات الحكومية مع البرجوازية، والشـوفينية التي أدت إلى طرد ملايين الكادحين الألمان وعائلاتهم. لقـد

أسهمت مثل هـذه السياسـات فـي تيسـير سـير الثـورة البروليتارية.

ما هو إذن مستقبل الاشـتراكية الدوليـة، مـا هـو تبريرها التاريخي ؟ الأحزاب الستالينية لهـا كـل المزايـا بالمقارنة بالاشتراكيين الدوليين - جهـاز دولـة، منظمـات جماهيرية، أموال، الخ. الميزة الوحيدة التي يفتقـدونها هـي الأيديولوجية الطبقية الأممية. ولكن إذا كان من الممكن إنجاز الثورة البروليتارية بدون هذه الأيديولوجية، فلماذا ينبغـي أن يبتعد العمال عن الستالينية ؟

إذا كانت ثورة اجتماعية قد حدثت في بلاد أوروبـا الشرقية بدون قيادة بروليتارية ثورية، فعلينا أن نسـتنتج أن الثورات الاجتماعية التي ستحدث في المستقبل، كما في تلـك التي حدثت في الماضي، فان الجماهير ستقوم بالنضال ولكن ليس بالقيادة.

إن افتراض أن "الديمقراطيات الجديدة" هي دول عمالية يعني القبول بأنه من حيث المبدأ فإن الثورة البروليتارية، مثلما كانت الحروب البرجوازية، تقوم على خداع الشعب.

إذا كانت "الديمقراطيات الجديدة" دولا عمالية، فإن ستالين قد حقق ثورة البروليتارية، وفضلا عن ذلك، فانه قد أنجزها سريعا جدا. لقد مرت سبع وأربعون سنة منذ كوميونة باريس حتى قيام أول دولة عمالية في بلد يتكون من ١٤٠ مليون شخص، ثم مرت أقل من أربعين سنة حتى أصبح عدد من البلاد الأخرى دولا عمالية. في الغرب، أضافت بولندا ويوغوسلافيا والمجر ورومانيا وبلغاريا وتشيكوسلوفاكيا ٧٥ مليون شخص (وهذا لا يتضمن دول البلطيق، وشرق بولندا وبيسارابيا، التي تحوي ٢٠ مليون شخص، والتي ضمها الاتحاد السوفيتي). وفي الشرق، أضيفت الصين، ذات الـ ٦٠٠ مليون شخص. إذا كانت هذه البلاد دولا عمالية، فلماذا لا تكون إذن الماركسية، ولماذا الأممية الرابعة ؟ إذا كانت "الديمقراطيات الجديدة" دولا

عمالية، فان ما قاله ماركس وانجلـز عـن كـون الثـورة الاشتراكية هي "التاريخ واعيا بذاته" قد تم تفنيده، ثـم تفنيـد مقولة إنجلز:

من هذه النقطة (الثورة الاشتراكية) سيقوم الناس، بوعي كامل، بصياغة تاريخهم، من هذه النقطـة فقـط، سـيكون للأسباب الاجتماعية التي يضعها الناس موضـع التطبيـق، بالأساس وبشكل متزايد بثبات، النتائج التي يريدها النـاس. إنها قفزة الإنسانية من نطاق الضرورة إلى نطاق الحريـة. (١٧)

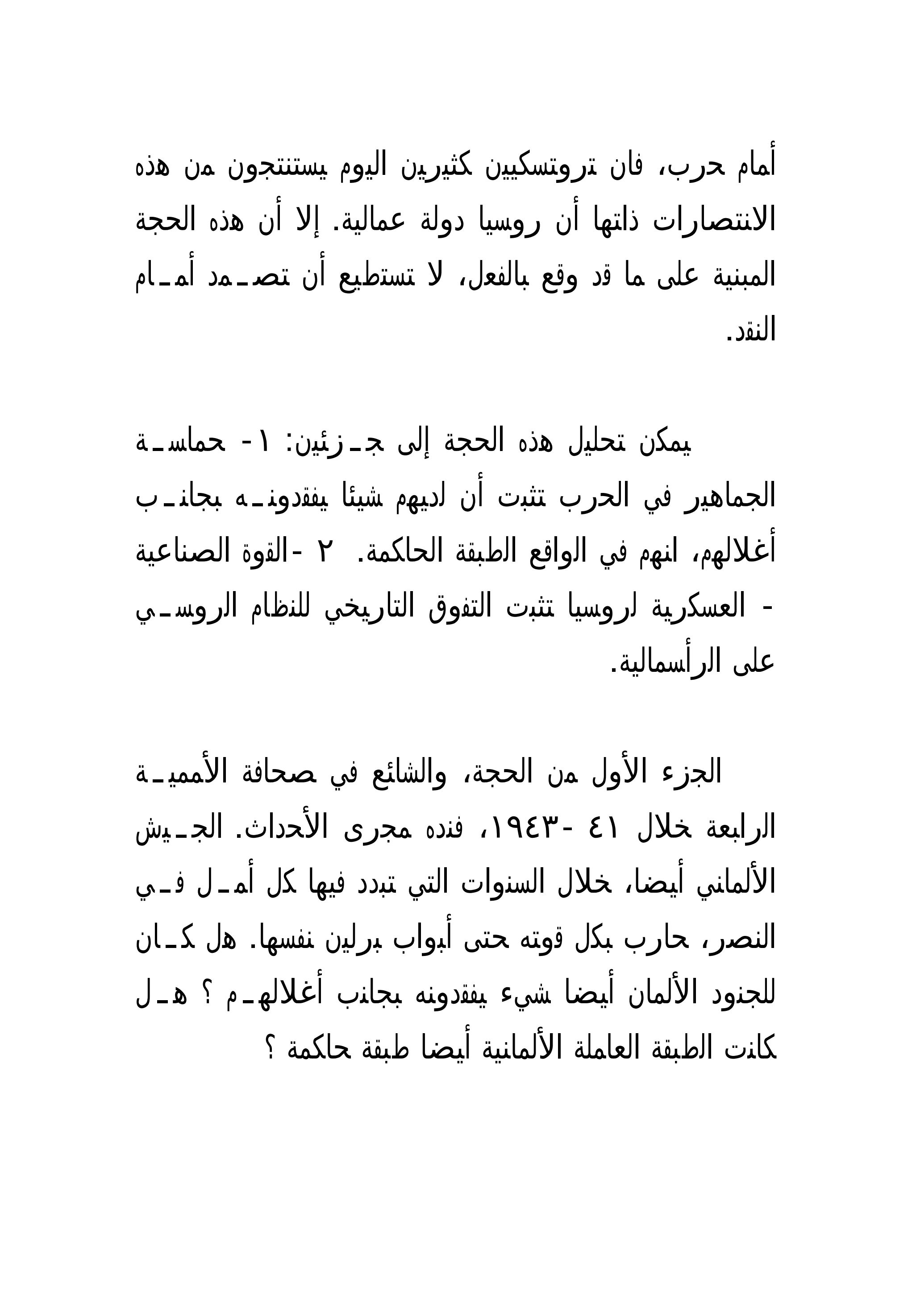
ولابد أن روزا لكسمبورج، أيضا، قد نطقت بكـلام فارغ في تلخيصها لما كتبه جميع المعلمين الماركسيين عـن مكان الوعي البروليتاري الثوري:

في جميع الصراعات الطبقية، والتي انتهـت لصـالح الأقلية، وحيث - إذا استخدمنا كلمات ماركس - "حدثت كل التطورات بما يتعارض مع جماهير الشعب الغفيـرة"، كـان أحد الشروط الأساسية للعمل هو جهل هذه الجمـاهير فيمـا يتعلق بالأهداف الحقيقيـة للصـراع، بمضـمونه المـادي،

وبحدوده. كان هذا التفاوت، في الواقع، الأسـاس التـاريخي المحدد "للدور القيادي" للبرجوازية "المستنيرة"، والذي توازى مع دور الجماهير كأتباع طيعين. ولكن، كما كتب مـاركس في وقت مبكر مثل ١٨٤٥، "كلما تعمق العمل التاريخي كلما تعين أن يزداد عدد الجماهير المنخرطة فيه !" إن الصـراع الطبقي للبروليتاريا هو "أعمق" الأعمال التاريخية حتى يومنا هذا، انه يشمل كل الشرائح السفلي للشعب، و - منذ اللحظة التي أصبح فيها المجتمع منقسما إلى طبقات - هو أول حركة تتفق مع المصالح الحقيقية للجماهير. وهذا هو السبب في أن استنارة الجماهير فيما يتعلق بمهامها ووسائلها هـي شـرط تاريخي لا غنى عنه للعمل الاشتراكي، مثلمـا كـان جهـل الجماهير في فترات سابقة شرط عمل الطبقات المسـيطرة. (١٨)

هل انتصارات روسيا الحربية دليل علـى أنهـا دولـة عمالية ؟

في حين أن تروتسكي، متتبعا تحليلـه القائـل بـأن روسيا دولة عمالية منحطة، توقع أن البيروقراطية لن تصمد



أمام حرب، فان تروتسكيين كثيرين اليوم يستنتجون من هذه الانتصارات ذاتها أن روسيا دولة عمالية. إلا أن هذه الحجة المبنية على ما قد وقع بالفعل، لا تستطيع أن تصمد أمام النقد.

يمكن تحليل هذه الحجة إلى جزئين: ١- حماسة الجماهير في الحرب تثبت أن لديهم شيئا يفقدونه بجانب أغلالهم، انهم في الواقع الطبقة الحاكمة. ٢ -القوة الصناعية - العسكرية لروسيا تثبت التفوق التاريخي للنظام الروسي على الرأسمالية.

الجزء الأول من الحجة، والشائع في صحافة الأممية الرابعة خلال ٤١ -١٩٤٣، فنده مجرى الأحداث. الجيش الألماني أيضا، خلال السنوات التي تبدد فيها كل أمل في النصر، حارب بكل قوته حتى أبواب برلين نفسها. هل كان للجنود الألمان أيضا شيء يفقدونه بجانب أغلالهم ؟ هل كانت الطبقة العاملة الألمانية أيضا طبقة حاكمة ؟

فيما يتعلق بالجزء الثاني مـن الحجـة، لاشـك أن المشروع كبير الحجم له مزايا هائلة على صغير الحجم. إن هذا، بالفعل يفسر إلى حد كبير تفوق الإنتاج الأمريكي علـى البريطاني رغم أن الاثنـين يقومـان علـى نفـس النظـام الاجتماعي. الصناعة الروسية، الأجدر والأكثر حداثة تقنيـا، مبنية بحجم أكبر من الصناعة الأمريكية. وبجانب ذلك، فان التضارب وافتقاد التجانس الشائع في البلاد الرأسمالية الفردية يتم تجنبه في روسيا من خلال ملكية الدولة لوسائل الإنتـاج. وهناك مع ذلك ميزة أخرى خلال الحرب، لا تستطيع بـلاد أخرى كثيرة أن تدعيها، وهي أن عمالهـا يفتقـدون جميـع الحقوق الديمقراطية. في روسيا، كما في ألمانيا النازية، مـن الممكن إنتاج المدافع بدلا من الزبد، ونقل ملايين العمال من الغرب إلى ما وراء الاورال، وتسكينهم فـي خنـادق فـي الأرض، دون خوف من معارضة منظمة. سلطة الدولة على الاقتصاد وعلى العمال - هذه هـي نقـاط القـوة للإنتـاج الصناعي - العسكري لروسيا. ولكن هذه العوامل نفسها التي تفسر التفـوق العسـكري لألمانيـا النازيـة علـى فرنسـا الديمقراطية البرجوازية التي، كما نعـرف، انهـارت أمـام

جيوشها المتقدمة مثل بيت الورق، بـل وحتـى بريطانيـا، "مصنع العالم" سابقا، لم ينقذها مـن الغـزو سـوى القنـاة الإنجليزية، والمساعدة الأمريكية من الغرب والتهديد الروسي لألمانيا من الشرق.

انتصارات ألمانيا العسكرية في بداية الحـرب خـدعت بعض الناس ودفعتهم إلى الاعتقاد بأن ألمانيا لم تكـن بلـدا رأسماليا، وإنما مثلت نظما جديدا ومتفوقا للمجتمـع. كـان برونهام بارزا بين هؤلاء.

الاعتقاد بأن الانتصارات العسكرية الروسية هي في حد ذاتها دليل على أن روسيا تمثل نظاما جديد للمجتمـع لـيس على أساس أكثر من الاعتقاد بأن ألمانيا النازية مثلت نظامـا كهذا.

ما الذي منع تروتسكي من التخلي عن نظرية أن روسيا دولة عمالية؟

يميل المرء لرؤية المستقبل فـي تعقيـدات الماضـي. لسنوات عديدة، الاشتراكيون الذين حاربوا الاسـتغلال ضـد أصحاب الملكية الفردية - البرجوازية. عندما قـال لينـين

وتروتسكي وباقي القادة البلاشفة، إن الدولة العمالية الروسية ستهلك إذا ظلت معزولة، تصوروا شكلا محددا لهذا الهلاك - إرجاع الملكية الفردية، في حين أنهم رأوا ملكية الدولة كثمرة من صراع الشعب العامل. كان هذا يبعد خطوة واحدة فقـط عن استنتاج أنه إذا كانت ملكية الدولة قائمة في روسيا، فان الفضل في هذا يعود إلى "خوف البيروقراطية مـن الطبقـة العاملة وانه، بـالعكس، إذا سـعت البيروقراطيـة لزيـادة امتيازاتها (بما في ذلك الحق في الوراثة) فقد سعت لإرجـاع الملكية الفردية. كانت خبرة الماضي العائق الأساسـي أمـام تروتسكي في استيعاب أن انتصار الرجعية لا يعنـي دائمـا العودة لنقطة الانطلاق الأصلية، وإنما قد يؤدي إلى هبـوط، في شكل حلزوني، تختلط فيه عناصر من الماضي السـابق على الثورة بأخرى من الماضـي الثـوري، مـع خضـوع الأخيرة للأولى، سيظهر المضمون الطبقي الرأسمالي القـديم إذن في شكل جديد "اشتراكي" معطيا بذلك تأكيـدا إضـافيا لقانون النمو المركـــب - وهو قانون فعـل تروتسـكي نفسه الكثير لتطويره.

تلخيصا، يمكن القول بأنه في حين أن تروتسكي قـد أسهم مساهمة لا يمكن مقارنتها بأي ماركسي آخر في فهـم النظام الستاليني، فان تحليله قد عانى من عيـب خطيـر - ارتباط محافظ بالصورية، هو بطبعه مناقض للماركسية التي تخضع الشكل للمضمون.

الملحق الثاني:
نقد نظرية الجماعية البيروقراطية

مقدمـة

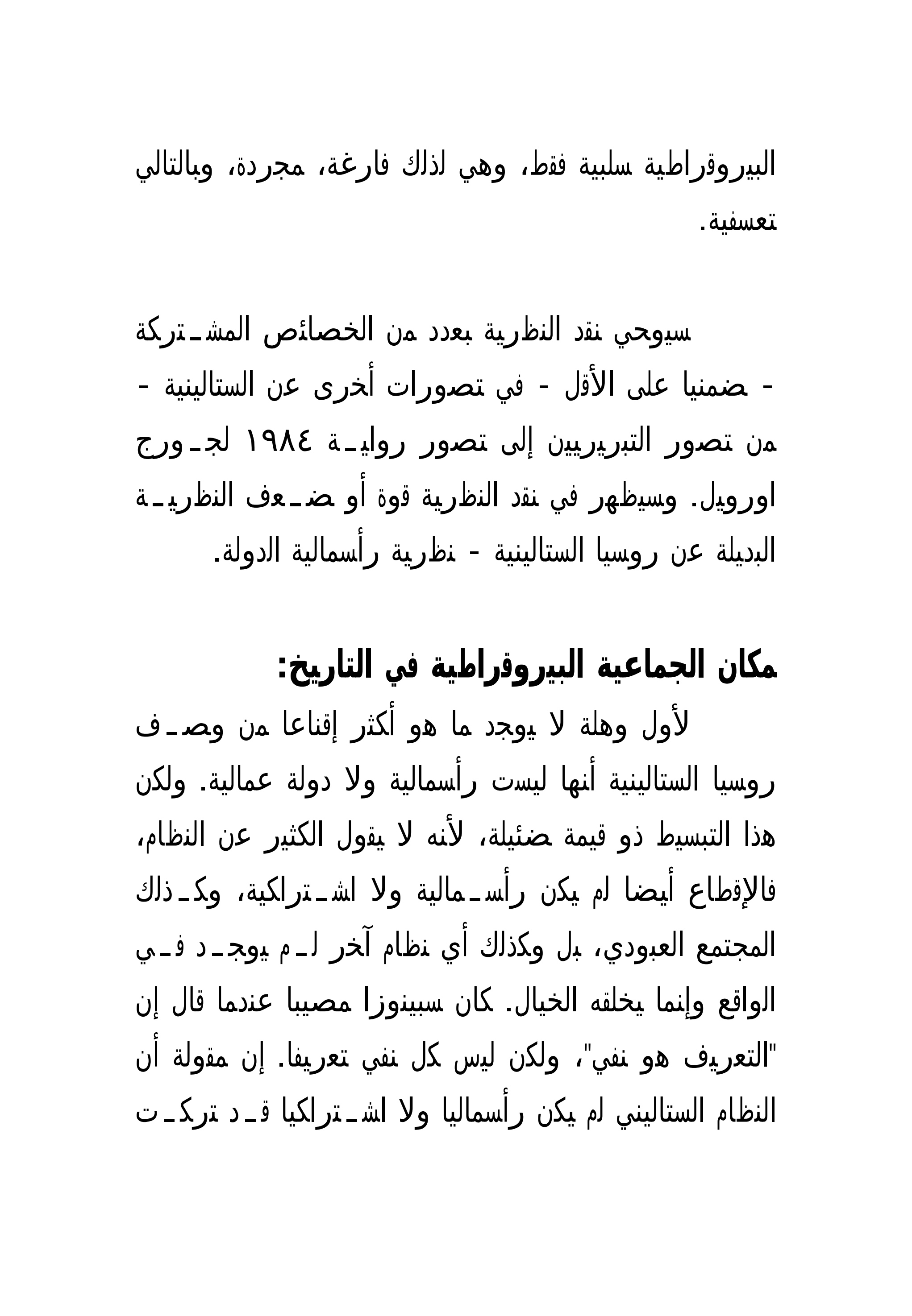
لأسباب بديهية، كانـت مناقشـة طبيعـة المجتمـع السوفيتي مركزية في تفكير أغلب اشتراكيي الجيل الأخير.

إن فهم روسيا في ظل ستالين وخلفاءه كاشتراكية، أو كنوع مشوه من الاشتراكية ("دولة عماليـة منحطـة" بلغـة التروتسكيين الأرثوذكس الدوجماتيين)، قــــد قابل نوعين من النقد من الماركسيين، الأول، الذي يوافـق عليـه هـذا الكتاب، يعرف النظام الستاليني بأنه رأسمالية دولة والثـاني يراه لا اشتراكية من أي نوع، ولا رأسمالية. لقد سكت هـذه المدرسة الفكرية الأخيرة مصطلحا خاصا للنظام الســتاليني الجماعية البيروقراطية. كان أول كاتب مسك هذا المصـطلح هو الماركسي الإيطالي برونو آر، في كتابه بقرطـة العـالم (باريس، ١٩٣٩). وقد تبنى هذا الاشتراكي الأمريكي ماكس

شاختمان نفس المصطلح وقام بتطوير الفكرة (دون الاعتراف بعمل برونو آر).

موضوع هذا المقال هو تقييم ونقد هذه الأطروحة.

من الصعب جدا القيام بنقد للجماعية البيروقراطيـة لأن أصحابها لم ينشروا أبدا عرضا متطورا للنظرية. صحيح أن شاختمان كتب مئات الصفحات مـن النقـد لنظريـة أن روسية الستالينية بلد اشتراكي أو دولة عمالية من أي نـوع (هو طرح جانبا نظرية رأسمالية الدولة في جملة أو اثنتين). ولكنه يكاد يكون لم يكتب شيئا عن قوانين حركة الاقتصـاد "الجماعي البيروقراطي"، كما لم يجر أي تحليل على الإطلاق للطابع الخاص للصراع الطبقي داخل هذا الاقتصاد. وهو لم يذكر بوضوح أيضا مكان المجتمع الجماعي البيروقراطي في سلسلة التطور التاريخي، وكثيرا، على كل حال، مـا يفتقـد عرض شاختمان الاتساق. إحدى الاطروحات المركزية لهذا المقال هي أ، الفقر النظري لنظرية الجماعية البيروقراطيـة ليس صـدفة. سـنحاول أن نبـين أن نظريـة الجماعيـة



البيروقراطية سلبية فقط، وهي لذلك فارغة، مجردة، وبالتالي تعسفية.

سيوحي نقد النظرية بعدد من الخصائص المشتركة - ضمنيا على الأقل - في تصورات أخرى عن الستالينية - من تصور التبريريين إلى تصور رواية ١٩٨٤ لجورج اورويل. وسيظهر في نقد النظرية قوة أو ضعف النظرية البديلة عن روسيا الستالينية - نظرية رأسمالية الدولة.

مكان الجماعية البيروقراطية في التاريخ:

لأول وهلة لا يوجد ما هو أكثر إقناعا من وصف روسيا الستالينية أنها ليست رأسمالية ولا دولة عمالية. ولكن هذا التبسيط ذو قيمة ضئيلة، لأنه لا يقول الكثير عن النظام، فالإقطاع أيضا لم يكن رأسمالية ولا اشتراكية، وكذلك المجتمع العبودي، بل وكذلك أي نظام آخر لم يوجد في الواقع وإنما يخلقه الخيال. كان سبينوزا مصيبا عندما قال إن "التعريف هو نفي"، ولكن ليس كل نفي تعريفا. إن مقولة أن النظام الستاليني لم يكن رأسماليا ولا اشتراكيا قد تركت

الهوية التاريخية لهذا النظام غير محددة. ومن ثم فقد كان بوسع شاختمان أن يقول في إحدى المناسبات أن الجماعية البيروقراطية أكثر تقدمية من الرأسمالية (مهما كانت غير تقدمية بالمقارنة بالاشتراكية)، وأن يقول، بعد سنوات قليلة من ذلك، إنها أكثر ربحية من الرأسمالية.

وصف شاختمان روسيا بأنها دولة جماعية بيروقراطية لأول مرة في ١٩٤١. ذكر قرار حول المسألة الروسية صادر عن مؤتمر عام ١٩٤١ لمنظمته الميتة حاليا "حزب العمال".

من وجهة نظر اشتراكية، الدولة الجماعية البيروقراطية نظام اجتماعي رجعي، إما بالمقارنة بالعالم الرأسمالي، فإنها تقف على أرضية أكثر تقدمية تاريخيا.

على أساس هذا، تم إقرار سياسة "دفاعية مشروعة". يقول القرار:

لا تستطيع البروليتارية الثورية أن تتخذ موقفا دفاعيا ثوريا (أي نقدي، مستقل تماما، طبقي) فيما يتعلق بالنظام

الستاليني إلا عندما تكون القضية الحاسمة في الحـرب هـي محاولة قوة معادية لردع الرأسمالية في روسـيا، وحيـث لا تكون هذه القضية ثانوية بالنسبة لقضايا أخرى، أساسية أكثر. هكذا ففي حالة حرب أهليـة يسـعى خلالهـا أحـد أقسـام البيروقراطية لإرجاع الملكية الخاصـة الرأسـمالية، يمكـن للطليعة الثورية أن تحاب مع جيش النظام السـتاليني ضـد جيش الإرجاع الرأسمالي. وهكذا، ففي حالة حرب تحـاول الإمبريالية العالمية بواسطتها أن تخضع الاتحـاد السـوفيتي وأن تحصل على فرصة حياة جديدة بـإنزال روسـيا إلـى مستوى المستعمرة الإمبريالية، يمكن للبروليتاريـا أن تتخـذ موقفا دفاعيا ثوريا في روسيا. وهكذا، ففي حالة حرب أهلية منظمة ضد النظام القائم بواسطة جيش يستند على "السـخط الشعبي" ولكن فعليا على العناصر الرأسمالية وشبه الرأسمالية التي لا تزال موجودة في البلد والساعية لإرجاع الرأسمالية، فمن الممكن مرة أخرى أن تحارب البروليتاريا فـي جـيش ستالين ضد جيش الرجعية الرأسمالية. في جميع هذه الحالات أو حالات مماثلة، فان التأييد المشروط للبروليتاريا جائز فقط إذا لم البروليتاريا مستعدة بعد لإسقاط النظام الستاليني.

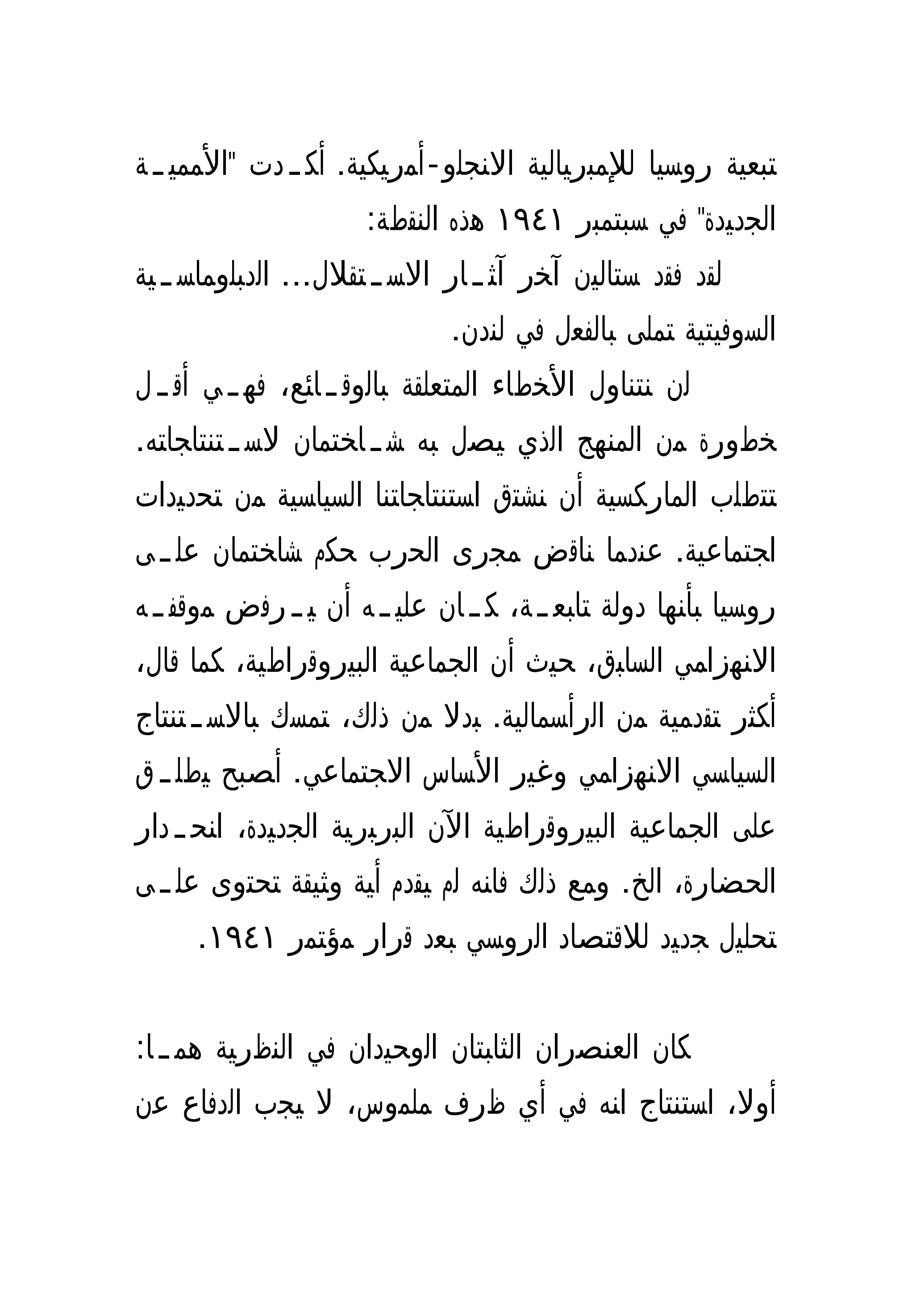
منطقيا، كان على شاختمان وأتباعه، عندما هاجمـت ألمانيا الهتلارية روسيا بعد أشهر قليلة من هذا المـؤتمر، أن يدافعوا عن روسيا بحكم أنها كانت تقف "على أرضية أكثـر تقدمية تاريخيا".

كانت الحجة التي قدمها شاختمان الآن هي أنه، رغم أن روسيا كانت أكثر تقدمية من المانيـا الرأسـمالية، إلا أن حربها مع ذلك كانت جزءا ثانويا فقط من الحرب الشـاملة، والتي كان الطابع الأساسي لها هو الصراع بين معسـكرين رأسماليين إمبرياليين. لقد كتب:

إن طابع الحرب، وإدارة الحـرب، و(بالنسـبة للوقـت الحـالي) نتيجـة الحـرب، يحـددون بواسـطة المـاردين الإمبرياليين الذين يسيطران على كل معسكر على الترتيـب، الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى مـن جهـة، وألمانيـا واليابان من جهة أخرى. (وداخل كل مـارد مـن الاثنـين، كذلك، شريك كبير وآخر صغير !) جميع البلاد الأخرى في الائتلافين العظيمين ليست سوى توابع للعمالقة، وهـذا أمـر

يختلف من حيث الدرجة فقط في كل حالة. تتحدد هذه التبعية بواسطة سيطرة "زوجي القـوة" العظيمـين علـى الحـرب اقتصاديا (صناعيا - تقينا)، وبالتالي ماليا، وبالتالي سياسـيا. إيطاليا أقل تبعية لأسيادها في الائتلاف من المجر، والمجـر أقل تبعية من سلوفاكيا. ولكن هذه الأمور لا تغير واقع التبعة - إنما فقط تحدد درجتها. روسـيا السـتالينية أقـل تبعيـة لأسيادها في الائتلاف من الصين (ولكنها بمعنى آخر أكثـر تبعية للولايات المتحدة - إنجلترا من الصين، إلا أننا سنبتعد كثيرا عن الموضوع اذا حاولنا أن نبين كيفية ذلك)، والصين أقل تبعية من الفليبين. ولكن، مرة أخرى، هذه الأمور تحـدد فقط درجة التبعية. باستثناء، إذن، أصحاب الأطوار الشـاذة غير المؤثرين، فان الجميع في العـالم البرجـوازي يفهـم الطبيعة الشاملة للحرب ككل، والطبيعة الشاملة لكل ائتلاف، والوضع والوزن النسبيين لكل قطاع من الائتلاف، والاعتماد المتبادل لجميع الجبهات. (١)

هكذا، فعلى الرغم من أن الجماعيـة البيروقراطيـة أكثر تقدمية من الرأسمالية فقد تم اتخاذ موقف انهزامي بسبب



تبعية روسيا للإمبريالية الانجلو-أمريكية. أكدت "الأممية الجديدة" في سبتمبر ١٩٤١ هذه النقطة:

لقد فقد ستالين آخر آثار الاستقلال... الدبلوماسية السوفيتية تملى بالفعل في لندن.

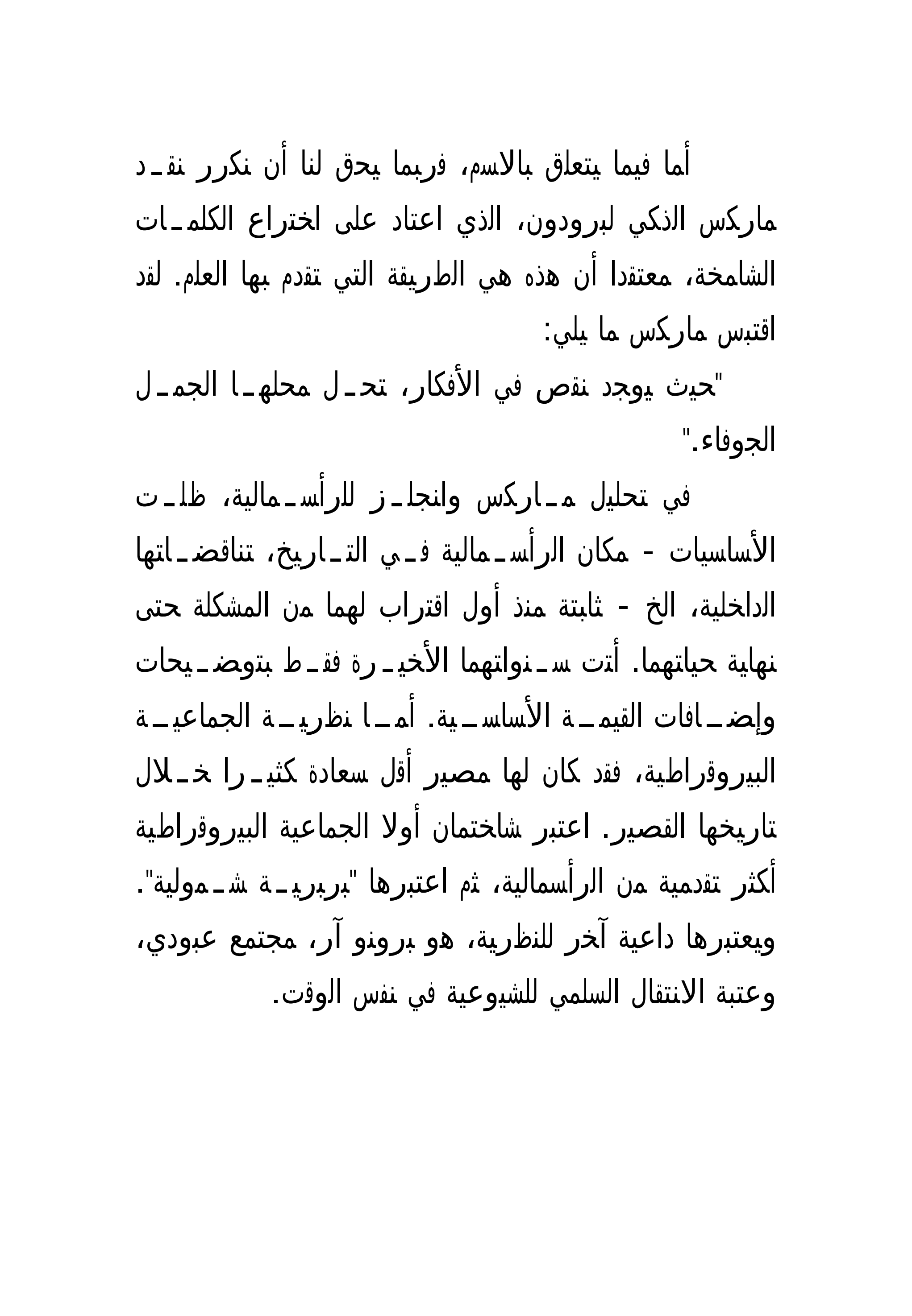
لن نتناول الأخطاء المتعلقة بالوقائع، فهي أقل خطورة من المنهج الذي يصل به شاختمان لاستنتاجاته. تتطلب الماركسية أن نشتق استنتاجاتنا السياسية من تحديدات اجتماعية. عندما ناقض مجرى الحرب حكم شاختمان على روسيا بأنها دولة تابعة، كان عليه أن يرفض موقفه الانهزامي السابق، حيث أن الجماعية البيروقراطية، كما قال، أكثر تقدمية من الرأسمالية. بدلا من ذلك، تمسك بالاستنتاج السياسي الانهزامي وغير الأساس الاجتماعي. أصبح يطلق على الجماعية البيروقراطية الآن البربرية الجديدة، انحدار الحضارة، الخ. ومع ذلك فانه لم يقدم أية وثيقة تحتوى على تحليل جديد للاقتصاد الروسي بعد قرار مؤتمر ١٩٤١.

كان العنصران الثابتان الوحيدان في النظرية هما:

أولا، استنتاج انه في أي ظرف ملموس، لا يجب الدفاع عن

روسيا الستالينية (بصرف النظر عن أن الظروف الملموسة تتغير باستمرار)، وثانيا، أن اسم النظام الستاليني هو الجماعية البيروقراطية.

فيما يتعلق بالعنصر الأول، فان الماركسيين الجادين، في حين أنهم يسعون للحفاظ باتساق المبادئ نفسها، فانهم كثيرا ما يغيرون تكتيكاتهم، حيث أن التكتيكات يجب أن تتغير مع الظروف المتغيرة. يجب على الماركسيين أن يتمسكوا بتكتيك بعينه يثبت خطأ المنهج الذي اتخذه شاختمان. انه يستنتج نفس الاستنتاج من افتراضين متضادين، أحدهما هو ان الجماعية البيروقراطية أكثر تقدمية من الرأسمالية، والآخر هو أنها صورة البربرية، وأنها أكثر رجعية من الرأسمالية، أما التكتيك المتبع فهو الانهزامية. لماذا ؟ مرة لأن روسيا ليست القوة الأساسية وإنما مجرد تابع الإمبريالية الأنجلو- أمريكية، والآن لأن روسيا قوة إمبريالية كبرى تهدد بغزو العالم.



أما فيما يتعلق بالاسم، فربما يحق لنا أن نكرر نقد ماركس الذكي لبرودون، الذي اعتاد على اختراع الكلمات الشامخة، معتقدا أن هذه هي الطريقة التي تقدم بها العلم. لقد اقتبس ماركس ما يلي:

"حيث يوجد نقص في الأفكار، تحل محلها الجمل الجوفاء."

في تحليل ماركس وانجلز للرأسمالية، ظلت الأساسيات - مكان الرأسمالية في التاريخ، تناقضاتها الداخلية، الخ - ثابتة منذ أول اقتراب لهما من المشكلة حتى نهاية حياتهما. أتت سنواتهما الأخيرة فقط بتوضيحات وإضافات القيمة الأساسية. أما نظرية الجماعية البيروقراطية، فقد كان لها مصير أقل سعادة كثيرا خلال تاريخها القصير. اعتبر شاختمان أولا الجماعية البيروقراطية أكثر تقدمية من الرأسمالية، ثم اعتبرها "بربرية شمولية". ويعتبرها داعية آخر للنظرية، هو برونو آر، مجتمع عبودي، وعتبة الانتقال السلمي للشيوعية في نفس الوقت.

برونو آر حول الجماعية البيروقراطية

يختلف برونو آر عن شاختمان في أساسيات كثيرة. يختلف تحليله لأصل الجماعة البيروقراطيـة، علـى سـبيل المثال، بشكل أساسي من تحليل شاختمان. انهما يتفقان حول أصل النظام في روسيا. ولكنهما يختلفان عنـدما يتخطيـان حدود روسيا. في حين أن قرار مؤتمر حزب العمـال فـي ١٩٤١ ذهب إلى أن "الجماعية البيروقراطية هـي ظـاهرة محدودة وطنيا، تظهر في التاريخ في مجرى تضافر معـين للأحداث"، فقد رآهـا برونـو آر كمجتمـع سـيحل محـل الرأسمالية على النطاق العالمي من خلال تجريد البرجوازية من السلطة بواسطة البيروقراطية الستالينية والبيروقراطيـة الفاشية. أما فيما يتعلق بتحديد ووصف وتحليـل الجماعيـة البيروقراطية في حد ذاتها - كنظام اجتماعي - فهما علـى اتفاق كامل.

في كتابه بقرطة العالم (باريس، ١٩٣٩)، يكتب برونـو **آر.:**

في رأينا، يمثل الاتحاد السوفيتي نوعا مـن المجتمـع تقوده طبقة اجتماعية جديدة: هذا هو استنتاجنا. تمتلك هـذه الطبقة بالفعل الملكية المجمعة وقد أدخلت نظامـا جديـدا - ومتفوقا - للإنتاج. ينتقل للاستغلال من الفرد إلـى الطبقـة. (٢)

وفي رأينا أن النظام الستاليني نظام وسيط. انـه يلغـي الرأسمالية التي انتهى عمرها الافتراضي، ولكنه لا يسـتبعد الاشتراكية بالنسبة للمستقبل. انه شكل اجتماعي جديـد قـائم على الملكية الطبقية والاستغلال الطبقي.(٣)

وفي رأينا أن أصحاب الملكية في الاتحاد السوفيتي هـم البيروقراطيون، حيث أنهم هم الذين يمسكون بالسـلطة فـي أيديهم، وهم الذين يديرون الاقتصاد كما كـان معتـادا فـي صفوف البرجوازية، وهم الذين يسـتولون علـى الأربـاح لأنفسهم كما كان معتادا في صوف الطبقات المستغلة (بكسر الغين)، وهم الذين يحددون الأجور وأسـعار السـلع: مـرة أخرى، انهم البيروقراطيون. (٤)

ما هو طابع الطبقة المحكومة ؟ هل توجد بروليتاريا روسية؟ أم أنه كما استبدلت البرجوازية بطبقة مستغلة جديدة، استبدلت البروليتارية بطبقة مستغلة (بفتح الغين) جديدة؟ هكذا يجيب برونو آر:

يحدث الاستغلال بالضبط كما في مجتمـع قـائم علـى العبودية: يعمل الشخص الخاضع للدولة لصالح السيد الـذي اشتراه، ويصبح جزءا من رأسمال سيده، ويمثل الماشية التي يجب العناية بها وإسكانها والتي تكون إعادة إنتاجها مسـألة في غاية الأهمية بالنسبة للسيد. إن دفع ما يسمى بـالأجور، والتي تتكون جزئيا من خدمات وسلع الدولـة، لا يجـب أ، يدفعنا للخطأ ويجعلنا نفترض وجود شكل اشـتراكي للـدفع: فالأجر في الواقع لا يعني سوى العنايـة بالعبـد ! الفـارق الجوهري الوحيد هو أن العبيد في الأزمنة القديمة لـم يكـن لديهم شرف حمل السلاح، في حين أن عبيد العصر الحديث مدربون بمهارة على فن الحرب... لم تعد الطبقـة العاملـة الروسية تتكون من بروليتاريين، انهم مجرد عبيد. إنها طبقة من العبيد فـي مضـمونها الاقتصـادي وفـي تعبيراتهـا الاجتماعية. إنها تركع عند مرور "الإله الصـغير" وتقدسـه

وهي تتخذ جميع خصائص الخنوع وتسمح لنفسها بأن تقذف من أحد طرفي الإمبراطورية الضخمة إلى الطرف الآخـر. إنها تحفر القنوات، وتبني الطرق والسكك الحديديـة، كمـا كانت هذه الطبقة نفسها تشيد الأهرامات في الأزمنة القديمة.

ان جزءا صغيرا من هذه الطبقة لم يفقد نفسه بعد في لا دراية كاملة، انهم، وقد، احتفظـوا بإيمـانهم، يلتقـون فـي الكهوف لأغراض المناقشة، كما كـان المسـيحيون قـديما يصلون في السراديب. ومن وقت لآخر، ينظم الحرس غزوة ويلقون القبض على الجميع. ثم تجرى محاكمـات شـيطانية "على طريقة نيرو" وبدلا من أن يدافعوا عن أنفسـهم، فـان المتهمين يعترفون بالذنب. يختلف العمال الروس تماما عـن البروليتاريين من كل النواحي، لقد اصبحوا رعايـا للدولـة واكتسبوا جميع سمات العبيد.

ولم يعد لديهم أي شيء مشترك مع العمـال الأحـرار باستثناء عرق جبينهم. سيحتاج الماركسـيون بالفعـل إلـى مصباح يوجينيس اذا كانوا ينوون إيجاد أي بروليتاريين فـي المدن السوفيتية. (٥)

رغم أن برونو آر يصف روسيا الستالينية بأنها تجديد العبودية بكل التخاف التاريخي المرتبط بالعبودية، فانه مع ذلك يقول أن هذا النظام أكثر تقدمية من الرأسمالية، وانه بالإضافة إلى ذلك - يؤدي مباشرة، دون قفزات أو صراعات، إلى المجتمع الشيوعي. انه يقول:

إننا نعتقد أن المجتمع الجديد سيؤدي مباشرة للاشتراكية، بسبب الحجم الهائل الذي وصل إليه الإنتاج.

إن القادة (هكذا سنسمى الآن أولئك الذين أطلقنا عليهم بازدراء اسم "البيروقراطيين" وسنسمي الطبقة الجديدة الطبقة القائدة)، وقد حققوا احتياجاتهم المادية والثقافية والمعنوية، قد يجدون بالطبع الرفع الثابت للمستوى المادي والثقافي والمعنوي للطبقة العاملة عملا ممتعا. (٦)

لا ينبغي أن تبهر الدولة الشمولية الماركسيين. في الوقت الحالي، هذه الدولة شمولية بالمعنى السياسي أكثر من المعنى الاقتصادي. وسوف تنعكس هذه العوامل في مجرى التطورات الاجتماعية المتوقعة والعادية. ستفقد الدولة الشمولية أكثر فأكثر خصائصها السياسية وتحتفظ فقط

بخصائصها الإدارية. في نهاية هذه العمليـة سـيكون لـدينا مجتمع لا طبقي واشتراكيا. (٧)

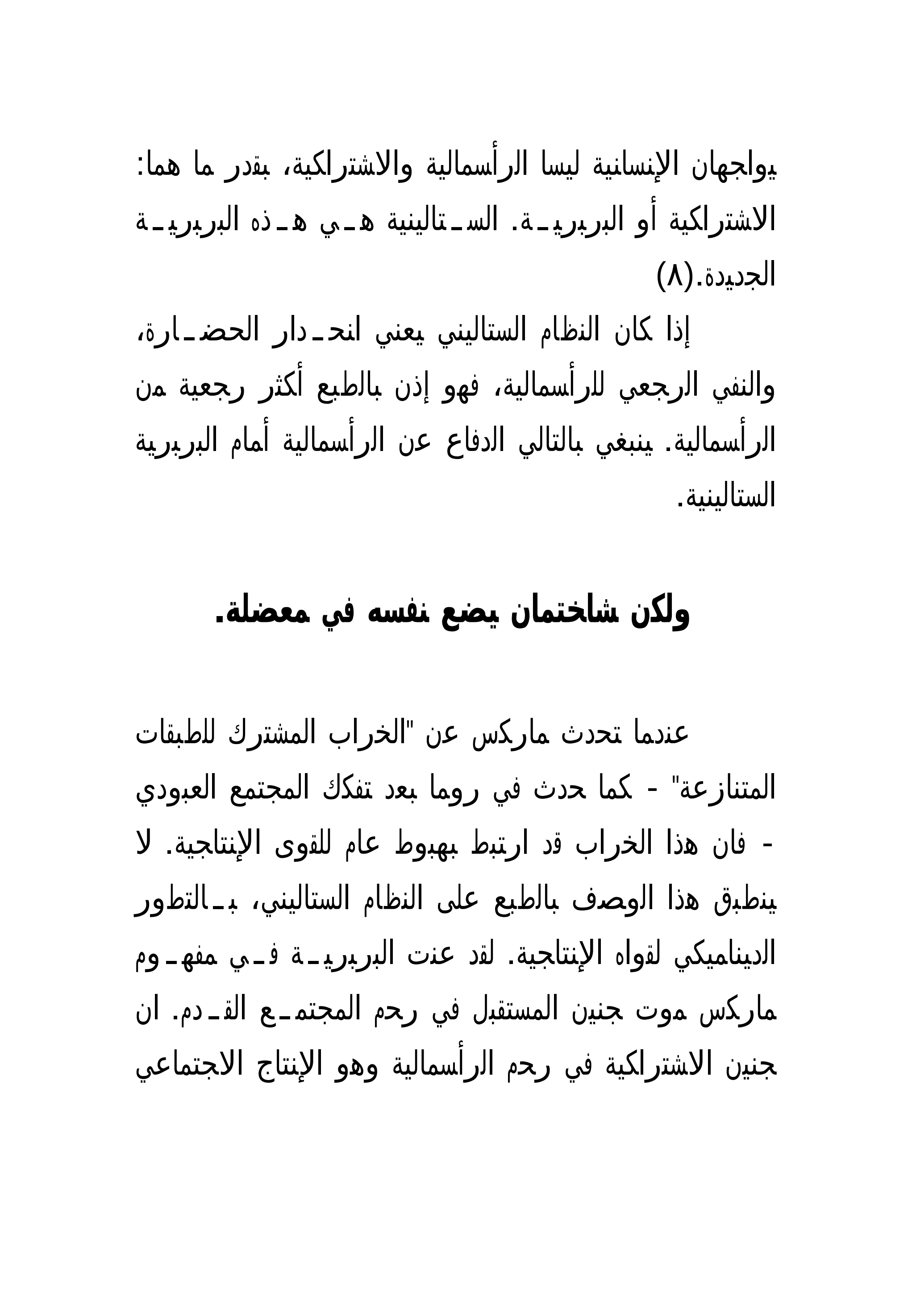
انه "زوال" جديد "للعبودية الجماعيـة"، "للجماعيـة البيروقراطية الشمولية"، في الشيوعية ! ويعلـن برونـو آر بفخر أن هذا التطور هو "انتصار المادية التاريخية"! (انظـر بصفة خاصة الفصل الذي يحمل هذا الاسم في كتابه).

ان جماعية برونو آر البيروقراطية تؤدي مباشـرة، أوتوماتيكيا، للشيوعية، إنها بلا شك مفهوم مادي، ولكن ليس جدليا، إنها مدخل ميكانيكي، قدري للتاريخ ينكـر الصـراع الطبقي للمضطهدين باعتباره القوة المحركة الضرورية.

النظام الستاليني - بربرية

يكتب شاختمان عن النظام الستاليني:

إنها التحقيق القاسي لتنبؤ جميع العلماء الاشتراكيين، من ماركس وإنجلز فصاعدا، بأن الرأسـمالية يجـب أن تنهـار بسبب عجزها عن حل تناقضاتها، وأن البديـ ـ ـلين الـ ذين



يواجهان الإنسانية ليسا الرأسمالية والاشتراكية، بقدر ما هما: الاشتراكية أو البربرية. الستالينية هي هذه البربرية الجديدة.(٨)

إذا كان النظام الستاليني يعني انحدار الحضارة، والنفي الرجعي للرأسمالية، فهو إذن بالطبع أكثر رجعية من الرأسمالية. ينبغي بالتالي الدفاع عن الرأسمالية أمام البربرية الستالينية.

ولكن شاختمان يضع نفسه في معضلة.

عندما تحدث ماركس عن "الخراب المشترك للطبقات المتنازعة" - كما حدث في روما بعد تفكك المجتمع العبودي - فان هذا الخراب قد ارتبط بهبوط عام للقوى الإنتاجية. لا ينطبق هذا الوصف بالطبع على النظام الستاليني، بالتطور الديناميكي لقواه الإنتاجية. لقد عنت البربرية في مفهوم ماركس موت جنين المستقبل في رحم المجتمع القدم. ان جنين الاشتراكية في رحم الرأسمالية وهو الإنتاج الاجتماعي

الجماعي الكبير الحجم، ومرتبطة به، الطبقـة العاملـة. لـم يضعف النظام الستاليني هذه العناصر بل دفعها للأمام.

دافع الاستغلال في مجتمع البيروقراطية الجماعية

يفسر شـاختمان دافـع الاسـتغلال فـي مجتمـع البيروقراطية هكذا:

في الدولة الستالينية، يجري الإنتاج ويتوسع مـن أجـل تلبية حاجات البرجوازية، ومن اجل زيادة ثروتها وامتيازاتها وسـلطتها" والآن إذا كـان دافـع الاسـتغلال فـي ظـل البيروقراطية، هو مجرد تلبية حاجات الحكام، فما هي الصلة بين هذا وبين الجذور التاريخية العامة للاستغلال في مختلف الأنظمة الاجتماعية ؟

يشرح إنجلز لماذا انقسم المجتمع في الماضي إلـى مستغِلين ومستغَلين ؟:

كان انقسام المجتمع إلى طبقة مستغلة وأخرى مسـتغلة، طبقة حاكمة وأخرى مضطهدة، النتيجـة الحتميـة للتطـور الضعيف للإنتاج في ذلك الوقت. طالما أن إجمـالي العمـل

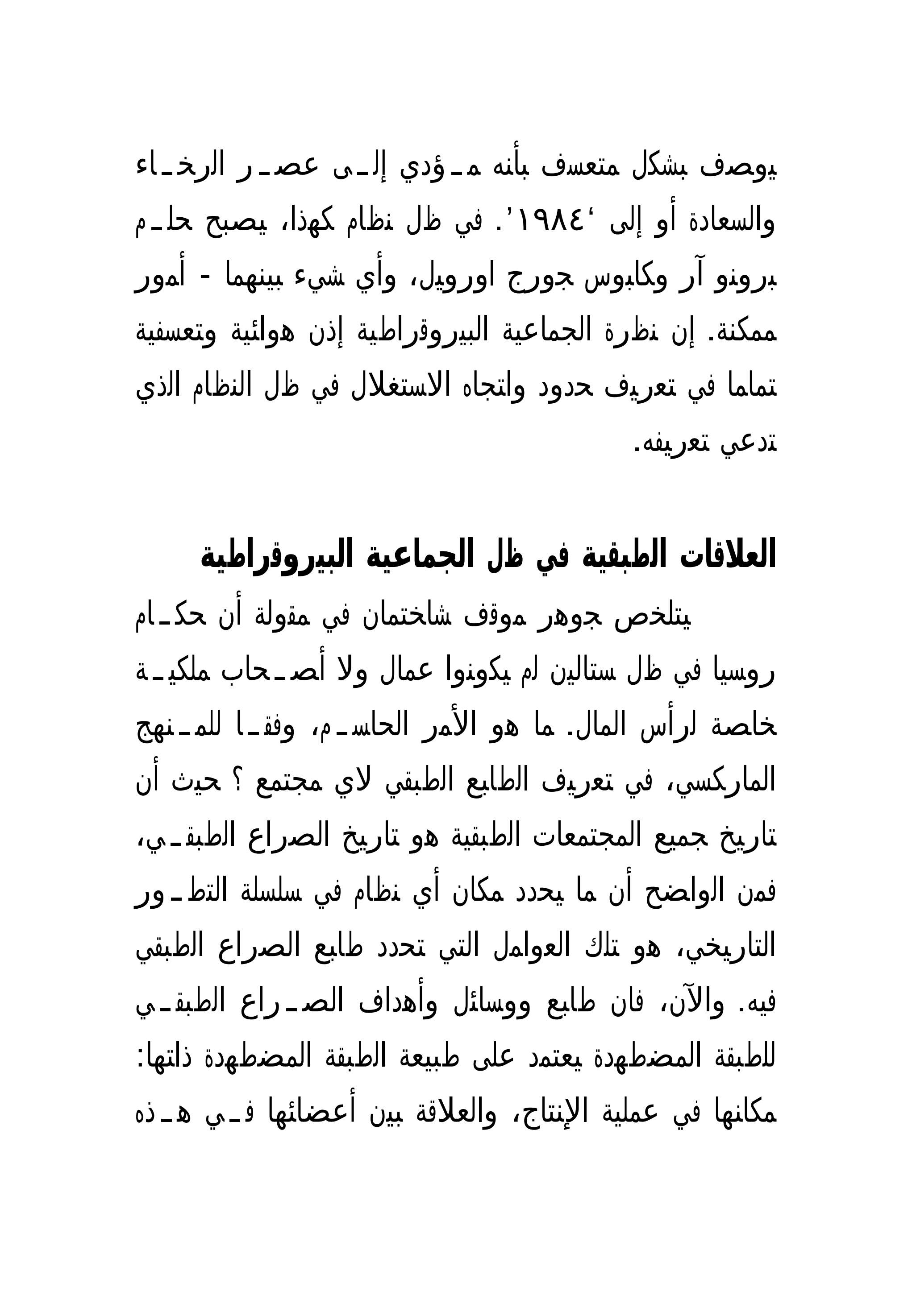
الاجتماعي أثمر إنتاجا زاد بمقدار ضئيل فقط على ما كـان ضروريا لمجرد وجود الجميع، وطالمـا، إذن، إن كـل أو أغلب وقت الغالبية العظمى مـن أعضـاء المجتمـع كـان مستوعبا في العمل طالما تحتم أن ينقسم المجتمع إلى طبقات. والى جانب هذه الغالبية العظمى المستغرقة تماما في العمل، تطورت طبقة، محررة من العمل الإنتاجي المباشر، تولـت إدارة شئون المجتمع العامة: إدارة العمل، شـئون الدولـة، العدالة، العلم، الفن، وما إلى ذلك.(٩)

في الاقتصاد الذي يكون فيه الدافع للإنتاج هو إنتاج القيم الاستعمالية للحكام، هناك حدود معينة لمقدار الاستغلال. هكذا، على سبيل المثال، ففي المجتمع الإقطاعي، أخضـعت القرية والمدينة معـا لحاجـة النـبلاء الإقطـاعيين للسـلع الاستهلاكية، وطالما أن الإنتاج الذي أعطاه الاقنان لسيدهم لم يسوغ على نطاق واسع، فقد "وضعت حدود جدران معدتـه حدود استغلاله للفلاحين" (ماركس). ان هذا لا يفسر وجـود الاستغلال في ظل الرأسمالية.

لا شك أن حوائط معدة الرأسمالي أوسع كثيرا مـن حوائط معدة النبيل الإقطاعي في العصور الوسطى، ولكـن، في الوقت نفسه، القدرة الإنتاجية للرأسـمالية أكبـر بمـا لا يقارن من قدرة الإقطاعي الإنتاجية نكون إذن مخطئين تماما إذا فسرنا زيادة استغلال جماهير العمال بأنها نتيجة لاتسـاع حوائط معدة البرجوازية.

إن الحاجة لتراكم رأس المال، التي تمليها المنافسـة الفوضوية لرؤوس الأموال، هي الدافع للاستغلال فـي ظـل الرأسـمالية. فـي الواقـع إذا كـان الاقتصـاد الجمـاعي البيروقراطي موجها نحو تلبية "حاجـات البيروقراطيـة" - وليس خاضعا لتراكم رأس المال - فليس هناك ما يمنـع أن ينخفض معدل الاستغلال مـع الوقـت، وحيـث أن القـوى الإنتاجية في العالم الحديث ديناميكية، فان هـذا سـيؤدي - طوعا أو كرها - إلى "زوال الاستغلال".

مع ديناميكية القوى الإنتاجية عالية التطـور، فـان الاقتصاد الذي يكون على إشباع حاجات الحكام، يمكـن أن



يوصف بشكل متعسف بأنه مؤدي إلى عصر الرخاء والسعادة أو إلى '١٩٨٤'. في ظل نظام كهذا، يصبح حلم برونو آر وكابوس جورج اورويل، وأي شيء بينهما - أمور ممكنة. إن نظرة الجماعية البيروقراطية إذن هوائية وتعسفية تماما في تعريف حدود واتجاه الاستغلال في ظل النظام الذي تدعي تعريفه.

العلاقات الطبقية في ظل الجماعية البيروقراطية

يتلخص جوهر موقف شاختمان في مقولة أن حكام روسيا في ظل ستالين لم يكونوا عمال ولا أصحاب ملكية خاصة لرأس المال. ما هو الأمر الحاسم، وفقا للمنهج الماركسي، في تعريف الطابع الطبقي لاي مجتمع ؟ حيث أن تاريخ جميع المجتمعات الطبقية هو تاريخ الصراع الطبقي، فمن الواضح أن ما يحدد مكان أي نظام في سلسلة التطور التاريخي، هو تلك العوامل التي تحدد طابع الصراع الطبقي فيه. والآن، فان طابع ووسائل وأهداف الصراع الطبقي للطبقة المضطهدة يعتمد على طبيعة الطبقة المضطهدة ذاتها: مكانها في عملية الإنتاج، والعلاقة بين أعضائها في هذه

العملية، وعلاقتهما بملاك وسائل الإنتاج. ولا تتحـدد هـذه العلاقة بواسطة نمط الاستيلاء أو نمـط التجنيـد الخـاص بالطبقة الحاكمة. يمكن شرح ذلك من خلال بعض الأمثلة.

إننا نعرف أن النبيل الإقطاعي في العصور الوسطى كان له حق توريث حقوقه الإقطاعية لورثتـه، مـن ناحيـة أخرى، لم يكن للأسقف هذا الحق، ولا حتى الحق في تكوين عائلة. كان النبيل الإقطاعي ابن نبيل إقطاعي، أما الأسـاقفة فقد تم تجنيدهم من طبقات وشرائح مختلفة مـن المجتمـع، وكثيرا ما جاءوا من صفوف الفلاحين. (أشار إنجاز للأصل السوقي لهيراركية الكنيسة العليا - وحتى لعدد من البـابوات - بوصفه أحد أسـباب اسـتقرار الكنيسـة فـي العصـور الوسطى). هكذا فان نمط تجنيد الأساقفة كان مختلفا عن ذلك الخاص بالنبلاء الإقطاعيين الفرديين. أما فيما يتعلـق بـنمط الاستيلاء، فقد كـان الاخـتلاف عظيمـا بالمثـل: فالنبيـل الإقطاعي كمالك، كان مخولا بالحصول على كـل الإيجـار الذي يستطيع جمعه من أقنانه، في حين أن الأسـقف كـان مفتقدا للملكية من الناحية القانونية، وبالتـالي كـان مخـولا

بالحصول على "رابت" فقط. ولكن هل أدت هذه الاختلافـات في نمط الاستيلاء ونمط التجنيد الخاصين بالنبلاء الإقطاعيين وهيراركية الكنسية العليا إلـى أي اخـتلاف أساسـي بـين الصراع الطبقي للاقنان على أرض الكنيسة من ناحية، وعلى ارض النبيل من ناحية أخرى ؟، بالطبع لا. كـان للفـلاح، بوسائل إنتاجه البدائية، بنمط الإنتاج الفردي، نفـس العلاقـة بالفلاحين الآخرين، ونفس العلاقة بوسائل الإنتـاج (الأرض أساسا)، ونفس العلاقة بمسـتغله - الفئـة العلـيا مـن الاكليروس (أو الذين اسماهم كاوتسكي في كتاب أشـاد بـه إنجلز كثيرا، "الطبقة البابوية").

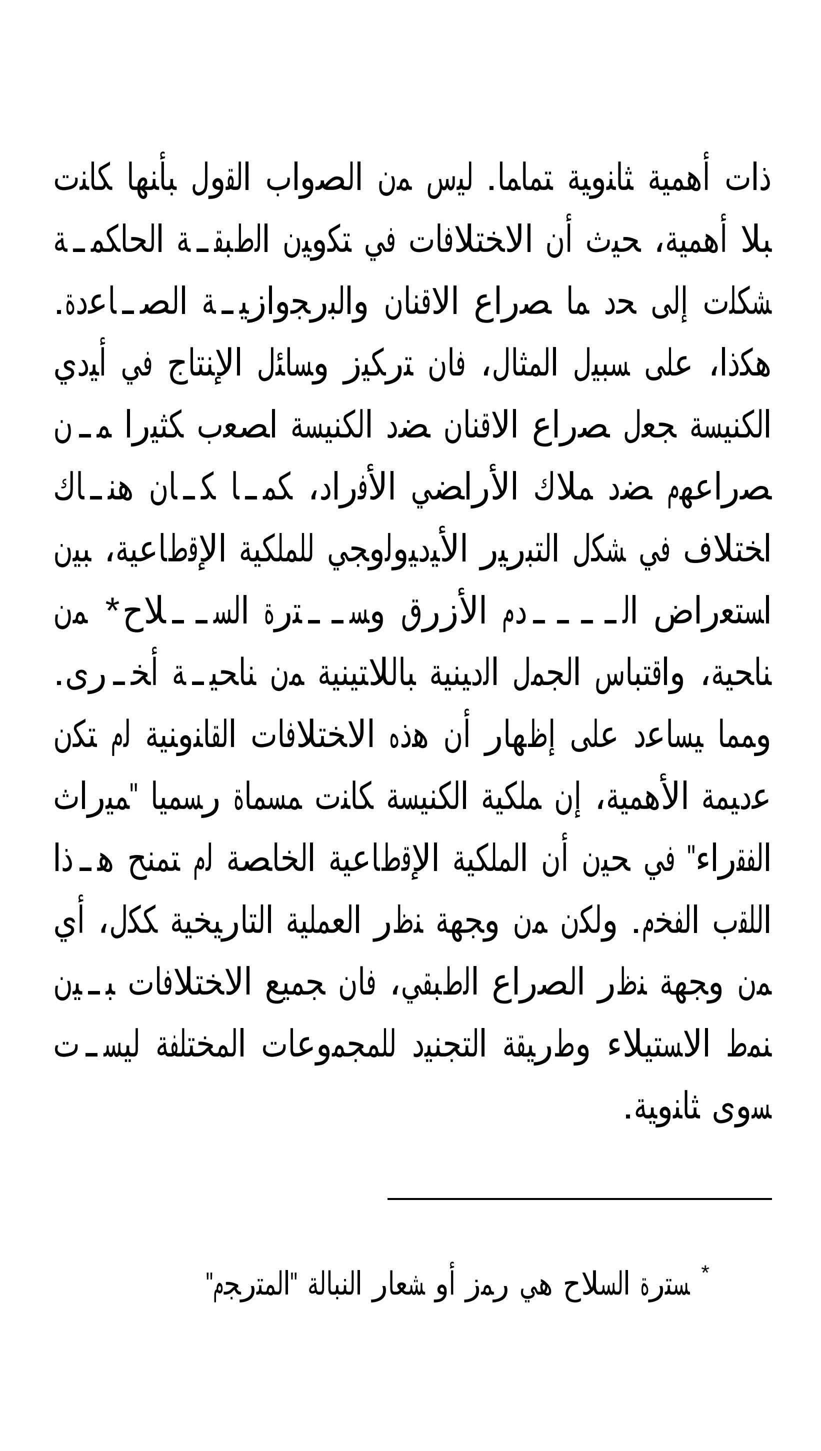
وبالمثل، ففي المجتمع العبودي كان هناك إلى جانب الملكية الخاصة للعبيد، ملكية دولة جماعية، كما في سبارتا. (١٠)

من وجهة نظر المسـتغلين تكتسـب مسـألة نمـط استيلاءهم وتجنيدهم أهمية أساسية. هكذا، على سبيل المثال، فان كاوتسكي يقول في توماس مور واليوتوبيا:

لقد بدا وكأن الكنيسة قد سعت لان تصبح مالك الأرض الوحيد في العالم المسيحي. إلا انه تعين أن يتم كبح جماح الأقوى. لقد كان النبلاء دائما معادين للكنيسة، وعندما حصلت الأخيرة على أراضي كثيرة جدا، تحول الملك إلى النبلاء طلبا للمساعدة لوضع حدود لطموحات الكنيسة. وفضلا عن ذلك أضعفت الكنيسة بسبب غزوات القبائل الوثنية والمسلمين. (١١)

حصلت الكنيسة - ليس بدون صراع (وهو صراع كان أحد الأسلحة المستخدمة في تزوير مستندات الهبة) - على حوالي ثلث جميع الأراضي في أوروبا ككل، بما في ذلك اغلب الأراضي في بعض البلاد (مثل المجر وبوهيميا) ومن ثم، فربما اعتبر النبلاء إن الاختلافات بينهم وبين الفئات العليا من الاكليروس، في الأصل وفي نمط الاستيلاء - ذات أهمية.

ولكن من وجهة نظر الصراع الطبقي للاقنان أو البرجوازية الصاعدة ضد الإقطاع، كانت هذه الاختلافات



ذات أهمية ثانوية تماما. ليس من الصواب القول بأنها كانت بلا أهمية، حيث أن الاختلافات في تكوين الطبقة الحاكمة شكلت إلى حد ما صراع الاقنان والبرجوازية الصاعدة. هكذا، على سبيل المثال، فان تركيز وسائل الإنتاج في أيدي الكنيسة جعل صراع الاقنان ضد الكنيسة اصعب كثيرا من صراعهم ضد ملاك الأراضي الأفراد، كما كان هناك اختلاف في شكل التبرير الأيديولوجي للملكية الإقطاعية، بين استعراض الدم الأزرق وسترة السلاح* من ناحية، واقتباس الجمل الدينية باللاتينية من ناحية أخرى. ومما يساعد على إظهار أن هذه الاختلافات القانونية لم تكن عديمة الأهمية، إن ملكية الكنيسة كانت مسماة رسميا "ميراث الفقراء" في حين أن الملكية الإقطاعية الخاصة لم تمنح هذا اللقب الفخم. ولكن من وجهة نظر العملية التاريخية ككل، أي من وجهة نظر الصراع الطبقي، فان جميع الاختلافات بين نمط الاستيلاء وطريقة التجنيد للمجموعات المختلفة ليست سوى ثانوية.

---

* سترة السلاح هي رمز أو شعار النبالة "المترجم"

ينسى شاختمان وبرونو آر (وكـذلك التروتسـكيون "الأرثوذكس") مقولة ماركس منذ قرن مضى: "إن تناول شكل الملكية مستقلا عن قوانين حركة الاقتصـاد، مسـتقلا عـن علاقات الإنتاج، هو تجريد ميتافيزيقي". هكذا فان الاختلافات الكبيرة بين نمط استيلاء وتجنيـد البيروقـراطيين الـروس والبرجوازية، لا تثبت على الإطلاق أن روسيا تمثل مجتمعا غير رأسـمالي، مجتمعـا طبقيـا جديـدا هـو الجماعيـة البيروقراطية. لإثبات ذلك، ينبغي إظهار أن طبيعة الطبقـة المحكومة - ظروف حياتها وصراعها - تختلف جوهريا في روسيا عن ما هو قـائم، حتـى بالنسـبة لشـاختمان، فـي الرأسمالية. وهذا هو بالضبط مـا حـاول برونـو آر، ثـم شاختمان بعده أن يفعلاه.

طبيعة الطبقة العاملة في روسيا

حول مسألة ما إذا كان العمال في روسيا بروليتاريين أم لا، يجيب دعاة نظرية البيروقراطية الجماعية، ويجب أن يجيبوا، بأنهم ليسوا كذلك. انهم يقارنون العامـل الروسـي

بالعامل الكلاسيكي الذي كان "حـرا" مـن وسـائل الإنتـاج ومتحررا أيضا من أي عوائق قانونية على بيع قوة عملـه. من الصحيح انه كثيرا ما وجدت عوائق قانونية أما حركـة العمال الروس من مشروع لآخر. ولكن هل هذا سبب كافي للقول بأن العامل الروسي لم يكن بروليتاريا ؟

إن الأمر كذلك، فلا شك أن العامل الألماني في ظل هتلر لم يكن بروليتاريا. أو، على النقيض الآخـر، العمـال الذين يصلون للسلطة ليسوا أيضا بروليتاريين بمقدار ما انهم ليسوا "أحرارا" كجماعة من وسائل الإنتاج. لاشك أن العامل الأمريكي يختلف كثيرا عن فتاة تحت التدريب فـي مصـنع ياباني تتعاقد لعدد من السنوات وتضطر للعيش فـي ثكنـات للشركة خلال ذلك الوقت. ولكنهما أساسا عضوان في الطبقة نفسها. لقد ولدا مع أكثر أشكال الإنتاج ديناميكية في التاريخ، وهما متحدان بواسطة عملية الإنتاج الاجتماعي، وهما - في الواقع - نفي رأس المال، وفي الإمكانية، الاشتراكية ذاتهـا (بسبب ديناميكية الاقتصاد الحديث، فان أية قيود قانونية لـم توقف بالكامل في الواقع حركة العمال من مشروع لآخر في ظل ستالين).

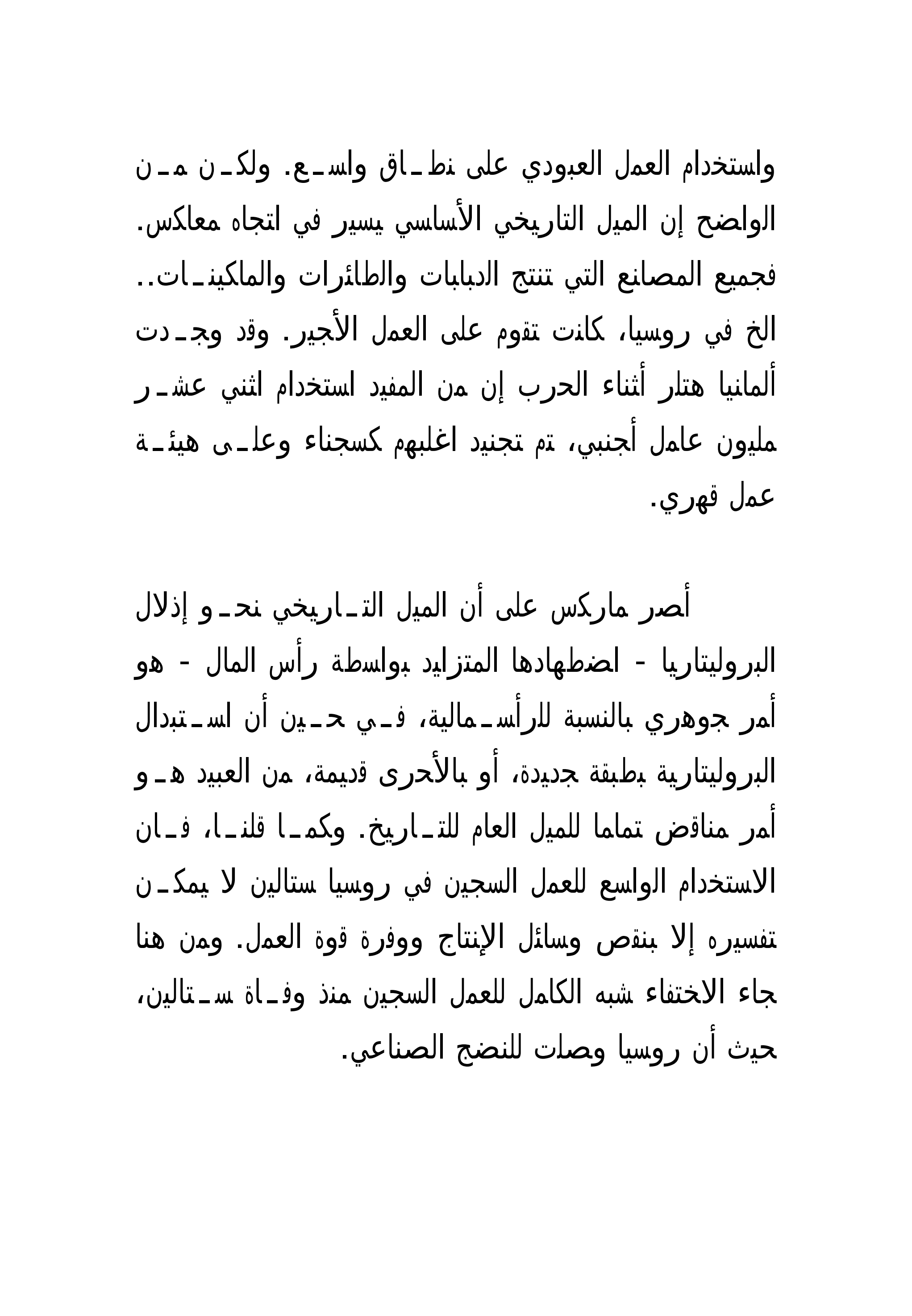
كان هلفردينج وبرونو آر ودوايت ماكدونالد متسقين، ومثلما لم يعتبروا العامل الروسـي بروليتاريـا، فـانهم لـم يعتبروا العامـل فـي المانيـا هتلـر بروليتاريـا. حـاول الشاختمانيون أن يتجنبوا هذه النتيجـة. وقـد دفعهـم ذلـك لتحريف الوقائع. انهم يزعمون مثلا أن العمال الألمان فـي ظل هتلر كانوا اكثر حرية في الحركة من العمال الـروس، وانهم كانوا اكثر حرية في المساومة مع أصحاب العمل، وان العمل العبودي لم ينتشر أبدا في ألمانيا بمثل انتشـاره فـي روسيا. هكذا، فان ايفرينج هوو، أحد أتباع شاختمان في ذلك الوقت كتب:

"لم يستخدم النازيون العمل العبودي بمقدار مـا فعلـت روسيا الستالينية، في ظل نظام هتلـر، لـم يصـبح العمـل العبودي أبدا جزءا لا غنى عنه من الاقتصاد القومي لألمانيا، كما اصبح في روسيا في ظل ستالين... ظلت الصناعة فـي ظل هتلر معتمدة بشكل واسع على "العمل الحـر" (بـالمعنى الماركسي، أي متحررة من ملكية وسائل الإنتـاج وبالتـالي

مضطرة لبيع قوة العمل، وإنما أيضا ممتلكا لحرية إن يقـرر أن يبيع أو لا يبيع قوة العمل هذه.) ورغم كل القيود الهتارية، كانت هناك مساومة لا بأس بها بين الرأسمالي والبروليتاري، وأيضا بين الرأسماليين سعيا وراء العمال أثناء فترات نقص الأيدي العاملة." (١٢)

على الرغم من كافة القيود، فان العامل الروسي في الواقع يتحرك من مصنع إلى آخر أكثر كثيرا مـن العامـل الألماني، أو فيما يتعلق بهذا الأمر، من أي عامل آخر فـي العالم كله. في وقت مبكر كسبتمبر ١٩٣٠، منع العمال مـن تغيير أماكن عملهم بدون إذن خاص، وجلبت كل سنة بعـد ذلك مزيد من المحظورات. ومع ذلك، فان معـدل اسـتبدال العمال كان هائلا. في ١٩٢٨، في مقابل مائة عامل يشتغلون بالصناعة سجلت ٩٢ر٤ حالة ترك، فـي ١٩٢٩، ٢ر١١٥، ١٩٣٠، ٤ر١٥٢، ١٩٣١، ٨ر١٣٦، ١٩٣٢، ٣ر١٣٥، ١٩٣٣، ٤ر١٢٢، ١٩٣٤، ٧ر٩٦، ١٩٣٥، ١ر٨٦. فـــي السنوات التالية لم تنشر الأرقام، ولكن من الواضح أن معدل الاستبدال العالي استمر، وتشـهد علـى ذلـك المناشـدات

الحماسية الكثيرة في الصحافة. بل إن حتى الحرب لم تضع نهاية لذلك. كانت الإدارة الألمانية أكثر كفاءة بما لا يقارن في مكافحة الحركة الحرة للعمل في ظل هتلر. لقد جعل هذا، بالإضافة إلى عوامل أخرى (بصفة خاصة الدينامية الأعلى كثيرا نسبيا للاقتصاد الروسي)، معدل استبدال العمال في ألمانيا اقل كثيرا منه في روسيا. ماذا عن معسكرات العبيد في روسيا ستالين ؟ لقد حاول شاختمان أن يوحي أن العمل العبودي كان عامل الإنتاج الأساسي في روسيا. إلا أن هذا خاطئ تماما. إن عمل السجناء مناسب فقط بالنسبة للعمل اليدوي، حيث لا تستخدم التقنية الحديثة، انه يشغل بالتالي في بناء المصانع، والطرق.. الخ.، وعلى الرغم من رخصه فانه بالضرورة ذو أهمية ثانوية فقط بالنسبة لعمل العمال، حيث أن العمل "غير الحر" دائما ما يكون ضعيف الإنتاجية نسبيا. ولو لم يكن العمل العبودي عائقا أمام زيادة إنتاجية العمل، لما انحدر المجتمع الروماني ولما ألغيت العبودية في الولايات المتحدة، مع اختلاف الظروف بين الحالتين، في مواجهة ظروف محددة - نقص وسائل الإنتاج ووفرة قوة العمل - من المفهوم أن تقوم البيروقراطية الستالينية بإدخال



واستخدام العمل العبودي على نطاق واسع. ولكن من الواضح إن الميل التاريخي الأساسي يسير في اتجاه معاكس. فجميع المصانع التي تنتج الدبابات والطائرات والماكينات.. الخ في روسيا، كانت تقوم على العمل الأجير. وقد وجدت ألمانيا هتلر أثناء الحرب إن من المفيد استخدام اثني عشر مليون عامل أجنبي، تم تجنيد اغلبهم كسجناء وعلى هيئة عمل قهري.

أصر ماركس على أن الميل التاريخي نحو إذلال البروليتاريا - اضطهادها المتزايد بواسطة رأس المال - هو أمر جوهري بالنسبة للرأسمالية، في حين أن استبدال البروليتارية بطبقة جديدة، أو بالأحرى قديمة، من العبيد هو أمر مناقض تماما للميل العام للتاريخ. وكما قلنا، فان الاستخدام الواسع للعمل السجين في روسيا ستالين لا يمكن تفسيره إلا بنقص وسائل الإنتاج ووفرة قوة العمل. ومن هنا جاء الاختفاء شبه الكامل للعمل السجين منذ وفاة ستالين، حيث أن روسيا وصلت للنضج الصناعي.

إن نظرية البيروقراطية الجماعية لشاختمان، تـؤدي بالضرورة إلى نتيجتها المنطقية. إذا لم يكن العامل الروسـي بروليتاريا، فان العامل الألماني في ظـل هتلـر لـم يكـن بروليتاريا، كما أن ما كان قائما في ألمانيا هتلر، لم يكن نظام عمل أجير وإنما نظام "عبودية جماعية". ووفقا لـذلك فـان الطبقة الحاكمة في ألمانيا هتلر، لا يمكن أن تسـمى طبقـة رأسمالية، حيث أن الرأسماليين هم مستغلو البروليتاريا. لدى برونو آر ودوايت ماكدونالد وهلفر دينج مزية الاتساق، على الأقل. لقد استخلصوا هذه الاستنتاجات وكانوا بالتالي مبررين في وصف ألمانيا هتلر بأنها جماعية بيروقراطية (برونو آر ودوايت ماكدونالد) أو "اقتصاد دولة شمولي" (هلفر دينج).

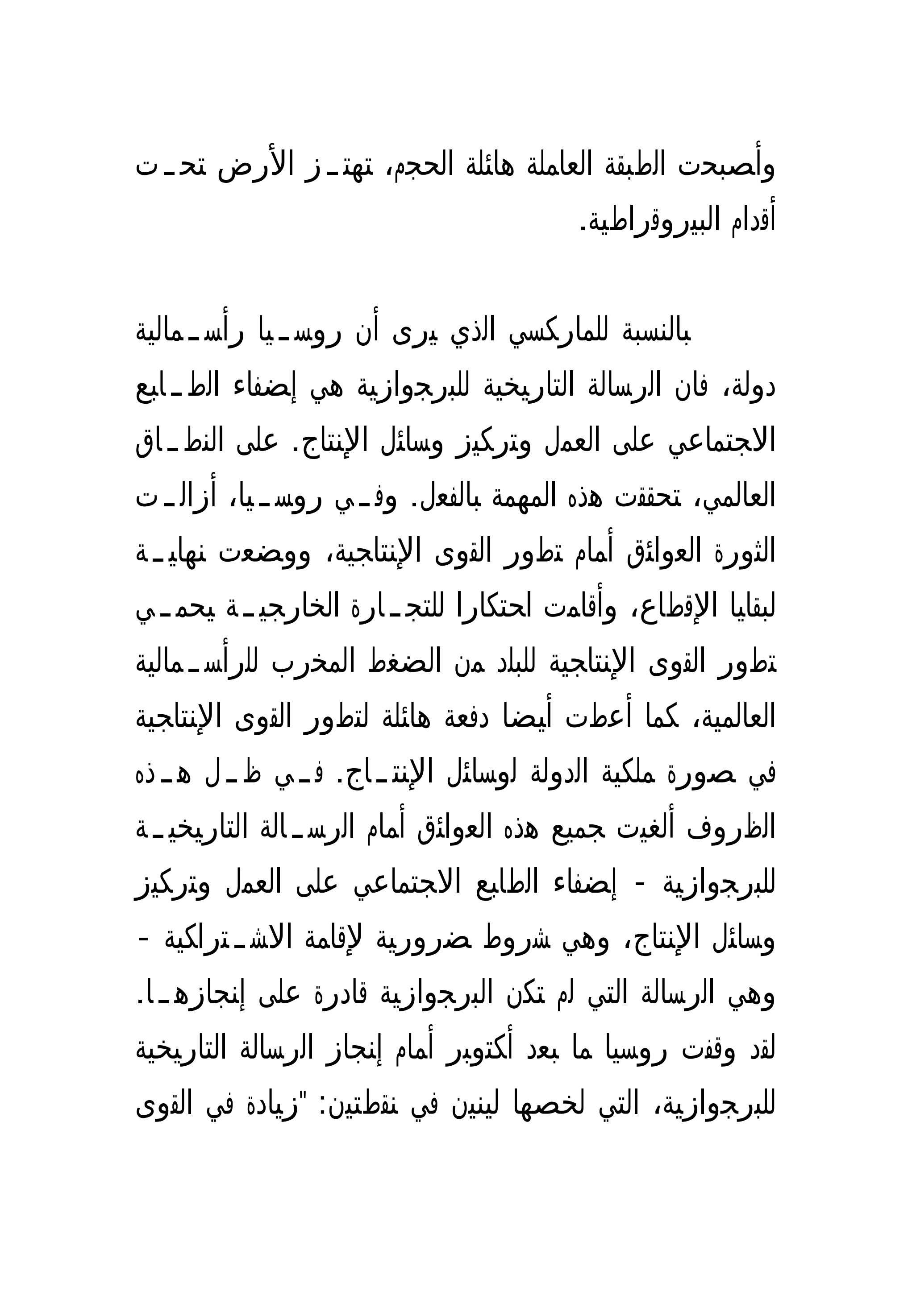
إذا قبلنا أن العمال الذين تشغلهم الدولـة السـتالينية ليسوا بروليتاريين، فينبغي أن نصل للاستنتاج العبثي القائـل بأن العمال فـي منـاطق القـوى الغربيـة، فـي بـرلين بروليتاريون، أما في المنطقة الروسية فان العمال المشتغلين في الشركات الألمانية المؤممة ليسوا بروليتاريين، في حـين أن أولئك المشتغلين في الصناعة الخاصة بروليتاريون!

ومرة أخرى، ينبغي أن نصل إلى الاستنتاج العبثـي القائل بأن غير العمال في ظل ستالين قد تحولوا تدريجيا إلى بروليتاريين بعد وفاته.

وقبل كل شئ، إذا كان شاختمان على صواب وإذا لم يكن هناك بروليتاريا في النظام الستاليني، فـان الماركسـية كمنهج، كمرشـد للبروليتاريـا بوصـفها صـانعة التغييـر التاريخي، تصبح بلا معنى. الحديث عـن الماركسـية فـي مجتمع بلا بروليتاريا يجعـل الماركسـية نظريـة فـوق - تاريخية.

الحدود التاريخية للجماعية البيروقراطية

عندما نقبل بالطبيعة الرأسـمالية الدولتيـة للنظـام الستاليني، فأننا لا نحدد فقط قوانين حركة هذا النظام - تراكم رأس المال الذي يمليه ضغط الرأسمالية العالميـة - وإنمـا نحدد أيضا الحدود التاريخية لدوره. فمتى تكدس رأس المال



وأصبحت الطبقة العاملة هائلة الحجم، تهتز الأرض تحت أقدام البيروقراطية.

بالنسبة للماركسي الذي يرى أن روسيا رأسمالية دولة، فان الرسالة التاريخية للبرجوازية هي إضفاء الطابع الاجتماعي على العمل وتركيز وسائل الإنتاج. على النطاق العالمي، تحققت هذه المهمة بالفعل. وفي روسيا، أزالت الثورة العوائق أمام تطور القوى الإنتاجية، ووضعت نهاية لبقايا الإقطاع، وأقامت احتكارا للتجارة الخارجية يحمي تطور القوى الإنتاجية للبلاد من الضغط المخرب للرأسمالية العالمية، كما أعطت أيضا دفعة هائلة لتطور القوى الإنتاجية في صورة ملكية الدولة لوسائل الإنتاج. في ظل هذه الظروف ألغيت جميع هذه العوائق أمام الرسالة التاريخية للبرجوازية - إضفاء الطابع الاجتماعي على العمل وتركيز وسائل الإنتاج، وهي شروط ضرورية لإقامة الاشتراكية - وهي الرسالة التي لم تكن البرجوازية قادرة على إنجازها. لقد وقفت روسيا ما بعد أكتوبر أمام إنجاز الرسالة التاريخية للبرجوازية، التي لخصها لينين في نقطتين: "زيادة في القوى

الإنتاجية للعمل الاجتماعي وإضفاء الطابع الاجتماعي علـى العمل".

متى خلقت البيروقراطية الستالينية طبقة عاملة هائلة ورأس مال مركز هائل، فان الشروط الموضوعية لإسـقاط البيروقراطية أصبحت قائمة. هكذا فقد خلقت البيروقراطيـة الستالينية حفار قبرها (ومن هنا جاءت توترات ما بعد ستالين في روسيا وأوروبا الشرقية).

إن نظرية الجماعية البيروقراطيـة عـاجزة بحكـم طبيعتها من أن تقول أي شئ عن الدور التاريخي والحـدود التاريخية للبيروقراطية الستالينية. ومن ثم فـان الاشـتراكية أيضا تبدو كمجرد حلم يوتوبي، ولـيس عمـل ضـروري للتناقضات الكامنة في النظـام السـتاليني ذاتـه. إذا قمنـا بتجريدها من تناقضات الرأسمالية، فان الدعوة للاشـتراكية تصبح مجرد خيال مثالي.

الموقف من الأحزاب الستالينية

من افتراض أن الجماعية البيروقراطية أكثر رجعية من الرأسمالية، يستنتج شاختمان انه إذا تعين الاختيار بـين الأحزاب الاشتراكية الديمقراطيـة التـي تؤيـد الرأسـمالية والأحزاب الشيوعية - عملاء الجماعيـة البيروقراطيـة - فعلى الاشتراكي أن يقف إلى جانب الأولى ضد الأخيرة.

هكذا، فقد كتب شاختمان في سبمتبر١٩٤٨:

الستالينية هي تيار رجعي شمولي، معادي للبرجوازيـة ومعادي للبروليتاريا داخل الحركة العمالية ولكن لـيس مـن الحركة العمالية... وفـي الحـالات التـي لا يكـون فيهـا المناضلون - كما هي القاعدة العامة اليوم - قد وصلوا بعـد للقوة الكافية للصراع من اجل الزعامة مباشرة، وحيث يكون الصراع على السيطرة على الحركة العمالية، فـي الواقـع، محصورا بين الإصلاحيين والستالينيين، سيكون من العبثـي بالنسبة للمناضلين أن يعلنوا "حيدتهم"، كما سـيكون تأييـدهم للستالينين كارثة بالنسبة لهم. بدون أدنى تـردد، علـيهم أن يتبعوا الخط العام المتمثل في تأييد القيادة الإصـلاحية ضـد

القيادة الستالينية. وبكلمات أخرى حيث لا يكون ممكنا بعـد كسب النقابات لقيادة المناضـلين الثـوريين، فأننـا نفضـل صراحة زعامة الإصلاحيين، الذين يستهدفون الحفاظ علـى الحركة العمالية بطريقتهم الخاصة، على زعامة الشـموليين الستالينيين الذين يستهدفون إبادتها... على الـرغم مـن أن الثوريين ليسوا متساويين بالإصـلاحيين وان الإصـلاحيين ليسوا متسـاوين بـالثوريين، إلا أن الاثنـين الآن حليفـان ضروريان وكاملان ضد الستالينية. إن الخلافات التي ينبغي تسويتها مع الإصلاحية ستسوى على أساس عمالي وبطريقة عمالية، وليس في ظل قيادة الرجعية الشـمولية أو التحـالف معها (١٣).

مرة أخرى، هناك افتقاد للأفق التـاريخي وللتحليـل الحقيقي للقوى الاجتماعية، فضلا عن الإفراط في التبسـيط، كما أن هناك إغفال تام للدور المزدوج للأحزاب الشـيوعية في الغرب - بوصفها عميلة لموسكو، وبوصفها مجموعة من المناضلين، الأفراد لمحاربين تخنقهم البيروقراطية نفسها.

إذا اتخذ الاشتراكيون في الغرب موقف شاختمان من الأحزاب الشيوعية، فان هـذا سـيؤدي إلـى: أولا، تقويـة الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية اليمينيـة. وثانيـا، تقويـة سيطرة قيادة الحزب الشيوعي على قواعده. هذه طريقة أكيدة لتصفية أي نزعة عمالية استقلالية.

استنتاج

إن نظرية الجماعية البيروقراطية فوق - تاريخيـة، وسلبية، ومجردة. إنها لا تحدد قوانين الحركـة الاقتصـادية للنظام، ولا تفسر تناقضاته المتأصلة فيه، ولا تبـين الحـافز وراء الصراع الطبقي. وهي تعسفية تماما. ومن ثم فأنهـا لا تعطـي أفقـا ولا يمكـن أن تمثـل أساسـا لاسـتراتيجية الاشتراكيين.

الهوامش

الفصل الأول

(١) يوجد وصف جيد جدا للتغيرات في إدارة الاقتصاد الروسي في كتاب ج. بينستوك و س.ا. شفارتس و ا. يوجو: "الإدارة في الصناعة والزراعة فـي روسـيا، اوكسـفورد ١٩٤٤.

(٢) ا. بايكوف، تطور النظام الاقتصادي السـوفييتي، لندن، ١٩٤٦، ص ١١٥.

(٣) المصدر السابق، ص ١١٦.

(٤) الحزب الشيوعي (البلاشفة)، في قرارات وبيانـات لمؤتمرات وجلسات اللجنة المركزية (سيتم إليها فيمـا بعـد قرارات ل.م.ح.ش.)، بالروسية، موسـكو ١٩٤١، المجلـد الثاني ص ٨١١.

(٥) المصدر السابق، ص ٨١٢.

(٦) الاشتراكية منتصرة، لندن، ١٩٣٤، ص ١٣٧.

(٧) Za Industrialization، (دوريـة كوميسـارية الصناعة الثقيلة)، موسكو ١٩٣٥، المجلد الأول، ص ٨.

(٨) ل. جنتسبرج وا. باشوكانتيس: دورة في القـانون الاقتصادي السوفييتي، بالروسية، موسـكو ١٩٣٥، المجلـد الأول، ص ٨.

(٩) برافدا، ١١ مارس ١٩٣٧.

(١٠) ا.ل. جرانوفسكي و ب.ل. ماركوس (محررين)، اقتصاديات الصناعة الاشتراكية، بالروسية، موسكو ١٩٤٠، ص ٥٧٩.

(١١) المصدر السابق ص ٥٦٣.

(١٢) هـ. جونسون، السدس الاشتراكي فـي العـالم، لندن ١٩٤٤، ص ٢٨٠.

(١٣) ترود، (جريدة نقابية يومية) موسـكو، ٨ يوليـو ١٩٣٣، مذكورة في م. جوردون، العمال قبل وبعد لينـين، نيويورك ١٩٤١، ص ١٠٤-١٠٥.

(١٤) ج.ك. اردزونيكيدز، مختـارات مـن المقـالات والخطب، ١٩١١-١٩٣٧، بالروسية، موسـكو ١٩٣٩، ص ٣٥٩.

(١٥) برافدا، ٢٩ ديسمبر ١٩٣٥.

(١٦) قرار المجلس المركزي للنقابات، ٢ يناير ١٩٣٣، القانون العمالي في الاتحاد السوفييتي، بالروسية، موسكو- لينينجراد، ١٩٣٣، ص ٣٢٠.

(١٧) ف.ا. لينين، الأعمال، بالروسية، الإصدار الرابع، المجلد العشرون، ص ٦-٧.

(١٨) المؤتمر الحادي عشر للحزب الشيوعي الروسي (البلاشفة)، بالروسية، موسكو، مارس-إبريل ١٩٢٢.

(١٩) العمل الأجور في روسيا، بالروسية، موسكو ١٩٢٤، ص ١٦٠، و النقابات في الاتحاد السوفييتي ١٩٢٦-١٩٢٨، بالروسية، موسكو ١٩٢٨، ص ٣٥٨.

(٢٠) ترود، ٢٣ إبريل ١٩٤٩.

(٢١) ج.ن. الكسندروف (المحرر)، قانون العمل السوفييتي، بالروسية، موسكو ١٩٤٩، ص ١٦٦.

(٢٢) Professionalnye Soiuzy (الدورية الشهرية النقابية)، موسكو ١٩٤٠، العدد ٤-٥.

(٢٣) المصدر السابق ١٩٤٨، العدد ٢.

(٢٤) ا.ت. جولياكوف (المحرر)، التشريع بخصوص العمل، بالروسية، موسكو ١٩٤٧، ص ١٥.

(٢٥) ج.ن. الكسندروف ود.م. جنكين (المحرران)، قانون العمل السوفييتي، بالروسية، موسكو ١٩٤٦، ص ١٠٠-١٠١.

(٢٦) قانون العمل للاتحاد السوفييتي، بالروسية، موسكو ١٩٣٧، المادة ٥٨، ص ٢٨.

(٢٧) جولياكوف، مصدر مذكور، ص ١٥.

(٢٨) ترود، ١٣ إبريل ١٩٥٢.

(٢٩) ف. نيومان، بهيموث، لندن ١٩٤٢، ص ٣٥٢-٣٥٣.

(٣٠) المصدر السابق، ص ٣٥٣.

(٣١) بايكوف، مصدر مذكور، ص ٢٢٢.

(٣٢) ج. سوركين، التخطيط الاشتراكي للاقتصاد القومي في الاتحاد السوفييتي، بالروسية، موسكو ١٩٤٦، ص ٩٥.

(٣٣) الموسوعة السوفييتية الكبرى، بالروسية، موسكو ١٩٤٨، العمود ١٧٥١.

(٣٤) ترود، ٢٠ إبريل ١٩٤٩.

(٣٥) ا.ا. بسكين، تنظيم وتخطيط الإنتاج في صـناعة استخراج البترول، بالروسية، موسـكو-لينينجـراد ١٩٤٧، ص١٣٤.

(٣٦) البلشفي، (دورية اللجنـة المركزيـة للحـزب)، موسكو ١٩٥٢، العدد ٥.

(٣٧) Za Industrialization، موسكو، مارس ١٩٣٦.

(٣٨) ا.ا. اروتينان و ب.ل. مـاركوس (المحـرران)، تطور الاقتصاد السوفييتي، بالروسية، موسـكو ١٩٤٠، ص ٤٩٢.

(٣٩) ا. يوجو، جبهـة روسـيا الاقتصـادية للحـرب والسلام، لندن ١٩٤٢، ص ١٩٣.

(٤٠) المصدر السابق، ص ١٩٤.

(٤١) ترود، ١٧ إبريل ١٩٤١.

(٤٢) Mashinostroenie، دورية كوميسـارية تصـنيع الميكنة، موسكو، ١١ مايو ١٩٣٩.

(٤٣) ازفستيا، ٢ إبريل ١٩٣٦.

(٤٤) ج. ماينارد، الفلاح الروسي، ودراسات أخـرى، لندن ١٩٤٢، ص ٣٤٠.

(٤٥) لحالات مسجلة لقتل وتخريب الستاخونوفيين بعد إدخال نظام الستاخوفينية أنظر إزفستيا، ٢٣ أغسطس ١٩٣٥، ٢٧ سبتمبر ١٩٣٥ و ٥ أكتوبر ١٩٣٥، برافدا، ٢ و٢١ و٢٢ نوفمبر ١٩٣٥، ترود، ١ نوفمبر ١٩٣٥. وهناك حالات أخرى كثيرة يمكن ذكرها.

(٤٦) بسكين، مصدر مذكور، ص ٣١.

(٤٧) ف.ا. لينين، الأعمال، بالروسية، مصدر مذكور، المجلد الحادي والعشرين ص ١٣٥.

(٤٨) قانون العمل ١٩٢٢، بالروسية، موسكو ١٩٢٢، المادة ٣٧.

(٤٩) مذكور في ف. سيرج، روسيا بعد عشرين عاما، نيويورك ١٩٣٧، ص ٦٦.

(٥٠) مجموعة قوانين وقرارات حكومة العمال والفلاحين في الاتحاد السوفييتي (يشار إليها فيما بعد: قوانين الاتحاد السوفييتي)، موسكو ١٩٣٢، عدد ٨٤، المادة ٥١٦.

(٥١) إزفستيا، ١٧ ديسمبر ١٩٣٠.

(٥٢) قانون عمل الاتحاد السوفييتي، بالروسية، موسكو ١٩٣٧، المادة ٣٧، ص ٢٠.

(٥٣) Za Industrialization، ١٢ فبرايـــر ١٩٣١، مجموعة قرارات وقوانين حكومة الاتحاد السوفييتي، (يشـار إليه فيما بعد: قرارات الاتحاد السوفييتي)، موسـكو ١٩٣٨، العدد ٥٨، المادة ٣٢٩.

(٥٤) سيرج، مصدر مذكور، ص ٦٨.

(٥٥) قوانين الاتحاد السوفييتي، بالروسـية، موسـكو ١٩٣٢، العدد ٨٥، المادة ٣٧١.

(٥٦) قرارات اللجنة المركزيـة للحـزب الشـيوعي (البلاشفة) ومجلس كوميساريات الشعب في الاتحاد السوفييتي حول أهم قضايا البناء الاشـتراكي، بالروسـية، لينينجـراد ١٩٣٣، ص ١٢٧-١٣٠.

(٥٧) قرارات الاتحاد السوفييتي، ١٩٣٩، العدد الأول، المادة الأولى.

(٥٨) مجلـة السـوفييت الأعلـى (Supreme Soviet Gazette)، بالروسية، موسكو ١٩٤٠، عدد ٢٠.

(٥٩) إزفستيا، ٣٠ ديسمبر ١٩٤٠.

(٦٠) Bloknot Agitatova، (دوريـة قسـم الدعايـة والتحريض للجنة الحزب في موسكو)، موسكو ١٩٥٢، العدد ٤ ص ٤١-٤٢.

(٦١) مجلة السوفييت الأعلـى للاتحـاد السـوفييتي، بالروسية، موسكو ١٩٤٠، العدد ٤٢.

(٦٢) الكساندروف وجنكين، مصدر مذكور، ص ٢٧٨.

(٦٣) المصدر السابق، ص ٢٧٣-٢٧٤.

(٦٤) المصدر السابق، ص ٢٧٥.

(٦٥) انظـر ج.ن. الكسـاندروف، قـانون العمـل السوفييتي، ١٩٤٩.

(٦٦) قوانين الاتحاد السـوفييتي، ١٩٢٧، العـدد ٤٩، مادة ٣٣٠، و القانون الجنائي للاتحاد السوفييتي، بالروسية، موسكو ١٩٣٧، المادة ٥٨ فقرة ١٤.

(٦٧) ف. جسوفسكي، القانون المدني السـوفييتي، آن أربور Ann Arbor، ١٩٤٨، مجلد ١ ص ٨٠٥.

(٦٨) قانون عمل ١٩٢٢، بالروسية، موسـكو ١٩٢٢، مادة ١٢٩، ص١٨.

(٦٩) النساء العاملات وحمايتهم في الصناعة الروسية، دورية العمل الدولية، أكتوبر ١٩٢٩.

(٧٠) ج.ن. سـيريرنيكوف، Zhenskii Trend SSSR، موسكو ١٩٣٤، ص ٢٠٤. مذكور في ج. جرينفيلد ‘عمـل المرأة في اقتصـاد روسـيا المخطـط’، دوريـة البحـث الاجتماعي، فبراير ١٩٤٢. كان سيريرنيكوف حذرا في عدم وضع مثل هذه المعلومات في كتابه ‘وضع المرأة في الاتحاد السوفييتي’، لندن ١٩٣٧، والذي كتب خصيصا للقارئ غير الروسي.

(٧١) نشرة الأخبار الروسية، ٣٠ يوليو ١٩٤١.

(٧٢) س. وولفسون، ‘الاشتراكية والعائلة’، فـي Pod Znamenem Marksizma (الدورية النظرية للحزب)، موسكو ١٩٣٦، مذكور فـي ر. شلسـنجر، العائلـة فـي الاتحـاد السوفييتي، لندن ١٩٤٩، ص ٢٨٧.

(٧٣) المؤتمر الدولي للعمل، الجلسة الثامنـة عشـر، تشغيل المرأة في العمل في كافة أنواع المناجم تحت الأرض، جنيف ١٩٣٤، التقرير السادس.

(٧٤) ك. هالدين، التقرير الإخباري الروسـي، لنـدن ١٩٤٢، ص ١٥١.

(٧٥) م. هندوس، روسيا تستمر في النضـال، لنـدن ١٩٤٢، ص ١٣٥.

(٧٦) برافدا، ١ يناير ١٩٣٩.

(٧٧) د.ج. دالين و ب.ا. نيكولايفسكي، العمل الجبري في الاتحاد السوفييتي، لندن ١٩٤٨، ص ١٥٣.

(٧٨) المصدر السابق، ص ٥٢.

(٧٩) المصدر السابق، ص ٥٤-٦٢.

(٨٠) ا. سيليجا، اللغز الروسـي، لنـدن ١٩٤٠، ص ٢٤٩.

(٨١) ي. جلوكستين، الدول التابعة لستالين في أوروبا، لندن ١٩٥٢، ص ٣٠٩-٣١٠.

(٨٢) هـ. كولارتس، روسـيا ومسـتعمراتها، لنـدن ١٩٥٢، ص ١٨٥

(٨٣) إضافات لقرار مجلس كوميسارات الشـعب فـي الاتحاد السوفيتي واللجنـة المركزيـة للحـزب الشـيوعي، بالروسية.

(٨٤) المصدر السابق، ص ١٠.

(٨٥) دالين ونيكولافسكي، مصدر مذكور، ص ١٦٥.

(٨٦) برافدا، ٢٨ مارس ١٩٥٣.

(٨٧) إزفستيا، ٢٠ ديسمبر ١٩٣٧.

(٨٨) ا.ي. فيشنسـكي (المحـرر)، قـانون الدولـة السوفييتية، بالروسية، موسكو ١٩٣٨، ص ٥١٤-٥١٥.

(٨٩) الخطة الخمسية للبناء الاقتصادي القومي للاتحاد السوفييتي، الإصدار الثالث (يشار إلية فيمـا بعـد: الخطـة الأولى)، بالروسية، موسكو ١٩٣٠، المجلد ١ ص ١٣٢. و الخطة الخمسية الثانية لتنمية الاقتصاد القـومي السـوفييتي (يشار إليه فيما بعد: الخطة الثانيـة)، بالروسـية، موسـكو ١٩٣٤، المجلد ١ ص ٤٢٩.

(٩٠) الخطة الأولى، المجلد الثاني، الجـزء الأول ص ٢٥٠، الخطة الثانيـة، المجلـد الأول ص ١٧٢، ص ٥٢٢، المجلد الثـاني، ص ٢٩١-٢٩٢ و ص ٢٩٦. برافـدا، ١٩ فبراير ١٩٤١. البناء الاشتراكي فـي الاتحـاد السـوفييتي، الكتاب الإحصائي ١٩٣٦ (يشار إليـه فينـا بعـد: البنـاء الاشتراكي ١٩٣٦)، بالروسية، موسـكو ١٩٣٦ ص ١٩٢،

١٩٥، ٢٠١، ٢٠٤، ٢٠٦. البنــاء الاشــتراكي للاتحــاد السوفييتي ١٩٣٣-١٩٣٨، بالروسية، موسـكو ١٩٣٨، ص ٧٣. برافدا ١٠ مارس ١٩٥٠. إزفستيا، ١٧ إبريل ١٩٥١.

(٩١) البناء الاشـتراكي (١٩٣٣-١٩٣٨)، ص xxv-xxiv.

(٩٢) ا. بـايكوف، التجـارة الخارجيـة السـوفييتية، برينستون ١٩٤٦.

(٩٣) الخطة الأولى، المجلـد الأول، ص ١٤٥، ١٤٧. المجلد الثاني، ص ٢٤٨-٢٥١، الخطة الثانية، المجلد الأول، ص ١٧٢، ٥٢٢. المجلـد الثـاني ص ٢٧٦، ٢٧٨-٢٨٠، ٢٩١-٢٩٢، ٢٩٦. القانون حول الخطة الخمسـية لإعـادة البناء والتنمية للاقتصاد القومي السوفييتي (١٩٤٦-١٩٥٠)، (يشار إليه فيما بعد: الخطة الرابعة)، بالروسـية، موسـكو ١٩٤٦، ص ١١-١٣. برافدا، ٦ أكتوبر ١٩٥٢.

(٩٤) تم تقدير ذلك من: الخطة الأولى، المجلـد الأول، ص ١٤٥، ١٤٧. المجلد الثاني، الجـزء الأول، ص ٢٤٨-٢٥١. ملخص إنجاز الخطة الخمسية الأولى لتنمية الاقتصاد القومي في الاتحاد السوفييتي، (يشار إليه فيما بعد: ملخـص

الخطة الأولى)، بالروسية، موسـكو ١٩٣٣، ص ٨٣، ٩٥، ١٠٥، ١٢١. الخطة الثانية، المجلد الأول، ص ١٧٢، ٥٢٢. المجلد الثاني، ص ٢٧٦، ٢٧٨-٢٨٠، ٢٩١-٢٩٣، ٢٩٦. الخطة الرابعة، ص ١١-١٣. إزفستيا، ١٧ إبريـل ١٩٥١. (لا توجد إشارة إلى إنجازات الخطـة الثالثـة (٣٨-١٩٤٢) حيث توقفت بسبب الحرب ولم تنشر أي بيانات لإنجازاتها.

(٩٥) البناء الاشتراكي ١٩٣٦، ص ٣.

(٩٦) س.ن. بروكـ ـ ـ ـ ـ ـ ـوفيتش، Russlands Volkswithschaft Unter der Sowjets، زيوريخ ١٩٤٤، ص ٢٠٣.

(٩٧) الخطة الأولـى، المجلـد الأول ص ٢٠، ف.ب. دياتشنكو (المحرر)، التمويل والائتمان في الاتحاد السوفييتي، موسكو ١٩٣٨، ص ١٨٤، الخطة الرابعة، ص ٩. الاقتصاد القومي السوفييتي، بالروسية، موسكو ١٩٤٨، المجلد الثـاني ص ١٨٥.

(٩٨) الاقتصاد القومي السوفييتي، بالروسية، موسـكو ١٩٤٨، المجلد الثاني ص ١٢٩.

(٩٩) بروكوبوفيتش، مصدر مذكور، ص ٣٠٦.

(١٠٠) ن. جاسني، الزراعة الاشتراكية في الاتحاد السوفييتي، ستانفورد ١٩٤٩، ص ٧٧٧-٧٧٨.

(١٠١) ك.كاوتسكي، المسألة الزراعية، شتوتجارت ١٨٩٩، ص ٢٤، ٣١.

(١٠٢) ن.ا.فوزنسنسكي، اقتصاد الحرب في الاتحاد السوفييتي في فترة الحرب القومية، بالروسية، موسكو ١٩٤٨، ص ١٢٦.

(١٠٣) ن.جاسني، الاقتصاد القومي في مرحلة الخطة، ستانفورد، ص ٧٤.

(١٠٤) المصدر السابق، ص ٧٦.

(١٠٥) تم تقديره من إحصاءات إنتاج السلع الاستهلاكية، ص ٣٥.

(١٠٦) ف.ف.كويبيشيف، مقالات وخطب ٣٠-١٩٣٥، بالروسية، موسكو ١٩٣٥، ١٣١.

(١٠٧) الخطة الأولى، المجلد الثاني، الجزء الثاني، ص ٢٩٢-٢٩٣. ملخص الخطة الأولى، ص ١٨٦. الخطة الثانية، المجلد الأول، ص ٥٣٣.

(١٠٨) ميزانية العمـال والمـوظفين؛ المجلـد الأول: ميزانية عائلة عامل في ٢٢-١٩٢٧، بالروسـية، موسـكو ١٩٢٩، ص ٥٥. الخطة الثانية، المجلـد الأول، ص ٥٣٣. ب.ب. فسيسيلوفسـكي، دورة فـي الاقتصـاد والتخطـيط للاقتصاد الشيوعي، بالروسية، موسكو ١٩٤٥، ص ١٧٤.

(١٠٩) الأمم المتحدة، المشكلة السـكانية الأوروبيـة، جنيف ١٩٤٩، ص ٤١.

(١١٠) الأمم المتحدة، المسح الاقتصادي لأوروبا فـي ١٩٤٩، جنيف ١٩٥٠، ص ٣١.

(١١١) دورية العمل الدولي، مايو ١٩٣٢، ص ٦٢٧.

(١١٢) الأخبار السوفييتية، ٢٣ يناير ١٩٥٢.

(١١٣) ف.ل. كوبالفسكي، تنظيم واقتصاديات الإسكان في الاتحاد السوفييتي، بالروسية، موسكو-لينينجراد ١٩٤٠، ص ١٠٩.

(١١٤) فسلوفسكي، مصدر مذكور، ص ١٧٦.

(١١٥) الخطة الرابعة، ص ٥٥.

(١١٦) فسلوفسكي، مصدر مذكور، ص ١٣٢، ٤٧٣.

(١١٧) الأخبار السوفييتية، ٢٣ يناير ١٩٥٢، برافـدا ١٨ أكتوبر ١٩٣٧.

(١١٨) دورية العمل الدولية، مايو ١٩٣٢، ص ٦٢٧.

(١١٩) ا.ج. سـفيريف، ميزانيـات الدولـة للاتحـاد السوفييتي ٣٨-١٩٤٥، بالروسية، موسكو ١٩٤٦، ص ١٥، ٢٢، ٤٧، ١٠٤. ك.ن. بوتينكوف، ميزانية دولة اشـتراكية، بالروسية، موسـكو ١٩٤٨، ص ١٤٢، ١٤٦، ٢١٦، ٢١٨. الاقتصاد القومي للاتحاد السـوفييتي، بالروسـية، موسـكو ١٩٥١ المجلـــد الرابـــع ص ١٢٧، ٣٤٠. Planovoc Khoziaistro، (الدورية الشهرية للجنـة تخطـيط الدولـة)، موسكو ١٩٥٢، عدد ٢، ص ٢٤.

(١٢٠) هذه الاحصاءات مـن: خطـة الدولـة لتنميـة الاقتصاد القومي للاتحاد السوفييتي ١٩٤١، عدد ١٢٧، ١٧ يناير ١٩٤١، مصدر مذكور، ص ١١.

(١٢١) ل.ب. شولكين، استهلاك الحديد والصلب فـي الاتحاد السوفييتي، بالروسية، موسكو-لينينجراد ١٩٤٠، ص ٢٠. م. جادنر كلارك، بعض المشكلات الاقتصـادية فـي

صناعة الحديد والصلب السوفييتية، (دراسة أكاديمية غير منشورة)، جامعة كورنيل ١٩٥٠، ص٤٢.

(١٢٢) فوزنسنسكي، مصدر مذكور، ص ١٢٦.

(١٢٣) أروتينيان وماركوس، مصدر مذكور، ص ٤٨٤.

(١٢٤) بركوبوفيتس، مصدر مذكور، ص ٣٠٦.

(١٢٥) الاتحاد السوفييتي والدول الرأسمالية ـ الكراسة الإحصائية، بالروسية، موسكو ١٩٣٩، ص ٧٥-٨٠.

(١٢٦) الجريدة الأسبوعية السوفييتية، الملحق، ١٨ ديسمبر ١٩٤٧.

(١٢٧) وزارة العمل، المسح العام للعمال البريطانيين، إبريل ١٩٤٧.

(١٢٨) ن. جاسني، الزراعة الاشتراكية في الاتحاد السوفييتي، مصدر مذكور، ص ٣٧٤-٣٧٥.

(١٢٩) المصدر السابق، ص ٣٧٥.

(١٣٠) ا. ارينا، 'الكولوخوزات في ١٩٣٨'، Sotsialisicheskoe Selskokhoziaistro ، (الدورية الشهرية لكوميسارية الزراعة)، موسكو ١٩٣٩، العدد ١٢٠.

(١٣١) ارينا، المصدر السـابق، وجاسـني، الزراعـة الاشتراكية في الاتحاد السوفييتي، مصدر مذكور، ص ٦٨٤.

(١٣٢) ت.ل. باسيوك، تنظيم الانتـاج الكولوخـوزي، بالروسية، موسكو ١٩٤٦، ص ٢٧٢-٢٧٣.

(١٣٣) بروكوبوفيتز، مصدر مذكور، ص ١٦٤.

(١٣٤) ف. سـ ـيمينوف، ا. بانكروفـ ـا وآخـ ـرين، البروليتاريا في ثورة ١٩٠٥-١٩٠٧، بالروسية، موسـكو- لينينجراد ١٩٣٠، ص٢٣٢.

(١٣٥) م.ب. أوسادكو (المحـرر)، مشـكلات تنظـيم الانتاج الكولخوزي، بالروسية، موسكو ١٩٤٥، ص ٩٤.

(١٣٦) المصدر السابق.

(١٣٧) المصدر السابق، ص٩٥.

(١٣٨) المصدر السابق، ص ١٩١.

(١٣٩) المصدر السابق، ص ٢٠١.

(١٤٠) المصدر السابق، ص ٢١٢.

(١٤١) المصدر السابق، ص ٢١٧.

(١٤٢) ف.إ. لينين، الأعمال المختارة، المجلـد الأول، ص ١٧٩.

(١٤٣) ك. ماركس، رأس المال، نيويورك، المكتبـة الحديثة، المجلد الأول، ص ١٩٣.

(١٤٤) ك. ماركس و ف. إنجلز، المراسلات المختارة، لندن ١٩٤١، ص ٥٠٩-٥١٠.

(١٤٥) م. دوب، التطور الاقتصادي السـوفييتي منـذ ١٩١٧، لندن ١٩٤٨، ص ٣٦٤.

(١٤٦) ا.ك. سوخكوف (المحرر)، عائـدات ميزانيـة الدولة للاتحاد السوفييتي، بالروسـية، موسـكو ١٩٤٥، ص ١٤. بلوتنيكـوف، مصـدر مـذكور، ص ١٧، ٢٦، ١٠٢، ١٨١، ٢٥٩. ن.ن. روفنسكي، ميزانيـة الدولـة للاتحـاد السوفييتي، بالروسية، موسكو ١٩٤٩، ص ٧٢. الاقتصـاد القومي للاتحاد السوفييتي ١٩٥٠، بالروسية، موسكو ١٩٥٠، ص ٣٩٣. الاقتصاد القومي للاتحـاد السـوفييتي ١٩٥١، بالروسـ ـية، موسـ ـكو ١٩٥١، ص ٣٣٧. Planovo Khaziaistvo، ١٩٥٢، العدد ٢، ص ٢٠.

(١٤٧) سوخوف، مصدر مذكور، ص ١٦.

(١٤٨) ن. جاسني، نظام الأسعار السوفييتي، ستانفورد ١٩٥١، ص ١٦٤-١٦٥.

(١٤٩) م. دوب، التخطيط السوفييتي والعمل في السلام والحرب، لندن ١٩٤٢، ص ٦١-٦٢.

(١٥٠) م. دوب، التطور الاقتصادي السـوفييتي منـذ ١٩١٧، مصدر مذكور، ص ٣٧١-٣٧٢.

(١٥١) بروكوبوفيتس، مصـدر مـذكور، ص ٣١٦. البلشفي، العدد ١٢، ١٩٥٠.

(١٥٢) قرارات ل.م.ح.ش.، موسكو ١٩٣٢، الإصدار الرابع، المجلد الأول، ص ٢٢.

(١٥٣) المصدر السابق، ص ٥٠٦.

(١٥٤) البنـاء الاشـتراكي، ١٩٣٥، ص ٦٤٤. ن جاسني، نظام الأسعارالسوفييتي، مصدر مذكور، ص ٧٨.

(١٥٥) البناء الاشتراكي، ١٩٣٦، ص ٦٤٦-٦٤٧. ن. جاسني، المصدر السابق.

(١٥٦) زفيروف، مصدر مذكور، ص ٤٣.

(١٥٧) قوانين الاتحاد السـوفييتي ١٩٣٢، عـدد ٦٢، المادة ٣٦٠.

(١٥٨) ج.ف. ستالين، الأعمال، بالروسـية، المجلـد الثامن، ص ٢٠٩.

(١٥٩) هذا الاقتباس والاقتباسين التاليين من جلوكسين، المصدر السابق، ص ٩٣-٩٥.

(١٦٠) برافدا، ٥ يونيو ١٩٤٧.

(١٦١) المصدر السابق.

(١٦٢) برافدا، ٩ يوليو ١٩٤٧.

(١٦٣) القانون الجنائي للاتحاد السوفييتي، بالروسـية، موسكو ١٩٣٧، ص ٧٠-٧١.

(١٦٤) المصدر السابق، ص ٧٤.

(١٦٥) قوانين الزواج والعائلة والحضانة في الاتحـاد السوفييتي، بالروسية، موسكو ١٩٤٨، ص ١٩، المادة ٦٩.

(١٦٦) المصدر السابق، ص ١٩، المادة ٧٠.

(١٦٧) قوانين الاتحاد السـوفييتي ١٩٣٥، عـدد ١٩، المادة ١٥٥.

(١٦٨) تم ذكرهـا فـي م. ايفـون، L'URSS, Telle qu'elle est، باريس ١٩٣٨، ص ٢٤٣.

(١٦٩) Vecherniaia Moskva، ١٩ إبريل ١٩٣٥ فـي ن.س. تيماشيف، التراجع الكبيـر، نيويـورك ١٩٤٦، ص ٣٢٥.

(١٧٠) أنظر Sovetskaia Ustitsiia، ١٩٣٥، عدد ١٠، مذكور في تيماشيف، مصدر مذكور، ص ٣٢١.

(١٧١) مجلة السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتي، ١٩٤١، عدد ٢٥.

(١٧٢) ا.ت. جولياكوف (المحرر)، القانون الجنائي، بالروسية، الإصدار الثالث، ١٩٤٣، ص ١٣٧. مذكور في جسوفسكي، مصدر مذكور، المجلد الأول ص ١٢٢.

(١٧٣) دالين ونيكولايفسكس، مصدر مذكور، ص ٨٤.

(١٧٤) ك. ماركس وف. انجلز، الأعمال، بالروسية، المجلد الرابع، ص ٣١٢.

(١٧٥) ف.ا. لينين، الأعمال، بالروسية، المجلد الرابع والعشرون، ص ٥.

(١٧٦) ك. ماركس، نقد برنامج جوتا، مذكور في لينين، الدولة والثورة، لندن ١٩٤٢، ص ٧٠.

(١٧٧) لينين، المصدر السابق، ص ٧٦.

(١٧٨) المصدر السابق، ص ٧٧.

(١٧٩) المصدر السابق، ص ٧٨.

(١٨٠) المصدر السابق، ص ٤٠.

(١٨١) ف.ا. لينين، الأعمال، بالروسية، المجلد السابع والعشرون، ص ١٣٢.

(١٨٢) المصدر السابق، المجلد التاسع والعشرون، ص ١٥٩.

(١٨٣) المصدر السابق، المجلد الثالث والعشرون، ص ٦٤.

(١٨٤) قرارات ل.م.ح.ش.، الإصدار الرابع، المجلد الأول، ص ٣٣٧.

(١٨٥) المصدر السابق، ص ٤٤٤.

(١٨٦) محاضر المؤتمر العاشر للحزب الشيوعي الروسي (البلاشفة) في موسكو- مارس ١٩٢١، بالروسية، موسكو ١٩٣٣، ص ٣١٧.

(١٨٧) س.ج. ستروملين، الأجور وانتاجية العمل في الصناعة الروسية ١٩١٣-١٩٢٢، موسكو ١٩٢٣، ص ٣٥.

(١٨٨) م.ن. بوكروفسكي (المحرر)، ١٩٠٥، بالروسية، موسكو-لينينجراد ١٩٢٥، المجلد الأول، ص ٤٣٩.

(١٨٩) العمل في الاتحاد السوفييتي، المسح الاقتصادي الاحصائي، أكتـوبر ١٩٢٢- مـارس ١٩٢٤، بالروسـية، موسكو ١٩٢٤، ص ٥٨.

(١٩٠) س. زاجورسكي، الأجور وتنظيم ظروف العمل في الاتحاد السوفييتي، جنيف، ١٩٣٠، ص ١٧٦، ١٧٨.

(١٩١) ل. لاوتـــن، التـــاريخ الاقتصـــادي لروســـيا السوفييتية، لندن ١٩٣٢، المجلد الثاني، ص ٣٥٩-٣٦١.

(١٩٢) من ز.م. تشيرنلوفسكي (المحرر)، تاريخ الدولة والقانون، بالروسية، موسكو ١٩٤٩، ص ٢٩.

(١٩٣) مـذكور فـي د.ا. تشـيرنومرديك، السياسـة الاقتصادية للاتحاد السوفييتي، بالروسية، موسكو-لينينجـراد ١٩٣٦، ص ٢٤٠.

(١٩٤) قـانون العمـل ١٩٢٢، بالروسـية، موسـكو ١٩٢٢، مادة ٥٧، ص ٩-١٠.

(١٩٥) المصدر السابق، تم الغـاؤه فـي ١٧ مـارس ١٩٣٤ (قوانين الاتحاد السوفييتي ١٩٣٤، عـدد ١٥ المـادة ١٠٩).

(١٩٦) قوانين الاتحاد السوفييتي، ١٩٣٧، عـدد ٧١، مادة ٣٤٠.

(١٩٧) ل.أ. برونشتين و ب.ن. بـوردين، التخطـيط والمحاسبة في النقل بالسيارات، بالروسية، موسكو، ١٩٤٨، ص ١٥٠.

(١٩٨) قوانين الاتحاد السـوفييتي ١٩٣٦، عـدد ٢٠، مادة ١٦٩.

(١٩٩) ج. بولياك، 'حـول صـندوق المـديرين فـي المؤسسات الصـناعية'، Planovoe Khaziaistvo، ١٩٣٨، عدد ٤.

(٢٠٠) البناء الاشتراكي ٣٣-١٩٣٨، مصدر مذكور، ص ١٣٨.

(٢٠١) ل. فيلنسكي، 'مسائل ماليـة فـي الصـناعة'، Planovoe Khaziaistvo، ١٩٣٨، عدد ١٠.

(٢٠٢) مذكور في ايفون، مصدر مذكور، ص ١١١.

(٢٠٣) برافدا، ٢٧ يونيو ١٩٣٧.

(٢٠٤) البناء الاشتراكي ١٩٣٦، مصدر مـذكور، ص ٥١٣.

(٢٠٥) الجلسة الأولـى للسـوفييت الأعلـى للاتحـاد السوفييتي، بالروسية، موسكو، ١٩٤٨، ص ١٢٤، ٢٠٥.

(٢٠٦) إزفستيا، ١٨ يناير ١٩٣٨.

(٢٠٧) نيويورك تايمز، ٢٣ اغسطس ١٩٤٣.

(٢٠٨) برافدا، ٢١ ديسيمبر ١٩٤٣.

(٢٠٩) إزفستيا، ٦ إبريل ١٩٤٠.

(٢١٠) أ. فيرث، عالم ستالينجراد، لنـدن ١٩٤٦، ص ١٢٦.

(٢١١) المصدر السابق، ص ١٠٤.

(٢١٢) المصدر السابق.

(٢١٣) أنظر ص ٥٧.

(٢١٤) ن. جاسني، نظام الأسعار السوفييتي، مصـدر مذكور، ص ٤٤-٤٥.

(٢١٥) قوانين الاتحاد السـوفييتي ١٩١٨، عـدد ٣٤، المادة ٤٥٦.

(٢١٦) قوانين الاتحاد السوفييتي ١٩٢٩، عدد ٨، المادة ٧٨.

(٢١٧) ر. بيشوب، المليـونيرات الســوفييت، لنـدن ١٩٤٥، ص ٣.

(٢١٨) إ.إ. إفتخييف و ف.أ. فلاسوف، القانون الاداري للاتحاد السوفييتي، بالروسية، موسـكو ١٩٤٦، ص ١٦٤، ٤١٨.

(٢١٩) المصدر السابق، ص ٤٠٨.

(٢٢٠) برافدا، ٤ إبريل ١٩٥١.

(٢٢١) برافدا، ١٧ مارس ١٩٤٩.

(٢٢٢) الموسوعة السوفييتية الكبرى، مجلـد الاتحـاد السوفييتي،، بالروسية، العواميد ١٢٢٥، ١٢٢٨، ١٢٣٣.

(٢٢٣) البناء الثقافي في الاتحاد السوفييتي، بالروسـية، موسكو ١٩٤٠، ص ١١١-١١٢.

(٢٢٤) المصدر السابق، ص ١١٤.

(٢٢٥) قرارات الاتحاد السوفييتي، ١٩٤٠، عـدد ٢٧، المادة ٦٣٧.

(٢٢٦) تعليم الشعب في الاتحاد السوفييتي في ١٩٤٣، بالروسية، ١٩٤٤، ص ٤٢.

(٢٢٧) توجيهات الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي (البلاشفة) وقرارات الحكومة السوفييتية حول التعليم - مجموعة وثائق ١٩١٧-١٩٤٧، بالروسية، موسكو-لينينجراد ١٩٤٧، المجلد الثاني ص ١٠٩-١١١.

(٢٢٨) قرار ٢٨ ديسمبر ١٩٤٠، مجلة السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتي، ١٩٤١، العدد ١.

(٢٢٩) المصدر السابق، ١٩٤٧، عدد ٢١.

(٢٣٠) الخطة الأولى، المجلد الأول، ص ٣٢٩.

(٢٣١) المصدر السابق، ص ٣٢٤-٣٢٥.

(٢٣٢) البناء الاشتراكي ١٩٣٣-١٩٣٨، مصدر مذكور.

(٢٣٣) الخطة الأولى، المجلد الأول، ص ٩٤.

(٢٣٤) ملخص الخطة الأولى، ص ١٧٠.

(٢٣٥) برافدا، ٢٧ أكتوبر ١٩٤٠.

(٢٣٦) إ.ب. باردين و ن.ب. باني، صناعة الحديد والصلب في فترة الخطة الخمسية الجديدة، بالروسية، موسكو-لينينجراد ١٩٤٧، ص ١٦٦.

(٢٣٧) المصدر السابق، ص ١٦٥.

(٢٣٨) إزفستيا، ٢٤ مايو ١٩٥٢.

(٢٣٩) إجتماع السوفييت الأعلى للاتحـاد السـوفييتي (الجلسة الثالثة) ٢٠-٢٥ فبراير ١٩٤٧، بالروسية، موسـكو ١٩٤٧، ص ٢٠.

(٢٤٠) ن. جاسني، الأسعار السوفييتية لسلع المنتجين، ستانفورد ١٩٥٢، ص ٨٣-٨٤.

(٢٤١) ن. جاسني، نظام الاسعار السوفييتي، مصـدر مذكور، ص ٩-١٠.

(٢٤٢) المصدر السابق، ص ١٠.

(٢٤٣) ج.ف. سـتالين، المشـكلات الاقتصـادية للاشتراكية في الاتحاد السوفييتي، موسكو ١٩٥٢، ص ٢٤-٢٥.

(٢٤٤) Planovoe Khaziaistvo، ١٩٤٦، عدد ٢٣ ص ٣٨-٣٩.

(٢٤٥) هـ.ج. بيرمان، العدالة فـي روسـيا: تفسـير للقانون السوفييتي، ١٩٥٠، ص ٦٦.

(٢٤٦) المصدر السابق، ص ٧٦-٧٧.

(٢٤٧) ستالين في برافدا، ٧ نـوفمبر ١٩٢٩، مسـائل اللينينية، ص ٣٠١، في ستالين، الأعمال، بالروسية، المجلـد الثاني عشر، ص ١٢٩، تم إعادة نشر نفـس المقـال مـع استبدال '٤٠ إلى ٥٠ ألف هيكتار' بدلا من '٥٠ إلـى ١٠٠ ألف هيكتار'.

(٢٤٨) إزفستيا، ٢٠ يناير ١٩٣٠.

(٢٤٩) ج.ك. أردزونيكيدز، التنميـة الصـناعية فـي ١٩٣١ ومهام ١٩٣٢، موسكو ١٩٣٢، ص ٤٠-٤١.

(٢٥٠) Planovoe Khaziaistvo، ١٩٣١، عـدد ٥-٦، ص ٢٩، الخطة الثانية، المجلد الثـاني، ص ٢٧٦، ٢٧٨-٢٨٠.

(٢٥١) إزفستيا، ٨ مارس ١٩٣١.

(٢٥٢) Komsomolskaia Pravda، ٦ ديسمبر ١٩٣٥، مذكور في جوردو، مصدر مذكور، ص ٣٨٩-٣٩٠.

(٢٥٣) ك. ماركس و ف. إنجلز، البيان الشيوعي، في الأعمال المختارة، لندن ١٩٤٢، المجلـد الأول، ص ٢٠٨-٢١٠.

الفصل الثاني

(١) ك. ماركس، الأعمال المختارة، المجلد الأول، ص ٢٢٦-٢٢٧.

(٢) ف. إنجلز في الزمن الجديد، المجلد العشرون، رقم ١، ص ٨. مذكور في ك. ماركس و ف. إنجلز، المراسلات المختارة، لندن ١٩٤٣، ص ٤٨٦.

(٣) مقدمة إنجلز لكتاب ك. ماركس، الحرب الأهلية في فرنسا، لندن ١٩٤١، ص ١٩.

(٤) المصدر السابق، ص ٤٠-٤١.

(٥) المصدر السابق، ص ١٨.

(٦) ف. إنجلز، أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة، لندن ١٩٤٣، ص ١٩٥.

(٧) ف.إ. لينين، الدولة والثـورة، لنـدن ١٩٤٢، ص ١٠.

(٨) ل. تروتسكي، الثورة المغدورة، لندن ١٩٣٧، ص ٢١١.

(٩) قرارات ل.م.ح.ش.، الإصـدار الرابـع، المجلـد الأول، ص ٢٢.

(١٠) قوانين الاتحاد السوفييتي ١٩١٧، رقم ٩، المـادة ١٣٨.

(١١) المصدر السابق، المادة ١٣٩.

(١٢) ي.ل. بيرمان (المحـرر)، الحـزب الشـيوعي (البلاشفة) والمسألة العسكرية، في قرارات مؤتمرات الحزب الشيوعي السوفيتي، بالروسية، موسـكو ١٩٢٨، الاصـدار الثاني، ص ٧١-٧٣.

(١٣) ل. تروتسكي، كيـف سـلحت الثـورة نفسـها، بالروسية، موسكو ١٩٢٤، المجلد الثاني، الكتاب الأول، ص ١١٨.

(١٤) المصدر السابق، المجلد الثاني، الكتـاب الثـاني، ص ١٦، كما طرحت هذه الفكرة مرة أخرى في أطروحـة نشرها تروتسكي في ١٦ ديسمبر، المصدر السابق ص ٣٣-٣٦.

(١٥) بيرمان، مصدر مذكور، ص ٨٤-٨٥.

(١٦) إ سميلجا، مسائل أساسية في بناء الجيش الأحمر، بالروسية، موسـكو ١٩٢١، ص ١٦-١٧. طرحـت نفـس الأفكار في مقـال م.ن. توكاتشفسـكي 'الجـيش الأحمـر

والميليشيا' في كتابه: حرب الطبقـات - مقـالات ١٩١٩-١٩٢٠، موسكو ١٩٢٣، ص ٦٠-٧٧. الفرق الوحيد بـين سميلجا وتوكاتشفسكي تقع في تركيز الأخير على عدم توافق نظام الميليشيا مع 'المهمة العسكرية لروسيا السوفييتية فـي نشر الثورة في العالم كله.'

(١٧) مذكور في الموسـوعة العسـكرية السـوفييتية، بالروسية، موسكو ١٩٣٢، المجلد الأول، العمود ٦١٩.

(١٨) د.ف. وايت، نمو الجيش الأحمـر، برينسـتون ١٩٤٤، ص ٦٣-٦٤.

(١٩) تروتسكي، كيف سلحت الثورة نفسـها، مصـدر مذكور، المجلد الثاني، الكتاب الأول، ص ٨٤-٨٦، مـذكور في وايت، مصدر مذكور، ص ١٢١.

(٢٠) وايت، مصدر مذكور، ص ٢٥٢.

(٢١) المصدر السابق، ص ٢٢٣.

(٢٢) إ. فولنبرج، الجيش الأحمر، لنـدن ١٩٤٠، ص ١٨٢-١٨٣.

(٢٣) المصدر السابق، ص ١٨٨.

(٢٤) وايت، مصدر مذكور، ص ٣٠٣.

(٢٥) المصدر السابق، ص ٣٠٤.

(٢٦) المصدر السابق، ص ٣٠٥.

(٢٧) ك. فوروشيلوف، في أرض الاشـتراكية اليـوم وغدا، موسكو ١٩٣٩، ص ٢٢١٨.

(٢٨) ا. برجسون، الدخل القومي والمنتج القومي فـي الاتحاد السوفييتي، الملحق: المصادر والمنـاهج، نيويـورك ١٩٥٠، ص ٨.

(٢٩) نيويورك تايمز، ٢٣ أغسطس ١٩٤٣.

(٣٠) افتيكييف وفلاسوف، مصدر مذكور، ص ١٦٦-١٦٧.

(٣١) قوانين الاتحاد السوفييتي ١٩٣٥، رقم ٥٧، المواد ٤٦٨-٤٦٩.

(٣٢) المصدر السابق، ١٩٣٧، رقم ٥١، المادة ٢١٩.

(٣٣) مجلة السوفييت الأعلـى للاتحـاد السـوفييتي، بالروسية، ١٩٤٠، العدد ١٥.

(٣٤) المصدر السابق، ١٩٤٥، العدد ٣٦. يوجد وصف تفصيلي للقرارات التي أدخلت الرتب إلى الجـيش والقـوات

الجوية والقوات البحرية في افتكييف وفلاسـوف، مصـدر مذكور، ص ١٥٦-١٥٧.

(٣٥) Krasnaia Zverzda، (الجريدة اليوميـة للجـيش السوفييتي)، موسكو ٤ سبتمير ١٩٤٠.

(٣٦) الموسوعة السوفييتية الصغيرة، بالروسية، المجلد السادس. ص ٦٢٤.

(٣٧) Krasnaia Zverzda، ٧ يناير ١٩٤٣.

(٣٨) المصدر السابق، ٢٣ مايو ١٩٤٠.

(٣٩) جريدة العامل اليومية، ٩ يوليو ١٩٤٣.

(٤٠) Krasnaia Zverzda، ٢٢ أكتوبر ١٩٤٠.

(٤١) المصدر السابق، ١٥ أكتوبر ١٩٤٠.

(٤٢) المصدر السابق، ٢٢ أكتوبر ١٩٤٠.

(٤٣) برافدا، ٦ أكتوبر ١٩٤٠.

(٤٤) ج. توسـتر، السـلطة السياسـية فـي الاتحـاد السوفييتي، نيويورك ١٩٤٨، ص ٢١٠.

(٤٥) خطاب سفرلدوف، ٥ يوليو ١٩١٨، مذكور فـي ج. بنيان، التدخل والحرب الأهلية والشيوعية فـي روسـيا،

إبريل-ديسمبر ١٩١٨، الوثائق والمادة، بلتيمـور ١٩٣٦، ص ٢٠٥.

(٤٦) إزفستيا، ١ سبتمبر ١٩٣٩.

(٤٧) برافدا، ٧ مارس ١٩٥٢.

(٤٨) برافدا، ١٢ إبريل ١٩٥٤.

(٤٩) جونسون، مصدر مذكور، ص ٣٥٣.

(٥٠) ج. ف. ستالين، خطب في اجتماعات مـا قبـل الانتخابات لناخبي منطقة ستالين الانتخابيـة فـي مقاطعـة موسكو، ١١ ديسمبر ١٩٣٧، و ٩ فبراير ١٩٤٦، موسـكو ١٩٤٦، ص٥.

(٥١) أ. ر. وليامز، السوفييتات، نيويورك ١٩٣٧، ص ٤٩.

(٥٢) برافدا، ٢٢ ديسمبر ١٩٤٧.

(٥٣) ب. نيومان، أوروبا الجديدة، لنـدن ١٩٤٢، ص ١٥٩.

(٥٤) نيويورك تايمز، ٢٥ نوفمبر ١٩٣٧.

(٥٥) قرارات ل. م. ح. ش.، الإصدار الرابع، المجلد الأول، ص ١٢٦.

(٥٦) قرارات ل. م. ح. ش.، الإصدار السادس، المجلد الأول، ص ١٥٤-١٦٠.

(٥٧) ل. تروتسكي، تاريخ الثـورة الروسـية، لنـدن ١٩٣٢، المجلد الأول، ص ٥٩.

(٥٨) المصدر السـابق، و ف. إ. لينـين، الأعمـال، بالروسية، المجلد ٢١، ص ٤٣٢.

(٥٩) أ. شليابناكوف، العام السابع عشـر، بالروسـية، موسكو ١٩٢٤، المجلد الأول، ص ١٩٧.

(٦٠) أ. س. بوبنوف وآخـرين، الحـزب الشـيوعي (البلاشفة)، موسكو-لينينجراد، ١٩٣١، ص ١١٣.

(٦١) برافدا، ١٥ مارس ١٩١٧، مذكور في تروتسكي، تاريخ الثورة الروسية، مصدر مذكور، المجلـد الاول، ص ٣٠٥.

(٦٢) برافدا، ٨ إبريل ١٩١٧.

(٦٣) بوبنوف، مصدر مذكور، ص ١١٤.

(٦٤) قرارات ل. م. ح. ش.، الإصدار الرابع، مصدر مذكور، المجلد الأول، ص ٢٥٨.

(٦٥) ف. إ. لينين، الأعمـال، بالروسـية، الإصـدار الثالث، المجلد العشرون، ص ٦٥٢.

(٦٦) المصدر السابق، المجلد ٢١، ص ٥٢٦.

(٦٧) ج. ريد، عشرة أيام هزت العالم، لنـدن ١٩٣٢، ص ٢٢٣-٢٢٤.

(٦٨) المصدر السابق.

(٦٩) ل. تروتسكي، ستالين، لندن ١٩٤٧، ص ٣٤١-٣٤٢.

(٧٠) بوبنوف، مصدر مذكور، ص ٥١١.

(٧١) المصدر السابق، ص ٥١٢.

(٧٢) ف. إ. لينين، الأعمـال، بالروسـية، الإصـدار الثاني، المجلد ٢٦، ص ٢٣٢.

(٧٣) قرارات ل.م.ح.ش.، الإصدار الثـاني، المجلـد ٢٦، ص ٢٣٢.

(٧٤) المصدر السابق، الإصدار السادس، المجلد الثاني، ص ٥٩٢.

(٧٥) ف. إ. لينين، الأعمال، مصدر مذكور، المجلـد ٣٠، ص ٤١٤.

(٧٦) التكوين الاجتماعي والقومي للحـزب الشـيوعي (البلاشفة)، بالروسية، موسكو-لينينجراد ١٩٢٨، ص ٤١.

(٧٧) توستر، مصدر مذكور، ص ٣٢٨.

(٧٨) س.ن. هاربر و ر.تومبسون، حكومـة الاتحـاد السوفييتي، نيويورك ١٩٤٩، ص ٨٠.

(٧٩) Patiianaia Zhazn، (دورية اللجنـة المركزيـة للحزب)، موسكو، العدد ٢٠، أكتوبر ١٩٤٧، ص ٨٣.

(٨٠) برافدا، ٢٢ إبريل ١٩٤٢.

(٨١) بوبنوف، مصدر مذكور، ص ٦٢٦.

(٨٢) الاتحاد السوفييتي أرض الاشتراكية، بالروسـية، موسكو ١٩٣٩، ص ٩٤.

(٨٣) بوبنوف، مصدر مذكور، ص ٦٢٤.

(٨٤) ك. فوروشيلوف، المقـالات والخطـب ١٩٢٥-١٩٣٦،، بالروسية، موسكو ١٩٣٩، ص ٩٤.

(٨٥) أرض الاشتراكية اليوم وغدا، مصـدر مـذكور، ص ١٤٨.

(٨٦) برافدا، ٢٣ يوليو ١٩٤٠.

(٨٧) تقرير مالنكوف، برافدا، ١٤ مارس ١٩٣٩.

(٨٨) بوبنوف، مصدر مذكور، ص ٦١٢.

(٨٩) المصدر السابق، ص ٦٢٠.

(٩٠) قرارات ل.م.ح.ش.، الإصدار الرابـع، المجلـد الأول، ص ٣١٥.

(٩١) ل. تروتسكي، سـتالين، مصـدر مـذكور، ص ٤٨٤.

(٩٢) وايت، مصدر مذكور، ص ٣٨٧.

(٩٣) البلشفي، العدد ٥، مارس ١٩٣٧.

(٩٤) أرض الاشتراكية اليوم وغدا، مصـدر مـذكور، ص ١٩٥-١٩٦.

(٩٥) ف.إ. لينين، الأعمال، بالروسية، مصدر مذكور، المجلد ٢٥، ص ٤٤٢.

(٩٦) ج.ف. ستالين، الأعمـال، بالروسـية، مصـدر مذكور، المجلد ١٠، ص ٩٥.

(٩٧) الدستور والقانون الاساسي للاتحـاد السـوفييتي، موسكو ١٩١٩، المادة ٩، ص ٤-٥.

(٩٨) ب.ق. يودين، 'المصدر الأكثر أهمية في تنميـة الاتحاد السوفييتي'، حول المجتمع السـوفييتي الاشـتراكي، بالروسية، موسكو ١٩٤٨، ص ٢٢.

(٩٩) المصدر السابق.

(١٠٠) ت.أ. ستبانيان، 'شروط ومسارات التحول مـن الاشتراكية إلى الشـيوعية'، حـول المجتمـع السـوفييتي الاشتراكي، المصدر السابق، ص ٥٢٦.

الفصل الثالث

(١) ك. ماركس، بؤس الفلسفة، لندن، ص ١٤٦.

(٢) ف. إنجلز، ضد دوهرنج، لندن، ص ٣٢٠.

(٣) ك. مـاركس، رأس المـال، المجلـد الأول، ص ٣٩٦-٣٩٧.

(٤) ك. ماركس وف. إنجلز، المراسـلات المختـارة، لندن ١٩٤٢، ص ٤٩٣.

(٥) ك. ماركس، الأعمال المختارة، مصدر مـذكور، المجلد الأول، ص ٢٢١.

(٦) ك. ماركس، رأس المال، مصدر مذكور، المجلد الأول، ص ٦٥٢.

(٧) ك. ماركس، الأعمال المختارة، مصدر مذكور، المجلد الأول، ص ٥٦٣-٥٦٦.

(٨) ف.إ. لينين، الأعمال، بالروسية، الإصدار الرابع، المجلد ٣١، ص ٧-٨.

(٩) ك. كلارك، شروط التقدم الاقتصادي، لندن ١٩٥١، ص ٢٦٨.

(١٠) ف. إنجلز، المسألة الفلاحية في فرنسا وألمانيا،، بالروسية، سان بيترسبرج ١٩٢٠، ص ٣٧، ٣٩.

(١١) إ.أ. بريوبرازنسكي، 'قانون التراكم البدائي الاشتراكي'، مقال نشر في ١٩٢٤ وتم ضمه كفصل في كتابه الاقتصاد الجديد، موسكو ١٩٢٦، المجلد الأول، الجزء الأول، ص ١٠٠.

(١٢) أنظر خطاب تروتسكي لمؤتمر الحزب الثاني عشر، المؤتمر الثاني عشر للحزب الشيوعي الروسي (البلاشفة)، بالروسية، موسكو ١٩٢٣، ص ٣٢١.

(١٣) بريوبرازنسكي، مصدر مذكور، ص ٥٧-٥٨.

الفصل الرابع

(١) ف.إ. لينين، الأعمال، بالروسية، المجلـد ٢٧، ص ٣٨٧.

(٢) ك. ماركس، أخلاق النقد ونقد الأخلاق، بالألمانية، شتوتجارت ١٩٠٢، الفصل ٢، ص ٤٥٦.

(٣) ك. كلارك، شـروط التقـدم الاقتصـادي، لنـدن ١٩٤٠، ص ٧٩، ٨٣، ٩١، ٩٨.

(٤) ك. ماركس، أخلاق النقد ونقد الأخـلاق، مصـدر مذكور.

(٥) ف. إنجلز، الحروب الفلاحية فـي ألمانيـا، لنـدن ١٩٢٧، ص ١٣٥-١٣٦.

(٦) ف. إنجلز، 'الاشتراكية الطوبوية والعلمية'، فـي ماركس-إنجلز، أعمال مختارة، المجلد الأول، ص ١٨٣.

الفصل الخامس

(١) ل. تروتسكي، الثورة المغدورة، لندن ١٩٣٧، ص ٢٣٢-٢٣٣.

(٢) ج. برنهام، الثورة الإداريـة، لنـدن ١٩٤٥، ص ١٠٣-١٠٤.

(٣) ف.إ. لينين، الأعمال، بالروسية، المجلـد ٢٥، ص ٥١.

(٤) ك. ماركس، رأس المال، المجلد الثالث، شـيكاغو ١٩٠٩، ص ٧١٢.

(٥) المصدر السابق، ص ٥١٧.

(٦) ف.إ. لينين، الامبريالية أعلى مراحل الرأسـمالية، لندن ١٩٤٢، ص ٢٠.

(٧) ف.إ. لينين، الأعمال الكاملة، لندن، المجلـد ٢١، الكتاب الأول، ص ٢١١-٢١٥.

(٨) ن. بوخارين، اقتصاديات فترة التحول، بالألمانيـة، هامبورج ١٩٢٢، ص ١٣١-١٣٣.

(٩) ف. إنجلز، ضد دهـرنج، مصـدر مـذكور، ص ٣٠٦-٣٠٧.

الفصل السادس

(١) ف.إ. لينين، الأعمال، بالروسية، المجلد ٢٩، ص ٣٨٨.

(٢) ن. بوخارين، المادية التاريخية، لندن ١٩٢٦، ص ٢٧٦.

(٣) ف. إنجلز، أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة، مصدر مذكور، ص ٢٠١.

(٤) ك. ماركس، رأس المال، المجلد الأول، ص ٦٤٨-٦٥٢.

(٥) ج.ف. بليخانوف، الفهم المادي للتاريخ، لندن ١٩٤٠، ص ٣٢.

(٦) ف. إنجلز، ضد دهرنج، مصدر مذكور، ص ٣٠٩.

(٧) ر. لوكسمبورج، إصلاح أم ثورة؟، ليبزيج ١٩٠٨، ص ٤١.

(٨) ف.إ. لينين، الدولة والثورة، مصدر مذكور، ص ٣٠-٣١.

(٩) الأممية الرابعة والاتحاد السوفييتي، أطروحات المؤتمر الأممي الأول للأممية الرابعة، جنيف، يوليو ١٩٣٦.

(١٠) ف.إ. لينين، الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية، مصدر مذكور، ص ١٠٩.

(١١) ج. كوكزنسكي، الانتاج والتبادل الدوليين في المئة عام الماضية، بالألمانية، ليباد ١٩٣٥، ص ٢٠-٢١.

الفصل السابع

(١) ف. إنجلز، ضد دهرنج، مصدر مذكور، ص ٣٤١.

(٢) إ. لابيدوس و ك. استروفتيانوف، الاقتصاد السياسي وعلاقته بنظرية الاقتصاد السوفييتي، موسكو- لينينجراد ١٩٢٨، ص ٨-٩.

(٣) المصدر السابق، ص١٠.

(٤) المصدر السابق، ص ١٣١-١٣٢.

(٥) إ.أ. بريوبرازنسكي، الاقتصاد الجديد، مصدر مذكور، ص ٢٨-٢٩، ٣٦-٣٧.

(٦) أ. ليونتيف، الاقتصاد السياسـي: دورة للمبتـدئين، لندن ١٩٤٣، ص ٧٦. لنفس الأفكار أنظـر أ. ليونتيـف و إ.ل. منلنتسكايا. أساسيات الاقتصاد الانتقـالي، بالروسـية، لينينجراد ١٩٢٧، خاصة ص ١٣٢.

(٧) ف. إنجلز، ضد دهـرنج، مصـدر مـذكور، ص ٣٤٠.

(٨) المصدر السابق، ص ٣٤١.

(٩) أرشيفات ماركس وإنجلـز، بالروسـية، موسـكو ١٩٣٣، المجلد الثاني، ص ٦-٧.

(١٠) المصدر السابق، المجلد الخامس، ص ٥٩.

(١١) Pod Znamenen Markisizma، عـ ـدد ٧-٨، ١٩٤٣. مترجم بالكامل في الدورية الاقتصادية الأمريكيـة، سبتمبر ١٩٤٤. أخذت الاقتباسات من الترجمة.

(١٢) ستالين، المشكلات الاقتصادية للاشـتراكية فـي الاتحاد السوفييتي، مصدر مذكور، ص ٢٣.

(١٣) المصدر السابق، ص ٤٢.

(١٤) المصدر السابق، ص ٢٢.

(١٥) المصدر السابق، ص ٢١.

(١٦) ك. ماركس، رأس المـال، المجلـد الأول، ص ١٨٨.

(١٧) المصدر السابق، ص ٤٩.

(١٨) المصدر السابق، ص ٨٤.

(١٩) المصدر السابق.

(٢٠) المصدر السابق، ص ١١٤.

(٢١) المصدر السابق، ص ٣٩٠-٣٩١.

(٢٢) ماركس وإنجلز، المراسلات المختـارة، مصـدر مذكور، ص ٢٤٦.

(٢٣) ر. هيلفردنج، رأس المال التحويلي، فيينا ١٩١٠، ص ٢٨٦.

(٢٤) ك. ماركس، رأس المـال، المجلـد الأول، ص ١٠٥.

(٢٥) ف.إ. لينين، الأعمال، بالروسية، المجلد ٢٥، ص ٥١.

(٢٦) ك. ماركس، رأس المال، المجلد الأول، ص ٤٩.

(٢٧) المصدر السابق، ص ٨٤.

(٢٨) المصدر السابق، ص ١٢٦.

(٢٩) المصدر السابق.

(٣٠) المصدر السابق، ص ٦٣٣.

(٣١) المصدر السابق، ص ١٨٦-١٨٧.

(٣٢) التجارة الخارجية للاتحاد السوفييتي خـلال ٢٠ عاما: ١٩١٨-١٩٣٧، الكراسـة الاحصـائية، بالروسـية، موسكو ١٩٣٩، ص ١٠.

(٣٣) أنظر ي. جلوكستين، مصدر مـذكور، ص ٦٢-٦٧.

(٣٤) ن. بوخارين، الاقتصاد العـالمي والامبرياليـة، بالروسية، الإصدار الثالث، موسكو ١٩٢٠، ص ١٥٧.

(٣٥) ك. ماركس، رأس المال، المجلـد الثالـث، ص ٢٨٦.

(٣٦) المصدر السابق، ص ٣١٢-٣١٣.

(٣٧) المصدر السابق، ص ٥٦٨.

(٣٨) أنظر مثلا ماركس، رأس المال، المجلد الثالـث، ص ١٩٩.

(٣٩) المصدر السابق، ص ٢٨٣.

(٤٠) المصدر السابق، ص ٣٠٣.

(٤١) المصدر السابق، المجلد الثاني ص ٤٧٦.

(٤٢) المصدر السابق، المجلد الأول، ص ٦٩٤-٦٩٥.

(٤٣) المصدر السابق، المجلد الثاني، ص ٢١١.

(٤٤) ك. ماركس، نظريـات حـول فـائض القيمـة، بالألمانية، المجلد الثاني، الكتاب الثاني، ص ٢٩٣.

(٤٥) ك. ماركس، رأس المال، المجلـد الثـاني، ص ٥٦٢ مقتبس في ب.م. سويزي، نظرية التطور الرأسـمالي، لندن ١٩٤٦، ص ١٨٦.

(٤٦) ك. ماركس، رأس المال، المجلـد الثالـث، ص ١٤٠-١٤١.

(٤٧) المصدر السابق، ص٥٦٩-٥٧٦.

(٤٨) ن. بوخارين، الامبريالية وتـراكم رأس المـال، بالألمانية، فيينا-برلين ١٩٢٦، ص ٨٠.

(٤٩) المصدر السابق، ص ٨٠-٨١.

(٥٠) ك. ماركس، رأس المال، المجلـد الثالـث، ص ٣٠٤.

(٥١) م. توجان بارانوفسكي، دراسة في نظرية وتاريخ Handels Krisen في انجلترا، بالألمانية، جينـا ١٩٠١، ص ٢٥.

(٥٢) المصدر السابق، ص ٢٣١.

(٥٣) المصدر السابق، ص ٢٧.

(٥٤) م. توجــان بارانوفســكي، الأســس النظريــة للماركسية، ص ٢٣٠، مقتبس في سويزي، مصدر مـذكور، ص ١٦٨.

(٥٥) المصدر السابق، ص ٢٣٠-٢٣١، مقتـبس فـي سويزي، المصدر السابق، ص ١٦٩.

(٥٦) ك. ماركس، رأس المـال، المجلـد الأول، ص ٦٤٩.

(٥٧) ك. ماركس، مقدمة في نقد الاقتصاد السياسـي، شيكاغو ١٩١٨، ص ٢٧٨-٢٧٩.

(٥٨) ك. ماركس، رأس المـال، المجلـد الأول، ص ٧٠١.

الفصل الثامن

(١)الأممية الجديدة، (مجلة شهرية ماركسية)، نيويورك، فبراير ١٩٤٢.

(٢) ف.إ. لينين، الامبريالية أعلى مراحل الرأسـمالية، مصدر مذكور، ص ٨١.

(٣) ج.ك. ألين، م.س. جوردون، إ.ف. بنـروز، إ.ب. شـومبيتر، تصـنيع اليابـان ومانتشـوكو ١٩٣٠-١٩٤٠، نيويورك ١٩٤٠، ص ١٠-١١.

(٤) المصدر السابق، ص ٢٦-٢٧.

(٥) ف. سترنسبرج، الأزمة القادمة، لندن ١٩٤٧، ص ٣٧.

(٦) إ. فارجا ول. مندلسون (المحرران)، مادة جديـدة لكتاب ف.إ. لينين 'الامبريالية أعلى مراحـل الرأسـمالية'، لندن ١٩٣٩، ص ١٤١.

(٧) شــومبيتر، مصــدر مــذكور، ص ٣٩٩، أ.ج. جراجدانزيف، 'منشوريا، مسح صـناعي'، مجلـة شـئون المحيط الهادي، ديسمبر ١٩٤٥.

(٨) ك.ل. ميتشيل، تصنيع غـرب المحـيط الهـادي، نيويورك، ١٩٤٢، ص ٥٧-٧٨. آلان روجرز، ‘صـناعة الحديد والصـلب فـي منشـوريا ومصـادرها’، الدوريـة الجغرافية، نيويورك، يناير ١٩٤٨، أ.ج. جراجدانزيف.

(٩) سترنسبرج، مصدر مذكور، ص ٧٣، ٧٤.

(١٠) ر.أ. برادي، البيزنيس كنظام سـلطة، نيويـورك ١٩٤٣، ص ٣.

(١١) جلوكستين، مصدر مذكور، ص ٦٦-٦٧.

(١٢) دورية اقتصاد الشـرق الأقصـى، ٢٧ نـوفمبر ١٩٥٢.

(١٣) Prenodavaniye istorsii v Shkolye، ١٩٥٠، عدد ٦.

(١٤) Voprosy Istorii، ١٩٥٠، عدد ١٠.

(١٥) Literatarnaia Gazetta، (الدوريـة الأسـبوعية لاتحاد كتاب الاتحاد السوفييتي)، موسكو، ١٠ يوليو ١٩٥٢.

(١٦) المصدر السابق.

(١٧) برافدا، ٢٦ ديسمبر ١٩٥٠.

(١٨) Literatarnaia Gazetta، ١٦ مايو ١٩٥٣.

(١٩) البروليتاري، كاركوف ١٩٣٤، عـدد ١٥-٢١، مقتبس في د.إ.د. ألين، الأوكراني، كامبريـدج ١٩٤٠، ص ٣٢٦.

(٢٠) لمعلومات أكثر أنظر جلوكستين، مصدر مذكور، ص ٢٨١-٣١٠.

الفصل التاسع

(١) سيليجا، مصدر مذكور، ص ٩٧.

(٢) سيرج، مصدر مذكور، ص ١٦٦.

(٣) ج. فيشر، المعارضة السوفييتية لستالين: دراسـة حالة في الحرب العالمية الثانية، كمبريدج، ماساتشوسـتس، ١٩٥٢، ص ١٠٦.

(٤) المصدر السابق، ص ١٣٨.

(٥) إجابات لأسئلة تهم مواطنين سوفييت منفيـين فـي الخارج، بالروسية، موسكو ١٩٤٩، ص ٣. مذكور فـي ج. فيشر، المصدر السابق، ص ١١١-١١٢.

(٦) فيشر، المصدر السابق، ص ٢٠٦.

(٧) أنظر جريدة UPA في فولينيا، العـدد ١، ١٩٤٣. دفاعا عن أوكرانيا، مذكور في... في ‘الحركـة الروسـية الأوكرانية السرية’، الأممية الجديدة، إبريل ١٩٤٩.

(٨) أنظر كتاب وضع حركة التحرر الأوكرانية، نشرته UPA بشكل سري في أوكرانيا في ١٩٤٧ وأعيد نشره مـن قبل المهاجرين في ألمانيا في ١٩٤٨. المصدر السابق.

(٩) المصدر السابق.

(١٠) المصدر السابق.

حاشية ١٩٨٨

(١) توني كليف، طبيعة روسيا الستالينية، لندن ١٩٤٨.

(٢) في كراسة للجماعة الفابية.

(٣) إ. جرمين (إرنست مانديل) في الأمميـة الرابعـة، ١٤(١٩٥٦) العدد ١-٣.

(٤) في الأممية الرابعة، ديسمبر ١٩٥٦.

(٥) توني كليف، الطبيعـة الطبقيـة للـديموقراطيات الشعبية، (١٩٥٠)، أعيد نشره في لا واشنطن ولا موسـكو،

لندن ١٩٨٢ و إيجال جلوكشتاين (توني كليف)، الدول التابعة لستالين في أوروبا، لندن ١٩٥٢.

(٦) إيجال جلوكشتاين (توني كليف)، صين ماو، لنـدن ١٩٥٧.

(٧) توني كليف، طبيعة روسيا السـتالينية، ص ١٣٤-١٣٥.

(٨) نشر بعضها في دورية اشتراكية، لنـدن ١٩٦٥، و لا واشنطن ولا موسكو.

(٩) توني كليف، من ستالين إلـى خروتشـيف، لنـدن ١٩٥٦.

(١٠) كليف، روسيا: تحليل ماركسـي، لنـدن ١٩٦٤، ص ١٩٨.

(١١) كليف، روسيا: تحليل ماركسي، ص ٢٠٩.

(١٢) كليف، روسيا: تحليل ماركسي، ص ٢٣٤.

(١٣) كليف، روسيا: تحليل ماركسي، ص ٢٤٠.

(١٤) كليف، روسيا: تحليل ماركسي، ص ٢٥٤.

(١٥) كليف، روسيا: تحليل ماركسي، ص ٢٥٦.

(١٦) كليف، روسيا: تحليل ماركسي، ص ٢٥٦.

(١٧) كليف، روسيا: تحليل ماركسي، ص ٢٥٤.

(١٨) كليف، روسيا: تحليل ماركسي، ص ٢٥٥.

(١٩) كليف، روسيا: تحليل ماركسي، ص ٢٤٨-٢٤٩.

(٢٠) كليف، روسيا: تحليل ماركسي، ص ٢٥٠-٢٥٤.

(٢١) كليف، روسيا: تحليل ماركسي، ص ٢٧٤.

(٢٢) كليف، روسيا: تحليل ماركسي، ص ٢٦٢-٢٦٣.

(٢٣) أنظر ملخص لكتابات ج. باجتسكا، جولدمان وكوربا، باسكو، بنس وكيس، برانكو هورفات وآخرون في كريس هارمان، الصراع الطبقي في أوروبا الشرقية، لندن ١٩٨٣، ص ٢٨٨-٢٩٦.

(٢٤) أنظر مثلا برانكو هورفات، الدورات التجارية في يوجوسلافيا، عدد خاص من دورية اقتصاد أوروبا الشرقية، العدد العاشر، رقم ٣-٤. وجولدمان وكوربا، النمو الاقتصادي في تشيكوسلوفاكيا، براغ ١٩٦٩، أنظر أيضا ملخصات هذه الكتابات في هارمان، الصراع الطبقي في أوربا الشرقية.

(٢٥) كليف، روسيا: تحليل ماركسي، ص ٢٦٣.

(٢٦) كليف، روسيا: تحليل ماركسي، ص ٢٧٤.

(٢٧) كليف، روسيا: تحليل ماركسي، ص ٢٨٣.

(٢٨) كليف، روسيا: تحليل ماركسي، ص ٢٨٤-٢٨٥.

(٢٩) الأرقام يذكرها كليف في روسيا: تحليل ماركسي، ص ٢٩١.

(٣٠) كليف، روسـيا: تحليـل ماركسـي، ص ٢٨٩، ٢٩٥.

(٣١) كليف، روسيا: تحليل ماركسي، ص ٣٠٩-٣١٠.

(٣٢) كليف، روسيا: تحليل ماركسي، ص ٣١٨.

(٣٣) مذكور في كليف، روسيا: تحليل ماركسـي، ص ٣١٨.

(٣٤) كليف، روسيا: تحليل ماركسي، ص ٣١٩.

(٣٥) كليف، روسيا: تحليل ماركسي، ص ٢٢٣-٢٢٤.

(٣٦) كليف، روسيا: تحليل ماركسي، ص ٣٢٧.

(٣٧) كليف، روسيا: تحليل ماركسي، ص ٣٢٩-٣٣١.

(٣٨) كليف، روسيا: تحليل ماركسي، ص ٣٣٣.

(٣٩) 'الطبيعة الطبقية لدول أوروبا الشرقية' (١٩٤٩)، أعيد نشره في لا واشنطن ولا موسكو، الدول التابعة لستالين في أوروبا، ١٩٥٢، صين ماو، ١٩٥٧، و الثـورة الدائمـة

المنحرفة، ١٩٦٣، أعيد نشره في كراسة بنفس العنوان، لندن ١٩٨٦.

(٤٠) كليف، روسيا: تحليل ماركسي، ص ٣٣٦.

(٤١) كليف، روسيا: تحليل ماركسي، ص ٣٣٧.

(٤٢) أعتمد هنا على ذاكرتي من محاضرة ألقاها في كلية لندن للاقتصاد في ١٩٦٥.

(٤٣) الأرقام مذكورة في م.إ. جولدمان، تحدي جورباتشوف، أونتاريو ١٩٨٧، ص ٣٢-٣٣.

(٤٤) الأرقام من ناردوني خوزياستفو، مذكورة في مايك هايس، 'تفسير الأزمة السوفييتية'، في الاشتراكية الأممية، ٣٤:٢، ص ١٨.

(٤٥) الأرقام من اللجنة الأمريكية المشتركة للكونجرس الأمريكي، الاتحاد السوفييتي: إجراءات النمو الاقتصادي، واشنطن ١٩٨٢، مذكور في جولدمان، ص ١٥.

(٤٦) الأرقام من نارودني خوزياستفو، مذكور في جولدمان ص ٦٦.

(٤٧) نيكولاي ريزكوف، تقرير حول خطـة مقترحـة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، قدم إلـى المـؤتمر السـابع والعشرون للحزب الشيوعي السوفييتي، مارس ١٩٨٦.

(٤٨) ريزكوف، التقرير للمؤتمر السابع والعشرون.

(٤٩) هناك عدة روايات لهذه روايات لهـذه القصـة، أنظر مثلا ك. شميدت-هاور، جورباتشوف؛ الطريـق إلـى السلطة، لندن ١٩٨٦، ص ٧٢-٧٣.

(٥٠) خطاب لجورباتشوف، مذكور فـي الفاينانشـال تايمز، ١٢ يونيو ١٩٨٦.

(٥١) الأرقام من إ. روزانوف توضح أنه في سـنوات ستالين الأخيرة كانت الزيادة بنسبة ٠,٣% في الأجور تؤدي إلى زيادة بنسبة ١% في الإنتاجية. في أواخر الثمانينات نفس هذه الزيادة في الإنتاجية احتاجت إلـى ٠,٩% زيـادة فـي الأجور. مذكور في جولدمان، ص ٢٩.

(٥٢) برافـدا، ١٢ ديسـمبر ١٩٨٤ و ٢٢ أغسـطس ١٩٨٥، مذكور في جولدمان، ص ٢٣.

(٥٣) مذكور في جولدمان، ص ٣٠.

(٥٤) أنظر أندي زبروفسـكي فـي دوريـة العامـل الاشتراكي، ديسـمبر ١٩٨٧، وأنتـوني بارنـت، الحريـة السوفييتية، لندن ١٩٨٨، ص ٢١٦-٢١٧.

(٥٥) إزفستيا، ٤ ديسمبر ١٩٨٦، مذكور في جولدمان، ص ٨٧.

(٥٦) وكالة الأنباء السوفييتية تاس، ٢٧ ينـاير ١٩٨٧. مذكور في زبروفسكي.

(٥٧) قانون جمعيات مشروعات الدولة، في إزفستيا، ١ يوليو ١٩٨٧.

(٥٨) مذكور في زبروفسكي.

(٥٩) بارتيتايا زيزن، رقم ٥ (١٩٦٩)، ص ٥. مذكور في ميرفين ماتيوس، الطبقة والمجتمع في روسيا السوفييتية، لندن ١٩٧٢، ص ٢٢٤.

(٦٠) بارتيتايا زيزن، مذكور في ماتيوس، ص ٢٢٤.

(٦١) التفاصيل في برافدا، ١٥ فبراير ١٩٨٧.

(٦٢) هذه الرواية منقولة عن الجارديان، ١٢ نـوفمبر ١٩٨٧، وبارنت، ص ١٧٤-١٧٧.

(٦٣) لتحليل تفصيلي لهذه الأحـداث أنظـر كـريس هارمان، الصراع الطبقي في أوروبا الشرقية.

(٦٤) هارفي ليبنشتاين، عدم الكفاءة في مواجهة عـدم الكفاءة، في الدورية الاقتصادية الأمريكية، يونيو ١٩٦٠.

الملحق الأول

(١) مشكلات تطـور الاتحـاد السـوفييتي، مسـودة لأطروحة المعارضة اليسارية الأممية حول المسألة الروسية، نيويورك ١٩٣١، ص ٣٦.

(٢) الأممية الجديدة، إبريل ١٩٤٣.

(٣) المصدر السابق.

(٤) ل. تروتسكي، الثورة المغدورة، لندن ١٩٣٧، ص ٢٣٥.

(٥) المصدر السابق، ص ٢٣٨-٢٤٠.

(٦) ك. ماركس، بؤس الفلسفة، لندن، ص ١٢٩-١٣٠.

(٧) المصدر السابق، ص ١٦٦.

(٨) المصادر المستخدمة حول الإقطـاع فـي الشـرق العربي: أ.ن. بولياك، الإقطاع في مصر، سوريا، فلسـطين

ولبنان، لندن ١٩٣٩. أ.ن. بولياك، الثورات الشعبية في مصر في عصر المماليك وأسبابها الاقتصادية، باريس ١٩٣٤. أ.ن. بولياك، مقالات ظهرت بالعبرية في دورية هاميشيك هاشيتوفي، تل أبيب. أ. كريمر، التاريخ الثقافي للشرق تحت حكم الخلفاء، فيينا ١٨٧٥-١٨٧٧.

(٩) الثورة المغدورة، مصدر مذكور، ص ١١٠.

(١٠) المصدر السابق.

(١١) ماركس، مقدمة في نقد الاقتصاد السياسي، مصدر مذكور، ص ٢٨٥-٢٨٦.

(١٢) تروتسكي، دفاعا عن الماركسية، نيويورك، ١٩٤٢، ص ٦٣-٧٠.

(١٣) ل. تروتسكي، ستالين، مصدر مذكور، ص ٤٠٨.

(١٤) ل. تروتسكي، الثورة المغدورة، مصدر مذكور، ص ٢٣٨.

(١٥) ل. تروتسكي، الأفكار الحية لكارل ماركس، لندن ١٩٤٠، ص ٩.

(١٦) ل. تروتسكي، الحرب والأممية الرابعة، نيويورك ١٩٣٤، ص ٢٢.

(١٧) إنجلز، ضد دهرنج، مصدر مذكور، ص ٣١٢.

(١٨) مذكور في ل. لورات، الماركسية والديمقراطية، لندن ١٩٤٠، ص ٦٩.

الملحق الثاني

(١) 'الصين في الحرب العالمية'، الأممية الجديدة، يونيو ١٩٤٢.

(٢) بقرطة العالم، ص ٣١.

(٣) المصدر السابق، ص ٩٥.

(٤) المصدر السابق، ص ٥٦.

(٥) المصدر السابق، ص ٧٢-٧٤.

(٦) المصدر السابق، ص ٢٨٣.

(٧) المصدر السابق، ص ٢٨٤.

(٨) ماكس شاختمان، الثورة البيروقراطية، نيويورك ١٩٦٢)، ص ٣٢.

(٩) إنجلز، ‘الاشتراكية الطوباوية والعلمية’، في ماركس-إنجلز، الأعمال المختارة، المجلد الأول، ص ١٨٣.

(١٠) وصف كاوتسكي هذا النظام كالتالي: كان السبارتيون أقلية، حوالي عشر السكان، وكانت دولتهم مبنية على أساس شيوعية الحرب، شيوعية ثكنات الطبقات الحاكمة. وقد استوحى أفلاطون دولته المثالية منها. وقد اختلفت سبارتا المثالية عن سبارتا الحقيقية فقط في أن الذين كانوا يديرون شيوعية الحرب فيها هم الفلاسفة أي المثقفين وليس القادة العسكريون.

(١١) كارل كاوتسكي، توماس مور ويوتوبياه، ص ٣٨.

(١٢) الأممية الجديدة، ديسمبر ١٩٤٧.

(١٣) ماكس شاختمان، مصدر مذكور، ص ٣٠٦، ٣٠٨-٣٠٩. كانت النتيجة الجانبية لهذه المعاداة الهستيرية للستالينية هي موقف متعاطف، بل مبجل للاشتراكية الديموقراطية: ‘.. في كل البلدان الأوروبية غرب الأسلاك الشائكة، تمثل الأحزاب الاشتراكية ليس فقط البديل الجاد

الوحيد لأحزاب الوضع القائم المفلسة والتي لـيس لهـا أي مستقبل، بل أيضا الأداة السياسية للطبقة العاملة الديمقراطية.